المركز القومى للترجمة

الطريقة الأمريكية فى الحرب

قذائف موجهة، ورجال مضللون، وجمهورية فى خطر

تأليف: إيوجين جاريكى

ترجمة وتقديم
عبد المنعم عبيد

2109

يتناول الكتاب ما يراه المؤلف عن "الطريقة الأمريكية فى الحرب" كما تمثلت فى الحروب التى خاضها الأمريكيون منذ نشأة الجمهورية، خارج الحدود، رغم وصايا الآباء المؤسسين بعدم الانخراط فى صراعات خارجية.

بعد أن أنتج مؤلف الكتاب، وهو مخرج سينمائى، فيلم "لماذا نحارب؟" حصد الجوائز الدولية، لينطلق إلى معسكرات الجيش الأمريكى وأكاديمياته العسكرية مناقشا الضباط والجنود والخبراء المدنيين فى مضمون الفيلم وما أحدثته الحرب من فساد، وليمسك بالقلم ليؤلف هذا الكتاب، الذى زاوج بين العمل الفنى والعمل الفكرى.

تصميم الغلاف: عصام عبد الرحمن

الطريقة الأميريكية فى الحرب

قذائف موجهة، ورجال مضللون، وجمهورية فى خطر

المركز القومى للترجمة
تأسس فى أكتوبر ٢٠٠٦ تحت إشراف: جابر عصفور
مدير المركز: أنور مغيث

- العدد: 2109
- الطريقة الأميريكية فى الحرب، قذائف موجهة، ورجال مضللون، وجمهورية فى خطر
- إيوجين جاريكى
- عبد المنعم عبيد
- اللغة: الإنجليزية
- الطبعة الأولى 2015

هذه ترجمة كتاب:

THE AMERICAN WAY OF WAR:
Guided Missiles, Misguided Men & Republic in Peril
By: Eugene Jarecki

شارع الجبلاية بالأوبرا- الجزيرة- القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤
El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo.
E-mail: nctegypt@nctegypt.org Tel: 27354524 Fax: 27354554

الطريقة الأميريكية فى الحرب

قذائف موجهة، ورجال مضللون، وجمهورية فى خطر

تـأليـف: إيوجين جاريكى

ترجمة وتقديم: عبد المنعم عبيد



2015

جاريكس، إيوجين.

الطريقة الأمريكية فى الحرب: قذائف موجهة ورجال مضللون وجمهورية فى خطر/ تأليف: إيوجين جاريكس؛ ترجمة وتقديم: عبد المنعم عبيد. ـ القاهرة: وزارة الثقافة، المركز القومى للترجمة، ٢٠١٤.

٤٤٠ص؛ ٢٤ سم.

تدمك ١ ٠١١٠ ٩١ ٩٧٧ ٩٧٨

١ ـ الولايات المتحدة الأمريكية ـ تاريخ.

٢ ـ الحرب.

أ ـ عبيد، عبد المنعم (مترجم ومقدم)

ب ـ العنوان.

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٦٦٩٠/ ٢٠١٤

I. S. B. N 978 - 977- 91 - 0110 - 1

ديوى ٩٧٣

المحتويات

تقديم المترجم

هذا الكتاب ومؤلفه

يتناول هذا الكتاب ما يراه مؤلفه أنه "الطريقة الأميريكية فى الحرب". وكان المدخل إلى استعراض هذا الموضوع المهم يتمثل فى توجيه ضربة مثل نفثة أفعى سامة من طائرة شبح تُعتبر فخر صناعة الحرب الأميريكية يقودها طياران أميريكيان مهمتهما التسلل فى سماء العراق لقتل صدَّام حسين وأولاده، فربما أفسح ذلك الطريق ـ كما يعتقد قادتهما ـ لانتفاضة تحرُّرية للشعب العراقى، مما يمهد لغزو سهل أميريكى للعراق، يقف فيه العراقيون صفوفًا لتحية جيش الخلاص الأميريكى. إلا أن الأمور تداعت بدخول الجيوش الأميريكية الخدمة فى المعركة البرية فى العراق. ورغم إعلان الرئيس جورج بوش الابن انتصار جيشه، فقد قَلَب الوطن العراقى رأسًا على عَقِب ومزَّقه فرقًا وأشلاء، ولم تَنْتَهِ الحرب؛ بل امتدَّت المعارك فى أفغانستان كذلك حتى اليوم.

وقد صنع مؤلف الكتاب فى أول الأمر فيلمًا وثائقيًا مهمًا موضوعه "لماذا نحارب"، وجلب فيلمه الأنظار وحصد الجوائز، وانطلق صانع الفيلم الوثائقى إلى أنحاء الولايات المتحدة ليناقش الأفكار الواردة فيه مع الخبراء فى كليات الحرب الأميريكية المرموقة، وعلى الأخصّ كلية "وست بوينت" فى نيويورك، والتى جرت فيها مناقشات عدة ومؤتمرات علمية عسكرية مدنية حاشدة ضمت أساتذة الفكر والعسكرية والطلاب والجنود الذين يجرى تعليمهم وتدريبهم ليخوضوا معارك الغد حول ما تضمنه الفيلم من أفكار ومشاهد.

مؤلف هذا الكتاب ـ إيوجين جاريكى ـ هو صانع الفيلم، وهو حاصل على درجات علمية فى السياسة الخارجية، وزميل فى مؤسسة جامعية أميريكية للدراسات الدولية، ومؤسس ومدير لمشروع يضم مجموعة باحثين تُسَمَّى مجموعة آينشتاين، التى تكرس جهود أعضائها لدراسات فى السياسة الخارجية الأميريكية. وبعد استعراض فيلمه فى أنحاء أميريكا، أمسك صانع الفيلم بالقلم ليكتب هذا الكتاب عن "الطريقة الأميريكية فى الحرب". هذا الكتاب إذن نتاج زواج بين عمل أكاديمى معرفى وإنتاج سينمائى فنى، ويَحتفل بهذا الزواج بين الفكر والفن المشاهدون والقراء المهتمون بمصير البشر الذين يواجهون العسكرية الأميريكية، قائدة أكبر جيوش العالم وأقواها فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة، والتى تستمر فى مزاولة الحروب المتوالية التى يمتد تاريخها طويلاً فى مختلف بلدان العالم، ويكتوى بنارها عالمنا العربى والإسلامى.

وحول كيف ولماذا تخوض الولايات المتحدة الحروب، وتخلق أسبابها، وتطور أساليبها وتستمر فى شَنِّها، تدور أسئلة كثيرة، ويعرف جاريكى كيف يطرح الأسئلة المهمة فى هذا الصدد، ويظل يتساءل حتى يحصل على إجابة، من خلال حوارات بصيرة، لتدهشنا هذه الإجابات المهمة. ثم يطلب المؤلف من حكومته أن تعترف بمسئوليتها عن سوء استخدام القوة من خلال ما تكشف له الإجابات عن أسئلته من قصص سردها له مفكرون من سلاح الجو الأميريكى، يحددون فيها ملامح وعناصر "الطريقة الأميريكية فى الحرب".

وبعد الحيرة الكبيرة التى تلت غزو العراق يتساءل جاريكى: كيف تصرفت الأنظمة السياسية والاقتصادية والعسكرية الأميريكية لكى تكون نتيجة ذلك هدم البنية الصناعية الماهرة للجمهورية الأميريكية، وإشاعة الاضطراب فى توازنات القوى فيها، وزيادة تطاول الرئيس الأميريكى من أجل اتخاذ قرار الدخول فى حرب العراق، ليعطل أداء الديموقراطية الأميريكية؟

لماذا شَقَّت أميريكا طريقها إلى مطب الحرب التراجيدية فى العراق؟ هل كان ذلك تحت مبرر الرد على هجمات ١١/ ٩/ ٢٠٠١؟ أم كانت الحرب من أجل الفوز

بأعمال تجارية أكبر وأحسن، "ولو أدى الأمر بنا إلى أن ندفن أولادنا وإخوتنا فى قبور وحيدة بعيدًا عن أرض الوطن؟"، وما الذى حوَّل مواردنا وآلاتنا وأمتنا إلى ترسانة واحدة ضخمة تنتج المزيد من أسلحة الحرب بدلاً مما كنا نُصدِّره من مواد السلام؟. ولما كان النظام الأميريكى يمثل القوة العظمى الوحيدة، فإن حركة البشر فيه بثت الحياة فى القوى الخفية التى تشن الحرب. فكيف تمكنت هذه القوى الخفية من تضليل الأمة وزعزعة العالم؟

أميريكا تتفادى أخطار الحروب بعد نشأتها الأولى

وقد سعت أميريكا منذ نشأتها الأولى تحت الحكم البريطانى إلى تصميم جمهورى يتفادى أخطار القوى الكبرى السالفة، وإلى احتياج النظام الأميريكى إلى إبقاء سلطة قيادته التنفيذية (رئاسته) رهن السيطرة عليها من خلال الفصل بين السلطة التنفيذية (الرئيس ووزاراته وإداراتها بما فيها إدارة السياسة الخارجية، وإدارة الجيش والقوات المسلحة، وإدارة الأمن) والسلطة التشريعية (الكونجرس بمجلسيه للنواب والشيوخ وأعضائهما بارتباطاتهم مع ناخبيهم، والنابعة من بناء متواصل لآلات الحرب متصاعدة التقنية ومرتفعة الأرباح) والسلطة القضائية (وعلى رأسها المحكمة العليا والمحاكم الفدرالية). وكان توجيه جورج واشنطون للأجيال التالية "أن البنى العسكرية التى تزايد عددها كانت مناقضة للحريات الجمهورية". ورغم نصائح المؤسسين الأوائل فإن الأحداث توالت لتُحَقِّق أكثر مخاوفهم سوءًا.

وبين نهاية مرحلة بناء الأمة الأميريكية الجديدة والحرب الأميريكية الإسبانية، ظلت قوة العسكرية الأميريكية فيما بين ٣٤ إلى ٤٣ ألف مقاتل فى غياب أى عدو طبيعى عن الحدود الشمالية والجنوبية وفى حماية المحيطات. وبين نهاية الحرب الأميريكية الإسبانية والحرب العالمية الأولى بلغ عدد القوات الأميريكية ١٠٠ ـ ١٧٥ ألف مقاتل (وبلغ العدد بين الحربين العالميتين ٢٣٤ ـ ٣٨٠ ألف مقاتل).

أميريكا ومشاركتها فى الحروب العالمية ومكاسبها منها

وقد شغلت الحرب العالمية الأولى أميريكا حول الأمور الخارجية أكثر مما حدث من قبل، وتبعها تسريح الجيش ابتعادًا عن الانغماس فى الشأن الخارجى.

ثم شكّلت الأزمة الاقتصادية فى ثلاثينيات القرن العشرين دافعًا لتبنّى روزفلت سياسةً مناهضة للاحتكارات الرأسمالية فى خطته الجديدة New Deal. إلا أن قيام الحرب العالمية الثانية وصعود النازية والفاشية شكّلا دافعًا أخلاقيًا لاشتراك أميريكا فى الحرب؛ فتوسع دورها العالمى إلى حد كبير، وأصبح الانسحاب من الشأن العالمى يبدو ساذجًا إلى درجة كبيرة.

ولقد كانت الحرب العالمية الثانية حربًا استهدفت بعدها الولايات المتحدة تحقيق هدفين:

١ ـ الهدف الأول رصّ المجموعة الأوروبية بعد إزالة الخطر النازى الفاشى وكسر العمود الفقرى لليابان المحاربة وضم الجميع إلى جهود الولايات المتحدة فى مواجهة لاعب مقابل مقتدر وقوى على طاولة الشطرنج العالمية، متمثلاً فى "المعسكر الاشتراكى" تحت قيادة الاتحاد السوفيتى، والذى ضم بلدان أوروبا الشرقية، ولحقت به جمهورية الصين الشعبية، وتواصل مع حركة التحرر العالمى الآسيوى الإفريقى. ومن هنا كان هدف الولايات المتحدة الأول هو تغيير أولويات العالم بحيث لا تصبح "الاشتراكية" نِدًا متكافئًا فى قيادته مع الحرية غير المحدودة لرأس المال، كنظامين متصارعين سلميًا، وفرض منظومة "نهاية التاريخ" كما تتمثل فى "ديكتاتورية السوق"، بِغَضّ النظر عن مراحل نمو الشعوب فى مواجهة ما أطلقت عليه الأدبيات الاشتراكية "ديكتاتورية الطبقة العاملة". وحاولت الكتلة "الغربية" بعد نهاية الحرب العالمية الثانية الاحتفاظ بسبقها فى مجال التفجير النووى، لولا اللحاق المحبط السريع للاتحاد السوفيتى فى المجال النووى، بل والسبق فى مجال الفضاء الخارجى.

٢ ـ أما ثانى أهداف الولايات المتحدة فقد كان أن تصبح المستفيد الأول من كنوز الطاقة النفطية التى تتركز بسهولة إنتاجية ووفرة هائلة فى المنطقة العربية والإسلامية الآسيوية. وفى سبيل الإحاطة بهذا الهدف الثانى ـ كمكافأة على المشاركة

فى الحرب العالمية الثانية ـ جرى الاعتراف الفورى بدولة إسرائيل عام ١٩٤٨، وطرد أوروبا العجوز (إنجلترا وفرنسا) من مصر عام ١٩٥٧، والانقلاب على مصدق فى أوائل الخمسينيات، وأعمال أجهزة المخابرات الأميريكية فى تأكيد النفوذ الأميريكى فى حديقة الفاكهة الخلفية للولايات المتحدة فى دول أميريكا اللاتينية، وإعادة صياغة الحصار الأميريكى الآسيوى للمارد الصينى فى آسيا.

وشكل هذان الهدفان جهدًا لا نهاية له للمجموعات العسكرية التقنية الصناعية التجارية للفوز بجوائز السلام بعد الحرب العالمية الثانية، وللسيطرة على مقدّرات العالم بشحذ آليات "الطريقة الأميريكية فى الحرب".

الهجوم على بيرل هاربور وانكسار اليابان وتخويف الاتحاد السوفيتى

ولقد شكل هجوم اليابان على قاعدة الأسطول الأميريكى فى بيرل هاربور دافعًا أميريكيًا للإسراع فى مجال التفجير النووى من خلال مشروع "مانهاتان"، ولإجراء أول تجربة لقنبلة نووية فى صحراء نيومكسيكو بالولايات المتحدة قبيل استسلام اليابان ثم إشارة ترومان لستالين بقرب تفجير لم تعهده الشرية. وقد تواصلت جهود المحيطين بترومان لحثه على قبول استسلام اليابان، إلا أنه فضّل إلقاء القنبلة النووية الأولى "الولد الصغير" على هيروشيما، ثم أتبعها ـ دون داعٍ عسكرى، وضد كل الالتماسات من مستشاريه العسكريين ـ إلقاء القنبلة الثانية "الرجل السمين" على ناجاساكى كنوع من الإرهاب للاتحاد السوفيتى رفيق معارك الحرب، والعدو المحتمل القادم للولايات المتحدة. وكانت مناقشات تاريخية قد دارت حول ما إذا كان هجوم اليابان على بيرل هاربور بمبادرة يابانية أم بإغوائها على فعله، كما دارت مناقشات مماثلة حول ملابسات استدعاء الهجوم الإرهابى فى١١/ ٩ / ٢٠٠١ فى بدايات حكم بوش، مما أتاح الفرصة لآلة الحرب الأميريكية لمواصلة مغامراتها العسكرية فى العالم حتى اليوم. ومع فجر عصر ترومان للأمن القومى (عقيدة ترومان) بدأ عصر التدخل السرى، وتزايد انتقال السلطة بصورة غير معهودة إلى الفرع التنفيذى فى مثلث السلطة.

وفى عصر أيزنهاور تزايدات التحالفات الجديدة من جانب فاعلين فى مجال الأمن القومى، والتعاضد من جانب مؤسسة عسكرية هائلة وصناعة عسكرية كبيرة، بحيث أصبح هذا النفوذ العسكرى الاقتصادى والسياسى - وحتى الروحى - محسوسًا فى كل مدينة، وكل مقر للدولة، وكل مكتب للحكومة الاتحادية. ومع ضرورة هذا النمو فإن أيزنهاور أشار إلى أننا "يجب ألاَّ نفشل فى تفهُّم آثاره الخطيرة". وحلَّق الخوف الذرى فى الأجواء، وتواصلت الزيادة فى نفقات الدفاع، وتزايدت المؤامرات الضارة من جانب أعضاء الكونجرس والقوات المسلحة. وأصبحت الموارد الهائلة للقارة الأميريكية الشمالية فرصة لتحالف العلوم والتقنية مع الصناعة والسماسرة ورجال الكونجرس ومع البنتاجون لانتهاز فرصة الحروب الإقليمية البازغة من أجل حظر التحول إلى النظم الاشتراكية والوصول بالتهديدات إلى حافة هاوية حرب عالمية. وأصبح كل ذلك يشكل ملامح ووسائل وغايات الطريقة الأميريكية فى الحرب.

وقد شعر الأميريكيون من نهاية الحرب العالمية الثانية بأنه قد أصبح للسوفيت تعداد سكانى ضخم ومتعلم جيدًا وموارد طبيعية كافية وأيديولوجية شكَّلت بديلاً للرأسمالية، وانتهت الحرب العالمية الثانية وقد وُجدَت قوات السوفيت فى أوروبا الشرقية ونصف ألمانيا، وأصبح لهم حلفاء فى الصين وفى إفريقيا وآسيا وأميريكا اللاتينية. وطورت موسكو فى الخمسينيات أسلحتها النووية وأصبح بإمكانها الوصول إلى الولايات المتحدة بالطائرات القاذفة والصواريخ، وحققت بنهاية الستينيات المساواة فى القدرة النووية، وتفوقت فى السبعينيات فى مجال أسلحتها التقليدية. وكان عدد القوات الأميريكية قد هبط من ١٢ مليونًا عند نهاية الحرب العالمية الثانية إلى ١,٤ مليون عام١٩٤٨، ثم ارتفع إلى ٣,٢ مليون أثناء الحرب الكورية، وبين ٢ إلى ٣ ملايين فى فترة الحرب الباردة. وقد داوم الرؤساء الأميريكيون - من مختلف الأحزاب - على استراتيجية الاحتواء، وكانت هزيمة الاتحاد السوفيتى هدفًا لهم يتطلب الصبر والعلم فى التحالفات العسكرية، والحروب المحدودة، والمعونات الأجنبية، والأعمال السرية، والحصار الاقتصادى، وعسكرة دائمة جاهزة لاستعراض القوة فى الخارج، ووكالات تجسس تجمع المعلومات فى السر وتُحلِّلها، والعمل السريع فى أزمة الصواريخ الكوبية، وإنشاء حلف الأطلنطى غير المسبوق فى التاريخ

الأميريكى. وزادت الحروب المتعددة والتحالفات الواسعة وحالة الطوارئ من قوة الرئاسة الأميريكية. ولم تكن الولايات المتحدة انعزالية فى أى وقت كما كان يجرى الظن، إذ اعتُبِرَت أن التهديد يمكن أن يأتى من خارج الحدود عبر المحيطات. وهدفت سياسة الاحتواء إلى فرض نظام دولى مستمر ذى عسكرة دائمة كبيرة لمنع التهديدات من أن تصل إلى حد الصراع. وكان التفكير فى أن منع السوفييت من التوسع فى المساحة والقوة، وحماية السكان فى المناطق الصناعية الحرجة فى مركز العالم (الحر)، سيؤدى فى نظر الأميريكيين إلى انهيار الكتلة السوفييتية. واتَّبَع ترومان وكينيدى وجونسون ما أُطلق عليه سياسة "الاستجابة المرنة" اعتماداً على ما هو متاح من خيارات ذرية وأحمال عسكرية كبيرة. أما سياسة أيزنهاور The New Look Strategy، وسياسة نيكسون فقد عزفتا عن المناقشة المباشرة مع السوفيت فى الأسلحة التقليدية، مع استعمال القوة الأميريكية فى مواجهة نقاط الضعف السوفيتى. وانتصر ريجان فى الحرب الباردة نتيجة قبول التحدى بزيادة فى الإنفاق العسكرى، "وبتحميس كينزى كبير فى الاقتصاد"، وذهبت أميريكا للحرب الكورية، وهدَّدت بالقوة فى السويس وتايوان. ولم يلعب الكونجرس دوراً فى النجاح أو الفشل فى الصراع الكورى أو الهزيمة فى فيتنام، وكان اختراع سياسة الاحتواء من نتاج إدارة ترومان وليس الكونجرس، فساند اليونان وتركيا، وقام بأعمال سرية لمنع فوز الأحزاب الشيوعية فى الانتخابات فى كل من إيطاليا وفرنسا، وأقام حلف الناتو وخطة مارشال، ودمج الأجزاء الغربية من ألمانيا فى الغرب، وبنى القنبلة الهيدروجينية. ولم يَسْعَ إلى اتفاق تفاوضى مع السوفيت، وتابع الجزء التنفيذى من السلطة وحده دون الكونجرس. وتم تطوير سياسة الاحتواء Comprehensive statement of containment فى مذكرة تُسَمَّى NSC-68 بواسطة لجنة من وزارتى الدفاع والخارجية؛ لمقاومة شاملة للتهديدات السوفيتية فى العالم للتركيز على حماية أكبر لمناطق عالمية مهمة والإبقاء عليها فى ملك أميريكا وحلفائها بعيداً عن يد السوفيت، وخاصة بعد ظهور التقارب الصينى السوفيتى.

صناعة التسلح الدائم وأبعادها المالية الهائلة

ولقد حذَّر الرئيس أيزنهاور فى خطابه الوداعى عام ١٩٦١ من "الصعود المدمر للسلطة المزاحة عن موضعها" ـ كما سبق أن حذر الرئيس جورج واشنطون (قبل

قرنين من ذلك) من المؤسسة العسكرية عالية النمو-. وإذ توجد الآن ثمانمائة قاعدة عسكرية أميريكية فى ١٣٠ بلدًا فى العالم، يكون من الطبيعى أن نشهد أميريكا وهى تجسِّد أبشع مخاوف واشنطون وأيزنهاور.

وبمرور خمسين عامًا على خطاب آيك (أيزنهاور) الوداعى حين كان عمر حفيدته سوزان(*) تسع سنوات، أصبحت هذه الفتاة الصغيرة الآن عالمة من علماء السياسة الخارجية، وأخذت تُنبه الآن إلى الأثر المستدام لرسالة جدها الذى يصف فيها المجمَّع العسكرى الصناعى بأنه "صناعة تسلح دائم ذات أبعاد هائلة" لها قابلية جعل السلطة التنفيذية "تمتلك نفوذًا دون وجه حق" على البلاد والعباد. وقد توسع هذا المجمَّع منذ حدث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ الإرهابى، وكان من المتوقع فى عام ٢٠١٠ أن تنفق الولايات المتحدة على الأقل ٧٠٠ بليون دولار على الحرب والأمن فى وقت زاد فيه العجز المالى والدَّيْن القومى. ولطالما ربط أيزنهاور أمن البلاد بقوتها الاقتصادية التى تشكِّل مع القوة العسكرية دعامتين متساويتين للدفاع الوطنى. وكان السؤال الذى ظل أيزنهاور يطرحه حول الإنفاق الدفاعى واضحًا وعمليًا: "كم يبلغ مقدار ما يكفى؟ How much is enough? وقدَّر أيزنهاور أن لعبة الحرب الباردة لن تستمر فقط لمدة أربع سنوات مثلما حدث فى الحرب العالمية الثانية؛ وإنما ستمتد لعقود عدة تمثل سباقًا ماراثونيًا لامتلاك القوة. وعندما حدثت المساواة العسكرية بين الاتحاد السوفيتى وأميريكا فى المجال النووى ثم الصاروخى، صرخت القوى السياسية الأميريكية طالبة إنفاقًا دفاعيًا أكبر، ومقاربة أكثر استفزازًا لموسكو. إلا أن إدارة أيزنهاور أكدت أنه لم يكن هناك ما يُدعى "الأمن الكامل"، وأن المشكلة فى أمر الدفاع هى "إلى أى حد يمكنك أن تسترسل دون أن تُدمِّر فى الداخل ما تستطيع أن تدافع عنه من الخارج".

وقد أحس أيزنهاور منذ أول فترة توليه فى عام ١٩٥٣ بأن تكلفة التوترات المستمرة مع الاتحاد السوفيتى ستفرض ثمنًا داخليًا هائلاً على المجتمعين. وقال: "إن

(*) مقال بقلم سوزان أيزنهاور حفيدة الرئيس فى جريدة الواشنطون بوست فى ١٦ يناير ٢٠١١ تحت

هذا العالم المدجج بالسلاح لا ينفق الأموال وحده، إنه ينفق عَرَق عُمَّاله وعبقرية علمائه وآمال أطفاله".

وإذ أَحَسَّ أيزنهاور بأن أميريكا تترنح طربًا من أثر رخاء حديث أقبل عليها، وغرام بالشباب والرونق، والتطلع الزائد للحياة السهلة، فإنه نَبَّه إلى "أهمية استدامة التوازن فى البرامج الوطنية وبينها وبين أفعال اللحظة والرفاهية القومية فى المستقبل". وهكذا التمس الرئيس من مواطنيه أن يضعوا الأمة ومستقبلها أولاً وقال: "يجب علينا أن نتجنب الدافع للحياة اليوم فقط من أجل سهولة حياتنا نحن واستراحتنا بنهب ثروات الغد. ولا يمكننا أن نرهن الأصول المادية لأحفادنا من غير المخاطرة بفقدانهم كذلك لتراثهم الروحى والسياسى". وتتزايد أهمية تلك الكلمات مع الانهيار المالى الذى حدث عام ٢٠٠٨ والذى جعلنا نفكر فى مسئوليتنا تجاه رخاء أحفادنا ومصالحهم.

أيزنهاور وأنبياء الحرب

وقد صدر كتابان يؤرخان لحقبة أيزنهاور فى فبراير عام ٢٠١١، أولهما عن "النفوذ غير المبرَّر - أيزنهاور والمجمَّع العسكرى الصناعى"(*)، والثانى عن "أنبياء الحرب - شركة لوكهيد مارتن وصناعة المجمَّع العسكرى الصناعى". وفى نقد الكتب فى جريدة الواشنطون بوست فى ٦ فبراير ٢٠١١ يشير الكتابان فى تعريف أيزنهاور للمجمع العسكرى الصناعى إلى أهم المساهمين فيه، وهو شركة لوكهيد مارتن، وإلى إنتاج عُدَّة الحرب وأسلحتها من الصواريخ الموجهة، والطائرات بدون طيار، والغواصات النووية... إلخ، بِغَضّ النظر عن الحاجة إلى إنتاجها أصلاً، أو إلى كفاءتها. وليس هناك ما يثير الجدل الحقود والمناقشات الديماجوجية أكثر من موضوع التسليح. وتشير الكتابات إلى نجاح شركة لوكهيد مارتن فى حض مختلف الوكالات على تمويل إنتاجها. ولم يتم إثناء عزمها على الحصول على ما تريد إلا فى مرات نادرة، كان آخرها الفشلَ فى إقناع مجلس الشيوخ الأميريكى بمساندة إنتاج الطائرة المقاتلة "ف - ٢٢"، (F-22) رابتور.

(*) المؤلف جيمس ليد بيتار (مطبعة جامعة ييل): الكتاب: "النفوذ غير المبرر - دوايت د. أيزنهاور والمجمع العسكرى الصناعى".

وقد كانت خطة الإنتاج عام ١٩٩٩ تنحو إلى شراء ٣٣٩ طائرة بسعر قدره ٢٢ بليون دولار، صعودًا من المقترح الأصلى لإنتاج ٧٥٠ طائرة بسعر ٢٥ بليون دولار فقط. وهكذا كان التصعيد فى السعر إلى ٢٥٠ بالمائة مع إنقاص العدد إلى ٤٠ بالمائة، وكيف أدى حدث ١١/ ٩/ ٢٠١١ إلى تشجيع الإنفاق العسكرى، وإلى تحرير ودفع إنتاج العديد من المشاريع التسليحية المتوقعة. وبين ليلة وضحاها بعد ١١/ ٩ تغير مزاج الجنرالات وأصبحت الزيادة فى الإنفاق العسكرى أكبر من الميزانيات الكلية للإنفاق العسكرى لمعظم البلدان والقوى الكبرى مثل بريطانيا والصين. وفى ظل هذا المناخ الجديد لم تكن هناك فرصة لاستقطاع إنتاج أى نظام تسليحى كبير مهما كانت علاقته منقطعة بالحرب مع تنظيم القاعدة، وتصاعد التوظيف إلى القمة وخاصة فى الولايات التى يمثلها فى الكونجرس نواب أقوياء "انفصلوا عن انتماءاتهم الحزبية وأيديولوجياتهم ليقدموا الحجج الكبيرة لحساب نظم التسلح التى كان من الممكن سابقًا أن يعارضوا إنتاجها". ويضيف أيزنهاور أننا يجب أن ندافع فى لجان الحكومة "ضد الاستحواذ على نفوذ لا يستحق ـ بقصد أو بدون قصد ـ من جانب المجمَّع العسكرى الصناعى. إن الاحتمال بصعود مدمن للنفوذ والسلطة فى غير موضعها ماثل أمامنا وسيستمر".

خطر استطالة الحروب التى تدخلها أميريكا واستمرارها بلا نهاية

وفى يونيو ٢٠١٠ وفى جريدة الواشنطون بوست صدر مقال مهم كتبه آندرو باسفتش أستاذ التاريخ والعلاقات الدولية فى جامعة بوسطون، ومؤلف كتاب "قواعد أميريكا: طريق أميريكا إلى الحرب الدائمة". وفقد ذكر فيه أن المعارك دارت بين القادة المدنيين فى أميريكا والنخبة العسكرية حول تعريف الحروب الأميريكية من فيتنام إلى الخليج الفارسى إلى العراق وأفغانستان... ويرى المؤلف المرموق "أن الحروب الطويلة معادية للديموقراطية، وأن الصراع المتطاول يحقق سمومًا تُحدث تآكلاً فى قيم حكومة الشعب". وقد أثقل عقد كامل من سنوات الحرب بعد ١١/ ٩/ ٢٠٠١ كاهل القوات المسلحة الأميريكية.

جيش فى الانتظار

وكم أدرك القادة المدنيون والعسكريون السابقون بالغريزة الخطرَ الذى تسبِّبه الحروب الطويلة. وقال الجنرال جورج مارشال: "إن الديموقراطية لا يمكنها أن تحارب طيلة سنوات سبع". فقد أراد من بذلوا الدماء فى الحرب العالمية الثانية نصرًا فى الحرب تليه استعادة للحياة الطبيعية. إلا أن الرئيس ليندون جونسون أغرق الولايات المتحدة فى حرب السنوات السبع فى فيتنام، وحارب الجيش الأميريكى ببسالة لبعض الوقت ثم تمزق إربًا. وفى حرب فيتنام هجرت الولايات المتحدة تقاليد جيشها الشعبى غافلة عن النتائج. وفى مكانها اختارت ما أسماه المؤسسون "جيشًا منتظرًا" يتكون من قوة من المحترفين لفترات طويلة فى الخدمة.

المتطوعون والحرب الطويلة

وقد أدى تكوين القوة العسكرية الأميريكية من متطوعين ـ لهم رباط واهٍ بالمجتمع الأميريكى ـ إلى أن كوَّنَت واشنطون فريقًا من الجنود ذوى التدريب الرائع، ولكن عند توقُّف الحرب الباردة زادت الرغبة فى تدخلهم فى الخارج فى كل مكان، من الخليج الفارسى إلى البلقان، ومن الكاريبى إلى القرن الإفريقى. ويُظهر ذلك الآن علامات التفكك بسبب ما سماه البنتاجون "الحرب الطويلة". إن الحرب الطويلة "ليست حرب أميريكا، وإنما هى تنتمى إلى (القوات المحاربة)، فقط، والتى يتم لسع ظهرها بالكرباج لتدور فى الساقية بحيث تجد الجنود والبحرية إما يخدمون فى منطقة حرب، وإما يستعدون للانتشار". وأن تصبح جنديًا أميريكيًا ليوم هو أن تخدم شعبًا لا يجد غضاضة فى الدخول فى مجال الصراع المسلح بلا نهاية. فبمجرد بداية الحرب تستمر مجريات الحرب بثبات بِغَضّ النظر عما تتلقاه من المساندة العامة، وعندما تنشب الحرب يدير الشعب الأميريكى بصره بعيدًا عن الحقائق الصعبة، ما دام لم يتأثر إلى حد كبير بالأحداث فى أفغانستان أو العراق، ويظل الناس منشغلين بما يحدث فى الداخل ويُظهرون قدرة عالية على التأقلم مع الحرب، ويُترك الجنود وعائلاتهم وهم يحملون حقيبة الحرب على كاهلهم. وقد تشقق الجيش فى فيتنام من القاع للقمة، واستغرق إصلاح الدمار عقودًا.

وفيما يتعلق بهذه الحرب تُظهر العسكرية -التى كانت متماسكة- علامات التفكك من أعلى، ويفقد الجيش وجهته. ويقول قائد فى الجبهة: "قُلّ لى إن المدنيين يساندوننا فى حربنا ونحن بدورنا سنقوم بحماية انتصار الإمبراطورية. أما إذا كان الأمر على العكس، وستُترك عظامنا النخرة موزّعة على هذه الصحراء القاحلة، فلتحذروا غضب العسكر".

مسئولية الشعب الأميريكى عن الحرب

إن المسئولية التى تواجه الشعب الأميريكى واضحة. فهو محتاج لاستعادة ملكيته لجيشه، وأن تترك واشنطون سياسة الحرب الدائمة، أو أن تصبح الولايات المتحدة أمة منغمسة فى الحرب بما يترتب عليها من واجبات مدنية وسياسات مالية وأولويات فى الداخل. وإذا رفض الشعب الطريقين، طريق هجران الحرب، وطريق الانغماس فيها، وعرّضوا جيشهم لسوء الاستعمال الدائم، "فإن الدمار الذى سيصيب الجيش ويصيب الديموقراطية الأميريكية سيكون شديدًا".

إن الحروف التى ترمز للقوى المتحالفة لإمبراطورية أميريكية تتحكم فى عالم اليوم

ويشرح فيلم جاريكى "لماذا نحارب" ثم كتابه الذى بين أيدينا "الطريقة الأميريكية فى الحرب" العناصر العديدة التى ألّفت أميريكا بينها بعد انتهاء الحرب الباردة، لتخوض حروبًا يتم فيها استهلاك ما تم التوصل إليه من تقنيات، وسحق الأعداء بعشرات بل بمئات المرات قدر الأضرار التى تصيب المقاتلين الأميريكيين عن بُعد. ويوضح الفيلم نفسية الطيار المتوحش فى طائرة جارحة لا تُرى، وهو يُلقى بقذيفته الساحقة من أبعاد سحيقة كلدغة أفعى من سماء تطال مَنْ على الأرض، وأحاسيس الفَخَار للطيار المعلّق فى الخيّة مثل الروبوت الموجّه. وإذا أردنا أن نرمز للتقدم التقنى بحرف التاء"T" Technology، فسيكون ذلك واحدًا من مكونات حروف تعنى مفردات تمثل القوى الرئيسية المتعاضدة والمتشاحنة فى الوقت نفسه، فى داخل تلافيف عقل هذه الإمبريالية الكونية الجاثمة على صدر العالم فى عصرنا الراهن، على سماوات ومحيطات وأراضى بقية البشر. فهذه المفردات إذن تضم القوى: العسكرية "ع" (MILITARY "M")، والصناعية "ص" (Industrial, "I") والشركاتية "ش" (Corporate "C")، والكونجرسية "ك" (Congressional "C")

والتقنية "ت" (Technological "T") لتصبح حروف هذا المجمَّع الكبير المحارب هى: العسكرى ـ الصناعى ـ الشركاتى ـ الكونجرسى ـ التقنى (ع.ص.ش.ك.ت).

فِرَق المحافظين الجدد

ويوضِّح الكتاب الوليد من رحم الفيلم، والفيلم ـ الذى استَدْعى عبر انتشاره أفكار هذا الكتاب المهم ـ كيف تكوَّنت فِرَق المحافظين الجدد، وأهم أفرادها، وأسس تفكيرها للسيطرة على العالم منذ أول لحظة لوصول بوش الابن إلى السلطة قبيل حدوث الهجوم الإرهابى فى١١/ ٩/ ٢٠٠١، كما يسرد الكتاب مختلف قرارات قوى الضغط السياسى ومؤسساته وفى مقدمتها "مؤسسة مشروع القرن الأميريكى الجديد" المعروفة بالاسم المختصر "بناك" PNAC وتقاريرها الموجَّهة إلى الرئيس كلينتون، ثم فى عام ٢٠٠٠ حين أصبحت تمثِّل سياسة الإدارة الأميريكية فى عهد بوش بين أعوام ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٦.

عقيدة بوش: الزهو ثم الضياع

وبعد عقيدة ترومان التى اعتَبَرت تهديد الشعوب الحرة أينما كانت وكأنه تهديد لأميريكا، جاءت عقيدة بوش بعد حدث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ لتأكيد حق التدخل الاستباقى باستعمال القوة العسكرية ضد عدو محتمل حتى فى غياب خطر حالى واضح، بل فى غياب هذا الوضوح مع توافر أقل دليل على وجود خطر ما، مع حرص قليل إزاء المترتبات الكارثية المحتملة.

ويتطرق الكتاب إلى التكاثر والتجمع لأجهزة التخابر الأميريكية المتزايدة العدد والنشاط، وتجهيزها للطبخات المشتركة أو المتناقضة لتمهيد الأجواء فى البنتاجون لتبرير إعلان الحرب على العراق، والتى أصبحت خطتها جاهزة للتنفيذ عام ٢٠٠٠. ويوضح الكتاب كيف تكونت الهيئات والشركات والمراكز والقواعد والمختبرات المتعلقة بالحرب "فى تجمع نجمى كالمجرَّة"، للمؤسسات التى تقوم على خدمة "الدفاع القومى"، بحيث تصبح وزارة الدفاع ومجمَّعها العسكرى الصناعى وشغلها الشاغل هو الحرب، وعملها يدور كما تعمل "شركة عملاقة كبرى".

وننبه القارئ إلى التمعن فى كيف تهيئ "هذه الشركة" رئيس جمهوريتها للولوج فى الحرب، وتقزيم دور وزارة الخارجية، واستغلال حدث ١١/ ٩ كما استُغِلَّ حادث بيرل

هاربور من قبل، لتكوين وزارة للأمن الوطنى، وزيادة انغماس الرئيس فى أموره، وتحديد تدخُّل الكونجرس فى هذا الشأن.

ومع تبيُّن كذب بوش فى إعلانه الانتصار السريع فى حرب العراق من فوق ظهر إحدى سفن الأسطول وانتهاء مهمة الحرب فى العراق، أخذت الأسئلة تتصاعد حول من كان مسئولاً عن هذه السياسة المضلِّلة؟ ورغم الجذور العميقة السابقة فإن مجموعة المحافظين الجدد كان لهم دور كبير فى هذه المهزلة التراجيدية الكبرى التى اعتمدت على إيقاع أميريكا فى الديون الباهظة للإنفاق العسكرى، والتمهيد بذلك للأزمة الاقتصادية الأميريكية والعالمية التى بلغت قمتها بسقوط جون ملك كين المدوى أمام أوباما عام ٢٠٠٨، وليدور الحديث حول الاعتماد على مزيد من التكنولوجيا الحربية المتقدمة، والتى ربما تسمح بتوجيه أسلحة أكثر فتكًا بتكلفة أقل من أجل الاستمرار فى السيطرة على العالم، وخاصة على المناطق النفطية فيه، وبوجه أخص تلك الموجودة فى الشرق الأوسط.

بعد ترك السلطة: بوش يكتب ذكرياته فى كتاب عنوانه "نقاط اتخاذ القرار"

ويذكر والتر بينكاس فى نقده لكتاب بوش الجديد، فى مجلة Federal Page والذى صدر فى الواشنطون بوست فى ١٦ نوفمبر عام ٢٠١٠، كيف حاول بوش بكل حماس الدفاع عن قراره اجتياح العراق مشيرًا إلى تقرير رئيس مفتشى الأمم المتحدة السويدى هانز بليكس فى ٢٧/ ١/ ٢٠٠٣ بعد أن قضى شهرين يفتش عن أسلحة الدمار الشامل، ومنتقيًا أجزاء من التقرير، متجاهلاً تقريرين تاليين من بليكس صدرا فى فبراير وأوائل مارس قبل أسابيع قليلة من قصف بغداد. وكان هذان التقريران الأخيران يُظهران تعاون بغداد مع المفتشين الذين أظهروا عدم وجود دليل ذى قيمة على أن صدَّام كان يُخفى مثل هذه البرامج، بعد أن كان قد صدر بيان من الأمم المتحدة فى نوفمبر عام ٢٠٠٢ يطلب من العراق "أن يقدِّم إعلانًا دقيقًا معاصرًا كاملاً مكتملاً عن أسلحة الدمار الشامل". وكان بوش "يعتبر أن الإثبات هو واجب صدَّام ليؤكد عدم وجود أسلحة، وليس واجب بليكس أن يُثبت وجودها"، واستخلص بوش أن العراق لم يقدِّم قبولاً أصيلاً بنزع السلاح! وعاد بليكس قبيل الحرب ليؤكد تعاون العراق وأن كل المواقع المطلوبة قد تم فحصها، وفى ١٤ فبراير أشار إلى أنه

أجرى ٤٠٠ تفتيش فى أكثر من ٣٠٠ موقع دون إنذار مسبق أو تدخل عراقى، ولم يجد مفتشوه أيًا من هذه الأسلحة ما عدا أعدادًا قليلة من فوارغ خالية. وقبل ١٢يومًا من الهجوم الغادر الأميريكى، فى ٧ مارس ٢٠٠٣، أبلغ بليكس تقريره عن جهود عراقية لتدميرٍ من جانب واحد عام ١٩٩١ لعدد من الأسلحة البيولوجية والكيميائية، ولم يجد أى أماكن تحت الأرض لأى إنتاج أو تخزين لمثل هذه الأسلحة.

ولا يأتى بوش فى مذكراته على أى ذكر لذلك كله، ويركِّز بدلاً من ذلك على دفع الأمم المتحدة إلى إصدار قرار يبرِّر شن الحرب على العراق، ورغم أن صدام لم يكن يمتلك هذه الأسلحة، وكانت التفتيشات قد بدأت تُظهر ذلك، فإنه لا بوش ولا معظم الأميريكيين كانوا يقبلون فكرة أنه من المستحيل إثبات ما ليس موجودًا. وقد اتهم السيناتور جون كيرى الديموقراطى بوش بالانتقائية فى عمليات التخابر لتبرير غزوه للعراق. وردّ بوش قائلاً: "إنه مما يتسم بانعدام المسئولية أن تُعاد كتابة كيف بدأت حرب العراق!". وكان يجب على بوش ذكر ذلك عندما كتب هذا الجزء من مذكراته، ولكنه لم يفعل.

إخضاع أميركا اللاتينية والعديد من البلدان الأجنبية والتحكم فى صوت الشعب الأميريكى نفسه

ويستعرض الكتاب تكريس القوى العسكرية لإخضاع أميركا اللاتينية كاحتياطى بنكى وحديقة فاكهة خلفية للولايات المتحدة، وتَطلُّعها للتدخل فى المجال النفطى فى إيران، وتدخُّلها فى اليونان وتركيا، وأعمال المخابرات الأميريكية فى القارات الأخرى فى عصر الأخوين دالاس (أحدهما وزير الخارجية والآخر رئيس المخابرات المركزية)، وسكوت أيزنهاور على أفعالهما فى العلن، مع علمه بها فى الخفاء، وسكوته كذلك على عضو الشيوخ الجمهورى ماك كارثى فى تمزيقه للقوى اليسارية والتقدمية فى الولايات المتحدة.

وقد يفيدنا نحن فى مصر ـ بعد ثورة ٢٥ يناير ـ أن نستطلع فهم أيزنهاور فى نهاية ولايته عام ١٩٦١ للضعف الذى قد يَعْتَوِر أى أمَّة، حتى الأمم الكبرى. ذلك أنه كان قد توصل إلى "أن الأمَّة غير المتعلمة هى أمَّة تفتقد الحماية، وأن أمَّة بدون

رعاية صحية كافية هى أمَّة تفتقد الحماية كذلك، وأن أمَّة غارقة فى الديون هى أمَّة تفتقد الحماية أيضًا، وفوق كل ذلك فإن أمَّة يكون شعبها قد فقد ثقته فى قادتها هى أمَّة لن يُضَحِّى أفرادها بحياتهم من أجلها".

مفهوم التحول فى الطريقة الأميريكية فى الحرب

ويتناول الكتاب رؤية العسكرية الأميريكية ووزير الدفاع رامسفيلد للتقدم العلمى والتكنولوجى المستعمَل فى القتال فى الحروب الأميريكية فى القرن الحادى والعشرين، وهو ما أُطلق عليه مفهوم "التحول":

ذلك أن صعود المجمَّع العسكرى الصناعى فى حد ذاته كان أول ما يعود إلى تطبيق مفهوم التحول فى الحروب الأميريكية. فقد اعتبر تريدواى خبير الطيران "أن المجمع العسكرى الصناعى هو الماكينة لكل ما هو عظيم فى الطريقة الأميريكية فى الحرب"؛ وذلك لمواجهة الجبروت الكاسح العسكرى المسيطر للاتحاد السوفيتى، بخلق طاقة صناعية جبارة فى الولايات المتحدة لتنتج الأسلحة والذخائر وتنفذ الطريقة الأميريكية فى الحرب. فقد كانت أميريكا أول بلد يطور صناعة حربية، إلا أنه فعل ذلك على مقياس غير مسبوق، وبطريقته الفريدة الخاصة به. وقد تم توصيف هذه الطريقة على أنها تتكون من قوة نيران قاهرة تساندها ميكانيزمات علمية واسعة للتخطيط والتنفيذ العسكرى، متمثلة فيما وُصف بأنه "نسبة الذيل الطويل من خدمات المساندة للأفراد المحاربين، والتى تَمُدّ الأسنان الناهشة التى تعض فى الأمام، فيما يطلق عليه (نسبة الأسنان إلى الذيل)".

وقد شكَّل هذا التصنيع العسكرى ليس عمل الحرب الأميريكية فقط؛ وإنما شكَّل حياة أميريكا المدنية أيضًا.

وكذلك فإن أحد جوانب القوة الجوية الحديثة يعنى ادعاءً من جانب قادة مفهوم التحول بأن قدراته تؤدى إلى تقليل الدمار الجانبى والخطر الذى يصيب الحياة البريئة! فطائرات الشبح والأسلحة المتقنة التصويب هى تقدم كبير فى نظرهم على بربرية الحروب السابقة. وهى تُمَثِّل قفزة مرموقة ليس فى مجال التكنولوجيا فقط،

وإنما أيضًا فى القدرة على شن الحرب مع المخاطرة بأرواحٍ أقل من الطيارين وكل شخص آخر على الأرض.

وعلى ذلك فإن هؤلاء العسكريين ينظرون إلى هذه الاختراعات العسكرية "المنقذة للحياة" على أنها "قوة للخير". إلا أن هذه الضربات الجراحية "النظيفة" لم تنجح فى تحقيق غرضها، ولم تكسب عقول العراقيين ليُحدثوا تغييرًا فى النظام، وأصبحت هناك ضرورة لاحتلال عسكرى كامل الأبعاد لأرض العراق وتمزيق وطنه التاريخى.

رامسفيلد وفهمه الخاطئ للتحول العسكرى

وإذا نحن استعرضنا تاريخ رامسفيلد وزير دفاع بوش وعضو جماعة المحافظين الجدد والقرن الأميريكى الجديد ... إلخ، لرأيناه طيارًا بحريًا فى الخمسينيات من القرن العشرين، ثم مستثمرًا فى البنوك فى الستينيات، ثم عضوًا بالكونجرس حتى أوائل السبعينيات، ثم سفيرًا فى حلف الناتو، ثم رئيسًا لموظفى البيت الأبيض، ثم أصغر وزير للدفاع فى تاريخ أميريكا، ثم عاد لقطاع الشركات فى شركات الدواء والآلات الطبية من أواخر السبعينيات حتى التسعينيات، ثم وزيرًا للدفاع فى عهد بوش الابن، أى إنه أصغر وأكبر وزير للدفاع، والوحيد الذى تقلَّد المنصب مرتين كرجل أرسلته الأقدار، وهو رَمْز - بكل المقاييس - لمجمع حربى عسكرى صناعى متحرك!

وقد أبدى رامسفيلد اهتمامًا بإحداث نقلة فى اتجاه حروب المستقبل، مدفوعة بالقوة الجوية عالية الإحكام، وعدم الاهتمام بالصراع على الأرض. وكان يتجه إلى الشطب على أسلحة مرحلة الحرب الباردة التى كانت مُصَمَّمَة لحروب بالقطعة (دبابات - حاملات - غواصات - فرق جنود ... إلخ) واستبدالها بوسائل التفوق المعلوماتى، والقدرة على المناورة السريعة، والذخيرة المصوَّبة بدقة، والأسلحة الأخف والأسرع والأصغر. وكانت رؤيته المستقبلية مشتركة مع المحافظين الجدد للحرب، من خلال الضغط على زر، والاستغناء عن أحذية الجنود على الأرض. وسعى رامسفيلد إلى حملة عسكرية تحولية، تضم القوة الجوية، وقوات الحرب الأرضية المتخصصة؛ ليحقِّق قدرة على المناورة فى مواجهة عدوٍ من الصعب الإمساك به، وليس له دولة محدَّدة يتحرك فيها. وتلخص "التفكير التحولى" فى النهاية إلى أنه يتضمن

استعراضًا باهرًا للقوة الجوية للقرن الحادى والعشرين، مصحوبة بقوة تقليدية وغير تقليدية على الأرض؛ لكى توفِّر مرونة وقدرة تدميرية غير مسبوقة.

ورغم ذلك كانت حرب العراق مأساة وبلوى تُمَثِّل عدم الاستعداد، والاستعلاء والجهل الثقافى إزاء الشعوب الأخرى، والاستراتيجية العسكرية البدائية، وكلها كانت مُخَبَّأةً خلف أنوار تعشى البصر من أسلحة عالية التقنية كانت قد بزغت عبر عقود من العمل العسكرى - الصناعى - التقنى المشترك، مما أطلق عليه "مفهوم التحول"، والذى يُعنى به استعراض واسع لأساليب الحرب والقتال الأميريكية فى القرن الحادى والعشرين. ولم ينظر العراقيون إلى غزو الولايات المتحدة لبلادهم على أنه بديل يمكن الترحيب به، وخاصة بعدما تبين ما كان خافيًا فى صندوق العجائب الذى فتحه الاحتلال وكان يحتوى على أساليب الصراعات والتنافر العرقى، والتى تم إطلاق سراحها فى العراق بخلع صدَّام، لتمزِّق نسيج أمة عريقة فى تاريخ الحضارة الإنسانية. ورغم الحديث عن "التحول"، فإن مسار الحرب فى العراق أظهر كيف لم يرحب العراقيون بالغزاة الأميريكيين. وإثر الفشل الذريع، اضطُر رامسفيلد إلى تقديم استقالته، وبعدها استقبلت أميريكا فى نهاية عهد جورج دبليو بوش انهيارًا اقتصاديًا جرَّ العالم معه. وعبَّرت ملامح رامسفيلد المستقيل عن فترة فظيعة من سوء التخطيط الأحمق وكآبة التنفيذ لمواجهة الصراع، وتقويض المبادئ وأسس العمل الاستراتيجية التى كان من المتصور أصلاً أن تعبِّر عنها.

تحولات كبيرة فى مجال الحروب الجوية

وتشير الكتابات الحديثة إلى أزمة فى الهوية تنتاب القوة الجوية الأميريكية، وتمتد إلى عِقْد زمنى من إعادة تشكيل العسكرية فى الولايات المتحدة، وإعادة تعريف "الطريقة الأميريكية فى الحرب". فقد كتب جورج جافى فى جريدة "الواشنطون بوست" فى ٢٨ فبراير عام ٢٠١٠، يقول إن الحرب فى العراق وأفغانستان قد أدت إلى خلق حاجة نهمة لا تشبع إلى استعمال وتطوير أداء الطائرات بدون طيار، والتى هى أشبه بالنحلة الطائرة Drone. وزادت أهمية "الطيارين" الذين يُوَجِّهون أداءها وهم رابضون على الأرض، بصورة غيَّرت من معانى "الإقدام" و"الشجاعة" التى كانت تسود أداء الطيارين الضباط فى طائرات القتال حتى عهد قريب. وقد كانت القوات

الجوية منذ تأسيسها تُساند الطيارين المقدامين الشجعان من المحاربين Fighters، والقاذفين Bombers. وقد حدث تغير منذ بانت عواقب غارة ثم شنها عام ٢٠٠٦ وقُتل فيها "أبو مُصْعَب (الزرقاوى)" قائد تنظيم القاعدة فى العراق. وكان ملاَّحو الطائرات الجارحة قد قضوا ٦٣٠ ساعة يبحثون عن "أبو مُصْعَب" ورفاقه حتى اهتدوا إليهم فى مزرعة صغيرة شمال شرقى بغداد، وبعد دقائق قامت طائرة ف ـ ١٦ بإطلاق قنبلة وزنها ٥٠٠ رطل موجَّهة بالليزر عليهم فقتلتهم. وأصبح الطيارون الآن يطيِّرون طائرات قتالية وهم يقيمون على الأرض فى قاعدة جوية قرب لاس فيجاس فى الولايات المتحدة وهم ليسوا فى الجو فعلاً. وهكذا فإن النظام القديم للقوات الجوية كان يتضمن على قمته الطيارين المحاربين، وتحتهم قاذفو القنابل، فقائدو طائرات النقل الثقيل، وفى القاع كان يوجد الضباط الذين يعملون على بقاء الطائرة فى حالة طيران، والأقمار الصناعية التى تجوب الفضاء. واليوم تقوم القوات الجوية بتدريب ضباط لا خلفية لهم عن الطيران ليقودوا طائرات "النحلة" من الأرض. وأصبح هؤلاء العاملون على الأرض جزءاً من القوة الجوية الكبرى للعقْد التالى. وأمامهم فرصة لكى يرتقوا فى هذه الحقول الجديدة إلى أعلى المراتب التى لا يزال الطيارون المحاربون يحتلونها فى الجو. ويمكن لطيار واحد على الأرض أن يقوم بإطارة أربع طائرات فى وقت واحد فى الجو. وسيتطلب الجيل التالى من الطائرات التى لا يقودها بشر تغييرات أكبر وتنظيمات جديدة وضباطًا جددًا لا يتعمدون الإطلال من مقصورة الطيار بحثًا عن العدو. والأقرب للتحقق أن تختفى مقولات الشجاعة القديمة للطيارين المقاتلين فى الجو؛ إذ لن تكون الشجاعة بتعريض حياتك للخطر، وإنما ستكون "فعل ما هو صحيح... إنها فعل الصواب لغايات صائبة".

إعادة تقييم شامل وقفزات تقنية فى الطريقة الأميركية فى الحرب

ومع تصاعُد الدَّيْن القومى فى الولايات المتحدة أصبح إجراء استقطاعات معقولة فى ميزانية الدفاع أمرًا مطلوبًا. وسيتطلب هذا تقييمًا أمينًا للنظم القتالية الموروثة. وقد كتب ديفيد إجناثيوس أحد كُتَّاب جريدة الواشنطون بوست فى ٢٦/ ١/ ٢٠١١ يقول إن المحاربين حتى اليوم عادة ما يعشقون العمل على أسراب قاذفات المقاتلات

التى يقودها الرجال، وأساطيل حاملات الطائرات، والعابرات من الغواصات... إلخ رغم تكلفتها الهائلة. ومع تغيُّر التكنولوجيات ستصبح هذه الأدوات وقد عفا عليها الزمن. ويذكر محلِّلو الدفاع أن العسكرية الأميريكية تحتاج إلى تركيز أقل على المنصات الحربية المبهرة، والسفن النووية، والطائرات الأسرع من الصوت؛ إذ سرعان ما ستصبح كل هذه النظم والمنصات عُرْضة للهجوم بأسلحة الليزر وغيرها من الأسلحة الموجَّهة بالطاقة.

وقد دخلنا عصر الحاويات الجوية بدون بشر، وسرعان ما ستلحق بها السفن والغواصات والدبابات التى لا يعمل عليها بشر كذلك. وستكون هذه "المنصات الذاتية الأبسط" أرخص وأقوى، ولن يكون فَتْكُها بالأعداء أقل.

وفى دراسة مفصَّلة للتقنيات الجديدة فى المجال العسكرى تحت عنوان "آفاق التكنولوجيا"، حثَّ "ويرنر دام" - العالِم الرئيسى للقوات الجوية الأميريكية - على تشجيع المزيد من البحوث حول "علم الاستجابة المرنة فى الفضاء Cyber Resilience و "حرب الطيف الإلكترومغناطيسى"، متضمنة الليزر وغيره من الأسلحة الشعاعية. وقد أكد أن النظم التى لا يعمل عليها بشر - والتى تنسِّق أداءها بواسطة نُظُم لَيِّنَة متقدمة - يمكن أن تسمح "بوزن عملياتها" فى مواجهة أعداء محدودى القدرات فى النشاط البشرى والتخطيطى، وفى مجال السرعة فى اتخاذ القرار.

وأمام الليزر سنوات قليلة فقط ليوفر أسلحة عملية - كما يقول مسئولو البنتاجون؛ إذ يمكن لليزر فى قواعد أرضية أن يُثَوِّر الدفاع الجوى، كما أن الجيل الجديد من الليزر الصلب سيكون صغيرًا بما يكفى للمنصات الجوية.

ويقول عالم الدفاع "دام" إن "نظم الطاقة الموجهة ستكون ضمن القدرات الأساسية للقوات المسلحة، وستتمكن أسلحة الليزر فى القواعد الأرضية من أن تُعمى أو تعوق عمل أقمار صناعية. وستكون هناك بدائل المنصات التى تعتمد على تقنيات أنظمة كونية تحتل مكانًا فى الفضاء، ويُطلق عليها: (الأنظمة التكنولوجية للأرض بقاعدتها الفضائية)، (G.P.S.): Space-based global positioning system

بقاعدتها الفضائية)، (G.P.S.): Space-based global positioning system technology وستصبح الليزرات مفيدة فى المراقبة، ومضيئة للأهداف بدقة رقمية إذا لم تعترضها السحب".

ويطوِّر الباحثون نظمًا للدفاع الجوى موجَّهة بالليزر يمكنها فى التو العثور على الصواريخ القادمة ثم ضربها.

ويقول ديفيد إجناثيوس فى جمل موحية لنا أهل المشرق العربى: "إن هذه الثورة يمكنها ـ ضمن أشياء أخرى ـ أن تجعل إسرائيل فى أمان من الهجوم الصاروخى المقذوف". ويستطرد قائلاً: "سيمكِّن الجزء الملموس من هذه التحولات الدفاعية من التخلى عن النظم القديمة، والتى مثَّلت لأجيال مضت القوة العسكرية للولايات المتحدة". إلا أن عملية التخلى عن الماضى ـ كما يقول إجناثيوس ـ ستصبح كذلك ضرورة بصورة مطلقة؛ حتى لا يؤدى إضافة النظم الجديدة إليها "إلى تقطيع ميزانيتنا المشدودة مثل كيس ممزق من الكتان المتناثر، وليس هناك (بقر مقدس) لا يمكن الاقتراب منه والتضحية به فى ميزانية الدفاع". وبتغيير الطرق الدفاعية وطرق إنفاق الأموال، فسيكون بالإمكان ـ كما يأمل مخطِّطو الدفاع ـ أن تتم اقتطاعات مؤثرة من ميزانية الدفاع وتظل أمريكا فى أمان.

وهكذا تتضح رسالة هذا الكتاب الذى عنوانه "الطريقة الأميريكية فى الحرب"، والذى تلا عرض الفيلم الوثائقى الحائز على الجوائز "لماذا نحارب"، وهى رسالة تستدعى تفكير القارئ حول التطور الذى مرَّت به الحروب الأميريكية فى العالم، ولا تزال تمرُّ به من خلال تضامنيات عسكرية ـ صناعية ـ شركاتية ـ كونجرسية ـ تكنولوجية، تحتاج لرسمها أمام الذهن ليس إلى رسم ثنائى الأبعاد، وإنما إلى "هندسة فراغية" ترسمها على أشكال متعددة الأبعاد. فمثل هذا المجمَّع مثل "وحش مائى أسطورى متعدد الرءوس تتطور حياته من خلال تعاون الرءوس أو تنافسها أو حتى قضمها لبعضها البعض، نحو حالة من الشدة المتعاظمة التى يعود أثرها المتجمع بالعائد على الوحش المنظومى ككل". وقد عاش هذا التجمع على بناء أنظمة عسكرية بالمئات من بلايين الدولارات، وليس لها عدو محدد تخوض الحرب فى مواجهته، وربما ليخلق عدوًا، أو أعداء متعددين يواجههم وينتصر عليهم فى وقت واحد.

وقد أدى كل هذا الفساد الحربى فى الدولة القائدة للعالم فى مجال "الديموقراطية" إلى مواصلة الفساد بميكانيزمات شرحها خبراء من داخل الكونجرس، تعتمد أساليب "التعبئة من الأمام، والهندسة السياسية" من أجل توزيع عوائد الفساد، ومواصلته. وبمرور الوقت يصبح هذا التجمع ذو الرءوس النهمة العديدة أكثر دُرْبَة ودراية وقدرة على الدفع للأمام ببرامج عسكرية مكلفة أكثر وأكثر مهما كانت دعاوى علماء العسكرية الجدد الذين يتشوّفون إلى مستقبل لحروب الطاقة الليزرية والكهرومغناطيسية لتسيطر على العالم سيطرة أوسع، بتكلفة أقل وبتضحيات لا تُقاس، فى مواجهة خسائر موجعة "للعدو"، وتصور لمجتمع آمن داخل أميريكا. ويصبح فى الإمكان ـ حسب رؤى المُنَظِّرين الجدد ـ تفعيلُ مختلف قوى المجمَّع الحربى الأميريكى بنوع من الولع العام، يعادون من خلاله حقوق المواطنين الآخرين، أو مصالح المجتمع المشتركة، أو مصالح شعوب العالم.

الطريقة الأميريكية فى الحرب والافتئات على الحقوق الدستورية والديموقراطية

وربما وجب أن نلفت الأنظار إلى ما أدّى إليه تطور "الطريقة الأميريكية فى الحرب" ومنظومة القوى المجمَّعة من خلفها، من تشوهات فى مختلف الحقوق النيابية والتشريعية والقضائية، بما يحدّ من الحقوق الديموقراطية للشعب الأميريكى، وبما ينعكس من ذلك على حقوق الإنسان فى العالم كله.

فقد تم فى عهد بوش طبخ قانون للأمن الوطنى ضد كل أنواع النشاط العام والخاص، مع الاعتقال والإبعاد والتنصت والتجسس دون قيد على المواطنين والمقيمين.

وأُخذت ادعاءات أجهزة التخابر فى عهد بوش دون تمحيص، ودون "فلترة" ودون تدقيق، وتم اعتبارها قرينة لاتهام الهيئات الوطنية المعارضة أو مصالح الثورات فى الدول الفقيرة، أو نهب ثروات دول العالم الثالث. وكانت أخطر نتائج التقارير المخابراتية المزورة هى تكذيب تقارير مفتشى الأمم المتحدة الباحثين ـ دون جدوى ـ عن وجود أى أثر لأسلحة الدمار الشامل فى العراق، والاعتماد على تقارير مخابراتية

بريطانية وأميريكية مزورة ومبالغ فيها وغير جوهرية ومتعارضة، تقدَّم للكونجرس والجمهور الأميريكى لمنح إدارة بوش تفويضًا بحرية التصرف فى إعلان الحرب، خادعةً الكونجرس والجمهور، ومضلِّلةً أمَّـةً بأسرها ودافعةً بها إلى الحرب، مع إعفاء أميريكا من الالتزام بالمعاهدات الدولية التى كانت قد وقَّعتها.

وأصدر بوش تشريعًا فى عام ٢٠٠٦ يمكِّنه من استمرار ممارساته المثيرة للخلاف فى احتجازها ومعاملتها للمحاربين "العصاة للقانون" بحيث يمكنه أن يعتقل - إلى أمد غير محدود - أشخاصًا بدون تهمة، وأن يرفع الحمايات ضد التجاوزات المرعبة، وأن يضع أشخاصًا قيد المحاكمة، اعتمادًا على أدلة "القيل والقال"، وأن يخوِّل بمحاكمات يمكن أن تحكم بالإعدام بناءً على شهادة قَوْلية دون شهود، وأن يقفل الباب "بالضبة والمفتاح" أمام "حق الاستدعاء القضائى للمتهمين" للتأكد من سبب احتجازهم، كحق دستورى أصيل يسبق حقوق التعبير والاجتماع فى أول مواد الدستور الأميريكى.

وقد وفر قانون المحاكم العسكرية حصانة صالحة مسبقًا لمدة تسع سنوات لمسئولى الولايات المتحدة الذين رخَّصوا أو أمروا أو اقترفوا أعمالاً ممكنة من التجاوزات على المعتقلين قبل تفعيل القانون، ويُعتبر ذلك إصابة تاريخية للدستور، ستكون لها ردود أفعال تحس بها الأجيال القادمة فى المستقبل.

وإذا تسببت "الطريقة الأميريكية فى الحرب" فى استدعاء متواصل لاستعمال القوة على الصعيد العالمى لترتيب أمور العالم - بما يسببه ذلك من تغييرات عميقة فى توازنات السلطات داخل النظام الأميريكى المعاصر لصالح قوة تنفيذية تدفعها مصالحها للتدخل العسكرى فى العالم - فإن ما صاحب ذلك من خلل سينعكس بدوره على تفعيل دوامات الفساد العسكرى فى الكثير من بلدان العالم.

إليكم إذن، قراء هذا الكتاب، فرصة طيبة مصحوبة بالإثارة والحقائق الكاشفة للتأمل فى مصير طريق أميريكا إلى الحروب اليوم وفى المستقبل، ومعه تأمل فى مصير المعاناة فى العالم.

دكتور عبد المنعم عبيد

القاهرة سبتمبر ٢٠١١

مقدمة
المهمة هى التسلل

[ما الذى نحارب من أجله؟

لماذا ندفن أولادنا وإخوتنا فى قبور وحيدة بعيداً عن أرض الوطن؟ أَمِنْ أجل الفوز بأعمال تجارية أكبر وأحسن؟ أنت تعرف الإجابة. إننا نحارب من أجل الحرية. أغلى رفاهية عرفها البشر.

كم هى غالية هذه الحقوق، هذه المكتسبات، هذه التقاليد، لكى نحارب من أجلها. كم هى غالية لكى نموت فى سبيلها]

الملازم بريهون سومرفيل

قلعة فورت بلفوار، فيرجينيا

٩ مارس، ١٩٤٤

فى البدء أتقدم بهذا الاعتراف. فلم يَقُمْ بتأليف هذا الكتاب عالِم من علماء السياسات، ولا هو جندى، ولا هو يمارس العمل من داخل المؤسسة العسكرية الأميريكية. أنا أولاً - إلى حد كبير - صانع الفيلم الوثائقى "لماذا نحارب"، المعروض عام ٢٠٠٦، لكى يقدِّم تفسيراً معقولاً لطريق أميريكا - الذى يظهر وكأنه لا محيد عنه - إلى المطب التراجيدى فى العراق. ورغم أنى فقدت أصدقاء فى هجمات ١١/ ٩ / ٢٠٠١ - ومن هنا فهمت ما أحدثته تلك الهجمات من سخط عارم شامل - فقد

المنى أن أرى مثل هذه المأساة القومية، وقد تحوَّلت بواسطة البيت الأبيض إلى المبرر لشن حرب عدوانية. فبعد هجوم ٩/١١، وقبل أن يَصُمَّ آذانَنا هديرُ طبول الحرب التى قرعها البيت الأبيض، كانت هناك فترة فتَّشَ فيها الكثير من معارفى داخل أرواحهم عما حدث. وتبدَّى هذا البحث الروحى - الذى تم تضخيمه باختصار فى وسائل الإعلام - على هيئة تساؤل صارخ يقول: لماذا يكرهوننا؟. وهو سؤال أدى إلى المبالغة فى الأمر، حين ساوى بين أى جهد مبذول ببساطة لفهم جذور الأزمة، ولَوْم أميريكا على الهجوم الذى ارتُكب ضدها. فهذا التساؤل الذى يقول: "لماذا يكرهوننا؟" لعب - إذًا - دورًا أكبر لخلق هوة "بينهم" و"بيننا"، أكثر مما لعب دور التصدى للإجابة عن الأسئلة الأعمق فى عقول الناس: هذه الأسئلة الدائرة حول حالة العالم ودور أميريكا فيه، مثل "ما الذى يا ترى أوصلنا إلى هذه النقطة؟" و"إلى أين نحن سائرون؟".

وقبل مرور الكثير من الوقت، وعندما أصبح لا مفر من شن الحرب، خبا الاهتمام بهذه الأسئلة، وتحول الحوار العام - كما هو متوقع - إلى حوار حزبى. وعندما احتشد معسكران: مناصرون ومعارضون للحرب، فقد فكرت فى تَفَحُّص القوى التى دفعت بالأمة إلى الصراع على جبهات متعددة - بدءًا من المساحة التى لا حدود لها لما أُطلق عليه الحرب على الإرهاب، وامتدادًا إلى الخطوط الأمامية فى العراق. وفى الأيام الأولى المبكرة للحرب العالمية الثانية، أنجز المخرج الأسطورى فى هوليود، فرانك كابرا، للعسكرية الأميريكية مجموعةً أفلام تحت عنوان "لماذا نحارب" متفحصًا فيها أسباب أميريكا لدخول تلك الحرب. وفى أوقات أحداث أثناء الحرب، أصبح لتساؤلات كابرا الدافعة رنينًا له صدى من جديد: "لماذا انتظمنا نحن الأميريكيين فى طابور الحرب؟ وما الذى حوَّل مواردنا، وآلاتنا، وأمتنا كلها إلى ترسانة واحدة ضخمة تنتج المزيد والمزيد من أسلحة الحرب، بدلاً من أن ننتج ما كنا نصنعه من مواد السلام؟".

ورغم مُضىِّ نصف قرن منذ طرح كابرا أسئلته علينا، فإن الإجابات تظهر وكأنها أقل وضوحًا الآن منها فى أى وقت مضى. ولكى أقوم أولاً بالبحث فى موضوع فيلمى، ثم عند إخراجه لأعرضه بعد ذلك على المشاهدين، فقد ارتحلت إلى أبعد

المناطق العسكرية والمراتع المدنية الأميريكية، إلى القواعد العسكرية وحقول الدفاع، إلى المدن الصغيرة والكبيرة الممتدة من الحدود إلى قلب البلاد. وكان من بين الأشياء العديدة التى تعلمتها فى ترحالى هو - كما يظهر - أنه لا مؤيدو إدارة بوش ولا ناقدوها كانوا يفهمون كيف تنسجم صناعتهم للحرب ودعاواهم لإعمال القوة مع التاريخ الطويل للجمهورية الأميريكية. وبدلاً من ذلك - ولأغلب الوقت - كان الناقدون والمؤيدون أسرى جهل أكثر ضحالة؛ إذ يشير جانب منهم حادث ٩/١١ كأرضية لعقيدة الإدارة الأميريكية الجذرية حول الاستباقية، بينما يقوم الجانب الآخر بتعريف جورج دبليو بوش وفريقه على أنهم تهديد كاسح لكل ما هو عظيم وجيد حول أميريكا. وضاع فى غمار هذه المباراة الصاخبة أى فهم حقيقى لما كان يمثّله بوش وحروبه فى إطار القصة الأكبر التى سردها لى كولونيل مفكر من سلاح جوى على أنها "الطريقة الأميريكية فى الحرب".

وعبر رحلتى، قابلتُ الشخصيات التى تظهر فى هذه الصفحات، وسواء أكانوا مدنيين أم عسكريين، فقد مسَّت الحرب العراقية والحروب الأميريكية السابقة كلاً منهم بطريقة أو بأخرى. ولكل منهم حكاية تُروى؛ لتُلقِى الضوء على الآثار السياسية والاقتصادية والروحية الأكبر للحرب على الحياة الأميريكية. وبينما يمثّل هذا الكتاب - أساسًا - استعراضًا لتطور النظام الأميريكى - منذ مولده فى حرب التحرير حتى حقيقته المعاصرة بصفته القوة العظمى الوحيدة -، فإنه فى النهاية نظام إنسانى، يتكون من آدميين، وتُوجِّهُه مُثُل وتشوفات وتناقضات بشر. وعلى هذه الصورة، فإن الشخصيات الواردة فى هذا الكتاب تخضع الإنسانية لتحليلها، وتذكّرنا بأن القوى الخفية (التى لا وجه لها) والتى تم فحصها هنا قد تم بث الحركة فيها بواسطة آدميين، ومن هنا يمكن إعادة توجيههم بالتالى بواسطة بشر.

وكثير من الناس الذين تم تصوير شخصياتهم فى هذا الكتاب هم أنفسهم محل تقدير ذاتى لأعمال فى حالة إنجاز وتقدم مُطَّرِد، وما جعلنى أُعجب بكثير منهم إنما هو شجاعتهم حين ارتحلوا مسافة شخصية عظيمة فى اتجاه تفهُّمهم للنظام الذى عملوا فى إطاره، والذى ما زالوا يعملون فيه فى أحوال كثيرة. وقصصهم لا تضىء مجالات تخصصاتهم المعنية فقط؛ وإنما هم أيضًا - بتمثيلهم لقدراتهم الشخصية

على التغير والنمو ـ يذكروننا بهذا الجانب، من أجلنا نحن، ومن أجل النظام الذى نحن جميعًا جزء منه.

وإذ تأمل أميريكا الآن أن تترك خلف ظهرانيها السنوات المؤذية الأولى للقرن الحادى والعشرين، وتتحرك إلى فترة من الطموحات الأسمى، فإن الأمة لا تزال منخرطة فى صراع تراجيدى دون هدف واضح أو مَخْرَج يَلُوح للعيان. فإذا نظرنا إلى كل ما ظهر للنور حول الأخطاء والأعمال السيئة لسنوات بوش، نجد أمامنا إغراءً مفهومًا يدعو للتطرق إلى كيف تمكن جورج دبليو بوش ومَنْ يلتف حوله من أن يُضَلِّلوا الأمة، ويزعزعوا العالم، ويُضَحُّوا بموقع أميريكا فيه إلى هذه الدرجة. ومع هذا، ففى الوقت الذى تصبح فيه المساءلة عن هذه الأعمال من الحيوية بمكان، فإنه يجب أن يصاحبها جهود لا تلين لفهم القوى التاريخية التى أتت بأميريكا إلى الموقع الذى أصبح فيه هذا التحول الأميريكى الجذرى فى السياسات والذى أحدثه بوش شيئًا ممكنًا. وبدون هذه النقطة التى أطلق عليها أيزنهاور تعريف "المواطنة اليقظة والعارفة" فإن النظام سيصبح عُرضة إلى أن يكرِّر، بل وأسوأ من ذلك، أن يَبنى ويضيف على الأنماط المؤسفة التى حدثت فى الأعوام الأخيرة.

ومنذ ميلادها، فقد تشكلت أميريكا من خلال تناقض فى الدوافع التى حدثت فيما بين الآباء المؤسسين الأوائل. فمن ناحية نجد أنه ـ فى إطار الخبرة الصعبة التى تحصَّلوا عليها كمستعمَرين تحت الحكم البريطانى ـ سعى هؤلاء الرجال إلى تصميم جمهورية تتفادى أخطار القوى الكبرى السالفة. ومن ناحية أخرى فقد رأى هؤلاء الرجال الإمكانات الكامنة بالغة الاتساع للأمة، وأدركوا أنه مهما حَسُنَت النيات فإن حكومتها يومًا ما قد تواجه المتاهات التى جابهها منشئوها الإمبرياليون. فقد كانت السيطرة قد تمت من قبل على الجمهورية الرومانية بواسطة طموحات القيصر الاستعمارية، وأدرك المؤسسون أن النظام الأميريكى سيحتاج إلى إبقاء سلطة قيادته رهن السيطرة عليها. وكما لاحظ جيمس ماديسون حين قال: "فلو كان الرجال ملائكة ما كانت هناك حاجة إلى حكومة". ونتج عن هذه البصيرة أن تَبِعَها المفهوم الرائع، وهو الفصل بين السلطات، مع وجود أساليب للمراجعة المدققة وللتوازنات فيما بينها. ومن بين هذه الأساليب لم يكن أى منها ما هو أكثر أهمية

بالنسبة للآباء المؤسسين من الكوابح التى وُضعت على سلطة أى فرد تمكنه من سحب البلاد إلى الحرب. وهكذا فقد كبَّلوا - عن قصد - سلطة إعلان وخوض الحرب بشبكة معقدة من المسئوليات المتداخلة بين مختلف الفروع.

فإذا نحن نظرنا إلى الخلف من نقطة استشراف معاصرة إلى زمن الاحتكاك الكبير بين الفروع حول الفصل بين السلطات يصبح جَليًا أمامنا شيئان معًا؛ فمن ناحية نرى كيف تحلَّى المؤسسون بالقدرة على المعرفة والرؤية المسبقة، ومع ذلك، ورغم جهودهم، كيف توالت الأحداث لتحقق أكثر مخاوفهم سوءًا.

وفى خطابه الوداعى عام ١٧٩٦ قدم جورج واشنطون عدة مقاطع من التوجيهات التى لا غنى عنها للأجيال التالية. فقد أعلن وهو يحذِّر ضد "التحالفات الدائمة مع أى جزء من أجزاء العالم الأجنبى" أن "الأبنية العسكرية التى تزايد نموها" كانت مناقضة تمامًا للحريات الجمهورية. وكانت فكرة واشنطون بسيطة؛ فإذا بقيت أميريكا خالية من الحروب الداخلية التى قامت تاريخيًا بين الشعوب الأوروبية، فإنها بذلك ستواجه - إلى حد أقل بكثير - الضغوط الداعية للتوجه إلى الحرب، وتَجَشُّمها مشقة سداد تكلفاتها السياسية والاقتصادية والروحية الماثلة.

وبعد مرور ما يقرب من قرنين، وفى ١٧ يناير ١٩٦١، فإن رئيسًا آخر - كان قد تحول للرئاسة من جنرال عسكرى - سيردد ما سبق أن ذكره واشنطون من قبل فى خطابه الوداعى. فقد ذكر الرئيس دوايت أيزنهاور "أننا قد أُجبرنا على خلق صناعة تسلُّح دائمة بالغة الاتساع". ومضى فى تحذيره المشهور قائلاً: "يجب أن تتحسب أميريكا ضد حيازة المجمع العسكرى - الصناعى لنفوذ لا تفويض به أو مبرر له". وأصبح تحذير أيزنهاور ضد المجمع العسكرى الصناعى، واختصاره الذى عرف به فيما بعد هو "م.ع.ص"(*)، حجر الأساس فى التاريخ الأميريكى. وقد شعر أيزنهاور من خبرته المبدئية أنه كان مجبرًا على تحذير الأمة حول أنه - فى مطلع الحرب العالمية الثانية - وفى وسط جهودها للقتال فى الحرب الباردة، كانت المصالح الحربية

(*)The military industrial comlex "MIC"

والصناعية والسياسية تشكّل "حلفًا غير مقدس" أخذ يشوّه أولويات أميريكا القومية.

وكما تستكشف فصول هذا الكتاب ما حدث فيما بين عصر واشنطون وعصر أيزنهاور، وبالتالى بين وقت أيزنهاور والوقت الراهن، فمع كل حرب من الحروب التى خاضتها أميريكا نجد أنها قد انحرفت أبعد بكثير عما رغب فيه واضعو الإطار الأول من توازن بين اتخاذ إجراء انعزالى معين، والحاجة إلى الدفاع عن البلاد. ومع كل حرب كذلك فقد عانت قضية الفصل بين السلطات، بحيث أصبح الفرع التنفيذى متغلّبًا إلى حد كبير على الفروع الأخرى فى جوانب النفوذ والوسائل والسلطة.

إن البحث فى تاريخ كيف حدث ذلك بالفعل، لا يُقصد منه بأى حال تقليل الأخطاء، والتنازلات الأخلاقية، وأنواع العدوان الخارجى التى اقترفها جورج دبليو بوش وإدارته. ومع ذلك فهذا البحث يوفر تفسيرًا أعمق لكيف أصبح هذا الفصل الجذرى من فصول تاريخ السياسة الأميريكية أمرًا ممكن التحقق من خلال ما سبقه من أحداث. ويمكننا ـ فقط من خلال التوصل إلى هذه الجذور للطريقة الأميريكية فى الحرب ـ أن نبدأ فى كتابة وصفة طبية واقعية لمداواة الأمة.

وفى قلب هذا التحليل يكمن مفهوم عسكرى يُعرف باسم "مهمة التسلل" Mission creep. وقد كان فى الإمكان استعمال هذا التعبير لوصف أى عدد من الحروب الأميريكية من كوريا إلى فيتنام إلى العراق. إلا أن هذا التعبير كان قد ظهر إلى الوجود منذ عام ١٩٩٣ فى مقالات حول مهمة الأمم المتحدة لحفظ السلام فى الصومال. وقد انتشر مثل هذا التعبير منذ ذلك الحين فى مقولات مخطِّطى البنتاجون، وبعد استعماله فى المجال العسكرى، امتد استعماله إلى مجالات أخرى، وقد عنى ببساطة "العملية التدريجية التى بمقتضاها تتغير أهداف حملة أو مهمة عبر الزمن، وخاصة إذا كان هذا التغير متجهًا نحو نتائج غير مرغوب فيها"(١).

ولم يكن الأمر ـ منذ أصبحت العلاقة بين جون ف ـ كينيدى، الرئيس الفعلى، ووالده ـ شبيهًا بما قيل عن أمر العلاقة بين جورج دبليو بوش ووالده هـ. دبليو. نعم؛ فمثلما حدث مع كينيدى، ترعرع جورج دبليو بوش فى ظل "بطريركية أبوية قوية يعزى إليها ـ إلى حد كبير ـ صعوده السياسى، إلا أنه ـ على عكس كينيدى ـ كانت

تتغلب على رئاسة جورج بوش الصغير - منذ البدء - الأقاويلُ حول الخلاف الأيديولوجى الكبير، والمسافة بينهما، وعدم الموافقة من جانب والده. وقد حاول بوش الكبير أحيانًا أن ينشر هذا الانطباع، إلا أن لغة الجسد، والتصريحات العامة الصادرة من أعضاء مهمين فى الدائرة الداخلية من حوله، كانت تشى بغير ذلك. وليس هناك موضع كانت فيه الفجوة بين الأب والابن تكشف عن نفسها بنصاعة أوضح مما ظهر فى المذكرات الأولى لبوش الأب عام١٩٩٢، والتى كان عنوانها "عالم قد تحول"، ففى شرحه لقَراره القاضى بألاَّ يواصل قلب نظام صدَّام حسين بعد حرب الخليج عام١٩٩١، لم يكن يتصور الرئيس الحادى والأربعون أن كلماته تلك قد تشكل يومًا ما تحديًا لقرار ولده بأن يفعل هو ذلك: فقد ذكر بوش الأب أنه "كان من الممكن أن نصبح مضطرين لاحتلال بغداد، ونحكم العراق بالفعل، فحينئذٍ كان التحالف قد انهار فى التو، وانفض العرب عنه غاضبين، وانسحب الحلفاء الآخرون بالمثل. وفى مثل تلك الظروف لم يكن بإمكاننا أن نرى أمامنا (استراتيجية خروج) قابلة للحياة".

وعندما صدرت مذكرات بوش الكبير، أثناء سنوات ولاية كلينتون، فقد كانت بصفة عامة تُعتبر كصدى خافت لعهد مضى. إلا أنه عندما ابتدأت حرب بوش الصغيرة فى العراق تتحول إلى تزحلق فوق أرض زَلِقَة لم يكن يتوقعها، فقد استدعى النقاد كلمات والده لتطارده أشباحها: "لو كنا قد سرنا فى درب الاحتلال، لكانت الولايات المتحدة قد اعتُبرت حتى الآن كقوة احتلال لأرض مريرة العداء. كان يمكن أن تكون النهاية مختلفة تمامًا، وربما عقيمة بلا جدوى".

وإنه لأمر مؤلم أن نقرأ كيف كان جورج الأب قادرًا على التنبؤ بالمصير الذى كان ينتظر ولده، ولكن، وخلف ميدان المعركة، فإن بوش الكبير قد توقع المخاطر الأكبر التى دفع إليها المنطقُ الكاسح لهذه السياسة: "إن محاولة إزالة صدَّام، بتوسيع أرض الحرب إلى احتلال العراق، كان كفيلاً بالعصف بخطنا الإرشادى القاضى بعدم تغيير الأمور ونحن نسير فى المجرى الوسيط، فننغمس فى "مهمة التسلل"، ونتجشم نتيجة لذلك نفقات إنسانية وسياسية لا يمكن حسابها".

ويمثل ما تحول منطق جورج دبليو بوش ـ من رابطة بين صدًام وأحداث ٩/١١، إلى موضوع ملكية العراق وتطويره لأسلحة الدمار الشامل، إلى هدف تحرير الشعب العراقى، إلى هدف إجهاض العصيان، والآن إلى الفوضى من أجل احتواء السقوط التراجيدى للصراع الذى ساء توجيهه ـ فقد أصبح العراق بهذا الشكل حالة تستحق الدراسة كنموذج "لمهمة التسلل".

وما زال هذا الكتاب لا يدور فحسب حول المهمة الجارفة للمغامرة السيئة لجورج بوش الصغير فى العراق. وإنما بدلاً من ذلك ينظر الكتاب إلى هذا التحول كعَرَض من الأعراض ـ يمكن توقعه ـ لمهمة أتْعَسَت البلاد بشكل أوسع منذ البداية الأولى لتأسيسها. ورغم أن إدارة بوش قد أصرَّت بلا شك على امتلاك سطوة تنفيذية غير مسبوقة، وأحدثت أضرارًا واسعة المدى للجمهورية، فإن سياسات جورج دبليو بوش الخارجية والداخلية لم تُولد على مدى ليلة واحدة. وكما تتعثر أرجل الجنود الأميريكيين الآن فى طريقهم عبر الاشتباكات الماضية فى صحراوات العراق وغيرها من الأماكن، فإن لاجتياحات بوش فى الداخل والخارج أيضًا جذورًا عميقة فى تاريخ البلاد.

الفصل الأول
طرف رأس الحربة

"لقد كانت الهجمات المتعمدة والمميتة التى شُنَّت يوم أمس ضد بلادنا، أكثر من مجرد أعمال إرهابية، لقد كانت من أعمال الحرب"

جورج دبليو بوش

١٢ سبتمبر ٢٠٠١

عند الساعة الخامسة وعشر دقائق صباحًا، حلَّقت طائرة الشبح من نوع صقر الليل من طراز ف ـ ١١٧ (*) بِصَمْت وهى تَنْفذ من خلال الأشعة الأولى لشروق الشمس. ومن داخل الكابينة، لاحظ الطيار النجوم والقمر وهى تُرسل أضواءها على نهر دجلة الذى كان يسرى بهدوء من تحتها.

"الشمس، والقمر، والنجوم". إنه الآن يعيد التذكر بسرعة. "لو كنت فى أى مكان آخر فى العالم فى ذلك الوقت، أطير فى رحلة تدريبية، لكان هذا ما قلته لنفسى، إن هذا هو أبرد شيء شهدته عيناى. إلا أننى حينئذٍ أدركت أين كنت رابضًا: فوق ملكية للأعداء، وأكاد أُطلق قنبلتين من زنة ألفى رطل على مدينة كنت أعرف أن لديها الكثير من المعدات المضادة للطائرات. وإذن لم تكن تلك إلا لحظة سلام واحدة، عدت بعدها إلى العمل".

(*) F-117 Stealth Nighthawk.

إن الماجور مارك "فوجى" هوهن، وزميله فى المهمة الكولونيل ديف "تومز" تومى(*) هما من أعضاء جناح الصفوة رقم ٣٧٩ للاستشكاف العسكرى الجوى فى القوة الجوية للولايات المتحدة(١) . وقد تم اختيارهما فى ١٩ مارس عام ٢٠٠٣ لينفذا أمرًا صدر مباشرة من البنتاجون هو محاولة اغتيال - فى قمة السرية - لصدام حسين، باستعمال قذائف محمولة موجهة. ورغم أنهما لم يكونا يعرفان، فإن مهمتهما كانت هى الفاتحة لضربة "عملية حرية العراق". ويتذكر "تومز" الأمر قائلاً: "لم نكن فى الحقيقة نعلم من هو الموجود هناك، ومن الذى سيتلقى الضربة لما كنا بصدد تنفيذه"(٢).

ولقد كان هناك الكثير الذى يعرفه هذان الرجلان بينما كانا ينزلقان وحيدين بصمت عبر الأجواء العراقية. لقد أمضيا أغلب حياتيهما كبالغين وهما متمركزان فى الشرق الأوسط، ومن هنا فقد كانا يدركان علامات مهمة على خريطة طيرانهما. وهما يتقنان أداء وظيفتهما، وكانا يعلمان أنهما يحتاجان إلى اختراق الدفاعات الجوية لمدينة كثيفة الحماية، وإطلاق حمولتهما ليعودا إلى قاعدتهما بكل هدوء مثلما جاءا. وكانا يؤمنان بمهمة الولايات المتحدة الأمريكية، ويعرفان أن مهمتهما لم تكن موضع تساؤل. إنما الذى لم يكونا يدركانه هو أنهما كانا مجرد الطرف المدبب لرأس حرية طويلة جدًا، حرية تمتد طويلاً إلى الخلف فى تاريخ البلاد. ورغم ثقتهما فى أن الحرية مستوية وضيقة، فإنها كانت معوجة، وكان قد تم جذبها وإحداث الندوب بها، وتثليمها، وتشويهها، من خلال قرنين من الحروب الأمريكية.

لم يعرف كل من "فوجى" و"تومز" أن مهمتهما - التى ستكون يومًا موضوعًا للحكايات التى تُروى لأحفادهما - كانت ذروة الانبعاث لتطور أميريكا منذ ميلادها فى حرب الاستقلال، حتى هذه الحرب الأخيرة من أجل الوعود المكسورة، والتطاول الإمبريالى، والخسارة المُمَزِّقة. ففى السنوات بين الحربين العالميتين انحرفت مهمة أميريكا ببطء وبطريقة غير محسوسة، وإن تكن ذات معنى. إلا أنه عند مستوى الارتفاعات المخلخلة الهواء، والتى كانا يطيران بمستواها، فإن "فوجى" وزميله "تومز"

(*) Major Mark "Fuji" Hohen and colonel Dave 'Tooms" Toomey.

إما أنهما كانا قد استسلما للمُسَلَّمات بعمق، وإما أنهما كانا قد أُبعدا لحد بعيد عن اتخاذ القرار ولكن لم يلحظا ذلك.

ويبرق فى عيون "فوجى" بصيص متناقض كلما تذكر هذه اللحظات، "لقد كنت أذكر أنى أفكر فيما بينى وبين نفسى: إذا نحن أنجزنا عملنا اليوم، فقد ينتهى الأمر كله غدًا". وبالطبع فإن الأمر لم يكن لينتهى فى اليوم التالى أو الذى يليه. فبعد ثلاث سنوات، فى ٢٧ نوفمبر عام ٢٠٠٦، تخطت "عملية حرية العراق" المدة التى استغرقها انغماس أميريكا فى الحرب العالمية الثانية. وبدلاً من اللحاق بيوم النزول على الشاطئ الفرنسى (*) وأيوجيما(**) وتل سان جوان(***) وغيرها من أيام عمليات الفخار العسكرى الأميريكى، فقد أصبحت مهمة "فوجى" و"تومز" مجرد شعاع فى الظلام، فى ضباب لا يمكن اختراقه لحرب مكروهة منكورة أخرى. ولكن لماذا كانت هناك مهمة سيئة الصورة إلى هذه الدرجة؟، وبدرجة أكبر، فإلى أى حد انحرفت طريقة الحرب الأميريكية بعيدًا إلى هذا القدر عن مسارها؟

الرجل العالق فى الخيةً (الأنشوطة)

تنتمى العسكرية الأميريكية اليوم إلى مبدأ تكنولوجى يُطلق عليه "الرجل العالق فى الخية". وهو نوع من الحماية الذاتية ضد المبالغة فى الميكنة فى زمن سيادة الحرب العالمية التقنية. فكلما تعقَّدت النظم الدفاعية، أصبح تسييرها يتم تلقائيًا (ذاتيًا)، فقد أصبح استمرار "العامل البشرى" - كحلقة فى سلسلة القيادة - تصميمًا للأداء لا مفر منه.

(*) معركة D Day نزل فيها الحلفاء بقيادة ايزنهاور على الشاطئ الفرنسى فى الحرب العالمية الثانية ثم هزموا ألمانيا.

(**) معركة أيوجيما IOW JIMA (١٩ فبراير - ٢٦ مارس عام ١٩٤٥) وهى أشرس حروب الباسيفيكى التى استولى فيها الأميريكيون على هذه الجزيرة كأول حرب يابانية فى الحرب العالمية الثانية، وقتلوا فيها ١٨ الف قتيل يابانى، ولم يَبْقَ إلا ٢١٦ أسيرًا، والقتلى ثلاثة اضعاف الأميريكيين الذين جُرح منهم أضعاف اليابانيين.

(***) معركة تل San Juan Hill شرق سانتياجو فى كوبا، واستولى عليه أساسًا الأميريكيون الأفارقة فى الحرب الأميريكية الإسبانية فى أكثر المعارك دموية فى ١ يوليو ١٨٩٨ (المترجم).

وكلما توغَّل "فوجى" و"تومز" فى اتجاه هدفهما فى تلك الليلة، فقد كانا يمثِّلان رجال المهمة "العالقين فى الخية"؛ فالطائرة التى كانا يطيران على متنها (صقر الليل الشبح الأسطورى من طراز ف - ١١٧) إن هى إلا تحفة تكنولوجية، وإطارها المثلثى تحدّه زوايا بإمكانها أن تُشَتِّت حتى أكثر أجهزة الرادار تعقيداً، مما يجعلها بحيث لا يمكن لعدو أن يستشعر وجودها. وباستعراض العمليات ذات التشغيل الذاتى الفائق، فإن "فوجى" و"تومز" كانا مسئولَين أساسًا عن مدى مَقْدرة المهمة على الفتك، بما يعنى الاستعمال الفعلى لما بها من أسلحة فتاكة.

ويوضِّح "تومز" ذلك قائلاً: "نحن ندع الطائرة تُطيِّر نفسها إلى حد بعيد، وبهذه الطريقة يمكننى أن أُسَخِّر مائة بالمائة من وقتى للتأكد من أنى أضع أسلحتى حيث يجب أن تكون". ويعقِّب "فوجى" قائلاً: "إن مبدأ الرجل العالق فى الخية يكفل لك بعض السيطرة النهائية حتى آخر لحظة، فنحن مدرَّبون على ضرب هدفنا الذى نتقصّده، وتقليل الدمار الإضافى لأى شىء آخر حوله. وليس بإمكانك أن تستبعد الخطر فى مائة بالمائة من الوقت. ونحن ندرك ذلك، إلا أن بإمكاننا أن (نحاول) تقليل الخطر طيلة المائة بالمائة من الوقت".

وكمحترفَين مكتملَين، يشرح "فوجى" و"تومز" -بتفصيلات مجهدة- إلى أى حد يذهبان فى مجال تقليل الخطأ أثناء تنفيذ عملية ما. إلا أنه وباعتبارات الهيمنة العسكرية، فإن العامل البشرى الذى يُنتظر منهما تقديمه، هو عامل محدود بالضرورة. فبينما يُطلب من الرجل العالق فى الخية أن يقيس ويقلِّل خطر الخطأ العملياتى، فإنه ممنوع - رئاسيًا - من أن يأخذ فى الاعتبار احتمال الخطأ فى مجال المفهوم العملياتى الأوسع.

ويوضح تومز ذلك قائلاً: "لكونى ضابطًا عسكريًا، فإن وظيفتى هى أن أدعم الرئيس، والمهمة التى أوكلها لى". ويردد "فوجى" بوضوح: "من زاويتى كجندى، أصبح الاستماع إلى الجدل حول السياسات أمرًا قديمًا. فليس لنا أن نقرر شيئًا. نحن فقط نفعل ما يُطلب منا".

وفى الوقت الذى كانا يتحدثان فيه، كانت "عملية حرية العراق" تسير فى طريقها منذ ستة شهور، وهى مدة أقصر بكثير مما ستستغرقه فى نهاية الأمر، وإن

استغـرقَت مثلما رأى كثير من الأميريكيين مدة أطول مما توقعه كل من الضابط "فوجى" وزميله "تومز". وفى العادة يُفهم من بعض الجمل مثل "رقصة الكعكة" Cakewalk أو "المهمة الناجزة" Mission Accomplished أنها تعنى مجرد أمل يجول بالخاطر. فهناك فى هذا النوع من التفكير ميلٌ للدفاع عن النفس فى حساباتهم التى يُجرونها لمهمتهم.

وكجنود، فهم يقرِّرون أن مهماتهم ليست من اختيارهم هم. فبحلول الوقت الذى يصدر فيه إليهم أمر ما، يجب عليهم أن يكونوا واثقين من أنه تم أخذه جيداً فى الاعتبار، وأنه تم إصداره من خلال العمليات المذكورة فى الدستور الذى سبق أن أقسموا على الولاء له. وخلال سلسلة من الرئاسات، يكون الأفراد محدَّدين فى سلطاتهم، ومُدرَّجين فى مجموعة من الوظائف المطلوبة منهم. وببساطة فإن هؤلاء الذين يُسقطون القنابل لا يصدرون الأمر بذلك، ومن يصدرون الأمر لا يشهدون نتائج أوامرهم. أما هؤلاء الذين يقعون بين هؤلاء وهؤلاء فليس لديهم إلا صلة واهية أكثر فأكثر بالعملية الدائرة.

ومن هنا فإن التسمية: "رجل عالق فى الخية" إن هى إلا تسمية لها جاذبيتها، وإن كانت تسمية خادعة. ذلك أن سلسلة القيادة لا تحتاج حقًّا إلى رجل فى الخية، وإنما إلى "أجزاء" معينة منه. وبقيادة الطائرة ف ـ١١٧ وتشغيل قنابلها الموجَّهة، تكون كل ملكات الضابطَين "فوجى" و"تومز" مشغولة بالكامل: فعيونهما على العدادات، وأياديهما على عِصيِّ التحريك، وعقلاهما مشغولان فى القائمة التى أمامهما، إلا أنهما ـ كرجال ـ كان قد قُدر لهما أن يكونا "خارج" الخية.

وبالطبع فلا يمكن لعسكرى أن يعمل بكفاءة إذا كان لكل من يقوم بتنفيذ عمل أن يسأل أسئلة متفحصة حول الاستراتيجية. ويمكن لرجلين موجَّهين مثل "فوجى" و"تومز" أن ينفذا مهمتهما دون تقصير، ورغم ذلك كانا يُتركان فى حيرة من أمرهما ـ وهما يَحُكَّان رأسيهما ـ حول كيف أن ضربتهما مُحْكَمة التوجيه أمكنها أن تُحدث حربًا فاقدة التوجيه (مضللة) إلى هذه الدرجة.

ودون سابق معرفة منهما، فإن مهمة "فوجى" و "تومز" "لقطع رأس الحية" (كما ذكرا) ـ بالتخلص من صدَّام حسين ـ أطلقت عقيدة عبقرية للحرب الدموية

الاستباقية. وقد عكست رؤية جذرية جديدة لدور أميريكا الكوكبى، وهو دور اكتسب شكله عبر أجيال. وكانت تلك أول طلقة فى حرب أشعلتها الوحدة الوطنية الناتجة عن حادث ١١/ ٩، وإن كانت تمثل الطلقة التى سيقدر لها أن تقسم الأمة بمرارة. ذلك أن عملية حرية العراق - التى تم تبريرها من قِبَل المروِّجين لها على أنها كانت ضرورية لمنح الديموقراطية لبلد أجنبى - قد أحدثت تحديات كبيرة للديموقراطية داخل أميريكا.

وفى إطار تاريخى أوسع، فإن غارة "فوجى" و"تومز" السرية مثَّلَت تعاظُم طريقة الحرب الأميريكية عبر قرنين من الزمن. ورغم أن عقيدة بوش التى أطلقتها يُنظر إليها على أنها تصعيد شاذ للعسكرية الأميريكية، فإن الجدال بين مؤيديها وناقديها يعكس توتُّرًا بين سياسة الكبح الانعزالى وسياسة العدوان التوسُّعى، والذى يعود بتاريخه إلى فجر الجمهورية الأميريكية. إن ما هو جديد حول هذه العقيدة هو أنها تتجنب بكل تأثير أى اعتبار لجانب الانعزالية فى هذا الجدل، وتمنع إمكانية تحويل الجدل إلى ضرورة مطلوبة من أجل سلامة الجمهورية الأميريكية.

انتقام المُنَظِّرين فى محراب الدراسة

حين انفجرت العملية العسكرية "تحرير العراق" على هيئة المأساة الكاملة لحرب العراق، مخلِّفة الأهداف الطموح لمخططيها مشتعلة على مهل فى شوارع بغداد، ابتدأت وسائل الإعلام الرئيسية فى إجراء التحقيقات عن كيف أصبحت أميريكا منغمسة فيما سبق أن أطلق عليه القائد الأعلى للولايات المتحدة فى العراق "ريكاردو سانشيز": "الكابوس الذى لا يُدرك البصر له نهاية"(٢).

وبصفة عامة فقد تصاعد التحقيق حول من كانِ مسئولاً عن تشكيل هذه السياسية المضللة على هيئة لعبة من ألعاب تبادل التهمة. وقد وضعت وسائل الإعلام الرئيسية فى الاعتبار عديدًا من المتهمين المحتمَلين بدءًا بـ"ديك تشينى" ذى الروابط بشركة هاليبرتون (نائب الرئيس الأمريكى بوش الابن)، إلى أصحاب المصالح النفطية من عائلة بوش، إلى اللوبى الإسرائيلى، إلى اليد الخفية للمجمَّع العسكرى الصناعى، قبل أن تستقر على الذين أُطلق عليهم "المحافظون الجدد". وقد حامت

الشكوك حول هذا الكادر (الطاقم) الصغير - إلا أنه المؤثر - من المخططين، بحسبان أنهم "طبخوا الحسبة" ليحولوا ٩/١١ إلى سبب للحرب ضد صدَّام.

ورغم أن المحافظين الجدد يتحملون بالتأكيد نصيبهم من المسئولية للدفع فى طريق الحرب، فإنه أمر غير دقيق أن يُعزى الأمر برُمَّته إليهم؛ ذلك أن تأثيرهم الحقيقى يجب أن يتم سَبْر غَوْره فى سياق تاريخى أطول، على أنه آخر مراحل حوار متحرك دار بين مخطِّطى السياسة المتعلقة بدور له موقعه على قمة أدوار أميريكا فى العالم. وهذه الفكرة ليس الغرض منها إنكار أن المحافظين الجدد قد كان لهم تأثير جذرى على سياسة أميريكا الخارجية، وأنهم قد أحدثوا تأثيرًا قويًا سيئ التوجه. نعم إن لهم هذا التأثير، إلا أن ما لم يدركه كثير جدًا من تحليلات الحرب هو أن أفكارهم، وقبول هذه الأفكار، له جذور عميقة.

وتتبدى الحكمة التقليدية للمحافظين الجدد فى نوع من العرض التالى: فقد تصاعدت عقيدة بوش وحرب العراق من ثنايا لحظة دفعت فيها هجمة على أميريكا مجموعة من المُهَمَّشين غير الأسوياء الآتين من زمنِ مضى وسط المسرح، حيث مهدوا الطريق بحماس بالغ نحو بغداد. وكان العديد من هؤلاء المحافظين الجدد قد أحدثوا ظهورًا سيئ الحظ أثناء ولاية بوش الأب. وعندما ترك انهيار الاتحاد السوفيتى أميريكا وقد أصبحت كيانًا ضخمًا لا منافس له فوق الكرة الأرضية، فقد وجد العديدون فرصة سانحة لتوزيع المغانم. ولم يَرَ آخرون ذلك، وكان من بينهم وزير الدفاع فى ذلك الوقت "ديك تشيني"، ونائب وزير الدفاع "بول ولفوويتز"، ونائبه "آى لويس ليبى". فلهؤلاء ولغيرهم من أعضاء إدارة بوش الحادية والأربعين أكد لهم فقدان الولايات المتحدة لمنافسها الوحيد مجرد الحاجة لمنع أى أمة من اكتساب قوة مثيلة فى المستقبل. وكوزير للدفاع أصدر تشينى تعلمياته إلى ولفوويتز ومجموعة من مفكرى السياسات لكى يضعوا مسوَّدة لسياسة خارجية أميريكية جديدة.

وتحت عنوان برىء هو "المرشد فى التخطيط للدفاع للأعوام المالية ١٩٩٤ - ١٩٩٩" تم تسريب عناصر هذه السياسة الجديدة للصحف قبل أن تكتمل، فأثارت بذلك عاصفة من الجدل(٤). ومنذ تلك السنوات أصبحت هذه الوثيقة واحدة من المسوَّدات القلقة القابعة فى أعماق النظام، والتى تشعل خيالات لا تنتهى فى المجال المعلوماتى.

ولما كانت هذه الوثيقة مصممة لتأمين التوصل إلى "عالم تتسيده فقط دولة وحيدة فائقة القوة" و"لكى تمنع عودة بروز أى قوة جديدة منافسة"(٥)، فقد كان مقدرًا لها - إذا تم تبنيها - أن تثبت أنها كانت تقدم الدليل على أقصى توسع جذرى للقوة الأميريكية الصلبة منذ صدرت عقيدة ترومان.

وبينما نادى ترومان أميريكا لتطوّر استعدادًا عسكريًا دائمًا لكى تحمى "الشعوب الحرة" أينما كانت من تهديد الشيوعية، فإن وثيقة ولفوويتز قد سارت خطوات أبعد. فقد أوصت أن تكرس أميريكا نفسها "لبناء وحماية نظام جديد... يردع المنافسين السياسيين عن حتى مجرد التطلع إلى دور إقليمى أو عالمى أكبر". وكانت الوسائل المفترضة لمثل هذا الردع تتضمن - عند الحاجة - استعمال القوة الاستباقية. وقد رشحت المذكرة - على وجه الخصوص - العراق لتأكيد "الوصول إلى المواد الخام الحيوية، وفى المقام الأول بترول الخليج الفارسى"، ولمنع الانتشار المشتبه فيه لأسلحة صدّام للدمار الشامل.

وعلى الرغم من ذلك فقد رُفضت هذه العقيدة فى ذلك الوقت على نطاق واسع بحسبانها شديدة الراديكالية فى افتراقها عن ممارسات الأمة باستعمال القوة فقط عندما تواجه تهديدًا حقيقيًا لشعبها، أو لحلفائه أو لمصالحه. وفى تسارع مرتبك غير منظم تم إنكار مسوّدة ولفوويتز من جانب الإدارة الأميريكية، كما تم سحبها على عجل، وإعادة صياغتها بواسطة تشينى وكولن باول، الذى كان حينئذ رئيس مجموعة الرئاسة العسكرية المشتركة، وتم ترطيب لهجتها، إلا أن طموحات مؤلفيها الإمبراطورية كانت قد جذبت الانتباه وانتهى الأمر.

ثم أصبح الجدل أكاديميًا بعد ذلك مع خسارة بوش الأب للرئاسة الحادية والأربعين أمام كلينتون فى انتخابات عام ١٩٩٢. وقد تم ركن ولفوويتز وزُمرته من المفكرين الرئيسيين فى مركز واشنطن للقلم، حيث ظلوا بعيدين لمدة عقد كامل، قابعين فى ظلال مراكز التفكير وجماعات الضغط فى القطاع الخاص.

ونجد أن العديد من هذه المجموعات، مثل مؤسسة المبادرة الأميريكية، ومركز سياسات الأمن، ومؤسسة التراث(*)، قد حظيت بالشهرة فى السنوات الأخيرة، إلا

(*) American Enterprise Institute, the center for the security Policy, and the Heritage Foundation.

أنها لم تصل إلى ما وصلت إليه المؤسسة الطموح المعروفة باسم "مشروع للقرن الأميريكى الجديد (م. ق. أ. ج) بناك"(*)، والذى أسسه عام ١٩٩٧ المحافظون الجدد "ويليام كريستول" و"روبرت د. كيجان". ففى عام ١٩٩٦ نشرت مجلة الشئون الخارجية Foreign Affairs مقالاً قدم فيه كل من كريستول وكيجان وجهة نظر غير ذائعة تقول إنه فى المسار الماضى للحرب الباردة كان على أميريكا أن تتصرف على أساس أنها القوة المسيطرة الخيِّرة. فقد كتبا حول "وجوب مقاومة الديكتاتوريات الصاعدة والأيديولوجيات المعادية، وإذا أمكن هدمها... بتقديم العون لهؤلاء المناضلين ضد المظاهر الأكثر تطرفًا للشر الإنسانى". وكصدى لعقيدة وولفوويتز الباكرة، فقد تحدوا الحكم التى سادت بعد نهاية الحرب الباردة، والتى كانت تقضى بأن على أميريكا أن تستمتع بمباهج السلام المؤسَّس حديثًا، وأن تدير وجهها بعيدًا عن الاشتباكات الخارجية.

وفى عام ١٩٩٨ نشرت مؤسسة "م.ق.أ.ج" (بناك) خطابًا مفتوحًا موجَّهًا إلى الرئيس كلينتون يُحذرونه فيه من أسلحة صدَّام حسين للدمار الشامل ومحبذين له أن يقوم بعمل استباقى لقلب نظامه. وقد رفض كلينتون هذا النداء، وأكد فى اليوم التالى فى رسالة منه إلى الكونجرس أن تركيزه –بديلاً عن ذلك ـ كان على تصاعد "الإرهابيين الذين يهددون بتمزيق عملية سلام الشرق الأوسط"(٦). ورغم ذلك فقد كان عدم التوافق بين كلينتون والمحافظين الجدد هو فى الدرجة لا فى المبدأ. وفى الحقيقة فإن قراره أن يشغل أميريكا بالصراع فى البوسنة كان يعنى أنه تبنى مباشرة تنفيذ صفحة من كتاب ألعاب مجموعة "م.ق.أ.ج" (بناك) حول السيطرة الخيِّرة سابقة الذكر.

وكما أكد كريستول بنفسه، فقد قال: "إننا ساندنا الرئيس كلينتون عندما تدخَّل فى البوسنة عام ١٩٩٥، معارضين بعض الجمهوريين المحافظين الذين لم يكونوا يحبون كلينتون. ثم إننا انتهينا بحيث أصبحت معظم أواخر تسعينيات القرن الماضى محرجة لكلينتون، وهو ما اعتبرناه إلى حد ما نوعًا من الضعف فى إقدامه المرتجى على تنفيذ أفعال جانبية متعددة"(٧).

(*) Project for the New American Century (PNAC).

وفى عام ٢٠٠٠، فإن مجموعة "م.ق.أ.ج" - وقد أحبطها عزوف كلينتون عن متابعة محاولة إحداث تغيير فى حكم العراق - قامت بنشر تقرير عن سياسة أوسع عنوانها "إعادة بناء الدفاعات الأميريكية"، وقد قَرَّظَت هذه الوثيقة المذكرةَ التى كان قد سبق تسريبها عام ١٩٩٢ حول "إرشادات التخطيط الدفاعى"، ودعت إلى دور دولى متوسع للولايات المتحدة، وبوضوح، إلى مراجعة إصلاحية كاسحة لترسانتها من أجل بناء عصر أميريكى Pax Americana.

وكما ذكر مؤلفو "م.ق.أ.ج" (بناك)، فقد كان المطلوب إحداث "ثورة فى المسائل العسكرية من أجل تغيير القوة السائدة اليوم إلى قوة للغد، وأن يحل محل اصطلاح القوة الغاشمة وضعٌ مثالى من القدرة على المناورة، والسرعة والمرونة"(٨). وقد تكرر فى هـذا التقرير ثمان عشرة مرة ذكرُ أن التصويب المحكم للذخيرة يجب أن يكون هـو الموجـِّه لهذه الثورة. وعلى ذلك فإن الأسلحـة التى تم تصويبها وإطلاقها بواسطة الضابطَين الطيارين "تـوجى" و "تـومز" فى ضربتهم الافتتاحية للحرب على العراق - وكانت قنابل موجهة بالليزر وبخرائط تحديد المواقع من طراز EGBU-27 تم إطلاقها من طائرة الشبح ذات المقعد الواحد - تتسنَّم المستوى العالى لآلهة الثورة التكنولوجية، والتى كان البطل فى تفعيلها مشروع بناك للقرن الأميريكى الجديد".

ورغم أن بوش قد أتى إلى الحُكْم ليحتضن مثل هـذه الأفكار، فإنه تجاهل قبل أحداث ٩/١١ نداءات (بناك) للتسليح مثلما سبق أن فعل كلينتون. وفى أثناء حملته الرئاسية عام ٢٠٠٠ كان بوش قد نادى باتباع سياسة خارجية متواضعة، مجادلاً بأنه "لم يكن دور الولايات المتحدة أن تتجول حول العالم وتدَّعى أن هـذا هـو الطريق الواجب"(٩).

وعلى الرغم من ذلك فإن العديد من المحافظين الجدد - الذين ضموا عددًا من الموقِّعين على تقرير "م.ق.أ.ج" (بناك) لعام ٢٠٠٠ وعلى الخطاب الموجَّه إلى كلينتون عام ١٩٩٨ - تم تعيينهم فى مناصب رئيسية فى هذه الإدارة على الوجه التالى:

- دونالد رامسفيلد وزير الدفاع.
- بول ولفوويتز نائب وزير الدفاع.

- ستيفن أ. كامبون، نائب وزير الدفاع للمخابرات.
- أبرام شولسكى مدير مكتب البنتاجون للخطط الخاصة.
- جون ر. بولتون نائب وزير الخارجية وبعدها سفير الولايات المتحدة فى الأمم المتحدة.
- بيتر و. رودمان نائب وزير الدفاع للأمن الدولى.
- إليوت أ. كوهين وديفون كروس عضوا مكتب سياسات الدفاع بالبنتاجون.
- آى لويس ليبى رئيس موظفى نائب الرئيس ديك تشينى.
- دوف زخاييم المشرف المالى على وزارة الدفاع.
- زالماى خليل زاد رئيس الفريق الانتقالى لقسم الدفاع وسفير الولايات المتحدة فى العراق.
- إليوت آبرامز، المساعد الخاص للرئيس، ثم بعد ذلك نائب المستشار للأمن القومى للديموقراطية الكونية وللاستراتيجية.
- فرانسيس فوكوياما، عضو المجلس الرئاسى حول الأخلاقيات الحيوية.
- بروس جاكسون رئيس لجنة الولايات المتحدة حول حلف شمال الأطلنطى.
- ريتشارد آرمتياج نائب وزير الخارجية.
- ريتشار بيرل رئيس مجلس سياسات الدفاع بالبنتاجون.
- روبرت زولليك نائب وزير الخارجية.
- باولا دوبريانسكى نائبة وزير الخارجية لشئون الديموقراطية والشئون الدولية.

وهكذا تم تعيين قوم من وجهة نظر واحدة فى مراكز مؤثرة فى وقت كان فيه بوش يتصدى لوجهة نظر مخالفة. فإما أن ذلك يمكن استنباطه على أنه خطة مبينة للتحول، وإما أنه كان حادثة واجهتها فرقة بوش ولم تكن بعد قد استقرَّت على رؤية متماسكة فى السياسية الخارجية.

ويتذكر ريتشارد بيرل ـ الذى خدم كمستشار للإدارة وكرئيس لمجلس سياسات دفاع البنتاجون ـ هذه الأيام التى تشكلت فيها الأمور فى البداية، ويقول: "كان الرئيس ـ فى أثناء استعداده للدخول فى السباق الرئاسى ـ يعرف أنه كان هناك الكثير الذى لا يعرف عنه فى السياسات الدولية". ويشرح بيرل ذلك قائلاً: "لقد علم الرئيس أيضًا أنه كان من الضرورى أن يدرس هذه الأشياء، وكان تَوَّاقًا لتعلُّمها، كما أنه أتى بأناس كان يؤمن بأنهم يستطيعون أن يتفهموا العالم"[١٠].

وقد شكَّل بوش ـ هو والمحافظون الجدد ـ زملاء رفقاء غريبين فى سرير واحد. وقد اعترف وليام كريستول: بوجود تعايش معين بين المحافظين الجدد مع الرئيس الجديد. وأضاف كريستول: "عندما تم انتخاب جورج بوش عام ٢٠٠٠، لم يكن بالضرورة مرشحنا المفضل، وكما اعتبرْنا بعض الجمهوريين فى الكونجرس أنهم كانوا انعزاليين جدًا وهم يُبدون تعاليًا إزاء وجوب انغماسهم فى نقاط المتاعب حول العالم، فقد كنا بدورنا ناقدين لبوش فى الشهور الأولى لإدارته".

وقد أحدثت صدمة هجوم ٩/١١ هذا الفرق، وكما اكتسبت سياسة الحرب فى العراق هيئتها بعد ٩/١١ فإن تقرير "م. ق. أ. ج" (بناك) ابتدأت قراءته وكأنه شبيه بمسوَّدة السياسة الخارجية للإدارة الجديدة. وتشير الحكمة السائدة إلى أن التحول الدرامى لبوش كان بسبب المحافظين الجدد، رغم أنهم هم أنفسهم يقللون بصفة عامة من دورهم فى تحويله.

ويقول كريستول، وهو أحد هؤلاء الذين يقللون من شأن تأثير المحافظين الجدد "أنا لم أكن أبالغ فى تأثير المشروع من أجل القرن الأمريكى الجديد (بناك) أو أى من مشاريعنا المعينة الأخرى، فمثلنا مثل كل مجموعة تفكير Think tank، وضعنا أشياء وتم تجاهل أغلبها فيما بعد"، كما أنه يتحدى الزعم بأن بوش قد تم التغرير به بواسطتهم بطريقة أو بأخرى. وهو يقول فى هذا الصدد "أنت تدرى أن هناك بعض الناس فى أوروبا يظنون أن بوش غبى بطىء الفهم، ومن هنا فقد كانوا فى غاية الشوق للعثور على ملء قبضة يد من المفكرين فى مكان ما، ويفضل أنهم كانوا يعملون بطريقة تواطؤية. وكانوا قد طلعوا بهذه الأفكار وقاموا بخداع الإدارة الأميريكية لكى

تحتضنهم". ومع ذلك فحتى كريستول يعترف بأن مجرد حدوث ٩/١١ قد غير كل شيء. نعم إنه كان هناك بعض التأثير لتقرير عام ٢٠٠٠ بعد حدوث ذلك الهجوم، وتكاد تمتلكه الفكرة التالية فيقول: "من بعض الجوانب أظنك ستقول إننا نحن تجادلنا حول بعض عناصر عقيدة بوش قبل أن تُوجَد هذه العقيدة، أو حتى قبل أن يصبح جورج دبليو بوش رئيسًا".

ويشارك كريستول زميله "إليوت كوهين" ـ وهو أكاديمى فى مجال السياسية الخارجية، وكان واحدًا من الموقِّعين على تقرير (بناك) عام ٢٠٠٠ ـ فى تحفُّظه على تأثير المحافظين الجدد حين يضحك ويقول: "إن من النفاق الهائل الذى يجعل المثقفين يَتيهُون فخرًا أن تظن أنك قد تكتب ورقة، ويقرأها الناس ثم يتوجهون ليغيروا السياسية الخارجية للولايات المتحدة، إلا أن الأمور لا تجرى على هذا المنوال"(١١).

وعندما سُئل ريتشارد بيرل حول نفوذه هو نفسه على الإدارة فإنه كان يقدم إجابة لعوبًا؛ إذ يقول وكأنه أمر واقع: "أعتقد أن هؤلاء من بيننا الذين كانوا يجادلون حول السياسات السارية لهذه الإدارة، نجدهم بوضوح مسرورين؛ لأنه قد ظهرت للوجود إدارة اقتبست منهم شيئًا"، ويُردف قائلاً: "إن الأشخاص الذين قد قدموا مع الرئيس، أو العديد منهم على أى حال، كانوا بالتأكيد مستعدين للتحول فى اتجاه جذرى، وأظن أن من العدل أن نسمى ذلك تحوُّلاً (جذريًا) أى هو تحوُّل جذرى فى المؤسسة العسكرية، وإعادة تأكيد جذرى للقوة الأمريكية، وعزوف جذرى عن معاناة أنواع من الهجوم لم يتم الرد عليها".

ومهما كانت درجة التأثير التى يرى المحافظون الجدد أنهم يستحوذون عليها، فليس هناك شك فى أن الكثير مما أوصى به تقرير (بناك) فى الخطاب الموجَّه إلى كلينتون عام ١٩٩٨ وفى تقرير عام ٢٠٠٠ قد أصبح هو سياسة الإدارة بين أعوام ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٦.

وعلى سبيل المثال فإن تقرير عام ٢٠٠٠:

ـ حث على رفض فعالية الاتفاقية المضادة للصواريخ العابرة للقارات، والتعهد

بنظام للدفاع الصاروخى. هذا وقد تابعت الإدارة الأميريكية تنفيذ هذين الموضوعين.

- أوصى بأنه لكى يتم إبراز قوة تفعيل "عصر أميريكى" على نطاق العالم، فإن على الولايات المتحدة أن تزيد من إنفاقها الدفاعى من نسبة ٣٪ من ناتجها المحلى الإجمالى إلى ٣,٨٪ بل إن إدارة بوش قد طلبت للعام المالى ٢٠٠٢ ميزانية دفاعية قدرها ٣٧٩ مليار دولار، أى ما قدره بالضبط ٣,٨٪ من الناتج المحلى الإجمالى.

- دعا إلى "تحول" العسكرية الأميريكية بحيث تلتقى مع مثل هذه الالتزامات الموسعة، بما فى ذلك إلغاء البرامج الدفاعية التى عفا عليها الزمن مثل منظومة التسليح الصليبى(*). وفى ٨ مايو عام ٢٠٠٢ أعلن وزير الدفاع دونالد رامسفيلد قراره بإلغاء هذا البرنامج.

- حث على تطوير "رءوس نووية صغيرة"، "مطلوبة لتوجيهها إلى المخابئ بالغة العمق والصلابة تحت الأرض"، والتى "يتم بناؤها من جانب قوى معادية محتملة لنا". وفى عام ٢٠٠٢ طلب البنتاجون من الكونجرس تمويل سلاح يُعرف باسم "المخترق النووى الجبار للأرض" وقد وافق مجلس النواب، إلا أن مجلس الشيوخ لم يفعل.

وقد تعمق الانطباع عن نفوذ (بناك) إذ تلبَّسه نوع من التوازى بين لغة تقرير (بناك) وتلك اللغة المستعملة من جانب الإدارة فى إعلانها عن سياستها لشهر سبتمبر عام ٢٠٠٢ والتى عنوانها: الاستراتيجية القومية الأمنية للولايات المتحدة الأميريكية، أنه "مع بوادر أفول القرن العشرين، فإن الولايات المتحدة تقف فى موقع القوة فائقة الاعتبار" كما أعلن تقرير (بناك)، وأنه "ولمعظم القرن العشرين، انقسم العالم من خلال صراع هائل... وأن ذلك الصراع قد انتهى"، وقد رددت الاستراتيجية الألفية القومية صدى ذلك الإعلان حيث ذكرت "أن الولايات المتحدة تمتلك نفوذاً وقوة غير مسبوقَين، ولا مثيل لهما فى العالم".

وإضافة إلى مساندة البروز العسكرى الخارجى، أكد تقرير (بناك) الحاجة إلى الأمن المحلى بذكره "أننا فى النهاية ندَّعى أن علينا أن نعيد تأسيس الأمن الأمريكى

(*) Crusaider artillery system.

وقواعد العمليات الحربية للولايات المتحدة فى الخارج من خلال تقوية دفاعاتنا فى الوطن"، وأن الاستراتيجية الوطنية للأمن توافق على أنه "فى حين أننا ندرك أن أفضل دفاعاتنا هو هجوم جيد، فإننا أيضًا نقوّى أمن أميريكا الداخلى من أجل حمايتها ودرء الهجوم عليها".

وقد عبَّر تقرير (بناك) فى كلمات بالغة الأهمية عن التزام بإيقاف القوى المارقة لمنعها من تهديد مصالح الولايات المتحدة ذاكرًا ومحذرًا "أننا لا يمكننا أن نسمح لكوريا الشمالية، والعراق ومثيلاتها من الدول أن تقلّل من شأن قيادتنا وأن تخيف حلفاء أمريكا أو تهدد الأرض الأميريكية نفسها".

إن هذا الترديد المتصاعد الذى يحدد أعداء الولايات المتحدة، كان فى طريقه للانحراف إلى ناحية مماثلة فى الخطاب الرئاسى لعام ٢٠٠٢ عن حالة الاتحاد، والذى فيه - بطريقة مشهورة - صور العراق وإيران وكوريا الشمالية على أنها "محور الشر"، وهكذا فقد أعلن بوش أنه رسميًا يجعل الأمة تتعهد بتصديقها "أن الولايات المتحدة لن تسمح لأكثر النظم خطرًا بأن تهددنا بأكثر أسلحة العالم دمارًا".

وكان مما يقوى الإدراك لنفوذ المحافظين الجدد حقيقةٌ مفادها ظهورها فى حالة من الصخب والحبور بصورة سوقية عامة، بل ربما الإشارة - بنوع من التنكيت - إلى أنفسهم على أنهم "العُصْبة"(١٢). ومع ذلك، فرغم أن هناك درجة موجودة بالتأكيد من النفوذ الواضح لهم، وبينما كان يمكن للسيناريو الذى يتضمن وجود رابطة من الأتباع المتعصبين الذين يختطفون السياسة الخارجية للبلاد أن يقدِّم بعض التفسير لكيف انتهى الحال بأميريكا فى العراق، فإن ذلك كله شىء غير مكتمل. ولكى نتفهم الجذور الحقيقية لحرب العراق، يجب أن ندرك أن التوتر بين هؤلاء الذين يودون أن تلتفت أميريكا لشئونها الخاصة وهؤلاء الذين يُحبِّذون أن يكون لها دور أكثر عالمية، إن هو إلا توتر قديم مثل قِدَم عمر الجمهورية. أما ما هو جديد فهو الدرجة التى عمل المحافظون الجدد تحت زعامة بوش على أن يديروا بها السياسة بهذه الشدة ناحية التدخل.

هذه الأوثان المزيفة:

من أين على وجه البسيطة جاء المحافظون الجدد؟

إن لفكر المحافظين الجدد جذورًا عميقة ومتشعبة. وطبقًا لما يراه أكاديمى مرموق مثل فرانسيس فوكوياما فإن من سوء الفهم السائد بين نقاد مذهب المحافظين الجدد أنه يمثِّل وجهة نظر للعالم مثل الكتلة الحجرية الواحدة. وفى الحقيقة يجادل فوكوياما حول ذلك قائلاً إن هذا المذهب هو تجمُّع للأفكار التى تداعت فى عقول الأكاديميين عبر عصور من الصراع من أجل إذابة الفروق بين الدروس المتصارعة للقرن العشرين، حول تصاعد التهديد الشيوعى وأخطار الديموقراطية، وحول متى نذهب إلى الحرب وكيف نحارب، وفى النهاية حول دور أميريكا فى العالم(١٣).

وعلى الرغم من الدرجة التى يتم بها تقدير دور المحافظين الجدد فيما يتعلق بالتحريض على حرب العراق، فهناك الكثير من الجدل الدائر حول: ما تعريف مذهب المحافظين الجدد. وفى رطانة دعائية مكتوبة لمجموعة من المقالات عنوانها "القارئ للمحافظين الجدد"(*)، امتدح هنرى كيسنجر مؤلفها "إروين ستلزر" بسبب "قيامه بانتزاع الصفة الأسطورية(**) من (حركة) المحافظين الجدد، موضحًا بذلك التقاليد الأميريكية التى تبرُز من خلالها، وراسمًا الطيف الواسع من الآراء التى تحتضنها"(١٤). ولا يكفى تلخيص قصير لأفكار المحافظين الجدد لتوصيف الشبكة المعقدة والمهوشة للفكر الذى تمثله. ومع ذلك، فلأغراض تقييم نفوذ المحافظين الجدد على السياسة الخارجية لإدارة بوش، وبوجه أخصّ على خطة الحرب العراقية، فإن الملخص التالى لفكر المحافظين الجدد - والذى كتبه أحد المؤيدين الأساسيين لهم وهو "روبرت كيجان" - هو ملخص كاشف يلقى الأضواء عليه؛ إذ يقول: "إن مذهب المحافظة الجديدة له فى العادة معنى يمكن إدراكه. ذلك أنه يكنى إلى، ويربط بين أخلاقية ومثالية قوية فى الشئون العالمية، وإيمان بدور أميريكا الاستثنائى كمشجع على مبادئ الحرية والديموقراطية، وإيمان بالحفاظ على حالة الأولوية الأميريكية primacy، وفى ممارسة القوة - متضمنًا استعمال القوة

(*) The Neocon Reader.

(**) Demythologizing.

العسكرية - كأداة لحماية وتقدم القضايا الأخلاقية والمثالية، هذا إلى تشكك فى المؤسسات الدولية، وميل نحو الأحادية"(١٥).

وعندما أصبح عدم الكفاية فى التخطيط لما بعد الحرب فى العراق واضحًا، تم توجيه النقد إلى المحافظين الجدد على نطاق واسع على أنهم أيديولوجيون عارمو النشاط وقصار النظر بشكل مرعب. وقد اقتفى كثيرون أثر رؤيتهم سيئة التوجيه رجوعًا إلى الفيلسوف السياسى "ليوستراوس"، والذى كان أستاذًا ذا نفوذ لعلم السياسة فى جامعة شيكاغو ما بين عام ١٩٤٩ وعام ١٩٦٩. ويؤكد هؤلاء الذين رسموا ارتباطًا بين ستراوس والمحافظين الجدد على وجهة نظر ستراوس حول ما تمثله الشمولية من أخطار على الديموقراطية، وحاجة الديموقراطيات العالمية إلى مقاومة هذا الخطر بقوة فى سياستها الخارجية، وإلى الإعلان الفعال عن مبادئها الليبرالية (التَّحَرُّرِيَّة). وفى مقال له عنوانه "الذكاء الاختيارى" فى ١٢ مايو عام ٢٠٠٣ فى مجلة نيويوركر كتب سيمور هيرش يقول: "إن تأثير ستراوس على اتخاذ القرار فى السياسة الخارجية (وهو لم يكتب قط بوضوح حول الموضوع بنفسه) تتم مناقشته عادة بمعنى ميله لرؤية العالم كمكان يعيش فيه الديموقراطيون الليبراليون المعزولون فى خطر دائم من العناصر المعادية فى الخارج، ويواجهون تهديدات لا بُدَّ من التصدى لها بضراوة وتحت قيادة قوية".

وكذلك تم تسليط الضوء على مكان الصفوة الذى تحتله وجهة نظر ستراوس، والتى تعتبر أن الحكومة الجيدة أحيانًا تحتاج إلى خداع الجمهور.

ويربط أحد النقاد البارزين لستراوس، وهو "شاديا درورى"، هذا الميل من جانب دور ستراوس بإعجابه بمفهوم أفلاطون حول "الكذبة النبيلة"(١٦). ويؤكد "درورى" أن المحافظين الجدد استدعوا هذا النقاش ليبرروا لأنفسهم الخدع حول امتلاك صدام لأسلحة الدمار الشامل. وفى ملاحظة تتعلق بذلك يقتبس هيرش من أحد نقاد ستراوس وهو "روبرت بيبين" ليقول "إن ستراوس قد صدق أن رجل الدولة الجيد لديه قوى كثيرة للحكم على الأمور، ويجب عليه أن يعتمد على داثرته الداخلية؛ فالرجل الذى يهمس فى أذن الملك هو أكثر أهمية من الملك نفسه. فإذا تمتَّعت بهذه

المقدرة، فإن ما تفعله أو تقوله فى العلن لا يعتبر أن فى الإمكان التعويل عليه بالطريقة نفسها".

وخلال السبعينيات من القرن الماضى قام "ستراوس" لفترة قصيرة بتعليم المستقبل فى جامعة شيكاجو تحت رئاسة وزير الدفاع "بول ولفوويتز" ونائبه "أبرام شولسكى"، كما يمكن اقتفاء أثر نفوذه إلى "ريتشارد بيرل"، و"إليوت أبرامز"، وتلميذه النافذ من المحافظين الجدد "ويليام كريستول". ورغم أن هؤلاء الثلاثة لم يدرسوا قط على يد ستراوس، فإنهم تعلموا على يد أستاذ جامعة هارفارد "هارفى مانسفيلد" وهو من أتباع ستراوس المرموقين. ورغم ذلك فقد مال المحافظون الجدد أنفسهم إلى تقليل تأثير ستراوس على حُجَجهم بشأن الحرب.

وبعد مرور ثلاثة أيام على صدور مقال هيرش، تم إجراء حوار مع ولفوويتز بواسطة مجلة فانيتى فير حول "العلاقة بستراوس". وعلى الرغم من اعترافه بأنه تلقى "دورتين خطيرتين" على يد ستراوس فى جامعة شيكاجو، فإن ولفوويتز أنكر مقولة أن ستراوس كان شخصًا ملهمًا من وراء حركة المحافظين الجدد. وقد جادل ولفوويتز حول أن مثل هذه الصلة إن هى إلا نتاج عقول محمومة يظهر أنها غير قادرة على فهم أن الحادى عشر من سبتمبر قد غيَّرت كثيرًا من الأشياء كما غيَّرت الطريقة التى نحتاجها لمقاربة العالم(١٧). وكذلك فإن "فرانسيس فوكوياما" ـ الذى عمل عن قرب مع ولفوويتز عبر سنوات ودرس مع ربيب لستراوس هو "آلان بلوم" ـ يتفق مع ولفوويتز فى أن وسائل الإعلام قد بالغت فى التعويل على "العلاقة بستراوس". وفى كتابه عن "أميريكا عند مفترق الطرق"، نجد فوكوياما ـ مثل رجع الصدى لهيرش ـ وهو يشير إلى أن "شتراوس لم يقل شيئًا فى الحقيقة حول السياسة الخارجية، مهما كثر عدد التلاميذ، وتلاميذ التلاميذ، الذين ربما قد حاولوا أن يترجموا أفكاره السياسية إلى سياسات".

ويقوم كل من فوكوياما، وكذلك ولفوويتز وبيرل، بقص أثر أبعاد السياسية الخارجية للمحافظين الجدد بدلاً من ذلك إلى "ألبرت وهلستتار". وهذا الأخير هو

عالم رياضيات تدرب فى تشعبات طريقة التحليل الاستراتيجى المعروفة بنظرية اللعبة، وقد عمل فى مركز التفكير فى شركة "راند" النافذة أثناء الخمسينيات والستينيات. وكان "وهلستتار" متحفظًا فيما يتعلق بعقيدة الردع الشامل ـ أو الدمار الأكيد المتبادل (د. أ. م) Mutually Assured Destruction (MAD) ـ والتى وجّهت سياسة الولايات المتحدة الخارجية أثناء الحرب الباردة.

وبينما هو يعمل فى راند، قام بكتابة عدد من أوراق السياسة التى تحدد المقاربات الاستراتيجية الجديدة فى العراك أثناء الحرب الباردة، مع تركيز محدَّد على سباق التسلح النووى. ويجادل فوكوياما قائلاً إن وهلستتار اعتقد أنه على أرضية استراتيجية وأخلاقية معًا، فإن "التهديد بإبادة عشرات أو مئات الملايين من المدنيين كان شيئًا لا أخلاقيًا بل هو فاقد للمصداقية، بحيث إنه كان من الواجب العزوف عن عقيدة (MAD) التى تم إنشاؤها فى سنوات حكم أيزنهاور". وبالنسبة لوهلستتار فإن الاعتماد الزائد على المنطق السائد فى خلفية عقيدة MAD كان خطيرًا. وكما كتب فى مقال كبير التأثير عام ١٩٥٨عنوانه "التوازن الدقيق للرعب" متسائلاً: "هل الردع هو نتيجة ضرورية للطرفين اللذين يمتلكان إمكانات للتزود النووى وأنه بالنسبة لكل الحروب تقريبًا لا قيمة له؟ وهل الإبادة المتبادلة هى المصير الوحيد لحرب شاملة؟"، لقد كان "وهلستتار" لا يؤمن بذلك، فكتب يقول: "إن الردع ليس أمرًا أوتوماتيكيًا. ورغم أنه معقول، فإنه سيكون أمرًا بعيد التحقيق فى الستينيات عما هو فى مجال التصديق عمومًا. إن مدى استفادة أميريكا استراتيجيًا يجب أن تتم عن طريق تطوير الأسلحة الدقيقة والدخول فى حروب محدودة أكثر، موجهة ضربات استباقية فقط إذا كان ذلك يُعتقد أنه مفيد استراتيجيًا". وقد كان "وهلستتار" من المؤيدين لتطوير كل من الأسلحة "الذكية" والأسلحة النووية الصغيرة، والتى بالإمكان استعمالها، واعترض على القيود على تطوير أسلحة نووية جديدة، والتى فرضتها معاهدات تحديد التسلح(١٨).

وفى أواخر ستينيات القرن الماضى تقاطع العديد من شخصيات المحافظين الجدد وفى الوقت نفسه تأثروا بـ "وهلستتار"، ومنهم ولفوويتز وبيرل (الذى كان مرة قد قام بمواعدة غرامية مع ابنة وهلستتار). وقال بيرل: "إن (وهلستتار) ربما كان

أعظم مفكر استراتيجى أنجبته البلاد، وقد أصبحنا صديقين وقضينا ساعات طويلة نتحدث معًا، ولم يكن ذلك إلا قمة جبل الجليد فقط، إلا أنه تحت إشرافه كانت تجرى دراسات طويلة ودقيقة لاستراتيجية الولايات المتحدة، والتى أدَّت إلى مراجعات هائلة فى الطريقة التى كنا نفكر بها حول الدفاع، وحول الردع النووى وكيف نظَّمنا قواتنا المسلحة".

ومن بين مجادلات "وهلستتار" الأولية كان القول "إن أميريكا يجب أن تفيد نفسها بأحسن التقنيات المتاحة لتطوير أسلحة تكتيكية معقدة يمكن أن تُحدث دمارًا جانبيًا أقل على الدوام على التجمعات السكانية"(١٩).

ويتضح بكل جلاء نفوذ أفكار "وهلستتار" فى تأكيد خطة حرب العراق على استعمال الأسلحة المحكمة الدقيقة. إلا أن رؤيته ـ مرة أخرى ـ مثلها مثل رؤية "ستراوس" هى مكون واحد فقط فى تفكير المحافظين الجدد.

ويرى فوكوياما أن الأصول الحقيقية لمذهب المحافظين الجدد بدأت فى ثلاثينيات القرن العشرين؛ عندما اشتد عود مجموعة من الأكاديميين وقاعدتهم مدينة نيويورك، وميالين لليسار يضمُّون "إرفن كريستول" (والد ويليام كريستول) و"دانيل بل" و"ناثان جليزر" و"دانيل باتريك موينيهان"، وهم مشوَّشون بموضوع الشيوعية. ويقول فوكوياما إن هذه المجموعة ـ وقد حمَّستها الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للشيوعية فى غضون ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين ـ توصلت إلى إدراك أن "الاشتراكية الموجودة حينئذ قد أصبحت غولاً ليس له نتائج مبتغاة" حين هدمت أهدافها هى المثالية(٢٠). وبالطريقة نفسها التى يمكن بها أن يتحول التشوش فى وجهة نظر ما إلى تحمُّس شديد لأخرى، فقد وصلت هذه المجموعة من اليساريين المحبَطين إلى معارضة للشيوعية وللاتحاد السوفيتى بالشدة نفسها التى يعارض بها الشيوعية أىُّ شخص يمينى. وقد وضعتهم شدة أفكارهم مع مرور السنين فى خلاف مع كل من اليساريين الأمريكيين والواقعيين اليمينيين، والذين كانوا يعتبرونهم محتضنين بصورة زائدة للشيوعية. وبعد سنوات من ذلك فقد ظهرت السياسة الواقعة لكيسنجر حول نزع السلاح وكأنها تنازل كبير لنظام كانوا يرونه على أنه غير أخلاقى، بل حقود.

ولقد كان الاشتراكى "ميخائيل هارينجتون" هو الذى صك اسم "المحافظ الجديد" فى مقال فى مجلة "ديسنت" عام ١٩٧٣ وألصقه بهذه المجموعة طاعنًا بهجائه لهم فيما كان يراه الأصل الذى يدعو للتساؤل لتفكيرهم. وكتب المحافظ الجديد البارز فيما بعد "ميخائيل نوفاك" يقول:

فى هذه الأيام ـ فى منتصف سبعينيات القرن العشرين ـ كان يظن أنه لم تُوجَد حركة أصيلة ـ محافظة بعد فى الولايات المتحدة كما كان يحدث دائمًا فى أوروبا. وقد كان يقال إن ما هو موجود فى أميريكا إن هو إلا نوع أو آخر من الليبرالية التى كانت سائدة فى القرن الثامن عشر والتاسع عشر، أو هو مزيج من الاشتراكية الأوروبية والاشتراكية الديموقراطية. ولذلك، فأن تُطلِق لفظ المحافظ على عدو كان قد تم تعريفه بواسطة اليسار، فأغلب الظن أن مثل هذه التسمية لم تكن إلا من باب الاستبعاد اللفظى. ففى جزء من اسم المحافظين الجدد، كان معنى "الجدد" Newيرمى إلى اقتراح أنه ليس محافظًا "قُحًا" وإنما هو شبه محافظ "Pseudo" ولم يكن هناك ظاهرًا للعيان أى تقاليد تاريخية أو حركة ثقافية يُطلق عليها هذا الاسم بحيث يمكن إنكارها. إن ما كان موجودًا لم يكن سوى مجموعة ضئيلة تجسدت فى ظلمات عزلة النخبة الثقافية[٢١].

وفى النهاية فقد خرج المحافظون الجدد من الخفاء. فمن بين السياسيين الذين تبنوا قضية معاداة الشيوعية لصاحبها كريستول وشركاه، كان البطل الأول ممثلاً سابقًا ليبراليًا فى أفلام الدرجة الثانية، وهو الآن أكثر الرؤساء المحبوبين منذ إبراهام لينكولن. ومنذ وقت مبكر فى أواخر الأربعينيات كانت معاداة رونالد ريجان للشيوعية قد بلغت حد العُصَابية، إلى درجة أن رئيس رابطة ممثلى الشاشة الذى يُدعى "المخبر رقم ٧١٠" حسب تسمية وكالة المخابرات المركزية قام بالمساعدة فى وضع زملائه فى القائمة السوداء، والذين كان يشك فى شيوعيتهم. وقد كان ريجان يردد ضاحكًا بإطلاق هزله ذى الطابع النظرى متسائلاً "كيف تُسَمِّى أحدًا شيوعيًا؟... حسنًا، إنه شخص "يقرأ" كتابات ماركس ولينين. وكيف إذن تُسَمِّى المعادى للشيوعية؟ إنه الشخص الذى "يفهم" ماركس ولينين"[٢٢].

ومثلما فعل كريستول وزملاؤهما من المناصرين للمحافظين الجدد، فإن ريجان بدأ كديموقراطى حر، ولكنه حين ابتدأ يشعر أن الديموقراطيين قد تخلّفوا بقيمهم عن السير على دَرْبه فقد انبعث كمحافظ جمهورى. وحتى فى مواجهة دمار الحرب الفيتنامية فقد كان ريجان لا ينكص عن معتقداته وهى أن أميريكا يجب أن تتخذ لنفسها مسارًا أكثر عنفًا لتحقيق السبق بالأولوية العالمية على الاتحاد السوفيتى الذى وصمه ريجان فيما بعد بوصفه "إمبراطورية الشر".

وقد أدخلت فيتنام أميريكا فيما بعد فى فترة من البحث الروحى حول التكاليف - البشرية والاقتصادية والروحية - التى تكلفتها الأمة فى حربها ضد الشيوعية. وقد أظهرت كوارث عامة عديدة فى أواخر السبعينيات كشفت عنها الكنيسة، وكذلك لجنة من الكونجرس حول الاغتيالات، أن أعضاء فى حكومة نيكسون قد أطلقوا تُهَمهم بالعداء للشيوعية فى تناقض مع القانون الأميريكى والدولى.

وقد تم اتهام وكالة المخابرات الأميريكة وهيئة الأمن القومى الأميريكى بالتجسس على الأميريكيين والتنصت على مكالماتهم التليفونية وفتح رسائلهم. واتهمت الولايات المتحدة بالتخطيط لاغتيال فيدل كاسترو من بين العديد من النشاطات السرية التى تدعو للشك، وقد أحدث كشف المستور تآكلاً فى مساندة التدخلات الاستفزازية ضد الشيوعية. وخسر ريجان فى هذا الجو بهامش ضيق ترشيحه لتمثيل حزبه لانتخابات الرئاسة عام ١٩٧٦.

ومع ذلك فقد عاد ريجان بعد أربع سنوات لهزيمة جيمى كارتر، وكان انتصاره هذا يمثل علامة ليوم جديد فى حياة الطغيان الأميريكى.

وقد أيد ريجان رفض الكوابح التى فرضتها أميريكا على عالميتها بعد فيتنام. وقد تابعت فترتا رئاسته تحقيق وعده لإعادة تنشيط دور أميريكا العالمى الصليبى الذى يظهر أنه انتهى بسقوط الاتحاد السوفيتى عام ١٩٨٩. وقد حياه المحافظون الجدد، وكان بطلاً حسب تفكيرهم الذى تطور فى السنوات التى تبعت الحرب الباردة، أى أن ريجان أصبح بطلاً لقضيتهم.

(*) وقد كان هو المرشح أمام أوباما فى الانتخابات الأميريكية عام ٢٠٠٩ (المترجم).

"وقد قفز المحافظون الجدد فى السبعينيات من القرن العشرين بعد حرب فيتنام" كما يتذكر عضو مجلس الشيوخ عن أريزونا جون ماكين(*) قائلاً: "عندما كان هناك إدراك أن الليبراليين كانوا يُعَرُّون قدراتنا المخابراتية، ويدمرون قواتنا المسلحة، وكانوا ناعمين فى مواجهة الشيوعية... إلخ. وقد بزغوا بفكرتهم بالتدريج - وأنا واحد منهم فى بعض المواضع... نعم فى بعض المواضع - حول أن الولايات المتحدة هى أعظم قوة خَيِّرة فى العالم. وليس علينا التزام للخروج للقتال وشن الحروب وبدء الصراعات والتدخل، ولكن يجب علينا بالتأكيد أن نفعل كل شىء نقدر عليه لنشر الديموقراطية والحرية عبر العالم... ولقد كانت كل هذه رؤى رونالد ريجان والذى يكاد يكون رمزنا (أيقونتنا - تعويذتنا)"(٢٢).

ويردد وليام كريستول صدى وجهة نظر ماكين حول أهمية ريجان قائلاً: "لقد بدأ رونالد ريجان فى عكس درس فيتنام فى الثمانينيات عندما ساعدته سياسته فى مجال القوة العسكرية والمساندة للمحاربين من أجل الديموقراطية حول العالم فى هدم الاتحاد السوفيتى". إلا أنه دون تساؤل فقد كان ذلك هو المصير الذى ابتغاه، وبالتالى ساعده فى تقويته مساندوه.

ومن باب المشاركة فى الحماس لريجان يسرد ريتشارد بيرل حكاية مناسبة عن جورج شولتز هنا، من باب (التنكيت) عليه كوزير لخارجية ريجان الذى اعتاد أن يجرى المقابلات مع كل المرشحين الذين سيُرسلون كسفراء للولايات المتحدة فى الخارج، وكان شولتز يأتى بهم إلى مكتبة الخاص الصغير ويقف بهم أمام نموذج للكرة الأرضية، موضوع على منضدة، ويقول "حدد لى دولتك!". وفى كل مرة كان يشير فيه السفير المرشح إلى مكان الدولة المرشح للعمل فيها على الخريطة، وكان شولتز يقوم بتدوير الكرة الأرضية ليضع إصبعه على الولايات المتحدة وهو يقول "هذه هى دولتك".

ويشير بيرل إلى نقطة أكثر رهافة حول وجهة نظر ريجان فيما يتعلق بالمكانة الأولى لأميريكا فيقول: "لقد كان يظن أن الاتحاد السوفيتى مرشح للتيه، وكان يعنى أن يبعث به إلى النسيان، وقد فعل".

وقد فتح سقوط الاتحاد السوفيتى نوعًا من الأبواب أمام بيرل وكريستول وغيرهما من المحافظين الجدد ليمكنهم من رؤية "قرن أميريكى جديد"، قرن خالٍ من قيود إهانة فيتنام(٢٤). وقد كانت نهاية الحرب الباردة علامة على فجر مرحلة بدأ معها المحافظون الجدد فى الالتحام فى ما هو أكبر من مجموع أجزائه.

وقد ذهب ولفوويتز وهؤلاء الذين كتبوا مسوَّدة عام ١٩٩٢ عن "المرشد لخطة الدفاع" فى اتجاه عالمية ريجان خطوة أخرى، صانعين عقيدة جديدة تفوَّقت على سياسة ريجان البسيطة ضد الشيوعية، ومؤكدين معارضتهم لأن تصبح -فى كلمات ولفوويتز المتناقضة - "منافسًا جديدًا".

ومن هنا فعندما شن جورج بوش الأب حربه لطرد صدَّام حسين من الكويت فى أغسطس عام ١٩٩٠، صفق لذلك المحافظون الجدد. إلا أنه عندما أحجم حينئذٍ عن السير كل المسافة اللازمة لقلب نظام صدَّام، فقد رأوا فى هذا التحفظ إرضاءً غير مقبول. فبعد ما يقل عن ستة شهور فى حرب العراق، فإن مؤسس (بناك)، ويليام كريستول، عبر عن وجهة النظر هذه، حتى بالاستشهاد بفشل بوش الأب فى عزل صدَّام كمسبب لحدث ٩/١١ قائلاً: "عندما زج الرئيس بوش الكبير بنصف مليون مقاتل من الولايات المتحدة فى الخليج عام ١٩٩٠ - ١٩٩١، فإن تأثير فيتنام القوى كان لا يزال واضحًا من حقيقة أننا قمنا بسحبهم بأسرع ما يمكننا. وقد كان ذلك مدفوعًا بنوع من الحسابات السياسية الخاطئة بين الديموقراطيين والجمهوريين حول أننا كان يمكننا أن نعقد صفقات مع الديكتاتوريين. وكنا قلقين بشأن طبيعة الأرض الزلقة فى هذا الصدد، ولم نكن راغبين فى الاضطلاع بمسئولية بناء أمة. وقد كان ذلك نوعًا من الحسابات الخاطئة قصيرة النظر، وقد دفعنا ثمنًا باهظًا فى الحادى عشر من سبتمبر".

وقد اعتبر المحافظون الجدد أن وجهات نظرهم هى الامتداد الطبيعى للحرب الأطول من أجل سيطرة الولايات المتحدة اللازمة لترسو مراكب الحريات الديموقراطية فى عالم من الأعداء المخالفين لنا. وهم بهذا الصدد قد رأوا أنفسهم يستمرون فى حمل تقاليد طويلة من الادعاء بدور أكثر استفزازًا للولايات المتحدة فى السياسة الخارجية. وفى الحقيقة فقد دافع عن السياسات الخارجية الاستفزازية

(*)Dangerous Nation.

للمحافظين الجدد واحد من قادة المعبِّرين عنهم وهو "روبرت كاجان" فى كتابه "الأمة الخطرة(*)، مُدعيًا أن الولايات المتحدة منذ ميلادها كانت تاريخيًا دولة أكثر استفزازًا وإمبريالية مما كان الكثير غير راغبين فى تصديقه، وهكذا فإن على أميريكا ببساطة أن تستمر فى فعل ما جعل منها أمة عظيمة(٢٥).

أمر واحد صحيح فعله المحافظون الجدد

يَدَّعى كاجان ـ وهو يستنكر بصراحة ما يسميه "أسطورة البراءة الأميريكية"ـ أن لدى الكثير من منتقدى المحافظين الجدد وجهة نظر ساذجة حول التاريخ الأميريكى. وعلى عكس "الواقعية" التى يمارس بها المحافظون الجدد تعريف أنفسهم، فإنه يرى هؤلاء المنتقدين السذج وكأنهم يصدقون أن العالم الخارجى ـ من ناحية ـ هو أكثر أمنًا مما هو كذلك فعلاً، وأن أميريكا ـ من ناحية أخرى ـ كانت أكثر انعزالية مما هى عليه. ومن خلال مثل هذه التصورات الخاطئة ـ كما يقول كاجان ـ فإن أى امرئ كان يمكن أن يرى سياسات المحافظين الجدد التى قادت أميريكا إلى العراق على أنها مفارقة مزعجة.

ويؤكد كاجان أنه "بعيدًا عن صورة الجمهورية المتواضعة التى ترسمها لها كتب التاريخ، فإن الولايات المتحدة منذ بواكيرها كانت قوة توسعية، منذ اللحظة التى وطأ فيها أول مهاجر بقدمه على أرض القارة، ولم تتوقف أميريكا عن التوسع: فى الأراضى، وتجاريًا، وثقافيًا، ومن زاوية الجغرافيا السياسية فى خلال القرون الأربعة التالية"(٢٦). حقًا إن ما قاله كاجان يُعتبر تعليقات مهيجة مثل تلك التى لا تجعل الناس راغبين فى تقديم بطاقات تهنئة للمحافظين الجدد فى أعياد الميلاد، إلا أن وجهة نظر كاجان صحيحة جزئيًا على الأقل... ولكن على الأقل فقط، وهذه هى المفارقة؛ ذلك أن كاجان تفوته النقطة الحرجة وهى أن الولايات المتحدة كانت دائمًا تواجَه بالخلاف حول عسكرتها. وفى الحقيقة فإن هذا الخلاف الداخلى المقيم طويلاً كان السبب فى وضع المحافظين الجدد لخطتهم النشطة للحرب من ناحية، وفى النقص المحزن فى التخطيط لإعادة البناء من ناحية أخرى. وفى تخطيطهم للحرب فإن بوش ومستشاريه ساهموا فى كلتا الفكرتين الجدليتين حول أى نوع من القوة يجب أن تكون عليه الولايات المتحدة: هل تكون عدوانية ـ بل حتى استباقية ـ

تملى إراداتها من خلال الصدمة والفزع، وإن كانت ـ فى الوقت نفسه ـ ليست القوة الاستعمارية التى تمارس احتلالاً طويل المدى. ولطالما تسبَّب التوتر بين هذين الدافعين المتنافسين فى إصابة الولايات المتحدة بالحمى، إلا أنه لم يكشف بفجاجة عن وجهه أكثر مما فعل إلا فى حطام مغامرتها السيئة نصف الناضجة فى العراق.

ولقد ارتبطت الروح المؤسسة الانعزالية لأميريكا تقليديًا بالخطاب الوداعى لجورج واشنطون عام ١٧٩٦، والذى حذَّر فيه الدولة الفتية "لكى تبحر على مَبْعدة من التحالفات الدائمة مع أى جزء من العالم الخارجى". وقد أضاف "جيفرسون" نقطة أكثر دِقة إلى هذا الأمر حين حذَّر من أن تصبح أميريكا "منغمسة فى أمور أوروبا".

ومع ذلك فقد يستدعى الأمر أن نتذكر أن مثل هذه التعليقات قد صدرت بعد مرور مائتى عام من التاريخ التوسعى الأوروبى فى الأميريكتين.

وأثناء هذه الفترة، كانت المنطقة أرضًا لمسرح دموى للقمع الغاشم للتجارة فى العبيد الأفارقة. وبينما نجد أن كاجان كان محقًا فى إشارته إلى هذه الجذور الإمبريالية، فإنه فى الوقت نفسه ليس هناك إنكار فى أن المؤسسين ـ مع إعلانهم للاستقلال ووضع مسوَّدة الدستور ـ قد سعوا للمضى قُدُمًا نحو هوية جديدة للأمة.

وهكذا فإن إجراءً معتبرًا نحو العزلة قد تشكَّل فى الحوار التأسيسى فى المؤتمر الدستورى عام ١٧٨٧، وفى "الأوراق الاتحادية" لعام ١٧٨٧ ـ ١٧٨٨".

وفى الحوارات التى دارت بين هاميلتون وجيفرسون خاصة، كان التوتر فيما بين الالتزام بالانعزالية من ناحية، والعالمية القوية من ناحية أخرى، مسألة مركزية. فلقد وافق المؤسسون على أن الجمهورية التى أنشأوها يجب ألاَّ تكون إمبراطورية. وقد عقدوا العزم على ألاَّ يكرروا مأساة روما، والتى أصبحت ـ من خلال التوسع العسكرى ـ إمبراطورية، ودمرت نفسها من الداخل. ولما كان الجنود الرومان قد وجدوا أنفسهم موجودين أكثر فأكثر فى ميادين قتال بعيدة، فقد زادت مساندتهم لطموحات قادتهم السياسية أكثر من مساندتهم لحكومتهم نفسها، حتى نصب "أوجستس سيزار" من نفسه إمبراطورًا فى نهاية الأمر(٢٧).

ولقد اتجه الآباء المؤسسون ناحية منع الطغيان الداخلى الذى قد ينجم عن الحروب الأجنبية، وذلك من خلال إجراءات حريصة على الضوابط والتوازنات على سلطة الرئاسة، وخاصة على سلطتها للترخيص للقوات المسلحة بالعمل.

وقد كتب جيفرسون فى خطاب إلى ماديسون عام ١٧٨٩ "لقد وضعنا فعلاً ضابطًا مؤثرًا على كلب الحرب، وذلك بتحويل سلطة تسريحه سائبًا من يد التنفيذيين إلى الإمساك به باليد التشريعية". وفى الخطاب الذى رد به ماديسون على ذلك، فإنه استطرد أكثر فى الجدل قائلاً "إن الدستور يفترض ما يوضحه تاريخ دساتير كل الحكومات، من أن المسئول التنفيذى إن هو إلا فرع السلطة الأكثر اهتمامًا بالحرب والأكثر عرضة لها"(٢٨).

وفى عام ١٧٩٥ كان على ماديسون أن يضع نقطة أكثر دقة حول الموضوع، فكتب يقول إنه: "من بين أعداء الحرية العامة، فإن الحرب ربما كانت هى التى يجب أن نخشاها؛ لأنها تتضمن وتُطور جرثومة كل ضرر آخر. فالحرب هى أم الجيوش، ومن هؤلاء تنمو الديون والضرائب، والجيوش والديون والضرائب إن هى إلا الوسائل المعروفة للإتيان بالأكثرية ليقعوا تحت سيطرة الأقلية"(٢٩).

ومن خلال إعطاء المشرِّع تكليفًا باتخاذ قرار حول ما إذا كنا نتوجه إلى الحرب، وتكليف قيادة العسكريين فعلاً ليقوم بها التنفيذيون، فإن الدُستور قد عكس وجهة النظر التى تقول - حسب كلمات هاميلتون - "إن هؤلاء الذين سيكون على عاتقهم قيادة حرب، لا يمكنهم بطبيعة الأشياء أن يصبحوا قضاة جيدين، سواء كان الأمر يتعلق ببدء الحرب أو استمرارها أو إنهائها"(٣٠).

ورغم أن ماديسون وجيفرسون قد وافقا على الحاجة إلى تلجيم إغراءات الأمة بالانغماس فى الأمور الدولية (الأجنبية)، فقد كان هناك منذ البداية عدم توافق بين الأشخاص المؤسسين (وحتى فى داخل عقولهم هم) حول آفاق أمريكا كقوة إمبريالية. وكما ظهر المحافظون الجدد تمامًا قبل حرب العراق كمعارضين ضد مخالفيهم الأيديولوجيين الذين نظروا إلى تغيير النظام فى العراق على أنه لا يتوافق

مع رسالة أميريكا، فلقد كان هناك كذلك حوار ساخن بين "آدامز" و"ماديسون" و"جيفرسون" من ناحية، و"هاميلتون" و"فرانكلين" من ناحية أخرى، حول طبيعة ومجال رسالة أميريكا. فلقد قال "جون كونيس أدامز" عام ١٨٢١ "إنه ليس على أميريكا أن تذهب للخارج بحثًا عن الوحوش لتدمرها، إذ إنها صاحبة النوايا الحسنة من أجل حرية واستقلال الجميع".

ومن ناحية ثانية، وتماشيًا مع هذا النبض الخيِّر، فقد اجتاح تفكير المؤسسين إحساس بالمصير لا يمكن التحكم فيه منذ البداية. وقد وشى ألكساندر هاميلتون بذلك عام ١٧٧٤ حينما تنبأ بأنه "في غضون خمسين أو ستين عامًا، ستصبح أميريكا في غير حاجة إلى الحماية من جانب بريطانيا العظمى، وحينئذٍ ستكون قادرة على حماية نفسها في الداخل كما في الخارج. وسيكون لديها الكثير من الرجال والكثير من المواد لكي تزود وتسلح بحريَّة كبيرة. وكنتيجة لذلك سيتحول الميزان حينئذٍ في مصلحتها، وسيكون الالتزام في مستقبل الخدمات على عاتق بريطانيا العظمى". وبحلول عام ١٧٩٥ فإن هاميلتون قد استطرد في هذا الأمر مطلقًا على أميريكا "جنين إمبراطورية عظيمة". إن النبوءة المتشائمة لـ "هاميلتون" تَظهر كذلك في تفكيره حين كتب إلى الماركيز لافاييت عام ١٧٨٦ قائلاً: "مهما كانت أميريكا تَظهر في الوقت الراهن غير مهمة، فبالتأكيد سيحل يوم يصبح فيه لهذا البلاد بعض الثقل في ميزان الإمبراطوريات". ورغم أن تحذير واشنطون الوداعي ضد التحالفات كان يحدوه خوفه من الإمبراطوريات السابقة، فقد كان من الظاهر أنه قد استكان إلى أنه في المدى المنظور ستصبح أميريكا بنفسها إمبراطورية كذلك.

وكما كتب كاجان في موضوع أمة خطرة: "كان من الظاهر للسياسيين الأميريكيين من أمثال واشنطون وجيفرسون وجاي وهنري كنوكس، أن التوسع في الأرض، وزيادة القوة الوطنية، وتحقيق السيطرة القارية أمور مستقبلية واردة"[٣١]. وعلى عكس هاميلتون الذي تطلَّع إلى التمدد الأميريكي في الخارج، فإن واشنطون وجيفرسون وفرانكلين تطلَّعوا إلى نمو أميريكا في اتجاه الغرب داخل القارة. ولجيفرسون شبه جملة دارجة هي "إمبراطورية التحرير"، إلا أنها نوع من الإمبراطوريات التي يَظهر تناقضها، ذلك أنه لكي يتحقق نوع "الإمبراطورية" التي تطلَّع إليها جيفرسون من

خلال التمدد غربيًا، فلقد كانت القوة العسكرية مطلوبة، وكما يعرف هو من بين الجميع، فإن ذلك كان سيتحدى الحريات نفسها التى كان يتم التطلع إليها لحماية الدستور.

وعندما يدَّعى روبرت كاجان "أن الولايات المتحدة الباكرة كانت قوة توسعية من اللحظة التى وطأت فيها قدم أول مهاجر أرض القارة"، فإنه يشرح بطريقة مضلِّلة الروح القوية للانعزالية عند تأسيس الدولة. إلا أن زعم كاجان أن الأمة "لم تتوقف عن التوسع ـ أرضيًا وتجاريًا وثقافيًا وجيو سياسيًا عبر القرون الأربعة التالية" هو أمر دقيق بصورة كاملة. وكما نمت أميريكا من مستعمرة إلى قوة عظمى، فقد توسع مجالها ونفوذها الكوكبى، أولاً ناحية الغرب عبر القارة، ثم فى الخارج فى نصف القارة، وإلى ما بعد وعبر تاريخها فقد أعلنت أميريكا الحرب رسميًا إحدى عشرة مرة فقط(٣٢)، ومع ذلك فقد عبأت قواتها الحربية واستعملت القوة أكثر من مائة مرة(٣٣). وقد جعلها هذا النمو أكثر رضاءً، إلا أنه كان تحقُّقًا مدفوع الثمن.

وقد خبرت الأمة حقًا منحنى مرتفعًا مماثلاً فى نوعه للاشتباك الخارجى (مع الأجانب)، هو الاشتباك الدائم الزيادة، والذى خافه الآباء المؤسسون. وقد اقتضت تجارب الحرب هذه دفع ضريبة، ليس فقط من الدم والثروة الوطنية، وإنما من سلامة أساليب المراقبة والتوازنات بين الفروع ومن الحريات التى وفرها الدستور وقانون الحقوق. وكان هناك انحدارات فى المنحنى عبر الطريق ـ فى نوبات عادت فاستعرت فيها روح الانعزالية. ومع ذلك فإن التناقض الأصلى بين الانعزالية والتوسعية قد فتح الطريق بكل عناد لا يلين لتغلُّب النزعات الإمبريالية.

الآفاق المتسعة:

بحث تقريبى فى عقيدة الجمهورية

انتقالاً من "المصير الواضح" إلى "عقيدة مونرو"، إلى "استخلاص روزفلت"، إلى "نقاط ويلسون الأربعة عشرة"، إلى "ترسانة الديموقراطية" التى أعلنها ف. د. رزوفلت، إلى "عقيدة ترومان" وما بعدها، كانت البلاد قد تحولت عبر قرنين من الزمان من جمهورية متواضعة ذات آفاق إمبريالية بعيدة إلى قوة عالمية فوق عظمى

لها جذور جمهورية ممتدة. وفيما يلى ـ مع الاعتذار مقدمًا للمؤرخين الذين لا شك سيجدون الأخطاء فيه ـ استعراض متعجل لهذه "العقائد" عبر الزمن، فى محاولة للتنبؤ بنمط تكون فيه كل عقيدة قد بنت على التى سبقتها:

عقيدة المصير الواضح: Manifest Destiny

على الرغم من رسالة واشنطون الانعزالية عند نهاية القرن الثامن عشر، فإن القرن التاسع عشر قد أثبت أنه قرن الاشتباك الأجنبى. وفى الداخل زادت حروب الانتصار ضد الأميريكيين الأصليين من التوترات مع الاستعماريين الأوروبيين المنافسين، مثيرة صرخة الخلاص التى عبّر عنها الصحفى جون ل. أوسولليفان قائلاً فى أحد أعمدته إن أميريكا امتلكت "مصيرًا واضحًا لتتمدد بسعة عبر القارة..."(٣٤).

عقيدة مونرو: The Monroe Doctrine

وهى تلك التى وسعت رؤية عقيدة أميريكا حول المصير الواضح إلى ما بعد حدودها. ذلك أن الرئيس الخامس جيمس مونرو، عام ١٨٢٣، وقد واجه آفاق العمل العسكرى الأوروبى فى المستعمرات الإسبانية فى أميريكا الجنوبية، فقد أعلن أن أميريكا ستظل محايدة فى الحروب التى تدور بين القوى الأوروبية وهذه القوى ومستعمراتها. أما على الرغم من ذلك فإذا كانت القوة الأوروبية المعينة ستحاول توسيع نفوذها فى نصف الكرة الغربى، فإن أميريكا ستعتبر مثل هذا الفعل كأنه عمل عدائى لها. وبينا كانت عقيدة مونرو فى الظاهر يبدو أنها لا تشجع الكولونيالية الأوروبية، فإنها قد أدت إلى توسع تعهد أميريكا الحربى من التحكم القارى إلى تنصيب نفسها راعية لنصف الكرة الغربى. وبنهاية القرن التاسع عشر كانت عقيدة مونرو قد قادت أميريكا إلى عدة اشتباكات مع القوى الأوروبية. وقد أفضت هذه "الإمبريالية الجديدة" إلى حرب عام ١٨٩٨ الإسبانية الأميريكية، وهى التى مكنت أميريكا ـ التى كانت فى حد ذاتها مستعمرة من قبل ـ من الاستيلاء على المستعمرات الإسبانية السابقة فى الفلبين وجوام وبورتوريكو بالإضافة إلى يد متحكمة فى كوبا.

استدلال روزفلت الإضافى (لعقيدة مونرو):

The Roosevelt corollary to the Monroe Doctrine

وقد أدى ذلك إلى زيادة فى توسع أميريكا السابق، مما منحها مجالاً أكبر للعمل

العسكرى فى نصف الكرة الغربى. ورغم رفض تيودور روزفلت لتهم الإمبريالية، فإن استدلاله عرَّى متطلبات عقيدة مونرو، والتى كانت تفترض أن أميريكا ستجيب عسكريًا فقط على أعمال الاستفزاز ضدها أو ضد جيرانها، وأصبح بإمكانها الآن فعل ذلك استنادًا إلى إدراك أميريكا لوجود أى ظروف فى نصف الكرة الغربى تتطلب عملاً بوليسيًا. فبإعلان ذلك كضرورة أخلاقية فى حالات العدوان الواضحة، فقد ألزم هذا الاستدلال أميريكا بممارسة "أعمال قوة بوليسية دولية" عبر نصف الكرة، مما جعلها تستمر فى التوسع الدائب فى مهمتها العسكرية الواضحة.

نقاط ويلسون الأربعة عشرة: Wilson's Fourteen Points

وقد فجرت هذه النقاط التحفظات التى كانت قد طرحتها استخلاصات روزفلت، لكى تعكس الدور الكوكبى واسع التمدد الذى لعبته أميريكا فى الحرب العالمية الأولى. فعندما اندلعت الحرب فى أوروبا كان الرئيس ويلسون فى بادئ الأمر مترددًا فى الزج بأميريكا فى الأمور الأوروبية. ورغم أن هذا التردد كان منسجمًا مع انعزالية الآباء المؤسسين، فإن الأمة كانت قد خَطَت فعلاً بعيدًا عن تلك الروح بحيث أصبح لفظ "الانعزالى" لا يعنى كناية سارة. وفى ٢ إبريل عام ١٩١٧، بعد أن حدثت مجموعة من أعمال الهجوم الألمانية على السفن التجارية، طلب ويلسون من الكونجرس إعلان الحرب. ولم يكن هذا الإعلان يعبِّر عن عقيدة جديدة، إلا أن الحرب العالمية الأولى قد مدت بوضوح موطئ قدم أميريكا دوليًا إلى أبعد من أى شىء آخر كان متوقَّعًا من قبل. وكما رست الأمور فقد اقترح ويلسون على الكونجرس أربع عشرة نقطة من أجل سلام يبقى، متضمنة إنشاء "اتحاد عام للأمم (عُصْبَة)"، وأفقًا لمعاهدات دولية فيما بينها، والحاجة إلى حلول عادلة للصراعات بين الأمم ومستعمراتها. ورغم أن أميريكا عادت إلى فترة من الانعزالية النسبية إثر نشوب الحرب العالمية الأولى، فإن هذه النقاط الأربعة عشرة رغم ذلك مثلت أقصى ابتعاد فلسفى ذى قيمة عن التزامات المؤسسين ضد الاشتباكات مع العالم الأجنبى.

الترسانة العظمى للديموقراطية: The Great Arsenal of Democracy

وهو مفهوم أدخله الرئيس الأميريكى الثانى والثلاثون فرانكلين ديلانو

روزفلت (ف. د. ر) قبيل دخـول أميركا فى الحرب العالمية الثانية، وهو لم يوسع لغويًا أكثر من نقاط ويلسون الأربعة عشرة، إلا أنه رغم ذلك وجَّه دخول أميريكا فى أكثر الصراعات التوسعية الفردية فى تاريخ الأمة. ومما يستحق الملاحظة أن روزفلت ـ رغم ممارسته للسلطة والتحكم على الحرب العالمية الثانية- لم يُصدر أى عقيدة للسياسة الخارجية وحدها. ورغم ذلك، مثله مثل مونرو، فإن ف. د. روزفلت ومثل ويلسون من قبله، وسَّع بشكل كبير من تعهدات الأمة عبر البحار لمواجهة تهديد ملحوظ، وفى مثل هذه الحالة كانت الأعمال العدائية تتم عبر البحار[٣٥]. فإن صعودًا مجددًا فى المزاج الانعزالى الذى ساد فى بواكير الحرب العالمية الأولى جعل من غير المناسب سياسيًا زج أميريكا عسكريًا فى الحرب. وعلى الرغم من ذلك فإنه كان بإمكانه أن يفعل ذلك من خلف ستار كمورِّد للسلاح والمواد لحلفاء أميريكا، معيدًا تصوير الأمة على ما أطلق عليه أنها "الترسانة العظمى للديموقراطية". وقد نظر نقاد الرئيس ف. د. ر، وهؤلاء الذين كانوا سيصبحون أعداء أميريكا، إلى هذا على أنه تكتيك الباب الخلفى لإيقاع الأمة "فى شراك" الشئون الأجنبية.

وقد أصبحت أميريكا حقًا بين أعوام ١٩٣٩ و ١٩٤٥ بمثابة ترسانة بمستوى لم يسبق قياسه من قبل، فقامت بتزويد حلفائها بالعون، ومؤخرًا ـ بعد الهجوم على بيرل هاربور ـ باستعمال القوة بنفسها. وقد أثبت تكوين وتعبئة مثل هذه المؤسسة العسكرية الهائلة أثره الحاسم فى إحداث النصر، وكذلك فقد مدَّ من مواقع أقدام أميريكا عالميًا إلى آخر أقاصى الأرض، مما أحال الاهتمامات السابقة للآباء المؤسسين فيما يتعلق بالتدخل الأجنبى إلى موضوع لا قيمة له تقريبًا.

عقيدة ترومان: The Truman Doctrine

وهى التى تم تقديمها عام ١٩٤٧ فى فجر الحرب الباردة، وكانت أكبر تغير رئيسى فى السياسة الخارجية الأمريكية منذ عقيدة مونرو. ورغم أن التوقيع على ميثاق الأمم المتحدة فى عام ١٩٤٥جعل سياسة الولايات المتحدة الخارجية الرسمية تنبع من الروح المتعددة الأوجه لنقاط ويلسون الأربعة عشرة، فإن عقيدة ترومان المقدَّمة بواسطة الرئيس هارى س. ترومان إلى جلسة مشتركة للكونجرس فى ١٢

مارس عام ١٩٤٧، ألزمت أميريكا بوضع سيطرة كوكبية أكثر توازيًا مع استدلالات روزفلت. وفجأة، وبالمخالفة للتردد النسبى لواشنطون وجيفرسون، أصبحت أميريكا ملتزمة دبلوماسيًا وعسكريًا لأداء دور مركزى ليس فقط فى "أمور أوروبا"، ولكن أيضًا بالنسبة للعالم أجمع. وكما سبق أن وسَّع مونرو مرة من عمل أميريكا العسكرى من مجرد الدفاع عن النفس إلى الدفاع عن كل الشعوب الحرة فى نصف الكرة الغربى، فإن عقيدة ترومان رأت أى تهديد للشعوب الحرة أينما كانت وكأنه تهديد لأميريكا. وقد جعل هذا التعريف الممتدَ الخط بين وقت السلام والحرب غامضًا، مما كان يدعو إلى الاستعداد العسكرى الدائم النشط.

عقيدة بوش: Bush Doctrine

وعلى الرغم من التعديلات بين آن وآخر - والتى أجراها الرؤساء الذين تبعوا ترومان، من أيزنهاور إلى ريجان إلى كلينتون - فإن عقيدة ترومان قد سيطرت على سياسة الولايات المتحدة الخارجية طيلة النصف الثانى من القرن العشرين، حتى تم استبدالها بعقيدة بوش بعد ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١. فبتأكيد حق التدخل الاستباقى باستعمال القوة العسكرية ضد عدو محتمل، وسَّعت عقيدة بوش من عقيدة ترومان التى كانت ملتزمة بالدفاع عن الشعوب الحرة فى أى مكان بسبب خطر حال واضح، بحيث أصبح الالتزام أكثر تحررًا بكثير باستعمال القوة حتى فى غياب مثل ذلك الوضوح. وبهذا الشكل، فإنها تطلق عنان الأمة لكى تبدأ شن حروب دون أن يتوفر إلا دليل أقل على وجود خطر، وبقدر قليل مماثل من الحرص خشية المترتبات المحتملة. وعلى الرغم من أن عقيدة بوش يجب أن يُنظر إليها على أنها امتداد للعقائد التى سبقتها، فإنها وسَّعت من رؤية الأولوية الأميريكية ومن دور القوة الخشنة التى تؤمِّن عدم التقليل من شأن هذه الأولوية.

وقد أصبحت هذه الطريقة الهادئة اللبقة التى يغطى بها كاجان حُجته المشحونة بالأيديولوجية حول السيطرة الأميريكية علامة تجارية للمحافظين الجدد. وعندما سُئل ريتشارد بيرل كيف يمكن أن يفسر عقيدة الحرب الاستباقية، سارع ضاحكًا إلى تقليب الحسابات وقال: "إنه ليس أمرًا عويصًا مثل علوم الصواريخ، إنه استعمال العقل السليم: فإذا أنت رأيت مقذوفًا وقد أوشك على الإطلاق واستطعت أن تضربه

قبل أن يحدث ذلك، فعليك أن تفعل ذلك بالطبع. وإذا أنت شهدت امرأ وهو على وشك التصويب عليك، وقدَّرت أنه بإمكانك أن ترميه بالرصاص أولاً فعليك أن تنفذ ذلك. وأنا لم أسمع أو أعرف بأى إنسان لا يوافق على ذلك. وإذن ما كل هذه الجَلَبَة حول فكرة الهجوم الاستباقى؟".

فبالنسبة لمفكر متزن مثل ريتشارد بيرل فإن التعجب من هذه الجَلَبَة التى سببها تغير فى السياسة الخارجية الأمريكية له مغزى مثل فكرة الحرب الاستباقية، فإن ذلك نوع من التذاكى واللماحية. وعلى الرغم من ذلك فإن المحافظين الجدد فى فرط حماسهم يبالغون كالعادة فى هذه اللعبة، ويرسمون صورة سياسية ينقصها الاعتبار للتعقيدات الناجمة. ذلك أن تتابع العقائد التى وصفناها فيما سبق - مما يؤدى فى النهاية إلى عقيدة بوش للحرب الاستباقية - يؤكد مخاوف الآباء المؤسسين المحددة من أن يصبح التحكم فى سُعار "كلب الحرب" صعبًا أكثر فأكثر. فقد خلقت الحروب المتوالية تحالفات جديدة ومتداخلة، وسمحت كل عقيدة بإطلاق سراح سوابق توسعية كانت تمهِّد لتلك التى تلتها. وبينما لا يكفى الاستعراض الخاطف للعقائد السالفة لتفسير صعود المحافظين الجدد، فإنه بالفعل يوضح كيف أن بعض أفكارهم المثيرة للجدل - مثل السيطرة الأميريكية، والأحادية فى التصرف، واستعمال القوة العسكرية الاستباقية، وبناء الأمة - أصبحت تحظى بالقبول بثبات بمرور الوقت.

وكذلك كانت هناك جذور أكثر عمقًا لزعمهم أن أميريكا بإمكانها أن تكسب حرب العراق دون حدوث عملية ممتدة من بناء الأمة. وينبع هذا التردد فى لعب دور المحتل كما يظهر من تقليد انعزالى معاد للإمبريالية. وسواء كان بسبب تنازلات براجماتية للرأى العام، أو بسبب تناقض داخلى فى تفكيرهم، ففى قلب استراتيجية المحافظين الجدد كان فشلهم يكمن فى الاعتراف بالاحتياج إلى وجود قوة عسكرية أرضية كبيرة لازمة لهذه الحرب، وأنه ستكون هناك حاجة إلى عملية واسعة من إعادة التخطيط الاجتماعى - بما فيها الاحتلال نفسه - لمرحلة ما بعد الحرب. وقد قاد هذا العيب القاتل فى تفكير المحافظين الجدد واحدًا من المحافظين الجدد، والذى استمر بينهم لفترة طويلة - وهو فرانسيس فوكوياما - إلى الانقلاب ضد رفاقه القدامى.

ويرى فوكوياما أنه مهما كانت الجذور التى يمكن الدفاع عنها لفكرة "المحافظة الجديدة"، فإن أشخاصًا مثل ولفوويتز وكريستول وغيرهم من المحافظين الجدد قد ضلوا طريقهم فى أثناء سنوات حكم بوش. وكتب فوكوياما قائلاً فى مقال تحت عنوان "أميريكا فى مفترق الطرق" يقوم فيه بتشريح المحافظة الجديدة قائلاً: "لقد استخلصت أن المحافظة الجديدة قد برزت على هيئة شىء أصبح ليس بمقدورى بعد أن أسانده"(٣٦). فإلى أبعد من الأخطاء الواسعة فى إصدار الحكم، وفى الفهم وفى التخطيط ـ التى وضحت من رؤية المحافظين الجدد لحرب العراق ـ يرى فوكوياما فى مفهومهم عن "تغيير النظام" تناقضًا داخليًا وافتراقًا متعبًا عن حكمة الأصول التى نبعوا منها.

فقد ورث المحافظون الجدد عن ستراوس ـ حسبما ذكر فوكوياما ـ تأكيدًا على مفهوم "نظام" بلد ما، وهو مجموعة من المؤسسات التقليدية السياسية والاجتماعية الحيوية التى تشكّل حياة المجتمع. وكما وصف الأمر أحد تلاميذ ستراوس وهو "ستيفن ب. سميث" فقد أكد ستراوس على الفلسفة السياسية الكلاسيكية فى المفهوم. "فالنظام يشير إلى أكثر من هيئة الحكومة فى الفهم النسبى الضيق؛ فهو يشير إلى مجمل طرق الحياة فى مجتمع ما، عاداته وسلوكه ومعتقداته الأخلاقية..."(٣٧).

وهذا التعريف ـ ونحن نواجه الأصولية الإسلامية ـ كان يجب أن يقود المحافظين الجدد إلى الاستخلاص الذى يعنى أن التغيير البسيط للحكومة العراقية لن يغيِّر حقًا ـ لهذا السبب ـ نظام البلاد. فقد لوى المحافظون الجدد تشديد منطق ستراوس حول النظم، وحولوا الأمر إلى فكرة أن "تغيير النظام" يمكن إحداثه لإعادة تشكيل المجتمع من أعلى إلى أسفل. وببساطة يمكن للمرء أن يغير العراق بتغيير قيادته. أى أنه فى رأى الطيارَين فوجى وتومز وعسكرية الولايات المتحدة فإن "قطع رأس الحية" يمكن أن يحرِّر المجتمع العراقى من قبضة نظام صدَّام. ولكى يحمى هذا التطبيق السيئ لمفهوم ستراوس عن النظام فإن ريتشارد بيرل يقول: "لم أكن

أصدق أننا يمكن أن نطبّق الديموقراطية بالقوة. إلا أنه أحيانًا ـ قبل أن تستطيع إحداث تغيير ديموقراطى ـ عليك أن تزيل العقبة من أمام التغيير الديموقراطى. أى أن عليك أن تزيل صدّام حسين؛ لأنه ليس هناك أى أمل للديموقراطية وصدّام موجود هناك".

وطبقًا لما يقول فوكوياما، فإن فكرة تغيير النظام هى فكرة متناقضة مع مبدأ أساسى فى فكر المحافظين الجدد. فمن يَأْسهم من الشيوعيين إلى نقدهم للمجتمع العظيم لليندون جونسون، فإن المناصرين للمحافظين الجدد المرتكزين فى نيويورك، وسلالتهم من أمثال بيرل وولفوويتز وغيرهما تبنّوا ما سماه فوكوياما "عدم الثقة فى مشاريع الهندسة الاجتماعية الطموح"(٣٨).

إلا أن المهمة الطموح لإكمال تغيير النظام فى العراق تقع مباشرة فى موقع مضاد مع ذلك الانعدام فى الثقة فى جهود هندسة المجتمع. ويمكننا القول إن ما ينبع من هذا التناقض الفكرى كان الكثير من مثالب الحرب، مثل الاعتقاد الخاص أنه بدون نظام صدّام فإن المجتمع العراقى سيتحول تمامًا إلى الديموقراطية، وكذلك النقص فى الاستعداد لمهمة مثل إعادة هندسة المجتمع العراقى بالقوة. وبينما أقنع المحافظون الجدد أنفسهم بأن إزالة صدّام ستفكك النظام القديم، فإنهم ـ فى الوقت نفسه ـ عزفوا عن القيام بمجهود ضخم لهندسة الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية والديموقراطية المطلوبة لخلق نظام جديد. ويشير فوكوياما إلى ذلك قائلاً: "إنه لا إدارة بوش ولا مؤيدوها من المحافظين الجدد مارسوا تفكيرًا عميقًا قبل حرب العراق فى كيف يمكن حل هذا اللغز"(٣٩). إن رغبة.فوكوياما فى الاعتذار عن خطئه فى الالتصاق بوجهات نظر المحافظين الجدد هو أمر يدعو للإعجاب بقدر ما هو تراجيدى محزن. فإذا تذكرنا مساهمته فى خطاب لهيئة "بناك PNAC" إلى بوش فى ٢٠ سبتمبر عام ٢٠٠١ داعية فيه إلى "جهد مصمم على إزالة صدّام حسين من السلطة فى العراق"(٤٠)، فإن المرء لا يسعه إلا أن يكون التعليم السياسى لفوكوياما وزملائه المحافظين الجدد قد أدى إلى دفع ثمن أقل مما ضاع من أرواح وثروات تم إهدارها بلا إحساس فى العراق. ورغم ذلك فإنه عندما يأتى التاريخ بزمان يكون فيه الإحساس بالمسئولية فى الحياة العامة أمرًا نادرًا لهذه الدرجة، فيمكن اعتبار إحساس المستر فوكوياما بالذنب استثناءً مرحّبًا به.

وفى وداعه لرفاقه المحافظين الجدد، فإن فوكوياما يجعلهم - بصورة ناشزة إلى حد ما - أكثر تعاطفًا مما يظهرون به عادة. وبدلاً من أن يصفهم بكونهم عصبة من المشتغلين بالسياسة الذين يستغفلون بأفكارهم غريبة الأطوار نظامًا لا يشك فيهم، فإن فوكوياما يقدمهم على أنهم مجموعة سيئة التوجيه تبحث بطرق عديدة عن أساليب للصراع مع الأسئلة نفسها عن السلطة السياسية التى واجهت صانعى السياسة منذ إنشاء الأمة الأميريكية. ورغم أن تصويره لهم قد يكون صادقًا، فإن ذلك لا يبرر الحقيقة، وهى أن نقاشات المحافظين الجدد - والتى طُبِّقت بالقوة إلى هذه الدرجة - قد أثبتت أنها خاطئة بدرجة مروعة.

بيرل هاربور جديدة:

أين فقدت المحافظة الجديدة إحدى عجلاتها؟

بعد ٩/١١، وإذ كان الانتباه العام موجَّهًا إلى دور المحافظين الجدد فى حملة الإدارة الأمريكية للحرب على العراق، فإن أحد عناصر تفكيرهم اختفت إلى درجة كبيرة عن الانتباه إليها من جانب الصحف الرئيسية، ومع ذلك فقد ولدت هستيريا جماعية تقريبًا فى الفضاء المعلوماتى.

ففى صفحة ٥١ من تقرير جماعة PNAC لعام ٢٠٠٠ والذى أصبح مشهورًا الآن عن "إعادة بناء وسائل الدفاع الأميريكية"، فإن المؤلفين - وبعد وصفهم "للثورة فى الشئون العسكرية" التى تحتل مكانًا مركزيًا إلى هذه الدرجة فى "القرن الأميريكى الجديد" الذى يتطلعون إليه - أضافوا إضافة مذهلة؛ فقد كتبوا أن "عملية التحول" حتى لو أحدثت تغيرًا ثوريًا فإنها أقرب إلى أن تكون مثل بيرل هاربور جديدة، مع غياب بعض الأحداث الكارثية والمحركة.

إن هذا الاستدعاء لبيرل هاربور قبل سنة من حدوث ٩/١١، بواسطة مجموعة من الناشطين السياسيين الذين سيلتحقون فيما بعد بالإدارة الأميريكية ويروجون للحرب فى العراق، قد أدى إلى انفجار فى الشكوك فى الفضاء المعلوماتى حول أن أعضاء الإدارة كانوا بصورة ما ضالِّين فى الهجوم.

ومثل هذه الشكوك مبنية على فكرة أن بعض المحافظين الجدد كانوا قد رأوا

أنه بدون مثل هذا الهجوم، فإن التحول الذى طالما تاقوا إليه فى السياسة الأميريكية سيكون طويلاً وصعبًا، ولكن بالإضافة إلى ذلك أيضًا فإن مجرد ذكرهم لمثل هذا الحادث فى ورقة من أوراق السياسات، يوحى بوجود دور مشارك فى جعل هذا الهجوم يتم. إن هذا الاتهام هو ظن من نوع خطر، وتناقضاته الضرورية تفوق فى ثقلها الدلائل التى يقدمها. بل إن الأسوأ كذلك أنه يسمح بمناقشات ملتهبة لكى يحتل ما لم يمكن إثباته مكان مناقشة معتبرة لما هو معلوم حقًا. وبذلك تمثل هذه المناقشات المحتدمة متابعة أقل فائدة من النظر ببساطة إلى ما يكشفه تقرير PNAC "بناك" بذاته حول العصبية الزائدة للمحافظين الجدد.

وعندما يلاحظ التقرير كيف يمكن أن تساعد "بيرل هاربور جديدة" على تجنب سياسة كانت بطريقة أخرى تصبح عملية طويلة من التحول فى السياسات، فيكفى أن نلاحظ ما يكشف عنه هذا الإدراك على الأقل: فمهما كان هذا الهجوم مأساويًا، فإن قادة بناك PNAC يبصرون فائدته فى المساعدة على تحقيق هدفهم، وهو إحداث تحوُّل فى السياسة الأميريكية. إن من المثير للانزعاج أن تحرُّك المحافظين الجدد فى الإدارة الأميريكية كان شديد السرعة ليحولوا الهجوم فى ٩/١١ إلى سبب للحرب ضد العراق؛ لأن ذلك يشير إلى رؤية شديدة التعصب إلى الدرجة التى تمكَّن بها أنصارها - دون أن يفقدوا الفرصة - من الإمساك بمأساة هائلة لتحقيق أغراضهم.

إن ذلك لا يعنى الإيحاء بأن المحافظين الجدد لم تحركهم أحداث ٩/١١ بصورة أو بأخرى، بل على العكس؛ فإنهم يرون ٩/١١ بوضوح على أنه حدث له أبعاد ضخمة ومأساوية. إلا أن ما يعنيه ذلك أنه يقدم نافذة على التشدد الأيديولوجى الهائل الذى بواسطته نشأوا ليدركوا العالم فى العقْد الذى حدث فيه حادث ٩/١١. فمثلهم مثل أى حركة نمت فى جو شديد التطرف أيديولوجيًا، وصل المحافظون الجدد إلى الإيمان المشئوم بأن هدفهم من الترويج للسيطرة الأمريكية يمكن تعضيده بأى وسيلة لازمة لذلك.

فعندما يتم تخيل مجال لحدث "بيرل هاربور الجديدة" على أنها شر لا بُدَّ منه فى إطار عملية لتليين المقاومة الشعبية ضد الانغماس الدولى، فإن الطريقة الأميريكية

فى الحرب تتعرض لخطر أن تضل الطريق. وفى كتابه "أمة خطرة"، وبعد أن أدرك كاجان أن أميريكا منذ زمن كانت لاعبًا مهمًا على المسرح الدولى، فإن وزنه للأمور يصبح ذا قيمة مركزية. وهو يجادل قائلاً إنه طالما أن أميريكا بلد عظيم وقد تصرفت دائمًا بصورة إمبريالية فيجب عليها أن تستمر فى فعل ذلك دون وجل. إن هذا الافتراض الساخر يهدم الادعاء المنتشى الذى تخلل الترويج لحرب العراق، وهو أن أميريكا طالما عملت إلى جانب الملائكة وليس لأسباب إمبريالية. ورغم تعليل كاجان بأن عدوانًا من نمط تاريخى لا بُدَّ أن يبرر عدوانًا مستقبليًا، فمن السهل أن نجادل بالقول إن أميريكا يجب عليها أن تعيد النظر بجدِّية فى هذا الاتجاه (وهذا قد يظهر أنه أكثر حرصًا على تقاليد الآباء المؤسسين).

عودة إلى فوجى وتومز

هناك فجوة واسعة ـ حرفيًا وتصوريًا ـ بين سخرية المحافظين الجدد والتشوهات المثالية لرجال الطيران أمثال فوجى وتومز، اللذين تكونت رؤيتهما إلى أميريكا ليس بحسبانها "أمة خطرة"، وإنما على أساس أنها منارة للديموقراطية، قضيتها هى الحرية وليست التوسع.

وكلما أعادا استعراضها لمهمة قتل صدَّام حسين فإن فوجى وتومز لا يستعملان الألفاظ الدارجة للمحافظين الجدد مثل "العصر الأميريكى" أو "السيطرة الخيِّرة". وفى الحقيقة فخلال ساعات من الحوار الذى أجريته معهما لم يرد أبدًا ذكر حتى كلمة "المحافظين الجدد" نفسها، دعنا حتى من مفهوم تصور أن مهمتهما كانت من بنات أفكار مجموعة من صانعى السياسات المدنيين الذين يخططون للهيمنة على العالم. فقد كان ما يسمعه الواحد منا من فوجى وتومز –بدلاً من ذلك– إن هو إلا جمع من مشاعر الفخر الذاتى بسبب اختيارهما للقيام بهذه المهمة بالغة الأهمية، وإحساس بالحلاوة المُرَّة فى فميهما بسبب فشل المهمة فى الوفاء بغرضها الرئيسى، وكذلك طول الوقت، نوع من الثقة الجَسُور حول أن المهمة لم تكن سوى جزء صغير من هدف أميريكا الأكبر؛ ألا وهو نشر الديموقراطية حول العالم.

ويتذكر تومز الأمر قائلاً بنوع من التأنيب والأسى: "إنى أنظر خلفى على الموضوع

الآن. أقصد أننا نحكى القصة حوله. فأنت تُجالس أبناءك مثلاً فتحصل على بعض الأسئلة الخشنة. فابنتك تبادرك بالسؤال "هل خرجت وحاولت أن تقتل صدَّام حسين؟"، والإجابة عن هذا السؤال خشنة كذلك إذا وجهتها إلى ابن صغير السن. إلا أننا عندما رأينا صدَّام أسيرًا على التليفزيون، فإن جانبا منى حدثنى قائلاً: "أنت تعرف؛ أعتقد أنك لم تتمكن منه؟، إلا أننا فى النهاية أمسكنا به".

ويردد الطيار فوجى صدى مشاعر زميله المُرَّة حُلوة الطعم صائحًا بطفولة: "١٩ مارس: إنه يوم حدث لكى يذكر فى كتب التاريخ - كتب تاريخى الشخصى - إذ كم هو عدد المرات فى عمر فرد سيحصل فيها على فرصة لكى يُطلق طلقة الافتتاح فى صراع سيؤدى إلى تحرير شعب؟".

إن كلمات فوجى تصبح أكثر إيلامًا بفك خيوط نسيج الحرب التى أطلقتها مهمته. ذلك أنه فى عمق مقاومته المأساوية الطاغية لآماله يكمن الثمن الفادح المدفوع من أجل تحويل أمة - عبر قرنين من الزمان - من جمهورية متواضعة تزن بحرص تحديات قيام إمبراطورية، إلى قوة عظمى لا مثيل لجرأتها على مدار الكوكب. وعلى طول هذا الدرب، ضلت الطريقة الأميريكية فى الحرب طريقها. ذلك أن شعبًا شن طريقه فى حرب للثورة ضد إمبراطورية (بريطانيا) قد وصل بمرور الوقت إلى تكرار الأخطاء نفسها التى سبق أن سعى للتعلم منها: وهو التوسع المتسارع مصحوبًا بإضعاف التزامه بالمثل التأسيسية، والعسكرية النامية التى تدور حول نفسها، مقحمة الأمة فى صراعات دائمة التزايد فى المدى والعمق.

ورغم أن الاندفاع فى اتجاه العسكرة كان آخذًا فى البروز منذ تأسيس الأمة، فقد قام بقفزة تطورية بالدخول فى الحرب العالمية الثانية، "الحرب الطيبة" لأميريكا، ذلك الأتون الذى خرجت منه الأمة كقوة عظمى. وقد تُحدِث المقارنة بين تدخل أمريكا ضد العراق والحرب ضد قوى المحور نوعًا من الالتياع، إلا أنه إذا كان على الأمة أن تصل إلى تفهُّم للطريقة التى تحولت بها شخصيتها هذا التحول الحاسم نحو الإمبريالية، فإن تفحُّصًا جادًا لتدخُّلها فى الحرب العالمية الثانية يصبح أمرًا حيويًا.

الفصل الثانى
ترسانة الديموقراطية

يا رجال، إن هذه المادة التى تطرحها بعض المصادر حول رغبة أميريكا فى الخروج من الحرب، وعدم الرغبة فى القتال، إن هى إلا شظية من الهراء. إن الأميريكين تقليدياً يُحبون أن يحاربوا؛ فكل الأمريكيين الحقيقيين يعشقون لسعة واشتباك المعركة.

الجنرال جورج باتون

شرق أنجليا، ١٩٤٤

قد يظهر للوهلة الأولى أن ما يجمع بين جورج دبليو بوش، وفرانكلين د. روزفلت والحروب التى تصدى كل منهما لمسئوليتها إن هو إلا القليل المشترك بينهما؛ ذلك أن روزفلت يُنظر إليه على نطاق واسع على أنه بطل وطنى أشرف على قيادة نصر عسكرى وأخلاقى، أما بوش فهو على النقيض من ذلك على كل صعيد. ومع ذلك فهناك متوازيات توضح كيف أن كل رئيس قد قاد أميريكا فى الصراع، وأحدث تغييراً فى صورة السياسة الخارجية. فقبل أن تكون هناك "بيرل هاربور جديدة"، كان هناك الشىء الأصلى، وعلى الرغم من الاختلاف الكبير بين الحرب العالمية الثانية وحرب العراق، فى الهدف، والمقياس، والأثر، فإن كليهما أحدث ضغوطاً تشويهية على هيكل الكوابح والتوازنات الجمهورية فى البلاد.

وبينما لا يمكن لعاقل أن يشك فى إنجاز الرئيس ف. د. روزفلت غير العادى فى كسر شوكة العمل التدميرى للفاشية فى أوروبا وآسيا، فيمكن بكل إنصاف أن

نلاحظ أن سلطة غير مسبوقة كانت مركّزة فى الفرع التنفيذى فى فترة رئاسته، وأن هذا الانتقال للسلطة ـ كما توقع الآباء المؤسسون ـ قد تم تسهيل حدوثه بواسطة الضغوط السياسية والاقتصادية لزمن الحرب.

وقد كانت الحرب العالمية الثانية انتصارًا عالميًا يظلله التناقض الداخلى، وقد تعمق هذا التناقض بسبب الحقيقة التى توضح أنه رغم أن روزفلت كان يُنظر إليه على نطاق واسع وبكل إنصاف كشخصية بطولية، فإن الأمة قد قامت ـ حسب توقيته هو ـ بانتفاضة دستورية بارزة. وهكذا فإن رئاسته تعلمنا أن الحرب نفسها ـ سواء كانت عادلة أو ليست كذلك ـ تفرض قوة تشوّه الكيان البنيوى للجمهورية. فحتى إذا أُخذت حرب فى الاعتبار بحرص، وتم الدخول فيها كملجأ أخير، وتم تبريرها بالتهديدات الخارجية الماثلة، فإن مثل هذه الحرب تظل تقوّض الكوابح والتوازنات، وبذلك تزيد من شدة تقوية الجانب التنفيذى، وفى الوقت نفسه تجعل كذلك من شن حرب فى المستقبل أمرًا أكثر احتمالاً. وفى هذا السياق يمكن للمرء أن يبدأ فى رؤية جورج دبليو بوش وحروبه والسلطة المتعجرفة الصلفة التى ركّزوها فى الفرع التنفيذى على أنها تحقيق لأسوأ مخاوف كل من الرئيسين ماديسون وجيفرسون، وكذلك أحد الآثار التالية للامتيازات المطلقة الواسعة التى كان قد حصل عليها روزفلت من قبل.

أميريكا أولاً

ورغم أن تركيز ف. د. روزفلت الأصلى بعد وصوله للحكم كان على التغلب على الركود الاقتصادى الكبير، فإنه سرعان ما أدرك ما لتصاعد التوترات فى أوروبا وآسيا من مغزى على أميريكا. وكما يلاحظ "روبرت دالك" فى كتابه "فرانكلين د.روزفلت والسياسة الخارجية الأميريكية" فإن خطاب الرئيس التنصيبى الأول أشار إلى تأكيده على المسائل الداخلية؛ ومع ذلك فإن الأزمة العالمية المتفاقمة كانت ستسحب انتباهه إلى الخارج بالتدريج.

فقد تبنى ف. د. روزفلت الميل الانعزالى "لكى يتحاشى التعهدات السياسية التى قد تزج بنا فى حروب أجنبية". ومع ذلك ـ وبصورة شخصية ـ فإنه فى وقت

مبكر فى عام ١٩٣٣ كان قد ابتدأ فى الإحساس بأن الحرب وانغماس أميريكا فيها ربما سيكون أمرًا يمكن تجنبه. وبملاحظته لصعود الاستفزاز اليابانى إزاء الصين، واعتباره لمدى الاستفزاز اليابانى تجاه روسيا، فقد كتب فى عام ١٩٣٣ ـ قبل مرور أقل من أشهر على أول خطاب للاحتفال بتوليه السلطة ـ: "إن مجريات كل الأمور فى طوكيو لا تؤدى إلى توفير الطمأنينة فى مواجهة الاستفزاز فى المستقبل"(١). وبعد مرور ثلاث سنوات أخرى، فإن تطورات أكثر عبر البحار ابتدأت فى إقناع ف. د. روزفلت بأن أوروبا أيضًا كانت سائرة على طريق الحرب؛ فقد غزا النازى النمسا خرقًا لاتفاقية فرساى، وغزا موسولينى إثيوبيا وسحب إيطاليا من عُصبَة الأمم، معلنًا نيته "استعادة ما كان لروما من بريق"، واشتعلت الحرب الأهلية فى إسبانيا، والتى قدَّم فيها الألمان والإيطاليون المساندة للجنرال فرانكو. وشهد ف. د. روزفلت آثارًا لا مفر منها على الولايات المتحدة. ورغم ذلك فقد لبثت الغالبية العظمى من الأميريكيين انعزالية بدرجة هائلة.

وعندما ظهر الإمبراطور هيلا سيلاسى الأول أمام عُصبَة الأمم ليتوسل إلى دولها الأعضاء ليقدموا له يد المساعدة فى إيقاف العدوان الإيطالى، فقد تردد صدى كلماته اليائسة فى عمق صمت الغيبوبة الدولية. وقال الإمبراطور بتفجع حزين: "لقد ظننت أن من المستحيل أن ينجح مُعتَد واحد فى مجابهة اثنين وخمسين دولة من بينها الأكثر قوة فى العالم". ثم تساءل سؤالاً نفذ إلى الصميم بالنسبة لأميريكا "هل التوقيعات التى ذيلت اتفاقية إنشاء عصبة الأمم تكون مفيدة فقط إذا كانت القوى الموقعة عليها لها مصالح شخصية مباشرة وفورية تم المساس بها؟".

إن الانعزالية التى واجهت ف. د. روزفلت فى أول عام له فى الرئاسة كانت أقل كأيديولوجية منظمة مما لو كانت نوعًا من التبلُّد العام إزاء الانغماس فى المشاكل الخارجية. ورغم ذلك وبمرور الوقت، ومع تصاعد التوترات فى أوروبا وآسيا، تحوَّل هذا التبلُّد إلى معارضة محددة لدخول أميريكا فى الحرب. وقد ساعد على إحداث ذلك التحول مجموعة ضغط تُدعى "لجنة أميريكا الأولى" أثارت الحماس فى الروح الانعزالية، وحوَّلتها إلى حركة وطنية قوية. وقد أظهر

استطلاع للرأى أصدرته جالوب عام ١٩٣٩ فى غضون أيام من غزو هتلر لبولندا أن ٩٠ بالمائة من الأميريكيين البالغين اختاروا أن يبقوا أميريكا بعيدًا عن الحرب(٢). وقد انخفضت هذه النسبة بحلول عام ١٩٤٠ انخفاضًا طفيفًا إلى ٨٨ بالمائة؛ فقد كان المزاج الانعزالى عنيدًا.

وكما كتب دونالد شميت فى كتابه الصادر عام ٢٠٠٥ "حماقة الحرب"، فقد كانت إدارة الرئيس روزفلت ـ لكى توجِّه البلاد ناحية الحرب فى نهاية الثلاثينيات من القرن الماضى ـ تمرّ بنوع من التوازن الحساس. وفى خطاب لروزفلت إلى الحاكم العام لكندا(٣) أطلق على الموقف وصف المشى على قشر بيض (بحذر)، وطوَّر استراتيجية حاذقة ليُسقط عصفورين بحجر واحد. وكمقدمة للحرب نفسها، فقد أخذ على عاتقه أن يجعل من أميريكا "الترسانة العظيمة للديموقراطية". وتضمَّن ذلك توجيه سكان أميريكا وثرواتها وإمكاناتها الصناعية لا ليبنى قدراتها الدفاعية فحسب؛ بل لكى تصبح أميريكا المورِّد القيادى للأسلحة إلى البريطانيين وحلفائهم.

وعندما طلب روزفلت من الكونجرس عام ١٩٣٥ مبلغ ١٫١ مليار دولار كميزانية للدفاع ـ وهى أكبر ميزانية دفاع فى زمن السلم فى التاريخ الأميريكى حتى ذلك الوقت(٤) ـ فقد رأى منتقدوه فى ذلك عملاً ملتويًا للزج بالبلاد عبر البحار. ورأى هؤلاء النقاد ـ برُوح الآباء المؤسِّسين ـ صلة تنذر بعواقب وخيمة بين مَيْل روزفلت المتزايد نحو الدخول فى الحرب وسياسته فى العقْد الجديد، والمبنية على برامج اجتماعية واسعة واستثمارات فدرالية. وكان الرئيس ماديسون قد كتب عام ١٧٩٥ "أن الجيوش والديون والضرائب إن هى إلا الوسائل المعروفة لوضع الكثرة من الناس تحت سيطرة القِلَّة"(٥). وأكد ناقدو روزفلت أن النفقات الحكومية ستؤدى إلى الزيادة الكبيرة فى نمو السلطة التنفيذية، وبالتالى ستهدد الحريات التى من أجلها أسست الجمهورية. ومن الصعب اليوم أن نتذكر أن جزءًا كبيرًا من السكان فى الثلاثينيات نظر إلى روزفلت على أنه مصدر تهديد للديموقراطية، وأنه بمثابة عاهل يمسك بمقاليد سلطة تنفيذية غير مسبوقة. وفى عام ١٩٣٥ ذكر كاتب أحد الأعمدة "مارك سوليفان" أن العام التالى قد يكون

"آخر انتخابات رئاسية تشهدها أميريكا... وإنها لمأساة أن أميريكا عاجزة عن رؤية أن العهد الجديد - بالنسبة لها - هو بمثابة ما تشكله المرحلة الأولى للنازية بالنسبة لألمانيا". وقد حذَّر الحزب الجمهورى كذلك فى ديسمبر عام ١٩٣٥ من أن "الانتخابات القادمة ستقرر ما إذا كنا متمسكين بالنظام الأميريكى للحكومة، أم أننا سنجلس فى بلادة ونسمح بأن يتم استبداله بدولة اشتراكية غارقة فى عسل الخسارة والإسراف"(٦).

ولكى يكبح منتقدو روزفلت جماح ما اعتبروه التجاوزات التنفيذية للرئيس فإنهم مرروا قانون الحياد Neutrality act، فارضين حدودًا على انغماس أميريكا فى شئون الخارج. وقد تمت ثلاث مراجعات لهذا القانون فيما بين أعوام ١٩٣٦ إلى ١٩٣٩، وكانت هذه المراجعات سلسلة من التحركات: خطوتان للأمام وخطوة إلى الخلف، كرقصة بين الفرع التنفيذى للسلطة والفرع التشريعى، هدف الكونجرس من خلالها إلى تقنين حياد أميريكى صارم، فى حين ابتغى روزفلت أن يتوخى الحذر من أجل تقرير ما إذا تطلب أحد المواقف الدولية قرارًا استثنائيًا.

وقد أقرّ أول قانون للحياد تم تمريره عام ١٩٣٥ تشريعَ المطالب النيابية لإصدار "قانون الحياد الإجبارى"، والذى سيُفَعِّل خطرًا على تصدير "السلاح والذخيرة ووسائل الحرب" إلى المقاتلين فيما وراء البحار. ومع ذلك فقد أجاز للسلطة التنفيذية أن تحدد أى أسلحة وذخيرة ووسائل يمكن أن يشملها الحظر. أما قانون عام ١٩٣٦ فقد سمح للرئيس الأميريكى بمزيد من البراح، مانحًا إياه الترخيص "بإعلان" حالة حرب بين بلدان، وبالتالى يُطلق عليهم بلدانًا مقاتلة من وجهة نظر القانون، ورغم ذلك حظر القانون بيع الأسلحة أو تقديم المساعدات المالية للمحاربين. وفى استجابة لاندلاع الحرب الأهلية فى إسبانيا، فإن تعديل القانون الذى تم عام ١٩٣٧ أعلن منافذ التهرب التى كانت قد سمحت ببيع الأسلحة أو منح المساعدة الاقتصادية للبلدان المنغمسة فى صراعات مدنية. وبذلك فإن القانون حتى هذا الحد قد غطى فقط الحرب بين البلدان.

وعكست المراجعة الأخيرة فى عام ١٩٣٩ أعلى التوترات بين الرئيس ف. د.

روزفلت ولجنة أميريكا الأولى الانعزالية. وقد نجحت هذه المراجعة استجابة لغزو هتلر لبولندا، ورغم أن روزفلت كان يفضِّل أن يشهد فسخ قانون الحياد، فإنه أدرك استحالة هذا الأمر، وبدلاً من ذلك سعى إلى إضافة تمت للقانون تسمح "بالدفع الفورى (الكاش) وحمل البضاعة". وكانت هذه الإضافة تسمح لأميريكا بأن تزوِّد المقاتلين بمواد الحرب طالما كانت فى مقابل الدفع الفورى وألاَّ تشترك سفينة أميريكية فى عملية النقل. وكما يتذكر "دالك" فإن اشتعال الحرب فى أوروبا جعل الأميريكيين أكثر انفتاحًا لأخذ أى تعديل فى تعهدهم بالحياد فى اعتبارهم، ومع ذلك فقد تقدَّم روزفلت فى هذا الطريق بحذر شديد، مُدْرِكًا أن التعاطف الشعبى ظل معارضًا عنيدًا لدخول أميريكا فى هذا المضمار(٧). ورغم ذلك فقد تحركت أميريكا فى أول الأمر بسرعة شديدة؛ إذ صعدت بشن حملة إذاعية وصحفية "لنشر الانطباع بأن الرئيس ـ إذا لم يتم كبح جماحه ـ فإنه سيأخذ البلاد إلى الحرب"(٨). وقد وافق الكونجرس على الإضافة "بالدفع الفورى وحمل البضاعة"، ولكنه أيضًا وضع محاظير أكثر على السفن الأميريكية التى تُبحر فى مناطق الصراع.

وهكذا فإن المعركة بين روزفلت والكونجرس صُوِّرت على أنها جدال حول دور أميريكا خارج حدودها حول الحيادية، إلا أنه رغم ذلك كانت مساوية للجدل حول سياسة الولايات المتحدة الداخلية وتوازن السلطة بين مختلف فروعها. وبالنسبة لروزفلت ومناوئيه استقرّ الموضوع حول ما إذا كان الفرع التنفيذى أو التشريعى قد أصبح يمتلك تحكمًا أكبر فيما إذا كان ومتى ستحدث استثناءات فى مبدأ الحيادية. وتركَّز الأمر فى السؤال حول ما الفرع الذى يمتلك السلطة الأكبر لشن الحرب؟ وهو سؤال ركَّز فيه التاريخ الأميريكى عند هذه النقطة، ويستمر فى فعل ذلك حتى يومنا هذا. فروزفلت ـ بطلبه حرية اتخاذ ما يراه حول قانون الحياد- سعى إلى تركيز السلطة فى فرعها التنفيذى.

أما أعضاء الكونجرس فبسعيهم نحو إصدار قانون "غير منحاز" فى مسألة الحياد، (دون أن يكون للرئيس حق اتخاذ ما يراه مناسبًا)، فإنهم بذلك قد سَعَوا إلى تكريم نوايا الرؤساء جيفرسون وماديسون التى تتجه إلى أن يعمل الكونجرس

"ككابح لكلب الحرب" وقد عبَّر "هاريم جونسون" عضو مجلس الشيوخ عن كاليفورنيا عن هذا الجهد عام ١٩٣٧ قائلاً: "سأحاول منع القبضة الشريرة للرئيس على... سلطة إشعال الحرب".

وبالهجوم اليابانى على بيرل هاربور فى ٧ ديسمبر ١٩٤١، أصبح الجدل حول الحياد أكاديميًا. فبين ليلة وضحاها تحول الرأى العام كفرد واحد تقريبًا فى اتجاه مساندة دخول أميريكا فى الحرب، وفقدت لجنة أميريكا الأولى تأييدها، واكتسب ف. د. روزفلت ذو المصداقية سلطة غير مسبوقة لشن الحرب. وحان حينئذٍ بصورة مفاجئة وقت "الترسانة الكبيرة للديموقراطية"، والتى سعى لبنائها خلال الثلاثينيات، حين حَلّ يومها لا لتقوية النمو القومى الداخلى وتزويد حلفاء أميريكا بالعون غير المباشر؛ وإنما أيضًا لتصبح قوة للتوسع الأميريكى المباشر على المسرح الدولى، مما يمثِّل قفزة كمية لطريقة أميريكا فى الحرب. وبالمثل فقد قذفت الحرب العالمية الثانية بمكانة روزفلت من وضع يحتمل الخلاف ليصبح فى وضع أيقونة.

وخَبَت المجادلات حول السلطة التنفيذية فى ثنايا الذاكرة، حينما أصبح الأمن الحتمى للولايات المتحدة وقد وحَّد البلاد. ومع ذلك، وبمرور الوقت، فربما لم يكن كل هؤلاء الذين تشكَّكوا أصلاً فى خطط ف. د. روزفلت على خطأ.

ماذا لو كان ريتشارد بيرل أحد مساعدى روزفلت؟

لقد كان القائد "آرثر مك كوللم" - وهو يعمل مساعدًا فى الشئون الخارجية - هو الذى روَّج بشدة للدخول فى الحرب. ففى عام ١٩٤٠ - أثناء تأدية خدمته كضابط فى قسم الشرق الأقصى فى مكتب المخابرات البحرية (م.م.ب)(*) - كتب مك كوللم "خطة من ثمانٍ نقاط" كانت تنادى بأن تثير الولايات المتحدة عدوانًا يابانيًا من أجل تحويل الرأى العام لصالح دخول الحرب، وهى الخطة التى أصبحت تعرف "بمذكرة مك كوللم".

وظلت المذكرة محجوبة عن الإعلان حتى عام ١٩٩٤، عندما استعمل المؤرخ

(*) Office of Naval Intelligence (O.N.I.)

روبرت سينيت قانون حرية المعلومات لتأمين الإفراج عنها أثناء بحثه وهو يؤلف كتابه المثير للجدل عام ٢٠٠٠ والمسمى "يوم الخديعة". فمنذ هذا الوقت أثارت مذكرة مك كوللم الجدل فيما بين عدد من المؤرخين المراجعين لبيرل هاربور، إلا أنها لا تزال غير معروفة عند العامة إلى درجة كبيرة. فهى لا تقترح فقط أن روزفلت قد جعل من أميريكا "ترسانة الديموقراطية" فى أواخر الثلاثينيات؛ وإنما أيضًا أن أعضاء فى إدارته قبل مدة طويلة من بيرل هاربور (مثلما كان المحافظون الجدد سيفعلون بالمثل لبوش مع حدث ٩/١١) قد فهموا أنه بدون مثل هذا الهجوم لم يكن بإمكان أميريكا أن تخطو بقدمها فى الحرب.

وقد كتب مك كوللم مذكرته قبل أكثر من عام من بيرل هاربور. وعُرضت المذكرة على رؤسائه القادة "والتر آندرسون"، و"دادلى كنوكس"، فى ٧ أكتوبر عام ١٩٤٠. ومثلما كان "لبيرل هاربور الجديدة" من مرجعية فى تقرير (بناك) لعام٢٠٠٠، فإن مذكرة مك كوللم قد أوصت بإحداث تغييرات ذات مغزى فى وضع أميريكا الدفاعى، ومع ذلك فقد أدركت أن الرأى العام لم يكن مستعدًا لمثل هذا التغيير فى غياب أى هجوم. وقد جادل مك كوللم قائلاً: "إن الإجراء الفورى البحرى العدوانى ضد اليابان من جانب الولايات المتحدة سوف يوفر فوائد عديدة للولايات المتحدة"، ورغم ذلك "فليس مما يَقبل التصديق فى الحالة الحاضرة للرأى السياسى السائد، أن حكومة الولايات المتحدة قادرة على إعلان الحرب ضد اليابان دون مزيد من الإزعاج"(١٠).

وقد ذهب إلى التوصية بخطوات ثمانية لتقود أميريكا إلى الحرب، خاتمًا رأيه فى أكثر جمله المثيرة للجدل فى مذكرته قائلاً: "إنه إذا أمكن بهذه الطرق قيادة اليابان إلى ارتكاب عمل حربى مفضوح، كان ذلك أفضل".

وعلى الرغم من أنه لا يتوافر دليل على أن تلك المذكرة قد قرئت أبدًا من جانب روزفلت، فإن آندرسون وكنوكس كانا اثنين من الناصحَين العسكريين الرئيسيين لروزفلت. ومن هنا يبدو من الصعب أن تصدق أن الرئيس كان غير عارف تمامًا بأفكار مك كوللم. وبإذاعة الوثيقة أصبح مك كوللم وقد برز من كونه شخصية مفتاحية فى موضوع الفشل الواضح لإدارة روزفلت فى تنبؤها ببيرل

هاربور، إلى كونه إحدى المكائد الكبرى المتعلقة بالفكرة التالية، وهى: بعيداً عن الفشل فى توقع مثل هذا الهجوم، فإن روزفلت ومستشاريه ربما قد تلاعبوا بخبث بأميريكا لإدخالها فى حرب مع اليابان بالعمل على التحريض عليها. وبمثل الشكوك التى ثارت حول المحافظين الجدد فى إدارة بوش مثل بيرل وولفوويتز، فإن شكوكًا قد ثارت حول تأثير مك كوللم على اتخاذ قرار الأمن القومى بواسطة روزفلت. وللحكم على الأمر بالبحث فى شبكة جوجل للمعلومات عن كلمات "مذكرة مك كوللم" فإن مثل هذه الشكوك تتزايد بشدة، مشيرة إلى المذكرة على أنها الدخان من فوهة البندقية الذى يشير إلى مؤامرة على أعلى مستوى لإثارة أعمال الحرب من جانب اليابان. وهذه المزاعم عالية النبرة بشكل كبير تثير كذلك تكذيبات متزايدة التصاعد؛ بحيث إنه فى نهاية الأمر يميل المغزى الأعمق لمذكرة مك كوللم إلى الاختفاء. ومع الأخذ فى الاعتبار أنه يجب ألاَّ يُنسب لأى مذكرة منفردة يُصدرها موظف متوسط المستوى دور كبير فى تشكيل سياسة الرئيس، فإن مذكرة مك كوللم رغم ذلك تستحق الانتباه.

ونجد المؤرخ العسكرى المرحوم جوردون و. برانج، فى كتابه المرموق الصادر عام ١٩٨٠ تحت عنوان "فى الفجر كنا نائمين"، يصوِّر مك كوللم كمجرد واحد من العاملين العديدين فى المخابرات، الذين إما فاتهم، وإما أساءوا القراءة، وإما لم يُحْسنوا تداول المؤشرات على نية اليابان فى شن هجوم مباغت. وكذلك فى كتابها "بيرل هاربور: التحذير والقرار" فإن "روبرتا هولستتار" تصور مك كوللم ببساطة على أنه مسمار فى الماكينة المكسورة للتداول المخابراتى الأميريكى، وهى دراسة لماذا تحتاج هذه الماكينة إلى أن تكون أحسن تنظيمًا وإدارة ومركزية. وهذا النقد الموجَّه إلى الممارسات المخابراتية الأميريكية يشار إليه على أنه الدافع إلى خلق وكالة المخابرات المركزية فى إثر عواقب الحرب. ورغم ذلك كله فإن تصوير المؤرخة هولستتار لمك كوللم مثله مثل تصوير برانج، هو أيضًا تصوير غير مكتمل.

وفى مقدمة كُتبت بعد وفاته لكتاب برانج "فى الفجر كنا نيامًا"، يؤكد دونالد جولد ستاين وكاثرين ديللون أن المقام لم يتسع لمعالجة النظرية المراجعة حول أن

الرئيس روزفلت رغب فى الهجوم وكذلك سمح به أو بهندسة الأمر عن عمد ليُدخل الولايات المتحدة فى الحرب العالمية الثانية "من الباب الخلفى". وهما أيضًا يشيران إلى حجة برانج بأنه "لا الدليل ولا الفهم العام يبرران وجهة النظر هذه فى هذا الموضوع"(١١). ومن الجدير بالملاحظة أنه فى وقت وفاة برانج عام ١٩٨٠، كانت مذكرة مك كوللم لا تزال ممنوعة من النشر. ويتعجب المرء حول أنه لو أن برانج قد علم بها، فربما كان قد توصل إلى نتيجة مغايرة.

ويستعمل ستينيت مذكرة مك كوللم كحجر الزاوية فى تحليله فى كتابه "يوم الخديعة"؛ فهو لا يصوِّر مك كوللم كمجرد موظف استخبارات يعمل فى "توضيب" زحمة البرقيات اليابانية، بل على أنه كان منغمسًا فى تشكيل سياسة أميريكا الخارجية منذ وقت طويل قبل حدوث الاعتداءات اليابانية.

وحسب ما يذكره ستينيت فإن مسار حياة مك كوللم قبل كتابته لمذكرته وفَّرت له فهمًا حميمًا للمجتمع اليابانى. فقد وُلد لأبوين يعملان كمبشرَين أمريكيين فى مدينة نجاساكى فى عام ١٨٩٨، وكانت لغته الأولى هى اليابانية. ورجع مك كوللم إلى أميريكا فى العشرينيات من عمره، ولكنه بعد التخرج من الأكاديمية البحرية للولايات المتحدة عاد إلى طوكيو. وهناك - فى عام ١٩٢٣ - وكملحق بحرى بسفارة الولايات المتحدة، كان لديه الحظوة الفريدة لأن تُوجَّه إليه الدعوة لكى يعلِّم ولى العهد الأمير هيروهيتو - الذى كان سيصبح إمبراطورًا لليابان فى المستقبل - رقصة الشارلستون(١٢).

وهناك مفارقة لا يمكن التغاضى عنها فى الصورة التى يبدو عليها ملحق بحرى أميريكى شاب وهو يعلِّم خطوات الرقص للإمبراطور المقبِل لأمة سيكون هو الذى يساعد أميريكا على الدخول فى حرب معها بعد مرور سبع عشرة سنة.

وقد نصحت مذكرة مك كوللم لعام ١٩٤٠ باتباع الإجراءات الثمانية التالية فى السياسة الخارجية، والمصمَّمة حسب كلماته "لإجبار اليابان على ارتكاب فعل حربى مكشوف":

أ - أنجِز تدبيرًا مع بريطانيا لاستعمال القواعد البريطانية فى الباسيفيكى وخاصة فى سنغافورة.

ب ـ أنجز تدبيرًا مع هولندا لاستعمال التسهيلات القاعدية والحصول على الإمدادات فى جزر الهند الشرقية الهولندية.

ج ـ امنَح كل مساعدة ممكنة لحكومة شيانج كاى تشك فى الصين.

د ـ أرسلِ فصيلاً من المدمرات الثقيلة بعيدة المدى إلى المشرق والفلبين وسنغافورة.

هـ ـ أرسلِ فصيلين من الغواصات إلى المشرق.

و ـ أبْقِ على القوة الرئيسية لأسطول الولايات المتحدة الآن فى الباسيفيكى على مَقْرُبَة من جزر هاواى.

ل ـ فليكن هناك إصرار على أن ترفض هولندا منح اليابانيين ما يطلبونه من تنازلات غير مستحقَّة، وخاصة فى النفط.

م ـ قاطعِ تمامًا كل تجارة للولايات المتحدة مع اليابان، فى تعاون مع مقاطعة مماثلة مفروضة من جانب الإمبراطورية البريطانية.

وحسب ما ذكره ستينيت فإن روزفلت قد طبَّق كل هذه الإجراءات الثمانية، وتصلُح هذه الحقيقة الملازمة كأساس لنظرية ستينيت حول أن روزفلت قد تآمر لكى يثير شيئين معًا: شن هجوم من قِبَل اليابان، ثم لكى يُغَطِّى حينئذٍ أنه فعل ذلك.

ورغم أن مزاعم ستينيت هى مشاعر ملتهبة، فإنه ليس وحيدًا فى مراجعة تاريخ روزفلت وبيرل هاربور؛ فقد جادل بعضهم بأن روزفلت قد عرف أن هجوم اليابان كان وشيكًا، وسمح للسفن والقوات فى بيرل هاربور بأن يتم تدميرها. وهذه الحُجَّة مستنبطة بناءً على الدليل الظرفى، مثل حقيقة أنه تم تجاهُل بعض البرقيات وإذاعات الراديو الكاشفة، وأن ضباط مخابرات الولايات المتحدة الذين شهدوا تدمير ملفات فى باحة القنصلية اليابانية فى هونولولو قبل أسبوع من الهجوم، لم يُصدروا أى تحذير (١٢).

وهناك أيضًا حقيقة أن مك كوللم كان - بلا منازع - الرسمى الأميريكى الوحيد المذكور فى السجلات على أنه يتوقع استخدام الضربة الأولى بواسطة اليابان(١٤). وقد لخّص هنرى سيمسون وزير الحرب فى مذكراته عن يوم ٢٥ نوفمبر ١٩٤١ حدوث اجتماع بين الرئيس ومجلس حربه، والذى علّق فيه روزفلت بأن "من المرجح أن يتم الهجوم علينا بحلول يوم الاثنين"، فإن السؤال هو كيف نناور بهم ليصبحوا فى وضع من يطلق الطلقة الأولى دون أن يحدث لنا ضرر كبير. وعندما حقق الكونجرس فى أحداث بيرل هاربور فإن استعمال سايمون لكلمة "المناورة الخبيثة" أشعلت بالطبع حريقًا عاصفًا من النقد بين روزفلت ومعارضيه.

وقد جادل الشيوخ الجمهوريون أوين برويستر عن ولاية "ماين" وهومر فيرجسون عن "ميتشجان" بأن الرئيس بدلاً من أن يسعى لإعلان الحرب من الكونجرس "اختار بديلاً هو الانتظار لفعل مكشوف من جانب اليابان". أما الصحفى جورج مورجنستيرن، مؤلف كتاب "بيرل هاربور" المنشور عام ١٩٤٧، وهو الكتاب الذى كان أول إعادة اختبار تعرض للخلافات الواسعة عن الهجمات، فقد استطرد أكثر، متّهمًا روزفلت ومستشاريه بأنهم - بانفصال بارد - اعتمدوا على خطر مناورة عدو معين ليُطلق الطلقة الأولى، وأجبروا ثلاثة آلاف رجل لم يكن عندهم شك فى بيرل هاربور لكى يتقبلوا هذا الخطر(١٥).

وقد سعى ستيمسون - فى تقرير مكتوب للجنة التحقيقات فى مارس ١٩٤٧ إلى توضيح الاضطراب الذى ربما قد أحدثته مداخلته فى مذكراته، لكنه انتهى فقط إلى تعميق الانطباع بوجود استراتيجية رسمية لإحداث ضربة أولى من جانب اليابان. وكتب ستيمسون يقول: "بترك اليابانيين ليطلقوا أول طلقة، فقد حققنا أنه لكى نحصل على المساندة الكاملة للشعب الأميريكى، كان من المرغوب فيه التأكد من أن اليابانيين سيكونون هم الذين سيفعلون ذلك؛ لكى لا يظل هناك شك فى عقل كائن من كان عمّن كانوا هم المعتدين"(١٦). ولمزيد من تعقيد الأمور يوضح ستينيت الأمر فيقول إنه: "تم إصدار هذا الأمر فى ٢٧، ٢٨ نوفمبر عام ١٩٤١ إلى القادة العسكريين: و (ترغب الولايات المتحدة فى أن ترتكب اليابان أول

فعل مكشوف)، وبالرجوع إلى وزير الحرب هنرى ل. ستيمسون فقد ذكر أن الأمر صدر مباشرة من الرئيس روزفلت"(١٧).

إن هذا الاقتباس مُلازِم للتفكير لاستعماله الصيغة نفسها وهى "العمل المكشوف"، والتى تَظهر فى مذكرة مك كوللم. فإذا كان ما قاله ستيمسون صحيحًا وهو أن الأمر صدر من روزفلت، فإن هذا قد يقترح أن روزفلت كان على الأقل عالمًا سطحيًا إما بمذكرة مك كوللم واستراتيجيتها القاعدية، وإما بلُغتها المحددة على الأقل.

وإلى جانب ستيمسون، يقتبس ستينيت من رجال حرب آخرين انغمسوا بشدة مع بيرل هاربور وتحدُّوا الحكاية الرسمية منذ تلك السنين. ومن بين هؤلاء الرجال نجد الأدميرال "جيمس أو ريتشاردسون"، والذى خدم كرئيس القيادة لأسطول الباسيفيكى (CINCPAC) منذ عام ١٩٤٠حتى ١٩٤١، وكذلك خَلَفه "هزباند كيميل" الذى كان يتقلد القيادة فى زمن هجمات بيرل هاربور. وقد كان ريتشاردسون فى الحقيقة قد تم إبداله بالقائد كيميل بسبب أنه كان صريحًا حول مسألة تعبئة قوات الأسطول فى بيرل هاربور فى المقام الأول.

وفى إبريل عام ١٩٤٠، وقبل ستة أشهر من تقديم مك كوللم لخطته ذات الثمانِ نقاط، فإن التوصية الواردة فى النقطة السادسة "أبْقِ على القوة الرئيسية لأسطول الولايات المتحدة الآن فى الباسيفيكى على مقربة من جزر هاواى"، كان قد تم تنفيذها فعلاً. فقد تم حشد أجزاء معتبَرة من الأسطول إلى مياه هاواى بهدف إجراء تمرينات تدريبية سنوية. وعند إتمام التمرينات مالت إدارة روزفلت إلى إبقاء الأسطول راسيًا بقاعدته فى بيرل هاربور. وفى مايو عام ١٩٤٠ تقابل روزفلت فى اجتماع مع وزير خارجيته كوردل هل ووزير بحريته فرانك كنوكس؛ لمناقشة إرساء القاعدة الدائمة للأسطول فى هاواى. وأمكن لريتشاردسون - الذى كان رئيس قيادة أسطول الباسيفيكى فى ذلك الوقت - أن يرى غياب أى منطق لفعل ذلك، وعبَّر عن اعتراضاته المعروفة. وقد تم الاعتراض عليه لأسباب كثيرة تتضمن نقص الإمكانات التدريبية والذخيرة وإمدادات الطاقة والسفن المساندة فى بيرل هاربور. وكذلك كان يَعتقد أن أسطوله كان يجرى استعماله فى

استراتيجية غير مبدئية لاستدراج اليابانيين. وأوضح ستينيت أن ريتشاردسون "لم يكن ليضحى بسفنه ورجاله لصالح ما كان يراه على أنه سياسة مَعيبَة".

وقد تمكن ريتشاردسون من عقد اجتماع رجل لرجل مع روزفلت، وفيه عبَّر عن قلقه من أن أسطوله كان يتم إرساؤه فى طريق الأذى كهدف لهجوم اليابانيين. بل إنه سأل روزفلت على المكشوف (على بلاطة): هل نحن موجودون فى هذا الموقع كنقطة انطلاق للنشاط الحربى؟. ورغم أن روزفلت قد طمأنه بعكس ذلك فقد بقى ريتشاردسون غير مقتنع. وقد عُزل من منصبه فى فبراير عام ١٩٤١، وحَلَّ محله الأدميرال كيميل.

ولم يكن كيميل عالمًا بسر عدم استراحة ريتشاردسون حول اتخاذ بيرل هاربور قاعدة للأسطول. والأسوأ من ذلك فقد أُبقيت المعلومات المتاحة وقتها حول العدوان اليابانى المحتمل على بيرل هاربور بعيدة حقًا عن كيميل، وهى مواد تخابرية كانت حيوية لإعداد الأسطول لمواجهة الهجوم.

وفى كتابه الصادر عام ١٩٥٥ وعنوانه "قصة الأدميرال كيميل" يصور كيميل المسألة على أن "حجب المعلومات الحيوية عن قادتنا فى بيرل هاربور لم يتم شرحه قط"، وأن هذا الحجب - فى رأيه - "كان مكونًا من مكونات استراتيجية لمناورة اليابانيين لتوجيه الضربة الأولى لأميريكا". ورغم أن كيميل يؤكد أن هذه الاستراتيجية كانت غير معروفة لهم فى ذلك الوقت، فإنه يشير إلى أن وزارة الحرب والأسطول، "المسئولة فقط أمام رئيس الولايات المتحدة"، فشلت فى تزويده بالمعلومات الضرورية. وهو يتطرق إلى التلميح بأنه "من غير الممكن تصديق أن كلتا هاتين الوكالتين المُمْتَلِكَتَين لمثل هذه الاعتمادية والكفاءة كان يجب أن يفشلا فى الوقت نفسه وبالتكرار فى أزمة كهذه"(١٨).

والحقيقة أن دليلاً هائلاً حول المخازن العديدة للمعلومات عن استعدادات اليابان لبيرل هاربور لم يصل قط إلى الأدميرال كيميل. ويرجع كيميل فى الفصل الرابع من مذكراته - والمعنون فى الحقيقة "المعلومات التى حُجبت وأهميتها" - فيذكر فى عرض منظم مخيف تم التنصت عليه من البرقيات اليابانية التى إما

أنها "حُجبت عنى" وإما "لم يتم قط تزويدى بها"، ويقع فى صدارة الأهمية منها "رسائل حُجبت بين طوكيو وهونولولو فى أو بعد ٢٤ سبتمبر ١٩٤١ وكانت تشير إلى أن تحركًا يابانيًا ضد بيرل هاربور كان مخططًا له من طوكيو". ولو كان حدث تشارك فى هذه الرسائل معه - هكذا يناقش الأمر - فإنها كانت قد "أحدثت تغيرًا جذريًا فى تقييم الموقف الذى أنجزته أنا وطاقمى"(١٩).

وقد كُتب نقد كيميل التاريخى اللاذع المرير لسلسلة القيادة كدفاع ممرور عن رجل تم توجيه اللوم إليه بسببه نقص استعداد أميريكا. وبعد مجرد مرور خمسة أسابيع على الهجمات، وفى يناير ١٩٤٢، استخلصت لجنة خماسية - يرأسها مساعد رئيس المحكمة العليا القاضى أوين روبرتس - أن المسئولية الكاملة وقعت على كيميل وجنرال الجيش والترشورت بسبب فشلهم فى أداء واجباتهم لكى يكونوا أحسن استعدادًا لمثل هذا الهجوم(٢٠). وإثر قراءته لتقرير اللجنة فإن الأدميرال ريتشاردسون أدان اتخاذ كيميل وشورت كباش فداء، بحسبانها "أكثر الوثائق التى طبعتها مطابع الحكومة ظلمًا وانعدامَ عدل وخديعة عديمة الشرف"(٢١).

وللأسف، فقد انتقل الجدل حول بيرل هاربور عبر السنين إلى مباراة، ليس فقط بين محبى روزفلت وشانئيه؛ وإنما أيضًا بين المنظِّرين لفكرة المؤامرة وهؤلاء الذين - كرد فعل - يرفضون نظريات المؤامرة بالذات. فالمنظِّرون للمؤامرة يزيدون فى استنباط الأدلة الظرفية ليقولوا إن روزفلت توقَّع وحض على الهجوم، وليس هذا فقط؛ ولكنه كان يعرف التفاصيل حول أين ومتى يمكن أن يحدث. أما المعترِضون على فكرة المؤامرة فيرفضون أى فرصة تكون قد أُتيحت ليعرف روزفلت بحدوثها، مشيرين إلى بطولته، وإلى حقيقة أن الدليل إنما هو ظرفى إلى حد كبير؛ فوجهة النظر الأعمق تفكيرًا هى أن رزوفلت كان أكثر ميلاً إلى دخول الحرب من معظم الأميريكيين، وربما قد اتخذ سياسات ملتهبة تساند حلفاء أميريكا، إلا أن ذلك كله إنما كان بعيدًا عن كونه كان يعرف بالتحديد حول الهجوم اليابانى نفسه.

وقد استقبل النقاد كتاب ستينيت "يوم الخديعة" كضربة متأخرة لشرعية روزفلت. وفى استعراض لاذع فى ملحق جريدة "النيويورك تايمز" عن الكتب لعب مؤرخ المخابرات "ديفيد كان" دور محطِّم الأساطير، مخصِّصًا مقالاً من ٢٥٠٠ كلمة يتحدى فيه مزاعم معينة من جانب ستينيت على أسس تقنية. ثم إنه فى جدال منشور بينهما بعد ذلك، يجد المرء نفسه مغمورًا فى ورشة كلامية دارت رحاها بين اثنين من الدارسين المعتمدين، أحدهما تجمعت لديه خبرة عالية التخصص فى عالم التخابر بصفة عامة، والآخر كرَّس طاقات هائلة له لدراسة الأعمال المخابراتية المحيطة ببيرل هاربور. وفى النهاية فإن الجدل الذى دار بينهما يعانى من مرور وقت طويل احتاج إليه كلاهما ليثبت حقيقة قضيته، فلكل نظرية كان يطرحها ستينيت كانت هناك استجابة سريعة البديهة من "كان"، ولكل استجابة كان لدى ستينيت موجات متوالية من التعقيدات.

وعلى سبيل المثال فإن "كان" يلاحظ أن اثنين من الخطوات التى عددها مك كوللم فى مذكرته الشهيرة، وهما الخطوة ج والخطوة و، كانتا تعكسان السياسات الأميريكية المتَّبَعة منذ زمن طويل لمساندة الصين ومعارضة عدوان الفاشية اليابانية[٢٢]. وهذا صحيح، إلا أنه يتجاهل حقيقة واضحة تستحق الملاحظة تتعلق بهذه الخطوات الثمانية التى تمت صياغتها مكتوبة على الورق بواسطة مك كوللم قبل أكثر من عام من بيرل هاربور، وتم تقديمها إلى رؤسائه، ثم - إما بالتوالى وإما بالصدفة - تم استعمالها بواسطة روزفلت. وقد استدعى ستينيت مقاومة بدون داعٍ لتساؤلاته بمحاولاته أن يحول الحقائق إلى مناقشات حامية. أما "كان" فقد يكون محقًا فى نقده لستينيت "واعتباره إياه مصدقًا متحمسًا للمؤامرة وغير راغب فى اعتبار الأدلة المعاكسة، إذ إنه يقدم - ليس نظرية - وإنما تعريفًا لا يمكن مناقضته". وكل من يمسك بمطرقة يظن أن كل شىء على هيئة مسمار، وبالتالى فهناك إحساس فى كتاب "يوم الخديعة" بأن ستينيت قد مال كثيرًا للشك فى وجود مؤامرة حيثما حَلّ، وعند كل منحنى فى الطريق. إلا أن هذا لا ينتقص من أهمية النافذة المعتبرة التى قدمتها مذكرة مك كوللم فى مجال الحسابات الباردة التى ربما كانت تُتَّخذ بواسطتها قرارات الأمن القومى.

وباستعراض مذكرة مك كوللم بهذه الدرجة البارزة، وجذب الانتباه لوجود المتوازيات الكبيرة بين توصياتها والقرارات فى السياسات التى اتخذها روزفلت، فإن ستينيت لا يبرهن على أن روزفلت كان "خائنًا"، كما يقترح "كان". ومن ناحية أخرى، يقدم ستينيت إضاءة لحقيقة أن حرفة الدولة حتى لو مارستها شخصية بطولية، هى مشغلة تتسم بالضبابية، وأن الوسائل غير العادلة قد يُنظر إليها فى بعض الأوقات على أنها أمر مبرر من أجل تحقيق حدث حيوى الأهمية. وبهذا المعنى فإن كتاب "يوم الخديعة" يوضح أنه من الممكن أن يوضع روزفلت عن أعلى مراتب التقدير، بينما نعترف بأن دخول البلاد فى الحرب العالمية الثانية كان أمرًا قد تم التدبر فيه مسبقًا أكثر مما هو مفهوم فعلاً.

ورغم الفروق الواضحة، فإن المقارنات مع مسيرة إدارة بوش نحو الحرب فى العراق هى أمر ينير أمامنا الطريق. وبينما استخلص مُنَظِّرو المؤامرة من تقرير بناك لعام ٢٠٠٠ (PNAC Report) أن ريتشارد بيرل ورفاقه من الجمهوريين الجدد رأوا ليس فقط الاستخدامية المحتملة "لبيرل هاربور جديدة" ـ كما تقترح المذكرة ـ وإنما هم نظروا فعلاً إلى الطريق الآخر، إذ لا يتوافر الدليل لمساندة وجهة النظر هذه. وهناك بعض الدلائل التى تقترح أنه بينما ربما كانت الهجمات قد أُحبطت بواسطة معلومات متاحة لوكالات الأمن القومى والأمن الداخلى، فإن الخاطفين لم يتم ردعهم بسبب عدد من الثغرات فى الاتصالات بين هذه الوكالات وداخلها(٢٣). ومع ذلك، فمن الواضح أن المحافظين الجدد ـ مثلهم مثل مك كوللم ـ كانوا راغبين فى الترويج لحسابات مظلمة حول مصلحة أميريكا القومية، وتتضمن الحاجة إلى تشجيع هجوم خارجى لكى يتم تحريك الرأى العام، وأنهم كانوا راغبين حينئذ فى استغلال التعاطف الوطنى الذى أثاره حدث ٩/١١ وذلك لخدمة أجندة مسبقة، مشوِّهين الحقيقة حول التهديد الذى يشكِّله صدَّام حسين، من أجل كسب مساندة الأمة للحرب.

وبينما يتوافر دليل على المناورات السرية التى نجم عنها دخول أميريكا فى كل من الحرب العالمية الثانية وحرب العراق، فإن الفرق الواضح بالطبع هو أنه فى الحرب العالمية الثانية واجهت أميريكا أعداءها الذين كانوا فى الحقيقة يهددون

مصالحها الوطنية. وهناك فرق مهم آخر وهو أن الحرب العالمية الثانية تضمنت التعبئة العامة وتضحيات بالغة بالنسبة للأغلبية العظمى من السكان. أما فى حالة العراق، فإن قضية الحرب تنتسب - إلى حد كبير - إلى وعد بتحقيق نصر سريع بلا ألم. ومن المثير للسخرية أن المسافة التى ارتحلتها أمريكا بين مفهومها حول أين تتوجه للحرب، وطبيعة التضحيات المطلوبة، كانت نتيجة قوى شديدة المراس تم إطلاقها من خلال تطوير إمكانات أميريكا فى صناعة الحرب لكى تخوض الحرب العالمية الثانية.

الغضب العارم لديموقراطية تم إيقاظها

أطلق المؤرخ البريطانى د. و. بروجان عام ١٩٤٤ عبارة "الطريقة الأميركية فى الحرب"، ليصف ما رآه كمساهمة مبدعة لأميريكا فى تاريخ صنع الحرب أثناء الحرب العالمية الثانية. ذلك أن "ترسانة أميريكا الديموقراطية" التى بناها روزفلت قبل بيرل هاربور جعلت من أميريكا البلد الذى يزود حلفاء أميريكا بالسلاح. وبعد الهجوم اتجهت الترسانة إلى الداخل، لتصبح أداة لا تُقهر لمحاكمة أميريكا للحرب بنفسها، وفى النهاية أصبحت القوة الدافعة فى تحول بعيد الأثر للمجتمع الأميريكى؛ ذلك أن تحريك روزفلت للشعب الأميريكى والاقتصاد والإمكانات الصناعية أثبت فى كل من الباسيفيكى وأوروبا ليس حسمه للنصر فحسب؛ وإنما إعداده المسرح أيضًا للوضع العالمى لأميريكا للفترة التالية من القرن العشرين.

وفى نظر بروجان فإن ما ميز العسكرية الأميريكية الأميريكية هو أنها كانت "مميكنة مثلها مثل المزرعة الأميريكة والمطبخ الأميريكى (وهى مزرعة ومطبخ شعب كسول يرغب أفراده فى أن يقوم بعملهم ماكينات الغسيل وآلات البولدوزار)". فبالجمع بين طرق الإنتاج الضخم بسعر رخيص وبطرق أسرع لتسليم المواد إلى ميدان المعركة، تمكنت أميريكا فى بادئ الأمر من تسليح حلفائها لمحاربة قوى المحور قبل أن تسير بالقوة نفسها فى تأمين نصرها هى.

وكتب بروجان يقول: "الحرب هى شغل ولكنها ليست فنًا، war is a business, not an art) إنهم (أى الأميريكيين) لا يهتمون بالانتصارات الأخلاقية، وإنما بالفوز...

فالولايات المتحدة هى شركة كبيرة، شركة كبيرة جدًا يتوقع حاملو أسهمها أنها... ستكون خاسرة"[٢٤]. وعلى أحسن تقدير، مثّلت الطريقة الأميريكية فى الحرب تطويع قوة أميريكا الصناعية وتعداد سكانها الكبير للحرب ضد الفاشية. وبعد الحرب العالمية الأولى كانت الولايات المتحدة قد سرّحت الجيش إلى درجة أنه بحلول عام ١٩٣٩، كان قد أصبح للبلاد ١٨٠,٠٠٠ مجند فقط، وهو أدنى مستوى للانخراط فى الخدمة منذ نهاية الحرب الأهلية[٢٥]. ولعلاج هذا الأمر طلب رئيس هيئة القيادة العسكرية الجنرال "جورج سى مارشال" أول تعبئة فى زمن السلم فى تاريخ الأمة. وتمت تعبئة ملايين الأميريكيين حسب ما أصبح يُسمى قانون الخدمة الانتقائية لعام ١٩٤٠. وقد بلغ عنان السحاب عددُ الذين يخدمون بنهاية الحرب من مجرد مائة وثمانين ألفًا إلى ١٢ مليونًا[٢٦]. وإلى جوار هذه الزيادة الصاروخية، خبرت صناعة الولايات المتحدة أيضًا انتعاشًا لا سابق له.

وقد لخص "مايكل شيرى" فى كتابه "فى ظل الحرب"، هذا الانفجار الصناعى قائلاً:

"تضاعف الناتج الصناعى بين أعوام ١٩٤٠ إلى ١٩٤٣، وزاد إنتاج المعدات العسكرية بمقدار ثمانِ مرات ـ بين عام ١٩٤١ إلى عام ١٩٤٣ ـ إلى مستوى الإنتاج البريطانى والاتحاد السوفيتى وألمانيا مجتمعين. وكان الإنتاج من السفن يتصاعد إلى حد كبير وفى كثير من الحالات بطرق مدهشة لخطوط التجميع. أما ما كان أكثر إبهارًا فهو النجاح فى المجالات التقنية المتقدمة؛ إذ تصاعدَت صناعة الطائرات من ٥٨٥٦ طائرة عام ١٩٣٩ إلى ٩٦٣١٨ طائرة عام ١٩٤٤، وهو أكبر من ضعف ما كان ينتجه أى حليف أو عدو، حتى لو كان الاتحاد السوفيتى ينتج طائرات أكبر[٢٧].

وفى بداية الحرب أعلن الجنرال "دوايت د. أيزنهاور" أن "على هتلر أن يكون حذرًا من الغضب العارم لديموقراطية تم إيقاظها"[٢٨]. وفى الحقيقة فإن الانتصار الأميريكى على القوة الصنمية والجائرة لألمانيا واليابان ظهر على هيئة انتصار للقوى الإنسانية التى أطلق سراح خيالها الإنسانى وطاقتها وصناعتها فتفوقت على الاستغلال الأكثر نظامية وقهرًا للنشاطات البشرية عبر البحار.

وكان أكثر ما حرَّك المشاعر هو الفائدة التى حصدتها أميريكا بتشغيل عمالة النساء والأقليات فى مساندة جهود الحرب؛ فقد نَمَتْ قوة العمل النسائية بين أعوام ١٩٤٠ إلى ١٩٤٥ بنسبة ٥٠ بالمائة، من ١٢ إلى ١٨ مليون عاملة. وفى أثناء هذه السنوات قفزت وظائف الأميريكيين السود فى الجيش بصورة درامية من خمسة آلاف مجند إلى ٩٢٠ ألف مجند(٢٩). وبينما أصبح كل من سيدة تسمى "روزى التى تركب المسامير البرشام" والرجل الأسود الحاصل على الجوائز، "المحارب جو لويس"، رمزين للدور الممتد الذى لعبه النساء والأقليات، فقد ظل الألمان متمسكين بإبقاء النساء خارج قوة العمل، وإبادة الأقليات التى كان يمكن استغلالها فى العمل.

وكما يوضح شيرى "فإن الحرب العالمية الثانية قد قلَّلت من الانقسامات العرقية والدينية جزئيًا؛ لأنهم ـ على الأقل من الناحية النظرية- كانوا خاضعين لفكرة (أن ما وحَّد بين الأميريكيين كان أكثر بكثير فى أهميته مما قسمهم)"(٣٠). فإذا كانت أميريكا بوتقة صهر، فإن نار الحرب ظهر أنها رفعت الحرارة فأذابت الحواجز التى كانت قد بقيت تدعم الانقسام على عكس المُثُل الأميريكية.

وفى حديثها الشفاهى الذى نُشر عام ٢٠٠٢ قالت "فانى كريستيناهيل" الأميريكية ذات الأصل الأفريقى إن: "هتلر كان هو الشخص الذى أخرجنا من مطبخ القوم البيض"(٣١).

وفى الحقيقة ـ بالنسبة لعديد من الأميريكين ـ فقد زفَّت خبرة الحرب العالمية الثانية فكرة دور المنتصر لأميريكا على المسرح الدولى إلى رؤية مثالية لأميريكا كملجأ للحرية وتعدُّد الثقافات. فقد كانت الوحدة والتنوع والصناعة والاستقلال كلها قيمًا ترتبط بتأسيس البلاد. ومن هنا فقد ظهر أن أميريكا يمكن أن تنتصر فى الخارج عندما تفى بالتشوفات التى وضعها مؤسسوها. وتحت التهديد والتوتر أمكن للأمة أن ترتفع لمستوى مثالية مبادئها (والتى كثيرًا ما يتم الوفاء بها أثناء العمل الروتينى اليومى)، وقد أحدثت هذه الشاعرية التى لا تقاوم انطباعًا عميقًا فى نفسية الأمة، وهو انطباع لا يزال مستمرًا فى صورة ما حتى يومنا هذا.

وفى أسوأ الأحوال، فإن تطوير الحرب العالمية الثانية للطريقة الأميريكية فى الحرب قد قادت إلى تأكيد زائد على أن صنعة الحرب ليست فقط جزءًا من السياسة الخارجية؛ وإنما أيضًا من الحياة الأميريكية أيضًا. وكما يعنيه مسمى "الطريقة الأميريكية فى الحرب"، فإن الحرب العالمية الثانية قد نسجت فكرة "الحرب" بطريقة لا فكاك منها فى نسيج الطريقة الأميريكية نفسها. فحتى قبل أن تبدأ الحرب، كان التحول الصناعى قد بدأ فى إعادة تشكيل مجال الولايات المتحدة، خالقًا رابحِين وخاسرِين فى اقتصاد وقت الحرب الجديد.

ونمَت ولايات أميريكا فى الغرب فى الثروة والعمالة والسكان معبَّأة بطاقة احتياجات المسرح الباسيفيكى، بينما عانت المناطق الريفية الصغيرة مثل معظم نيوإنجلاند من الخسائر؛ إذ هاجر شعبها إلى الغرب بحثًا عن الوظائف، وضعف شأن صناعاتهم السائدة. وكمثال صارخ، فإن عشرة بالمائة من كل الأموال الفدرالية أُنفقت على كاليفورنيا وحدها (٣٢). وعانت الولايات الشرقية أثناء الفترة نفسها. وعبَّر عن ذلك أحد المراقبين قائلاً: "وكأنما قد قلب البلادَ واحدٌ من الناس: فاندلق الناس والأموال والجنود غربًا"(٣٣).

وكان رضاء ولايةٍ ما فى زمن الحرب قد تقرر وامتد ذلك إلى شعبها حسب الدرجة التى أمكن للقاعدة الصناعية لهذه الولاية أن تكون مستخدمة بها للأغراض العسكرية. وعندما انتهت الحرب، فإن الصناعات التى كانت قد بزغت لم تغلق أبواب مصانعها؛ ولكنها بدلاً من ذلك أقلمت منتجاتها لخدمة لحظة ما بعد الحرب. وقد أدى ذلك إلى توالى استمرار اقتصاد زمن الحرب. وبروح كينيزية(*) عسكرية لما بعد الحرب فقد أُعيد تأهيل الكثير من منتجات الدفاع الصناعية ببساطة لتخدم الاستخدامات المدنية لما بعد الحرب (مثل الرادار

(*) Keynsianism وتعنى "الكينيزية" نظرية اقتصادية للعالم البريطانى حول ضرورة تدخُّل الدولة وزيادة الإنفاق الحكومى وتقليل الضرائب وتشجيع الطلب عند حدوث الانكماش الاقتصادى لإحداث النمو وتأكيد الثبات وعكس ذلك عند حدوث التمدد لمنع التضخم (المترجم).

والطيران النفاث). وقد اعتبرت هذه البدائع الحديثة كمنتجات سعيدة لأبحاث الصناعات العسكرية واختراعاتها، مما جعل التطوير الدفاعى يظهر وكأنه لا غنى عنه حتى لتقدُّم الأمة فى زمن السلم.

وقد أصبحت هذه الظاهرة تكرِّر نفسها فى السنوات التى ستأتى، محوِّلة الزيادة الدائمة لعدم المساواة فى الثروات القومية من المجالات الحيوية لاحتياجات الأمة إلى أكبر آلة صماء لقوة الأمة: إلى العسكرية. وكما حذَّر أيزنهاور وغيره فإن هذا التحول يخاطر بإحداث الإضعاف من الداخل للبلاد نفسها التى يسعى الإنفاق الدفاعى إلى الدفاع عنها من الخارج. وكلما استمرت هذه الدائرة لمدة أطول، وتأقلمت أجزاء النظام لتلائم ذلك، أصبح من الصعب على البلاد أن تفك قيدها من آثارها.

المعركة حول عقول الرجال

وبينما أدت وظائف القطاع العسكرى والتقدم التكنولوجى قبل الحرب العالمية الثانية وأثناءها إلى نسج مزيد من العسكرية فى حياة الأمة اليومية، قامت هوليوود بنسج الشىء نفسه فى خيال الأمة. فالتعاون بين هوليوود والعسكر يكاد يرجع بتاريخه إلى الخلف، إلى فجر صناعة الفيلم السينمائى. فقد قدَّمت شركة وست بوينت المساندة النُّصحية والتجهيزات إلى د. دبليو جريفيث عام ١٩١٥ لعمل "ميلاد أمة"، ثم زوَّدته بعد تسع سنوات أخرى بألف من المحاربين الخيالة لملحمته "أميريكا"(٣٤). إلا أن الحلف بين هوليود والعسكر بعد بيرل هاربور كان أقرب مما حدث فى أى وقت مضى؛ ففى وضعه لاستراتيجية للحرب العالمية الثانية قرر الجنرال مارشال أن ما كان ينقص أميريكا فى قوة الجيش لهزيمة قوى المحور ما يمكن أن تنهض به من خلال الإحساس بالهدف، ومبكرًا فى عام ١٩٤٢ طلب من مدير هوليوود "فرانك كابرا" أن يستعمل مهارات صناعة الفيلم لديه لتوصيل قضية أميريكا إلى المجندين الجدد.

ويتذكر كابرا ذلك فيما بعد "لقد أخبرنى أننا نبنى جيشًا كبيرًا جدًا، وأننا بسبيل أن نحاول أن نخلق جنودًا من صبيان لم يشهدوا من قبل بندقية. وقد

انتُزعوا من الحياة المدنية ورُمُوا فى معسكرات الجيش، أما سبب ذلك فقد كان مهتزًا فى عقولهم... وإن هذا يا كابرا هو عملنا، وهو عملك كذلك. ولكى نكسب هذه الحرب فيجب أن نكسب المعركة من أجل الحصول على عقول الرجال".

وقد قال مارشال إنه طلب من كابرا إنتاج سلسلة من الأفلام "لكى نشرح لأولادنا فى الجيش لماذا نحن نحارب، والمبادئ التى نحارب من أجلها"(٢٥). وقد تقبَّل كابرا المهمة وابتدأ العمل فى أفلام الدعاية الفكرية التى أصبحت تُعرف بعنوان هو " لماذا نحارب".

وقد ساعدت سلسلة "لماذا نحارب" فى صياغة هوية أميريكية عسكرية لكى تنافس المضمون الذى تروِّج له قوى المحور. وقد أُنتجت هذه الأفلام إلى حد كبير من خلال إعادة كتابة شرائط الأنباء المصادرة من دول المحور، وصورت الحرب على أنها "عراك بين عالم حر وعالم عبد"، بالطبع دون شك فى الجانب الذى تنتمى إليه أميريكا. فعلى النقيض من الصورة الصنمية التقديسية التى روَّجَتْها ألمانيا واليابان، فإن كابرا قد ضم بعضًا من ألمع نجوم هوليوود: المخرج جون هوستون، وفنان الكارتون دكتور سيوس (وكان اسمه حينئذ تيودور جيزل)، والمعبِّر الصوتى الفنان ميل بلانك، لكى يصوِّروا قوة العسكرية الأميريكية على أنها نتاج لتعدُّديتها وإنسانيتها واستقامة قضيتها؛ "فالمجند سنافو" وهو شخصية كارتونية خلقها دكتور سيوس، وأنطقها ميل بلانك ـ (مستعملاً الصوت نفسه الذى سيستعمله فيما بعد فى أفلام الأرنب (بجز بنى Bugs Bunny) ـ أصبحت هى النموذج الأصلى لهذه الرؤية الشعبية للمجند الأميريكى. وكان الاسم "سنافو SNAFU" كناية عن شخصية عسكرى لعبى.

وكان العسكرى "سنافو" هو المجند الذى يفعل الشيء الخطأ فى كل موقف، وبذلك يصبح بطلاً غير متوقع، يساعد أميريكا على هزيمة العدو، لا من خلال ما يتميز به من قوة أو خديعة، وإنما من خلال تطبيق أيديولوجية عليا بواسطة الناس الطيبين الذين يعملون فى الميدان.

وعلى شاكلة "سنافو" ظهرت أميريكا وكأنها فرقة متعددة الألوان من الذين "لا يحسنون فعل شيء" والمرتبطين برباط لا ينفصم باستقامة قضيتهم المشتركة. وكونهم متعددى الجنسيات وليسوا نمطيين فإنهم يصبحون انعكاسًا ليس للضعف؛ وإنما للقيم الأعظم للمجتمع الأكثر انفتاحًا والذى يمثِّلونه. وبهذا الشكل، تمثِّل أفلام "لماذا نحارب" دور أميريكا فى الحرب العالمية الثانية فى إطار معنى الصراع العالمى الأكبر بين الحرية والعبودية، وبين النور والظلمة، وبين الجيد والشرير. وقد ثبَّت مسلسل "لماذا نحارب" فى المُخَيِّلة العامة ما كانت تؤسس له أساليب روزفلت للطريقة الأميريكية فى الحرب فى مجال الحياة اليومية. وقد أعيد اختراع صنعة الحرب نفسها فى قالب أميريكى؛ للتغلب على العزوف التأسيسى الأميريكى عن الحرب، ولكسب المساندة الشعبية ليس فقط لجهود الحرب؛ وإنما أيضًا لرؤية جديدة وموسَّعة لأميريكا على المسرح الدولى.

وهذه العوامل - إذا جُمعت معًا - تصبح مجيبة جزئيًا عن لماذا عاش العديد من الإبداعات الاجتماعية - الاقتصادية فى الطريقة الأميريكية فى الحرب لمدة أطول من زمن الحَرب العالمية الثانية، جاعلة من الحرب هذا الجزء المركزى فى الحياة الأميريكية. وبينما جعلت التطوراتُ فى تكنولوجيا الدفاعِ الحربَ أكثر إمكانية من الناحية العملية وأمدَّت اقتصادًا منكمشًا بوظائف تشتد الحاجة إليها كثيرًا، فقد جعلت سياسات التجنيد المتقدمة الحرب وفاءً بوعد أميريكا بالانتصار على أعدائها الغاصبين عبر البحار. وقد ساعد هذا الرخاء والفولكلور الجذاب فى تغطية بمذاق الحلوى لسلسلة من التحولات فى الفصل بين السلطات فى الأمة، والتى ربما كان حدوثها على غير ذلك الشكل قد أساء إلى المزاج الشعبى.

ويضاف إلى ذلك بالطبع مسألة عبادة الفرد التى برزت حول ف. د. روزفلت نفسه. وفى بادئ الأمر كان هناك بَخْس للتقدير لما يلى: ذلك أن نجاح روزفلت الذى بلغ الذُّرَى بعد بيرل هاربول عندما وحَّد الأمة وأمَّن النصر، أكسب أفكاره صدى دائمًا فى عقول العامة من الأميريكيين. وبالنسبة لبلد كان قد أحجم من قبل عن الحرب فإن الطريقة الأميريكية للحرب قد فعلت أكثر من مجرد كسب الحرب العالمية الثانية؛ إنها قد جعلت الحرية طريق أميريكا.

لقد مثَّلت الحرب العالمية الثانية ـ أبعد من تحوُّل الرأى العام الأميريكى فى الحرب ـ تحولاً فى اقتصاد أميريكا السياسى، مُحْدِثة تقاربًا غير مسبوق بين الحكومة الفدرالية وأميريكا الشركات؛ ذلك أن العلاقة بين هذين الطرفين كانت متوترة لبعض الوقت، ووصل مستواها إلى الحضيض مع اصطدام عام ١٩٢٩ وما نتج عنه من ركود اقتصادى. وعندما شن روزفلت حملته الانتخابية للرئاسة عام ١٩٣٢، أعلن نيته توسيع سلطات الحكومة الفدرالية لتشكيل مجتمع أكثر اشتراكية، مع ازدراء واضح لقطاع الشركات واستغلاله للشعب الأميريكى. وقد قال روزفلت: "إن الكيانات الأميريكية الصناعية العملاقة حرَّكها التحليل الهادئ لاحتياجات الأمة ككل بصورة أقل مما حركها به التصميم الأعمى على الحفاظ على حصصها الخاصة فى النظام الاقتصادى"(٣٦). وبإشارته بالإصبع إلى قطاع الشركات على أنه قد خذل الشعب الأميريكى، رسم روزفلت خطوطًا واضحة لمعركة بين الحكومة والصناعات. ورغم أصوله الشخصية الغنية فقد وَصَم الصفوة فى الشركات بأنهم "ملوك الاقتصاد" الذين "شكَّلوا سلالات جديدة... مَلَكيَّات جديدة" بُنيت فوق نظام من الاستغلال والاحتكار والتحكم "الذى لم يحلم به الآباء المؤسسون"(٣٧).

وأعلن روزفلت أن المواطن الأميريكى يستطيع أن يستعين فقط بالسلطة المنظمة للحكومة ضد مثل هذا الطغيان الاقتصادى. وقد أظهر انهيار عام ١٩٢٩ مدى الاستبداد كما كان على حقيقته، وبذلك فإن انتخاب عام ١٩٣٢ كان هو قرار الشعب بإنهاء الاستبداد. وبمقتضى هذا القرار يجرى إنهاؤه. وتبعًا لذلك فقد أصدر روزفلت قانون التعافى الصناعى الوطنى لعام ١٩٣٣، والذى منح الحكومة السلطة لتنظيم المنافسة بين الشركات فى القطاع الخاص، محدِّدًا القواعد للحد الأدنى للأسعار، والاتفاقات دون منافسة، والتحديدات على الإنتاج. وفى عام ١٩٣٥ مَرَّر قانون علاقات العمل الوطنى، والذى أزال الحواجز القانونية من أمام تنظيم العمال فى مواجهة أصحاب الشغل (البيزنس) الكبار. وفى العام نفسه أقام إدارة تقدُّم الأعمال WPA: works progress Administration، موفِّرًا وظائف لحوالى عشرة ملايين أميريكى فى الخدمة العامة.

وعلى مدى العقد الطالع من السنين ـ وبينما كان روزفلت يسعى من خلال سياسات عهده الجديد لكى يجعل الأميريكيين يرون الحكومة على أنها قاطرة تحسين أحوالهم الشخصية ـ جاهدت الصناعة لتفعل المثل. وأنفقت الشركات أموالاً طائلة للإنتاج والإعلان عن منتجاتها مُدَّعِية الفعالية فى تحسين حياة الناس العاديين. وكان معرض مدينة نيويورك الدولى عام ١٩٣٧ هو قمة هذه الإجراءات المضادة التى اتخذها القطاع الخاص. فتحت شعار "بناء عالم الغد" كان المعرض فرصة لأميريكا الشركات لكى تصلح من شأن علاقاتها مع الجمهور. وبحلول عام ١٩٣٩ كانت حكومة ف. د. ر. قد فعلت كل شىء دون استبدال دور القطاع الخاص كقاطرة للنمو الاقتصادى للأمة. وسَعَت الشركات العارضة فى المعرض لكى تعود إلى اتخاذ دور أكثر مركزية بالنسبة لها.

ومن أجل الوصول إلى تلك النهاية فقد أمضت شركة جنرال موتورز سنوات عدة فى إعداد جولتها المثيرة لعروض المستقبل، والتى من بينها كان يمكن لزوار المعرض الدولى أن يُطاف بهم من خلال رؤية أشبه بالحلم للمستقبل بالكامل راكبين آلافًا من سيارات جنرال موتوز، عبر الطرق عالية السرعة، وغيرها من ثمار الصناعة الأميريكية. وكان الأمر ـ كما وصفه رونالد مارشال فى كتابه "خلق روح الشركات" ـ نظرة جادة إلى مستقبل الأمة من خلال عيون شركة جنرال موتورز(٣٨). أما شركة آر سى إيه RCA فلم يَفُتْهَا أمرُ كشف النقاب عن التليفزيون. وقدّمت شركة ديبونت النايلون.

وكانت الرسالة الموجَّهة من الشركات العارضة بسيطة: إن مفتاح الأمل والمستقبل الزاهر يتمثل ليس فى عهد روزفلت الجديد؛ وإنما فى أشكال التقدم التى جعلتها أميريكا الشركات أمرًا ممكنًا.

وبتصاعد التهديدات بالحرب فى أوروبا ثم بسبب العجلة التى تطلَّبها حدثُ بيرل هاربور، فإن لعبة شد الحبل بين الصناعة والحكومة تسابُقًا على الحظوة بقلب المستهلك الأميريكى أصبحت شيئًا أكاديميًا. ذلك أن الاحتياجات المصاحبة لزمن الحرب كما أذابت التمايزات العرقية والدينية وفروق الجنس المعنية فإنها أيضًا شكَّلت علاقة جديدة من الانسجام غير المسبوق بين القطاعين؛ فالحكومة

كانت فى حاجة إلى الصناعة، والصناعة كانت فى حاجة إلى الحكومة، وفوق كل ذلك احتاج الأميريكيون إليهما من أجل التعاون بينهما بلا تحفُّظ لتأمين النصر. ومهما كانت النيات الكامنة فإن هذا التحالف منح جهاز الدفاع حياة يملكها بنفسه للتأثير فى السياسة العامة.

"وقد أقرَّت الحرب أسسًا مؤقتة لبناء شراكة دائمة بين الحكومة والبيزنس"، كان هذا ما كتبه مايكل شيرى فى كتابه "فى ظلال الحرب"، وأضاف "أن الحكومة (وخاصة فرعها التنفيذى)، والبزنس (وخاصة الشركات الكبرى) كانا سيصبحان الشريكين الكبيرين فى هذه الشركة. وكان على الكونجرس أن يساعد بوضع السياسات والمساومة على حل الخلافات، ولكنه كان عليه أن يتصرف وكأنه ساحة للتناقضات أكثر من كونه قوة لاتخاذ القرار بنفسه"(٣٩). ومما يدعو للسخرية، أنه كان على أميريكا روزفلت - من أجل محاربة الفاشية فى أوروبا وآسيا - أن تشكِّل حلفًا بين الحكومة والقطاع الخاص الذى - من وجوه عديدة - كان إشارة إلى النظم نفسها التى كم سعت الحكومة من قبل لهزيمتها.

وقد كتب الفيلسوف الإيطالى "جيوفانى جنتيل" قائلاً: "إن من الأوفق أن نطلق على الفاشية لقب الشركاتية؛ لأنها تداخل بين سلطة الدولة والشركات"(٤٠). وكان هذا هو التعريف الذى تبناه موسولينى. بل حتى فى خطاب روزفلت نفسه عام ١٩٣٨ إلى الكونجرس تحت عنوان "حقائق بسيطة" فإن تعريفه للفاشية كان هو أنها "ملكية الحكومة بواسطة فرد، أو مجموعة، أو سلطة حاكمة خاصة أخرى"(٤١). وبينما استخدَم طغاة ألمانيا واليابان جميعًا قوة صناعاتهم العملاقة - من شركات آى. جى. فاربن إلى بنك ألمانيا، وشركات نيسان وميتسوبيشى - من أجل تسليح حملاتهم العدوانية، فإن رئيس أميريكا المنتخب قام لأسباب أخرى بتحريك صناعات الولايات المتحدة الجبارة.

وعلى الرغم من أن هذا الحلف بين الجهاز التنفيذى الأميريكى والشركات لم يكن بأى حال سيؤدى إلى هذا النوع من التعذيب الذى يقترن بالفاشية، فإنه مع ذلك قد مارس تأثيرًا مدمرًا على الفصل بين السلطات؛ ذلك أنه أحدث علاقات تعايش واعتماد متبادل بين الفرع التنفيذى وأميريكا الشركات، والتى بمقتضاها

قام كل منهما بحماية وتمكين الآخر على حساب الفصل بين السلطات. فبينما زوَّد الفرعُ التنفيذى الشركاتِ بقاعدة للأمن القومى تتمكن من خلالها من تسويق منتجاتها تحت غطاء امتيازاتها وحقوقها، فإن الشركات أخذت تسلِّح الفرع التنفيذى بالبحوث والتطوير والقدرة الإنتاجية لتحقيق تقدُّم فى الوصول إلى هدفه من الحرب، بغَضّ النظر عن اعتراض الكونجرس. وحيث كانت نشاطات الشركات أقل عُرْضَة للمساءلة من جانب الجمهور أو الكونجرس من نشاطات المؤسسات العامة، فإن الشركة تزوِّد الفرع التنفيذى بأساليب إضافية للحماية من التدقيق فى المساءلة. وكذلك فقد قامت الرفاهية التى تبعت نهاية الحرب بتزويد الغطاء المطلوب. وكتبت ميشيل شيرى تقول: "عندما أدى الإنفاق الأميريكى إلى إحداث وفرة، فإن قليلاً من الأميريكين هم الذين مالوا إلى الشجار حول علاقات السلطة التى نجمت عن ذلك"(٤٢). وبينما وسَّعَت هذه الوصفة من قدرات السلطات الفاشية على تصنيع إجراءاتهم العدوانية، فإنها فيما يتعلق بترسانة الديموقراطية أحدثت مناخًا من انتقاص الشفافية والمحاسبية، وفى النهاية إلى سلطة تنفيذية لا رقابة عليها.

من فضلك يا حضرة عضو الشيوخ: إن ذلك شىء كبير جداً بالنسبة لك

أتم ف. د. روزفلت ثلاث دورات كاملة كرئيس للولايات المتحدة، وتم الاحتفال ببداية المرة الرابعة فى ٢٠ يناير عام ١٩٤٥. وبحلول ذلك الوقت أصبح من ناحية المدة التى قضاها والمجال الذى اتسعت له رئاسته أكثر ما قد حصلت عليه أميريكا قريبًا من اسم الفرد المطلق. وبصفته الرئيس الذى قضى أطول مدة فى الحكم فى تاريخ أميريكا، فإنه أخرج البلاد من الكساد الكبير، وقادها فى أهم حرب خاضتها فى تاريخها. ومن خلال تطويره لسياسة العهد الجديد ولترسانة الديموقراطية، كان روزفلت قد أحدث ثورة فى الطريق الذى تسلكه أميريكا فى الداخل، وطريقها الذى تشقُّه فى الخارج. وفى هذه العملية، فإن الدرجة التى لا سابق لها من تجميع السلطة التنفيذية قد أحدثت ضررًا مباشرًا وعلى أمد طويل بمسألة الفصل بين السلطات التى كانت متعادلة بعناية. وبينما لم يكن ينقص روزفلت وجود منتقديه فى هذا الشأن، حتى فى أثناء فترة رئاسته، فإن أسوأ

مخاوفهم لم تتحقق قط؛ فلم يتحول عهده الجديد ليصبح كما توقعه مارك سوليفان عام ١٩٢٥ : "المرحلة المبكرة من النازية". ولم تنتج انتخابات عام ١٩٣٦ "ديكتاتورية تسخر من حقوق الولايات أو من حرية المواطن"، مثلما كان شانئوه فى الحزب الجمهورى قد تنبأوا بذلك(٤٣). ومع ذلك فإن بعض هذه المخاوف لم يكن بغير أساس؛ ففى أثناء سنواته فى البيت الأبيض، حوَّل روزفلت الفرع التنفيذى إلى حكم يمتلك سلطة وسِرِّيَّة واستقلالاً ذاتيا أكبر بكثير مما كان مقصوداً من قبل.

وهناك مثلان ملحوظان على توسع سلطة روزفلت التنفيذية، وهما جهده لتمرير قانون تنظيم القضاء عام ١٩٣٧، وقراره الصادر عام ١٩٤٠ بالتقدم للحصول على حكم رئاسى لفترة ثالثة. أما قانون عام ١٩٣٧ فقد قدمه روزفلت كجهد شخصى لإعفاء القضاة الاتحاديين من عبء العمل. وكما تم تحريره فى الأصل، فقد كان القانون يتطلب أن ينهى القضاة خدمتهم عند سن السبعين، كما سمح بتعيين خمسين قاضيًا آخر. وكان القانون استجابة من روزفلت لسلسلة من قرارات المحكمة العليا تنتقض على إجراءات عهده الجديد. ولو كانت هذه التعديلات قد أُقِرَّتْ على الطريقة الأصلية التى صيغت بها، لكانت مكَّنَت روزفلت من تعيين ما يصل إلى ستة قضاة زائدين فى المحكمة العليا، مما حدا بمنتقديه إلى اتهامه بمحاولة "تعبئة المحكمة" بقضاة من العقلية نفسها، وبذلك يهدم الفصل بين السلطات التنفيذية والقضائية(٤٤).

وقد حدثت معارضة شرسة لمشروع القانون من جانب الديموقراطيين والجمهوريين على حد سواء، وفى صيغتها النهائية تم انتزاع الإضافات المعادية منها.

وقد أهاج روزفلت منتقديه بعد ثلاث سنوات حين كسر السابقة التى وضعها جورج واشنطن والقاضية بأن حدود مرات الرئاسة محددة بمرتين. وبحلول عام ١٩٤٥، عندما خاض ف. د. روزفلت سباق المرة الرابعة للرئاسة، كان من العسير إنكار الانطباع بأن تلك رئاسةٌ إمبراطورية.

وبينما سبقت جهوده "لتعليب" المحكمة العليا وقراره لترشيح نفسه للمرة الثالثة انغماس الولايات المتحدة فى الحرب، فقد أصبحت منذ بدأت الحرب عاملاً مساعدًا لمزيد من الاضطراب فى ميزان السلطة. وفى ١٩ فبراير عام ١٩٤٢، أى بعد مرور أقل من ثلاثة شهور على الهجوم على بيرل هاربور، أمسك روزفلت بمقاليد سلطة تنفيذية موسعة باسم الأمن، حين أصدر أمره التنفيذى رقم ٩٠٦٦، مانحًا الجيش سلطة الإزاحة بالقوة للأشخاص ذوى الأصول الأجنبية - سواء أكانوا مواطنين أميريكيين أم لم يكونوا كذلك - من منازلهم، ووضعهم فى معسكرات اعتقال. وقد نتج عن ذلك اعتقال ١٢٠ ألف شخص من أصول يابانية، وكان ٦٠ بالمائة منهم مواطنين مولودين فى الولايات المتحدة.

وقد أمسك روزفلت فى السنة نفسها بمزيد من السلطة التنفيذية عندما عقد محاكم عسكرية لمحاكمة المخربين الألمان المقبوض عليهم داخل الولايات المتحدة. وقد أيَّدت المحكمة العليا هذا التوسع فى السلطة التنفيذية عندما أصدرت حكمها فى القضية المعروفة "إكس ضد كيرين" لتساند محاكم روزفلت.

وكان روزفلت أول رئيس بلا منازع يدعم السلطة التنفيذية زمن الحرب لسجن المواطنين الأميريكين حسبما يراه بنفسه. وقد تلت قراراته باحتجاز الرعايا اليابانيين ومحاكم الألمان أمام محاكم عسكرية سابقةَ إبراهام لينكولن المثيرة للخلاف فى زمن الحرب، والخاصة بتعليق العمل بحق الاستشكال القضائى habeas corpus، وسجن آلاف من المعارضين السياسيين عند بداية الحرب الأهلية. إلا أن مدى احتجاز روزفلت لليابانيين لم يكن له مثيل فى اتساعه. هذا وقد سبق أن أصدر رؤساء أمريكيون أوامر إدارية منذ عام ١٧٨٩ رغم أن دستوريتها لم تكن واضحة تمامًا. وقد نُظِر إلى قرار روزفلت التنفيذى رقم ٩٠٦٦ منذ تلك السنوات على أنه تأكيد زائد للسلطة التنفيذية، وتم إلغاؤه رسميًا ورمزيًا بواسطة جيرالد فورد فى عام ١٩٧٦. ورغم أن صدمة بيرل هاربور يمكن أن تبرِّد الإحساس بالعجلة التى كانت وراء إصدار مثل هذا الإجراء الفاجع وهو قرار ٩٠٦٦، فإن هذا القرار يظل رغم ذلك بقعة فى شرعية روزفلت، وتذكيرًا بكيف يمكن لأمة فى حرب أن تبيع حريتها بأمنها.

وعلى الرغم من أن الأمر رقم ٩٠٦٦ كان فرضًا مكشوفًا للسلطة التنفيذية، فإن روزفلت قد فرض قدرًا أكبر من السلطة بوسائل مغطاة. وللحقيقة فلم يكن هناك ما هو أكثر تحديًا للمراقب فى مسألة للفصل بين السلطات من السرية التى تم بها المشروع الذى أصبح ذائع الصيت اليوم وهو مشروع مانهاتن. وقد كان هذا المشروع بالغ السرية لدرجة أنه بعد وفاة روزفلت فى ٢ إبريل عام ١٩٤٥، فإن خَلَفه هارى س. ترومان ظهر أنه لا يعرف إلا القليل نسبيًا عنه. ويزعم ترومان أن وزير الحرب هنرى ستيمسون، وبعد وفاة روزفلت فقط، أفاده بأمر "مشروع هائل تحت التنفيذ ـ مشروع يتطلع إلى تطوير تفجير جديد يكاد يكون ذا قوة تدميرية لا يمكن تصديقها"(٤٥). وكما يذكر "ديفيد مك كالو" فى سيرة ترومان، بينما كان لا يزال شيخًا بمجلس الشيوخ، أن الرئيس المستقبلى كتب لوزير الحرب ستيمسون يسأله لماذا كانت الحكومة الفدرالية آخذة فى حيازة مساحات كبيرة من الأراضى فى ولاية واشنطون. وكان ترومان بذلك يسأل عن أراضٍ مخصصة لأغراض مشروع مانهاتن السرى. وحسب ما قال مك كالو فإن ستيمسون وجد ترومان يتساءل حول منطقة تتجاوز مستوى معرفته واستخلص من ذلك "أن عضو الشيوخ ترومان لم يكن تحت أى ظرف قد أخبره أحد عن أى شىء أكثر من ذلك"(٤٦).

وعند وفاة روزفلت، كان لترومان أن يصبح رئيسًا وقائدًا أعلى، وأن تتم مواجهته تقريبًا فى تلك الليلة بالمترتبات الاستراتيجية والأخلاقية للقنبلة الذرية، وكان روزفلت قد توفى قبل ثلاثة أسابيع تمامًا من استسلام ألمانيا، وبذلك لم يعش ليرى النصر الكامل لترسانته فى أوروبا. وكان تطور الصناعة، مصحوبًا "بمعركة جورج مارشال للاستيلاء على عقول الرجال"، قد جعلا من أميريكا روزفلت بحق "ترسانة للديموقراطية". وكان أتون الحرب لا يزال مشتعلاً فى آسيا، وهذا ما كان يشكِّل الساحة الخلفية لما عرفه ترومان حول القنبلة. وقد أعلن بعد الاستسلام الألمانى "أن النصر الذى تم إحرازه فى الغرب، يجب أن نحرزه الآن فى الشرق".

وبدءًا من أول أبريل إلى ٢١ يونيو عام ١٩٤٥ انغمست الولايات المتحدة

واليابان فى آخر أكثر معارك حروبهما التقليدية دموية. ونتج عن معركة أوكيناوا موت أكثر من ثلاثة عشر ألف جندى أمريكى وسبعين ألف جندى يابانى، بالإضافة إلى ثمانين ألف مدنى يابانى(٤٧).

وقد اعتُبرت القنابل التى أُلقيت على مدينتى هيروشيما وناجاساكى فى أغسطس عام ١٩٤٥ على أنها - كحكمة مقبولة - كانت أمرًا ضروريًا من أجل إنهاء الحرب. ولكن بينما وفر مرور الزمن فرصة لوجود بنية تبسيطية للزعم بأن بيرل هاربور كان مفاجأة تامة، فإن المعلومات الجديدة حول قذف هيروشيما وناجاساكى تكشف أنه كان يحيط بهما ما هو أكثر من مجرد "إنهاء الحرب". وقد أضاف عديد من كُتَّاب التاريخ إفادات هائلة إلى السجل التاريخى حول هذا الحادث، ومنهم كاى بيرد، الحائز على جائزة البوليتزير والمؤلف المشارك لكتاب "بروميثيوس الأميريكى"(*)، وكذلك الكاتب جار البيروفيتز مؤلف كتاب "قرار استعمال القنبلة الذرية". وكان مما كشفت عنه أعمالهما هو أن قرار ترومان باستعمال القنبلة كان مدفوعًا - على الأقل جزئيًا - برغبة فى إنهاء الحرب مع اليابان بطريقة تؤسس لأولوية الولايات المتحدة فوق الاتحاد السوفيتى فى عالم ما بعد الحرب. فما فعله روزفلت من تطوير سرى لقنبلة بمثل هذه القدرة على الدمار الشامل، وقرار ترومان التالى باستعمال هذه القنبلة، قد غيَّرا - وإلى الأبد - من الديناميكية، ليس فقط بين أميريكا والعالم الخارجى؛ وإنما أيضًا بين الفرع التنفيذى والفروع الأخرى للسلطة فى الداخل الأميريكى.

ويؤكد المؤيدون للقذف المتعدد بالقنابل الذرية أنه بدونه لم يكن فى الإمكان إجبار اليابانيين على الاستسلام، وأن الاستمرار فى الحرب معهم كان من شأنه إحداث خسائر أميريكية مروعة. ومع ذلك - وكما يكشف عنه البيروفيتز - فإن البرقيات اليابانية التى سُمح بالإعلان عنها - والتى تم اعتراضها فى ذلك الوقت - أظهرت أن ترومان وناصحيه كانوا يعرفون بالتأكيد بحلول عام ١٩٤٥ أن اليابانيين كانوا يبحثون بإخلاص عن وساطة لإنهاء الحرب(٤٨). وفى وقت مبكر من شهر يوليو كان لا بُدَّ أن ترومان قد عرف أن

(*) بروميثيوس هو عملاق يونانى كان فى الأساطير يسرق النار من معبد الأوليمبوس ليعطيها للبشر وعوقب بربطه بسلسلة إلى صخرة وتركه للنسور تتخطف وتنهش كبده.

الشرط الوحيد الذى لا يقبل التردد - والذى كان اليابانيون يسعون إليه - هو السماح لإمبراطورهم (الذى كانوا ينظرون إليه على أنه سليل الإله) لكى يستمر فى السلطة ولا يتعرض لمحاكمة مجرمى الحرب، وهو الشرط الذى منحته الولايات المتحدة فى نهاية الأمر(٤٩).

ورغم ذلك فقد ورث ترومان من روزفلت سياسة قبول ما هو ليس بأقل من الاستسلام غير المشروط، وكان مُصِرًّا على استدامة ذلك. ولقد أصبح الاستسلام غير المشروط نقطة نزاع بين صانعى السياسة فيما يتعلق بهزيمة كل من ألمانيا وإيطاليا. وكان المعارضون يرون أن طلب ذلك إن هو إلا مزايدة ومبالغة فى دور أميريكا الدولى، وهو نوع من بناء الأمة، ولا ينسجم مع رؤية الآباء المؤسسين. أما هؤلاء الموافقون فقد آمنوا بأن أى شىء أقل من ذلك قد يعنى رغبة فى إتمام صفقات مع الديكتاتوريين. فقد تحجَّجوا بأن السماح لموسولينى أو هتلر أو هيروهيتو بالبقاء فى السلطة سيكون أمرًا غير مقبول من الشعب الأميريكى وإهانة متعمدة للمبادئ التى من أجلها قامت الحرب.

ومع ذلك فقد اختلف العديد من مستشارى ترومان - بمن فيهم وزير الحرب ورئيس موظفى البيت الأبيض الأدميرال ويليام د. ليهى - مع ذلك المنظور الجامد حاثِّين ترومان على تليين موقفه(٥٠). وحسب ما جاء فى مذكراته، فإن ستيمسون نفسه حاول ثلاث مرات فى خلال ثلاثة أسابيع أن يحث ترومان على "توضيح شروط الاستسلام" لليابانيين بطريقة تجعلهم يعرفون أن إمبراطورهم لن يحاكم(٥١). ورغم هذه الاعتراضات، فقد ظل ترومان مُصِرًّا على الاستسلام غير المشروط، ورأى أن القنابل الذرية ضرورية لهذا الغرض. وقد أعلن فى ٨ مايو ١٩٤٥ قائلاً: "إنه عندما يكون آخر قِسم قد استسلم دون شروط، فحينئذٍ فقط تكون مهمتنا القتالية قد أُنجزت"(٥٢).

وفى ٦ أغسطس عام ١٩٤٥ أُلقيت القنبلة الذرية المسماة "الولد الصغير"، وكانت أول سلاح نووى على الإطلاق تم استعماله فى الحروب. وبعد مضى ثلاثة أيام أخرى أُلقيت القنبلة المسماة "الرجل السمين"، والتى كانت سلاحًا من

البلوتونيوم الأكثر تعقيداً وقوة، على ناجاساكى. ومات ما يقدر بمائتى ألف إنسان فى القصفين. واستسلم اليابانيون خلال أسبوع.

وكتب الأدميرال ليهى فى مذكراته "إن وجهة نظرى أن استعمال هذا السلاح البربرى فى هيروشيما وناجاساكى لم يقدّم مساعدة مادية فى حربنا ضد اليابان. فقد كان اليابانيون قد هُزموا بالفعل ومستعدين للاستسلام بسبب الحصار البحرى الفعال والقصف الناجح لأرض اليابان الرئيسية بالأسلحة التقليدية"(٥٣).

وقد عبَّر العديد من ذوى المكانة بالداخل عن ضيق مماثل من قرار ترومان، وكان منهم قائد الأسطول الأدميرال إيرنست كنج، وأدميرال الأسطول شستر نيميتز، والجنرال كارل سباتز، والجنرال دوجلاس مك آرثر، والبريجادير جنرال كارتر كلارك. ويسجِّل البيروفيتز فى كتابه "استعمال القنبلة الذرية" اثنتى عشرة مرة على الأقل تضرَّع فيها واحد أو آخر من مستشارى ترومان الرئيسيين لكى يوضح شروط الاستسلام(٥٤)، وكانوا يحثّونه ليُعْلِم اليابانيين أن إمبراطورهم لن يزاح عن السلطة أو يحاكم كمجرم حرب. وكان إدراكهم أنه إذا صدرت هذه التطمينات فإن اليابان ستميل إلى الاستسلام.

وقد آمن هؤلاء المستشارون بدرجات متفاوتة بأن الخسائر التى عانت منها اليابان فى بواكير صيف عام ١٩٤٥ كانت كفيلة بإجبار اليابانيين على الاستسلام فى خلال مدة قصيرة (وتلك الخسائر ضمت ما نتج عن معارك أيوجيما وأوكيناوا، وقصف طوكيو بالقنابل الحارقة "والعملية المجاعة"، وهى حملة إعارة جوية نتج عنها تعجيز أجهزة التحكم فى العلميات فى البلاد بتلغيم موانيها وطرقها المائية)، وكانت تُجبر اليابانيين على الاستسلام قبل مرور وقت طويل(٥٥). ورغم أنه لا يتضح تماماً إلى أى درجة ارتفع صوت هؤلاء المستشارين فى ذلك الوقت، فإن كلاً منهم قد نشر فى السنوات التالية صورة مشاعره التى عبَّرت عن أن القنابل الذرية كانت لا موجب لاستعمالها، وغير ذات مردود، وأنها حتى لا أخلاقية(٥٦).

وقد لخَّص القائد الأعلى لقوات الحلفاء دوايت أيزنهاور - بقوة - هذه الرؤية على حقيقتها حين كتب بعد ذلك فى مذكراته أنه كان قد عبَّر عما ساوره من "الظنون المحزنة" على أساس اعتقاده "أن اليابان كانت مهزومة وانتهى الأمر، وأن إلقاء القنبلة الذرية كان أمرًا غير ضرورى تمامًا"(٥٧).

سؤال ثمنه بليونان من الدولارات: لماذا فعلها ترومان؟

إن تقليب الأمور حول دوافع ترومان هو عمل بالغ الخطر؛ إذ إن ذلك يستدعى الاستبصار الخلفى الهادئ حول موقف كان يسبب الدوار بتعقيداته، وكان -فوق كل شىء - قد وجد ترومان وهو يحاول الإسراع فى تنفيذ برنامج كان هو نفسه غير مدرك وجوده من قبل إلى حد كبير. ومع ذلك فإن القرار باستعمال الأسلحة الذرية ضد اليابان كان ذا مغزى كبير إلى الدرجة التى يجب معها أن نحاول فهم ما القُوى التى اتخذته. وعلى الرغم من أن مثل هذا الاستبيان لن تنتج عنه إجابة واحدة محددة، فإن تحقيقًا بهذا الشأن سيؤدى إلى الكثير الذى يمكن كشفه حول أصول وتاريخ تطبيقات قرار ترومان.

فالمدافعون عن إسقاط القنبلة يطرحون حُجَّةً تقول إنه مهما كانت ضخامة تعداد الموتى الناتج عنها، فقد تبين أنها كانت وسيلة سريعة وأكيدة فى موقف دموى فى فترة الحرب مع اليابان من أجل إنهائها مع تجنب حدوث خسائر أكبر. أما المنتقدون فهم يختلفون بين من يتهمون ترومان بالعمل المندفع - وذلك بسبب تدنِّى مهاراته فى أمور السياسة الخارجية بمقارنته بمن سبقوه - وهؤلاء الذين يرون أن الأموال الطائلة التى تم إنفاقها على مشروع مانهاتن سبَّبت ضغطًا على هذا الرئيس (الزغلول) قليل الخبرة فى أداء عمله.

وقد أشعل من هذا التشكك الأسود كلمات ترومان نفسه التى أعلن بها قصف هيروشيما. قد أعلن بفخر "لقد أنفقنا بليونين من الدولارات على أعظم مقامرة علمية فى التاريخ، وفزنا"(٥٨).

ويعنى تضمين ترومان لهذه العلامة السحرية فى أول إعلان له عن استعمال القنبلة أن الثمن كان جزءًا على الأقل من حساباته؛ أى إنه ربما لو أن الحكومة

كانت قد قامرت وخسرت، فقد كان سيتبع ذلك عار بنفس قدر ما كان هناك من حبور صاحب الفوز. وهذا الشك فى أن تكلفة مشروع مانهاتن لعبت دورًا فى القرار حول قذف القنبلة لم يُثِرْه النقاد فقط على حافة الحدث التاريخى؛ وإنما أعاده ستيمسون وزير حرب ترومان، وكذلك الأدميرال ليهى. فقد كتب الأخير فى مذاكراته "كنتُ هناك"، قائلاً: "إن العلماء وآخرين أرادوا المُضىَّ فى هذا الاختبار بسبب الأموال الضخمة التى أُنفقت على المشروع. ولقد عرض ترومان ذلك، وكذلك أدركه الناس الآخرون المشاركون فيه"(٥٩).

ومهما كان التأثير الذى أحدثه الإنفاق الهائل على مشروع مانهاتن على الرئيس الجديد، فإن البيروفيتز وبيرد وآخرين قد ألقوا فى السنوات الأخيرة ضوءًا جديدًا على سلسلة معقدة - سبق حظر الإعلان عنها - من الأحداث التى قادت إلى القصف المتعدد، والتى تزوِّدنا باستنباط أكثر ظلامًا لتفكير ترومان. ورغم أن هذا القصف المتعدد لهيروشيما وناجاساكى قد يشير إلى أن ترومان ببساطة قد تجاهل نداءات مستشاريه الرئيسيين من أجل "توضيح شروط الاستسلام"، فقد كانت هناك فترة من الزمن كان هذا الاعتبار أثناءها فى الحقيقة جزءًا من حسابات ترومان.

ويشير التحليل الدقيق للأحداث التى أدت إلى القصف المتكرر إلى الآفاق شديدة الجفاء التى جعلت ترومان فى الحقيقة ينتوى أن يلين من موقفه حول الاستسلام غير المشروط، ولكن ليغير بعد ذلك فكره بعد إجراء تجربة "ترينيتى" الناجمة عن القنبلة الذرية فى صحراء نيو مكسيكو. فكما ادعى بيرد والبيروفيتز وغيرهما، فإن هذا الحدث كان يمكن أن يغيِّر حسابات ترومان الاستراتيجية حول كيف ينهى الحرب مع اليابان على أكمل وجه. فبصورة مفاجئة كان هناك فعلاً لا تأكيدًا بقوة القنبلة فحسب - كما أوضحتها تجربة ترينيتى - وإنما توافر اعتبار أطول مدى لدور القنبلة فى سياق جيوسياسى يخيم عليه أسوأ النذر مع الاتحاد السوفيتى.

ولقد كان السوفيت بالطبع شريكًا حيويًا فى هزيمة النازى، كما كانت مساعدتهم فى الحرب ضد اليابان هدفًا للدائرة الضيقة المحيطة بروزفلت. ومع

ذلك، فبعد أن أحرز السوفيت تقدمًا كثيرًا بارزًا متوجًا بالانتصار الحاسم فى معركة ستالينجراد المرعبة، أصبحوا فى موقع يسمح لهم باللحاق بالحرب ضد اليابان. وفى يالطا، فى فبراير ١٩٤٥، لم يترك ستالين أى شك فى نوايا السوفيت، إذ وافق على أن يدخل الحرب ضد اليابان فى خلال تسعين يومًا من استسلام الألمان. وقد كان من المؤكد أن اليابانيين سيذعنون للهزيمة إذا شارك السوفيت فى الحرب. وهكذا فبمجرد سقوط ألمانيا فى ٧ مايو تشكلت استراتيجية من شقِّين داخل لجنة ترومان للمخابرات المشتركة، مبنية على الاعتقاد أنه "إذا كان الشعب اليابانى - ومثله قادته - قد تم إقناعهم بأن الهزيمة المطلقة لا يمكن تفاديها، وبأن الاستسلام بلا شرط لم يكن يعنى أى إبادة قومية، فإن الاستسلام ربما تلا ذلك بسرعة كبيرة"(٦٠). وقد جاءت قاعدة هذه الاستراتيجية من رئيس وزراء بريطانيا ونستون تشرشل، الذى اقترح فى يالطا تخفيف العقوبة المتعلقة بفكرة الاستسلام غير المشروط، بالاقتران بالاستسلام للقوى الأربع فى موعد محدد، ويتم تقديمها لليابان(٦١). وأصبح أمرًا متزايد الوضوح فى خلال الشهور التالية أن مؤتمر بوتسدام المحدد له يوليو ١٩٤٥ كان سيصبح مناسبة لتحديد مثل هذا الموعد.

وكما يذكر البيروفيتز، وعند اقتراب مؤتمر بوتسدام، فإن مستشارى ترومان حثوه بنشاط متزايد على إيضاح شروطه للاستسلام، وابتدأ ترومان يوافق على سيناريو العصا والجزرة، والذى بمقتضاه ستوضح الولايات المتحدة بصدق شروط الاستسلام فى بوتسدام، ثم يدخل الروس الحرب بعد مرور فترة قصيرة، فى وسط أغسطس (بعد مرور تسعين يومًا بعد استسلام ألمانيا). وكان فى التصور أن اليابانيين عندما يتسلمون شروط الحد الأدنى للاستسلام، ويتبينون عدم جدوى الحرب ضد ستالين، فإنهم سيستسلمون.

ويمكن استنتاج الدليل الأول على أن ترومان كان قابلاً لهذه الخطة من بيانه الرسمى فى ٨ مايو عام ١٩٤٥، والذى تلا هزيمة الألمان؛ فقد كان هذا البيان - رغم عدم تنازله البادى فى نبرته - يمثِّل عزوفًا جذريًا عن صلابة موقفه الأول. فقد أعلن ترومان "أن ضرباتنا لن تتوقف حتى تُلقى القوى الحربية والبحرية اليابانية بأسلحتها فى استسلام بلا شروط".

ورغم تكرار ترومان لعبارة "الاستسلام بلا شروط" فمن الضرورى أن نوضح أنه قد ضيق من مطلبه باستسلام شعب اليابان غير المشروط على استسلام بلا شروط لمجرد "العسكرية اليابانية". بل إن الرئيس مضى حتى ليضع نقطة ألطف موضحًا بتساؤل "ماذا فقط يعنيه الاستسلام غير المشروط للشعب اليابانى؟ إنه يعنى نهاية الحرب. إنه يعنى إنهاء نفوذ القادة العسكريين الذين دفعوا اليابان إلى حافة هاوية الكارثة الحالية... ولا يعنى الاستسلام غير المشروط إبادة أو استعباد الشعب اليابانى"(٦٢).

وفى اليوم التالى ردَّدت صحيفة "الواشنطن بوست" تليين شروط الاستسلام؛ وفى الحقيقة مادحة التغير الحادث فى النموذج الذى اقترحه ترومان إذ قال: "إن ما نقترحه - بالتأكيد - هو تسليم بشروط. فما هى؟ إن الاستسلام غير المشروط لم يكن أبدًا صيغة مثالية"(٦٣).

ومع اقتراب بوتسدام، ما بين ٨ مايو إلى ١٥ يوليو، بذل مستشارو ترومان جهودًا لا تُحصى لحثه على تكييف شروط الاستسلام غير المشروط، وأبدى ترومان علامات متزايدة دالة على انفتاحه على فعل ذلك. وفى اجتماع مع رؤساء القيادة الموحدة فى ١٨يونيو، عندما حذَّر الأدميرال ليهى من أن الاستسلام غير المشروط قد يجعل اليابانيين "يفضلون الموت محاربين على قبول الهزيمة العسكرية"، فقد بدا أن ترومان يوافق، إذ أوضح "أنه - لهذا السبب بالذات - فقد ترك الباب مفتوحًا للكونجرس ليتخذ الفعل المناسب فيما يتعلق بالاستسلام بلا شروط"(٦٤).

وقد تُوِّجَت كل شهور الجدال حول شروط الاستسلام بالانتصار فى مُسَوَّدة إعلان بوتسدام، والتى سمحت فيها فقرة جاءت بها - وهى الفقرة رقم ١٢ - بإراحة اليابانيين فيما يتعلق بالإبقاء على إمبراطورهم، وكانت كما يلى:

١٢ - ستنسحب قوات احتلال الحلفاء من اليابان بمجرد أن يتم تحقيق أهدافنا، وعندما يكون تم بدون شك استكمال تكوين حكومة تميل إلى السلام، ومسئولة، وهيئتها تمثِّل الشعب اليابانى. وقد يتضمن هذا حكومة ملكية دستورية

تحت التاج الحالى إذا كان سيتم الإيضاح مع كل الرضا العالمى فإن مثل هذه الحكومة لن تتطلع أبدًا مرة أخرى للعدوان"(٦٥).

ورغم لهجتها المعتدلة، فإن هذه الفقرة تمثِّل تسليمًا تحت شروط متفق عليها، ولم يتم تخفيض شدته لرغبات مستشارى ترومان لكى يلين من شروط الاستسلام. وكانت إشارة البيان إلى "الملكية الحالية" إشارة لا يُخْطِئها أحد إلى اليابان بأن مصير إمبراطورهم وروح الحياة اليابانية ستكون موكولة إليهم ليقرروا ما يرونه بشأنها. وعندما أبحر ترومان إلى بوتسدام على متن السفينة "أوجوستا" فى ٧ يوليو عام ١٩٤٥، كانت الفقرة السالفة رقم ١٢ متضمنة فى مُسَوَّدة الإعلان المسافرة معه.

ورغم ذلك، ففى حدث له مغزى تاريخى، بحلول ٢٦ يوليو، فعندما أذيع إعلان بوتسدام علينا، كانت الفقرة ١٢ قد تم تغييرها وقد أزيلت منها الفقرة المريحة حول إمبراطور اليابان، وأصبحت تُقرأ الآن كما يلى:

١٢. سوف تنسحب قوات احتلال الحلفاء من اليابان بالسرعة التى يتم بها تحقيق هذه الأهداف، ويكون قد تم إنشاء حكومة تميل إلى السلام ومسئولة بالتوافق مع الإرادة التى يعبِّر عنها الشعب اليابانى بحرية.

فماذا يا ترى قد تغير؟

قد تكمن الإجابة على الأقل جزئيًا فى نجاح تجربة ترينيتى فى ١٦ يوليو. فالظاهر أنه عندما تم إبلاغ ترومان فى خلال ساعات من نجاحها فإن القنبلة قد أحدثت نقلة فى ذهنه من كونها وسيلة لإنهاء الحرب مع اليابان إلى كونها وسيلة يمكنها أن تؤسس لأولوية أميريكا فى توازن القوة العالمى فى الفترة التى تلى الحرب. وهنا يتطرق تحليل بيرد والبيروفيتز إلى مكان مظلم، كاشفًا كيف أن موضع أميريكا باتجاه اتحاد سوفيتى لما بعد الحرب ربما كان بالدرجة نفسها قوة حافزة تكمن خلف القصف النووى المتكرر لليابان وتُمَاثِل الرغبة الواضحة فى إنهاء الحرب.

فمن الواضح ـ فى كل من مذكرات ترومان، وفى وقائع تسجيلات اجتماعاته مع وزير الحرب جيمس بايرنز وآخرين ـ أن ذهن ترومان بعد تجربة ترينيتى قد انصرف إلى أكثر من مجرد استسلام اليابان. فقد كان قراره باستعمال القنابل متأثرًا كما يبدو بإدراكه المفاجئ للأهمية الاستراتيجية للقوة النووية للعلاقة فى فترة ما بعد الحرب بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى(٦٦).

وتوضح بداية مذكراته فى ١٨ يوليو ١٩٤٥، على سبيل المثال ـ مدى إدراكه نية اليابان الاستسلام، ومع ذلك توضّح أيضًا وجهة نظره المُصِرَّة على أن القنبلة كانت ضرورية.

وفى ملاحظاته المكتوبة عن المحادثات فى بوتسدام مع رئيس وزراء بريطانيا تشرشل قبل أقل من ثلاثة أسابيع من القصف كتب ترومان: "تم إخبار ستالين بواسطة رئيس الوزراء بوجود برقية وردت من إمبراطور اليابان تطلب السلام... أنا أصدق أن اليابانيين سيستسلمون قبل مجىء السوفيت". ثم يضيف ترومان فى لهجة مستثارة "أنا متأكد أنهم سيفعلون ذلك حينما تظهر مانهاتن فوق بلادهم"(٦٧) والظاهر أنه كان قد قرر تمامًا أن يستعمل القنابل، رغم تفاؤل تشرشل فيما يتعلق باستسلام اليابان.

وفى إشارة إلى تطوير القنبلة، أشار ترومان فى مذكراته عن ذلك اليوم قائلاً: "سوف أُعْلِم ستالين بشأنها فى وقت مناسب". وقد حل هذا الوقت فى اليوم التالى أثناء فترة استراحة فى بوتسدام. فعلى ظهر صورة التُقطت لهما معًا، كتب ترومان متفاخرًا على الصورة "... التى أقول فيها لستالين إننا نتوقع أن نُلْقِى بأشد المتفجرات التى صُنعت على الإطلاق على اليابان". وقد ابتسم ستالين وقال إنه حمد لى إخبارى له بذلك... إلا أنه لم يعلم ما كنت أتحدث معه بشأنه... القنبلة الذرية!" [وعلامة التعجب بخط ترومان] . وبالإضافة إلى الروح الاستفزازية التى توقع بها أن يكون تأثير مشروع مانهاتن على اليابان، فإن تعليق ترومان على ظهر الصورة يكشف أنه كان يُكِنّ تقريبًا إحساسًا لعوبًا بالتسابق مع من كان حليفًا سابقًا له وهو ستالين حول الامتلاك والاستعمال المخطَّط للقنبلة"(٦٨).

وبعد مرور شهر، وكان قد مر أقل من أسبوعين على القصف النووى، فإن آلبرت آينشتاين - الذى دَشَّن خطابُه إلى روزفلت برنامجَ أميريكا النووى - اعترف علنًا بأنه عبَّر عن الأسى لاستعمال أميريكا القنبلة وشكك فى "أنها تم استعمالها لإنهاء الحرب فى الباسيفيكى قبل أن تتمكن روسيا من المشاركة فى تلك الحرب"(٦٩). إن إلصاق آينشتاين للتهمة يفتح الباب على الحسابات المعقدة التى بمقتضاها اتخذ ترومان القرار - ودون علم الكونجرس أو الشعب الأميريكى - لا ليستعمل هذا السلاح للدمار الشامل؛ ولكن أيضًا لشن عرض استباقى للقوة ضد عدو محتمَل فى المستقبل.

فمن منظور السياسة الخارجية قَتَل استعمال القنابل عصفورين بحجر واحد؛ فأنهى الحرب مع اليابان، بينما أطلق أول طلقة فى الحرب الباردة ضد الاتحاد السوفيتى. ومهما كان قرار ترومان فى هذا الصدد قرارًا استراتيجيًا، فإن قصف هيروشيما وناجاساكى يمثِّل حالة متطرفة من نوع من العسكرية التى تعيد إنتاج نفسها، والتى خاف من حدوثها الآباء المؤسسون.

ولكى نكون منصفين بالنسبة لترومان، يجب أن يتذكر المرء أن الطريق إلى هيروشيما وناجاساكى بدأ بتركيز السلطة التنفيذية بواسطة روزفلت. ولما كان ترومان - من أصبح عضوًا بمجلس الشيوخ ثم نائبًا للرئيس - لم يعرف شيئًا - أو عرف القليل - عن مشروع مانهاتن، فإنه عند وفاة روزفلت لم يكن باستطاعته أن يعرف نوايا ف. د. روزفلت الكاملة إزاء القنبلة. ولما كان روزفلت قد مات قبل استسلام ألمانيا، فإن ترومان أيضًا لم يكن بإمكانه أن يعرف ما كان روزفلت ربما قد فعله فى الموقف الذى يواجهه الآن.

ورغم أن المرء لا يمكنه قط أن يعرف ما إذا كان روزفلت قد استعمل القنابل، فإن إعادة تأسيسه للسلطة التنفيذية هى التى منحت ترومان منطقة من السرية، والتى يمكنه منها شن الهجمات، رغم القدرة الأفضل المتوافرة للعدد العديد من أحسن مستشاريه، وبدون دراية الكونجرس أو الشعب الأميريكى.

ومنذ مرات القصف المتعدد، فقد أصبح يكاد يكون من الحكمة التقليدية أنه بدونه فقد كان من المحتمل فقد حياة مليون أميريكى، مما يبرر حصد أرواح أكثر من المائتى ألف يابانى الذين قتلوا. ومع ذلك؛ ففى مقاله المهم تحت عنوان "الإلمام بالصراع الإرهابى فى التاريخ الذرى المبكر" يوثّق المؤرخ بارتون برنشتاين مشروعًا غير واضح قام فيه جيمس كونانت رئيس جامعة هارفارد ومستشار ترومان بتصميم وإذاعة مُسَوَّدة مقال صدر فى مجلة "هاربر" فى فبراير عام ١٩٤٧ (منسوبة إلى وزير الحرب السابق ستيمسون)، والتى أكدت رقم "المليون الواحد من الجنود القتلى". هذا، ورغم ذلك، فإن التقدير الرسمى للخسائر المحتملة والمتاح فى ذلك الوقت قد ظهر فى يونيو ١٩٤٥ فى مذكرة للجنة المشتركة لخطط الحرب، والتى افترضت أسوأ سيناريو لمقتل ما بين ٢٠ ألفًا إلى ٤٦ ألف أميريكى، وهو رقم أبعد ما يكون عن المليون. وهكذا فإنه بالمبالغة فى أخطار عدم استعمال القنبلة فإن كونانت قد شكّل الفهم العام منذ عقود لمسألة الحاجة إلى القصف، وهكذا أضفى الشرعية على البرنامج الذرى الذى أنتجه (مع كل سريّته وما ترتب عليه من توسيع السلطة التنفيذية) كمكون جديد وضرورى للطريقة الأميريكية فى الحرب.

وعلينا ألاّ ننسى آرثر مك كوللم

فى هذا النقاش حول هيروشيما ونجاساكى، كما هى الحال كثيرًا، هناك مَيْل مُتَّفَق عليه إلى التركيز أكثر على هيروشيما. وفى الحقيقة تظهر ناجاساكى كثيرًا كملحوظة تاريخية تذيِّل هيروشيما. ومع ذلك فهى تحمل شاعرية خاصة. ولما كان السقوط الجيوسياسى الكامل لهيروشيما لم يكن بعد محسوسًا عندما قُصفت ناجاساكى، فهناك شعور بالمبالغة التى لا معنى لها فى القتل. وبالإضافة، فبسبب أن القنبلة المستخدمة فى هذا الهجوم الثانى كانت إلى هذه الدرجة أكثر قوة بكثير من تلك المستخدمة فى هيروشيما، فإن المرء يتلمس إحساسًا ملازمًا بأنه بهذا التفجير لناجاساكى فقد أجريت تجربة تكنولوجية على حساب أرواح ثمانين ألف يابانى.

وفى النهاية، تعود بنا ناجاساكى إلى آرثر مك كوللم، الذى فى مذكرته التآمرية ذات النقاط الثمان، دعا إلى دخول الولايات المتحدة فى حرب - مهما كانت ضرورتها - انتهت بتدمير مهد ميلاده. وعندما يستعيد المرء تنشئة مك كوللم فى ناجاساكى فى كنف الآباء الرسوليين المبشرين، وصورته وهو يعلِّم إمبراطور المستقبل كيف يتقن رقصة الشارلستون، فإن مفارقة محزنة تُلْقَى عليها الأضواء. فبأحد المعانى فإن هذه القصة إن هى إلا فكرة مجازية عن أميريكا نفسها، فبمثل ما هزت القنبلة الذرية مسقط رأسه إلى أبعد تصور، فإنها أيضًا تحدَّت أسس الولايات المتحدة نفسها؛ فرغم أن الحرب من جوانب متعددة جدًا كانت انتصارًا تشكَّل من الطاقات الديموقراطية للأمة، فإنها أطلقت إسار القوى المعارضة المكونة من تطاول السلطة التنفيذية، والعدوان العسكريتارى، وهما اللذان سيشكِّلان معًا السياسة الأميريكية لعقود تالية.

الفصل الثالث

الخوف فى ظلام الليل

إن الارتباط بين اكتشاف مسحوق البارود وإحداث انقلاب فى النظام الإقطاعى بواسطة البرجوازية قد تم إيضاحه... ورغم أنه ليس لدىَّ شك فى أن هناك استثناءات، فأعتقد أن القاعدة التالية سنجدها صادقة بصفة عامة: فالعصور التى تكون فيها الأسلحة السائدة غالية الثمن أو من الصعب صنعها ستميل إلى أن تكون عصور طغيان، فى حين أنه عندما يكون السلاح السائد رخيصًا وبسيطًا، تتوافر فرصة للناس العاديين. وهكذا - على سبيل المثال - فإن الدبابات والسفن الحربية وطائرات القصف الجوى هى أسلحة إرهابية بطبيعتها الكامنة فيها، فى حين أن المسدسات والبنادق والأقواس الطويلة والقنابل الصغيرة اليدوية هى بطبيعتها الكامنة أسلحة ديموقراطية.

جورج أورويل

"أنت والقنبلة الذرية"

١٩ أكتوبر ١٩٤٥

كان عام ١٩٤٧ عامًا عظيمًا للولايات المتحدة. فقد كشفت جريدة دورية محلية لمجتمع صغير لتربية الحيوانات فى جنوب شرق ولاية نيومكسيكو - وتُدعى "روزويل دايلى ريكورد" - أن "جسمًا طائرًا غير محدد قد اصطدم بالأرض بجوار

قاعدة روزويل العسكرية الجوية خارج المدينة". وصدر تقرير صحفى من هيئة القاعدة الجوية فى ٨ يوليو، ثم تم بطريقة غامضة تغييره يوم ٩ يوليو، معلنًا مولد نصف قرن من نظريات التآمر، والكتب، والأفلام التى تشك فى تواصل مع الكواكب الأخرى. وفى السنة نفسها فإن الممثل دى فورست كيللى ـ والذى سيلعب فيما بعد الدور الأسطورى "دكتور مك كوى" فى المسلسل التليفزيونى الشهير "ستار تريك" ـ قد أثار الانتباه بأدائه فى فيلم الرعب "الخوف فى ظلام الليل".

وقد عم الخوف أجواء كل أميريكا. فقد أعلن شان جورنى عضو مجلس الشيوخ الأمريكى عن دائرة جنوب داكوتا فى سجل الكونجرس يوم ٥ مارس ١٩٤٧ "أن أحسن وصف لمشاعر الشعوب عبر الكرة الأرضية فى سنة ١٩٤٧ تلك، يمكن أن يُختار له كلمة واحدة هى (الخوف). فقد كان هناك خوف من الحرب، وخوف من المجاعة، وخوف من انتشار حكومة الطغيان. ويتعثر العالم فى وسط كسف من سحاب الخوف على المستقبل بصفة عامة".

فمنذ انقضاء عامين فقط على انتصارها الباهر فى الحرب العالمية الثانية، أصبحت أميريكا عملاقًا مصابًا بجنون العظمة. وكان الأميريكيون خائفين على جمهوريتهم من الخطر الذى قد يحل بها إما من الفضاء الخارجى وإما عبر البحار؛ ذلك أن الرئيس ترومان ومستشاريه كانوا فى ذلك الوقت ـ رغم انتصارهم على قوى المحور ـ يواجهون الاتحاد السوفيتى العدوانى المنشغل بتسليح نفسه بالأسلحة الذرية، والمصمم على تشجيع نشر الشيوعية خارج حدوده.

وقد كان تأسيس الأمم المتحدة عام ١٩٤٥ تلهمه الضرورة المُلِحَّة لتأكيد أن مثل هذه الحروب الكاسحة لا يمكن أبدًا أن تحدث مرة ثانية. فعند إعداد مُسَوَّدة ميثاق الأمم المتحدة أعلن ترومان "أنه بغَضِّ النظر عن قوتنا الهائلة التى حققناها، فيجب أن نحرم أنفسنا من رخصة تجيز لنا أن نفعل دائمًا ما يعجبنا"(١). وبهذه الكلمات فإن ترومان قد قام رسميًا بقلب التقليد طويل الأمد لعزلة أميريكا، وكذلك أنقص من مجال حرية حركتها للعمل المنفرد، مما نسق مصالح أميريكا لتكون أكثر اقترابًا من مصالح أوروبا عن أى وقت مضى(٢).

وقد كان الخوف المتصاعد من اشتعال حرب أخرى خوفًا حقيقيًا ومصنوعًا أيضًا. ورغم أن التقديرات المبالَغ فيها لقوة السوفيت كانت تزود الحرب الباردة بالوقود اللازم لِشَنِّها، فإن تقدُّم ستالين عبر أوروبا - بين أعوام ١٩٤٥وكذلك ١٩٤٦ من بروسيا إلى كونيجزبرج وأخيرًا إلى برلين - كان مصدرًا لا يُنكر للاهتمام. وقد ترك الجيش الأحمر خلفه قوى للاحتلال قامت إما بفرض حكم عسكرى وإما بتبنى حكومات شيوعية تم تنشئتها محليًا. وقد حذَّر الجنرال السوفيتى تشيرنياكوفسكى فى يناير ١٩٤٥قائلاً: "لن تكون هناك رحمة لأى شخص كان..."(٣).

ورغم أن توسُّع ستالين فى المناطق التى سيطر عليها السوفيت كان حتى هذه اللحظة قاصرًا على أوروبا، فإن مقولاته عبَّرت عن طموحات كوكبية، فقد أصدر فى ٩ فبراير عام ١٩٤٦ ما كان على هيئة إعلان الأمر الواقع عن الحرب ضد الشعوب الرأسمالية، وأعلن فى مسرح البولشوى فى موسكو "أن تطور الرأسمالية العالمية يتوالى لا فى طريق التقدم السهل والسوى، وإنما من خلال الأزمات وكوارث الحرب". ونشأت حرب كلامية مع الغرب، ومعها صكَّ وينستون تشرشل فى ٥ مارس عبارة "الستار الحديدى" فى خطاب إثارى محذرًا من التهديد السوفيتى، وباستجابة من ستالين مقارنًا إياه بهتلر(٤). ومع أهوال الحرب الذرية الحارقة حديثًا والمحفورة بطريقة لا يمكن محوها فى العقل العام، فقد أشعلت هذه العواطف المتصاعدة هستيريا عامة حول آفاق المَحْرَقة النووية(٥). وقرر ترومان وإدارته أن هناك حاجة إلى سياسة خارجية أكثر شراسة، إلا أنهم واجهوا روحًا مدنية من الميل للعزلة تقود من جديد وقد أجبرت على تسريح سريع لقوات الولايات المتحدة فى نهاية الحرب.

وقد قام سكرتاريو ترومان لشئون الحرب والبحرية بتحذيره فى أكتوبر عام ١٩٤٥ من أن التسريح سيؤدى إلى تآكل الوضع الكوكبى الذى حصلت عليه أميريكا بصعوبة، إلا أن ترومان لم يتمكن من احتواء مطالب العامة والكونجرس. وفيما بين عام ١٩٤٥ وعام ١٩٤٧ انكمشت قوات أميريكا المسلحة - بأسعار الدولار اليوم - من ١٢ مليون إلى ١.٥ مليون فقط. وانخفض الإنفاق الدفاعى

من ٧٧٥ بليون دولار فى يناير ١٩٤٥ إلى ١١٣ بليون دولار عام ١٩٤٧. إلا أنه سرعان ما سيُجْبِر التهديدُ السوفيتى المتامى على إعادة البناء العسكرى.

نظرية الدومينو

كان عام ١٩٤٧ أيضًا هو الذى بدأت فيه لجنة النشاطات غير الأميريكية بمجلس النواب جلسات "الفزع الأحمر" للاستماع حول النشاطات الشيوعية المُدَّعَاة فى هوليوود، وتقدَّم ترومان ببرنامج "لقسم الولاء" للتحقيق فى الانتماءات السياسية للموظفين الاتحاديين، وليطلب منهم أن يقدموا تأكيدات تتعلق بالموضوع نفسه كتابة. وأدت مخاوف الهروب إلى خلق برامج الدفاع المدنى الفدرالى وتسويق التداعيات الاجتماعية. فكان المتحدث فى فيلم عسكرى أميريكى يحذر المشاهدين من الخطر السوفيتى قائلاً: "كان يا ما كان، أن مدينتك التى تعيش فيها كانت آمنة من غير سوء، ولم يصبح الأمر كذلك الآن! فمن الممكن أن يصطدم صاروخ ببيتك. الآن وللتو! اليوم! نعم الآن وللتو! وماذا يتبقى من دفاع؟ القوة! القوة! جاهزة عندما نحتاجها"(٦).

وللمفارقة، فكلما أمعن الأميريكيون النظر بخوف أكبر إلى السماوات وعبر البحار، فإن أكبر تهديد للجمهورية كان فى الواقع ينبع من الداخل. وفى ٢٧ فبراير عام ١٩٤٧ ومن خلف الأبواب المغلقة للحجرة الوزارية فى البيت الأبيض كانت تجرى كتابة فصل جديد فى السياسة الخارجية الأميريكية، وكانت له تداعيات مصيرية طويلة الأمد.

وقد كتب الكساندر هاميلتون فى "أوراق فدرالية" يقول: "إن الجهود المستمرة والإنذار الملازم لحالة من الخطر المستمر ستجبر الأمم الأكثر ارتباطًا بالحرية على أن تلجأ إلى حالة من السكينة والأمان عند مؤسسات لديها ميل لتحطيم حقوقها المدنية والسياسية. ولكى ينعموا بمزيد من الأمان فإنهم فى النهاية يصبحون راغبين ليقبلوا المخاطر بأن يصبحوا أقل حرية"(٧). ولكى تتحقق نبوءة هاميلتون، فإن عقيدة ترومان، والتى ولدت فى هذا اليوم من فبراير فى قاعة المجلس، قد بَعَثَتْ حركة لإعادة هيكلة مؤسسة السياسية الخارجية الأمريكية، هذه المؤسسة التى ستوسع من دور أميريكا فى الخارج، وتغيِّر جذريًا فصلها بين السلطات فى الداخل.

وكان السوفيت قد بذلوا بالفعل ضغوطًا على كل شرق أوروبا. وواجه كل من اليونان وتركيا تهديدات شيوعية. وكان ستالين يضغط على تركيا بأن تقدِّم تعويضًا بالأراضى مقابل قواعد سوفيتية فى السهل التركى، وكانت اليونان تتصارع مع انتفاضة شيوعية وحشية. وبعد خمسة عقود عندما تلبَّس صدَّام حسين فى زى على صورة ستالين، فإن المقارنة قد جاوزت مجرد الشارب والعناد فى التعامل مع الآخرين. ذلك لأن صدَّام - مثل ستالين - كان حليفًا مؤقَّتًا غريبًا لأميريكا وبريطانيا يمكن أن يتخلى عن نفعه ويصبح تهديدًا.

وعلى عكس صدَّام، رغم ذلك، فإن ستالين مثَّل تهديدًا حقيقيا جسيمًا لجيرانه، ومُحتمَلاً لأمن الولايات المتحدة. وهكذا فإن اجتماع ٢٧ فبراير، والذى ضم الرئيس هارى ترومان، ووزير الخارجية دين أتشيسون، ومجموعة من الحزبين من قادة الكونجرس، كان لحظة فاصلة فى تاريخ السياسة الخارجية للولايات المتحدة، عندما سعت إدارة ترومان إلى مواجهة الخطر، وأوضح أتشيسون أنه قبل ستة أيام فإن الرسميين البريطانيين فى واشنطن قد نبهوا وزارة الخارجية إلى أن بريطانيا التى أضيرت من الحرب قد لا تجد بعد ذلك مساندة مالية تقدمها لحكومات اليونان وتركيا، وطلبت من الولايات المتحدة أن تزودهم بهذه المعونة.

وقد صدَّقت القيادة البريطانية أن تمرد حرب العصابات الشيوعية فى اليونان كان امتدادًا لسياسة ستالين فى التوسع والقهر[٨]. وبالإضافة إلى ذلك فإذا اكتسب السوفيت القدرة على السيطرة فى اليونان وتركيا، فإنهم سيحققون الوصول إلى شرق المتوسط، ومن هناك إلى أوروبا الغربية. وقد ظهر أن ستالين بعد خداعه للولايات المتحدة فى يالطا وفرضه قبضة حديدية على بولندا وأوروبا الشرقية، قد أصبح خطرًا كبيرًا لا يمكن بعد ذلك استرضاؤه[٩]. ومهما كانت شرعية هذه الاهتمامات، فإن التماس الرسميين البريطانيين لمساعدة الولايات المتحدة لليونان وتركيا كان يحمل مضمونين كبيرين، رمزيًا وعمليًا معًا. وكان ذلك اعترافًا ضمنيًا من البريطانيين بأنهم تم استبدالهم بأميريكا كقوة ذات مجال كوكبى، وهو نوع من تسليم راية الإمبراطورية لهم[١٠].

وفى بادئ الأمر فإن مفهوم "التقاط الكستناء البريطانية من النار" وقع على آذان صماء. ثم ما لبث أتشيسون أن حذَّر من أن الخطر يتجاوز أبعد من اليونان وتركيا. فقد جادل قائلاً إنه لو وقعت هذه الدول فى قبضة الشيوعيين، فإن دولاً أخرى قد تسقط فى سلسلة من التفاعلات المشئومة، وهو تحليل ما لبث أن أصبح معروفًا "بنظرية الدومينو"(١١). وقد أشعل هذا الجدل الخوف فى الحجرة، ودفع عقيدة ترومان إلى الحركة.

وبعد أسبوعين، فى ١٢ مارس، ظهر ترومان أمام جلسة مشتركة للكونجرس ليطلب ٤٠٠ مليون دولار كمعونة عسكرية واقتصادية لليونان وتركيا. وفى قاعة الاجتماع الوزارى فى ٢٧ فبراير كان السيناتور الجمهورى آرثر فاندنبرج قد قام بنصح ترومان بأنه إذا ما كان يريد كسب مساندة الكونجرس الذى يسيطر عليه الجمهوريون لمثل هذا الإنفاق المقترح، فقد كان عليه أن "يخيف الشعب الأميريكى حتى الجحيم". وقد سعى خطاب ترومان إلى الكونجرس فى ١٢ مارس إلى فعل ذلك بالضبط(١٢). وحذَّر الرئيس قائلاً: "إن فداحة الموقف الذى يواجه العالم اليوم يستدعى ظهورى أمام لجنة مشتركة فى الكونجرس، وإن الأمر يتضمن السياسة الخارجية والأمن القومى لهذه البلاد".

وبإعلانه أن "البقاء نفسه" لدولة اليونان كان فى خطر، وأن أمن تركيا كان حيويًا "للحفاظ على النظام فى الشرق الأوسط" جعل ترومان من نظرية الدومينو لأتشيسون الأساس لمجادلاته حول سياسة خارجية جديدة للولايات المتحدة. وقال: "إننى على دراية كاملة بالمترتبات العريضة الورادة، إذا مدت الولايات المتحدة معونتها لليونان وتركيا". واستطرد "إنى أصدق أنه يجب أن تكون سياسة الولايات المتحدة هى مساندة الشعوب الحرة التى تقاوم محاولات الإخضاع من جانب الأقليات المسلحة أو من جانب الضغوط الخارجية"(١٣).

وهكذا كانت عقيدة ترومان تمثل تغيُّرًا باتساع البحر، وأكبر امتداد ذى قيمة للسياسة الخارجية الأميريكية منذ عقيدة مونرو عام ١٨٢٣. ذلك أن مونرو كان قد وسَّع التزام أميريكا العسكرى من مجرد الدفاع عن النفس إلى الدفاع عن كل الشعوب الحرة فى نصف الكرة الغربى. أما عقيدة ترومان فقد استطردت إلى ما

هو أبعد، مستخلصة أن تهديدًا للشعوب الحرة فى أى مكان هو تهديد لأميركا. وقد تسبب هذا التعريف الفضفاض فى عدم وضوح فى الخط الفاصل بين زمن السلم والحرب، داعيًا بفاعلية إلى استعدادية عسكرية دائمة، وموسعًا من ارتباطات أميركا فى زمن السلم حول العالم إلى أبعد من أى شىء آخر كان فى القصد من قبل.

ستون عاماً بسرعة ـ إلى الأمام

إن تطورات عام ١٩٤٧ قد ذهبت إلى غياهب النسيان من جانب الجمهور الأميريكى، إلا أنها لم تَغِبْ عن نظر الكولونيل لورانس ويلكرسون الذى كان أصغر جدا من أن يتذكر أحداث عام ١٩٤٧. إلا أنه بعد مرور ستين عامًا عليها فإن هذه الأحداث احتلَّت مقدمة أفكاره وقلّب وظيفته. واليوم فإن ويلكرسون يشغل منصب أستاذ سياسة الأمن القومى فى كلية ويليام ومارى. وهو يعلِّم تلاميذه أن التحول فى السياسة الخارجية الأميريكية الذى بدأ فى الحركة من خلال عقيدة ترومان ـ وخاصة إقرار قانون الأمن القومى لعام ١٩٤٧ ـ قد أحدث مترتبات سلبية غير مقصودة فى توازن السلطات ما بين الفروع التنفيذية والتشريعية والقضائية؛ فالقانون الذى أنشئ على أنه جهد لتحسين الاستعدادية العسكرية والتنسيق وكذلك قدرات الأمة على جمع الاستخبارات حول التهديدات الخارجية، قد أرسى مؤسسة عسكرية قومية، وقوة جوية مستقلة، ومجلس الأمن القومى، ووكالة المخابرات المركزية.

وبإنجاز ذلك فقد ركز القانون المزيد من سلطة الأعمال الحربية فى يد الفرع التنفيذى دون أن يدَّخر ضوابط فعالة على هذه السلطة الجديدة لدى الكونجرس أو القضاء. ويُعرف ويلكرسون جيدًا ـ رغم بزته المدنية الاحترافية ـ على أنه رجل جيش صعد فى الرتب ليصبح رئيس طاقم كولين باول، وهو المنصب الذى احتله طيلة السنوات الستة عشرة الأخيرة من ضمن السنوات الخمسة والثلاثين التى قضاها فى القوات المسلحة. وقد التحق ويلكرسون مع باول بإدارة بوش فى عام ٢٠٠١ وغادرها فى يناير ٢٠٠٥.

وبعد مرور تسعة أشهر، فى ٢٥ أكتوبر عام ٢٠٠٥ نشر ويلكرسون افتتاحية فى جريدة "لوس أنجيلوس تايمز" والتى يمكن اعتبارها أكبر هجوم صريح تم شنه ضد إدارة بوش من قِبَل أحد العاملين السابقين من داخلها. وقد وصف فيها العصابة المتآمرة المعروفة التى قادها تشينى ورامسفيلد على أن "أعمالها الضيقة الأفق والانعزالية والسرية" كانت تشبه عملية اتخاذ القرار "التى يمكن أن يقرنها المرء أكثر بديكتاتورية عنها بديموقراطية". ويستثنى ويلكرسون طيفًا واسعًا من سوء استخدام السلطة من جانب إدارة بوش، إلا أن النقطة القاصمة بالنسبة له جاءت وسط فضح سر تعذيب المحتجزين، والتى رأى فيها خرقًا هائلاً للمبادئ الأميريكية والعمليات القياسية.

وفى ٢١ يوليو، كان تشينى قد تقابل مع ثلاثة من كبار الجمهوريين فى لجنة القوات المسلحة فى مجلس الشيوخ ليحثهم على رفض التشريع الذى كان يمنع "المعاملة القاسية وغير الإنسانية والمُذلَّة" المستمرة للمحتجَزين بواسطة السلطة العسكرية للولايات المتحدة. ويستدرك ويلكرسون ذلك قائلاً: "إن هذه كانت القشة التى قصمت ظهر البعير"؛ ذلك أن "نائب رئيس - من المفترض أن يكون الأكثر قوة فى تاريخنا - يحبذ التعذيب علنًا. إن ذلك لأمرٌ غير مسبوق"(١٤).

وإذا كانت لدى ويلكرسون أفكار أخرى حول الهجوم الشجاع على نائب الرئيس، فإنها سرعان ما هدأت. ففى اليوم التالى مباشرة ظهر تشينى فى تل الكابيتول (مقر الكونجرس) فى زيارة أكسبته لقب "نائب الرئيس لشئون التعذيب" كما ظهر فى الصفحة التحريرية لجريدة "الواشنطون بوست". وبانضمامه إلى مائدة غداء جمهورية فى مجلس الشيوخ، أعاد تشينى تأكيد قضيته الداعية إلى إعطاء فرصة أكبر للإدارة للترخيص بالتعذيب.

وقد صدم ذلك ويلكرسون وروعه، فأخذ يتساءل رافعًا أحد حاجبيه وبتحركات صبيانية لأهل جنوب كارولينا التى لم تفارقه، قائلاً: "من الذى يفهم التمادى فى الخطأ فى حق القيم الأميريكية أفضل من شخص كان جزءًا من هذا الإصرار على الخطأ؟". وقد اختار ويلكرسون تعبير "التمادى فى الخطأ"، ذلك أن فضيحة

تعذيب المحتجزين فى سجن أبو غريب فى العراق هى التى أجبرته على معارضته لتشينى المتسلط حول سياسات الإدارة الأميريكية إزاء المحتجزين.

أفضل قاتليك

وتسرد قائمة ويلكرسون عن الحرب داخل الإدارة فيما يتعلق بأبو غريب ما يصل إلى مجلدات حول كيف انحرفت السلطة التنفيذية الفاقدة لاتزانها، والتى اكتسبت الطاقة على سوء استعمال تلك السلطة. وفى إبريل عام ٢٠٠٤، قبيل أن تصبح الصور الفوتوجرافية للتعذيب فى أبو غريب معروفة فى العلن، نبَّه كولن باول ويلكرسون إلى أن فضيحة قد قاربت أن تنشأ وأنه يريد منه تحضير ملف يضم كل وثيقة قد يمكن أن تلقى الضوء على كيفية تمرير تلك الأحداث فى أبو غريب. وبالاشتراك مع مستشار باول القانونى وليام تافت الرابع (حفيد الرئيس السابع والعشرين للولايات المتحدة) أمضى ويلكرسون الثمانية عشر شهرًا التالية يُجرى دراسة مستفيضة. "وقد وضعنا أيدينا على كل الوثائق الممكنة وأجرينا مقابلات تحقيقية مع ناس فى أجواء غير مناسبة. ولم يتم إشراك الصحافة. وبقى الأمر عسكريًا صرفًا. وابتدأت فى امتصاص ما كان يحدث على الأرض أكثر فأكثر، وليس فقط فى العراق؛ وإنما فى أفغانستان أيضًا، وفى كوبا وفى جوانتانامو وفى أماكن أخرى".

وبالنسبة لويلكرسون فإن التحقيق كان أكثر من مجرد تكليف. وعلى عكس تشينى وآخرين، فعندما يتحدث ويلكرسون عن التعذيب، فهو يتحدث منطلقًا من خبرة آثاره وما يترتب عليه بوصفه ملازمًا أولاً كان قد تم إرساله إلى فيتنام فى مارس ١٩٦٩ حيث قضى سنة فى المعارك هناك.

يقول ويلكرسون: "عندما تطلب من شخص ما أن يقتل الناس من أجل الدولة، وعلى وجه الخصوص من أجل الديموقراطية، فإنك تسألهم أن ينفذوا شيئًا على عكس تنشئتهم وتعليمهم. وعندما تفعل ذلك، فإنك تحتاج إلى كل قاعدة، وإلى كل آلة فى حقيبة معداتك لكى تمنعهم من التجاوز. وفى فيتنام تعلَّم ويلكرسون أول ما تعلَّم "كيف تسرى السياسات الخاطئة نزولاً إلى أسفل من القمة".

"وكثيرًا ما يحدث فى الفصيلة التى تعمل بها أن أحسن القتلة لديك، أحسن المحاربين، هم الذين سيصبحون حيواناتك المفترسة. سيكون هؤلاء ناسًا سيقتلون بنات وأولادًا صغارًا ويحرقون قرى. ولقد حاربنا مرات عديدة فى (مناطق حرة لإطلاق النار) حيث تطلق النار على أى شىء يتحرك. وعندما ترأست هذه الفصيلة لأول مرة كانت هناك مناسبات فعلنا فيها ذلك، وكان الضحايا بنات ونساءً وأطفالاً صغارًا".

"ولذلك فعندى تفهُّم مروع على وجه خاص للوسائل التى يحتاج إليها الضابط الملازم أو القائد لتكون متاحة على الأرض لديه لكى يمنع الناس من التجاوز لقوانين الحرب ومعاهدة جنيف، كما تم فعله فى أبو غريب، وباجرام، وأفغانستان، وجوانتانامو. وهذا هو السبب الذى جعلنى أشعر بهذا الانقباض عندما علمت بما كان يحدث".

وربما كان أكثر الصور إثارة من بين كل ما تسرب من العالم السرى للرعب فى أبو غريب، كانت صورة محتجز يلبس زعبوطًا للرأس، ومصلوبًا على عامود خشبى، وذراعاه مفرودان فى وضع شبيه بالمسيح، وتتعلق أسلاك بأعضائه التناسلية ويديه ورجليه. وبالنسبة لإدارة كانت قد ذهبت إلى مدى بعيد فى رفض التهم العمومية حول أن ما كان يحرك الحرب العراقية هو حماس الرئيس الشخصى الدينى، فإن ما ترمز إليه هذه الصورة لم يكن هناك ما هو أسوأ منها. أما فيما يتعلق بـ"ويلكرسون" وآخرين من المنخرطين فى خصوصيات أمور الحرب الأميريكية - وخاصة المتعلقة بأساليب التحقيق فى الحروب السابقة - فإن الوضع الظاهر فى الصورة كان يمكن التعرف عليه، وكشف الكثير حول أصول هذه الفضيحة. ويدعى هذا الوضع فى دوائر المخابرات "بالفيتنامى" وهو أسلوب قياسى للتعذيب يشير إلى حرب فيتنام. وعودة هذا الوضع للظهور أخبر ويلكرسون أن "المرائين" الذين كانوا يقترفون هذا النوع من التعذيب لم يكونوا يخترعون العجلة، وإنما كانوا يتلقون التعليمات من ضباط أكبر فى السن وأكثر خبرة(١٥).

ويهز ويلكرسون رأسه قائلاً: "لقد حدث ذلك لى. وعندما وصلت إلى أكتوبر ٢٠٠٥، لم يكن بإمكانى أن أدخل إلى حجرة محاكمة تحت قواعد تقديم الدليل وأثبت أى أن شخص ما قد فعل أى شىء بحيث يتم الزج بهم فى السجن، "لأن الأمور لا تسير بهذه الطريقة عند هذه المستويات من السلطة". ولكنى واثق من كل قلبى أن مثل هذه الأمور يتم اغتفارها عند أعلى مستويات حكومتنا، وخاصة من جانب نائب رئيس الولايات المتحدة ووزير الدفاع. ولم تكن تلك تصرفات كالتفاحة المعطوبة، وإنما كان الأمر سياسة مُتَّبَعة".

خلع القفازات

إن هجوم ويلكرسون على نائب الرئيس، ومتابعة تشينى المتمردة، كانا التعبير العام عن التوترات الداخلية طويلة الأمد بين صفوف الإدارة. وكما كتبت كارين دى يونج فى مجلة "الجندى"، فإن كتابتها الواسعة عن تاريخ حياة كولن باول، وعن الاختلافات السائدة فى إدارة بوش والموجودة منذ البدء، قد تجمدت بعد ١١/ ٩ على هيئة خطوط قتال واضحة المعالم. وتلاحظ دى يونج أن نفوذًا متزايدًا بين باول ووزارة الخارجية من ناحية، وتشينى ورامسفيلد وكبار موظفيهما من ناحية أخرى، قد اتسع إلى ما هو أكثر من خلافات محددة فى السياسات. فقد كانت تلك خلافات مؤسسية وأيديولوجية وحتى شخصية(١٦). وقد وصلت الخلافات داخل الإدارة إلى نقطة جعلت واحدًا من حلفاء المحافظين الجدد وهو ويليام كريستول يكتب عنها بعد مرور ستة أشهر بعد بدء حرب العراق قائلاً إن الإدارة كانت فى حالة "حرب أهلية"(١٧).

فالصراعات بين وزارة الخارجية من ناحية والبنتاجون ونائب الرئيس من ناحية أخرى كانت قد سبقت دخول الحرب فى العراق. ولاحظ ويلكرسون أنه كان هناك احتكاك واضح حول الوضع الكورى الشمالى فى محادثات الأطراف الستة المعنية بالمشكلة، وكذلك احتكاك واضح حول السياسة بين الولايات المتحدة وإيران، واحتكاك واضح كذلك بصفة عامة حول السياسة الأميريكية ـ الأوروبية. وقد بذل باول الكثير من الطاقة محاولاً المحافظة على العلاقات عبر الأطلنطى من خطر التشظِّى لدرجة أسوأ مما كانت عليه. وكانت نتيجة جهود باول مختلطة. فبينما لم تنجح جهوده فى تشكيل سياسة الولايات المتحدة فى

إيران، يذكر ويلكرسون أن باول كان ناجحًا فى محاربة دوافع تشينى ورامسفيلد لجعل الصين "الاتحاد السوفيتى الجديد". فبعد اصطدام طائرة أميريكية وصينية فى ١ إبريل عام ٢٠٠١ فوق بحر الصين الجنوبى، اتخذ الرئيس جانب باول فى تثمين أهمية الصين الاقتصادية إلى درجة أعلى من مساندته لمقاربات تشينى ورامسفيلد العدائية.

وحسب رؤية ويلكرسون فإن هذه وغيرها من مناطق عدم الاتفاق بين المعسكرات كانت تظهر وكأنها ألعاب ثقافية معتادة عادلة ـ ألعاب صحية، ومجادلات سقراطية بين لاعبين متنافسين ـ حتى حدث أبو غريب. ويجادل ويلكرسون قائلاً: "إن أبو غريب مثَّل تَسَنُّم ذروة معركة هائلة داخل عملية اتخاذ القرار التشريعية" حول معاملة المحتجزين. والأمر ببساطة هو أن معسكر تشينى/ رامسفيلد بعد ٩/١١ أراد أن "ينزع القفازات" فى الحرب ضد الإرهاب، فى حين أن باول ورفاقه سعوا إلى مساندة المستويات القياسية للولايات المتحدة والمعتادة فى زمن الحرب.

وقد تزايدت هذه الوقفة عندما اتخذ بوش ـ مدعومًا من جانب وزارة عدل مطواعة ـ جانب البنتاجون ضد وزارة الخارجية بإعلانه أن اتفاقات جنيف غير قابلة للتطبيق على القاعدة وطالبان. واستجابة لذلك صدرت زوبعة من المذكرات الداخلية كشفت جدالاً عاطفيًا بين أصوات متعارضة داخل الإدارة.

وكانت مقاربة تشينى "لا موانع فى التعامل مع المحتجزين" تتلخص فى مذكرة صدرت فى ٢٢ يناير ٢٠٠٢ أُعدت مُسَوَّدتها للقنصل الرئاسى ألبيرتو جونزاليس بواسطة مساعد المدعى العام جاى س. بايبى. وقد ادعت هذه المذكرة أنه لا القانون المدنى (قانون جرائم الحرب) ولا القانون الدولى (اتفاقيات جنيف) كانا يعوقان الولايات المتَّحدة فى تعاملها مع مسجونى القاعدة. وأكدت كذلك أن الرئيس بوش كان يمتلك سلطة دستورية "لتعليق التزاماتنا التى تعاهدنا عليها إزاء أفغانستان لأنها كانت (دولة فاشلة)"(١٨).

ولم يوافق باول على ذلك، مجادلاً بأنه يجب تطبيق اتفاقيات جنيف على القاعدة وعلى طالبان. وقد أكد فى مذكرة وجهها فى ٢٥ يناير إلى جونزاليس أن

أسلوب "لا موانع مع المحتجزين" قد يؤدى إلى قلب سياسات وممارسات الولايات المتحدة على مدار قرن... ويقوض حمايات قانون للحرب فيما يتعلق بقواتنا، فى مجال كل من هذا الصراع المحدد وكذلك بصفة عامة". وقد حذر أيضًا من "رد فعل عالمى سلبى معبِّر" قد يجعل "استدامة التعاون العسكرى أمرًا أكثر صعوبة". وكان أبرز ما أشار إليه تحذيره هو أن مثل هذه المقاربة قد تجعلنا "أكثر عرضة لتحديات قانونية محلية وعالمية وتحرمنا من خيارات قانونية مهمة، مما يؤدى إلى أن تواجه الإدارة تحديات فى المؤتمرات الدولية (لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛ المحكمة الدولية؛ وغيرها)".

وقد أعلن البيت الأبيض فى ٧ فبراير أن اتفاقيات جنيف تنطبق أساسًا على الصراع فى أفغانستان، إلا أنه لم يتم منح طالبان والقاعدة على وجه خاص وضعية سجين حرب. وكانت الحجة هى أن هذه الفرق لم تكن تمثل دولة، وهكذا فلم يكن لها أن تتمتع بحماية الاتفاقيات. ويستعيد ويلكرسون الأمر قائلاً: "إن قرار الرئيس كان تسوية بين الحاجة إلى استدامة الأمن من ناحية وقيمنا السياسية والثقافية التقليدية من ناحية أخرى، بين حالة الأمن القومى والجمهورية. ولم تكن تلك هى التسوية التى كان يمكن أن يُحَبِّذها باول. ولكنها على الأقل كانت تسوية. ولم تكن عزوفًا كاملاً عن كل شىء سبق لنا أن ساندناه".

إذن ماذا حدث؟

يوضح ويلكرسون "أن ما حدث كان أن وزير الدفاع، تحت غطاء من نائب الرئيس، تحت ستار تلك المذكرة، ذهب منفِّذًا ما تجادلا بشأنه طويلاً. فقد تم خلع القفازات". ويؤكد ويلكرسون أن تشينى ورامسفيلد قد قلبا سياسة الرئيس المقررة. وقد كشفت محطة ABC للأنباء بعد ست سنوات، عام ٢٠٠٨ فى عرض أنه رغم التفات الإدارة إلى أن الممارسات السيئة ضد المحتجَزين كانت من فعل يد التفاحات المعطوبة الموجودة عند أدنى مستويات سلسلة القيادة، فإن "أساليب التحقيق المدعمة" كانت قد تمت مناقشتها فى الحقيقة من جانب "لجنة مبادئ" ضمت الرئيس، وتشينى، ورامسفيلد، ورايس وحتى باول(١٩). وحسب ما ذكره

ويلكرسون - مع ذلك - فإن درجة التحكم فى هذه الاجتماعات كانت عالية، والمعلومات التى تمت مناقشتها فيها كانت من زاوية ضيقة جداً. ويقول ويلكرسون إن من وجهة نظر باول أن الأساليب غير الاعتيادية التى تمت مناقشتها والتى لم تكن متوافقة مع القواعد المستقرة منذ زمن طويل، ومع القيود الدولية القانونية فيما يتعلق بممارسات المخابرات "تمت مناقشتها فقط فى علاقتها ببعض رجال القاعدة المشتبه بهم ذوى القيمة العالية، وبحيث يتم تنفيذها سرياً بواسطة هيئة المخابرات المركزية".

وكما يذكر ويلكرسون، فقد كانت صدمة باول النهائية حول تفاصيل أبو غريب - مدعَّمة بما تم إيضاحه له على مستوى شخصى - هى أن تشينى ورامسفيلد قد تآمرا ليقوما بالتفاف نهائى حول أحكامه وسلطته. ورغم اهتمامات" باول الواضحة فقد حصل رامسفيلد وتشينى على رخصة مستمدة من اجتماعات "المبادئ" هذه "لكى يجدا وسائل لخلق نسيج قانونى لنفسيهما، لكى يتمكنا من الانخراط فى نوعية النشاط نفسه الذى كان قد سمح لهيئة المخابرات المركزية بمزاولته فى حالات نادرة، ولكن لكى يقوما بفعل ذلك مع العسكريين. وقد رغب رامسفيلد فى مد يده بنفسه فى عملية التخابر، ولذلك فقد رخص لأشخاص لكى يفعلوا هذه الأنواع من الأفعال نفسها عبر البنية العسكرية الموجودة؛ حيث كان يتم اعتقال بعض الناس".

وبالفعل فإن رامسفيلد وتشينى قد خلعا القفازات ليس فقط فى تعاملهما مع المحتجزين، وإنما أيضًا فى معاجلة عملية اتخاذ القرار القومى التشريعى، وخاصة فيما يتعلق بسلطة باول فيها. وبمواجهتهما بالتسوية التى فرضها الرئيس ضد موافقاتهما مع باول، فقد قاما ببساطة بالالتفاف حولها.

وبإدراك أن مساهمة باول فى اجتماع "المبادئ" تجعله من بعض الوجوه متواطئًا فى اتخاذ القرار بالتصريح بمثل هذه الممارسات الباعثة على التساؤل، يقدم ويلكرسون تقييمًا واعيًا لإمكانية الاعتماد على رئيسه السابق فيقول: "إنك يمكن أن تنتقد باول لمساهمته فى البرنامج المعروف على نطاق ضيق، والذى تعلّق بهيئة سى آى إيه وبعض المشتبه فيهم ذوى القيمة الكبيرة، ولكنك لا يمكن أن تنتقده لمعرفته أو مساهمته فى انتقال مثل هذا البرنامج وجوانبه إلى داخل

القوات المسلحة وعبرها. فمثل هذه المسئولية مُعلَّقة برقبة رامسفيلد وتشينى وحدهما".

وبعد انتخاب بوش عام ٢٠٠٠ كان باول هو أول خيار وزارى للرئيس. وكان كذلك الشخص الذى يتمتع بأكثر النجوم سلطة والمصداقية. وفى افتتاحية فى ٢٠ ديسمبر عام ٢٠٠٠ تحت عنوان "باول، أول رجل جاد يجرى اختباره منذ مدة طويلة" عبَّر توماس أى فريدمان من جريدة "النيويورك تايمز" عن وجهة النظر الموجودة على نطاق واسع حول أن الرئيس المبجل السابق لهيئة الأركان المشتركة، كان يخاطر باعتباره أعلى قامة من الرئيس. ورغم ذلك، وكما أوضحه مسلسل أحداث أبو غريب، فإن "أكثر الأشخاص فى أميريكا استحقاقًا للثقة" وجد نفسه وفريقه مهمَّشين من جانب تشينى ورامسفيلد وشبكتهما". فكيف أمكن لمثل هذا الرجل ذي القامة العالية كالبرج أن يخسر مثل هذه القيمة الكبيرة؟

إن قدرة تشينى ورامسفيلد على التحرك بسرعة ومهارة للعمل حوّل باول هى نتيجة لدرجة كبيرة لانتقال السلطة الزالزالى لقانون الأمن القومى بعيدًا عن وزارة الخارجية وخلق وإرساء تكوين دهليزى ملتوٍ للسلطة داخل وزارة الدفاع.

الانكماش الذى لا يُصَدَّق لوزارة الخارجية

ليس هناك من صورة يمكن أن تُعبِّر بدقة أكبر عن مهمة كولن باول فى وزارة الخارجية إلا صورة الوزير وهو يتقدم بحُجَجه أمام الأمم المتحدة فى القضية التى تقدمت بها الإدارة الأميريكية حول الحرب فى العراق ـ وهى حرب اقترب منها باول بكل المقاييس بحذر أكبر مما فعله زملاؤه الوزراء الصقوريون. ورغم قراره بإلقاء مصداقيته المعتبَرة خلف نداء الرئيس للحرب ـ والذى كان فاعلاً فى تجميع المساندة العامة ـ فإنه كان على مستوى أعمق صرخة بعيدة من هذا "الباول" الذى توقع أن يشهده الجمهور، محتفظًا برأيه ضد زملائه العتاة فى الإدارة. وبدلاً من ذلك، فالظاهر أن هذا الجندى قد انحنى لسلطة المدنيين المتنفذين، ليجد نفسه فى موقع وصفه بعد ذلك بأنه أدنى نقطة فى مهمته.

وبالنسبة للجمهور، كما هو بالنسبة لكارين دى يونج فإن تهميش باول لكى يحتل دورًا فى مقعد خلفى فى الإدارة ظهر على أنه ناجم عن حقيقة أنه - فوق كل شيء - إنما هو جندى يمثل له التوافقُ مع السلطة الأولويةَ. ويؤكد ويلكرسون على جانب آخر من القصة؛ ذلك أن تطورات الأمن القومى لعام ١٩٤٧ - كما زعم - قد شجَّعَت بصورة مباشرة وغير مباشرة إقامة بنية اتخاذ القرار فى مسائل للأمن القومى بحيث تنحرف بعيدًا عن وزارة الخارجية وتفضل اعتماد الأساليب العسكرية لحل المشاكل فى مجال الشئون الخارجية.

ويطأطئ ويلكرسون رأسه بأسى قائلاً: "لقد خلقنا دولة الأمن القومى"، مشيرًا إلى تمرير القانون. وبفعل ذلك فإن أميريكا قد أمالت كفة الميزان ناحية العسكرية. ويوضح ذلك بالقول: "لقد أدرك كل من مارشال وأيزنهاور وترومان وجيمس فورستال وغيرهم أن السلطة التى كانت الولايات المتحدة تقبض عليها كانت ستصبح مختلفة تمامًا من السلطة التى قبضت عليها قبل عام ١٩٤١، وأن جهاز القبض على هذه السلطة لم يكن عند مستوى المهمة تمامًا".

ذلك أن تشارلز جونسون، الاستشارى السابق لمكتب سى آى إيه للتقديرات القومية، وصاحب الكتابين الأحدث وهما "الكلمة المرتدة" و"أحزان إمبراطورية"، قد صوَّر أحداث عام ١٩٤٧على أنها محورية لتطور أميريكا من جمهورية متواضعة إلى الهيمنة الكوكبية: "فقد تحولت الحكومة الأميريكية بعد الحرب العالمية الثانية بمجرد أن قام هارى ترومان بدفعنا إلى الحرب الباردة بمقتضى عقيدة ترومان. ونحن نبدأ فى هذا الوقت فى تحويل حكومتنا بمثل هذه الطريقة التى نهيمن بها ببساطة على البنية التى تخلَّقت فى دستور عام ١٧٨٧"[٢٠].

وفى كلمات عملية، فقد ابتغى قانون الأمن القومى أن يتصدى لمطالب الأمن المتزايدة لعقيدة ترومان ولعالم التحديات الجديدة كما فرضتها التوسعات فى متطلبات الأمن القومى. وقبل تمريرها فى ٢٦ يوليو، أثيرت الشكوك العنيفة حول القانون من جانب أعضاء الكونجرس فى صيف عام ١٩٤٧، وأنه من أصواتهم

المتعددة يمكن للمرء أن يخمن الشبكة المتصارعة للبواعث والاعتبارات التى منها نبع القانون فى صورته الأولية. ورغم وجود أعداد من الدوافع الأقل وضوحًا والديناميكيات التى خلفها، فقد كان للقانون على ظاهره ثلاثة أغراض أساسية.

وكان أول الأغراض وأكثرها قبولاً على نطاق واسع ـ كما ذكر الديموقراطى من إلينوى تشارلز برايس ـ "أن يزيد من كفاءة التنظيم العسكرى"(٢١). وكان هذا يعنى كلاً من تحسين التنسيق والتعاون بين الفروع العسكرية، مع تعهد بجاهزية أعظم، وتسليط النظر خاصة على المغزى الجديد للقوات الدولية فى حروب المستقبل. وفى ذلك الوقت كانت الخدمات المسلحة تتكون من الجيش الذى تقوم بتشغيله إدارة (وزارة) الحرب، ومن البحرية، وهى إدارة مستقلة بذاتها، ومن القيادة الجوية، والتى لهذا وقعت تحت سيطرة الجيش.

وقد كان من الدروس الجوهرية التى تم تعلُّمها من الحرب العالمية الثانية أن التنافسة فيما بين مختلف الخدمات وعدم التعاون بين الخدمات كانتا مسئولتين عما أسماه أيزنهاور "عدم الاستعدادية"، والتى كبَّدت بلا طائل أرواحًا أمريكية وضيعت ميزانيات وافرة. وعندما أطل فجر الحرب الباردة كانت هذه التنافسيات تصعد إلى السطح مرة أخرى مع رغبة فى الانتقام، ومع ميل مختلف الخدمات إلى ادعاء السيطرة على موارد الأمن القومى والتحكم فيها، والتحكم بوجه خاص فى قيادة القوة الجوية بالجيش(٢٢).

وقد صرخ هذا الوضع بحثًا عن علاج، وسعى قانون الأمن القومى لتقديم علاج بخلق قوة جوية مستقلة وبتوحيدها وتنظيمها بصورة أفضل مع الخدمات الأخرى تحت سقف واحد.

وكان السبب المقبول الثانى للقانون هو توفير أفضل لتجميع المخابرات، والتحليل وعمليات التوزيع، فى جهد لإصلاح أوجه الفشل المخابراتى الظاهرة والتى أدت إلى الهجوم اللئيم على بيرل هاربور.

وكان السبب المعتبر الثالث ـ فى كلمات رجل الكونجرس الجمهورى إدوارد روبرتسون عن ولاية يومنج ـ "هو مساندة الأمن القومى بتوفير التنسيق لكل عناصر الأمن القومى"(٢٣).

بهذه الأهداف، أضاف القانون آليات عديدة جديدة ـ لاتخاذ القرار فى السياسة الخارجية والتطبيق ـ إلى الأمن القومى الأميريكى. وتضمنت ما يلى:

- وزارة الدفاع ومكتب سكرتير الدفاع، وكانت تُسَمَّى المؤسسة القومية العسكرية، وتغيرت إلى إدارة الدفاع فى عام ١٩٤٩. Depatment of Defense (DOD).
- وكالة المخابرات المركزية. Central Intelligence Agency (CIA).
- مجلس الأمن القومى ووظيفة مستشار الأمن القومى.
- القوة الجوية.

وإذا فكرنا في أن مثل هذه القائمة غير المعتادة من آليات السياسات ـ وكلها الآن جزء مقبول فى الحياة اليومية ـ قد أضيفت ببساطة إلى نظام عمل السياسات الأميريكى بين يوم وآخر، فإننا سنجد أن ذلك أمر مُعتبَر حقًا. وبالطبع فإن إضافتها كانت تطويرًا حاسمًا ـ ولحدّ ما غير مقصود ـ لما ترتَّب عليها. وبينما قد تظهر هذه الإضافات على الورق وكأنها مباشرة تمامًا، فإن دوافع أدق بين أعضاء الكونجرس كانت تعمل عملها، وكان لها أن تفعل الكثير لإنجاز توازن محسّن للسلطة بين الفروع كما حدث فى تحسين نظام الدفاع والمخابرات الأميريكى.

وكما يقول المثل، فإن الجمل إن هو إلا مجرد حصان قام ببنائه لجنة، وليس هناك مكان يصدق ذلك فيه أكثر من واشنطون، ويمكن للمرء أن يشهد ـ فى التعبير الذاتى للقانون عن أغراضه ـ العلامات التى لا تخطئها العين للتسوية بين البرامج المتنافسة لأعضاء الكونجرس كما بين الفروع التشريعية والتنفيذية بصورة أوسع.

وكان المحركان الأعظم مغزى، وإن لم تسجلّهما لغة القانون، ومع ذلك لا يمكن إغفال آثارهما، هما السيطرة على السلطة التنفيذية، وتقليل نفوذ وزارة الخارجية بصفتها القوة الغالبة فى الأمور الخارجية الأميريكية. وكذلك تم تفعيل البرامج الحزبية وبشكل ملحوظ بين الجمهوريين الذين يعارضون ف. د. روزفلت، والذين كانوا ولمدة طويلة قد أحبطهم تركيزه للسلطة.

وعندما أمسك الجمهوريون بعنان الكونجرس فى عام ١٩٤٧فإنهم تحركوا بسرعة لمحاولة عكس اعوجاج عناصر ف. د. رزوفلت التنفيذية. وكانت أكثر الخطى الملحوظة التى اتخذوها - وهى واحدة كانت بلا منازع ضربة شديدة موجّهة إلى طول إقامته فى السلطة - هى اقتراح ما أصبح التعديل الثانى والعشرين فى الدستور، محددة عدد المرات المتعاقبة التى يمكن أن يخدم فيها الرئيس البلاد. (وقد تمت الموافقة الرسمية عليها عام ١٩٥١). إلا أنه أبعد من مجرد تحديد مرات وجوده فى مركز السلطة التنفيذية، فإن الجمهوريين فى الكونجرس أرادوا أن يحاصروا سلطته فى اتخاذ القرار. وربما بسبب وضع ف. د. روزفلت البطولى وانتهاء ولايته منذ وقت قريب، فإن هذه المداولات فى الكونجرس لا تذكر اسمه، وبدلاً من ذلك فإن الجدل تشكّل بالإشارة إلى قانون ١٩١٩ المتعلق بسلطات الرئيس، والتى كان قد تم اقتراحها ولكنها لم تَمُرّ. وكانت النية هى كبح جماح الرؤساء فى المستقبل عن اتخاذهم قرارات فى السياسات تكون قريبة من مطالبهم بمثل ما فعله ف. د. روزفلت. وقد لاحظ ويلكرسون أنه "فى أثناء الحرب فإن ف. د. روزفلت قد أبقى حتى وزير خارجيته كورديل هال خارج معظم القرارات السياسية الحساسة التى اتخذها"، وهو أسلوب فى اتخاذ القرارات يشكّل ما وصفه ويلكرسون بأنه "يعرف كل شىء ولا يقول لأى كان أى شىء". ورغم وضعية ف. د. روزفلت المبجّلة، فإن الكثيرين قد رغبوا فى فك السلطة الكاسحة فى زمن الحرب، والتى افترضها لنفسه. ويضيف ويلكرسون "إنهم كانوا غير راغبين فى السرية، وفى تركيز السلطة، وفى نقص الشفافية فى قرارات الحياة والموت".

ولذلك، ففى إطار جهوده لتوفير ظروف محسّنة لسياسة الأمن القومى، فقد أنشأ القانون مجلس الأمن القومى. وقد حدد القانون أى أعضاء الحكومة يجب أن يخدموا فى طاقم المجلس (ويضم نائب الرئيس ووزير الخارجية ووزير الدفاع وغيرهم "من الوزراء ونوابهم فى إدارات تنفيذية أخرى وفى الإدارات العسكرية")، وبهذا سعى الكونجرس لكى يسمح لنفسه بوصول أكبر، ونفوذ على تشكيل الرئيس للسياسة الخارجية.

أما الدافع الثانى الكامن خلف القانون ـ لكى يُحدث توازنًا معادلاً لسلطة وزارة الخارجية ـ فقد تم تحقيقه جزئيًا من خلال خلق وزارة الدفاع نفسها DOD، وهى مصدر جديد ضخم للنفوذ المضاد فى داخل الفرع التنفيذى. ولكنه تم إكماله بخلق سى آى إيه CIA (وكالة المخابرات المركزية) كجهاز مخابراتى داخل الفرع التنفيذى، ومع ذلك فهو مستقل عن أى إدارة موجودة فى السابق. فقبيل الحرب العالمية الثانية كانت نشاطات الولايات المتحدة المخابراتية مقسمة عشوائيًا بين مختلف إدارات الحكومة، بحيث كانت وزارة الخارجية مشرفة على نصيب الأسد، وقد واجه البعض فى الكونجرس صعوبة فى أثناء الحرب فى الوصول إلى المعلومات عن طريق وزارة الخارجية. وحسب رؤية ويلكرسون فقد كان هناك شعور قوى عند دخول أميريكا فى الحرب الباردة أن وزارة الخارجية كانت شديدة التحكم وتفتقد الكفاءة، لدرجة فشلها فى حماية الأمة من الهجوم على بيرل هاربور، "وكانت بصفة عامة غير مزوّدة بما يمكنها من تلبية الحاجات المستقبلية للأمة فى جمع المعلومات وتحليلها واحتياجات توزيعها".

وقد أحدثت هذه الأهداف الخلفية نتائج لم تكن مقصودة؛ فبينما تم إضعاف وزارة الخارجية بالتأكيد من خلال القانون ـ ربما لدرجة زائدة ـ فإنه كان من الصعب أن نجادل ـ بعد مضىّ ستين سنة ـ فى أن جهود التحكم فى السلطة التنفيذية قد نجحت.

ويضحك ويلكرسون قائلاً: "إن الدرس هو: كن حريصًا فيما ترغب فى تحقيقه". وكما أوضحت تجربته الخاصة فى وزارة الخارجية بصورة مؤلمة، فإن أحد آثار القانون كان هو الإنقاص الخطير فى سلطة وزارة الخارجية بالمقارنة

بالتركيز الهائل فى سلطة وزارة الدفاع. وهو يقول: "إن وزارة الخارجية الآن هى وزارة الثلاثين بليون دولار، ووزارة الدفاع هى وزارة الثلث تريليون دولار".

إن الأسى الذى يعترى ويلكرسون يتعدى أكثر من أن يكون مجرد "شخص رسمى سابق" فى وزارة الخارجية، كما يتعدى كونه مجرد أحد الذين شهدوا رئيسه يعانى قِلَّة الاحترام على يد رجال أقل معرفة ومهارة منه بكثير فيما يتعلق بحقائق الحرب. ومن بين كل الأموال التى تنفق اليوم فى الولايات المتحدة على الشئون الخارجية، فإن ٩٣٪ منها تمر من خلال وزارة الدفاع، ويمر ٧٪ فقط من خلال وزارة الخارجية.

وتمضى هذه الإحصائية البسيطة إلى بعيد فى شرح لماذا تجد الولايات المتحدة نفسها أوقاتًا كثيرة وقد توجهت صوب "الآلة العسكرية" لتحل مشاكلها العالمية.

وفى نظر ويلكرسون أيضًا فإن الخطر ينبع من أن قانون الأمن القومى قد نتج عنه تراكم للسلطة الزائدة فى الفرع التنفيذى، مع عدم فاعلية أساليب المراقبة على هذه السلطة فى الفروع الأخرى. وهذا التكديس للسلطة ليس فى حد ذاته وصفة ضرورية لعلاج إساءة التصرف، إلا أن الآليات التى شكلها القانون كثيرًا ما مالت ناحية هذه النتيجة. وقد دفعت إدارة بوش حدود السلطة التنفيذية، وسيتم بالتأكد تخطئة الأشخاص المسئولين عن فعل ذلك لتحبيذهم لهذا التجاوز. إلا أنه كان قد جرى تمكينهم على فعل ذلك ـ للسيطرة دون أدنى اعتبار على سلطة كولن باول، ولصياغتهم خطة سرِّية للهجوم على العراق ـ بالتغيرات البنيوية التى فعلها القانون. ولفهم الأثر الكلى لقانون الأمن القومى فإن من الأمور الدالة أن نفحص كيف أحدثت هذه التغيرات الفردية أثرها فى السياسة فى السنوات التالية.

تنظيم عُلْوى عسكرى: البنتاجون المنفجر

لقد قُصد بقانون الأمن القومى، مصوغًا فى كلماته نفسه "أن يقدِّم برنامجًا متكاملاً من أجل أمن الولايات المتحدة" من خلال "تأسيس سياسات مندمجة وإجراءات للإدارات، والوكالات، والوظائف الحكومية المتعلقة بأمن الأمة". وقد

جادل المروجون للقانون بأنه سيتم إنشاء "وزارة للدفاع، تتضمن الإدارات العسكرية الثلاث للجيش، والبحرية (وتتضمن الطيران البحرى وقوات الولايات المتحدة البحرية)، والقوة الجوية، تحت توجيه وزير الدفاع وسلطته وتحكُّمه"(٢٤) ولم يكن هذا الترتيب يفتقد إلى منتقدين، وأثناء المجادلات الساخنة فى الكونجرس حول تمرير القانون، استنكر البعض فى الكونجرس ووسائل الإعلام أخطار خلق "عسكرية فوق تنظيمية". وتساءل المحرر العسكرى لجريدة "النيويورك تايمز" هانسون بالدوين: "كيف يمكن أن نُعِدّ لحرب كُلية دون أن نصبح "دولة كالقلعة"، وأن ندمر الصفات والفضائل والمبادئ نفسها التى قصدنا فى الأصل إنقاذها؟". كما كتب ميخائيل جى هوجان فى كتابه "صليب من حديد": "فإن العديد من أعضاء اللجان {بالكونجرس} عبَّروا عن انزعاجهم الكبير" حول مركزة السلطة فى وزارة الدفاع DOD. وحذر السيناتور الديموقراطى عن ولاية فيرمونت، وارين ر. أوستن من ديكتاتورية عسكرية(٢٥).

ومنذ تلك السنوات، أصبحت إدارة الدفاع الوحش الأسطورى الذى خِفْناه، إذ حتى من خلال حساباتها نفسها أصبحت تستحوذ على ٥ ملايين موظف(٢٦) وميزانية سنوية أكبر من الناتج المحلى الإجمالى لروسيا(٢٧). وتقدم ميزانية عام ٢٠٠٩ الرئاسية ٥١٥,٤ بليون دولار للميزانية القاعدية لوزارة الدفاع DOD، كما طلبت أيضًا ٧٠ بليون دولار كتمويل لمساندة حروبها فى أفغانستان والعراق(٢٨).

وأصبح البنتاجون - وهو واحد من أكبر مبانى المكاتب فى العالم حتى اليوم - يضم أكثر من ٢٠ ألف موظف. وقد بدأ إنشاء هذا المبنى الذى تبلغ مساحته ٦,٦ مليون قدم مربع قبل ثلاثة شهور من بيرل هاربور، فى ١١ سبتمبر عام ١٩١٤، وتم إنجازه فى ١٥ يناير عام ١٩٤٣، لكى يتعامل مع التحريك الهائل المطلوب للقتال فى الحرب العالمية الثانية. وقد كان ف. د. روزفلت يأمل فى استعمال هذا المبنى - الذى قصد به أن يكون مركز قيادة عسكرى مؤقت - كأرشيف قومى. وقال: "إن وزارة الحرب ستعترض لا جدال على التخلى عن بناء البنتاجون، إلا أنه كبير جدًا جدًا بالنسبة لهم، إذا حصلنا على سلام كريم"(٢٩). ذلك أن إنشاء مبنى تذكارى مثل البنتاجون لإسكان وزارة الدفاع إن هو إلا كناية متقنة عن التغير

بعرض البحر من الوضع الطارئ للحرب العالمية الثانية، إلى وضع الاستعدادية الدائمة للحرب الباردة.

وقد انفجر البنتاجون فى الحجم عبر الستين عامًا الماضية. وبالرجوع إلى موقعها نفسه على الشبكة المعلوماتية فإن وزارة الدفاع DOD "تدير قائمة من المنشآت والتسهيلات" تتكون من "عدة مئات الألوف من المبانى المنفردة والمنشآت" فى أميريكا وفى أكثر من ١٦٢ بلدًا أجنبيًا، تغطى "أكثر من ٣٠ مليون فدان إنجليزى من الأرض"[٢٠]. إن مجرد القياس الذى يخص الإدارة فى الأفراد، والاتساع الطبيعى، والثروة الاقتصادية، يفسر - جزئيًا على الأقل - كيف يمكنها ببساطة أن تطغى على الإدارات الأخرى فى إطار الفرع التنفيذى (على سبيل المثال: الخارجية) وأن تحدث ضغوطًا لا يمكن مقاومتها على صانعى السياسات.

ومما يضخِّم من هذه السلطة أكثر من ذلك، تركيزها فى يد مدنى واحد، كمثل ما خشى النقاد تمامًا فى وقت تمرير القانون. وقد كان هذا الموضوع أحد أكثر نقاط النزاع فى الجدالات التى دارت عام ١٩٤٧، إذ استشهد المعارضون للقانون فى الكونجرس بخطر خلق "جستابو أميريكى"(*)، "والسيطرة من خلال مجموعة من المحترفين العسكريين". ومع ذلك فقد تركزت السلطة أكثر فى مكتب وزير الدفاع وداخل بيروقراطى البنتاجون عندما تم تعديل القانون عام ١٩٤٩. فقبل هذا التعديل، كان لكل فرع - الجيش، والبحرية، والقوة الجوية - سكرتيره الخاص على المستوى الوزارى، والذى يقدم تقاريره مباشرة للرئيس. وبتعديل عام ١٩٤٩ تم سحب هذا الوضع للمستوى الوزارى. وأصبح وزير الدفاع فقط هو المسئول على المستوى الوزارى. وقد اعتقد مناصرو القانون أن إنشاء مثل هذه البنية المركزية سيحل مشكلة التنافسيات ما بين الخدمات، ذلك أن هؤلاء المتنافسين لم يعيقوا فقط إدانة الحرب؛ وإنما هم قد منعوا إدارات الحرب من تزويد ترومان بخطة مطلوبة لما بعد الحرب تتعلق بالحجم والبنية العسكرية المقترحة[٢١]. ورغم ذلك فإنه بالعهد بمثل هذه السلطة المخيفة لصنع الحرب إلى شخص منفرد يحدده الرئيس، فإن هذا التعديل قد زحزح - بدرجة - التوازن

(*) الشرطة السرية البوليسية للدولة، والمشهورة بقوتها فى ألمانيا النازية (المترجم).

الدقيق بين الفروع ليتحرك ناحية الفرع التنفيذى، مانحًا الرئيس مستوى غير مسبوق للتحكم فى برنامج الأمن القومى.

وبالنسبة للعديد من الأميريكيين فقد سلط المسار من حدث ٩/١١ حتى العراق ضوءًا جديدًا على الأشغال الداخلية لوزارة الدفاع. ومنذ أدى ارتطام طائرة الخطوط الجوية الأميريكية رقم ٧٧ فى الحائط الغربى للبنتاجون إلى كشف الشبكات المتحلقة لدعائم الأسقف والأخشاب التى تمت إقامتها فى الأربعينيات من القرن العشرين، فإن الأعمال الداخلية فى المبانى أصبحت محل مزيد من وعى الجمهور. وأصبحت الانتظامات المعقدة للوكالات العاملة تحت إشراف وزير الدفاع فى دائرة الضوء، وتحددت ما بين وكالات معروفة جيدًا إلى أخرى معروفة بدرجة أقل (وبعضها الآن أصبح بدون حياة أو بائدًا) مثل مكتب الخطط الخاصة، ومجموعة البيت الأبيض للعراق، ومكتب سياسات الدفاع، ومكتب النفوذ الاستراتيجى. ويترأس وزير الدفاع اليوم بيروقراطية عسكرية واضحة شاسعة (معظمها غير ظاهر للعيان من الخارج) تمكنه من تنفيذ تعليمات "صاحب سلطتها النهائية" وبالاسم، رئيس الولايات المتحدة، مع تدخل محدود من الكونجرس.

فإذا كان أحد الرؤساء ميالاً إلى العمل العسكرى (مثلما شك ماديسون وجيفرسون فى أن كل التنفيذيين يفعلون ذلك)، فسيمنح فرصة الارتحال دون توقف لتحقيق غرضه بواسطة آليات سياسة الأمن والسلطة العسكرية المتاحة له من خلال هذه البيروقراطية الواسعة؛ ذلك أن البنتاجون إنما هو آلة من آلات السياسة الخارجية مكتفية بنفسها، ولديها الخدمات الكاملة التى يمكن أن تزودها بأعمال المخابرات وبتحليل الخبراء لها، ثم - على أساس ذلك - تدعو إلى العمل العسكرى وتخطط له وفى النهاية تنفِّذه بمفردها بإرادة الرئيس. وهذا ما يمكن رئيسًا من الالتفاف على متاعب تحقيق توافق بين الأصوات المتعارضة حتى داخل إدارته نفسها، بما فيها أى خلافات تتصاعد أصواتها عند إبداء الرأى من جانب مجموعات الدبلوماسيين فى وزارة الخارجية. وهذا ما يعود بنا إلى

الحكاية الملتوية المصيرية لظهور كولن باول أمام الأمم المتحدة مُقَدِّمًا بقوة معلومات مخابراتية خاطئة لتبرر قضية الحرب.

ويشير ويلكرسون إلى أن "كولن باول ليس رجل مخابرات"، فهو ليس مخابراتيًا محترمًا، وقد كان عليه أن يقضى خمسة أيام فى لانجلى ويومين فى مدينة نيويورك فى محادثات مختصرة مع جورج تينيت (الذى كان وقتها رئيس وكالة المخابرات الأميريكية و. م. ا)، ومع جون مك لوجلين وغيرهما. وكان عليه أن يعتمد عليهم فى معلوماته، وقد فعل، ومثلما أفعل أنا فقد ندم على اليوم الذى فعل فيه ذلك. إلا أن السؤال الأكبر هو: لماذا كان تينيت مُطْمَئِنًا بصورة لا تُصَدَّق؟ ولماذا وصف معلوماته و"بالمتصادمة"؟ "وبالشديدة الجمود"؟.

وتشير تساؤلات ويلكرسون إلى أن عملية اتخاذ القرار بالطريقة التى هى مصمَّمة بها من خلال قانون الأمن القومى قابلة للتضليل، ويدور الكثير مما كتب عن تناول المخابرات للدفع بعجلة الحرب العراقية حول نفوذ المحافظين الجدد فى إدارة بوش، ويشاركه ويلكرسون فى هذا الاهتمام، ومع ذلك فهو ينظر إليه كمثال يوضح القابلية الأكبر لنظام الأمن القومى لسوء الاستغلال من جانب أى مجموعة تكون لها أجندتها الخاصة بها.

ولطالما احتلت المعلومات مكانًا مركزيًا فى أعمال الحرب ـ من أعمال المخابرات التى تقود إلى الحرب إلى تلك التى توجِّه التخطيط لها، إلى تلك التى تقود إلى الهزيمة أو النصر؛ ففى عصر للمعلومات ـ أكثر من أى زمن مضى ـ تصبح للمعلومات مكانة مركزية، ليس فقط بحسبانها المادة التى تبنى عليها القرارات العسكرية؛ وإنما أيضًا كسلاح فى حد ذاتها. وكلما نمت المخابرات لتصبح أكثر مركزية فإن تكاثر مكاتب المعلومات المتخصصة داخل البنتاجون، مثل المكتب الذى أصبح شهيرًا الآن وهو مكتب الخطط الخاصة(*)، يزيد من فرص أن تتم صياغة المخابرات دون أن يرى ذلك أحد لكى تلائم الأغراض المحددة سلفًا.

(*) Office of special plans.

وهناك قاعدة عامة استراتيجية بين المخطِّطين العسكريين تشير إلى أن القوى المتعارضة يشكل بعضها بعضًا. وهكذا فكلما زاد الإرهاب الدولى من قدرته على التشكيك على هيئة بنية مراوغة، غير مركزية، وعلى هيئة خلايا - وهى بنية ليست مركزة فى دولة منفردة، وليست كيانًا تتبناه دولة ما؛ وإنما يكاد يصبح منتشرًا عبر لوحة نسيجية مغزولة متداخلة الخيوط - فهكذا أيضًا يتخذ تركيب القيادة العسكرية المناقضة له صورة أكثر تعقيدًا ومراوغة، وكذلك على هيئة خلايا. وهذا ما قد يذهب بطريقة ما فى اتجاه تفسير بروز مجموعة من المكاتب غير المعروفة داخل البنتاجون أثناء الإعداد للحرب العراقية، وهى تتكون من شظايا صغيرة من الخلايا تعمل تحت رعاية وزير الدفاع، بصورة غير مترابطة مع التكوينات التنظيمية المعروفة رسميًا بوزارة الدفاع DOD ومن بين هذه المجموعات من الشظايا لم يكن ما هو أشهر من مكتب - ذى مسحة أورويلية(*) - هو مكتب الخطط الخاصة المعروف لدى نائب وزير الدفاع بول ولفوويتز لكى يجد دليلاً لما سعى بصفة خاصة كل من ولفوويتز، ورامسفيلد، وآخرون إلى إثباته: وهو أن العراق كان مرتبطًا بحادث ٩/١١ وبذلك شكَّل تهديدًا ماثلاً للولايات المتحدة.

وبالطبع فإن جزءًا كبيرًا من المعلومات المخابراتية التى جرت العادة على استعمالها لتبرير الحرب قد جمعتها وكالة المخابرات المركزية CIA وقد تم النظر إلى تأكيد جورج تينيت - حول أن المعلومات المجمعة شكَّلت حالة تورط - على أنه أمر محورى فى الموضوع. إلا أن النظرة الأكثر قربًا إلى الديناميكيات التى بعثها خلق هذه العمليات المتفرقة لتجميع المعلومات داخل وزارة الدفاع - دونما أى التزام بالتنسيق بينها، أو أن تكون بأى طريقة خاضعة لوكالة المخابرات المركزية - تكشف كيف أن الأعمال المخابراتية المقدَّمة من هذه المصادر المتفرقة - على الرغم من ذلك - مترابطة القرب مع بعضها تمامًا.

وسنجد أن العقيد كارين كويا تكووسكى - وهى التى خدمت فى القوات الجوية من عام ١٩٧٨ إلى عام ٢٠٠٢ وأمضت سنواتها الخمس الأخيرة فى الخدمة فى

(*) أورويلية، نسبة إلى جورج أورويل G. Orwell وهو كاتب مقالات وروايات بريطانى مشهور (المترجم).

البنتاجون - قد لاحظت منذ البداية كيف اعتلى مكتب الخطط الخاصة مستوًى خَطِرًا من النفوذ على عمليات البنتاجون لجمع المعلومات المخابراتية، وامتدادًا لذلك، كيف استعملت هذه المعلومات لمساندة مهمة الإدارة في شن الحرب. وأمضت كويا تكووسكى آخر سنوات خدماتها العشرين في إدارة الشرق الأدنى وجنوب آسيا بوزارة الدفاع، والتى تضمن مجال عملها سياسة العراق حتى تم تهميشها بواسطة المكتب المشكَّل حديثًا وهو مكتب الخطط الخاصة. وتعيش العقيد كويا تكووسكى اليوم في وادى شيناندواه مع عائلتها، حيث تربِّى الخيول، وتقوم مثلها مثل ويلكرسون بالتدريس في الكليات.

وبمثل نفس الطريقة السهلة الصريحة التى قد تستعملها لشرح مجالات الفساد في تجارة الخيول، تكشف كويا تكووسكى عن طريقين تمكَّن بهما أعضاء إدارة بوش المتجهة للحرب مع العراق من إساءة توجيه دفة عملية المخابرات. ويتضمن الطريق الأول الضغط من جانب أعضاء الإدارة على وكالات المخابرات القائمة "لكى يُصنِّعوا النوع المناسب من معلومات المخابرات الصالحة"، والتى تساند الحاجة إلى قلب نظام صدَّام حسين(٣٢).

وتوضح كارين "أن عمليات المخابرات لا تميل إلى إصدار بيانات جذرية، وتفضِّل السير على قدم واحدة. وهى تميل إلى الحذر والمحافظة". وتضيف كويا تكووسكى أنه في عام ٢٠٠٢ "فإن و. م. م. - وكالة المخابرات المركزية CIA - [ووكالة مخابرات الدفاع و. م. د. DIA] وعلى وجه خاص كانا يصدران معلومات أكثر محافظة إلى حد بعيد عن أى شىء آخر جاء في خطابات الرئيس بوش"، وأنه استجابة لذلك تم إحداث ضغط عليهما "ليقولا لهم ما كانوا يرغبون في سماعه".

وتوضح كارين الأمر قائلة: "إن الطريقة التى يعمل بها نظام المخابرات هى أنه كان هناك لكل من و. م. م.، و. م. د. والوكالات الأخرى زبون سياسات معروف يقومان بإصدار معلومات المخابرات من أجله. ولم يكن مهمًا أى إدارة نتحدث عنها، فإذا لم يكن هذا الزبون راضيًا عن المعلومات المخابراتية، فحينئذٍ يتعرض منتَج المخابرات إلى خطر التهميش".

وفى الإجابة عن تساؤل ويلكرسون الذى ثمنه ٦٤ ألف دولار، عن السبب الذى جعل جورج تينيت ينظر إلى المعلومات المخابراتية حول صدّام على أنها ضربة معلم، ولماذا أمضى سبعة أيام يقنع فيها كولين باول بشرعيتها، فإن وصف كويا تكووسكى للضغوط الممارسة على علميات التخابر "لترضى زبائنها" كانت شيئًا مخيفًا. وتوضح كارين "أن هناك ١٢ وكالة مخابرات، وأنك لا تقول لهم ما يريدون أن يستمعوا له، فهم سيلجأون إلى مصادر أخرى". ويمثل هذا الانفجار من الوكالات أصبح هناك سوق للمشترين للمواد المخابراتية، تسعى فيه كل وكالة إلى التنافس من أجل تجاوز الآخرين لكى تجعل منتَجها أكثر جاذبية "للزبائن".

وبالرجوع إلى كويا تكووسكى فإن خلق إدارة بوش لآلياتها الخاصة للتخابر؛ لكى "تلتقط ثمار" أنواع معينة من المعلومات التى أيدت قضيتها من أجل الحرب، قد أدى ليس فقط إلى تعظيم ضغط هذا السوق التنافسى؛ وإنما إلى إبداء التفضيل إزاء أنواع معينة من المنتجات المخابراتية. فمؤسسة مثل مكتب الخطط الخاصة - والتى كانت بالفعل استثمارًا مشتركًا بين محافظين جدد معيَّنين فى البنتاجون (بيل لوتى، دوجلاس فيث، ستيفن كامبونى) وحلفائهم داخل مكتب نائب الرئيس (ديك تشينى، سكوتر ليبى) - فرضت ضغوطًا على وكالة المخابرات المركزية لكى تنتج مواد مخابراتية من طبيعة خاصة وتوافق عليها. ومن المفترض أنه فى إطار هذه المنافسة المعوجة مع منتجين آخرين للمخابرات أن مستر تينيت - حتى فى تظاهره الكاذب بمكانته المستقلة فى وكالة المخابرات المركزية - كان يميل إلى إنتاج نوعه الخاص من المعلومات المخابراتية المساندة. وحتى عندما لم يكن ذلك مُرضيًا، كان الأمر هو أن يتم إعلان المنتج المخابراتى فى خلطة فَجَّة مشتركة بواسطة مكتب وزارة الدفاع للخطط الخاصة ومكتب نائب الرئيس مغمورين معًا، وأن يتم إنباء كولن باول بهذا القدر.

وهكذا فقد حدث أن قدرة البنتاجون على تمديد تعقيداته الداخلية البيروقراطية الخاصة وكتلته الحرجة - وبحيث يتم فعل ذلك من خلال أحلاف مع الأنصار فى داخل الفرع التنفيذى - قد ولَّد إحساسًا سريع التجمع لمساندة قضية الحرب. وتعيد كويا تكووسكى تذكُّر الأمر قائلة: "إنه فى اجتماعات

الأعضاء التى عقدناها عام ٢٠٠٢، أصبح واضحًا لى أن هذه الحرب كانت فى طريقها للحدوث. وكان غزو العراق والإطاحة بصدّام حسين أساسًا هو الشئ المقرر. وكان المتبقى هو الأمر المتعلق بإيصال الشعب الأميريكى إلى مستوى السرعة وحشده خلف هذا الجهد، ولم تتم مناقشة أى وسائل أخرى كان يمكن التعامل بها مع العراق".

وبإلقاء ضوء شديد محرج على جذور إدراك ويلكرسون لحالة وزارة الخارجية التى تم إضعافها، تضيف كويا تكووسكى أنه خلف الحتمية التى لا مفر منها والمسكوت عنها لحرب العراق، كان هناك اتصال فصيح التعبير من جانب مندوبين من وزارة الدفاع حول "كيف نجعل مقاومة وزارة الخارجية تذهب بعيدًا، كيف نزيح مقاومة وزارة الخارجية". وبجانب هذا الجهد تتذكر كويا تكووسكى أيضًا المحادثات المركزة حول "كيف نتأكد من أن مجلس الأمن القومى، ووسائل الإعلام، والرئيس سوف يقولون الأشياء المناسبة".

وتؤكد خبرة كويا تكووسكى المتازة ادعاءات سيمور هيرش فى مقاله فى ٢٧ أكتوبر عام ٢٠٠٢ فى جريدة النيويوركر، والذى كان عنوانه "مدخنة المدفأة". فبتقديمه لمجاز أو كناية بصرية عالية القيمة، يشرح هيرش كيف أن مغامرات خطرة مثل تلك التى خلقها مكتب الخطط الخاصة قامت بدور مدخنة للمدفأة يمكن من خلالها أن تتفادى المعلومات المخابراتية الخام الواردة من الميدان "الإجراءات المعتادة من الفحص المسبق والتقييم النقدى للمعلومات المخابراتية"، وتصل إلى أعلى المستويات فى الفرع التنفيذى دون أن "تتعرض لفحص مسبق صارم مدقق". ويقتبس هيرش من كينيث بوللاك - وهو خبير سابق فى مجلس الأمن القومى - قوله إن إدارة بوش قد "جرَّدت وكشفت عملية المراجعة والتدقيق الموجودة والتى كانت تمنع عبر خمسين عامًا حصول صانعى السياسات على معلومات سيئة. فقد خلقت مداخن للمدافئ لكى يوصلوا ما يريدون من معلومات مباشرة إلى القيادة العليا"(٢٢).

(*) فضل المترجم استعمال كلمة "المجمَّع" ترجمة لكلمة Complex على كلمة المركَّب وبذلك يصبح ترجمة The Military Industrial Complex هو "المجمع العسكرى - الصناعى" (المترجم).

ولم تكن قدرة وزارة الدفاع على هندسة ضغط يدفع باتجاه الحرب محددة بأى حال بمؤامرات مشابهة موجودة داخل دهاليز البنتاجون.

ففى السنوات التى مرت منذ عام ١٩٤٧، كانت وزارة الدفاع قد أصبحت بؤرة جاذبية على سطح البسيطة لنظام شاسع من مراكز التجنيد، والقواعد العسكرية، والمختبرات، وأراضى التجارب، ومراكز القيادة، والشركات المتعلقة بالدفاع، والمؤسسات العلمية. وقد كان هذا التجمع النجمى (المجرة) للمؤسسات التى تقوم على خدمة الدفاع القومى، هو ما سماه دوايت أيزنهاور "المجمَّع العسكرى - الصناعى"(*) وحذَّر منه فى خطاب وداعه الأسطورى عام ١٩٦١. وتدور كل هذه التكوينات حول وزارة الدفاع، التى مثلها مثل الشمس، تمدّهم بالطاقة وكذلك تحدث عليهم شدًا جاذبيًا على قوس مدار التحرك لنشاطاتهم.

وبمجرد أن يحدد الرئيس قضية لحرب - وحتى فى الفترة التى تجرى فيها مساندة تلك القضية - فإن هذا التكوين الهائل من الأجزاء المتراكبة للمجمَّع العسكرى - الصناعى، يمكن تشغيله للإعداد وللتطبيق لكل أمور المؤسسة العسكرية. وبينما يجرى تجنيد القوات فى المراكز ثم تدريباتها فى القواعد، فإن تجهيزاتها وأسلحتها يجرى تطويرها، واختبارها، وتصنيعها فى المختبرات، وفى ميادين التجربة، ويتم تقديم التسهيلات من خلال الجهود المجمعة للمؤسسات والمجالس العسكرية والأكاديمية.

ومن خلال صرح عملاق مثل وزارة الدفاع سيُوجَد طيف واسع من وجهات النظر حول السلم والحرب، والقوة الخشنة فى مواجهة الناعمة، ولكن يمكننا دون تحيز أن نقول إن "شغل" (بيزينس) وزارة الدفاع الأول هو الحرب، وحتى على موقعها على الشبكة الإلكترونية فإن وزارة الدفاع تقارن نفسها بالعديد من الشركات العالمية القيادية متعددة القوميات. ويتباهى الموقع بأنه "فى مجال الناس والعمليات، فنحن أكثر انشغالاً من كل الشركات الكبرى تقريبًا فى الأمة فى القطاع الخاص". ويستطرد ليدَّعى أنه "من خلال ٤١٩,٣ مليون دولار، وأكثر من ٣ ملايين موظف، فإن للوزارة ميزانية أضخم وموظفين أكثر مما لشركات وال - مارت، أو إكسون موبيل، أو جنرال موتورز".

(*) CEo: Chief Executive Officer.

وبصلَف مدهش، وبالإشارة إلى وجهة النظر المعروفة على نطاق واسع والتى عبر عنها اللواء العام سميدلى باتلر فى عام ١٩٣٥، بأن "الحرب هى شغل (بيزنيس)"، فإن الموقع على الشبكة يمد هذه الكناية عن الشركات إلى أبعد من ذلك، مطلقًا على الرئيس "ضابط التنفيذ الرئيسى CEO(*)، وعلى الكونجرس فى الولايات المتحدة "مجلس مديرينا"، وعلى الشعب الأميريكى "حاملى أسهمنا". ويذهب الموقع فى اقتراب من الوقاحة إلى تأكيد أن "حاملى أسهمنا يعرفوننا جيدًا". ويكاد يكون لكل منا عضو فى عائلته أو صديق إما يعمل لدينا الآن، وإما كان يفعل ذلك. نحن نعيش لنحمى هؤلاء الموظفين من حَمَلَة الأسهم؛ لأنه دون مساندتهم فسوف نفقد أشغالنا".

وكما يتم وصفها بإخلاص، فإن قدرة وزارة الدفاع المعترف بها على تحريك مثل هذه الموارد الخاصة والعامة لا يمكن الاستغناء عنها فى تسليح الرئيس؛ بحيث يتغلب على المعارضة الممكنة لأى حرب - فى الكونجرس، وبين العامة، وحتى فى داخل إدارته هو. وبجانب القدرة على تحريك المساندة الواردة من مكونات واسعة للمجمَّع العسكرى - الصناعى، فإن لوزارة الدفاع القدرة على تقزيم وزارة الخارجية.

فهل يحدث هذا دائمًا؟ لا. فتَحْت رئاسة الرئيس كلينتون مثلاً، لم يتم تهميش وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت من جانب وزير الدفاع ويليام كوهين؛ فقد كانت الحركات النشطة (الديناميكيات) فى ذلك الوقت حقًا معكوسة، حين كانت الوزيرة أولبرايت تجادل بطريقة مشهورة للتدخل العسكرى فى البلقان. وتتذكر أولبرايت فى مذكراتها "السيدة الوزيرة" مناقشة مشهورة الآن مع كولين باول، سألت فيها الرئيس السابق للقيادات المتحالفة "لأى غرض تبقى هذه العسكرية الفارهة يا كولين إذا لم يكن باستطاعتك استعمالها؟"(٣٤).

وتتم الإشارة كثيرًا إلى هذه المبادلة لتوضيح الصقورية المقارنة لأولبرايت، ولو أنها تُظهر أنها مسألة صحية داخل أى إدارة إذا وازنًا قيمة السلطة الناعمة فى مواجهة الخشنة. وقد كان لوزارة الدفاع الكثير من القدرات التكوينية تحت قيادة

كلينتون مثلما تحت قيادة بوش، ومع ذلك فإن كلينتون لم يختر أن يسيِّرها بهذه العدوانية نحو الحرب.

وهكذا فليس من الضرورى أن يتبع ذلك أنه بسبب هذا الاتساع الكبير لوزارة الدفاع إلى ما هى عليه، فإن وزارة الخارجية ـ ولا مفر ـ ستلعب دورًا هامشيًا. إنما واقع الأمر ـ مع ذلك ـ هو أن قانون الأمن القومى قد خلق فقدانًا للتوازن البنيوى، والذى فيه: إذا وجب على التنفيذى أو الذين حوله أن يميلوا ناحية الحرب، فإن وزارة الدفاع تمتلك القدرة على تسيير جوقة من المساندة القومية، فى حين لا تمتلك وزارة الخارجية مثل هذه الطاقة البنيوية. ومن خلال ميزانية تكاد تصل إلى خمسة بالمائة من ميزانية الدفاع وليس لديها مجمع عسكرى ـ صناعى لتحريكه، فمن الصعب أن نتصور ظرفًا تتمكن فيه وزارة الخارجية من التفوق على وزارة الدفاع.

جيش خاص: تحوُّل وكالة المخابرات المركزية

كما أصبح تمامًا فشل المخابرات فى الفترة السابقة لحدث ٩/١١ أرضية لتكوين وزارة أمن الوطن فى عام ٢٠٠٢، فقد أصبحت بيرل هاربور فى عام ١٩٤٧ القاعدة لتكوين آلية جديدة محسَّنة وأكثر مركزية للتعامل مع "أمور التخابر المتعلقة بالأمن القومى"، ومع ذلك، ورغم رغبة هؤلاء الذين فى الكونجرس فى وجود نظام يعطيهم مخابرات أفضل وأسهل فى الوصول إليها، فإن خلق وكالة المخابرات المركزية بدلاً من تلك أحدث النتيجة السلبية المترتبة على تمكين الرئيس من الانشغال فى نشاطات الأمن القومى المكشوفة، مع تدخل للكونجرس أكثر محدودية فى الأمر عنه فى أى وقت مضى.

وفى الحقيقة فقد وسَّعت وكالة المخابرات المركزية من سلطة الرئيس إلى الدرجة التى أدت بالرئيس ترومان نفسه فى سنوات ضعفه إلى كتابة افتتاحية فى جريدة الواشنطن بوست عام ١٩٦٣ يستنكر فيها تغييرها لزاوية التركيز، فقد كتب الرئيس السابق قائلاً "لبعض الوقت كنت قد انزعجت من الطريقة التى تم بها حرف إدارة المخابرات المركزية عن واجبها الأصلى". وقبل توضيح خطر مثل

مهمة التسلل هذه، أكد ترومان وجهة نظر ويلكرسون أن الغرض الأصلى لوكالة المخابرات المركزية كان ـ جزئيًا ـ لإزاحة انحياز وزارة الخارجية عن التعامل مع معلومات المخابرات، وبمعنى آخر تقليل سلطة وزارة الخارجية فى تداول المخابرات. وأضاف ترومان "أنه فى بعض الأوقات اتجهت تقارير المخابرات إلى أن تميل لكى تنسجم مع الأوضاع المستقرة لوزارة معينة... ولذلك فقد قررت إنشاء منظمة خاصة تكون مهمتها جمع كل التقارير المخابراتية من كل مصدر متاح، وأن تصلنى هذه التقارير كرئيس، دونما (معالجة) أو استنتاجات"[٢٥]. وفى ذلك الوقت كانت الإدارة الأولى التى تمارس هذه الوظائف المخابراتية هى وزارة الخارجية، ويعتقد ويلكرسون أن الإقلال من سلطة الخارجية كان أحد الأهداف المرجوة من إنشاء وكالة مخابرات مركزية مستقلة.

ويوضح ويلكرسون الأمر قائلا إنه: "قبل وأثناء الحرب العالمية الثانية كانت معظم المعلومات المخابراتية الجيدة تأتى من وزارة الخارجية، ولم يحب ترومان ذلك. فقد شعر بأن أى وزارة (أو أى وكالة اخرى) عندما تعطيه معلومات مخابراتية فإنها تكون قد وردت ومعها ميول هذه الوكالة وتحيزاتها. ولذا فقد رغب فى وجود شىء يكون مسئولاً أمامه هو فقط. وهكذا فقد خلقوا وكالة المخابرات المركزية ومدير المخابرات المركزية".

ولكن هذا القرار قد جلب لترومان مشاكله الخاصة التى برزت بمرور الوقت، كما أصبحت وكالة المخابرات المركزية ما أخذ يُطلَق عليه "ذراعًا تشغيليًا، وفى بعض الأحيان ذراعًا صانعًا للسياسات للحكومة". وقد وضع ترومان أكثر النقاط المهمة فى هذا الصدد حين أعلن عام ١٩٦٣، أن "أى تفكير لم يتطرق إلى ذهنى عندما أقيم وكالة المخابرات المركزية أنها ستندمج فى وقت السلم فى عمليات العباءة والخنجر... ومن هنا فأنا راغب فى رؤية وكالة المخابرات المركزية وقد استُعيدت إلى واجبها الأصلى بصفتها الذراع المخابراتى للرئيس...".

وهكذا فإن وكالة المخابرات المركزية التى صُمِّمَتْ لتمنح أميريكا ميزة معلوماتية تتفوق بها على أعدائها، قد انتهت بمنح الفرع التنفيذى ميزة معلوماتية يتفوق بها على الفروع الأخرى، وفى السنوات التى سبقت ـ وتلك التى تَلَتْ ـ مقال

ترومان المعنىّ، فإن نشاطات الوكالة كانت بعيدة عن مجرد المعلوماتية. ومنذ البواكير فإنه قد تم استغلال العناصر المبهمة المصوغة فى القانون لكى تسمح للوكالة بالانغماس المتزايد فى العمليات السرية.

ويؤكد شالمارز جونسون ـ الذى خدم كمستشار لوكالة المخابرات المركزية ـ وجهة نظر ترومان بأن الوظيفة الأولية للوكالة قد انحرفت عبر العقود منذ ١٩٤٧ من آلية مخابراتية إلى واحدة عملياتية، فقال: "إن الهدف الأصلى لوكالة المخابرات المركزية كان هو منع الهجوم الفجائى، ومنع أنواع الأخطاء التى مكنت اليابانيين من مهاجمتنا فى ٧ ديسمبر عام ١٩٤١. ولهذا السبب أُطلق عليها مخابرات "مركزية"، ومن هنا كان الإنشاء حول ما حدث من قبل فى عام ١٩٤١، حين كان لدينا العديد من المعلومات ولكن لم يتم التنسيق بينها أبدًا".

ويستدرك جونسون قائلاً: "إن مكتب التحقيقات الفدرالى FBI(*) كان فى الحقيقة قد تطلع من فوق حائط القنصلية اليابانية فى هونولولو قبل يومين من حدث ٧ ديسمبر"، وشهد احتراق وثائق، وأتى بتلك الحقائق إلى عناية مدير المكتب جى إدجار هوفر.

ومع هذا فإنه لم يمرِّر المعلومة، والتى فُهمت فى ذلك الوقت على أنها الحلقة الحرجة المكسورة فى سلسلة الأحداث التى أدت إلى الهجوم المفاجئ. وكما قال جونسون: "فإن فكرة مخابرات مركزية كان الهدف منها تنسيق العمليات المخابراتية لمنع تكرار ما حدث". وهو مع ذلك يؤكد القضية، وهى أنه خلف الانسياق فى وظائف غير متوقعة ـ كما لاحظ ترومان- فإن الوكالة قد تكرر فشلها فى مهمتها الأصلية.

إن مراجعة سريعة لتاريخ و. م. م(**) توضِّح نمطًا من عدم التواصل لمثل هذا الفشل.

فعندما ألمح شو إن لاى رئيس وزارة الصين عام ١٩٤٨ فى حديث له مع هنرى كيسنجر عن احتمال تورط و. م. م. فى أمور تايوان فإن كيسنجر قال له إنه يبالغ

(*) مكتب التحقيقات الفدرالى. Federal Bureau of Investigation FBI.

(* *) وكالة المخابرات المركزية (و. م. م.).

كثيرًا فى كفاءة و. م. م. وأجابه شو بأنه "فى كل مرة يحدث شىء فى العالم تجدها دائمًا فى الفكر". وعلق كيسنجر ساخرًا "إنه أمر صحيح، وهذا ما يمتدحهم ولكنهم لا يستحقونه"(٣٦).

وفى الحقيقة فهناك بعض الصدق فى سخرية كيسنجر. فرغم الانطباع المنتشر على نطاق واسع فى أفلام هوليود عن وكالة تعرف كل شىء وترى كل شىء، لم تكن و. م. م. أبدًا ذات كفاءة كبيرة فى جمع معلومات مخابراتية مفيدة عن الصين الشيوعية، وقد فشلت فى التنبؤ بتفجير السوفيت لقنبلة ذرية عام ١٩٤٩، وبغزو كوريا الجنوبية عام ١٩٥٠، وبالهبة الشعبية فى شرق أوروبا أثناء الخمسينيات من القرن العشرين، وتسكين الصواريخ السوفيتية فى كوبا عام ١٩٦٢، وفى الحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٧٣، وفى الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، والغزو السوفيتى لأفغانستان، وانهيار الاتحاد السوفيتى عام ١٩٨٩، وغزو العراق للكويت عام ١٩٩٠،وفى تفجير قنبلة ذرية فى الهند عام ١٩٩٨.

إن قائمة الإخفاقات قد تعطى انطباعًا بأن الوكالة كانت على الأكثر بلا فاعلية. إلا أن هذا ليس الحقيقة؛ فقد تكون أثبتت فاعليتها أكثر بطرق غير متوقعة عنها بطرق متوقعة. فقد منح قانون الأمن القومى الوكالة تفويضًا "بجمع المعلومات المخابراتية من خلال مصادر بشرية وبطرق مناسبة أخرى... بالتنسيق مع وكالات حكومية أخرى... لكى يربط مثل هذه المخابرات ويقيّمها وينشرها"، وأن تؤدى مهام إضافية "تكون لها أهمية مشتركة" لمجتمع المخابرات، والتى "يمكن إنجازها بكفاءة أكبر مركزيًا". وكان ذلك غير ضار، إلا أن القانون استطرد بعد ذلك بخطورة، معطيًا الوكالة المسئولية الكاسحة "لعمل وظائف وواجبات أخرى تتعلق بالمخابرات وتؤثر على الأمن القومى حسب ما يوجه به الرئيس أو مجلس الأمن القومى". وبالإضافة، ورغم ذلك، فإن الاحتياطات المتعلقة بالتزام الوكالة بالخضوع للمحاسبة أمام الكونجرس عن نشاطاتها وأعمال مخابراتها التى جمعتها قد تُركت غائمة عن قصد.

وبكلماته نفسها فإن القانون اشترط أنه "تحت توجيه مجلس الأمن القومى" (والذى يقدم تقريره إلى الرئيس)، فإن على و.م.م. أن تتقدم بمخابراتها القومية

إلى الرئيس، ورؤساء الإدارات ووكالات الفروع التنفيذية ولرئيس مجلس رؤساء القادة ولكبار القادة العسكريين الكبار، والذين عليهم جميعًا فى النهاية أن يقدموا تقريرًا عن ذلك إلى الرئيس. ويمكن أن تقدم و.م.م. مثل هذه المخابرات فقط "عندما يكون ذلك ملائمًا" إلى "مجلس الشيوخ ومجلس النواب واللجان التابعة". وقد حاول الكونجرس مرارًا عبر السنين أن يؤكد على حقه فى الإشراف على الوكالة وأيضًا فى الوصول إلى ما تجمعه من مخابرات. ففى عام ١٩٧١، وعلى سبيل المثال، فإن عضو الشيوخ عن كنتاكى، جون شيرمان كوبر، تقدَّم بمشروع قانون كان يطلب فيه بوضوح من و.م.م. أن تزود الكونجرس بالمعلومات المخابراتية المطلوبة، ولكن الأمر مات فى لجنة. وكان تاريخ مثل هذه الجهود تاريخًا يائسًا مُحاطًا بالتوتر(٣٧).

فإذا كانت المعلومات قوة، فإن إعطاء الرئيس مثل هذه السلطة على هذا القدر الهائل من الأساليب المعلوماتية هو طريقة أخرى ينحاز بها قانون الأمن القومى إلى جانب السلطة التنفيذية على بقية الفروع.

وحسب ما ذكره تشالمرز جونسون، فإن و. م. م. منذ إنشائها تقريبًا ابتدأت فى التحول إلى آلة لها دور عملياتى أكبر بكثير من مجرد تقديم معلومات غير منحازة إلى الرئيس. ويوضح جونسون أن "وايلدبيل دونوفان" الذى رأس مكتب الخدمات الاستراتيجية أثناء الحرب العالمية الثانية قد قال ذات مرة إن ما كان قد رغب فيه حقيقة كان "خدمة سرية مخبوءة - جيشًا خاصًا -، تحت يد الرئيس، جيشًا يمكن استعماله بسرية، ويمكن للرئيس أن ينكر مسئوليته عنه". ويدَّعى جونسون أن رؤية دونوفان لمثل هذه الوكالة قد تحققت؛ حيث إن و. م. م. قد "تحولت عبر الزمن إلى جيش خاص، جيش سرى، تحت سلطة الرئيس بصفة كلية". وكما يرى جونسون، فإن تدخل أميريكا فى الشرق الأوسط منذ عام ١٩٥٣حتى الوقت الراهن هو حالة مكتملة للدراسة حول المترتبات غير المقصودة لدور و.م.م. فى سياسة الولايات المتحدة الخارجية.

وبعيدًا عن عمله للوكالة، فإن جونسون معروف ربما بدرجة أحسن بأنه مؤلف الكتاب الصادر عام ٢٠٠٠ "الضربة إلى الخلف" والمنشور قبل حدث ٩/١١ والذى

حذَّر "من النتائج غير المقصودة للعمليات المغطاة"، والذى اكتسب رنينًا منبِّهًا ملازمًا بحدوث هذه الهجمات. ويجادل جونسون بالقول بأن هناك صلة مباشرة بين الأعمال التى قامت بها و.م.م. منذ أكثر من خمسين عامًا وحرب العراق اليوم. ففى عام ١٩٥٣ طلبت الحكومة البريطانية مساعدة الولايات المتحدة فى الإطاحة برئيس وزراء إيران محمد مصدق، والذى هددت نواياه بتأميم موارد بلاده البترولية لمصالح البترول البريطانية. واستجابة لذلك، اعتبر الرئيس أيزنهاور مصدق شيوعيًا، ومن خلال كلمات أربعة، "مصدق يجب أن يذهب"[٣٨] أُعطيت و.م.م. الرخصة لمساندة انقلاب ضده. وقد لاحظت و.م.م. فى تقريرها بعد الأحداث عن الإطاحة بمصدَّق احتمال أن تحدث "ضربة مرتدة للخلف" أو نتائج سيئة الحظ فى المستقبل.

وهذا ما حدث. فقد حل شاه إيران محل مصدَّق وحكم بالطغيان حتى تمت إزاحته بواسطة الثورة الإسلامية فى عام ١٩٧٩ وتم استبداله بآية الله خومينى. وكان إدراك أن الشاه إن هو إلا مجرد دمية للولايات المتحدة هو الذى جعل من الإطاحة به نصرًا ضد أميريكا. وقد انفجرت هذه الروح المضادة للأميريكانية أكثر من ذلك على هيئة أزمة فى ٤ نوفمبر ١٩٧٩، عندما اتخذت مجموعة من الثوريين الإيرانيين ستة وستين أميريكيًا كرهائن داخل سفارة الولايات المتحدة فى طهران. وقد أهانت هذه الأزمة بدورها الرئيس التاسع والثلاثين جيمى كارتر، الذى حاول دون نجاح أن ينقذ الرهائن. وقد ساعد فقدان كارتر لماء وجهه فى عملية الإنقاذ المتسرعة (الملهوجة) منافسه الجمهورى على الرئاسة، رونالد ريجان، لكى يكسب الانتخابات الرئاسية عام ١٩٨٠.

إلا أن الضربة المرتدة إلى الخلف لم تتوقف عند ذلك. فقد أعطى الصراع مع إيران بسرعة فرصة ميلاد حلف غير معقول بين الولايات المتحدة والعراق، الجار الجنوبى لإيران. فقد شن صدَّام حسين حربًا ضروسًا دموية مع إيران فيما بين عام ١٩٨٠ إلى عام ١٩٨٨، زودته أثناءها الولايات المتحدة بالمساندة. وفى الفيديو الشائن لدونالد رامسفيلد وهو يهز يديه بالمصافحة مع صدَّام فى ٢٠ ديسمبر ١٩٨٣، يظهر أن وزير الدفاع حينئذٍ ـ وفى المستقبل ـ كان قد أرسله رونالد ريجان

فى ذروة الحرب بين إيران والعراق ليطمئِن صدًّام حسين على الصداقة التى لا انفصام لها.

وفى الحقيقة فإن مساندة الولايات المتحدة للعراق استمرت فقط حتى أغسطس عام ١٩٩٠، عندما اجتاحت قوات صدًّام الكويت، فلم تدخل الولايات المتحدة الحرب ضد صدًّام فقط؛ ولكنها أيضًا ـ ومن باب حرصها على أنه قد يُقدم على غزو المملكة العربية السعودية ـ اتخذت مواقع لقواتها فى المملكة الصحراوية.

وقد أهاجت هذه الحركة الكثير من الإسلاميين الأصوليين، ومن بينهم أسامة بن لادن، وهو غنى سعودى. وقد استقر إخلاص ابن لادن للراديكاليين الإسلاميين أثناء الثمانينيات من القرن العشرين من خلال مساندته "المجاهدين" الأفغان أو "المدافعين من أجل الحرية" الذين حاربوا ضد الاتحاد السوفيتى من عام ١٩٧٨ إلى عام ١٩٨٩. وقد أدَّت هذه الحرب التى شُنَّت بمساندة من و.م.م. إلى اصطفاف ابن لادن لبعض الوقت مع المصالح الأميريكية، ومع ذلك فبعد أن انتهت الحرب وتحولت أفغانستان إلى الحرب الأهلية، فقد نظر ابن لادن وآخرون إلى أميريكا على أنها هجرت المجاهدين الذين كانوا حلفاء لها يومًا ما. ومن خلال هذه الخبرة أصبح ابن لادن ناقدًا مُفَوَّهًا بصورة متزايدة للولايات المتحدة. وهكذا حتى وهم يشعلون نفوره ناحية الولايات المتحدة، فإن نشاطات و.م.م. الخفية فى أفغانستان قد ساهمت فى بروز الرجل نفسه الذى كان له أن يظهر فى النهاية على أنه أكثر أعداء أميريكا المعاصرين شهرة.

وتوضح المساندة الأميريكية للمجاهدين فى أفغانستان الدرجة التى فاقت بها و.م.م. أسوأ مخاوف ترومان الممكنة من سياسة "العباءة والخنجر" حين تصبح أداة فاعلة بنشاط ووسيلة لعمل السياسات. وعلى عكس ما يُطلق عليه زبجنيو برزيزينسكى مستشار الأمن القومى فى ذلك الوقت "السرد الرسمى للتاريخ" وهو أن الولايات المتحدة قامت بتسليح المجاهدين استجابة للغزو السوفيتى لأفغانستان، فإن برزيزينسكى قد أدعى حينئذٍ بصورة مذهلة أن تدخُّل و.م.م. فى

أفغانستان قد سبق، وبوسائل عديدة، قد تسبب فى الغزو السوفيتى. وقد اعترف برزيزينسكى مع مجلة "لى نوفيل أوبزرفاتور" عام ١٩٩٨، "بأننا لم ندفع الروس إلى التدخل، ولكننا عن معرفة قد زدنا من إمكانية أن يحدث ذلك"(٣٩) وفى كلمات أخرى فقد سعى هو والرئيس كارتر بصورة استراتيجية لإغراء السوفيت لغزو أفغانستان. وبصعود حكومة موالية للسوفيت إلى سُدَّة السلطة فى أفغانستان تحت رئاسة نور محمد تراقى فى عام ١٩٧٨ فقد كانت البلاد ستصبح مسرحًا لمناوشة تابعة أخرى للحرب الباردة. وكان المجاهدون مضادين للشيوعية بفضل كونهم معارضين لحكومة تراقى الموالية للسوفيت. وهكذا وجدوا أنفسهم بسبب القصور فى القدرة متوافقين مع الولايات المتحدة، والتى بمساندتها لهم سعت إلى هدم النفوذ السوفيتى فى المنطقة. وسرعان ما تم التأكيد على إلهام برزيزينسكى المذهل من جانب رئيس و.م.م. حينئذٍ، ووزير الدفاع الحالى روبرت جيتس فى مذكراته الصادرة عام ١٩٩٦ تحت عنوان "من بين الظلال". ويتذكر جيتس اجتماعًا فى ٣٠ مارس عام ١٩٧٩، ويستعيد مناقشة حول "شفط (سحب) السوفيت إلى المنحدر الزلق الفيتنامى"، إشارة إلى ما أطلق عليه برزيزينسكى "إعطاء الاتحاد السوفيتى حربه الفيتنامية"(٤٠).

ويشكل أسامة بن لادن وصعود القاعدة حالة ممتزجة فريدة للضربة المرتدة إلى الخلف، والتى قامت فيها النتائج طويلة الأمد لأعمال أميريكا الخفية فى إيران بإشعال الغضب الصادر بصورة منفصلة من أعمال أميريكا الخفية فى أفغانستان، ليحدث سلسلة من الأعمال الهجومية المضادة لأميريكا، والتى تُوِّجت فى ٩/١١. وكان لهذه المأساة بدورها - والتى استُعملت بواسطة إدارة بوش لتشق طريقًا متعرجًا وشديد السرية إلى الحرب فى العراق - أن خلقت المجال لضربة مرتدة طويلة إلى الخلف لا يُعرف مداها الكلى بعد. ولكن رغم ذلك، فإن من الواضح ومن المشئوم معًا، أن حرب العراق قد ساعدت بالفعل على تقوية تجنيد ناشطين إرهابيين محتملين بواسطة القاعدة.

فإذا جُمعت الأمور معًا فإن هذا الميراث المتغير للنشاط المتزايد السرية، وسلسلة تفاعله البادية فى المترتبات غير المقصودة عليه، توضح كيف أدى إدخال قانون الأمن القومى لآلية سرية للسياسة الخارجية ليس فقط إلى تجميع المزيد من معلومات المخابرات المتعلقة بشئون الأمم الأخرى، وإنما أيضًا - وبصورة مربكة محبطة - إلى زيادة دائمة للانغماس الأميريكى فى هذه الشئون. وبدوره فإن القانون قد أهدر بصورة خطيرة شفافية الحكومة وتوازن السلطة بين الفروع، والذى تمت صياغته بحرص شديد من جانب المؤسسين الأُوَل.

أوراق الجوكر بين أوراق اللعب:

مجلس الأمن القومى ومستشار الأمن القومى

خلق قانون الأمن القومى فى ضوء توسعه الملحوظ فى نظام الأمن القومى جسمًا تنسيقيًا فى داخل الفرع التنفيذى يُطلق عليه مجلس الأمن القومى (م.أ.ق.)(*) ، "لينصح الرئيس" فى كل الأمور التى تؤثّر فى الأمن القومى. ويقدم المجلس تقاريره إلى الرئيس الذى يترأسه، ويضم المجلس نائب الرئيس، ووزير الخارجية، ووزير الدفاع، وغيرهم من الوزراء ونواب الوزراء من الأقسام التنفيذية الأخرى والأقسام العسكرية. ورغم أن بعض الدافع للمجلس كان هو فك السرية التى اتخذ بمقتضاها ف. د. روزفلت قراراته للأمن القومى، فقد غاب بطريقة ملحوظة وجود أى مسئولين من خارج الفرع التنفيذى، وهكذا حدث ميل أكثر للسلطة ناحية الفرع التنفيذى.

وقد تمت زيادة هذا الميل فقط عندما سعى خَلَف ترومان، وهو دوايت أيزنهاور، إلى إيجاد مزيد من أساليب التحكم فى أمور الأمن القومى، عندما خلق إثر انتخابه عام ١٩٥٣ وظيفة مستشار الأمن القومى. وقد عُرف أيضًا بأنه "مساعد الرئيس لأمور الأمن القومى" ليصبح هذا المسئول الوزارى رئيس الأمر الواقع لمجلس الأمن القومى (م. أ. ق) المعين بواسطة الرئيس، والذى يقدّم تقريره

(*) National Security Council (NSC).

للرئيس. وسنجد أن لورانس ويلكرسون تلميذ مكرس لأيزنهاور، ويعتبره "كأيقونة، - واحدًا من أحسن رؤساء القرن العشرين". إلا أن ويلكرسون يعتقد فى موضوع مستشار الأمن القومى أن أيزنهاور قد أخطأ؛ إذ خلق منصبًا غير تشريعى لم يَبْتَغه المؤسِّسون الأصليون ولا منشئو قانون عام ١٩٤٧. وربما سارت الأمور سيرًا حسنًا فى وقت أيزنهاور، وهو الرجل الذى تعامل مع أكبر العمليات العسكرية هولاً فى التاريخ، إلا أنه لم يأخذ فى الحسبان أنه فيما بعد قد يسىء رؤساء أقل حرصًا استعمال مثل هذا المستشار غير المسئول أمام أى أحد آخر إلا هو. فإذا كان الرئيس يمسك فى يده بأربعة كروت (إيس) قوية للعب الورق (الكوتشينة) مثل القوة الجوية، ووزارة الدفاع، ووكالة المخابرات المركزية، ومجلس الأمن القومى، فإن ويلكرسون يرى أن مستشار الأمن القومى والذى هو فى الظاهر غير ضار قد أصبح ورقة جوكر مضافة تقوِّى هذه اليد بطريقة لا يمكن التغلب عليها. وبهذا المعنى، وللدرجة التى أمل بها أعضاء الكونجرس أن يمقرط مجلس الأمن القومى عملية صنع قرار الأمن القومى التنفيذى، بإضافة أعضاء قاموا هم بتعيينهم، فإن إضافة المستشار أحدثت بصورة فعالة نتيجة مضادة لذلك.

وكما يرى ويلكرسون الأمر، فبدلاً من أن يعمل هذا المستشار كوسيلة لتحسين "التنسيق"، فإنه يزود المسئول التنفيذى بعون مغطى فى عملية صنع القرار، أى بلاعب غامض وظيفته الظاهرية هى لعب دور الوسيط بين مختلف الأصوات وتزويد الرئيس "بتحليل موضوعى"، إلا أن وظيفته الحقيقية هى أن يعمل كفاعل رئاسى، جاعلاً من مثل هذه الموضوعية أمرًا غير وارد.

إن إمكانية التجاوز الناجمة عن هذه العلاقة لم تكن من قبل بمثل هذا الوضوح عنها فى حالة السلطة العلوية التى أسبغها نيكسون على مستشاره للأمن القومى هنرى كيسنجر. ومهما فكر شخص فى عمل كيسنجر المثير للخلاف، فإن هذا العمل يمكن تعريفه بالسرية والمستوى غير المعتاد من السيطرة التى منحتها هذه السرية لنيكسون على مسيرة السياسة الخارجية، ليس فقط عن غيرها من فروع الحكومة، ولكن حتى عن الأقسام داخل الفرع التنفيذى نفسه.

ولم تعبِّر هذه السرية عن نفسها بشكل مشئوم فى أى موضع أكثر مما عبَّرت عنه فى جهود كيسينجر السرية ليؤمِّن ما سماه نيكسون "السلم مع الشرف" فى

فيتنام. ومن باب الإنصاف يجب أن نتذكر أن فيتنام كانت بالفعل حربًا خاسرة منذ الوقت الذى دخل فيه هنرى كيسينجر وريتشارد نيكسون البيت الأبيض. فقد كانت الحرب التى وَرِثاها أيضًا بالفعل نتاجًا لتجاوز ملحوظ فى السلطة التنفيذية من جانب الإدارة السابقة ـ منذ مساندة أيزنهاور المبكرة فى الخمسينيات من القرن العشرين للجهود الفرنسية المضادة للشيوعية فى فيتنام، إلى قرار كينيدى الظاهرى لتكريس "مستشارين" لمساعدة الفيتناميين الجنوبيين، إلى جهود جونسون المتصاعدة لمواصلة النصر الأميريكى لقاء ثمن ضخم ـ وكل ذلك دون أى إعلان رسمى بالحرب من جانب الكونجرس، وبتنامى نقص الشفافية عند الكونجرس والجمهور. وعلى الرغم من أنهما ورثا هذا الصراع، فإن كيسينجر ونيكسون تعاملا معه على أنه ملكهما الشخصى، زائدين فى سريته إلى مستوى جديد غير مسبوق فى السلطة التنفيذية.

ويستعيد الأمر روجر موريس العضو السابق فى مجلس الأمن القومى قائلاً: "إن أسوأ ذكرياتى هى عن هنرى كيسينجر وهو يبرر أسوأ غرائز الرئيس فى فيتنام، مضللاً كلاً من الكونجرس والصحافة، ومحركًا بدأب كلاً من طاقمه وبقية الحكومة الأميريكية"(٤١).

وقد سبق أن عمل موريس بعد حصوله على الدكتوراه من هارفارد رئيسًا لطاقم دين أتشيسون، والتحق بمجلس الأمن القومى تحت قيادة ليندون جونسون. وفى بادئ الأمر سئل من جانب كيسينجر ليبقى فى المجلس بعد أن ترك نيكسون منصبه، إلا أن موريس أحس أنه مضطر للاستقالة بعد قرار كيسينجر فى عام ١٩٧٠ ببدء قذف الدولة المجاورة كامبوديا دون علم الكونجرس أو الشعب الأميريكى. فطول وقت الحرب عملت كمبوديا كنوع من الجار المحايد للصراع الذى أخذ يتكشف. ثم تمت الإطاحة فى عام ١٩٧٠ بملك كامبوديا نوردوم سيهانوك فى انقلاب مساند من جانب و.م.م. وقد أطلق هذا الحدث بصورة غير معقولة ما سماه موريس "سلسلة التفاعلات داخل الحكومة الأميريكية، وعند ريتشارد نيكسون وعند هنرى كيسينجر". فبإدراكهما أن هناك تحديًا للحل الأميريكى واقتناعًا بأن الأحداث فى كمبوديا كان يمكن أن تضحِّى برغبتهما فى

تأمين خروج مشرف أميريكى من فيتنام، ابتدأ نيكسون وكيسينجر سريًا فى قذف كمبوديا.

ويتذكر موريس الأمر قائلاً: "لقد قررت أن أستقيل... لأننى شعرت أن غزو كمبوديا كان خيانة لتعهد الرئيس أن يبحث عن سلم عادل ومشرف فى فيتنام، فقد دمر الغزو الكمبودى كل ذلك، وشتَّته لسنوات تأتى من بعد، واقتضى بالفعل ضياع آلاف من الأرواح الأميريكية، ومئات الآلاف من أرواح الفيتناميين والكمبوديين، واعتقدت أنها واحدة من الجرائم الكبرى لهذا القرن". ومن منظور دستورى، فكلما قرأ شخص عن السرية التى لا تمل والقوة التى لا تكل والتى واصل من خلالهما كسينجر نشاطات سياسته الخارجية السرية، تبين هذا الشخص سابقة لأحداث سنوات بوش. وكلما أصبحت نشاطات كيسنجر ونيكسون سرية أكثر فأكثر، أصيب الرجلان بما يشبه جنون العظمة ناحية من يحيطون بهما، ليس فقط فى الكونجرس، ولكن فى داخل الفرع التنفيذى نفسه.

وكما يتذكر موريس قائلاً: "لقد اعتدنا على السخرية حول أن القوى الأجنبية المعادية الحقيقية لم تكن موسكو وبيجين أو أى من منافسينا فى العالم، إنما كانت القوى المعادية هى بقية الحكومة الأميريكية، ووزارة الخارجية، وطاقم البيت الأبيض فى عهد بوش، فإن الإصرار الزائد على السلطة التنفيذية بواسطة نيكسون وكيسينجر صحبته قبل مرور الكثير من الوقت أعمال من عدم التوقير للدستور". ويقول موريس "لقد تجسس كيسينجر على دستة على الأقل - وربما أكثر - من أقرب زملائه. وما زلنا لا نعلم الحكاية كلها؛ لأن معظم هذه الوثائق لا تزال محظورة النشر. فلقد تجسس على أقرب أصدقائى ومساعدىّ فى طاقم العمل آنتونى ليك، الذى أصبح بعد ذلك مستشارًا للأمن القومى فى عهد كلينتون. وتجسس على مساعدين وزملاء فى البنتاجون. كما تجسس على رجال صحافة أميريكيين كانت بينه وبينهم كما يُفترض علاقات صداقة وتقارب".

وقبل مضىّ وقت طويل فإن حملة القصف السرى ضد كمبوديا تسربت إلى الصحافة، ولكن الأمر حينئذٍ كان متأخرًا جدًا. وكان قد تسبب فعلاً فى فقدان

أرواح كمبودية لا تُحصى، وأدى إلى زعزعة تلك البلاد. وبأخذ طبيعة سلسلة التفاعلات الناجمة عن الضربة المرتدة للخلف فى الاعتبار، فإن ذلك قد تسبب فى صعود الخِمير الحُمْر (خِمير روج)، والذين شنوا بدورهم حملة تطهير عرقى وإثنى أدت إلى وفاة الملايين من الكمبوديين وتهجيرهم[٤٢].

ورغم ذلك، فإن توسيع كيسينجر للسلطة التنفيذية لم يقتصر على كل من الهند الصينية أو على رئاسة ريتشارد نيكسون؛ فتَحْت رئاسة نيكسون مد كيسينجر يد المساندة فى شيلى للجهود الداخلية لقلب الحكومة المنتخبة ديموقراطيًا لسلفادور الليندى، ثم فى عهد جيرالد فورد الذى تبع نيكسون، منح ترخيصًا لمبيعات السلاح لديكتاتور إندونيسيا سوهارتو، والذى استعمل فى مذبحة الشعب فى تيمور الشرقية. وبينما أدت نشاطات كيسينجر فى شيلى إلى انقلاب قُتل فيه سلفادور الليندى ونتج عنه الديكتاتورية العسكرية الوحشية لأوجستو بينوشى (والذى فى عهده قُتل الآلاف وعُذِّبوا أو "اختفوا")، فإن ترخيص كيسينجر لبيع السلاح لسوهارتو كان شجبًا مباشرًا لقانون سيطرة الكونجرس علي تصدير السلاح، والذى منع بيع السلاح لبلدان تعتدى على حقوق الإنسان.

ورغم أن سنوات كيسينجر تحت إمرة نيكسون ثم فورد لم تكن أول فترات البلاد التى حدث فيها تمدد السلطة التنفيذية، فإن درجة سريته واستهانته بإشراف الكونجرس تم الكشف عنها من خلال الجهود التحقيقية للجنة تشيرش، وهى لجنة تحقيق رأسها فرانك تشيرش سيناتور ولاية إيداهو فى عام ١٩٧٥. ورغم ذلك فعندما طُلب كيسينجر للمثول أمام اللجنة للإجابة عن أسئلة تتهمه بأنه قد ساند بصورة سرية وغير شرعية الجهود للإطاحة بالحكومات المنتخبة ديموقراطيًا، ومن ثَمَّ فإنه قد رخص عن قصد لاغتيال القادة الأجانب، فقد كان كيسينجر غير مرحِّب، وزوده الرئيس بطبقة من التغطية. وفوق كل ذلك، فإن ما كشفت عنه هذه الجلسات للاستماع كانت الطريقة التى سماها ويلكرسون "الوضع غير التشريعى" لمستشار الأمن القومى، والذى يزود المسئول التنفيذى بمساحة ليحرك ذيله فيها للانغمار فى نشاطات تخرق القوانين والضوابط القائمة، مع الاستراحة إلى أن شخصًا آخر سوف يجيب عن ذلك، شخصًا غير

محدد بوضوح فى الدستور، ويكون هذا الشخص حينئذٍ بذلك غير مسئول أمام الكونجرس، وامتدادًا لذلك، أمام الشعب الأميريكى.

وهكذا إلى درجة كبيرة أصبحت سلطة كيسينجر كمستشار للأمن القومى أثناء سنوات ولاية نيكسون بحيث جارت على سلطة وزير الخارجية. ويضحك ويلكرسون وهو يقول: "عندما تستمع إلى الشرائط التى تم الإفراج عنها والتى يسمِّى فيها نيكسون وزارة الخارجية بأنها مجموعة من كلاب الشيوعية(*)، تدرك أن وزير الخارجية قد ابتدأ تهميشة لدرجة كبيرة فى عهد نيكسون". وانسجامًا مع وجهة نظره حول أن قانون الأمن القومى كان مصممًّا جزئيًا لإحداث توازن مقابل لسلطة وزارة الخارجية، فإن ويلكرسون يدرك أن إدخال مستشار للأمن القومى كان عدوانًا كليًا بلا حدود على سلطة وزير الخارجية. "وهو يمنحك الشعور بأن ما يحدث فى البيت الأبيض هو فى الحقيقة خلاصة السلطة فى أميريكا، وهو أن الوزارات - وخاصة وزارة الخارجية - إنما هى مجرد زوائد، لا ينتج عنها أى مساهمات أساسية فى عملية صنع القرار".

وبالنسبة لويلكرسون، فإن نيكسون قد أظهر صراحة جديرة بالاعتبار عام ١٩٧٣ عندما تخلى عن أى ادعاء بالعكس، وقام بتعيين كيسينجر ليخدم بالتتابع كمستشار للأمن القومى ووزير للخارجية، مقلِّلاً من ترهل المنصب الأخير. ومثلهم مثل كيسينجر، فإن هؤلاء المستشارين للأمن القومى من أمثال برنت سكوكروفت، وزبجنيو برزيزينكسى وجون بويندكستر، وفرانك كارلوتشى، وصامويل و. بيرجر، قد تجاوزوا مرات وبوضوح نظراءهم من وزراء الخارجية فى التأثير على رئيس الجمهورية والقرب منه.

ورغم أن نشاطات كيسينجر السرية خلال حكم نيكسون وفورد قد تملصت فى النهاية من المحاسبية، فلا يمكن أن نسبغ القول نفسه على جون بويندكستر - مستشار رونالد ريجان للأمن القومى - والذى أسفرت جهوده من أجل تزويد رئيسه بتغطية تمويهية من أجل أن يمارس النشاطات غير القانونية

(*) A bunch of commie pinko dogs.

لمهمة إيران/كونترا عن أنه كاد يجعله مذنبًا مدانًا فى الأمر. وما بين إسقاط طائرة نقل بضائع متهالكة فوق نيكاراجوا فى ٥ أكتوبر عام ١٩٨٦، إلى التحقيقات فى المبيعات غير القانونية للسلاح، وغسيل الأموال، والمفاوضات مع الإرهابيين، فقد تفتح موضوع إيران/كونترا مثل رواية مغامرات لجون ليكاريه، وانفجر فى صورة عاصفة نيران إعلامية وموكب من الأكاذيب الرسمية التى صدرت تحت القسم. وكان ما انكشف فى النهاية إن هو إلا جريمة مركبة تم فيها تحويل الأموال المجتباة بصورة غير قانونية من مبيعات السلاح لإيران خرقًا لقانون الكونجرس للسيطرة على تصدير السلاح، من أجل تزويد الكونترا بالمساندة، وكان ذلك ترتيبًا غير مقيد لمجموعات المعارضة السياسية لحكومة نيكاراجو الشيوعية، فى خرق لتعديل أساسى لأحد قوانين الكونجرس، وكان يطلق عليه تعديل بولاند. وكان قد أجيز هذا التعديل عندما اتضح دليل تحت ضوء الشمس يفيد أن الكونترا المدربين من خلال و.م.م.، دون علم من الكونجرس، قد انغمسوا فى ممارسة السلوكيات الشائنة ضد السياسيين وغيرهم من المدنيين، بما فى ذلك القتل والاغتصاب والتعذيب والتفريق والإعدام. ورغم توافر هذا الدليل فقد استمر ريجان فى التعبير عن أن الكونترا كانوا "هم المكافئ الأخلاقى لآبائنا المؤسسين"، مثنيًا عليهم كأبطال فى الحرب ضد الشيوعية، وفى النهاية منتظرًا وجود إدارة تساندهم بصورة غير قانونية.

وفى النهاية تمت إدانة أحد عشر عضوًا فى إدارة ريجان، بمن فيهم وزير دفاعه كاسبار واينبرجار باقتراف جرائم تتعلق بنشاطات عملية إيران/كونترا. ورغم أن هذه النشاطات تضمنت مسئولين منتشرين عبر مختلف أقسام الإدارة - من نائب مدير و.م.م. روبرت جيتس إلى وزير الخارجية جورج شولتز إلى المسئول الكبير فى وزارة الخارجية إليوت أبرامز إلى سفير الولايات المتحدة فى هندوراس جون نجروبونتى إلى العقيد أوليفرنورث - فإن الذى لعب أكثر الأدوار حساسية وتأثيرًا كان هو مجلس الأمن القومى الرئاسى الذى خدم فيه نورث، والذى قاده جون بويندكستر. وفى النهاية عندما اتضحت فضيحة إيران/كونترا جلية فى الضوء تصرَّف مجلس الأمن القومى إلى حد كبير كمثل ما فعل أثناء التحقيقات

فى لجنة فرانك تشيرش. وفى حين كان لعملية إيران كونترا محدودية جغرافية أكبر من الاكتساح الكامل لنشاطات كيسنجر الدولية، فإن العملية لم تكن أقل انتهاكًا لحرمة القانون المحلى والفصل الدستورى بين السلطات. ففى الحقيقة، بانتهاك كل من قانون تصدير السلاح وتعديل بولاند، يمكن القول إن إيران/كونترا مثّلت عدوانًا أكثر جرأة وفقدانًا للحياء على سلطة الكونجرس عن الأعمال الأكثر دهاءً، والتى هندسها كيسنجر.

وعلى الرغم من ذلك فإن مجلس الأمن القومى، وعلى وجه الخصوص مستشار الأمن القومى قدَّما وسيلة تخفِّف الصدمة من أجل سلامة هؤلاء الموجودين عند أعلى مستويات الإدارة.

وقد ختم ريجان الأمر فى النهاية قائلاً: "إن ما ابتدأ وكأنه افتتاح استراتيجى لإيران قد انحدر فى التطبيق إلى مستوى التجارة فى السلاح مع الرهائن"، واعترف ريجان بالخطأ رغم إنكاره لأى مسئولية عن أى تورط إجرامى(٤٣).

وبينما تمت إدانة الممثلين عند المستوى المنخفض مثل أوليفرنورث، وتغريمهم واتهامهم بأساليب محدودة، احتفظ المسئول نفسه بخطوة الاعتراف بالخطأ والاحتفاظ بإنكاره، ليعيش فيصبح واحدًا من أهم رؤساء أميريكا المبجَّلين. وفى المقابل فإن هؤلاء الذين تمَّت إدانتهم تحت رئاسته تمتعوا فى النهاية بحماية متبادلة من المسئول التنفيذى من أى سجن أو عقوبة أخرى. ذلك أن هـ. دبليو بوش الأب ـ وهو الذى خلف ريجان، وكان نائب الرئيس أثناء العملية ـ قد عفا عن الأحد عشر شخصًا المدانين.

ورغم خروج ريجان من الفضيحة دون أن يصاب بأذى، فقد مثَّلت أكثر أنواع الهجوم صفاقة على توازن السلطة منذ التراجعات التنفيذية للعهد الفيتنامى. وفى سياق الجدل طويل الأمد فى أميريكا حول توازن السلطة بين الفروع، فإن خَلْق إدارة ريجان لحكومة ظل لتخطِّى الفروع الأخرى، كان مركَّزًا فى مجلس الأمن القومى، والذى أصبح بدوره أداة لإعاقة جهود الكونجرس لكى يمارس سلطته فى المراقبة، ومن خلال العفو الرئاسى فى النهاية عن هؤلاء الذين وُجدوا مدانين، وبذلك تمت إعاقة العدالة نفسها.

وفى استدامة لإرث أسلافها، فإن كوندوليزا رايس - مستشارة الأمن القومى لجورج دبليو بوش - قد أثبتت بدورها فائدتها فى رعاية مساحة للحركة من أجل فرض السلطة التنفيذية. وينظر إليها ويلكرسون على أنها تمثل شخصية "سعت إلى بناء علاقة حميمية مع الرئيس" لا بتزويده "بالتحليل الموضوعى" لطَيْف من وجهات النظر الأمنية، وإنما أكثر من ذلك بتحالفها مع وجهات النظر لكبار أعضاء المجلس الوزارى ديك تشينى ودون رامسفيلد، وبحماية بوش فعليًا من وجهات النظر المواجهة مثل تلك التى يقدمها معسكر باول. وباستعمال كناية تقريبية من ميدان الألعاب الرياضية، فلم تكن رايس هى اللاعب الذى سجل الرمية الساحقة؛ وإنما كانت هى أقرب إلى اللاعب الذى هيَّأ التقاطة للكرة لهؤلاء الذين يحققون تلك الضربة. وفى الواقع فإن رايس قد قدَّمت تغطية تمكَّن تحتها تشينى ورامسفيلد من أن يُشَكِّلا الهندسة المعمارية لعملية صنع القرار حسب النهاية التى يبتغيانها.

ويعتقد ويلكرسون أن رايس كانت فاعلة فى تمكين رامسفيلد وتشينى أساسًا من هندسة انقلاب سياسى داخل الإدارة. كما يرى ويلكرسون أيضًا - وهو يستعمل ما يسميه "التصلب" البيروقراطى - أن رايس استغلَّت ظهور جدل شديد لكى تغطى ما كان يدور فعلاً داخل "عملية سرية لصنع القرار". ويضيف ويلكرسون أنك عندما تفهم كيف يشتغل تشينى ورامسفيلد أيضًا لهذا الغرض، فستفهم كيف فعلاه. فلقد تملَّكا تقنية بيروقراطية عبقرية لكى يُعَرْقِلا عملية ما فى مجلس الأمن القومى؛ فكانا يُخرجان القرارات من دائرة التنفيذ، وكانا يفعلان ذلك بتجاهلها - مثل ما حدث فى حالة إيران - بإلقاء وسيلة ملتوية فى طريق العملية التشريعية فى كل مرة يظهر فيها أنها قد ينتج عنها وثيقة أمنية فيما يتعلق بسياسة الولايات المتحدة إزاء إيران. وبهذه الطريقة حصلوا من خلال الإهمال والتجاهل على السياسة التى يريدان، والتى كانت تعنى: لا حديث مع إيران (انتهى الموضوع). لا حركة. لا دبلوماسية. لا شىء بالمرة ناحية إيران.

وفى مرات أخرى - كما كان يحدث فى حالة تعذيب المعتقلين - فقد سمحا للعملية التشريعية باتخاذ قرار، ثم قاما ببساطة بهدم القرار فى الميدان. فلم

يواجها مشاكل كثيرة، ذلك أن رامسفيلد كان يمتلك العسكريين، أما و.م.م. فقد كان جواسيس تشينى منتشرين فى كل أرجائها.

الكاهونا الكبير(*) : خلق القوة الجوية

إن الطريقة التى هى أقل وضوحًا وإن لم تَقِلَّ فى الأهمية، والتى وسَّع بها قانون الأمن القومى من السلطات الرئاسية فى صنع الحرب كانت بخلق القوة الجوية كفرع مستقل من العسكرية، بتكوين بنية قيادة خاصة بها. ففى مطلع الحرب العالمية الثانية كانت العمليات المتسعة الجوية الأجنبية أمرًا متوقَّعًا، والحاجة إلى قوة جوية أكثر قوة واستقلالاً أصبحت حاسمة. وبالمقابل، ولما كان الخوف من الحرب النووية قد أصبح الموضوع الأمنى الرئيسى الذى يعنى أميريكا، فإن القوة الجوية ـ التى تحمل عبء المحافظة على قوة الأمة النووية وعلى الردع ـ سرعان ما أصبحت هى الخدمة العسكرية القائدة.

وفيما بين سنة ١٩٤٧ وسنة ١٩٥٣ تم استبدال قاذفات الحرب العالمية الثانية بقوة ضاربة بعيدة المدى قادرة على قذف أى مكان على وجه الأرض. وفيما بين سنة ١٩٥١ وسنة ١٩٥٣ تمت إضافة ٣٢٩ قاذفة استراتيجية من طراز بى ـ٤٧، والتى كان بإمكانها أن تطير لأكثر من ثلاثة آلاف ميل دون تزوُّد بالوقود، إلى أسطول القوة الجوية. وبحلول عام ١٩٥٥ ارتفع عدد قاذفات طراز بى ـ ٤٧ إلى ١٠٨٦ قاذفة. وفى العام نفسه بدأت القوة الجوية أيضًا فى توزيع قاذفات بى ـ ٥٢ والتى كان بإمكانها التزود بالوقود فى وسط الجو لكى تصل إلى أهداف فى جمهوريات الاتحاد السوفيتى الاشتراكية من الأراضى القارية للولايات المتحدة. وبحلول عام ١٩٦٠ كانت ٣٥٩ قاذفة بى ـ ٥٢ قد أضيفت، مرتفعة بالعدد الكلى للقاذفات الاستراتيجية القادرة على حمل أسلحة نووية إلى ١٧٣٥(٤٤).

وقد تطلب هذا الانفجار فى النقل الجوى تحويلاً مماثلاً كميًا لدولارات الدفاع ناحية القوة الجوية وبعيدًا عن الخدمات الأخرى. وهكذا ففى غضون

(*) الكاهونا كلمة بلغة هاواى وتعنى الناسك أو الساحر أو الكاهن باللغة العربية.

حياتها القصيرة، نسبيًا، وصلت القوة الجوية لتصبح قادرة على المنافسة، وفى بعض الأحيان على التفوق على غيرها من الخدمات فى تمويلها، مما وصل بها فى عام ٢٠٠٩ إلى ١٤,٤ بليون دولار، تمثل ٢٨ بالمائة من كل دولار يُنْفَق على الدفاع الأميريكى.

وقد منح هذا التركيز فى القوة الاقتصادية القوة الجوية نفوذًا هائلاً لتوجيه أولويات الأمن القومى. وكلما أصبح العالم أصغر، واستمرت الولايات المتحدة فى وضع نفسها فيما وراء البحار، أصبحت القوة الجوية أكثر فأكثر هى مركز التخطيط العسكرى للولايات المتحدة. وقد أدى ارتفاع قدر القوة الجوية بدورها ـ والتى خاطرت نشاطاتها فى الارتفاعات العليا بحياة حفنة قليلة من طياريها بالمقارنة بالخسائر الواسعة فى معارك الجيش والبحرية- إلى تعزيز نوع من الحرب "الجراحية"، والتى كان الحصول على مساندة الجمهور والكونجرس لها أمرًا أكثر سهولة.

وكان الآباء المؤسسون قد ضموا أساليب المراقبة والتوازنات بطريقة تتطلب من الرئيس أن يطلب من الكونجرس إعلان الحرب. وقد قامت القوة المتزايدة لسلاح الجو للولايات المتحدة بهذه الطريقة غير المباشرة ـ وإن تكن الحاسمة ـ بتسليح الفرع التنفيذى للسلطة بآلية هائلة الفعالية للتمكين من هندسة مساندة الكونجرس. وأصبح الرئيس قادرًا على طرح الجدال حول إحداث لشبكات أكثر محدودية للقوات، وخوض حرب أقصر، وبخطة حرب تتسيدها القوة الجوية. فقد شهدت الحرب العراقية ـ على سبيل المثال ـ خطة حربية تسيطر عليها القوة الجوية، ويقاومها المحترفون ذوو الخبرة فى الجيش مثل الجنرال إريك شينسيكى، ومع ذلك يروِّج لها جنرالات يَعِدُون بتحقيق نصر سهل من خلال ضربات جراحية. وقد كانت هذه الضربات ـ والانطباع الناجم عنها من حدوث تحكُّم سريع ومتقن وممكن احتواؤه للصراع ـ كلها فاعلة فى التغلب على المعارضة المحدودة التى كانت موجودة بين أعضاء الكونجرس للحرب العراقية.

وسيبقى فى الذاكرة طويلاً المحافظ الجديد كين آديلمان ـ عضو مكتب رامسفيلد لسياسة الدفاع فى البنتاجون ـ على أنه كان الرجل الذى وعد بأن

حرب العراق ستكون عملية سهلة (مثل رقصة خطوات قصيرة للفوز بالكعكة Cake Walk)، وهو تعبير أطلق كدرس لاختيار كلماتك بحكمة أكبر فى عصر المفاجآت الصوتية. ورغم ذلك فإن قراءة لصيقة لحجة آديلمان للحرب تكشف المدى الذى كانت القوة الجوية فيه تحتل مكانًا مركزيًا فى وهم الحصول على نصر سريع وسهل.

وقد جادل آديلمان مبكرًا منذ فبراير عام ٢٠٠٢ بأن "إطلال إمكانية القذف الجوى المحكم وتوافر مخابرات ميدان المعركة قد ثبّتا بصورة درامية من براعة وجسارة العسكرية الأميريكية"(٤٥). وبالطبع كان من الصعب على معارضى الحرب أن يجادلوا ضد وعد الضربة الجراحية التى تنتوى الاستئصال المكشوف لرئيس أرعن للدولة يتصدى للحرب، فى حين تتفادى هذه الضربة السكان المدنيين من حوله. وفى الوقت الذى لا توجد فيه طريقة لمعرفة كيف كان يمكن أن تكون قد تمت الدعوة للحرب فى غياب القدرات المستفيضة والتسويق الماهر لقوة الجو الأميريكية؛ فقد أصبح واضحًا كيف أن توافر هذه الأمور قد جعل مجال العمل العسكرى يبدو أكثر حيوية وقابلاً للدفاع عنه، وبالتالى تَقِلّ المقاومة له فى الكونجرس وبين الجمهور لصالح أهداف التنفيذيين الذين يصنعون الحرب.

ورغم أن منتقدى الحرب الباردة ـ تاريخيًا ـ قد ركّزوا درجة كبيرة من اهتمامهم على تقرير مهم مستقبلى لعام ١٩٥٠ تحت عنوان مجلس الأمن القومى ـ ٦٨ (NSC- 68) كتبته لجنة بينية فيما بين وكالات الفرع التنفيذى يقودها خبير استراتيجية الحرب الباردة بول نيتز، فإن القليل من الانتباه بصورة مقارنة قد تم توجيهه إلى التغير الهائل باتساع المحيط، والذى حدث عام ١٩٤٧.

فإذا استعرضناها معًا، فإن الإبداعات الظاهرة فى قانون الأمن القومى ـ وزارة الدفاع (ووزيرها)، وكذلك و.م.م.، ومجلس الأمن القومى (م.أ.ق) (ومستشاره)، وقوة جوية منفصلة ـ كلها قد أحدثت تأثيرًا واسعًا ليس فقط على شئون أميريكا الخارجية عبر نصف القرن الماضى، وإنما أيضًا على تحركاتها الداخلية السياسية بالمثل.

بعد شهور من التحقيقات المجهدة التى قام بها فى الأعمال الوحشية فى أبو غريب، فإن ويلكرسون ينسب الفضل إلى قوة أعلى دفعته لاتخاذ قراراه النهائى بأن يخرج إلى العلن. "وقد دارت بين زوجتى وبينى بعض المناقشات الثقيلة. وقالت هى إنها اعتقدت أنه كان فى عنقى لبلادى أكثر مما فعلت لرئيسى ولغيره". ورغم ذلك كان القرار صعبًا.

ويتذكر ويلكرسون الأمر قائلاً: "لقد كان أمرًا شديد الإيلام. فلواحد وثلاثين عامًا فى العمل العسكرى لم يحدث أن تحدَّثت فى الخارج سياسيًا كضابط. فالتقاليد تقضى، سواء فى التقاعد أم فى العمل، بأن عليك ألاَّ تتحدث فى الخارج. وشخصيًا، أيضًا: فبعد ستة عشر عامًا من العمل مع كولين باول - وعندى ولاء شديد لكولين باول - فقد حدث التباعد بينى وبينه كواحد من أعز أصدقائى فى العالم". وقبل الخروج إلى العلن، نصح ويلكرسون باول أن عليهما أن يتوقفا عن التواصل حتى لا يُساء الفهم بأن ويلكرسون كان يتحدث عن رئيسه السابق. "ولا يزال الكثير من الناس يظنون أنى أتحدث بالنيابة عنه، وأنا لا أفعل".

ولتوضيح ذلك، يقدِّم ويلكرسون رأيًا كاشفًا غير عادى، ويوضح الأمر قائلاً: "باول وأنا نختلف بصورة أساسية حول موضوعين لا يُستهان بهما"، ويشرح ذلك قائلاً: "فعلى سبيل المثال فأنا فى القرارات المتعلقة بتعذيب المحتجزين أعتقد أن الرئيس كان غير قاصد ومنعزلاً عن التفاصيل". وبعد فترة يبتسم ويلكرسون ليلقى بقنبلة فيقول: "إن الوزير باول وأنا نختلف معًا حول هذا الأمر".

فإذا كان الأمر كذلك، فإنه يستدعى التساؤل عن لماذا لم يتكلم باول فى العلن بقوة أكبر، كما فعل ويلكرسون حول التجاوزات المذكورة. وكانت الإجابة حسب قول ويلكرسون، تتمثل فى حقيقة أن "باول إن هو إلا كائن من كائنات الفرع التنفيذى. وعبْر سنواته فى البيت الأبيض، أصبح باول نموذجًا يُدَرَّسُ فى الطاعة العسكرية، دائمًا الجندى، مساندًا المهمة المُوكَلة إليه من قِبَل الرئيس، وتاركًا

الجمهور ليتعجب عن ماذا يقتضيه الأمر ليجعله يتحدث ناقدًا السياسات التى كان عنده إحساس قوى بخلافه معها"(٤٦).

وفى النهاية فإن وظيفة باول الإدارية المجهضة ستنتهى كما بدأت، فى خدمة تؤدى الواجب للرئيس التنفيذى، ويبنى ويلكرسون على هذا محددًا صفات صديقه ومعلمه "لقد أمضى عمله الكامل فى الفرع التنفيذى كجندى، وكنائب مستشار الأمن القومى، وكمستشار للأمن القومى، وكرئيس لهيئة الأركان المشتركة، ثم كوزير للدفاع. وقد كانت أكثر الجدالات التى دارت بيننا شِدَّة حول الحوكمة فى هذه البلاد عبر السنوات الست عشر الماضية تدور حول أشياء مثل العلاقات العسكرية المدنية، وسلطة الشخص التنفيذى، واحتمال قيام العسكريين بالسلطة فى البلاد. وفى مثل هذه المناقشات، كان فيما يكاد يكون فى الغالبية العظمى من الأمور على العكس منى، قد رسا على الجانب المتحفظ حول أى مشاكل قد تجد؛ لأنها كلها تنتهى بحاجتها إلى فرع تنفيذى شديد القوة لكى يستمر العيش فى هذا العالم الخطر، ويستمر راكبًا على قمة سنام السلطة". وحسبما يقول ويلكرسون، فإذا كانت هناك ثغراتٍ للهروب فى قانون الأمن القومى قد مكنت معسكر تشينى/رامسفيلد من السيطرة على السياسة الخارجية للإدارة، فإن إخلاص باول الأساسى لقائده الرئيسى كان عامل تقوية إضافية.

وفى باكورة ما حدث فى أبو غريب، فإن قرار باول الذى يأمر به ويلكرسون وكذلك وليام تافت الرابع لكى "يتعرف على كيف وصلنا إلى هذا الحد هنا"، كان نقطة تحول، هى فعل واضح التمرد فى حياة عسكرى، وفى النهاية فإنها قد تكشف عن أن ولاءه لرئيسه التنفيذى لا يُثاب عليه. فبتعليمات من باول فى إبريل عام ٢٠٠٤، أمضى ويلكرسون وتافت بقية السنة وهما يُحَقِّقان فى مسار أبو غريب، ليعطيا باول ملخصات عدة حول نتائج تحقيقاتهما. ولكن بحلول الوقت الذى بدأت فيه الحقائق الشنعاء فى التبلور كان باول (وبالارتباط معه أفراد طاقمه) قد استقال من الإدارة.

لماذا؟ لماذا يختار رجل كرَّس عمله للحفاظ على قيم أميريكا فى زمن الحرب أن يستقيل فى لحظة تعرضت فيه هذه القيم للضرر إلى هذا الحد؟ وهنا يأتى كشف آخر من ويلكرسون ليشرح الأمر: "إن باول لم يَسْتَقِلْ، لقد فُصِل".

ويستعيد ويلكرسون رواية قصة مدهشة بسبب مغازيها الكبيرة حول السلطة فى الفرع التنفيذى، وكذلك بسبب باول نفسه. ويبتسم ويلكرسون فى تهكُّم "لقد حدث ما يلى: فى أول الأمر كان باول قد قال للرئيس منذ البداية الأولى، أى فى وقت مبكر مثل شهر أغسطس أو سبتمبر قبل انتخابات عام ٢٠٠٠، إنه إذا كسب بوش وسأله أن يكون معه فى وزارة الخارجية، فإنه من المحتمل أن يُوجد فيه لمدة فصل واحد. وكان هناك تفاهم ضمنى بين الأشخاص الرئيسيين حول هذا الأمر. وأصبح باول بصورة أو بأخرى الشخص الذى قد يطلبه الأوروبيون على سبيل المثال ويرجونه ألاَّ يغادر المنصب؛ لأنهم رأوا فيه الشخص المنطقى الوحيد والعضو العاقل فى الإدارة".

"وهكذا بحلول الوقت الذى وصلنا فيه إلى خريف عام ٢٠٠٤، وكان من المطلوب اتخاذ قرار حول رئاسة بوش للفترة الثانية، كان باول يقول أشياء مثل هذه: (أنا أخدم تحت إمرة الرئيس)، وأظن أنه كان من الصواب القول إنه كان يخطط ليبقى على الأقل حتى الانتخابات العراقية (لأننا كنا قد حضرنا لها) وربما لما بعد ذلك".

لكن الأمور لم تستمر على هذه الشاكلة.

فعندما انتهت الانتخابات، كان أول شىء حدث هو أن اتصل بنا آندى كارد ودينا باول وآخرون من البيت الأبيض قائلين: "هاى، ليس على أحد أن يقدم استقالته" كما يفعل الرؤساء الآخرون. وأنتم تعرفون أن البروتوكول يقضى مثاليًّا بأن تقدم استقالتك، ثم يقول لك الرئيس إذا ما كان سيبقيك أم لا. ثم دخلوا فى تفاصيل عديدة حول أنهم لا يرغبون فى أن يغادر الجميع أماكنهم فى وقت واحد. فإذا رغبت فى وظيفة جديدة فدعهم ليعرفوا برغبتك، وسيقومون بنقلك إلى هذه الوظيفة الجديدة. فإذا كنت راغبًا فى المغادرة، فدعهم ليعرفوا ذلك، لكى يوقِّتوا المغادرات؛ حتى لا يغادر كثير من الناس مرة واحدة.

"وكان الشىء التالى الذى عرفناه، وكان يوم ١١ نوفمبر، يوم المحاربين القدماء - ومن بين كل الأيام - يتلقى باول مكالمة تليفونية تخبره بأن يقدِّم استقالته. ويضحك ويلكرسون بمرارة وهو يتذكر دهشة باول، ويقول: "الآن هذا أمر يدعو للاهتمام".

"ظننتُ أنك قلت أن لا أحد سيتقدم باستقالته".

"حسنًا، لا أحد .... ولكن أنت".

"وكان باول فى غاية الغضب حول هذا الموضوع؛ فطَبَع خطاب استقالته هو وأرسله إلى هناك. ولكن انظر وتنبه، إذا لم يكونوا قد أرجعوها مرة ثانية لأنه كان بها خطأ حرفى. وكان عليه أن يكتبها ثانية!".

"فعندما سُئِل باول للحضور إلى البيت الأبيض لحديث نهائى مع الرئيس، لم يكن يبدو أن الرئيس يُظهر حتى أنه يعلم لماذا كان موجودًا هناك. هذا شىء لافت للاهتمام. أليس كذلك؟ فهل كان الرئيس يعلم حتى أنه كان قد سأل وزير خارجيته أن يقدم استقالته؟

وسأقول لك ما أعتقده. أظن أن تشينى قد قرر منذ ما قبل الانتخابات أن باول كان عليه أن يذهب. ولكنه لم يكن عليه أن يقول أى شىء فى هذا الصدد قبل الانتخابات؛ لأنه كان سيترك تأثيره عليهم. وربما كنا حتى قد جعلناهم يخسرون الانتخابات. ولذلك انتظَروا حتى بعد الانتخابات لكى يَصفِقوا الباب فى وجه باول".

ويتنهد ويلكرسون بعمق قبل أن يلخِّص المترتبات المتجمعة داخل هذا السبق المعلوماتى الذى توصل إليه. "أظن أنه من العدل القول إنه بالنسبة لنا عندما سُئِل كل منا أن يتقدم باستقالته فى نوفمبر ٢٠٠٤ فلم يَدُرْ بخلد أحد منا أن النظام لم يكن سيعمل"، هذا ما قاله ويلكرسون عن التحقيق فى تجاوزات أبو غريب. وكان باول قد قال فى العلن: "انظروا، إن هذا شىء مرعب. معدوم القيم. وستطير رءوس بسبب ذلك"، وكان الظن أن وزير الدفاع كان يتحرك آخر تحرك على رجليه. إذن هناك عرضان للاستقالة وسرعان ما سيقبل الرئيس أحدهما. وكان الظن أن النظام على وشك أن يعثر على ناس مخطئين فى كل المستويات ويقوم بعقابهم.

ونالد رامسفيلد قد استقال بالفعل، ولكن ليس لشهور طويلة تلت، وليس بسبب أبو غريب؛ وإنما بسبب المسار الكارثى للحرب الأكبر ولدوره الأوَّلى فى التخطيط لها. وقد أطلقت وزارة العدل أيضًا تحقيقاتها حول التعذيب وحول التعديل من اتفاقات جنيف. وبينما قد يطرح ذلك أن النظام لا يزال يستبقى بعض القدرة على الحد من سوء استعمال التنفيذيين للسلطة، فإن مثل هذه التصليحات قد حدثت فقط كنتيجة لتغير اتجاه الرأى العام بقوة ضد الحرب. وإن ذلك إلا إجراء بسيط ضد مشكلة تتعلق بتناسبات جوليات(*).

ورغم أن إدارة بوش قد تمثِّل، كما يؤكد ويلكرسون، أسوأ سيناريو يوضِّح كيف أصبح تمكين الفرع التنفيذى للسلطة من أجل هدم أكثر مبادئ الديموقراطية التى تحلَّت بالشرف عبر الزمن، ولكى يقود الأمة إلى أسفل عبر طريق خطر فى اتجاه العسكرية والإمبريالية، فإن استعراض القصة المحتملة لقانون الأمن القومى يُظهر أن عدم التوازن فى السلطة قد تمت مَأْسَسَته. وفى عرضه لسذاجة باول النسبية أثناء صرفه من وظيفته فى الفرع التنفيذى، والذى كرَّس له عمله كله، يرى المرء الاكتساح البشع لحالة الأمن القومى فى تأثيرها لا على توازن السلطة بين الفروع فقط؛ وإنما من داخل الفرع التنفيذى نفسه أيضًا.

فلقد أصبح الفرع التنفيذى يعلو إلى درجة كبيرة، ومعزولاً عن المراقبة الخارجية، ومنحرفًا فى الداخل ناحية الحرب للدرجة التى لا يستطيع معها جنود يتصفون بالولاء مثل باول وويلكرسون أن يبطئوا من مسيرته ناحية الحرب.

وفى النهاية، فإن قانون عام ١٩٤٧ الذى كان قد وَعَد بأن يهوِّن من أخطار سلطة تنفيذية تضخَّم نموها، فى الحقيقة قد عمَّق فقط مركز جاذبيتها تحت ثقل وزن هذا النوع من "المؤسسة العسكرية ذات النمو الزائد"، والتى حذَّر منها جورج واشنطون فى خطابه الوداعى. ومثله مثل واشنطون من قبله، فإن دوايت أيزنهاور - ورغم مساندته للقانون عام ١٩٤٧، وحتى مشاعره إزاءه فى سنوات تالية بأنه قد زود الرئيس بآليات ثمينة لصنع القرار - كان عليه أن يأتى ليرى أخطار العسكرية التى تم حل وثاقها بواسطة قانون الأمن القومى، وأن يمر بمرحلة غير عادية من التطور فى فهمه لكيف أن الطريقة الأميريكية فى الحرب - حتى مع أحسن النوايا- يمكن أن تضل طريقها(٤٧).

(*) فى الكتاب المقدس ذُكر مَارِد اسمه جوليات قام داود بقتله بمقلاع بحجر.

الفصل الرابع
رجال كبار بيض

حكومة بلادك! أنا حكومة بلادك: أنا ولازاروس. هل تفترض أنك أنت ونصف دستة من الهواة مثلك جالسين فى صف فى هذا الدكان للدردشة الحمقاء، يمكنهم أن يحكموا أندرشافت ولازاروس؟ لا يا صديقى. إنك ستفعل ما يعود علينا. إنك ستشن الحرب عندما تعود علينا، وستحافظ على السلام عندما لا تفعل. أنت ستكتشف أن التجارة تتطلب إجراءات مدنية عندما نكون قد قررنا هذه الإجراءات. وعندما أرغب فى شىء يُبقِى على نصيبى الأعلى من الأرباح، نستكشف أن رغبتى هى حاجة قومية. وعندما يريد ناس آخرون شيئًا لإبقاء أنصبتى أدنى، فستستدعى لهم البوليس والجيش. وفى المقابل ستحصل على التحية من صُحُفى، والحبور من جراء تصورك أنك سياسى عظيم. حكومة بلادك! بُعدًا لك، يا ولد، والعب مع دوائرك الانتخابية، ومقالاتك الافتتاحية، وأحزابك التاريخية، والقادة الكبار، والأسئلة الملتهبة، وبقية ألعابك، أنا عائد إلى مصرف حساباتى لأدفع للزمار وأستدعى النغمات.

جورج برنارد شو

باربارا الكبرى

هرولت السيارة البويك عبر الطريق المفروش بالحصى، ناثرة الغبار الذى جعل من الصعب رؤية عربة النقل الصغيرة التى تصارع بيأس لمتابعتها. وكان سائقى - وهو فى الثمانينيات من عمره - يجول بعينيه ليتبين الطريق أمامه. وقد تعجبت من قدرة إبصاره. وقال بنصف زمجرة "أنا حقًا لا أعلم ماذا تريد منى"، مشغِّلاً البدَّالة وراميًا بنظرة غاضبة إلى المرآة الخلفية.

وعندما وافق جون أيزنهاور على الظهور فى فيلمى الوثائقى "لماذا نحارب"، كان صفقة رابحة؛ فبالنسبة لفيلم مستقل يستوحى دوايت أيزنهاور، فإن التسجيل لابن الرئيس الراحل كان نغمة مزدوجة. فلم يكن جون فقط هو المؤلف لكتاب صدر حديثًا كأول مذكرات عن والده، الجنرال أيك؛ وإنما أيضًا كان عسكريًا مكتملاً ورجل دولة بنفسه. وقد تخرَّج جون فى كلية وست بوينت، وخدم فى الحرب العالمية الثانية وفى كوريا. كما خدم تحت إمرة والده كمساعد سكرتير موظف فى البيت الأبيض، ومؤخرًا تحت رئاسة ريتشارد نيكسون، كسفير للولايات المتحدة فى بلجيكا.

وقد وصلت مع طاقمى مبكرًا وكنت منفعلاً. فقد توقعت أن أجد نوعًا من البيوت الكبيرة من طراز فدرالى، والذى تجد فيه كبير الخدم يهتم بإيجاد مكان لتخزين ما نحمله من مهمات. وبدلاً من ذلك فقد وجدنا أنفسنا نهرش رءوسنا فى حديقة مكتب فى منطقة بين الولايات. وكانت بالكاد تظهر عليها مظاهر السفارة. ولكنها كانت المكان المناسب. وكما عرفت من بعد، كان المكان يمثل تواضع أيزنهاور، وهو مكان عملى، بلا تعقيدات.

وقد أمرت بوجبة غداء لطاقمى فى مكان راقٍ على أرض حديقة المكتبات، حيث طلبت مكتب جون لإعلانه بقدومنا ولأتساءل "إذا كان السيد أيزنهاور يرغب فى أن نحضر له شيئًا يأكله". ونصحتنى دوروثى ينتز، مساعدة جون أيزنهاور لمدة عشرين سنة أن أطلب له طعامًا معيَّنًا مع شاى مثلج، وكنت قد طلبت الطعام نفسه لى، فأمرتُ عامل البوفيه بمضاعفة الطلب.

وفجأة انفتح الباب الأمامى على مصراعيه مغرقًا المكان فى الضوء. وهناك فى فتحة الباب بانت هيئة رجل طويل فى حُلَّة كتان أبيض. وكان وكأنما دوايت

د. أيزنهاور بنفسه قد دلف إلى المطعم. وسلَّمنا على بعضنا أنا وجون مصافحة بالأيدى، وتناولنا غداءنا، وأثناءه تطلع فىَّ بشك. فبعد عمر طويل من إنجازاته السياسية والعسكرية والأكاديمية (فهو مؤلف لأكثر من تسعة كتب) كان جون قلقًا من أن يُطلب منه لعب دور ابن والده. وبالطبع لهذا كنت موجودًا هنا. ولذا فقد كذبتُ بالطبع. وبالطبع كذلك أدرك جون أنى أكذب ودعانا جون على مضض لمشاهدة فيلم فى منزله، حين ابتدأت مغامرة طريق العودة. وسارعنا على عجل فى العربة البويك تاركين طاقم فيلمى يحاول تعبئة شتات نفسه فى العربة النقل الصغيرة واللحاق بنا. وإذ ألقيتُ نظرة إلى الخلف للتأكد من متابعتهم لنا، سقط منى أن أتابع أول جزء من كلام قاله جون: فقد كان يزمجر بغضب قائلاً: "... والآن حصلنا على هؤلاء البلهاء"(١) ولم يكن بوسعى أن أوضح أنى لم أكن مصغيًا، فتركته يكمل دون توضيح عمن كانوا "هؤلاء البلهاء". وسرعان ما أصبح واضحًا أنه يتحدث عن إدارة بوش، وسرعان ما جهَّزتُ سؤالى التالى بعناية، قلت له: "أرجو أن تصحح قولى إن كنت مخطئًا يا سيد أيزنهاور، ولكنك جمهورى، صح؟".

ورد قائلاً: "طول عمرى. لقد صَوَّتُّ لهذا الرجل".

ولم أكن أتوقع أن يعبِّر ابن أكثر المبجلين الجمهوريين فى القرن العشرين فى العلن عن عدم استراحته لإدارة جورج دبليو بوش، ودَعْكَ من هذا القلق دون تخفيف. وقد أدرك ارتباكى وصنع جميلاً بتفسير الأمر لى. "لقد ترعرعت فى بيت أبيض جمهورى"، وهذا ما بدأ به وكأنه كان يحكى حكاية لطفل، وأردف "ودائمًا ما أعطيت صوتى كجمهورى. هذا ما كان عليه الأمر تمامًا. إن الجمهوريين هم حزب الرجال الكبار البيض ,أنا رجل كبير أبيض، ولذا فأنا أصوت للجمهوريين. وعندما جاء جورج دبليو بوش فقد أوضح الأمر بأنه يمثِّل حزب الرجال الكبار البيض. ولذلك صَوَّتُّ له". ثم سحب نفسًا عميقًا، ليتبصر فى تعليقه التالى.

"إنى فقط من خلال إدارة جورج دبليو بوش وصلت إلى إدراك أن الرجال الكبار البيض هم أكثر الرجال الذين يُخشى منهم فى هذا العالم".

وباستيعابى ذلك القول عرفت ثلاثة أشياء: أولاً، أنى لن أنسى ما حييت ما قد ذكره جون للتوّ. وثانيًا، لمّا كان طاقمى ومعداتى خلفى فى السيارة التى تطاردنا، فقد فقدتُ فرصة أن ألتقط ذلك على فيلم. وثالثًا، أنه منذ اللحظة التى نبدأ فيها التسجيل، فلن أدفعه أبدًا لكى يقوله مرة أخرى.

"إنها تظل لا شىء حتى ينطقها الرئيس"

كان ذلك صحيحًا، إذ إن جون لم يكرر أبدًا هذا الإلهام المخيف بينما كانت الكاميرا تدور. وبَدَتْ كل المحاولات لإدارة المحاورة إلى الخلف مرة أخرى بلا فائدة منها. وقد كان جون لواءً عسكريًا، ولم يكن يمكن قيادته إلى أى مكان لا ينتوى الذهاب إليه. كما أن الإفصاح عن وجهة نظره عن الرئيس فى السلطة فى فترة الحرب كان أكثر ممّا كان مستعدًا لفعله أمام الكاميرا. وعلى الرغم من ذلك، فإن تعليقه البارز عبَّر كما تعبِّر عنه مجلدات بأكملها فى موضوع زيارتى.

ورغم احتجاجاتى، فقد كنتُ جئتُ حقًا للتحدث إليه حول والده، ولم أكن أعنى أن أناقش أى شىء قديم حول والده، ولكن وبصورة محددة عن خطاب والده الوداعى ـ الذى يثير النقاش حول أنه أكثر لحظات عمله مدعاة للخلاف.

وعبْر خط الزمن لطريقة أميريكا فى الحرب، فإن خطاب أيزنهاور الوداعى هو لحظة الحقيقة الصلبة، لحظة الحساب الصريح. وقد أدلى أيزنهاور بخطابه بعد حوالى أربعة عشر عامًا من تمرير قانون ترومان للأمن القومى. حينئذ كان مساندًا قويًا للقانون. ولكن بحلول عام ١٩٦١، كان قد وصل به الأمر ليَرى مترتباته بعيدة المدى، وكانت كلماته صرخة تطلب المساعدة من غرفة قيادة حرب تنطلق فوهات مدافعها خارج السيطرة.

وبمتابعة مسيرة أيزنهاور من المجد الذى لا حدود له للحرب العالمية الثانية، إلى مثل هذه التحفظات العميقة مثل تلك التى عبَّر عنها فى خطابه الوداعى، يبدأ المتابع فى رؤية كيف مرَّت أميريكا بتغيُّر معتبَر أثناء هذه السنوات، ووصلت إلى نقطة شعر عندها حتى جنرال مبجل أنه مضطر لكسر حدود رتبته والتعبير عن اهتماماته؛ فإذا كانت الحرب العالمية الثانية بمثابة مضاعفة هائلة لنزوات

التوسع الكامنة منذ زمن طويل فى الجمهورية، كما شكَّل خلق حالة الأمن القومى بنية معمارية للتعبير الدائم عنها، فإن خطاب أيزنهاور الوداعى كان طلبًا للاستغاثة العاجلة من الأخطار (SOS)(*).

وقد أعلن أيزنهاور فى ١٧ يناير١٩٦١ "أننا قد أُجبرنا على خلق صناعة تسليح دائمة لها أبعاد هائلة، ونحن ندرك الحاجة الماسة لمثل هذا التطور، ومع ذلك فيجب ألاَّ نقصٌر فى فهم آثاره الخطيرة"(٢).

ودون أن تطرف جفونه خلف عدسات نظارته السميكة، فقد حدَّقت عينا أيزنهاور مع تفكير عميق فى مستقبل منذر بالخطر. وكان على كلماته التالية أن تسكن خاطر أميركا لعقود تالية، وأن يثبت أنها بعض أهم مواضيع الخلاف التى نطق بها رئيس أميركى.

> فى مجالس الحكومة يجب أن نحذر من الاستحواذ على نفوذ غير مبرَّر، سواء تم السعى له أم لم يتم من جانب المجمع العسكرى - الصناعى. وسيظل احتمال البروز الكارثى للسلطة فى غير موضعها قائمًا وسيستمر، ويجب ألاَّ نقبل شيئًا على أنه موثوق به.

وقد اختيرت الكلمات بحرص وصراحة لا تستجلب العداء. وكانت شبه الجملة التى قدمها للأمة فى ليلة من شهر يناير - وهى "المجمع العسكرى - الصناعى" - قد أصبحت منذ ذلك الحين عبر السنين نقطة ساخنة، يمتدحها اليسار كنبوءة، ويرفضها اليمين بصفتها صنيعة كاتب شديد التحمس للخطاب. وظهر الخطاب الوداعى - لليسار واليمين معًا - على أنه افتراق جذرى لمثل هذه الشخصية المركزية فى الحرب الباردة، مثلما يستنكر آل كابونى الجريمة المنظمة.

لماذا فعلها؟ وماذا كان يقصد؟ وماذا دفعه لاستعمال شهوره القليلة المتبقية فى الحكم ليحدث مثل هذا الكشف للوجه فى غسق حياته؟. بزيارتى لجون، وفى

(*) نداء طلب للنجدة بحروف معروفة دوليًا فى حالات الخطر فى البحر أو القطارات وغيرها على هيئة إشارة تلغرافية (SOS).

وقت تالٍ لحفيدة أيزنهاور سوزان (وهى أكاديمية معروفة فى موضوع الحرب الباردة) فقد راودنى الأمل أن تساعد ذرية آيك فى تقديم إجابة عن هذه الأسئلة؛ ذلك أن كلمات جون الافتتاحية التى تسترعى الانتباه ـ اعتراف رجل كبير أبيض يستعيد الوعى ـ قد بدأت بالفعل توضِّح كيف أن والده كان قد قام بمثل هذه المراجعة فى نهاية حياته.

ويوضح جون الأمر قائلاً عن والده: "لقد كان معقَّدًا (Complex)، فقد كان يجلس فى اجتماع مع موظفيه، وفى الكونجرس، ويتحدث عن إبادة ثلث سكان البلاد ثم يصعد إلى الطابق الثانى فى البيت الأبيض ويتحدث عن مباراة ولاية كنتاكى للخيول (كنتاكى ديربى). شىء مدهش. ولقد كان لاعبًا فذًا للعبة البوكر".

وقبل أن نحاول توقُّع دوافع أيزنهاور فى الإملاء بخطابه، أود أن أُرسِى إجابة على سؤال مُلِحّ. فقبل أسابيع من زيارتى لجون، أربكنى أن أسمع ريتشارد بيرل وهو يعبِّر عن استهانته بالخطاب الوداعى، مردِّدًا شكوك الجناح اليمينى حول مصادر تأليفه[٣]. وسخر بيرل قائلاً: "أظن أن تحذير أيزنهاور حول المجمَّع العسكرى الصناعى كان سخيفًا فى وقته، وقد كان من صنع أحد كُتَّاب أحاديث الرؤساء".

ويشجب تاريخ الخطاب افتراء بيرل؛ فرغم أن أيزنهاور قد وظَّف كُتَّاب أحاديث، فقد كان معروفًا عنه أنه يبدى مشاركة نشطة خاصة فى إعداد مُسوَّدة خطاباته، وهو ما أُطلِق عليه عالِم الرئاسة تشارلز جريفين "اليد الخفية"، ذات النمط البلاغى لأيزنهاور فى العمل"[٤]. فملاحظات أيزنهاور المجموعة المكتوبة باليد حول العدد الذى لا يُحصى من المُسَوَّدات لخطابه الوداعى، تقدِّم الدليل على دوره النشط فى صناعته. وبالرجوع إلى كاتب خطاباته الرئيسى مالكولم موس، فقد اتَّصَل به أيزنهاور لأول مرة حول الخطاب قبل حوالى سنتين من تركه مكتب الرئاسة. ويتذكر موس قائلاً: "إن الرئيس كان يومًا ما فى مزاج فلسفى، واستدار ناحيتى وقال: بالمناسبة يا مالكولم، أنا أريد أن أقول شيئًا عندما أغادر هنا وأريدك أن تفكر فيه"[٥]. ورغم استمرار المؤرخين فى الجدل حول من هو

الذى فى الحقيقة صك عبارة "المجمع العسكرى ـ الصناعى"، فليس هناك شك بين هؤلاء المعنيين أن الاهتمام الذى احتوت عليه والقرار بتضمينه فى الخطاب يعودان إلى أيزنهاور. ومن خلال سبع مُسَوَّدات على الأول فقد أبقى عليه بنشاط وضَبَط إيقاع محتواه، مؤكدًا أن تكوينه كان بؤرة رسالته الأخيرة(٦).

وعلى أى حال، فإن التاريخ البسيط لكتابة الخطاب الرئاسى يجعل افتراء بيرل الخبيث موضع شك. والحقيقة أن معظم الخطابات الرئاسية ـ وبعضها من أشهرها فى زماننا ـ قد تضمنت عمل كُتَّاب الخطابات. وإذا كان بيرل يدفعنا إلى رفض الخطاب الوداعى بسبب احتمال إشراك كاتب خطابات فى عمله، إذن فبالمثل علينا أن نلفظ خطاب روزفلت "يجب ألاَّ نخاف شيئًا سوى الخوف نفسه"، وخطاب كينيدى "لا تسأل عما تَقْدِر بلادك على أن تعمله لأجلك"، وخطاب ريجان "اهدموا هذا الجدار"، وهذا قليل من كثير(٧).

وتغضب سوزان أيزنهاور من اقتراح بيرل أن أيزنهاور كان بعيدًا عن عملية الكتابة. وهى تعلن أن "أيزنهاور كان كاتب خطابات كبير؛ فقد كان كاتب خطابات دوجلاس ماك آرثر، وكان معروفًا فى الجيش بقدرته على صياغة الجمل. وربما كان للخطاب الوداعى أكثر من مؤلف، ولكنه ينتمى لأيزنهاور من البداية للنهاية"(٨). أما جون فهو مباشر بدرجة أكبر إذ يقول: "أنا لا أصدق عادة بعض طاقم الموظفين بقولهم (إنها فكرتى)"، ثم يواصل قوله متهكِّمًا: "إنها لا تساوى شيئًا حتى يقولها الرئيس".

السيدة آيك

إن الشك فى مدى التزام أيزنهاور بأفكار خطابه الوداعى يعنى سوء فهمه بطريقة أعرض. وبدلاً من أن يمثِّل الخطاب افتراقًا عن منطقياته المعتادة، فإن جون وسوزان يريان الخطاب على أنه امتداد لها؛ فهو خطاب له جذور تمتد بعيدًا إلى الخلف فى حياته وعمله. وبهذا المعنى يتخذ تحذير المجمع العسكرى – الصناعى مغزى أكثر بُعْدًا كلحظة فارقة فى عمل أيزنهاور، وامتدادًا لذلك، فى قصة الطريقة الأميريكية فى الحرب.

فقد شغل أيزنهاور المكتب البيضاوى لسنوات ثمان، فى الوقت الذى كانت فيه مضامين حالة الأمن القومى حديثة النشأة قد ابتدأت تتبلور، وبينما كان رؤساء سابقون قد أحسّوا بالقبضة المتزايدة الشدة للنفوذ العسكرى ـ الصناعى، فإن متطلبات الحرب الباردة قد جلبت العسكرية والصناعة إلى مستوى غير مسبوق من التعاون مع بعضهما البعض، ومجمِّعة لمستوى نفوذهما المتراكم على السياسة. وقد كان أيزنهاور كذلك نوعًا مختلفًا من الرؤساء، أى كان رئيسًا أقْلَمَتْه خلفيته الشخصية وتجاربه بصورة فريدة على إدراك خطط الصفوة العسكرية الصناعية، وعلى تحليلها، وفى النهاية على رفضها. وتوضح سوزان ذلك قائلة: "إن تطور جَدِّى كمفكر، جرى عليه بوضوح تغير هائل، وكان موضعًا لتحدٍّ كبير عندما أحدث الانتقال من جنرال ذى خمس نجوم إلى رئيس، ولكن كل مكونات هذا التفكير كانت فى موضعها قبل فترة طويلة بسبب التناقضات فى خلفيته. فقد تربى دوايت أيزنهاور فى مجتمع لا يؤمن بالعنف أو الحرب من أى نوع". ثم تضيف سوزان وقد كست وجهها ابتسامة لامرأة ذات قوة فِطْنَة أمضت حياتها فى عائلة يسيطر عليها الرجال "كان لأمِّ دوايت أيزنهاور نفوذ هائل على أولادها الصبيان السبعة، كما كان عندها خبرة غيَّرتها الحياة أثناء الحرب الأهلية".

وقبل فترة طويلة من نمو جون متناقضًا مع عضويته فى حزب "الرجال الكبار البيض" رُزِق بسوزان، وهى امرأة جادة، لكنها رقيقة، تكتنز قدرًا هائلاً من الذكاء والتعاطف. ويهز جون كتفه بحب قائلاً: "أنا لا أدعى التباهى بها، فهى مفكرة مستقلة، وقد صنعت نفسها بطريقتها".

وسوزان ـ الخبيرة المشهورة فى العلاقات الأميريكية السوفيتية ـ هى مؤلفة عديد من الكتب، بما فيها السيدة آيك، القصة التى لم تُحْكَ لجَدَّتها القوية "مامى"، وكذلك كتابها ذو العنوان الرائع كسر القيود حرًا، والذى فيه أعادت حساب قرارها الشجاع بالزواج من فيزيائى نووى روسى فى مَطْلَع الحرب الباردة. وفيما بين مواجهة جون فى موضوع الرجال الكبار البيض، وخطاب والده الوداعى الأسطورى، وقرار سوزان أن تتحرر كاسِرة قيدها، يظهر أن تقرير المصير دون خوف إن هو إلا سجية عائلية لأيزنهاور.

ويساند جون وجهة نظر سوزان فى أن والدة آيك يعود لها الفضل فى هذه النبضات السِّلامية. ويضحك جون فى كمه قائلاً: "لا أظن أنى أتذكر أن والدى كان يطلق عليه أنه سَلامى، ولكن جدتى كانت من فئة تحتج على قبول الخدمة العسكرية والمناصب الرسمية(*). وقد وُلِدَتْ فى وادٍ يُطلَق عليه وادى شيناندواه فى فيرجينيا، وكان عمرها ثلاث سنوات قبل نهاية الحرب الأهلية. وكانت تتذكر الجنود الاتحاديين قادمين إلى البيت يبحثون عن إخوتها. وقالت لى إنها سَلامية منذ ذلك الحين".

وتتذكر سوزان أن جدتها الكبرى وجدت نفسها فى حالة دمار عندما اختار أيزنهاور أن ينضم للجيش. ومع ذلك فقد صحب معه التأثير من ومضات أمه القوية فى سنوات نضجه. وبعد أن تم رفض قبوله من جانب الأكاديمية البحرية فى آنابوليس، قُبِل أيزنهاور فى وست بونيت عندما رسب أحد المتقدمين فى كشف الهيئة. وتحدِّق سوزان مُحلِّقة مفكرة بعمق تقول: "إنها إحدى المرات الكبيرة فى التاريخ لخيار... ماذا لو. فماذا لو لم يتم قبوله فى الجيش؟".

التعميد بالنار

فى تاريخ حياته الموثَّق "أيزنهاور" يصف المرحوم ستيفنى آمبروز العمل المهنى العسكرى لأيزنهاور قبل الحرب العالمية الثانية بأنه خلا من الأحداث، ناسبًا إليه القليل من الإعداد لمسئولياته غير العادية فى الحرب. وما يلحظه المرء بالأحرى فى هذه السنوات المبكرة إنما هو صفات رجل الدولة وهى تبرز أولاً لتصبح متأثرة بخبرات محورية. إن هذه الصفات هى التى ستشكل فى نهاية الأمر منظور أيزنهاور الفريد حول الحرب الباردة كفصل محورى فى القصة الأميريكية.

فبعد تخرجه فى كلية وست بوينت فى عام ١٩١٥ انخرط أيزنهاور فى خدمة الدولة، ولكنه لم يشهد معارك الحرب العالمية الأولى. وعندما انتهت الحرب

(*) Mennonite جماعة مسيحية بروتستانتية ترفض التنظيم الكنسى وفى معظم الأحوال ترفض الحكومة العسكرية والمناصب الرسمية والتعهد بالقسم (المترجم).

انتقل كثير من أصدقائه إلى وظائف مربحة فى الصناعة الأميريكية، بينما صعد هو ببطء وباستمرار عبر الرتب العسكرية. وكان ضابطًا تنفيذيًا فى العشرينيات من القرن العشرين تحت إمرة الجنرال فوكس كونار، ومنه تعلَّم الكثير فى مجال التاريخ والاستراتيجية العسكرية. وأصبح فيما بين عام ١٩٢٢ إلى عام ١٩٣٥ المساعد العسكرى الرئيسى لدوجلاس ماك آرثر(*)، والذى فى ظل خدمته لم يشحذ مهاراته فى كتابة الخطابات فقط؛ ولكنه خبر للمرة الأولى كذلك التوترات الصعبة بين العسكريين والسياسيين(٩).

ويكتب أيزنهاور فيما بعد قائلاً: "إن واجباتى كانت قد بدأت تميل إلى الإطلال على المجال السياسى، حتى إلى حافة السياسات الحزبية". ويقرر آمبروز حقيقة أن الكثير من وقت أيزنهاور، أثناء سنواته الست عشر كضابط كبير قضاه فى مساومة رجال الكونجرس حول المخصصات المالية(١٠).

وبترقيته إلى رتبة عقيد فى عام ١٩٣٦ وإلى رتبة عميد عام ١٩٤١، كان أيزنهاور قد بلغ واحدًا وخمسين عامًا من عمره عند حدوث بيرل هاربور. ولم يكن فى حياته قد شهد حربًا، وكان بعيدًا عن إدراجه فى القائمة القصيرة للمرشحين فى الوظائف القيادية الكبرى. وبعد ذلك الهجوم ـ مثله مثل الكثير فى قوات أميريكا المسلحة ـ كان عليه أن يضرب برجله فى الأرض جريًا. وبتعيينه فى وظيفة جنرال فى واشنطون لإعداد خطط الحرب ضد ألمانيا واليابان، أصبح مساعدًا لرئيس الأركان الجنرال جورج مارشال، والذى سرعان ما أدرك مواهبه التنظيمية والإدارية. ورقَّاه مارشال إلى رتبة الجنرال القائد بمسرح العمليات الأوروبى فى عام ١٩٤٢، ثم لرتبة القائد الأعلى للحلف فى أوروبا عام ١٩٤٣. وكان بمقدوره أن يقود "عملية أوفرلورد" والغزو المنتصر لألمانيا (D-Day) فى عام ١٩٤٤(مع غزو الحلفاء لنورماندى فى شمال فرنسا).

(*) الجنرال دوجلاس ماك آرثر قائد القوات الأميريكية فى الباسيفيكى فى الحرب العالمية الثانية (المترجم).

وبالنظر إلى عدم جاهزيته النسبية قبل الحرب، وصعوده الفلكى عبر الرتب أثناءها، فإن خبرة أيزنهاور فى الحرب العالمية الثانية كانت تعميدًا بالنار(*). وتلاحظ حفيدته سوزان "أننا لا يمكننا أن نقلِّل من شأن التأثير غير المعتاد الذى أحدثته الحرب العالمية الثانية على كل شخص ساهم فيها، بِغَضّ النظر عن مستوى مساهمته؛ فقد كانت حربًا شديدة الضراوة، شديدة القرب والتلامس الشخصى، ليس كمثل حروبنا اليوم، "ولكونه غريبًا - بالمقارنة - عن القتال وقد انحشر فجأة فى موقع له مثل هذه المسئولية، فإن ذلك أكسب أيزنهاور حساسية كبيرة للتكلفة الإنسانية للحرب.

وتوضح سوزان قائلة إنه: "أثناء الحرب جعل الجنرال أيزنهاور همَّه أن يضع جانبًا بعض الملاحظات المعيَّنة لعائلته، وليكتب بنفسه حول أساه لفقدان ابنها. وقد أجبر نفسه على فعل ذلك؛ لأنه لم يرغب أبدًا فى فقدان التلامس مع نتائج القرارات التى يتخذها". فنحن نتحدث الآن فى وقت نرى فيه الرئيس الحالى جورج دبليو بوش وهو لا يُظهر إلا غِبَّة قليلة لإدراك خسائر القوات الأميريكية فى الحرب، فما بالنا بحضور الجنازات العسكرية أو التواصل مع العائلات المكلومة. وتتوقف سوزان لتدع المقارنة بين الموقفين تتحدث عن نفسها.

وبعد هزيمة ألمانيا تجوَّل أيزنهاور فى معسكرات الاعتقال المركزى فى أهردورف فى ١٢ إبريل عام ١٩٤٥، حيث دعا الكاميرات للحضور إليها لتكون شاهدًا على الأعمال الوحشية(١١). وتوفر الشرائط صورًا تعريفية: فهذا هو الجنرال القائد فى بزته المنشَّاة ينفعل لما يراه لا كجندى متماسك، وإنما كإنسان كسير القلب. وكان عمق الإحساس من خلف ما يعلو صدره من ميداليات هو الخلاصة المميزة لأيزنهاور؛ عرض مسبق لا تخطئه العين لهذا الخليط الغريب من السلطة والإنسانية التى تبدَّت فى خطابه الوداعى.

(*) التعميد كطقس دينى عن المسيحيين (Baptism) هو حفل دينى يتم فيه غمر شخص فى الماء أو رشه بالماء كعلامة على تطهيره من الذنوب وتقديمه للكنيسة (المترجم).

وتوضح سوزان الأمر قائلة: "لقد آمن جَدِّى بعمق بضرورة الحرب العالمية الثانية، وشعر كيف أن النازية كانت طغيانًا مريعًا، وأوصل قناعته ودوافعه إلى حد هزيمة ألمانيا النازية. ولكنه لم يفقد أبدًا فهمه لتكلفات الحرب".

وكما يذكر آمبروز، فإن عودة أيزنهاور إلى أميريكا كانت مصحوبة بشهرة غير متوقعة وعالية الرنين. وأصبحت الكلمات التى أدلى بها ساعة نزوله من على متن الطائرة عائدًا إلى واشنطون عناوين رئيسية للصحف فى اليوم التالى(١٢). وتحدَّث إلى جلسة مشتركة للكونجرس الذى منحه تحية واقفة كانت الأطول فى تاريخ الكونجرس(١٣).

وسافر جون أيزنهاور بعد أسبوعين مع والده إلى بوتسدام لحضور المؤتمر الذى علِم ترومان أثناءه بالتجربة الذرية الناجحة فى صحراء نيومكسيكو. ويستعيد جون اللحظة التى حدثه فيها والده عن القنبلة:

> فى ليلة من ليالى شهر يوليو عام ١٩٤٥، رجعنا من بوتسدام إلى فرانكفورت. وفى هذا اليوم كان وزير الحرب هنرى ستيمسون قد أنبأ والدى حول تطوير القنبلة الذرية. وكنا جالسين فى غرفة نومه. وقال إن أول انطباع له، أى عاطفته الشخصية أنه كان يشعر بانخفاض معنوياته. وتمنى لو لم نكن قد اخترعناها. وكان يعتقد أن الحرب كما كانت حينئذٍ مرعبة بما يكفى. ويمكنك أن تحصل على كل الأسلحة النووية الحرارية فى العالم، إلا أن ذلك لا يحل المشاكل الإنسانية. فنحن نعيش على الأرض.

فى خلال مدة تقل عن شهر منذ هذه اللحظة التى مرت بين والد وابنه، علم أيزنهاور بقصف كل من هيروشيما وناجاساكى(١٤). وبالنظر إلى الدرجة التى كان بها القصف كبحًا لجماح صعود ستالين فى الفترة التى سبقت الحرب الباردة، فقد كان مما يوضح المسافة بينه وبين قرار ترومان، أن أيزنهاور كان بالفعل يزور القائد الروسى فى موسكو عندما سمع بالأخبار. ومثله مثل العديد من القادة العسكريين كما ورد فى الفصل الثانى، فإن أيزنهاور كان سيكتب بعد ذلك فى

مذكراته أنه عبَّر عن قلقه العميق على أساس اعتقاده "أن اليابان كانت مهزومة بالفعل، وأن إسقاط القنبلة كان غير ضرورى تماماً". وقد آمن بأن أميريكا "يجب عليها أن تتجنب صدم الرأى العالمى باستعمال سلاح سوف يكون استعماله، كما اعتقَد، قد أصبح غير حتمى كوسيلة لإنقاذ أرواح الأميريكيين"(١٥).

وكمؤرخ عسكرى، وأحد الحاضرين هناك، فإن جون يسارع إلى تقرير أنه رغم مشاركة والده معه فى عدم استراحته لتطوير القنبلة الذرية، فلم يتضح إلى أى حد كان قد علم بذلك، أو إن كان قد احتج مقدَّمًا على مرات القصف الفعلى. وكمثل العديد من الشخصيات المعروفة فى ذلك الوقت، فإن جون يعتقد أن ذاكرة والده عن المعارضة القولية قد نمت بمرور السنين. ويضحك جون مستدركًا "عندما تكون أكبر فى السن تصبح الذكريات أحيانًا إلى حد قليل أكثر حيوية لصالحنا. وقد أصبح والدى مقتنعًا أكثر فأكثر بتفكيرى أن ذلك كان عملاً خاطئًا كلما مر الوقت. وأظن أنه قد وصل إلى تصوير نفسه على أنه كان قد احتجّ بصوت أعلى ممَّا فعله فى الأصل".

فإلى أى حد جعل أيزنهاور أم لم يجعل أحاسيسه معروفة فى ذلك الوقت نجد أن صراحة جون وأمانته يُعَمِّقان فقط الانطباع بأن قصف هيروشيما وناجاساكى تركا أيزنهاور يراوده إحساس عميق بالندم. وكان ذلك مبنيًا إما على أنه كان له صوت مسموع حول اهتماماته ولكنه لم يُلتفت إليه، وإما أنه كان مسموعًا إلى درجة أقل مما رغب فيه. وفى كلتا الحالتين فإن إحساس أيزنهاور المتنامى بالضيق بمرات القصف يساعد على تفسير الحرص الذى تناول به أمور الأمن فى الحرب الباردة.

وتصف سوزان كيف أنه بانتقال جدها إلى الحياة المدنية، "فإن الحقيقة الممزِّقة المتعلقة بما فعله الجنس البشرى بنفسه" قد بقيت تلازمه. وأضافت وهى تهز رأسها "وكان هناك إحساس قوى بأن الحرب إنما هى عمل مرعب، مرعب. كما أنه أراد التأكد ـ بعد أن انتهت الحرب ـ أنه سيتم ترتيب الأمور لكى يصبح حدوثها مرة ثانية وإلى الأبد أصعب بكثير عن ذى قبل".

وكما أذاعت كل شرائط الأخبار، فإن عودة أيزنهاور إلى الوطن كانت أمرًا متناقضًا. فهو كان قد غادر منذ سنوات ثلاث إلى أوروبا وهو جنرال معروف إلى حد قليل، وعاد وهو بطل قومى. وفى خلال دقائق بعد عودته دارت التوقعات حول طموحاته السياسية. إلا أنه أعلن بحياء عام ١٩٤٥: "إنى أنتوى ألاَّ يكون لى أى علاقة كانت بالسياسات الحزبية. فأنا لن أسعى أبدًا إلى منصب سياسى"(١٦).

وبضربه بالمثال الذى اقتدى به عسكريون فى المستقبل مثل الكولونيل ويلكرسون، بقى أيزنهاور صامتًا عندما تبادر الأمر إلى ميوله الشخصية السياسية. وباقتراب انتخابات عام ١٩٤٨ أدرك الحزبان شعبيته التى لا نظير لها على أنها نسيج مناسب لمرشح - على نسق تكرَّر فى التسعينيات من القرن العشرين مع الجنرال كولن باول، ثم مرة أخرى عام ٢٠٠٤ مع الجنرال ويسلى كلارك - وسعى الحزبان إلى وضع أنفسهما تحت تصرفه.

أما ترومان، الذى خفتت شعبيته عام ١٩٤٦، فقد جعل من آيك (أيزنهاور) العرض المدهش لاختيار ممثل ديموقراطى فى انتخابات عام ١٩٤٨، مع تخفيض مستواه هو للترشح فى الانتخابات كنائب للرئيس أيزنهاور. ولكن حتى عن مثل هذا العرض الكريم فإن آيك وبحسم قد أجاب بلا(١٧).

وأمضى أيزنهاور عامين كرئيس لهيئة الأركان مع ترومان، رغم أن العلاقة بينهما ظلت متباعدة، على عكس العلاقة بين روزفلت وقائد أركانه جورج مارشال. ومن المعروف أن ترومان لم يستشر أبدًا أيزنهاور فى القرارات الرئيسية فى رئاسته، حتى فى مثل هذه القرارات ذات الآثار العسكرية مثل عقيدة ترومان. وعلى عكس الكثيرين من مستشارى ترومان، كان أيزنهاور فى الأصل مقاتلاً متمنِّعًا باردًا. وكما يصفه آمبروز، كان أيزنهاور متحفظًا إزاء الهستيريا الموجَّهة ناحية الاتحاد السوفيتى، والتى تلبَّست العديدين فى دائرة ترومان الداخلية أثناء عام ١٩٤٦. وبحلول منتصف عام ١٩٤٧ كان أيزنهاور قد ابتدأ يُولِى الاتحاد السوفيتى الاهتمام، ولكنه كان مصمِّمًا على أن يكون "ناعمًا" على السوفيت بالمقارنة بالعديدين من المحيطين بترومان(١٨).

ومرة أخرى، فإن جون أيزنهاور يسارع فى تقريره ـ بكيفما يُقَسْ ذلك ـ بأن والده ظل أولاً ولأبعد مدى جنديًا يحمل مبادئ أساسية قليلة. ويوضح جون أن "أول هذه المبادئ أن تُبقى بارودَك جافًا"، وهذا يعنى فى زمن الحرب أن تظل مستعدًا للحرب. ومثله مثل الكثيرين الذين انغمسوا فى التخطيط للحرب العالمية الثانية، فإن أيزنهاور أرجع الفضل فى انتصار أميريكا إلى قوتها العسكرية ـ الصناعية. وقد كتب فى مذكرته المقدمة إلى إدارة الحرب فى إبريل عام ١٩٤٥ أن "دروس هذه الحرب واضحة، فلم يكن بمقدور القوات المسلحة أن تكسب الحرب وحدها. فقد ساهم العلماء وأصحاب الأعمال بتقنيات وأسلحة مَكَّنَتْنَا من التغلب واكتساح العدو"(١٩).

وقد مدَّ أيزنهاور هذا الدرس إلى امتداده المنطقى وهو أن التضافر العسكرى الصناعى يجب أن يتمثل مركزيًا فى مستقبل التخطيط للولايات المتحدة:

> إنه من أقصى الأمور أهمية ألاَّ تُنْسَى دروس هذه التجربة فى التخطيط والتدريب للجيش فى وقت السلم. ويتطلب الأمن القومى للأمة أن تتضافر عن قرب كل هذه الموارد المدنية التى تشكل بالتحويل أو بإعادة التوجيه المساندة الرئيسية لنا فى زمن الطوارئ، مع نشاطات الجيش فى زمن السلم(٢٠)

وكشاهد للثمن البشرى الناتج عن عدم استعداد أميريكا فى الحرب العالمية الثانية، فضَّل أيزنهاور التعقُّل الناجم عن الاستعداد الواثق، على الانطلاق الهستيرى السعيد لسباق التسلح. ولهذا السبب فقد ساند قانون ترومان للأمن القومى واعتماده على التطور العسكرى ـ الصناعى. ومما يدعو للسخرية فإن أيزنهاور سيصبح بعد خمس عشرة سنة فقط صريحًا فى التعبير عن وجهة نظره فى أنه من خلال هذا الاعتماد على التعاون العسكرى ـ الصناعى فإنه هو وغيره من مخططى ما بعد الحرب ـ بقصد أو بغير قصد ـ قد خلقوا وحشًا ضاريًا.

ولم توقف مقاومة أيزنهاور لتقديمه التماسًا لخوض معركة الرئاسة جهود الصفوة لإغرائه للعمل إما فى القطاع الخاص، وإما فى السياسات القومية.

وبالعودة إلى رأى آمبروز، فقد واجه أيزنهاور فى عام ١٩٤٧مستقبَلاً غير مؤكَّد؛ فقد غادر منصبه كرئيس للأركان ومرتبه متواضع إلا أنه مضمون فى حدود ١٥ ألف دولار فى السنة، وكان ذلك إلى حد ما غير كافٍ. ولكى تكون الأمور أكثر مدعاة للاضطراب، فإن تاريخه عالى القدر قد وضعه فى صحبة أغنى وسطاء السلطة فى الولايات المتحدة. ويوضح آمبروز ذلك قائلاً: "لقد تحرَّكت صفوة المؤسسة الشرقية صوبه"، مُغرِقِينَه "بالهدايا، والخدمات، والرحلات المجانية، وغيرها"(٢١).

وقد كانت "العصابة" ـ كما كان يطلق عليهم أيزنهاور وهو تقريبًا فى حالة حيرة من أمره ـ هى هؤلاء الأصدقاء الأغنياء الجدد، وكانوا دائرة مختلفة تمامًا عن رجال جيش غامضين وزوجاتهم، والذين كانوا من معارفه ومعارف "مامى" الرئيسيين قبل الحرب. وكتب آمبروز عنهم يقول: "إنهم عندما كانوا يلعبون البريدج فى ثلاثينيات القرن العشرين، فقد كان اللعب يدور مع جنرالات آخرين وزوجاتهم، وفى الأربعينيات كان يتم مع رئيس البنك المركزى CBS أو رئيس مجلس إدارة شركة الولايات المتحدة للصلب، أو رئيس شركة ستاندارد للنفط".

وقد أحبت "العصابة" الجنرال البطولى، ومن خلالهم اتَّسَعَت تفاعلاته مع الشريحة العليا من الأميريكيين بسرعة فائقة. وكان لكل عضو من العصابة دائرته الخاصة من الأصدقاء الأغنياء والأقوياء. وقد قابل أيزنهاور على أساس اجتماعى وخاص أعضاء لا حصر لهم من أصحاب الأعمال الأميريكيين والصفوة فى مجال المال والنشر والقانون، وبالقرب من كل واحد منهم، بعد دقائق يقضيها مع الجنرال، من أصبح مناصرًا لأيزنهاور كرئيس، مكرِّسين وقتهم، وأحوالهم، وطاقتهم، وخبرتهم واتصالاتهم من أجل هذه القضية.

وكما يواصل آمبروز تقريره فيقول إن علاقات أيزنهاور مع الرجال الأثرياء نَمَتْ فقط بمر السنين، "حتى أصبح أصدقاؤه يكادون يكونون جميعًا من أصحاب الملايين". وبلا استثناء فإن أصحاب الملايين هؤلاء كانوا يتقربون من أيزنهاور لينجزوا عملاً غير ضار لصالح مؤسسة عامة أو منظمة ثقافية ـ كمتحف أو جامعة ـ مع ما يلى ذلك من أشكال متعلقة بها.

وعلى المدى الطويل، بينما ضغط هؤلاء المحرِّكون والمؤرجحون من أجل تحقيق رئاسة لأيزنهاور، فإنهم على المدى القصير قد عرضوا عليه الرئاسة وعضوية مجلس الإدارة للعديد من الشركات الكبرى مصحوبة "بمرتبات هائلة". وقد امتنع عن كل واحد منهم(٢٢)· ومع ذلك، فرغم رفضه قبول المال والوظائف، فلم يكن أيزنهاور فوق قبول عرض بكوخ لصيد السمك أو الصيد فى أقصى الجنوب، أو استعمال أى عدد من ملاعب الجولف حيث كان يمارس حبه للعبة.

ويختلف المؤرخون فى أثر هذه العلاقات الجديدة للسلطة على أيزنهاور. هل غيَّرته؟ هل جعلته أكثر سهولة مع السلطة الاقتصادية؟ هل هى المتسببة فى حماسه الفائق للتصفح فى مذكرته المقدَّمة عام ١٩٤٦ إلى وزارة الحرب؟. أو أن هذا الجو المحيط الجديد هو الذى منحه الحكمة - كما انعكست فى خطابه الوداعى - لكى يدرك "أن سلطة المال دائمًا حاضرة ولا بُدَّ من أخذها فى الاعتبار بكل جدية؟".

وفى النهاية، فقد كان الشخص المرموق الوحيد الذى تمكن بنجاح من اختراق دفاعات أيزنهاور هو مؤسس شركة آى بى إم IBM توماس واتسون. وقد كان واتسن أمينًا لجامعة كولومبيا، وكان قد زار أيزنهاور فى البنتاجون عام ١٩٤٦ عندما كان لا يزال رئيس الأركان، ليدعوه لإلقاء حديث فى متحف المتروبوليتان للفن فى نيويورك. وقَبِل أيزنهاور الدعوة، وبينما كان يُقيم كضيف على واتسون فى فندق والدورف - أستوريا، طلب منه واتسون أن يضع فى اعتباره إذا ما كان يمكنه أن يشغل وظيفة رئيس جامعة كولومبيا. وفى بادئ الأمر رفض أيزنهاور، ولكن عبر الشهور التالية وجد واتسون الطريقة المثالية لإغرائه. فقد نصح أيزنهاور بأن التحاقه بكولومبيا، لم يكن حركة منه فى الأضواء القومية، وإنما بدلاً من ذلك فإنه سيزوده بنوع من الحماية من دوامة التوقع حول طموحاته السياسية. وقَبِل أيزنهاور.

ورغم أنه ترك وظيفته كرئيس للأركان، فقد استمر أيزنهاور وهو فى جامعة كولومبيا يسافر بطريقة غير رسمية إلى واشنطون ليساعد فى تطبيق قانون

ترومان للأمن القومى. وقبل مُضىّ وقت طويل، فإن التوسع فى حرب أميريكا الباردة سيشد أيزنهاور إلى الخلف فى الخدمة العامة الرسمية. ومع ذلك فقد أثبتت سنوات كولومبيا أنها كانت فترة قصيرة انتقالية وتعكس شخصيته؛ فكما وجد ملجأً يحميه من العاصفة المتجمعة للحرب الباردة، فإن اهتمامات أيزنهاور اتسعت من اهتمامات جنرال فى زمن الحرب إلى اهتمامات رجل سياسة أميريكى.

"المصدر الرئيسى للأفكار الحرة"

فى خطابه الافتتاحى إلى الجمع الحاشد لطلاب جامعة كولومبيا، استعرض دوايت أيزنهاور مهاراته التحليلية وبراعته فى كتابة خُطَبه، والتى أصبحت علامة مميِّزة لأعماله. وكان هذا الخطاب التدشينى فى كولومبيا ـ قبل ثلاثة عشر عامًا من خطاب الوداع ـ دليلاً على أن جوهره كان قد ابتدأ فى التبلور.

> لا يكفى مجرد إدراك كيف تم كسب الحرية. فمن المهم كذلك أن نظل يقظين لكل ما يهدد هذه الحرية. ومن السهل أن ندرك هذا الخطر القادم من الخارج. كما أن من السهل كذلك أن نرى خطر هؤلاء الذين يدعون إلى تدميرها من الداخل. إلا أن الأقل سهولة هو رؤية الأخطار التى تنبع من فشلنا فى تحليل وفهم مغزى مختلف الحركات الاقتصادية والسياسية الموجودة بيننا نحن.

ذلك أن اعتقاد أيزنهاور بأنه يجب على أعضاء المجتمع "أن يحلِّلوا ويفهموا" القوى التى تتحرك بينهم يجد صداه فى الخطاب الوداعى، والذى أعلن فيه أن المواطنة الواعية والعارفة فقط، يمكنها أن تعمل ككابح على "النفوذ الذى لا مبرر له" للمجمع العسكرى ـ الصناعى.

وانطلق محذِّرًا ليقول عام ١٩٦١ "إن النفوذ الكلى ـ الاقتصادى، والسياسى، وحتى الروحى، هو شىء محسوس فى كل مدينة، فى كل بيت، فى كل ولاية، فى

كل مكتب من مكاتب الحكومة الاتحادية". إلا أن رُوحَى الخطابين تتلازمان حتى بصورة أقرب عندما يحذِّر أيزنهاور مستمعيه فى كولومبيا عام ١٩٤٨هكذا:

> ينبع أحد الأخطار من التركيز العظيم جداً للسلطة فى أيدى شخص أو مجموعة: سلطة التمويل المركزى، سلطة مجموعات الضغط النفعية، سلطة أى طبقة منظمة لتعارض الجميع؛ فحين يُسمح لأى من هذه بالسيطرة، فستكون قادرة على تدمير الحرية الفردية، كما سيكون ذلك فى قدرة السلطة الفائقة المركزة فى رئاسة الدولة السياسية(٢٣).

وقد تردد التهديد "للحرية الفردية" المفروض من قِبَل "مجموعات الضغط الأنانية" فى خطاب آيك الوداعى، ذاكراً أننا "لا يجب أبداً "أن ندع ثقل" المجمع العسكرى –الصناعى "ليهدد حرياتنا أو أساليبنا الديموقراطية". وبالمثل، فإن خطر ما يطلق عليه أيزنهاور فى عام ١٩٤٨ "سلطة التمويل المركز" تجد نظيراً لها عام ١٩٦١، فى عبارته الموجهة "سلطة المال".

وعلى الرغم من النبرة الجذرية (الراديكالية) فى خطاب كولومبيا، فإن سنوات عمل أيزنهاور فى جامعة كولومبيا كانت فى أغلب الحسابات غير جالبة للاهتمام؛ فحسب ما ذكره آمبروز، كانت رئاسة أيزنهاور فى كولومبيا تجربة له فى مجال البيروقراطية المثيرة للسخط، فيما عبَّر عنه بأنه "تجمع الجبال من الأكوام البيضاء" للأعمال الورقية(٢٤). فرغم أن واتسون كان قد كسب أيزنهاور فى هذا المنصب ـ مع تأكيده له بأنه لن يتحمل إلا القليل من المسئولية فى المسائل الأكاديمية البحتة، ولن ينشغل بأمر تدبير الميزانية ـ فإن الأمرين معاً ظهر أنهما كانا يتطلبان نصيباً كبيراً غير مناسب من وقته(٢٥). ويصف ترافيس بيل جاكوبس فى كتابه "أيزنهاور فى كولومبيا" علاقة من الانزعاج المتبادل بين آيك والجامعة. فرغم المقام العالى الملحوظ لهذا التعيين لأيزنهاور فى نظر العالم الخارجى، فإنه كان يُنظر إليه داخل الجامعة على أنه خشن ومعادٍ للمثقفين، كما أنه للأسف يفتقد التلامس مع قيم عُصبَة البيداجوجيا التعليميَّة المتسلقة. ويعلق آمبروز قائلاً: "هكذا سارت الحكاية، فقد عانت كولومبيا بقدر ما عانى الجنرال"(٢٦).

وبعد مرور سنوات، وفى خطابه الوداعى، فإن أيزنهاور يقدم تحليلاً متعمقًا للنظام الجامعى، وهو التحليل الذى يقترح (على عكس الانطباع عنه بأنه منقطع الصلة) رؤية عميقة للدور الاجتماعى الثمين للجامعة. وفى استدلال منذر لتحذيره حول خطر المجمع العسكرى - الصناعى على الديموقراطية الأميريكية، يحذّر خطابه الوداعى كذلك من أن هذا التحالف نفسه لعدد من القوى يهدد نقاء منهج التطور فى المؤسسات الأميريكية للتعليم العالى.

فهو يحذر قائلاً: "إن الجامعة الحرة اليوم - التى هى تاريخيًا المصدر الرئيسى للأفكار الحرة والاكتشاف العلمى - قد خبرت ثورة فى إجراء البحوث. فنتيجة للتكلفة الهائلة المطلوبة، جزئيًا... أخذ مجال السيطرة على باحثى الأمة بواسطة التوظيف الاتحادى، والمخصصات للمشروعات، وسطوة المال يصبح ماثلاً أبدًا، ويجب النظر إليه بمنتهى الجدية".

وبعد أسبوع من تقديم أيزنهاور لخطابه الوداعى عام ١٩٦١، نشرت جريدة النيويورك تايمز مجموعة من الإحصاءات المنذرة التى تكشف مدى الاستثمار الاتحادى فى البحث العلمى. وذكر تقرير التايمز "أن أربعة أخماس النفقات الاتحادية المقررة للبحوث والتطوير فى العام التالى سيتم توجيهها إلى احتياجات الأمن القومى"، مضيفة أن أكثر من ستين بالمائة من كل البحوث فى الولايات المتحدة كان يتم تمويلها بواسطة الحكومة الاتحادية[٢٧].

وكان ذلك يجرى فى عام ١٩٦١، وكما ذكر جاكوبز، فإن التمويل الاتحادى كان عند مستوى منخفض أثناء إقامة أيزنهاور فى الجامعة. وقبل سبع سنوات، فإن كولومبيا مع ذلك كانت موطن ميلاد مشروع مانهاتان (ومن هنا جاء اسمه)(*)، وهو حالة تصلح للدراسة فى الإمكانية الانفجارية للبحوث الموجهة اتحاديًا؛ فبحلول عام ١٩٤٣ كان معظم التنسيق والتطوير الذرى قد انتقل إلى المعامل القومية فى أوك ريدج، وتينيسى، ولوس آلاموس، ونيومكسيكو. ولكن فى أواخر عام ١٩٤٢، كان العمل التطورى المبكر لا يزال يجرى فى كولومبيا، مع تخزين

(*) وهو مشروع التوصل إلى انفجار نووى، تم استعماله لأول مرة فى قصف هيروشيما اليابانية (المترجم).

كميات هائلة من اليورانيوم فى مستودعات فى كل أنحاء مانهاتان. وفى كناية مخيفة ـ ولو كانت مبالغًا فيها ـ لتأثير العلم الاتحادى على الصالح العام للطالب الجامعى، فإن مشروع مانهاتان ذات مرة جعل فريق كرة القدم فى جامعة كولومبيا ينقل اليورانيوم من أحد أماكن التخزين إلى مكان آخر (إذا تذكرنا عدم استراحة أيزنهاور إلى القنبلة الذرية، وذكرياته الفخورة أنه كان عضوًا فى مركز الظهير فى فريق كرة القدم فى كلية وست بونيت، يمكن للمرء أن يتعجب حول ما كان قد أحس به إثر استخدام جموع الطلاب فى تطوير سلاح من أسلحة الدمار الشامل).

ومدفوعًا بالانتعاش الصناعى فى فترة ما بعد الحرب، والتأكيد الذى قدمه أيزنهاور وآخرون حول التعاون العسكرى ـ العلمى، عاد البحث الاتحادى الممول ماليًا بنوع من الثأرية فى فترة الخمسينيات من القرن العشرين(٢٨). ومن خلال هذا البعث الجديد، أخذ العديد فى المجال الأكاديمى يشاركون اهتمامات أيزنهاور المتعلقة بالأثر التشويهى للأموال على الجامعة. إلا أنه أثناء فترة عمله فى الجامعة ـ وهى فترة قصيرة من السلام الملحوظ بين الحرب العالمية الثانية والتوترات المستجدة للحرب الباردة ـ كان ضغط هذا الأمر لا يزال قليلاً.

ومع ذلك، فقد اكتسب أيزنهاور إحساسًا بقدسية المجال الأكاديمى. وربما ورد ذلك جزئيًا من ملاحظة أخيه الذى كان يرأس جامعة جونزهوبكنز وسط ضغوط الحرب الباردة. وربما يكون ذلك أيضًا قد برز بسبب المنصب الأُحادى الذى احتله أيزنهاور أثناء سنواته فى جامعة كولومبيا، فى فترة من تأثير الضغوطات التصارعية بغرابة على تفكيره؛ ففى أثناء تكوينه لعلاقات مع أغنى الأميريكيين ـ وكان يكتسب بالتأكيد إحساسًا بالتقدير لسلطة المال ـ فإن الوقت الذى قضاه فى كولومبيا أيضًا عرَّضه لسماع أصوات فى المجال اليسارى، شكَّلت فهمه لمبادئ وممارسات التدريس والانطباع حول أن توسيع مدارك الشباب يجب أن يحظى بالأولوية الأكبر.

وبين هذه القيم المتعارضة، شكل أيزنهاور رؤيته التربوية الخاصة، وهى رؤية كثيرًا ما سببت الاحتكاك داخل كليات الجامعة؛ فقد ثمنت انطباع المواطنة. وفى حادثة مع أحد أعضاء الكليات ألقى أيزنهاور بسؤال أوضح الفجوة بينه وبين المؤسسة: إلى أى حد يكون الفيزيائيون الاستثنائيون أشخاصًا طيبين إلا إذا كانوا أميريكيين طيبين؟ ذلك أن فكرة المواطنة كهدف من أهداف التربية (بمعارضتها مع الإنجاز الأكاديمى) كان ينظر إليها على أنها فكرة ساذجة وتبسيطية من جانب الكلية، وذلك حين جعل أيزنهاور الجامعة "تبدو مثل فصل فى مدرسة ثانوية". وقد أدت جهود أيزنهاور لتأسيس مشروع لتعليم المواطن فى كلية تربية كولومبيا أيضًا إلى تدعيم هذا الانطباع(٢٩). فكيف نظرت إليه الجامعة إلى ذلك الحد نظرة دونية؟ وخلف طريقة التصرف التى يبديها رجل الشارع تجاه الآخرين، فليس هناك فى حياته ما يشير إلى الاعتقاد بنقص فى قدرته على التحصيل الثقافى. ومع هذا، وبطريقة ما، فقد ارتأى مثقفو كولومبيا نظرته على أنها متغابية واستفزازية.

وفى إطار عمله الأوسع، فإن تأكيد أيزنهاور على المواطنة يعطى إحساسًا مثاليًا؛ إذ إنه جزء من النظرة الثاقبة لمدى أكبر لدور الفرد فى الأمور الوطنية والعالمية. وقد حذَّر أيزنهاور فى خطابه الافتتاحى فى كولومبيا وأكَّدَ وجوب "أن نكون دائمًا يقظين لكل تهديد للحرية، وأنه لمهمة أكيدة للمدرس أن يساعد التلميذ على تحليل وفهم الآثار الناجمة عن مختلف التحركات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فيما بيننا". وفى خطابه الوداعى ردد صدى هذه الحُجَّة، معلنًا أنه بإمكان المواطن اليقظ والعارف فقط "أن يجبر المجمع العسكرى - الصناعى على العمل بمقتضى القيم الديموقراطية الأميريكية".

وقد أدت مرحلة كولومبيا إلى التحرك من الملاذ إلى التكفير عن الذنب، إلا أن الأحداث العالمية سرعان ما وفَّرت مخرجًا نظيفًا. وعلى الرغم من إحباطاته فقد كتب أيزنهاور فى مذكراته عام ١٩٤٩، أنه لن يسعى أبدًا إلى منصب سياسى "إذا كانت هناك سلسلة من الأحداث التى تسحق كل حُجَجِى، بحيث يظهر لى أن

هناك مثل هذه الأسباب المرغمة على الدخول فى المجال السياسى، بما يعنى أن رفضى لفعل ذلك سيعنى لى بعد ذلك دائمًا أننى فشلت فى أداء واجبى"[٣٠].

وفى ٢٥ يونيو عام ١٩٥٠غزت كوريا الشمالية كوريا الجنوبية. واستجاب ترومان لذلك مُكرِّسًا قوات الولايات المتحدة للدفاع عن الجنوب الكورى. وها هى أميريكا قد خاضت الحرب مرة أخرى. وكان ترومان قبل عام سبق، قد لحق بأمم أوروبية أخرى فى تكوين حلف الناتو NATO (حلف منظمة شمال الأطلنطى)، وهو تحالف يمكِّن من التعاون العسكرى لبلدانه الأعضاء. وكما اتخذت أميريكا موضع العالمية المتزايدة أثناء الحرب الباردة، فقد تم سحب القائد المتحالف الأعلى السابق من عزلته فى برجه العاجى وعاد إلى لبس بزته العسكرية. ففى نوفمبر عام ١٩٥٠ دعا ترومان أيزنهاور للخدمة كأول قائد أعلى لحلف الناتو. وقد كان أيزنهاور دائمًا هو الجندى (وبصِلات واهية فى العمل الأكاديمى)، وقَبِل أيزنهاور المهمة.

هل الأمن الجماعى تخفيف للاحتواء الأجنبى؟

كان قرار ترومان بإرسال أيزنهاور للعمل فيما وراء البحار هو عملية غائمة فيما بين العسكرى والسياسى؛ قرارًا عسكريًا نعم، ولكنه قرار له آثار سياسية مباشرة وغير مباشرة. ودون شك، كان اختيار أيزنهاور طبيعيًا؛ إذ إنه كان الرئيس الأعلى للقوات المتحالفة فى أوروبا. فمن كان قادرًا على أن يحافظ على السلام فى أوروبا أحسن من شخص كان بهذه الدرجة من الفعالية فى تحقيقه؟ ومع ذلك، وبالتأكيد، لم يكن يغيب عن ترومان (أو أيزنهاور) أن إرسال الجنرال إلى الخارج كان طريقة جيدة لإخراجه (وإخراج سلطته السياسية) بعيدًا عن المسرح المحلى. وقد وفَّرت قيادة الناتو لأيزنهاور أيضًا فترة من الراحة من الضغوط من جانب "العصابة" وغيرهم لكى يخوض المعركة من أجل الرئاسة. ومع ذلك، وكما يمكن أن يكون التوقع، فقد كان للقيادة العليا للناتو تأثيرها المضاد بالضبط؛ إذ زوَّدت "المنصة المثالية" لتلميع صورته كقائد دولى ومشروع حى للرئاسة[٣١].

وهكذا كانت قيادة الناتو خطوة أخرى فى اتجاه الرئاسة، وإلى حد كبير خطوة فى اتجاه الرؤية العالمية لدور أميريكا فى العالم؛ ففى عام ١٩٥٠ وعام ١٩٥١،

وفيما أطلق عليه "الجدال الأكبر" حول الدور الذى يجب أن تلعبه البلاد على المسرح العالمى، عارض المحافظون بضراوة ما ارتأوه على أنه "التدخلية التحررية (الليبرالية)" لترومان ومناصريه[٣٢]. وكانوا معارضين لكل من التعهد بمشاركة قوات فى الناتو، ولتعيين أيزنهاور، الذى وجد نفسه فى موقف سياسى حساس.

ورغم أن أيزنهاور كان أكثر اتزانًا فى اهتماماته حول ستالين من ترومان، وغيره من التدخُّليِّين الليبراليين، فإنه شارك إحساس ترومان بالحاجة إلى نظام دولى تتم تقويته، نظام - كما تشرح سوزان أيزنهاور - يمكن أن تتخذ فيه أميريكا دور "الأول بين متساوين". فقد شعر أن انعزالية الجمهوريين المحافظين -مثل موقف المرشح الرئاسى السيناتور روبرت أ. تافت، كانت تغامر بالسماح بانتشار الشيوعية لكى تعصف بكل ما حارب من أجله فى أوروبا.

وبالإضافة إلى مساندة أيزنهاور لقانون ترومان للأمن القومى، وقبوله بالتعيين فى الناتو، فإنه ساند توقيع ترومان على ميثاق الأمم المتحدة فى عام ١٩٤٩. وأعلن ترومان عند التوقيع أن علينا جميعًا إدراك أننا "مهما كانت قوتنا، فإننا يجب أن ننكر على أنفسنا أن نفعل دائمًا ما يعجبنا". وحسب ما عبَّرت عنه حفيدته، فإن أيزنهاور قد رأى فى الأمم المتحدة الفرصة "فى إدخال السوفيت فى إطار مبنىّ على الحكم العالمى بالقانون. وقد اعتقد بعمق أن واحدًا من المزايا الهائلة للأمم المتحدة هو أنها منحت المجتمع الدولى مجموعة من القوانين التى تجعل من الممكن أن نركِّز على السلوك الجيد أو السيئ للأمم، وأن نعزل الفاعلين الأشرار". ومن خلال بقاء الخبرة الموحدة المنتصرة للحرب العالمية الثانية طازجة فى عقولهم، فإن ترومان وهؤلاء المحيطين به قد عكسوا كلاً من الانعزالية السابقة لأميريكا وقدرتها كذلك على العمل منفردة.

وهذا النسج المتداخل لمصالح أميريكا مع مصالح غيرها من الأمم - وهو مفهوم أجنبى بالنسبة للآباء المؤسسين، ومع ذلك فهو مفهوم رئيسى للأمم المتحدة وللناتو - قد عبَّر عن نفسه فى مفهوم "الأمن الجماعى". وسيرتبط أعضاء حلف الناتو بمعاهدة شمال الأطلنطى التى تقرر أن "عدوانًا ضد واحد أو

أكثر منهم فى أوروبا أو شمال أمريكا، سوف يُعتبر هجومًا ضدهم جميعًا". وبمقتضى الاتفاقية، ستكون كل دولة موقّعة مسئولة أن تقوم بالعمل العسكرى فى حالة الهجوم على أى منها. ولم يحدث من قبل أن أصبحت المصالح الأميركية متناسجة عن قرب مع مصالح أوروبا بمثل هذا التمرد الرسمى على تحذير خطاب جورج واشنطون الوداعى ضد "التحالفات الدائمة مع أى جزء من العالم الخارجى".

ورغم التوازيات بين واشنطون وأيزنهاور فى موضوع العسكرية الزائدة، فمن الواضح أن أيزنهاور قد ارتأى الحاجة إلى مستوى ما لبعض التوسع الأميريكى الدولى. وهكذا فإن تحذير واشنطون ضد "التحالفات الدائمة" كان ـ فى هذه اللحظة ـ قد تم تخطيه من خلال إدراك الأزمة بمقياس لم يكن يتصوره البناة الأوائل. وهكذا، فكما أدت حتميات الأمن المعاصر إلى سحب البلاد بعيداً عن مبادئها المؤسسة إلى مفهوم ذاتى جديد ـ مفهوم كانت به الطريقة الأميريكية فى الحرب آخذة فى التعبير فى افتراضاتها ونوازعها- فإن مهمة أيزنهاور نفسه وأسلوبه للحكم على الأشياء كانا يتحركان معه.

وكما جاءت مناقشته فى الفصل الثالث، فإن قانون ترومان للأمن القومى قد أعدَّ المسرح لكى يكتسب القطاع الدفاعى "النفوذ الذى لا مبرر له" فوق صنع السياسات، والذى سوف يستنكره بعد ذلك فى خطابه الوداعى. إلا أنه فى ذلك الوقت كان تركيز أيزنهاور الأوَّلى على حاجة أميريكا لتأسيس أكثر الأساليب الفاعلة ضرورة للعب الدور المتوسع دوليًا من أجل منع عودة فواجع الأمس.

ومن المهم أن نلاحظ أنه فى الوقت الذى كان فيه إحساس بالحتمية يتصاعد بين الجمهوريين بأن أيزنهاور سوف يصبح مرشحهم الرئاسى، فإنه كان بالفعل ينفصل عن الانعزالية الجمهورية التقليدية. وباقتراب الانتخابات الرئاسية الأميريكية لعام ١٩٥٢، فإن إزالة الغشاوة مع ترومان والحرب الكورية أحدثا "مسوَّدة أخرى لحملة أيزنهاور" من داخل الحزب الجمهورى. وبعد إرسال شريط سينمائى يظهر ٣٣ ألف مشجع يتغنون باسم آيك فى فرنسا ـ وكان قد كسب

الترشيح الأولى الجمهورى الجديد فى ولاية هامبشاير دون حتى أن يعلن عن نفسه كمرشح(٣٤) - قَبِل أيزنهاور فى النهاية الدعوة. وصادحًا بشعار "أنا أحب آيك" فقد هزم المرشح الانعزالى تافت ليؤمِّن لنفسه التسمية الجمهورية. ثم خاض المعركة على منصة تنتقد تناول ترومان "لكوريا، والشيوعية، والفساد"، وتمكَّن أيزنهاور من هزيمة الديموقراطى أدلاى ستيفنسون، ليصبح الرئيس الرابع والثلاثين للولايات المتحدة.

هل هى فرصة للسلام؟

وفى ٢٠ يناير، ١٩٥٣، أقسم أيزنهاور يمين الولاء للمنصب ويده موضوعة على اثنين من الأناجيل، أحدهما استعمله جورج واشنطون فى أول احتفال للأمة، ومَنَحَت الإنجيل الثانى لأيزنهاور أُمُّه حين تخرج فى كلية وست بونيت. وكان الرمز ذا مغزى؛ فقد وجد أيزنهاور نموذجًا سابقًا للتميز - جنرالاً زميلاً تحول إلى رئيس، ومثلاً رائعًا لفضائل العسكرى والسياسى. وفى إهاب والدته كانت تكمن الإنسانية لجذوره السَّلامية، يوازنها ولفترة طويلة مرانه العسكرى، وانصياعه للأوامر، وخبرته.

وقد ردد أيزنهاور فى خطاب تنصيبه الأول رجع صدى مفهومه المعتاد حول أن البشر كثيرًا ما يدرِكون متأخرين انطباعات تطوُّر بعض النظم التى تتفتح من حولهم. وبدأ قائلاً: "إنه فى الاندفاع السريع للأحداث الكبرى فإننا نجد أنفسنا نسعى بلا جدوى لندرك الحس الكامل والمعنى لهذه الأزمنة التى نعشيها. فكم مضى من الوقت الذى وصل فيه الحجيج الطويل للبشر من الظلمة إلى النور؟ أم أن ظلال ليلة أخرى تُطْبِق بأجنحتها علينا؟".

ومنوِّهًا بالسلاح ذى الحدَّين لقوة التكنولوجيا الذرية، قد أعلن أيزنهاور أن "الوعد الذى ينتظر هذه الحياة يتعرض للمهالك من خلال العبقرية نفسها التى جعلت من هذا الوعد شيئًا ممكنًا، وأن العلم قد منحنا - كهديته النهائية - القوة على إبادة الحياة البشرية من على ظهر الكوكب".

وتوضح سوزان أيزنهاور الأمر قائلة: "لقد كانت مرحلة شديدة الخطر في الزمن، وكان أيزنهاور هو أول من اعترف بالحاجة إلى مؤسسة عسكرية دائمة أثناء هذه الفترة. ولكن إذا لم نستطع التوصل إلى نوع من الانفراجة، فإن الأمر سينتهي بتحميلنا بثمن مرعب".

ويمكن بـرشاقـة تلخيص مقاربة أيزنهاور المحسوبة للعصر النووي في خطابه الوداعي، إذ أعلن عام ١٩٦١ أن "الأزمات ستظل موجودة، وفي مواجهتنا لها - سواء كانت في الخارج أو في الداخل، صغيرة كانت أم كبيرة - فهناك إغراء متجدد بالإحساس بأن نوعًا من العمل الرائع والمكلف قد يكون الحل الإعجازي لكل المصاعب الراهنة".

وبدلاً من ذلك فهو يؤكد - بأمانة - أن من أجل مثل هذا الفعل "فإن كل مقترح يجب وزنه في ضوء الاعتبارات الأعرض، فهناك حاجة على إبقاء توازن في وبين البرامج الوطنية". إن هذا المفهوم عن التوازن في خطابه الوداعي كان واضحًا في تفكير أيزنهاور منذ أيامه الأولى في البيت الأبيض في سعيه لأفكار وسيطة بين تحديات عالم خطر والحاجة إلى مواجهتها بالتعقُّل وبُعْد النظر.

وبعد أقل من ثلاثة شهور وهو في الرئاسة، وبعد شهر واحد فقط من وفاة ستالين، ألقى أيزنهاور خطابه "فرصة للسلام"، وفيه أكد على المأساة التي لا معنى لها للحرب الباردة. وفي حديث له عن الجمعية الأميريكية لمحرري الصحف في ١٦إبريل عام ١٩٥٣، اتَّهم الاتحاد السوفيتي بإنفاق أموال طائلة على تطور الأسلحة، وبهذا يجبر الولايات المتحدة على أن تحذو حذوه. وكذلك أكد على أن سباق التسلح - مهما كان غرضه - كان يحرِّف موارد أميريكا وطاقتها بصورة غير مناسبة في اتجاه الدفاع على حساب النواحي الأخرى لحياتها الطبيعية. وأضاف أن "كل بندقية يتم صنعها، وكل سفينة حربية يتم إنزالها، وكل صاروخ يُشعَل، يعني في المغزى النهائي سرقة الجوعى الذين لا يتم إطعامهم، والذين يرتجفون من البرد ولا ملابس تغطيهم. ولا ينفق هذا العالم المسلح أمواله فقط؛ وإنما يضيِّع أيضًا عَرَق عُمَّاله، وإبداع علمائه، وآمال أطفاله".

وتوضح سوزان أن خطاب "فرصة من أجل السلام" "كان خطابًا شديد التنبؤية. وكان هذا الخطاب أول رسالة كبيرة عن السياسة الخارجية بعد توليه السلطة. وكان الخطاب فرصة له ليقرر ما رآه حينئذٍ وما توقع أن تكون عليه تكلفة الحرب الباردة فى المستقبل، حين تنفق المجتمعات كميات زائدة من الأموال على التسليح دون تقيُّد بمبدأ بدلاً من إنفاقها على تحسين أحوال البشرية".

وتؤكد البيانات الاقتصادية عن هذه الفترة خوف أيزنهاور، موضِّحة كيف بدأت الولايات المتحدة ـ فى جهد مقصود من جانبها لتجاوُز الاتحاد السوفيتى ـ فى إنفاق كمية غير متناسبة على الدفاع بالمقارنة مع مجالات أخرى لحياتها الطبيعية. وطبقًا لما أورده مكتب الإدارة والميزانية، فإن النفقات الدفاعية بعد الحرب ـ والتى كانت قد انكمشت إلى ٩ بلايين من الدولارات بحلول عام ١٩٤٨ـ زادت أكثر من أربع مرات إلى حوالى ٤٦ مليار دولار بحلول عام ١٩٥٢. وبالمقارنة، فإن الإنفاق الاتحادى أثناء الفترة نفسها على "الموارد البشرية" ـ مثل التعليم، والصحة، والبيئة ـ توقَّف ساكنًا عند حوالى ١٠ بلايين من الدولارات. وبحلول عام ١٩٥٢مثَّلَت الموارد البشرية ١٧,٤ بالمائة فقط من الإنفاق العام، ٣,٤ بالمائة من الناتج المحلى الإجمالى[٣٥].

وقد صُدِم أيزنهاور -كرجل مُحَافِظ مالى ومخطط عسكرى مدقِّق ـ من البذخ المبذِّر فى الإنفاق على الدفاع. إلا أنه أصيب بالصدمة على وجه خاص، بصفته ابنًا "سَلاميًا" لأمِّه، بالطريقة التى سُحب بها هذا المال الذى أنفق على الدفاع من مناطق أخرى للاحتياج الوطنى. وفى خطابه "فرصة من أجل السلام"، يوضح رؤيته المجردة ـ على بلاطة ـ لهذه المقايضات:

> إن ثمن قاذفة ثقيلة واحدة هو هذا:
>
> ثمن مدرسة حديثة مبنية بالحجارة فى أكثر من ثلاثين مدينة.
>
> وهو تكلفة محطتين للطاقة الكهربائية، تخدم كل واحدة منهما مدينة بها ستون ألفًا من السكان.

وهو يمثل ثمن اثنتين من المستشفيات الجيدة كاملة التجهيز. وهو تكلفة حوالى خمسين ميلاً من الطريق الأسفلتى الحجرى. ونحن ندفع لتجهيز مُقَاتِل واحد نصف مليون مكيال من القمح. وندفع لمدمِّرة جديدة ثمن بيوت جديدة كانت قادرة على إيواء ثمانية آلاف إنسان.

وأردد هنا: إن هذا هو أحسن طريق للحياة يمكن إيجاده على الطريق الذى كان العالم يسلكه.

أما ذلك فهو ليس طريقًا للحياة على الإطلاق، وإنما تحت سحابة من التهديد بالحرب فهو جثمان البشرية معلَّق على صليب من حديد.

ومن خلال الحرب التى تخوضها البلاد فى كوريا، "والخوف الأحمر" يمسك بتلابيب البلاد، فإن ذلك كان موقفًا شجاعًا يتخذه رئيس جديد. فقد استلم أيزنهاور السلطة فى قمة حملة مك كارثى الصليبية ضد الشيوعية. وكان مك كارثى قد عارض بوضوح عددًا من تعيينات أيزنهاور المبكرة، وفتح أحد عشر تحقيقًا فى حالات تعاطف شيوعى محتمل بين أعضاء وزارة أيزنهاور.

وقد اتهم النقاد أيزنهاور بإنصاف عبر السنين بأنه لم يقم أبدًا بإدانة مك كارثى فى العلن. أما بشكل خاص، فإن أيزنهاور قد اعترف بكراهيته لهذا العضو من مجلس الشيوخ من ويسكنسون، ولكنه قدم أسبابًا مختلفة لعدم معارضته فى العلن، مثل أن الاشتباك مع مكارثى سيقوِّى فقط من رغبة عضو الشيوخ من أجل الشهرة، ومن ثم يسىء إلى الرئاسة. ورغم أن عدائية أيزنهاور الخاصة للشيوعية كانت قد تعمَّقَت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، فإنه استنكر هذا النوع من الانقسام القومى الذى شكَّلَته أساليب مك كارثى. وكذلك فقد خشى نتائج استعداء ناخبى عضو الشيوخ، والذين صوت الكثير منهم من أجله. وقال أيزنهاور فى محافله الخاصة: "إنى أصدق حقًا أنه لن يجدى نفعًا فى مقاومة هذا النوع من إثارته للمتاعب إلا تجاهله، فإن ذلك ما لا يمكنه أن يتحمله"[٣٦].

وعلى العكس من شجاعة خطابه "فرصة من أجل السلام"، فإن هذه المقارنة غير المواجهة لموضوع مك كارثى تلقى ظلاً على مهمة أيزنهاور. وكلحظة فى طريقة إلى خطابه الوداعى، فإنها تكشف كيف شعر أيزنهاور وبسرعة فى سنوات بقائه فى البيت الأبيض بضغط المجموعات الخاصة التى تسَيِّس أمور الأمن القومى.

وفى دوره غير الرسمى بمساعدته فى تطبيق قانون ترومان للأمن القومى، كان أيزنهاور قد راقب كيف أحدثت مختلف فروع الخدمة ضغوطًا هائلة على السياسة الدفاعية. وقد راقب التنازلات التى قدَّمها ترومان للبحرية لكى يحملها على مساندة توحيد القوات المسلحة تحت إمرة وزارة الدفاع. ومن بين هذه التسويات كان تنفيذ الشرط الذى يقضى بأن أول وزير للدفاع يكون حينئذٍ هو رئيس البحرية الأدميرال جيمس فورستال. كما راقب ترومان وهو يَمخر العباب بين رغبة القوة الجوية فى تطوير القاذفة بى - ٣٦، ورغبة البحرية فى الحصول على حاملات طائرات أكثر وأكبر.

وشهد جهود القوة الجوية المنشأة حديثًا لكى تجمع كل الطائرات - بما فيها طائرات البحرية - تحت سيطرتها. ولبعض الوقت كادت القوة الجوية تنجح فى حشد ما أصبح يعرف "بانتفاضة الأدميرالات".

وبمجرد دخول أيزنهاور فى البيت الأبيض، كانت هذه التحركات الديناميكية للقطاع الدفاعى قد نمت فى العمق والتعقيد. وحتى بالنسبة له كواحد خَبُر القوات المسلحة إلى هذه الدرجة من التقارب، فقد كان غير مستعد لهذا النوع من حروب ساحة الدمار المتبادل، والذى كان عليه أن يشنَّها. ويتذكر جون الأمر قائلاً إنه: "عندما أصبح والدى رئيسًا فى أول الأمر، كان الموقف الذى يواجه البلاد آخذًا فى التغيُّر. كما أنه جاء فى البداية الحقيقية للعصر الحرارى النووى. وكان عندهم السلاح الذرى من قبل، إلا أن السلاح الهيدروجينى بالطبع أكبر بكثير، وقد تسبب ذلك فى قطع كبير فى حجم الجيش. إلا أن القوة الأرضية غير مكلفة نسبيًا فى زمن الحرب بالمقارنة مع بناء الطائرات والقذائف... وهذا

فى الحقيقة كان الميلاد للتجمع العسكرى - الصناعى". وبعد ستة شهور فقط له فى المكتب (السلطة)، فقد أوفى أيزنهاور بوعده فى الحملة بأن ينهى الحرب فى كوريا. وفى هذه السنة نفسها ابتدأ فى سياسة تسمى "النظرة الجديدة New Look"، والتى سعت إلى تقليل الإنفاق الضائع على الأسلحة التقليدية، بتركيز أكبر على الأسلحة الذرية. وفى إطار وقفة أميريكا فى مواجهة الاتحاد السوفيتى، كانت هذه الأسلحة واعدة بالتهديد بالتدمير الأكيد المتبادل (MAD-Mutually Assured Destruction) وهكذا أدت إلى ردع الصراع. وأصبح هذا الردع هو العقيدة المرشِّدة لاستعمال أيزنهاور للتهديد النووى خلال رئاسته، وكان الأساس لبرنامج النظرة الجديدة. ويرى ستيفن آمبروز أن المنطق وراء ذلك كان بسيطًا، ويتلخص فى "قوات تقليدية أقل، وقوة نيران ذرية أكثر، وتكلفة أدنى"(٣٧). وكان التهديد "بالثأر الجسيم" بالأسلحة النووية رادعًا، وأيضًا - فى أسوأ الأحوال كذلك - نوعًا من أعمال الحرب الماحقة، ولكنها ذات كفاءة سِعْرية. وهذا الاعتماد على الأسلحة النووية قد يُنظر إليه فى سياق معاصر على أنه خطر إلى حد ما. ومع ذلك، فى ذلك الوقت، فإن رسالة واحدة فقط من قصف كل من هيروشيما وناجاساكى (حتى بالنسبة لأيزنهاور الذى عارضهما) كانت تعنى أنه إذا كانت الطاقة التدميرية للعمل النووى يمكنها أن تعمل كرادع، فإنها قد تثبت أنها بديل ذو كفاءة سعرية عن الإبقاء على القوات التقليدية الضخمة. وإذا كان للسحابة التى على شكل عش الغراب بطانة فضية (فائدة) فإنها كانت تمثِّل مستقبل ردع أى تهديد بالصراع وتقليل الإنفاق الضائع على الدفاع التقليدى.

ولمَّا كان جون راغبًا دائمًا فى إدراك نقاط القوة ونقاط الضعف عند والده، فإنه يوافق على أن الأمر "يمكن أن يصبح محل جدل قليل، حول ما إذا كانت سياسة الدمار الشامل مثالية حقًا، ذلك لأنها تعنى الموافقة على دمار مرعب للولايات المتحدة أيضًا إذا ما نحن أمرنا إطلاقًا بتشغيل أسلحتنا". ويوضح آمبروز المسألة أكثر فيقول: "إن عقيدة (الثأر الشامل) جلبت الكثير من النقد فى الكونجرس كتهديد لتوازن القوة". وفى يناير عام ١٩٥٤ قام جون فوستر دالاس

وزير خارجية أيزنهاور بإثارة الخلاف حينما أعلن أن الرئيس قد "اتخذ قرارًا أساسيًا" هو أن الولايات المتحدة ستستجيب لأى هجوم سوفيتى "بطاقة هائلة على الثأر فى الحال"(٣٨). وكان ينقص هذا التعليق أى ذكر لحق الكونجرس فى إعلان الحرب. ثم أضاف دالاس نقطة أكثر دقة على الموضوع فى مارس عندما أعلن أنه "إذا هاجم الروس أيًا من حلفاء أميريكا، فلن تكون هناك حاجة إلى الرئيس للذهاب إلى الكونجرس لإعلان الحرب".

وبالإضافة إلى الاعتراضات المثارة فى الكونجرس، فإن سياسة النظرة الجديدة واجهت مقاومة من جانب رؤساء الأركان الذين لم يكن مستغربًا اعتراضهم على الاستقطاعات التى أجراها أيزنهاور فى قواتهم التقليدية. وأعلن الرئيس محنقًا أن "الذى أحتاج أن يدركه رؤساء الأركان هو أنهم رجال بلغوا شأوًا كبيرًا ودرجة عالية من التطور، والتدريب والذكاء ليفكروا فى شأن هذا التوازن بين الاحتياجات الدنيا من العناصر المكلفة للحرب وسلامة اقتصادنا"(٣٩).

وإلى هذا الحد البعيد كان الأمر محفوفًا بالخطر؛ فقد كانت المقاومة ـ التى خبرها أيزنهاور من كل من البنتاجون وأعضاء الكونجرس لإصلاحات نظرته الجديدة ـ نظرة ذات أثر تكوينى فى تشكيل اهتمامته النهائية حول المجمع العسكرى ـ الصناعى. ويتنهد جون قائلاً: "كان لأبى مبادئ هادية قوية ربما يمكن اعتبارها اليوم تبسيطية؛ فالأسلحة الحديثة تأخذ الطعام من فم الجوعى والمأوى ممن لا ملاذ لهم. ولهذا فقد كان يحارب كلاً من البنتاجون طول الوقت لطلباته الكثيرة، والكونجرس لموافقته على إعطاء البنتاجون ما يريد".

وقد احتجّ معارضو أيزنهاور السياسيون بصورة متزايدة على جهده لتقليل القوات التقليدية كوسيلة لإبداء النقد الواسع لرعايته للأمن القومى الأميريكى. وأشعل رؤساء الأركان أعمال هؤلاء النقاد، مزودين أعضاء الكونجرس بحقائق مزعجة وأرقام تتعلق بمدى استعدادية وجاهزية الولايات المتحدة، من خلال جهد مشترك بينهما أدى فقط إلى تقوية الحلف بينهم.

وتقدّم أيزنهاور إلى الأمام بثبات، لا يردعه شيء. وبمقارنة أفعاله بكلمات خطابه حول "فرصة للسلام"، فإن برنامج النظرة الجديدة نجح فى تقليل القوات الدفاعية التقليدية. فقد انكمشت قوة الولايات المتحدة فى عدد الرجال بين عام ١٩٥٣ وعام ١٩٥٥ من ١,٥ مليون إلى مليون، والبحرية ورجال الأسطول من مليون إلى ٨٧٠ ألفًا. وانكمشت ميزانية الجيش والبحرية والأسطول أيضًا، فى حين أن مخصصات القوات الجوية - والتى كانت بلغت ذروتها إلى ١٥,٦ بليون دولار، زادت إلى ١٦,٤ بليون دولار(٤٠). وقد هوّن من شأن هدف أيزنهاور - للسعى لتحقيق مستوى أكبر من التوازن بين الإنفاقات العسكرية والإنفاقات الاتحادية غير العسكرية - حقيقة أن القوة الجوية كانت تحصل بصورة متزايدة على دور مركزى فى صورة الدفاع الأميريكية.

"الحرب ابتزاز مالى"

رغم أن انسحاب الرئيس أيزنهاور من كوريا وتقديمه لسياسة النظرة الجديدة أظهرا قدرًا من ضبط النفس فى مقاربة الرئيس للسياسة الخارجية، فإن الولايات المتحدة - اعتمادًا على توقيته- دخلت عصر النشاط السرى؛ فقد قامت الإدارة - مستعمِلة وكالة المخابرات المركزية (و.م.م.) المنشأة حديثًا، ووزارة الخارجية (وكان يديرهما على التوالى آلن دالاس وأخوه جون فوستر دالاس) - بتنفيذ عدة عمليات سرية فى بلدان أجنبية. وفيما بين عام ١٩٥٣ وعام ١٩٥٤ قادت و.م.م. أوركسترا الإطاحة باثنين من القادة المنتخَبين ديموقراطيًا، وهما جاكوبو أربينزجوزمان رئيس جواتيمالا، ورئيس وزراء إيران محمد مصدّق. وقد بشّر هذان الانقلابان ببزوغ فجر مرحلة جديدة من التدخل السرى الدولى الذى يقوده الفرع التنفيذى فى السلطة الأميريكية دون علم الكونجرس أو الشعب الأميريكى.

وقد كان هذان النشاطان المنفّذان بواسطة و.م.م. بالنسبة لأيزنهاور وجون فوستر دالاس جهدًا لكسب موقع جيو استراتيجى فى الصراع الأكبر ضد الشيوعية. ولكن بزيادة الوتيرة، فإن المصالح الاقتصادية للشركات تم تضمينها

كذلك. وقد كانت فكرة أن الشركات تبسط نفوذها على السياسة الخارجية فى واشنطون ليست أمرًا مستجدًا؛ ففى عام ١٩٣٥ قام الجنرال الكبير سميدلى باتلر - وهو الحائز مرتين على ميدالية الشرف، وأهم رجال البحرية المحتفَى بهم فى تاريخ الولايات المتحدة - بنشر كتابه "الحرب هى ابتزاز مالى"، وكشف فيه مساهمته الشخصية فى الأعمال العسكرية الهادفة للربح حول العالم. وكان مما كتبه باتلر:

> لقد أمضيت ٣٣ سنة وأربعة شهور فى الخدمة العسكرية النشطة، وفى خلال تلك الفترة أمضيت معظم وقتى كرجل قوى من الطبقة العليا لصالح البيزنس الكبير فى شارع المال وال استريت ورجال البنوك. وقد ساعدت المكسيك وخاصة شركة تامبيكو على تأمينها لصالح المصالح البترولية الأميريكية فى عام ١٩١٤، وساعدت كذلك على جعل هايتى وكوبا مكانًا لطيفًا للأولاد فى ناشيونال سيتى بانك لتحصيل عوائدهم فيهما. وساعدت فى اغتصاب نصف دستة من جمهوريات أميريكا الوسطى لصالح وال استريت. وساعدت فى استخلاص نيكاراجوا لصالح بيت البنوك الدولى إخوان فى ١٩٠٢ - ١٩١٢. وأطلقت النور فى جمهورية الدومينيكان لمصالح شركات السكَّر الأميريكية عام ١٩١٦. وساعدت فى تكريس هندوراس خالصة لصالح شركات الفاكهة الأميريكية فى عام ١٩٠٣. أما فى الصين فقد ساعدت فى عام ١٩٢٧ فى أن أرى شركة ستاندارد أويل تسير فى طريقها لا تلوى على شىء دون أن يتحرش بها أحد. وبإلقاء نظرة إلى الخلف، فقد أكون أرسلت إلى رجل العصابات آل كابونى تلميحات قليلة، إلا أن أعظم ما كان يمكنه أن يفعله هو أن يدير أمور ابتزازه فى ثلاثة أحياء، أما أنا فقد أدرتها فى ثلاث قارات(٤١).

وبعد ست سنوات من طباعة الكتاب، فإن عضو الشيوخ هارى ترومان شكَّل لجنة فى الكونجرس للتحقيق فى أحداث الغش والفساد فى القطاع الدفاعى. وعَقَدَتْ لجنة ترومان أكثر من أربعمائة جلسة استماع حول النشاطات الفاسدة للمتربِّحين من الحرب، والذين أطلق عليهم ترومان نفسه "الخونة". وأدت جلسات الاستماع هذه إلى مئات من حالات الطرد، كما أنه فى أحد التحقيقات فى الممارسات الفاسدة بواسطة شركة إيروسبيس، كورتيس - رايت، تم الزج بجنرال أميريكى فى السجن. وفى ذلك الوقت أطلق عضو الشيوخ عن ولاية ويسكونسون روبرت م. لافوليت الصغير على هؤلاء المتكسِّبين "أعداء الديموقراطية فى البلاد"، وأدَّت لجان استماع ترومان إلى إطلاقه كالصاروخ تحت الأضواء القومية، وكانت مسئولة عن اختياره كرفيق لروزفلت فى انتخابات عام ١٩٤٤.

وهكذا فإن التربح من الحرب لم يكن شيئًا جديدًا. أما ما استجد فى عصر النشاط السرى فهو استعمال و.م.م. لتطبِّق فى الخفاء الخطط التى تم احتضانها حول الاستشارات الخاصة بين الفرع التنفيذى، ومناصرين مختارين فى الكونجرس ورفاقهم فى الصناعة. وبهذه الطريقة ساعد إنشاء و.م.م. على خلق طبقة جديدة من الأعمال السرية، ونقص أساليب المحاسبية، وعلى غموض الخط الفاصل بين مصلحة أميريكا القومية والمصالح الخاصة للشركات الصديقة لحكومة الولايات المتحدة.

وقد كانت الشركة محل السؤال فى إيران هى شركة الزيت الإنجليزية الإيرانية، وهى شركة ذات ملكية بريطانية، وأصبحت تسمًّى بعد ذلك بريتيش بتروليم (أو شركة البترول البريطانية)، والتى تم تهديد مصالحها عندما أمَّم مصدِّق موارد إيران النفطية فى ١ مايو عام ١٩٥١(٤٢). وكصدى لالتماس الحكومة البريطانية من ترومان التدخل لتأمين المصالح البريطانية فى اليونان وتركيا، فإن البريطانيين رجوا من أيزنهاور المساعدة. وسرعان ما وُصِم مصدَّق بأنه شيوعى، وعملت و.م.م. من خلال عملية أُطلِق عليها "أجاكس" على الإطاحة به(٤٣). ومما يعكس استمرارية التوسع فى الأوضاع الدولية، فإن الشخص الفاعل من جانب و.م.م. - الذى عُهد إليه بعملية الانقلاب - كان كيرميت روزفلت، حفيد

تيودور روزفلت، وكان العقيد الذى يعمل مع قوى الأمن الداخلى لإسقاط مصدَّق واستبداله بالشاه هو "هـ. نورمان شوارزكوف" الوالد الذى منح بعد ذلك اسمه للجنرال نورمان شوارزكوف، والذى قاد جهود الولايات المتحدة ضد صدَّام بعد أربعين سنة من ذلك(٤٤) (فى حرب عاصفة).

وبالإضافة إلى كونها تعبيرًا عن التضامن مع بريطانيا، فربما شجعت مصالح البترول الولايات المتحدة على الانقلاب؛ فعندما استلم مصدق أول الأمر السلطة من الشاه فى عام ١٩٥١، توقع التنفيذيون البتروليون الأميريكيون أن يستلموا منه ٤٠ بالمائة من النفط الإيرانى، ولخيبة أملهم فهذا ما لم يتم تنفيذه أبدًا(٤٥). وقبل التحاقه بوكالة المخابرات المركزية (و.م.م.) كان آلان دالاس محاميًا فى شركة ستاندارد أويل، وشركة النفط الإنجليزية الأميريكية، ولكل من الشركتين عداءات تجاه إيران.

وطبقًا لما أورده ستيفن كينزار، مؤلف كتاب "كل رجال الشاه"، فعندما تم الانقلاب وتمت إعادة إجلاس الشاه محمد رضا بهلوى على كرسى السلطة، وَقَّع اتفاقات أنشئ بواسطتها مجمع (كونسورسيوم) للتصرف فى صناعة الزيت الإيرانية. وتملكت شركات الولايات المتحدة ٤٠ بالمائة من الأسهم. ورغم أن من أدار هذا المجمع كان الأجانب، فإنه تم الإبقاء على الاسم الذى سبق لمصدق أن أسبغه عليه - شركة إيران الوطنية للزيت - للإبقاء على واجهة التأميم. وشارك المجمع فى الأرباح على أساس النصف بالنصف، ومع ذلك لم يفتح دفاتره للمراقبين الإيرانيين، ولم يُسمح للإيرانيين بالتعيين فى مجلس إدارته(٤٦).

وفى جواتيمالا كانت الشركة المعنية هى شركة الفواكه المتحدة، وهى الشركة العملاقة نفسها التى ساعد الجنرال سميدلى باتلر "فى أن تكون جواتيمالا طيبة التعامل معها" فى عام ١٩٠٣، والتى كانت لها روابط قوية بإدارة أيزنهاور(٤٧). وقبل أن يصبح جون فوستر دالاس وزيرًا للخارجية، فإنه كان عضوًا بمجلس إدارة الشركة، فى حين كان أخوه آلان قد عمل رئيسًا، بينما كانت الشركة القانونية التى عمل بها الأخوان - وهى شركة سوليفان وكرومويل - تمثِّل شركة الفواكه المتحدة. وكان نائب وزير الخارجية لشئون العلاقة بين الدول الأميريكية جون

موررزكابوت مالكًا كبيرًا للأسهم بها(٤٨). وفى عام ١٩٥٤ حدث تهديد لملكية أراضى شركة الفواكه المتحدة من خلال مبادرة كان وراءها الرئيس أربينز من أجل إعادة توزيع الأرض بالتساوى أكثر على فقراء البلاد(٤٩). وفى رد فعل لذلك تبنت و.م.م. إحداث انقلاب، وكان الاسم الشفرى هو "عملية PB Success" وقد أجبرت أربينز على الاستقالة والهرب خارج البلاد. وكانت عمليات تأميم الصناعات وتوزيع الثروة من التشوفات الشعبية التى تصاعدت أثناء الحرب الإسبانية الأميريكية، وأصبحت دائمًا منذ ذلك التاريخ علامة مميزة على نفوذ الثورية ـ اليسارية. وهكذا بينما كان لشركة الزيت الإنجليزية الإيرانية وشركة الفواكه المتحدة دوافع لتحطيم مبادرات التأميم لكل من مصدَّق وأربينز، فإن الرسميين من الولايات المتحدة رخَّصوا للحركات السرية المضادة لهما بالعمل تحت مسمى محاربة الشيوعية(٥٠).

ولو كان لأيزنهاور أى توجسات حول نفوذ الشركات على صناعة السياسة، فلا يوجد دليل عليها فى ذلك الوقت. ولا يَرِد فى يومياته إلا اللمحات الأسرع فى الإشارة إلى دور و.م.م. المتزايد فى الأمور الخارجية لأميريكا؛ فقد كتب على سبيل المثال بعد انقلاب إيران "كانت الأشياء التى فعلناها [فى إيران] سرية"، ثم أشار إلى العنصر الذى هندس الانقلاب قائلاً: "لقد استمعت إلى تقريره، وظهر لى كمثل أقصوصة رخيصة أكثر من كونها حقيقة تاريخية"(٥١).

وكما يؤكد آمبروز، فإن أيزنهاور كان يرعى وبالتأكيد هذه العمليات، ومع ذلك فإن يومياته توحى بوجود مسافة كبيرة منها، وحصانة من المساءلة فيما يتعلق بها. وكتب آمبروز يقول: "لقد أبقى مسافته منها، ولم يترك وثائق خلفه يمكن أن تورِّط الرئيس فى أى مشروع انقلاب. ولكنه ـ فى الجلسات الخاصة فى المكتب البيضاوى، وأثناء حفلات الكوكتيل- كان يجرى إعلامه من جانب فوستر دالاس، وأبقى على سيطرة متينة على نشاطات و.م.م.، وكانت الوسائل المُتَّبَعة لا أخلاقية... إذا لم تكن غير قانونية"، ويسترسل آمبروز فى القول: "لقد تم وضع سابقة خطيرة، فقد مَنَحَت و.م.م. الرئيس ضبطًا سريعًا لمشاكله الخارجية؛ فقد كانت حاضرة لتلبية عروضه، وحرَّرَته من حاجته إلى حث الكونجرس، أو الأحزاب أو الجمهور"(٥٢).

ولقد كانت مقدرة و.م.م. على مساعدة رئيس لكى يختصر الطريقة المعتادة للرقابة والتوازنات المطلوبة فى قرار للتدخل فى الصراع الأجنبى -فى الحقيقة- "وسيلة سريعة لضبط الأمور"، ينتج عنها مترتبات دائمة بعيدة المدى. ورغم تردُّد أيزنهاور فى الالتحاق بالهستيريا القومية حول الصراع مع الاتحاد السوفيتى، فإن هذه الطرق تعكس رغبته رغم ذلك فى وضع المصالح الاقتصادية للأمة وللشركات مقدَّمة فى الاعتبار على العمليات الديموقراطية فى الداخل وفى الخارج. وهى على هذه الشاكلة تعكس أيضًا مساهمة أيزنهاور فى الاتجاه المتنامى بصورة متزايدة فى اتجاه الاشتباك الدولى على حساب فصل السلطات الذى صاغة المؤسسون الأوائل بحرص.

ماذا إذن حدث؟ فمنذ خمس سنوات سابقة فقط كان أيزنهاور قد حذَّر الكلية والطلبة فى جامعة كولومبيا من الخطر الذى يواجه الحرية من جانب "مجموعات الضغط الخاصة" ومن "القوة المركزة للأموال". فهل لم يشهد هو أن هذه القوى نفسها كانت ترشد أفعال أميريكا فى إيران وجواتيمالا؟ هل تسلَّلت نقطة معتمة عمياء إلى تفكيره؟ والأسوأ من كل ذلك، هل تم إغواء أيزنهاور من جانب السلطة الممنوحة له بواسطة و.م.م. الجديدة؟ وهل كان راغبًا فى زيادة تمكين الفرع التنفيذى بالمقارنة مع الفروع الأخرى؟

وعلى الرغم من تردده النسبى فى اللحاق بالجوقة المدنية للذعر من الخوف الأحمر، فإن النشاط السرى الذى اتُّخِذَ فى زمنه يمثل جانبًا مظلمًا فى رئاسته. فإذا أخذنا فى الاعتبار المخاوف الواسعة الانتشار فى زمنه، والنفوذ الطاغى لمك كارثى على المجال الداخلى، يمكن أن نرى بإنصاف كيف أن أى رئيس - حتى الذى يكون غير ميال لردود الأفعال ناحية السياسة الخارجية مثل أيزنهاور - قد يمكن جَرُّه إلى الدوامة المتصاعدة للعداء للشيوعية. ورغم ذلك فإن نشاطات أيزنهاور السرية تكشف عن أنه رغم اهتماماته اليقظة للتوازن الدقيق بين الأمن والحرية، فإنه حتى هو كان قابلاً للإغراء بالانغماس فى النشاطات السرية، مقوِّضًا بذلك الالتزام بمبادئ المؤسِّسين للأمة.

شكّلت سنوات أيزنهاور فى البيت الأبيض فترة من التطرفات المتصارعة لأميريكا. فمن خلف المظهر المبتسم للرواج الذى تلا الحرب، كانت الانكسارات تقبع تحت جهد لمجتمع يعيش فى حالة توتر. وبمقدار ما فشل صانعو السياسة بعد عقود تالية فى قطف ثمار "حصة من السلام" فى مطلع الحرب الباردة، فإن أميريكا أيزنهاور كانت تستغنى عن ثمار نصر الحرب العالمية الثانية بمواصلتها سباق التسلُّح مع السوفيت.

فعلى الرغم من وتيرة نبض أيزنهاور نفسه، فقد شهدت السنوات بين عام ١٩٥٣ وعام ١٩٦١ تزايدًا فى التوتر بين القوى العظمى فى الخارج والأثر المشوِّه لهذا التوتر فى الداخل.

وكانت السياسة الخارجية للولايات المتحدة فى هذه السنوات مزيجًا من العدوان المحكوم، على هيئة أعمال سرية وحروب بالوكالة، ودبلوماسية مترددة، على هيئة جهود عديدة للتسويات الحذرة مع موسكو. وكما كان التوقع فى مقال جورج أورويل(*) لعام ١٩٤٥ "أنت والقنبلة الذرية"، فقد تم فى الصراعات بالوكالة استعمال الأسلحة التقليدية والنشاط السرى بين الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية فى أماكن مثل كوريا، وإيران، وجواتيمالا، وإندونسيا، ولاوس، وفيتنام، للانشغال بمناوشات البلدان التابعة لتجنُّب ما كان يمكن بغير ذلك أن يشكِّل إبادة نووية. وكانت هذه الأفعال بالنسبة للذين خبروا مثل هذه التناقضات لأول مرة - من جواتيمالا حتى إيران إلى إندونيسيا ولاوس - مدمِّرة بصورة كافية، أما بالنسبة للقوى الكبرى فكانت شرورها أقل.

وكان أيزنهاور أكبر الرؤساء سنًا فى الخدمة فى ذلك الوقت، وعانى من أزمة قلبية ومن نوبة شلل (فالِج) وهو فى السلطة. وسارع معارضوه إلى رسم صورة له كجندى عجوز متعب من الحرب، يصارع للحفاظ على حضوره الذهنى بينما كان

(*) جورج أورويل كاتب روائى بريطانى ويتميز عمله بالذكاء الشديد والوعى المتأصل بالظلم الاجتماعى والمواجهة الشديدة للشمولية، والعشق للوضوح فى اللغة، والإيمان بالاشتراكية الديموقراطية، وله روايتان هما: "١٩٨٤"، و "مزرعة الحيوانات" وقد باعا نسخًا أكثر من أى كتب فى القرن العشرين (المترجم).

يفتقده من هم حوله. وكمثل ما سعى الجمهوريون أثناء سنوات بوش إلى جنى المكاسب السياسية بتصويرهم لمعارضيهم من الديموقراطيين على أنهم كانوا ليِّنين على الإرهاب، فقد اتهم الديموقراطيون أيزنهاور فى زمانه بأنه ليِّن على السوفيت، وبأنه ترك الولايات المتحدة تتخلف وراء موسكو فى سباق التسلح. وقد اتخذت هذه الاتهامات هيئتها فى خطين متواليين من الدعاية السلبية: "فجوة القاذفات" "The bomber gap" التى عشّشت فى الفترة الرئاسية الأولى للرئيس، و"فجوة الصواريخ" "The missile gap" التى عشّشت فى فترته الثانية. وكانت الفجوتان انعكاسًا للتوأمة المخادعة لمصالح العسكريين مع الكونجرس وقطاع الدفاع ـ الصناعى، والذى سيأتى أيزنهاور ليحذر الأمة بكل أسى بشأنه.

فجوة القاذفات

إن ما يُطلق عليه فجوة القاذفات كان إشاعة سياسية أطلقها حلف من الصفقاء فى القوة الجوية ومقاولين فى الدفاع من الباحثين عن أموال لتمويل بناء المزيد من الطائرات القاذفة. وكان الادعاء الذى استمر فى الفترة ما بين ١٩٥٤ إلى ١٩٥٧، هو أن الاتحاد السوفيتى كان يتجاوز الولايات المتحدة فى إنتاجه من الطائرات النفاثة القاذفة الاستراتيجية، وأن هذه القاذفات كانت قادرة على تنفيذ هجوم نووى على الولايات المتحدة.

ويقدم جاريث بورتر فى كتابه "أخطار السيطرة" إحصاءات حيوية تدحض هذا الزعم(٥٣). ويجادل بورتر قائلاً إن القوة الجوية السوفيتية كانت أساسًا قوة ردع بطبيعتها؛ فالسوفيت لم يكونوا فقط يمتلكون قوة جوية أقل بكثير مما يدعى المروِّجون لفجوة القاذفات أنها بحوزتهم، ولم تكن أى من هذه الطائرات قادرة على تغطية المسافات الشاسعة لتصل إلى أرض قارة الولايات المتحدة، وتقوم بالهجوم، وتعود. وحتى عبْر القواعد القطبية فإن قاذفاتها المتثاقلة كانت ستستغرق ثلاث عشرة ساعة لتصل إلى أهدافها، مانحة الولايات المتحدة وقتًا كافيًا لإسقاطها. ويواصل بورتر مجادلته ذاكرًا أن الروس لم يكن بإمكانهم إبراز القوة إلى أبعد من منطقتهم هم(٥٤).

ورغم أن الدليل دحض فجوة القاذفات فإنه تم تعميمها بوساطة أعضاء الكونجرس، بما فيهم عضو الشيوخ الديموقراطى عن ولاية ميسورى، ستيورات سايمنجتون، الذى كان قبل دخوله مجلس الشيوخ قد خدم كوكيل أول لوزارة الدفاع. وقد كان مناوئًا عنيدًا لأيزنهاور، وله تطلعاته الرئاسية الخاصة، ومروِّجًا لا يكلّ لزيادة مخصصات الدفاع.

وقد أعلن سايمنجتون من قاعة مجلس شيوخ فى مايو عام ١٩٥٦ "أنه قد أصبح من الواضح الآن أن الولايات المتحدة ـ ومعها بقية العالم الحر ـ قد تكون فقدت السيطرة على الجو".

وقد سكنت المخاوف عن كل سنوات أيزنهاور فى البيت الأبيض فى عقل سايمنجتون، مُتَّهِمًا الإدارة بوضع أمن الأُمَّة القومى فى دائرة الخطر بتفعيل الاستقطاع المالى الذى تطلَّبته سياسة النظرة الجديدة. ومن زوايا عديدة فإن سايمنجتون لعب دور القرين الذى يلعبه العديد من أعضاء الكونجرس اليوم فى المساومات وترويج المخاوف لصالح رغبات المجمع العسكرى ـ الصناعى.

وقد كتب أيزنهاور بعد ذلك فى مذكراته قائلاً: "إن أى مجتمع يوجد به مصنع إنتاجى أو مؤسسة عسكرية يستفيد من الأموال التى تنفق والوظائف التى تنشأ فى المنطقة. وهذه الحقيقة بالطبع تضغط بصفة دائمة على ممثلى المجتمع السياسيين –رجال الكونجرس، والشيوخ، وغيرهم ـ من أجل إبقاء المصنع أو المؤسسة فى قمة قوتها"(٥٥). وقد شكَّ أيزنهاور ـ وله الحق ـ فى أن ادعاء فجوة القاذفات مزيفة. ولكى يبدِّد هذا الادعاء نهائيًا ويتجنب الإنفاق الدفاعى الذى لا فائدة منه، فقد رخَّص لبرنامج التجسس عالى السرية "يو٢ ـ U-2 " أن يجرى طلعات جوية فوق الاتحاد السوفيتى لاختبار قوته القاذفة الحقيقية.

وقد كان استعمال أيزنهاور لبرنامج يو ـ ٢ فى حد ذاته حالة دراسية فى التشويش الخالط بين العسكرية والسياسة. وقد كان برنامج يو ـ٢ فى مرحلة التطوير لمدة عام عندما برزت تهمة الفجوة. وكانت شركة لوكهيد تجرى التجارب لسنوات محتفظة بفكرة عالية السرية حول طائرة تجسس خفيفة الوزن عالية التحليق فى الطبقات العليا، ولكن الأمر استغرق حتى عام ١٩٥٤ حين رخَّص

أيزنهاور بإنتاجها. وكان هذا القرار خداعيًا بسبب المترتبات السياسية والأخطار من دخول طائرة عسكرية فى المجال الجوى لبلد آخر. ونتيجة لذلك ورغم أن طائرة يو ـ ٢ كان طيرانها سيتم بواسطة القوة الجوية وحتى بواسطة البحرية، فإنها نشأت كبرنامج سرى يتبع و.م.م.، وتبعًا لذلك فقد استقال طيارو يو ـ ٢ من ارتباطاتهم العسكرية قبل الالتحاق بـ و.م.م. والطيران كمدنيين. وكما تشى عملية خِفّة اليد البيروقراطية هذه فإن يو ـ ٢ كانت جزءًا من أساليب اختباء السلطة التنفيذية ـ الذى استعملته و.م.م. ـ الصاعدة على نطاق واسع.

وبحلول منتصف عام ١٩٥٥ كان الطيران التجريبى لطائرة يو ـ ٢ قد تم، وبعد عام آخر فى ٤ يوليو عام ١٩٥٦ أُجريت أول عملية طيران يو ـ ٢ فوق الأجواء السوفيتية. ورغم أن يو ـ ٢ أكّدت ظنون أيزنهاور، فإنها لم تمنع ادعاءات وجود فجوة فى القاذفات من بلوغ غرضها المرتجَى، مساهمة فى التوسع فى القوة الجوية فى حين كانت سياسة النظرة الجديدة تزيد من انكماش الخدمات العسكرية الأخرى. وفى عام ١٩٥٣ كان لدى القوة الجوية للولايات المتحدة ٣٢٩ طائرة نفاثة قاذفة استراتيجية من طراز "بى ـ ٤٧" B-47 قادرة على قصف أهداف داخل الاتحاد السوفيتى من قواعد للولايات المتحدة فى أوروبا واليابان. وبحلول عام ١٩٥٥، زاد عدد القاذفات من طراز B-47 إلى ١٠٢٦ طائرة. وفى العام نفسه أدخلت الولايات المتحدة أيضًا القاذفات من طراز "ب ـ ٥٢" B52 والتى كان بإمكانها ـ بإعادة تعبئتها بالوقود فى وسط الجو ـ أن تصل إلى أهداف فى الاتحاد السوفيتى من أرض القارة فى الولايات المتحدة. وبحلول عام ١٩٦٠ كان فى الولايات المتحدة ٥٣٩ قاذفة من طراز "بى ـ ٥٢" فى القيادة الاستراتيجية الجوية للولايات المتحدة، ليصل العدد الكلّى للقاذفات الاستراتيجية القادرة على تنفيذ هجوم نووى على اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية إلى ١٧٣٥ طائرة[٥٦].

فجوة الصواريخ

إن ادعاء وجود فجوة صاروخية –وهى ثانى أساليب الدعاية لإثارة المخاوف ـ برزت فى عام ١٩٥٧ إثر الإطلاق المفاجئ للسوفيت للقمر الصناعى سبوتنيك ـ١،

وهو سفينة فضاء روبوتية قادرة على الدوران حول الأرض. وفى وقت أبكر فى صيف هذا العام كان السوفيت قد اختبروا بنجاح أول صارخ قاذف عابر للقارات. وأحدث إطلاق سبوتنيك ـ١ ذعرًا بين الأميريكيين من أن السوفيت ربما يكونون قد حقَّقوا تفوقًا تكنولوجيًا فى تطوير المقذوفات. وبعد شهرين من هذا الحدث ضاعف الفشل الهائل المُشاهَد تليفزيونيًا للصاروخ الأميريكى فانجارد تى فى ٣ من هذا الذعر من التقدم السوفيتى، مولِّدًا الزعم القائل بأن أيزنهاور قد سمح لفجوة صاروخية أن تبرز بين الولايات المتحدة والسوفيت.

وقد رفض أيزنهاور تهمة فجوة الصواريخ كما رفض من قبل تهمة فجوة القاذفات، ولكنه كان مترددًا فى الترخيص لمهام تجسُّسية إضافية لبرنامج يو ـ ٢ خوفًا من أن يكتشفه السوفيت. وتحت ضغط شديد من و.م.م. أذعن، ولكن ليس قبل أن يشترط أن يوافق هو شخصيًا على كل مهمة. ومرة أخرى أثبتت الطلعة الاستكشافية صدق ظنونه. فلم تكن هناك فجوة مقذوفات. إلا أن هذه المعرفة لم تنجح فى تهدئة موجة مخاوف الجماهير؛ حيث إن أيزنهاور لم يستطع أن يكشف فى العلن عن المعلومات التى تم الحصول عليها من خلال طائرات التجسس.

وفى الحقيقة فقد كان السوفيت مركِّزين بصورة مقارنة على بناء الصواريخ الباليستية العابرة للقارات أكثر من الأميريكيين. ولكن السبب فى ذلك كان فقط لأن الولايات المتحدة، بقواتها الهائلة المتقدِّمة فى أوروبا وتركيا، كان بمقدورها مهاجمة السوفيت بصواريخ أقصر مدى، ومن هنا فإنها لم تكن تحتاج إلى العمل المضنى المماثل لتطوير النوع العابر للقارات من الصواريخ. ولم يمتلك السوفيت هذه القواعد المثلية المتقدمة، والتى يمكنهم من خلالها مهاجمة الولايات المتحدة، ومن هنا جاء تركيزهم على الصواريخ الباليستية العابرة للقارات. وهكذا فرغم أن الزعم كان صحيحًا من الناحية التقنية، فإن السوفيت كانوا أكثر تركيزًا على الصواريخ الباليستية العابرة للقارات، إلا أن هذا الزعم أسىء استعماله من قبَل المروِّجين لوجود فجوة مقذوفات لكى يقترحوا فكرة أن اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية كان أكثر قدرة على إيصال هجوم نووى مدمر إلى أميريكا.

وأصبحت أسطورة فجوة المقذوفات هى إلى حد كبير الخطة التفصيلية لشبكة للمصالح العامة والخاصة المتشابكة، والتى سمّاها أيزنهاور فى النهاية المجمع العسكرى ـ الصناعى. ويقتفى بيتر رومان فى كتابه "أيزنهاور وفجوة المقذوفات" أثر حلقة فجوة المقذوفات ليصل إلى صاحبها عضو الشيوخ ستيوارت سايمنجتون، وهو مسئول عن مقاولى الدفاع، وكذلك التفاعل الخطر للسياسات الحزبية ومكاسب الشركات.

فقد كانت شركة المقاولات للدفاع هى "كونفير"، وهى فرع من شركة "جنرال ديناميكس"، وكان المنفِّذ لها هو "توماس ج. لانفاير"، وهو طيار محارب مدلَّل منذ الحرب العالمية الثانية، كان قد أسقط العديد من الطائرات المحاربة اليابانية، وأغرق مدمِّرة، وأنزل طائرة يُظَنّ أنها كانت تحمل الأدميرال اليابانى إيزوروكو ياماماتو، العقل المدبر لهجوم بيرل هابور. وعندما كان سايمنجتون وزيرًا للقوة الجوية، كان لانفاير مساعده الخاص.

وفى عام ١٩٤٦، كانت شركة كونفير قد مُنحت عقدًا لاختبار تطوير نظام صاروخى باليستى عابر للقارات، ممولاً لما أصبح بعد ذلك برنامج أطلس، وبعد أن نجح السوفيت عام ١٩٥٣ فى تفجير قنبلة هيدروجينية، تم التركيز على تطوير الصاروخ الباليستى العابر للقارات. وكان لانفاير فاعلاً فى العمل مع رئيسه السابق لدفع إدارة أيزنهاور إلى تبنِّى برنامج مكثف يمكن من خلاله لشركة كونفير أن تكمِل تطوير برنامج أطلس وإنتاج مقذوفات بسعر لكل منها يصل إلى ١,٥ مليون دولار.

ويكتب أيزنهاور فى الجزء الثانى من مذكراته فيقول إنه: "بحلول وقت مبكر عام ١٩٥٥ فإن مشروع أطلس [للقوات الجوية] كان يتمدد كنبات عش الغراب: من رقم ٣ ملايين من الدولارات عام ١٩٥٣، ليصل إلى ١٤ مليون دولار عام ١٩٥٤ وإلى ١٦١ مليون دولار عام ١٩٥٥"(٥٧)، وفى عام ١٩٥٦ أحدث أيزنهاور استقطاعات محسوسة فى الإنفاق الدفاعى، تضمنت استقطاعات فى برنامج أطلس، وأُكملت باستقطاعات إضافية فى العام التالى. وانطلق لانفاير

وسايمنجتون فى الهجوم، ناقدين الرئيس لكونه راضيًا عن نفسه إلى هذه الدرجة حول احتياج أميريكا إلى مقذوف عملياتى أكثر قدرة. وبإطلاق القمر الروسى سبوتنيك فى عام ١٩٥٧ أصبح الاحتكاك المتنامى مع أيزنهاور حول برنامج أطلس هو القاعدة للتهمة الموجهة من سايمنجتون حول فجوة المقذوفات.

وفيما بين آخر عام ١٩٥٧ إلى منتصف عام ١٩٥٨، أطلقت و.م.م. سلسلة من التقارير المتعارضة حول إنتاج الاتحاد السوفيتى من الصواريخ، واختلف أيزنهاور مع تقديراتها التى كانت أعلى بكثير من أى شىء جاء فى تقارير برنامجه يو ـ ٢ ليكون أكثر فى مستوى تقدير أيزنهاور، وأمسك سايمنجتون بهذا التحول ليكثِّف من نقده للرئيس. بل إنه حتى تقابل مع الرئيس لمشاركته فى دليل جديد؛ وهو أنه بحلول عام ١٩٦٠ أو عام ١٩٦١ "فسيمتلك السوفيت ٥٠٠ صاروخ باليستى عابر للقارات"، وهو أكثر من ثلاثة مرات قدر ما خطَّطَت الولايات المتحدة لإنتاجه. وقد كانت الكثير من المعلومات الجديدة قد تم تزويده بها من جانب لانفاير[٥٨].

وعكس موقع سايمنجتون زاعق الصوت تجمُّعًا لعوامل هى:

انحيازه الشخصى إلى جانب القوة الجوية، واقترابه من لانفاير وبالتالى من برنامج أطلس، مع الأهمية المتزايدة فى الفترة الزمنية بين عام ١٩٥٧ إلى عام ١٩٥٩ بطموحاته الرئاسية. وإذ أصبحت تهمة وجود فجوة المقذوفات هى صرخة الحشد لعرض سايمنجتون لاسمه لتسميته للرئاسة الديموقراطية عام ١٩٦٠، فإن طموحاته السياسية الحزبية أصحبت أكثر فأكثر مجدولة مع أهداف كل من لانفاير وكونفير الخاصة. وضغط لانفاير ضغطًا محمومًا بالموضوع العام المتعلق بزيادة تطوير المقذوفات. وفى عام ١٩٦٠ استقال لانفاير فجأة من شركة كونفير فى صورة شعبية شديدة، مُدَلِّلاً "بحقى وامتيازى كمواطن أميريكى فى نقد حكومتى... دون أن يتم اعتبارى كبائع للصواريخ"[٥٩]. وتشير بعض التقارير إلى أنه كان قد أُجبر على الخروج بواسطة فرانك بيس رئيس شركة جنرال ديناميكس، والذى كان قد اعترض على نقد لانفاير للاستقطاعات الدفاعية التى أجراها أيزنهاور. وبعد يوم واحد من هذه الاستقالة الدرامية توقعت جريدة

النيويورك تايمز أن القرار بتركه للشركة ربما كان له أيضًا علاقة "بقرار الترشيح غير الموثوق منه لعضو الشيوخ ستيوارت سايمنجتون للرئاسة". وبعد ذلك انخرط لانفاير بنشاط فى حملة سايمنجتون(٦٠).

أما بالنسبة لأيزنهاور، فإن المشكلة كانت تجرى أعمق مما يحدث لأى سياسى أو مقاول. فعندما برز الصراع مع السوفيت حول مدينة برلين فى عام ١٩٥٨، أصدر مقاولو الدفاع، شركات بوينج ودوجلاس، إعلانات تشعل نيران "فجوة المقذوفات". وقال أيزنهاور الغضوب لقادة جمهوريين إنه كان يحس بالقرف بشكل سيئ من مقاولى المهمات: "فأنت تبدأ تشهد أن هذا الأمر ليس كله دفاعًا عن البلاد، ولكنه فقط حصول على أموال أكثر للبعض الذين هم حقًا قططٌ سِمان"(٦١).

ورغم أن سايمون قد خسر تسمية الديموقراطيين له للرئاسة، فإن تهمته كان مقدَّرًا لها أن تعيش لتصل إلى منافسة الديموقراطى، جون ف. كينيدى. فبعد مرور شهر على سبوتنيك، لحق كينيدى بصفوف هؤلاء الذين كانوا يُعلِنون أن الأمة آخذة فى خسارة السباق القمرى - الصاروخى مع السوفيت. وكان أول استعمال مسجل لكينيدى للتسمية الدقيقة "فجوة المقذوفات" فى ١٤ أغسطس من عام ١٩٥٨. وأعلن حينئذٍ أثناء نقاش محتدم من قاعة مجلس الشيوخ أن "أمتنا كان بإمكانها، بل بإمكانها اليوم، أن تخطو الخطوات الضرورية لغلق فجوة المقذوفات"(٦٢).

وألقى كينيدى باللوم على "سوء الحسابات الراضية عن النفس، والاستقطاعات القابضة على أموال الميزانية، وسوء الإدارة المضطربة إلى حد مذهل، والتنافسيات وأنواع الحسد المسرف"(٦٣). وقد كان يُعِدّ لحملة إعادة انتخابه فى مجلس الشيوخ عندما انفجرت أنباء سبوتنيك. وقد ردد مرات كثيرة وبصوت عالٍ عبر السنوات القليلة التالية دعوى فجوة المقذوفات، رغم نقص الدليل اللازم لإثباتها. وإذ اقتربت انتخابات عام ١٩٦٠، أصبحت هذه الدعوى منَصَّةً للسياسة الحزبية له كما كانت لسايمنجتون.

وبعد فوزه بالترشيح لمنافسة نائب الرئيس ريتشارد نيكسون فى انتخابات عام ١٩٦٠ الرئاسية، ظل كينيدى يردد التهمة؛ كوسيلة لإحراج أيزنهاور، وبالإضافة، لإحراج نيكسون. وبعد ذلك، وكرئيس، فإن كينيدى سيعترف بصحة أن فجوة المقذوفات كانت أسطورة. ففى ديسمبر عام ١٩٦٢ فى محادثة جرت بينه وبين وزير دفاعه روبرت مك نامارا، اعترف كينيدى ـ مع بعض السخرية الذاتية ـ بأنه فى نهاية الخمسينيات قد كان رجلاً وطنيًا أسىء توجيهه، وأنه كان أحد هؤلاء الذين أطلقوا هذه الأسطورة"[٦٤].

كان ذلك اعترافًا صريحًا كافيًا، ولكن عندما حدث ذلك كان متأخرًا جدًا؛ فقد كانت سياسة أميريكا الخارجية قد تم تشويهها بالترويج للمخاوف، وحتى باقتراب القوتين العظميين من حدث عالمى.

ورغم أن برنامج يو ـ ٢ قد أوضح بنجاح حمق الادعاءات بوجود فجوة فى الطائرات القاذفة والمقذوفات، فقد كان ثمن هذا الإيضاح باهظًا؛ ففى الأول من مايو عام ١٩٦٠ أسقطت الطائرة يو ـ ٢ التى انطلقت لتصوِّر منشآت تطوير الصواريخ العابرة للقارات فى الاتحاد السوفيتى بقذيفة أرض ـ جو سوفيتية. وأعلن الرئيس نيكيتا خروشيف إسقاط الطائرة، ولكنه حذف عمدًا حقيقة أن الطيار فرانسيس جارى باورز قد قُبِض عليه حيًا. أما إدارة أيزنهاور ـ التى افترضت أن الطيار قد مات ـ فقد تظاهرت فى العلن بأن الطائرة كانت "إحدى طائرات البحث المناخى" لوكالة الفضاء الجوى ناسا، وأنه ربما أُغمى على باورز بسبب نقص غاز الأكسيجين. وبعد أن مرَّت إدارة أيزنهاور بالعديد من مرات اللف والدوران لإثبات ذلك، بما فيها إبقاء كل أسطول يو ـ ٢ على الأرض والتظاهر بأنها تفحص موضوع الأكسيجين على كل الطائرات، أظهر خروشيف باورز إلى العلن، كاشفًا أن الطائرة يو ـ ٢ التى كان قد تم إسقاطها كانت فى الحقيقة فى رحلة تجسس.

وانهار اجتماع للقمة بين أيزنهاور وخروشيف كان مقدَّرًا له أن يبدأ فى باريس فى ١٥ مايو عام١٩٦٠؛ لأن أيزنهاور لم يكن ليعتذر. وهكذا أصبح حدث يو ـ ٢

أكبر إحباطات سنوات أيزنهاور فى البيت الأبيض، وكان نتيجة غير مقصودة للسياسة الخارجية بسبب الضغوط المدنية الناجمة عن حملات فجوة المقذوفات. وبهذا المعنى فإن أيزنهاور جمع بين أكبر خطأ فى رئاسته وجهده للتعامل مع الضغوط المحلية الخيانية للمجمع العسكرى الصناعى MIC.

وقد كانت الحالة الذهنية التى اقترب بها أيزنهاور من خطابه الوداعى متأثرة بعمق ووضوح بتأثير تهمة فجوة المقذوفات على انتخابات عام ١٩٦٠. ويضيف بيتر رومان قائلاً: "إن أيزنهاور أطلق على سايمنجتون وجونسون وكينيدى لقب مضلِّلين حاولوا التلاعب بالأمن القومى من أجل كسب سياسى شخصى، لكنه وجَّه هذا النقد فى المكتب البيضاوى، ونادرًا ما فعل ذلك فى العلن"[٦٥]. ويؤكد آندرو جودباستر سكرتير أيزنهاور، ملاحظًا أن أيزنهاور عبَّر فى مناسبات خاصة "عن عميق اهتمامه بما يمكن لرجال من أمثال عضو الشيوخ سايمنجتون وعضو الشيوخ كينيدى أن يفعلوه كرؤساء"[٦٦].

ويتذكر ستيفن آمبروز حادثة ربما كانت آخر قَشَّة بالنسبة لأيزنهاور، وهى تتعلق بخبرته بمعسكر كينيدى حول فجوة المقذوفات. فرغم أن أيزنهاور كان يعلم بطريقة قاطعة عن طريق برنامج يو - ٢ أن تهمة فجوة المقذوفات كانت باطلة، فإنه مع ذلك لم يكن بمقدوره أن يكشف الدليل دون أن يضحِّى بِسِرِّيَّة البرنامج. ومع ذلك فقد بلغ به الإعياء حدًا كبيرًا من جراء اتهامات كينيدى؛ إلى درجة تكليفه لرئيس و.م.م. آلان دالاس بمشاركة كينيدى بهدوء فى معلومات المخابرات التى أتت بها يو- ٢ ساعيًا إلى صرف كينيدى عن الاستمرار فى بث الأكاذيب إلى الدرجة التى - بالإضافة إلى أمور أخرى - قد تريح أعداء أميريكا[٦٧]. وبعد إجراء مقابلات خاصة مع كينيدى وزميله الذى يخوض معه الانتخابات، ليندون جونسون، فى مقار إقامتهما فى ولايتى ماساشوستس وتكساس، قدَّم دالاس تقريرًا إلى أيزنهاور به ملخصات للقاءات فى ٣ أغسطس عام ١٩٦٠ وقال لأيزنهاور فى هذا التقرير إنه "قد زوَّد المرشحين بقدرات الهجوم الاستراتيجى السوفيتى بالصواريخ بالطائرات بعيدة المدى"[٦٨].

وحتى بعد هذا التلخيص فإن كينيدى استمر فى الضغط بالتهم دون رادع، مما أغضب أيزنهاور الذى شهد كيف يمكن أن يُستغل موضوع للأمن القومى باستهتار من أجل إحراز المكاسب السياسية. وبأخذ خبرته فى الاعتبار مع سايمنجتون ولانفاير، ومع العديد من الأمثلة المتشابكة فى البنتاجون، والقائمين بالتصنيع له، وفى الكونجرس، فإن أيزنهاور شهد فى سلوك كينيدى تحقيقًا لمخاوف جورج واشنطون فى تكوين "مؤسسة عسكرية كبيرة جدًا". وقد سُمِع الجنرال الذى أصبح رئيسًا يقول فى البيت الأبيض: "فليساعد الله هذه البلاد، عندما يجلس أحد إلى هذا المكتب وهو لا يدرى بالقدر نفسه عن العسكرية كما أدرى"[٦٩]. بل حتى ريتشارد نيكسون نائب الرئيس أيزنهاور فقد لحق بالجوقة أثناء حملته الانتخابية لنفسه، معلنًا أنه "يجب ألاّ يكون هناك سقف لثمن الأمن الأميريكى"[٧٠].

شَنّ السلام

ويمثل الخطاب الوداعى لأيزنهاور مجموع حكمة خبرته بهذا القدر فى ميادين القتال الخارجية وبمثله فى حلبات الحرب فى واشنطون. وبالتأكيد فإن حملة التخويف التى أطلقها ستيورات سايمنجتون، مثله مثل جون ف. كينيدى فى الجولات الانتخابية كانت شديدة الوطأة على ذهن الرئيس كلما اقتربت رئاسته من نهايتها. ومع ذلك فإن التحذير الوداعى يمثِّل بوضوح تجمُّع مجموعة أكبر بكثير من القوى المشكِّلة لعمل أيزنهاور.

فمنذ طفولته السِّلاميَّة رَبَّى طول عمره أحاسيس عدم الاستراحة إلى الحرب، والتى دعمتها كثيرًا، إلى درجة يصعب نسيانها، الخبرةُ فى إصابات الحرب العالمية الثانية. وبينما أدى الرعب المدمر لمعسكرات الاعتقال إلى التأكيد على الحاجة إلى شن الحرب من أجل الحرية، فإن الدمار الشامل غير المبرَّر لهيروشيما وناجاساكى زرعا فيه إدراكًا معاكسًا ومساويًا بأن الحرب من أجل الحرية إذا تم شنها بلا سبب وبدون بوصلة أخلاقية توجهها فإنها قد تؤدى هى نفسها إلى أعمال وحشية شنيعة. ثم نتج عن مداعباته بعد الحرب مع مجموعات

السلطة الأميريكية أن اكتسب أيزنهاور احترامًا ملازمًا لسلطة المال وتحفُّظًا صحيًّا إزاءها. ومنذ تعليمه السياسى المبكر تحت قيادة ماك آرثر فقد اكتسب إحساسًا بالانزعاج من تسييس قضايا الأمن، والتى قد تكتسب طابع العجلة فى إطار حقول الألغام لسنوات بقائه فى البيت الأبيض.

فإذا اعتبرناها معًا، فإن القوى التى شكَّلت تحذيرات لأيزنهاور تعكس تطوُّر أميريكا ذاتها عبر نصف قرن من الحرب العالمية الأولى إلى حرب فيتنام؛ فقد شغلت الحرب العالمية الأولى البلاد فى الأمور الخارجية أكثر مما حدث من قبل، وتبعها تسريح للجيش يتسق مع تردد المؤسسين إزاء الانغماس فى الشأن الخارجى، إلا أن شرور الفاشية نتج عنها دافع أخلاقى لكى تدخل أميريكا فى الحرب العالمية الثانية، وهكذا توسّع دورها العالمى إلى حد كبير. ورغم أن ما حفز شعبها كان مرة أخرى هو تسريح الجيش والبحث عن حالة من العزلة النسبية، فإن "دروس الحرب الأخيرة" بالنسبة إلى صانعى السياسة كما سمَّاهم أيزنهاور، جعلت مثل هذا الانسحاب يبدو ساذجًا إلى درجة خطرة.

ومع فَجْر دولة ترومان للأمن القومى، وعصر التدخل السِّرِّى، انتقلت سلطة غير مسبوقة إلى الفرع التنفيذى، ولكنها لم تكن بدون خيوط تربطها. وقد وجد رجل السلطة التنفيذية الذى تم تمكينه حديثًا أن قدرته على اتخاذ القرار قد تعرقلت، ليس بفعل أساليب المراقبة والتوازنات المضبوطة التى تطرحها الفروع التشريعية والقضائية؛ ولكن بواسطة تحالفات غير مقدَّسة جديدة من جانب فاعلين فى مجال الأمن القومى. "وأصبح هذا التعاضد لمؤسسة عسكرية هائلة وصناعة عسكرية كبيرة شيئًا جديدًا فى التجربة الأميريكية"، كما أعلن أيزنهاور فى خطابه الوداعى، قائلاً إن "النفوذ الكلى ـ الاقتصادى، والسياسى، وحتى الروحى ـ محسوس فى كل مدينة، وكل مقر للدولة، وكل مكتب للحكومة الاتحادية، فنحن ندرك الحاجة بالغة الضرورة لهذا النمو. ومع ذلك فيجب ألاَّ نفشل فى تفهُّم آثاره الخطيرة".

وإذ حلَّق الخوف الذَّرِّى فى الأجواء، أدرك أيزنهاور الصعوبة المتزايدة التى تواجه أى مسئول عام لتجاهل النداء بزيادة متواصلة فى نفقات الدفاع. ومع ذلك

فإنه وقد وُهِب الجمع الفريد بين كل من المنظور الشخصى، والعسكرى، والسياسى ـ والذى أتى به إلى المكتب البيضاوى ـ فإن المؤامرات الضارة من جانب هؤلاء الموجودين فى الكونجرس، والقوات المسلحة، والقطاع الدفاعى، أصبحت أكثر وضوحًا بالنسبة له أكثر مما لو أُتيح لغيره من الرؤساء. وتقول حفيدته سوزان: "إنه لم يكن حادثًا عارضًا أنه أطلق على الجزء الثانى من مذكراته عنوان "شَنّ السلام". فهو لم يفقد أبدًا فهمه لتكلفة الحرب، وقد وَرِث ذلك إلى هذه الدرجة من والدته ومن المجتمع المتدين الذى نشأ فيه. وأظن أنه فى نهاية اليوم، كان يرغب فى أن يُنظر إليه على أنه رجل السلام. وكان رجلاً للسلام ـ مدركًا تمامًا جيدًا أنه أحيانًا لكى نحصل على السلام، فلا بُدَّ من شن الحرب".

ومهما كانت خبرته فى ميدان القتال، وجذوره المسيحية من جماعة المنونايت، أو من الإدراك البسيط المنطقى للكبار من كانساس، فإن أيزنهاور فى النهاية فهم أن دفاع أمة هو مهمة أكبر من مجرد استعمال القنابل؛ فقد رأى فى بادئ الأمر أن أمة تُخَصِّص نصيبًا غير متناسب من ثروتها للدفاع وبعيدًا عن الجوانب الأخرى لحياتها العامة ـ هى أمة مدفوعة برؤية ناقصة لأمنها القومى. وفى التحليل النهائى، أدرك أيزنهاور أن الأمة غير المتعلمة هى أمة تفتقد للحماية، وأن أمة بدون رعاية صحية كافية هى أمة تفتقد الحماية، وأن أمة غارقة فى الديون هى أمة تفتقد الحماية، وأن أمة تعمل دون اعتبار للمجتمع العالمى هى أمة تفتقد الحماية. وفوق كل شىء، فإن أمة يكون شعبها قد فقد ثقته فى قادتها هى أمة لن يُضَحِّى أفرادها بحياتهم من أجلها.

كلمات قليلة نهائية

وبينما جاءت كلمات أيزنهاور لتبدو تنبؤية، فقد تم تقديرها يومًا بمزيج من الدهشة وعدم الاستراحة. ويقترح تشارلز ج جريفين فى مقال تحت عنوان "أضواء جديدة على خطاب أيزنهاور الوداعى"، أن الكثيرين فى ذلك الوقت دهشوا من الاستماع إلى "رجل عسكرى محترف يضع العسكريين الذين لهم بيزنس كبير بين قوسين على أنهم أعداء محتملين للمصالح الوطنية"(٧١). وتوقَّع

آخرون كما صدر فى الصفحة الأولى فى اليوم التالى كعناوين رئيسية فى جريدة النيويورك تايمز مغادرة أكثر عاطفية من الجنرال الذى تحول إلى رئيس، "ودهشوا من التعبير النائح (مثل جرميا فى العهد القديم) والذى ورد فى رسالته الأخيرة".

ففى وداعيته يتضح أنه اتخذ من جورج واشنطون رمزًا له. وفى مذكراته تحت عنوان "ببساطة"، يُلَقِّب أيزنهاور واشنطون "ببطلى"، ويكتب أن خطاب واشنطون الوداعى "شرح سهولة الصفات الإنسانية التى أحببتُها بصراحة حب العبادة"(٧٢). وزعم جريفين أن ما سعى أيزنهاور إلى أن يترسم خطاه من خطابه الوداعى كان قدرته "على التعبير عن اهتماماته المشروعة بالمؤسسة الدفاعية المتوسعة، وأن يُسَدِّد لكمة تكتيكية إلى معارضيه السياسيين، حتى إنها زادت من قوة صفاته المتميزة كرجل دولة "فوق السياسات". وكما أوضح أيزنهاور نفسه فيما بعد: "إن فكرة إصدار خطاب نهائى إذن كرئيس إلى الأمة تبيَّن أنها تناديني لكى أحذِّر الأمة مرة أخرى من خطر هذه التطورات. ولم يكن بمقدورى أن أفكر فيما هى الطريقة الأحسن لتأكيد ذلك إلا بتضمينها رسالة وداعية، ودون ذلك سيكون عبارة عن وداع من الفكاهات". وهكذا أدرك أيزنهاور، "أكثر الرسائل تحدِّيًا، والتى يمكن أن أتركها مع شعب هذه البلاد"(٧٣).

ومع ذلك، فقد مر الخطاب إلى حد كبير ولم يلحظه أحد، وقد غطَّت عليه كما حدث احتفالات تنصيب كينيدى، وطلوع فجر ما أُحِسَّ به وكأنه عصر جديد. وبالمقارنة بالرئيس الملمَّع الشاب الجديد، بدا الجنرال العجوز ـ مهما كانت كلماته جذرية ـ وكأنه رجل ينتمى إلى الأمس.

ورغم ذلك بدأ كينيدى وكأنه فى اللحظة المناسبة يفى بنبوءة أيزنهاور. ورغم ترشحه على مسرح يتهم أيزنهاور بأنه كان لَيِّنًا على السوفيت، تحرك كينيدى بسرعة ليتخذ موقفًا أكثر صقورية فى الموقع الدولى. وإذ أعلن فى حفل تنصيبه أن أميريكا "ستدفع أى ثمن، وتتحمل أى عبء... لتأكيد حياة ونجاح الحرية"، فإنه قد استطرد فى النظر فيما أطلق عليه هو بنفسه "أهم تحسينات طويلة المفعول فى الدفاع فى تاريخه وقت السلم فى هذه البلاد"(٧٤).

وفى الحقيقة فإن هذه التحسينات كانت تعنى زيادة مقدارها ١٤ بالمائة فى الإنفاق الدفاعى بين عام ١٩٦١ وعام ١٩٦٢، وهى أكبر زيادة منفردة فى وقت السلم فى تاريخ الولايات المتحدة. وتجاوزًا للآثار الاقتصادية لهذه المخصصات، فإنها كانت تعنى ثمنًا إنسانيًا باهظًا كذلك. وفى تحقيق آخر لمخاوف أيزنهاور فسرعان ما سيُدخل كينيدى أميريكا فى الصراع البازغ فى فيتنام. وعند وفاته، كان كينيدى قد أُلزم بإدخال ١٦,٣٠٠ مستشار فى الصراع، وفقد ١١٨ من الأميريكيين أرواحهم فى العام الأول فقط. وكان للحرب أن تستمر لعقد آخر قادم، وأن تتسبب فى فقد حياة ٥٨ ألف أميريكى وثلاثة ملايين فيتنامى[٧٥].

وكلما استمرَّت حرب فيتنام كانت كلمات أيزنهاور تود لتتلبَّس روح أميريكا، التى أمسك بها منتقدو الحرب. ولكن بحلول ذلك، كان الضرر قد حدث.

وبعد أربعة شهور من مشاركة جون أيزنهاور معى فى الإحباط إزاء جورج بوش وحزب الرجال الكبار البيض، فقد خرج إلى العلن، وفى أواخر شهر سبتمبر فى سباق عام ٢٠٠٤ الرئاسى بين جورج دبليو بوش ومتحديه جون كيرى، أعلن ابن أيزنهاور قراره بترك الحزب الجمهورى. ونشر افتتاحية فى جريدة "قائد الاتحاد" فى نيوهامبشاير، سعيًا إلى التأثير فى الاستفتاء العام حول إدارة بوش فى نوفمبر من ذلك العام.

وفى النقاش الرئاسى بعد أيام قليلة أشار كيرى ببعض من عدم الوضوح إلى قرار جون أيزنهاور بترك الحزب الجمهورى ليصوِّت له هو بدلاً منه، وضم اسم جون إلى قائمة من المؤيدين العسكريين. إلا أن تعليقه ضاع مع ذلك فى التشويش الذى لا نكهة له فى حملة كيرى غير الموفَّقة للرئاسة.

ورغم عدم قدرة كيرى على اكتناز رأسمال سياسى ذى مغزى من قرار جون أيزنهاور، فإن رسالته كانت مسموعة بلا جدال. فبعد أربعين عامًا من إصدار والده تحذيره الوداعى، أصبحت إدارة بوش موضع حالة دراسية أمام جون قائلاً: "إن الحزب الجمهورى اليوم هو الذى لست منسجمًا معه كلية. فبالنسبة لى فإن كلمة "جمهورى" كانت تقترن دائمًا بكلمة "مسئولية"، والتى كانت تعنى أن نحدد التزاماتنا الحكومية للأهداف التى يمكن الوفاء بها فى صورة إنسانية ومالية.

واليوم فإن العجز المتفاقم فى الميزانية - والذى يصل إلى ٤٤٠ بليون دولار - لايوفِّر هذه الصفقة". ومضى ليتَّهم إدارة بوش بعزل أميريكا "من خلال الكِبْر والادعاء".

وبكسر العلاقات فى العلن إلى هذا الحد، اتَّخَذ جون صفحة له فى كتاب أبيه، مانحًا جرعة كبيرة تشتد الحاجة إليها من عدم التحزب، وفى النهاية عدم العضوية فى نادى الرجال الكبار البيض. وكتب جون "إننى أحيِّى، ومع أميريكيين آخرين، تنوُّع الآراء فى هذه البلاد. ولكن دعنا نُرْسِها على تفكير حريص. وأنا أحث كل إنسان - جمهوريًا كان أو ديموقراطيًا على السواء - أن يتفادى التصويت على بطاقة لأنها تحمل مجرد عنوان حزب أبيه أو تبع عاداتنا المغروسة فينا"(٧٨). وإذا نظرنا إلى أربعين عامًا سابقة وشهدنا العالم الذى أصبح غير قادر بعد على تعقُّبه، فلم يكن آيك (أيزنهاور) بقادر بنفسه على أن يقول أحسن من ذلك.

الفصل الخامس

جون بويد، دونالد رامسفيلد، ومعنى التحول

"لقد تجاوزت قوانا العلمية قوانا الروحية، وأصبح لدينا صواريخ موجّهة ورجال ساء توجيههم".

مارتن لوثر كينج، جونيور.

القوة على الحب، ١٩٦٣.

عندما أُسقطت القنابل الأربعة - وزنة كل منها ألفا رطل، والتى وُجِّهت بواسطة فوجى وتومز فى لحظات افتتاح عملية حرية العراق وضربت مجمعًا من مجمعات ضواحى بغداد سُمِّى مزارع دورا - لم يُصِب الهجوم أهدافه: صدَّام حسين وابنيه عُدَىّ وقُصَىّ. ورغم أن الزمن سيكشف ردود الأفعال الأكبر للهجوم، فإن الحرب التى شنَّتها الضربة كانت وفاء بمخاوف أيزنهاور من العسكرية الأميريكية المنفلتة. ومع ذلك، فبالنسبة لمخططيها، كانت الضربة الافتتاحية تظهر على أنها امتداد طبيعى لدور أميريكا الخارجى المتوسع منذ الحرب العالمية الثانية، ولأنواع التقدم التكنولوجى الذى أصبح ممكنًا من خلال الطريقة الأميريكية فى الحرب.

وبينما كانت الضربة بالنسبة للمحافظين الجدد تفى بتشوُّفات منتظَرة منذ زمن طويل فى السياسة الخارجية من أجل "قرن أميريكى جديد"، يظهر أنها كانت تعنى شيئًا مختلفًا، ولو أنه ليس غير متجانس بالنسبة لدونالد رامسفيلد. فعلى الرغم من تضافر الجهود الظاهرة لوزير الدفاع، فإن فوكوياما يشير إلى أنه

لا يتوافر دليل من تاريخ رامسفيلد يشير إلى أنه كان يميل صوب هذا النوع من الخلاص الأميريكى(*) الذى حبَّذه المحافظون الجدد. وبالنسبة لرامسفيلد فإن ضربة فوجى وتومز (والتى منحها الترخيصَ بنفسه) مثَّلت بصورة أضيق الوفاء بتكنولوجية عسكرية نموذجية، كانت قد بزغت عبر عقود من عمله العسكرى الصناعى. وكما يُطْلَق على هذا المفهوم كلمة "تحول"، فلم يكن إلا كلمة جامعة لعرض واسع لأنواع التقدم التكنولوجى الذى يتضمن رؤية لقتال الحرب الأميريكية فى القرن الحادى والعشرين.

ويرتبط التحوُّل المثالى عادة باسم كولونيل القوة الجوية الراحل مستقل التفكير وغير التقليدى، جون بويد، وهم اسم عائلى بين الصفوة العسكرية والذى لا يعرف به أحد من تيار الناس الرئيسى. ومع ذلك فإن تحليلاً لصيقًا لعمل بويد من جانب أولئك الذين عرفوه يكشف عن أنه فى حين أكدت خطة حرب رامسفيلد على العراق نوع القوة الجوية ذات التقنية العالية التى تُنسب إلى بويد، فإنها - وبصورة جذرية - انتهكت رؤية جون بويد الأوسع لاستراتيجية الحرب الأميريكية. ولهؤلاء الذين عرفوا بويد فإن خطة رامسفيلد - وخاصة فشلها الظاهر - تُعتبر حالة دراسية فى كيف أن القوى العسكرية الصناعية التى خشيها أيزنهاور لا تثبت فقط تشويه توازن القوة فى الأمة وأولويات إنفاقها؛ ولكنها تمسخ حتى استراتيجية الولايات المتحدة العسكرية فى الميدان. وهكذا فإن هذه القوى العسكرية تشغل دورة مستمرة قادرة على تكرار نفسها من العسكرية شديدة الحماس ومن سوء الحسابات الهائل، مع ما يترتب عليه عواقب ملتوية.

نسبة الأسنان إلى الذيل

إن الكولونيل ريتشارد تريدواى قائد لقوات الجو من القالب المركزى، وهو أنيق أليف، وله عينان زرقاوان نافدتان، وشعره منظم مرتَّب بلون الملح والفلفل، وله سمت هادئ، ولا يُستفز، وذو احترام، من النوع الذى يأمل أن يلتقيه المرء فى طيار أو جراح أو قائد سفينة. وتريدواى هو الضابط القائد لفوجى وتومز فى

(*) Pax Americana.

ضربتهما الموجَّهة ضد مزارع دورا، وهو نفسه طيار متمرس ودارس لتاريخ العسكرية. وهو ينظر إلى الضربة الافتتاحية ـ مهما كانت نتائجها ـ على أنها انتصار لكل من السياسة الأميركية والمَقْدِرة منذ الحرب العالمية الثانية.

ويعلن تريدواى رأيه قائلاً: "لقد كانت حركة شجاعة"، واشيًا بفخر واضح ليس فقط برجاله؛ وإنما أيضًا بمهمتهم؛ "فالقرار بمهاجمة القيادة العراقية فى ضرب النار المكثف الافتتاحى كان قرارًا سياسيًا شجاعًا. وكان طريقة جديدة فى صنع الحرب، وكانت التكنولوجيا قادرة على أن تقدم لقيادتنا هذه الفرصة"[1].

ورغم أن التقنيات المعنية المتضمنة: أربع قنابل ضخمة موجَّهة بالليزر(*) مقذوفة من أكثر الطائرات المتقدمة فى ترسانة الولايات المتحدة، كانت حقًّا تحفة فنية(**)، فإن قدرة مثل هذه الضربة الجراحية كان يتم التحضير لها منذ زمن. فإذا أمكن للمرء أن يُثبِّت اللحظة التى حدث فيها الارتطام وأن يعيد لف الشريط إلى الخلف، يصبح بإمكانه أن يسافر إلى الخلف فى الزمن ليرى كيف اتَّخَذت قدرة مثل هذه الضربة الجراحية شكلها عبر نصف قرن من صناعة الحرب الأميركية. وعبر طريق قنابل فوجى وتومز ـ ليس فقط من الطائرة إلى الهدف؛ ولكن من بعيد إلى الخلف فى الزمان ـ فإن المرء سيكتشف كيف أن المفهوم الطموح لحرب تتم بضغطة على زر، والموجهة من ارتفاعات سحيقة فى الجو، إن هو إلا امتداد لصعود المجمع العسكرى ـ الصناعى ونفوذه على مفهوم الحرب الأميركية نفسه.

ويرى تريدواى أن المجمع العسكرى ـ الصناعى (م.ع.ص) هو الماكينة لكل ما هو عظيم فى الطريقة الأميركية فى الحرب. وهو يوضح مبتهجًا "أن المجمع العسكرى الصناعى كان خلقًا حدث أثناء سنوات أيزنهاور عندما كان مفهومًا أن الطريق لمواجهة الجبروت الكاسح المسيطر العسكرى للاتحاد السوفيتى هو فى خلق طاقة صناعية فى الولايات المتحدة لتنتج الأسلحة، والذخائر، ولكى تنفذ

(*) Four GPS - and laser - guided bunker- busters
(**) State of the art.

الطريقة الأميريكية فى الحرب". ويجادل تريدواى بالقول بأنه رغم أن أميريكا هى بلا منازع أول بلد يطور صناعة حربية، فإنه فعل ذلك على مقياس غير مسبوق، وبطريقته الفريدة الخاصة به.

ويعلن تريدواى أن الطريقة الأميريكية فى الحرب "قد تم توصيفها تاريخيًا على أنها قوة نيران قاهرة تساندها ميكانيزمات علمية قاهرة للتخطيط والتنفيذ العسكرى Logistics، إنها نسبة الأسنان إلى الذيل. فهناك حقيقة هى أنه لكل رامٍ موجود فى الميدان، لكل حامل لبندقية، ستجد خلفه مئات يساندونه، ويقدّمون له الطعام، والذخيرة، والأحذية، والماء العذب، والغاز للدبابات، والزيت. وهذا هو الذيل الكبير اللوجستى الذى يمتد إلى الأسنان التى تعض فى الأمام". ويطرح تريدواى حجته بأن مثل هذا التصنيع العسكرى قد شكَّل ليس فقط عمل الحرب الأميريكى؛ ولكنه شكَّل حياة أميريكا المدنية أيضًا. "فالصناعات الكبرى أصبحت بعضًا من أسس أميريكا الحديثة ـ جنرال ديناميكس، ولوكهيدمارتن، ومك دونيل دوجلاس، وبيل إيرو سييس، وبوينج ـ والكثير من هذه الشركات قد خلقت أيضًا فى السنوات الماضية الكثير مما هو عظيم فى الصناعة الأميريكية للاستعمالات المدنية".

وخلف المبدأ الكينزى حول أن بحوث وتطوير الأسلحة تثمر منافع مدنية إضافية، فإن تريدواى يرى المجمع العسكرى – الصناعى على أنه قوة يمكن أن تحرِّر الناس من خلال عنف أسلحتها، بينما تكسب ثقتهم من خلال الرعاية التى تعنيها الضربات الجراحية. وهو يقول: "إن هذا هو أحد جوانب القوة الجوية الحديثة، وتعنى تقليل الدمار الجانبى والخطر الذى يصيب الحياة البريئة. وقد أنجزنا قفزات هائلة فى هذا الاتجاه. وهذا شىء مهم جدًا بالنسبة لهؤلاء الذين نحاول أن نكسب قلوبهم وعقولهم".

وفوق ذلك كله فإن تريدواى يرى "أن الضربة الافتتاحية ـ باستعمالها طائرات "ستيلث" (الشبح) والأسلحة متقنة التصويب ـ هى تقدم كبير على بربرية الحروب السابقة". ويوضح ذلك بالقول: "إنها قفزة مرموقة، ليس فقط فى التكنولوجيا،

وإنما أيضًا فى القدرة على شن الحرب مع المخاطرة بأرواح أقل: ليس فقط بأرواح الطيارين الذين يقدّمون الأسلحة، وإنما أيضًا بأرواح كل شخص آخر على الأرض".

وربما كان ذلك شيئًا لا يدعو للدهشة؛ إذ إن تريدواى ينظر إلى المجمع العسكرى ـ الصناعى الذى ينتج مثل هذه الاختراعات المنقذة للحياة على أنه قوة للخير، فمثاليته هنا أصيلة؛ إذ إنه يؤمن بهدف تقليل دمار الحرب. ومع ذلك فإذا كانت المهمة الأعرض لعملية فوجى وتومز هى أن يكسبوا قلوب وعقول العراقيين باستعمالهم تكنولوجيا جراحية ليحدثوا تغييرًا فى النظام، فإن حقيقة أن الضربة قد فشلت فى إزاحة صدّام وولديه، وأن الذى أصبح مطلوبًا بدلاً منها هو احتلال عسكرى أميريكى كامل الأبعاد وغير محدد للعراق، كل ذلك يقترح على الأقل أن العملية قد فشلت. ولا أحد يتحمل المسئولية الأكبر لهذا الفضل غير دونالد رامسفيلد.

"العدو"

وبالنسبة لرامسفيلد كانت الضربة الافتتاحية لحظة فاصلة فى وظيفة برقت كالشهاب فى القطاع العام وقطاع الشركات؛ فبعد أن عمل كطيار بحرى فى الخمسينيات ثم كمستثمر فى البنوك مبكرًا فى الستينيات من القرن الماضى، تم انتخاب رامسفيلد فى الكونجرس عام ١٩٦٢ حيث ظل فيه حتى عام ١٩٦٩. ولحق بإدارة نيكسون كمساعد للرئيس، وأصبح سفيرًا فى حلف الناتو عام ١٩٧٢. وبعد استقالة نيكسون، قام جيرالد فورد بتعيين رامسفيلد كرئيس لموظفى البيت الأبيض فى أول الأمر، ثم كأصغر وزير للدفاع فى تاريخ الولايات المتحدة. وعاد إلى قطاع الشركات عام ١٩٧٧ كضابط تنفيذى رئيسى ECO لشركة ج. د. سيل وشركاه، وهى عملاق دوائى مسئول ـ من بين أشياء أخرى ـ عن الترخيص لعقار التحلية الصناعية آسبرتام. وما بين عام ١٩٩٠ وعام ١٩٩٣ كان الضابط التنفيذى الرئيسى لمصنع التكنولوجيا: شركة الآلات العامة(*) وبحلول الوقت الذى

(*) General Instrument Corporation.

تم فيه تعيينه بواسطة جورج دبليو بوش كوزير الدفاع الحادى والعشرين، كانت الأسباب تتوفر لرامسفيلد لكى يعتقد فى نفسه أنه رجل أرسلته الأقدار. وقد كان أصغر وأكبر شخص حدث أن كان وزيرًا للدفاع، والشخص الوحيد الذى تقلَّد هذا المنصب مرتين، وكان يَعرف قاعات الكونجرس معرفة وثيقة، وكان ضابطًا تنفيذيًا رئيسيًا ذا لمسة سحرية، وكان بكل المقاييس مجمعًا حربيًا صناعيًا متحركًا.

ومع ذلك، فمنذ بداية جولته الثانية كوزير للدفاع، كشف رامسفيلد عن نفسه على أنه يمكن أن يكون أى شىء سوى أنه مُدافِع عن الحالة الراهنة. ولم يُخْفِ نيته التى لا تُساوم على إصلاح ما رآه على أنه جهاز عسكرى أميريكى فى حالة توقُّف للنمو، متخبط فى الأغراض المتقاطعة لبيروقراطيته ذاتها، ومسلح فقط لكى يخوض معارك الأمس.

ويذكر بيتر جى بويار - الذى غطى الحرب على نطاق واسع "لمجلة "نيويوركر"- أنه "بحلول الوقت الذى شغل فيه الجولة الثانية فى البنتاجون، كان رامسفيلد رجلاً يخطو إلى عقده الثامن، رجلاً عرف ما عرف، وفى الأساس فإنه لم يكن ينوى أن يتحمل أىّ هراء. فهو كان يعلم أنه قادم للتعامل مع بيروقراطية كان يعتقد فى عدم كفاءتها، وأنها لم تخدم مصالح الأمة بصورة طيبة، وأنها بدَّدت الأموال، وكما هو حادث، أنها لم تكن على المستوى الجيد الذى يجب أن تكون عليه فى قتال الحرب. وقصد رامسفيلد أن يأتى ليغيِّرها من القمة إلى أخمص القدمين، وليس بالضرورة لكسب الأصدقاء"(٢).

وكان رامسفيلد فى مهمة، وكانت الضربة الافتتاحية فى بغداد هى نقطة توهج هذه المهمة. ورغم أن اصطلاح "التحوُّل" كان اسمًا يسبقه منذ أمد طويل، فإنه بعودته أصبح علامة على الإصلاح المنتظر منه للبنتاجون؛ بإحداث نقلة فى اتجاه حروب المستقبل، مدفوعة بالقوة الجوية والإحكام وعدم الاهتمام بالصراع على الأرض.

ويتذكر جوزيف كيرينكيون، وهو خبير دفاعى قضى أكثر من عشرين عامًا يراقب نمو المجمع العسكرى - الصناعى، الحماس الذى رافق عودة رامسفيلد إلى البنتاجون قائلاً: "لقد كان هناك أمل هائل عندما عاد الوزير رامسفيلد مع إدارة

بوش، أننا فى النهاية سنشهد هذا "التحوُّل" فى الأمور العسكرية، أى التحوُّل فى التفكير العسكرى. وكانت الفكرة السائدة هى أننا فى سبيلنا لنشطب على أسلحة الحرب الباردة التى كانت مصممة لحروب بالقطعة (دبابات، وحاملات فرق جنود المعركة، وغواصات مهاجمة) وأننا سنستبدلها بأشياء أكَّدت التفوق المعلوماتى للولايات المتحدة (القدرة على المناورة السريعة، الذخيرة المصوَّبة بدقة، الأخف، الأسرع، الأصغر)"(٣).

وسعيًا إلى جلب خبرته الواسعة من قطاع الشركات ليحملها إلى بنتاجون رآه رامسفيلد مجمدًا فى الزمان، فإن "التحوُّل" كان حيث التقى عقل تكنوقراطى عسكرى مع عقول المحافظين الجدد واسعى النفوذ الموجودين مع الرئيس ونائب الرئيس. وفى ورقتهم المشهورة الآن لعام ٢٠٠٠ عن إعادة بناء دفاعات أميريكا، فإن وليام كريستول، وبول ولفوويتز وغيرهما قد قدَّما المفهوم عن أن أميريكا يجب أن "تُحدث ثورة فى الأمور العسكرية"(٤). وكان مطلوبًا من هذه الثورة أن "تغيِّر قوة اليوم إلى قوة الغد، لتستبدل القوة الغاشمة بالقدرة على المناورة، والسرعة، والمرونة"(٥). وما يشار إليه عبر هذه الورقة على أنه "ذخيرة موجَّهة بدقَّة" مثل تلك التى أُسقطت فى الضربة الافتتاحية فى بغداد، هو الذى كان سيصبح طليعة هذه الثورة. ورغم أنه يظهر أن رامسفيلد قد حدثت له توجسات من بعض الجوانب الأيديولوجية للمحافظين الجدد، فإن التكنوقراطى الكامن فى داخله وجد أرضًا مشتركة مع المحافظين الجدد فى هذه الرؤية المستقبلية لحرب من خلال الضغط على زر.

ومنذ البداية قابلت حملة رامسفيلد التحوُّلية الصليبية مقاومة على كل المستويات فى الخدمات الموجودة. ولم يكن هناك مكان أشد مقاومة لها من الجيش: ذلك أن تحرُّك رامسفيلد المبكر لكى يقتل نظام التسليح الصليبى للجيش - والذى بلغت تكلفته ١١ بليون دولار - ظهر أنه فاز بقبول وموافقة من المحافظين الجدد، وكان نذيرًا بأن الجيش سيشهد أيامًا سوداء ستواجهه. وكما قال الجنرال نورمان شوارتزكوف لجريدة الواشنطون بوست: "عندما تصدر عنه تعليقات، عندئذٍ يظهر منها أنه لا يأخذ الجيش فى اعتباره". وهذا الإحساس بإهمال

رامسفيلد "للأحذية العسكرية على الأرض"، شاركه فيه العديد من ضباط الجيش بالبنتاجون، والذين ابتدأوا يشيرون إليه على أنه "العدو"(٦).

وكان رامسفيلد مُعَلِّمًا فنانًا محاربًا احتضن فكرة "التحوُّل"، وجعل منها فكرته هو، وطلع بها إلى مستوى نفَّر منها حتى المنافحين السابقين عنها. ولم يظهر هذا التوتر إلى السطح ليصبح أكثر تحديدًا فى أى موضع بمثل ما ظهر فى مرحلة واحدة كانت تقود إلى الحرب العراقية.

وفى مؤتمر صحفى عُقد فى فبراير عام ٢٠٠٢، سخر رامسفيلد من إيريك شنسكى رئيس أركان الجيش - وهو "جنرال من أيام كلينتون"، والذى أصبح مُدافعًا مُفَوَّهًا عن "التحوُّل" - لادعائه أنه لكى يتم قهر العراق فإن الأمر يحتاج إلى "ما يقرب من عدة مئات الألوف من الجنود"، بدلاً من الثمانين ألف جندى الذين اقترحهم رامسفيلد.

ورغم أن الزمن أبرأ ساحة شينسكى فلم يُضِع كل من وكيل الوزارة ولفوويتز ونائب الرئيس تشينى وقتًا فى اللحاق برامسفيلد فى القَدْح فيه على الملأ(٧) وباختصار فقد تم تهميش شينسكى، وفى النهاية تم إحلاله بالقائد بيتر شوماكر، وهو قائد سابق للعمليات الخاصة أكثر قبولاً لطريقة رامسفيلد.

ومع أخذ الاستخفاف الواضح لرامسفيلد "بجنرالات كلينتون" فى الاعتبار ولمصلحة الجيش، فربما قد بدا تومى فرانكس - وهو أحد جنرالات كلينتون ورجل من رجال الجيش القدامى - شريكًا غير مناسب فى الحرب على الإرهاب. وكما ذكر بيتر بوير بعد ذلك، فقد تصدى فرانكس لمناقشة هذه النقطة (على بلاطة) مع رامسفيلد فى أحد لقاءاتهم الأولى، قائلاً له: "إذا لم تكن قادرًا على العمل مع أى شخص يكون كلينتون قد رقَّاه، فأنت إذن فى حاجة إلى الحصول على فريق جديد بالكامل. أما إذا كنت تريد العمل معى فسأقدم قلبى كاملاً لك"(٨). وهكذا فإن الحكمة البعيدة المدى التى وردت فى صراحة فرانك لم تَفُتْ على رامسفيلد المتفهِّم، والذى ارتأى أن "ولدًا طيبًا" من أبناء الجيش كان بالضبط هو فى مقدمة الرجال الذين احتاج لهم ليسوِّق أفكاره التحوُّلية لجوقة متحفظة.

ومهما كانت الخلافات بينهما، فقد حُشِر رامسفيلد وفرانكس معًا بسبب أحداث ١١/٩ عندما احتلت أهداف المحافظين الجدد من أجل قرن أمريكى جديد موضعها وسط المسرح فى السياسة الخارجية الأميريكية. وفى اليوم التالى دعا الرئيس بوش كلاً من رامسفيلد وفرانكس لوضع خطة للحرب فى أفغانستان.

وللحقيقة، فإن رامسفيلد رغب فى حملة تحوُّلية، تضم القوة الجوية، وقوات الحرب الأرضية المتخصصة؛ ليحقِّق أقصى قدرة على المناورة فى مواجهة عدو من الصعب الإمساك به وليس له دولة محددة يتحرك فيها. وأبصر فرانكس أوجُه القصور العملية التى تلازم مقاربة تكنولوجية مبالغًا فيها، تكون قد تجاهلت الحاجة إلى قوات أرضية كثيفة. فهو قد عبَّر عن ذلك بعد فترة فى حديث له مع بيتر بوير قائلاً: "عليك أن يكون معك أحد يقوم الأعداء بتسليم أسلحتهم له". ذلك أن ستيفن روبينيت ـ وهو كولونيل من الجيش كان قد تابع عمل فرانك ـ قال لمراسل لجريدة الواشنطون بوست: "إن فرانكس لم يكن من هذا النوع من الرجال الذين يقتنعون بأن عددًا من الذخائر المصوَّبة بالليزر على مسافة بعيدة عنها قادرة على أن تفى بالمهمة فى كل مرة"(٩).

ولكن عندما ابتدأ فرانكس ورامسفيلد فى العمل معًا عن قرب، ثبت أن رجل الجيش كان مرنًا بصورة مدهشة فيما يتعلق بقدرته على وضع أفكار التكنوقراط التحوُّلية موضع التنفيذ. وقد كان بمثابة القلب فى الحملة الأفغانية قنبلةٌ موجَّهة تُدعى الوحدة ٢٤ للقنبلة الموجهة(*)، وهى سابقة على القنابل التى أُسقطت فيما بعد على مزارع دورا، وتُعتبر حالة دراسية فى المعارك الحربية التحوُّلية. وقد كانت "الوحدة ٢٤" قد أُعيد تصميمها لمهاجمة شبكة تنظيم القاعدة من الأنفاق المعقَّدة تحت الأرض، وكانت قذيفة مُحْكَمة التصويب محطمة للمخابئ(**)، مزودة برأس حرارية حساسة ذات إبداع فنى خاص(***)، كانت تخلق عند الارتطام دوامة حرارية تصهر أى شىء فى طريقها (حتى لو كانت أسلحة دمار شامل).

(*) Guided Bomb Unit-24 (GBU-24).
(*) Precision- guided bunker- buster.
(***) State of the art thermobaric warhead.

وبعد وقت قصير من حدث ٩/١١ كان رامسفيلد قد استدعى فى البنتاجون وكالة الدفاع لتقليل التهديد DTRA(*) لكى تنتج مثل هذا السلاح تقريبًا فى ليلة واحدة. وكانت السرعة التى نظَّمت بها وكالة DTRA فريق الاستجابة السريعة من خبراء العسكرية والطاقة والصناعة لكى يحققوا هذا التحدى ولكى يُفَصِّلوا كالحُلَّة (يقيِّفوا) مثل هذا السلاح المُحْكَم نوعًا من التحوُّل فى أساليب العمل. وفى خلال شهر واحد فقط كانت هذه الرأس الحربية الجديدة قد تم تطويرها واختبارها وتكليفها بالعمل فى المعركة الأفغانية.

وهكذا قد أعلن الرئيس بوش فى ديسمبر عام ٢٠٠١، مردِّدًا رجع صدى لغة تقرير "بناك" لعام ٢٠٠٠ "أن هذه الثورة فى عسكريتنا إن هى إلا بداية فقط؛ فقد كانت أفغانستان ميدانًا لإثبات هذا الطريق الجديد. وقد أظهر هذان الشهران الفائتان أن عقيدة إبداعية وسلاحًا عالى التقنية يمكنهما أن يشكِّلا ثُم أن يُسيطرا على الصراع غير التقليدى"(**) ورغم أن انتصار أميريكا الظاهرى فى أفغانستان قد أثبت فى حينه أنه كان خادعًا، فإنه قد اعتُبِر مبدئيًا كنجاح، وبالتالى فقد أثار وحمَّس ودفع علاقة العمل بين فرانكس ورامسفيلد. وكلما زادت الجوقة المعادية فى الجيش من عدائها لطريقة رامسفيلد، نما نوع من الاحترام المتبادل بين الوزير والجنرال فرانكس. وسيتم اختبار هذا الاحترام عبر الشهور التالية؛ إذ أعدَّ الرجلان خطتهما للحرب ضد العراق.

وقد كانت الخطة تسوية بين تكنوقراط ورجل جيش؛ فقد كان رامسفيلد راغبًا فى ابتداع حملة مقتبسة مباشرة من كتاب التحوُّلات. وفى جمعه بين العتاد المُحْكَم والتزام خفيف من القوى الميدانية الأرضية فقد سعى لرفع النموذج الأفغانى إلى المستوى التالى. وقد طالبت خطة فرانك الأصلية ـ المقدَّمة أولاً إلى الرئيس بعد مجرد مرور شهرين ونصف بعد حدث ٩/١١ ـ بقوة جوية معتبَرة وقدرة على توجيه ضربة محكمة، ولكن باستعمال قوة أكبر بكثير تتكون من ٢٠٠ ألف من الجنود وثلاثة ألوية من الدبابات والعربات المسلحة(١٠). وقد سوَّى الوزير

(*) Defense Threat Reduction Agency (DTRA).
(**) The 200 RNAC Report.

والجنرال عبر الأربعة عشر شهرًا التالية من خلافاتهما من خلال مراجعات لا حصر لها. وكان التوتر بينهما أساسًا ذا مدى زمنى طويل العمر بين إبداعات القوة الجوية للقطاع العسكرى ـ الصناعى، والتفكير بالعقل لتوَجُّه الجيش، والذى يقضى بأن الحرب إنما هى (شغلانة) عمل قذر لا بُدَّ من سفك الدماء وبقر البطون من أجل كسبها.

وقد وضح الثناء على النتيجة التى تم التوصل إليها بحسبانها انتصارًا للتفكير التحوُّلى، واستعراضًا باهرًا للقوة الجوية للقرن الحادى والعشرين مصحوبة بقوة تقليدية وغير تقليدية على الأرض لكى توفر مرونة وقدرة تدميرية غير مسبوقة، وبتسوية الجدل الأصلى مع الجيش حول احتياجات القوات، ووافق رامسفيلد وفرانكس على أن تبدأ الحملة بثمانين ألفًا من القوات التى ظن رامسفيلد أنها كافية، إلا أن فرانكس بإمكانه أن يحصل على قوى إضافية على الخط (أقرب إلى العدد الذى كان شينسكى قد تنبأ بالحاجة له) لاستدعائهم إذا احتاجت الظروف إلى دَفعة عنيفة. ولقد كان ذلك حلاً أخيرًا بعد شهور من الصراع بين رجل الجيش والتكنوقراط. وفى إفادة صحفية فى القيادة المركزية فى ٢٢ مارس عام ٢٠٠٣، لخّص فرانكس خطة الحرب وكأنها كانت خطته:

> ستكون هذه حملة ليس لها شبيه فى التاريخ، حملة تتميز بالصدمة، بالمفاجأة، بالمرونة، باستعمال العتاد المحكم على مقياس لم يُعهد من قبل وباستعمال قوة قاهرة.

ورغم أن الوزير والجنرال قد زاولا تجسير الفجوة بين خلافاتهما، فقد كان ظاهرًا أن رامسفيلد قد أرجح فرانكس ذهابًا وجيئة مما نتج عنه نتائج مأساوية.

فبينما قد تظهر الحرب العراقية أنها حالة اختبار لفكرة "التحوُّل"، فإن نظرة أكثر قربًا إلى جذور التحوُّل تكشف عن أنه: رغم أن تأكيد رامسفيلد على القوة الجوية يظهر وكأنه تحوُّلى (ورغم أنه ربما كان قد تبنَّى بعض لغة هؤلاء الذين روَّجوا للتحوُّل) فإن حملته الصليبية قد تم تقويضها ليس فقط بمقاومة من قوى عسكرية ـ صناعية؛ ولكن أيضًا بسبب فشله هو فى أن يفهم الرؤية الأكبر لزعيمها الروحى جون بويد.

ينظر بيتر بوير ـ مثله مثل العديد من مراقبى الحرب العراقية ـ إلى جون بويد على أنه الراعى الفكرى لحركة التحوُّل. وقد كتب بوير أن جوهر الموضوع فى مناورات الحرب عند بويد ـ وهو السرعة، وحيوية التحرك، والمرونة ـ أصبح لغة حركة الإصلاح العسكرى. "والفكرة فى مناورات الحرب هى أن تهزم العدو بتشتيت قدرته على القتال أكثر مما هى التغلب عليه فى مواجهة صراعية بالنيران"(١١).

وكما يقول بوير، فعند تبنِّى التحوُّل كان رامسفيلد يشير إلى التعبير المعاصر عن الجهود الطويلة لإصلاح المؤسسة العسكرية الأميريكية من الداخل. ويضيف بوير أن "التحوُّل ـ بالمعنى الواسع ـ هو الإيمان بأن النظام العسكرى، والمجمع العسكرى ـ الصناعى، يحتاج إلى تغيير. وقد كانت هناك حركة إصلاح تتوقع نهاية الحرب الباردة. وكان بعض أفرادها مثل نيويت جينجريتش يميلون إلى أن يكونوا جمهوريين، وبعضهم ديموقراطيون، وأطلقوا على أنفسهم فصيل الإصلاح العسكرى. وقد كان هؤلاء أشخاصًا داخل العسكرية من نوع من المصلحين تحت الأرض (المختبئين). وقد كانوا أشخاصًا ظنوا أن الجيش كان أثريًا عتيقًا، بطيئًا، يخدم نفسه، وفى كل جوانبه من أول نُظُم أفراده إلى أساليب عقائده العسكرية، وأنه كان قد تجاوزه الزمن. وقد حارب هؤلاء الأشخاص ـ وفى بعض الأحيان نشروا كتبًا ـ ليحملوا المؤسسة على التغيير"(١٢). وقد وُلدت الفكرة الأصلية للتحوُّل من بين هذه الجهود للإصلاح، وبكل الحسابات فقد استمدَّت هذه الحركة تطلعاتها من تفكير جون بويد. ونجد أن روبرت كورام فى كتابه: "بويد: الطيار المحارب الذى غيَّر من فن الحرب"، يصف بويد بأنه "واحد من أهم الرجال غير المعروفين فى زمانه". ولك فى الحقيقة أن تسأل داخل الدوائر العسكرية، وستكتشف أن بويد يظهر على أنه واحد من أهم الشخصيات المحبوبة والباعثة على الخلاف فى التاريخ العسكرى للولايات المتحدة. وقد كان عبقريًا صَنَع نفسه، وخدم فى القوات الجوية فى الجيش أثناء الحرب العالمية الثانية، وطار فى كوريا وفيتنام، واكتسب الشهرة كطيار محارب قيادى فى زمانه. ولكنه

رغم ذلك كان الأكثر شهرة كمفكر قدَّم مساهمات تاريخية لتصميم الطيارات الأمريكية، وللاستراتيجية العسكرية.

وقد كان بويد ـ هذا الشجاع، الغامض، المزدرِى للسلطة، كشعاع لبرق ـ مثيرًا للجدل، والذى كانت مساهماته فى فن الحرب بعيدة المدى، وكان أيضًا قد أسىء اقتباسها وأسىء استعمالها. وبالرجوع إلى هؤلاء الذين عملوا مع بويد، قد يظهر أن رامسفيلد ورفاقه المؤيدين للتحوُّل يقومون بالعمليات المستمدَّة من روح بويد، فى حين أنهم يزاولون حربًا عالية التقنية بأسلوب الضغط على زر. إلا أن نظرة إلى التطور الكامل لعمله المرموق من خلال عيون هؤلاء الذين عرفوه تكشف رؤية مختلفة جدًا للطريقة الأميريكية للحرب، طريقة جاء من خلالها بويد ليتحدى العديد من المقولات السابقة التى عمل على أساسها رامسفيلد ورفاقه.

وقد كان بويد مجرد ضابط قوة جوية متواضع فى عام ١٩٦٠ عندما ألَّف من المجهول "دراسة الهجوم الجوى"، وهو إبداع خارق فى تاريخ القتال الجوى. ومنذ كان عمر السلاح الجوى للولايات المتحدة لا يزيد كثيرًا عن عِقْد واحد من الزمن، فقد كانت هى المرة الأولى التى أقدم فيها أى شخص كان على وضع ترتيب منظومى لمناورات حرب الطائرات المتقاربة(*) (مثل تقاتُل الكلاب) بمثل هذه الطريقة المنظَّمة. وفى خلال شهور فإن هذه المائة والخمسين صفحة من عمل عبقرى مهارى إبداعى، من الخرائط، والأوصاف، والرسوم التوضيحية، كان قد تم تبنِّيها وإدراجها بواسطة القوة الجوية على أنها كتاب مرجعى مقرر رسمى فى التكتيك. وفى السنوات التالية، تم الكشف عن هذه الدراسة وانتشرت لتؤثِّر فى تكتيكات القتال الجوى فى دول العالم أجمع. وبناءً على ذلك، وببلوغه سن الثانية والثلاثين، كان بويد قد غيَّر الطريقة التى بها تخطِّط القوات الدولية فى العالم وتخوض العمليات العسكرية.

وبالطبع، فى هذا الوقت تمامًا، كان الخلاف حول فجوة المقذوفات يشكِّل فهم أيزنهاور للقوى العسكرية ـ الصناعية فى المجتمع. ورغم أن تركيز بويد كان

(*) dog Fighting maneuvers.

مقصوراً إلى حد كبير على تكتيكات المعارك الجوية، فإن ذكاءه الذى لا يشبع أخذ يباشر ـ دون قصد ـ مساراً من الاصطدام مع القوى نفسها التى كان أيزنهاور قد حدَّدها.

وفى عام ١٩٦٢، ولم يكن بويد قد حصل على أكثر من درجة البكالوريوس فى الهندسة الصناعية، فإنه أدخل إبداعه الثانى الذى هز الأرض فى القتال الجوى. وفى أثناء استعادته لتجارب العراك الجوى عن قرب أثناء الحرب الكورية كان قد توصل إلى مفهوم سماه نظرية قدرة الطاقة على المناورة(*)، وهى عبارة عن معادلة علمية هدفها تعظيم أداء الطيران. فبوضعه مختلف مواصفات طائرة ما فى معادلة مع بعضها ـ أى قوة الدفع، والسحب، واتساع المسافة بين الأجنحة، والسرعة(**) ـ جعل بويد فى إمكان المهندسين أن يفهموا التأثير على قدرات الطائرة بواسطة التبديل فى تصميم الطائرة. وكلما كان ما تَطلُّبه من قدرة على المناورة بالطائرة أكثر، قَلَّت السرعة التى قد تحصل عليها، وكلما زاد وزن الطائرة، قَلَّت القدرة على المناورة، وهكذا.

وكان بويد على تشدد فى متابعة أفكاره فى هذه الفترة بحيث إنه أُلصق به اسم الشهرة "الرائد المجنون". وتشكَّك البعض فى سلامة قدرته العقلية، واتهمه آخرون ببساطة بتخطِّى رُتبته. ورغم ذلك فقد ظلت أفكاره تصعد إلى عنان السماء، مُشَكِّلة ـ بصورة ملحوظة ـ تطوُّر أميريكا العسكرى عَبْر العِقد التالى. وقد لاءمت نظرية قدرة الطاقة على المناورة ـ على وجه خاص ـ الاتجاه الجديد فى سياسة الولايات المتحدة العسكرية التى أنشأها الذى خلف أيزنهاور فى الرئاسة.

وكان جون ف. كينيدى قد خاض حملته الانتخابية للرئاسة جزئيًا على قاعدة أن أيزنهاور قد اعتمد بشدة كبيرة على الردع النووى من أجل سلامة أميريكا، وهكذا ترك القوات العسكرية التقليدية تتداعى. وأحس كينيدى أن عقيدة الثأر

(*) The Energy Maneuverability Theory.

(**) Thrust, drag wingspan and speed.

الجسيم(*) بينما يُحتمل أن تردع الصراع النووى، فإنها فى الحال قد جعلت اشتعال الحرب التقليدية أكثر احتمالاً، فى حين كانت أميريكا أقل استعدادًا لها. وهكذا احتاجت أميريكا إلى إعادة الحيوية إلى قدراتها التقليدية - كما رأى - وإلى تطوير طريق أكثر معقولية فى الاقتراب من المعارك الحربية. وأخذ كينيدى على عاتقه - مع وزير حربيته روبرت مك ناماراا - أن يستبدل عقيدة الثأر الجسيم بما أسمياه "الرد المَرِن".

وهكذا، فإن نظرية بويد حول قدرة الطاقة على المناورة - والتى تم تصميمها بجلاء لتحسين قدرات الحرب الجوية التقليدية للولايات المتحدة - قد لاءمت بشكل كامل توجُّه روح كينيدى. ومثلما حدث مع رامسفيلد، فإن مك ناماراا قد خلق أعداءً له مبكرًا بإلغاء أنظمة حربية مثل برنامج ف - ١٠٥(**) وهو لإنتاج طائرة مصمَّمة بصورة رئيسية لتنفِّذ عقيدة أيزنهاور فى الردع النووى، والتى كانت لا تلائم إعادة تأكيد كينيدى على القوات التقليدية. لكن لم تكن كل قرارات مك ناماراا متماشية مع خطوات تحليل بويد.

فعندما اختار مك ناماراا أن يمتلك الطائرة F-111 المقاتلة الثقيلة للقوات الجوية والبحرية، استعمل بويد نظريته لقدرة الطاقة على المناورة ليوضح أن الطائرة F-111 كانت أدنى مرتبة من أى طائرة سوفيتية فى أى سرعة وفى أى ارتفاع جوى(١٣)، ولهذا يجب عدم التعاقد عليها. فإذا كان كينيدى يريد أن يكمل المشوار - وليس مجرد أن (يرغى) بالكلام حول إعادة تحديث قدرات أميريكا التقليدية فى مواجهة السوفيت - فقد كان هناك احتياج ليس لتغيير تكتيكات أميريكا فقط؛ وإنما أيضًا لتغيير طائراتها نفسها لتصل إلى السرعة المنافسة. وكانت فكرة أن الولايات المتحدة تحتاج إلى نوع من الطائرات القتالية الأسرع، والأخف وزنًا، رسالة لا تلاقى الترحيب لكل من طغمة من رجال القوات الجوية من ناحية، والذين كانوا قد التصقوا بمبدأ الردع الجسيم، ولهؤلاء العاملين فى قطاع الشركات مثل جنرال ديناميكس التى أنتجت الطائرة F-111.

(*) Massive retaliation.

(**) F-105 program.

ولما كان نظام التسلسل العسكرى (الهيراركية) هو ما هو، فقد كان هناك العديد من الإفادات، وتحريك طواحين الهواء قبل أن يستمع الجنرالات فى القمة فى البنتاجون إلى آراء بويد. وطيلة الوقت كانت أميريكا تستعمل طائرات عفا عليها الزمن فى فيتنام وتفقد طيارين. ومَنَحَتْ موجة من زيادة خسائر الولايات المتحدة فى الطيران بين عام ١٩٦٥ وعام ١٩٦٧ زَخَمًا جديدًا لقناعة بويد بأن الأسطول الجوى يحتاج إلى تحسينات خطيرة.

وفى عام ١٩٦٦، وبعد أن تلقَّى أوامر بالانتقال إلى تايلاند لتنفيذ طيران بعثات مساندة بالطائرة F- 4 فانتوم، سُحبت الأوامر الموجهة لبويد فجأة، وأُرسل بدلاً من ذلك إلى البنتاجون ليساعد فى العمل فى طائرة مقاتلة جديدة للقوات الجوية. وفى ذلك الوقت كان أمراء البحر فى سلاح البحرية قد احتالوا على مك نامارا بنجاح ليجعلوه يصدِّق أنهم سيقبلون طائرة القوات الجوية F-111 طالما تمكنوا من الاستمرار فى تطوير ماكينة طائراتهم النفاثة الجديدة (TF 30) وصاروخهم (العنقاء - فونيكس Phoenix). وكانوا قد خططوا سرًا لِئَلا يقبلوا الطائرة F-111، وبدلاً من ذلك يقنعون الكونجرس لتمويل طائرة بحرية مكرّسة للقتال باستعمال T5-30 والفونيكس. وهذه الطائرة هى التى ستصبح فى المستقبل الطائرة F-14 توم كات (وهى التى اشتهرت بعد ذلك حين ظهرت فى الفيلم: بندقية فى القمة Top Gun). وأثناء هذه الفترة عُرف بويد ومجموعة من المهندسين والضباط المتشابهين فى العقلية تحت اسم "المافيا المقاتلة"، وهذه "المافيا" سرعان ما ألقت نظرة خاطفة جادة على ما حذَّر منه أيزنهاور منذ خمس سنوات مضت.

أما توماس كريستى - وهو رياضى وعالم كمبيوتر عمل بصورة لصيقة مع بويد، أولاً فى قاعدة إجلين للقوات الجوية، ثم بعد ذلك فى البنتاجون - فهو يتذكر كيف سَعَت الشركات العديدة وحلفاؤها فى الكونجرس إلى تشغيل النظام لصالحهم الخاص بدلاً من تقوية أداء الطائرات، وسلامة الطيارين، أو الأمن القومى. فقد كان كريستى يذكُر أن "شركة جنرال ديناميكس تصنع طائرة F-111، وشركة مك دونيل دوجلاس تبنى طائرة F-14. وشركة جرومان تبنى F-14. وفى

الخلفية إذن كان عندك حوالى خمس أو ست شركات فى اللعبة، مقارنة بواحدة أو اثنتين اليوم. وكان هناك فى الطريق الكثير من برامج طائرات الهجوم القتالى. ولذلك فقد كان بمقدور هذه الشركات أن تتطلع إلى المستقبل وأن تفكر فى أن لديها الفرصة لصناعة الطائرة المقاتلة التالية. وكانت كل هذه الشركات مستعدة أن تذبح زور بعضها البعض للوصول إلى ذلك"(١٤). وبملاحظة تفتح هذه الديناميكيات العسكرية ـ الصناعية فإن بويد ورفاقه أدركوا أكثر فأكثر وجود تهديد لأحسن دفاعات أميريكا، ليس فقط من قِبَل مَنْ هم عبْر البحار؛ وإنما بالمثل من هؤلاء من داخل النظام.

صعود التابعين (المُريدِين)

وكما يثير شعاع برق زيادة الأدرينالين فى الدم، ويثير الخلاف أيضًا، فإن بويد قد اجتذب تابعين، عُرفوا بالمُريدِين(*). وشَنَّ بويد حربًا صليبية ضد العديد من برامج الطائرات الناقصة إلا أنها مقدسة، وتحت قيادته طوَّر المُريدون وروجوا لأفكاره الجذرية (الراديكالية)؛ فبالإضافة إلى توم كريستى، فإن بيير سبراى، وفرانكلين "تشوك" سبينى التحقا ببويد فى رابطة فضفاضة نَمَتْ مع الوقت لتصبح "حركة الإصلاح العسكرى"، وهى حَمْلة ذات تأثير كبير قام بها أحسن وألمع من فى البنتاجون لكى يصلحوا من الداخل جوليات الذى يبدو أنه لن يتغير. وأنه من قلب هذه الحركة وُلد مفهوم "التحوُّل" الحديث اليوم، مهما كان تعثُّره فى الطريق بعيدًا عن مقصده الأصلى.

وهناك نوع من الشاعرية الخاصة فى أى صعود لعناصر داخلية ضد الفساد المؤسسى، إلا أن قصة المُصلِحين هنا هى قصة ملحوظة حقًا. فها هم مجموعة من الجنود الواهبين أنفسهم بحثًا عن منح أميريكا أفضل دفاع ممكن، لتقليل عدد طياريها المفقودين فى الاشتباكات، ولإكساب دافعى الضرائب قيمة تقابل النقود التى تم كسبها بجهد، وليس أقل من ذلك أيضًا، المساهمة فى التساؤل

(*) Acolytes.

الإنسانى الأزلى لبناء عش أفضل. ومع ذلك فإن هذه التطلعات القيِّمة وضعت هؤلاء المصلحين فى حالة صدام مع الفساد فى المجمع العسكرى - الصناعى.

وبتصاعد المقاومة، أصبح بويد ومريدوه مجموعة من الإخوة الأكثر تلاصقًا. وقد حدثت القصة الكلاسيكية لهذا الصراع فى عام ١٩٧٥ أثناء تطوير الطائرات المقاتلة ف - ١٦، ف - ١٧ .(F-16 & F-17) ذلك أن الطائرة ف - ١٥ (F-15) التى سبقتهما كانت مستوحاة من نظرية بويد لقدرة الطاقة على المناورة. وكان بويد غير مستريح - رغم ذلك - إلى الطريقة التى أتمّت بها القوة الجوية المساومات فى تصميمها النهائى، والتى أعاق هو إجراءها. وفى نهاية الستينيات من القرن الماضى بدأ يفكِّر فى طائرة مقاتلة أحسن وأخف وزنًا، وكان ميلاد الطائرتين ف - ١٦ - ف -١٧ هو نتاج هذه الأفكار. إلا أن الضغط من أجل إنتاج طائرة محاربة جديدة أخف وزنًا - على وجه مؤكد - يثبت أنه لا يحوز رضا قيادة قوة جوية وضعت استثماراتها فى الطائرة ف - ١٥. وصار على بويد أن يكون ذكيًا. فقد كتب روبرت كورام عن هذا الموضوع قائلاً: "كانت هذه من أكثر الخطط التى تم تفريخها جسارة ضد مؤسسة حربية، وتم تنفيذها من تحت أنف رجال لو كانت قد تسربت إليهم أدنى فكرة عما كانت تدور حوله، فلم يكن فقط قد تم إيقافها على الفور، وإنما كانت الأوامر قد صدرت بإعادة تكليف بويد بالعمل فى الناحية الأخرى من الكرة الأرضية"(١٥).

وبمجرد أن حصل بويد على بعض المساندة لمفهومه عن خفة وزن الطائرة، فقد أنشأ مسابقة يتم من خلالها اختيار تصميمين وتطويرهما لإخراج نموذجين. وتم تصوير المسابقة بروح المنافسة الحادة الذكية. وبمقتضاها فإن هذه المنافسة أو "طلعة الطيران" سيتم تنفيذها لإتاحة الفرصة لأحسن الطائرتين للفوز، ثم توضع الطائرة الفائزة فى مجال الإنتاج على نطاق واسع. وكما قال فرانكلين سبينى: "كان حقًا وقتًا مثيرًا، ويمكنك أن تقطع الإثارة بسكين. وكان الرجال يقولون: (والآن فهذه هى الطريقة الصحيحة لتنفيذها!)، فأنت لا شك تعرف أن الرجال راغبون فى بناء شىء جيد"(١٦).

إلا أن هناك قوى كانت تعمل، جعلت من بناء "أشياء جيدة" تطلُّعًا ساذجًا؛ فقد علم بويد أثناء طلعة الطيران من طيارى الاختبار أنه كان هناك تفضيل متفق

عليه بينهم للطائرة ف ـ ١٦على ف ـ ١٧. فقد كان كلٌّ منهما طائرة ممتازة، ولكن الطائرة ف ـ ١٦ كانت أكثر حيوية وسرعة فى النقلة بين المناورات. وطبقًا لذلك كان يجب أن تكسب الطلعة الجوية، ويتم منح شركة جنرال ديناميكس المصممة لها عقد إنتاجها. وبدلاً من ذلك فقد أخذ الفساد فى المجمع العسكرى - الصناعى (م.ع.ص.) مداه. ويتذكر سبينى ـ الذى كانت نشاطاته فى تحطيم الفساد قد أوصلته فيما بعد للظهور على غلاف مجلة "تايم" (وسنقرأ عن ذلك فى الفصل السادس) ـ أن شركة جنرال ديناميكس كان لديها جماعة ضغط أقل قوة عن تلك التى تقف خلف طائرة ف ـ ١٧، التى صممتها شركة نورثروب، والتى كان للمروجين لها روابط أوثق فى كل من الكونجرس والبيت الأبيض.

ويضيف كريستى نقطة هى حتى أكثر دقة عن الديناميكيات العاملة فى مجال الشركات ـ السياسة، فيقول: "كان توم جونز هو الضابط التنفيذى الرئيسى (ECO) فى شركة نورثروب والقريب جدًّا من نيكسون. ورغم استقالة نيكسون فى وسط هذه المعمعة، فإن جماعة الضغط لشركة نورثروب كانت أيضًا أقوى بكثير من جماعة جنرال ديناميكس. وفى داخل البنتاجون غمرتى كلتا الشركتان فى ذلك الوقت بالاتصالات. إلا أن شركة نورثروب كان لها أنصار كثيرون يهزون الموقف، فقد دَفَعَت أكثر بكثير لكى تساوم البنتاجون، وتساوم الكونجرس. وقد مرَّروا أشياء حقيقية من تحت المائدة لمحاولة منع ف ـ ١٦ من الفوز". ويتذكر كريستى كيف أنه فى إجازة نهاية أسبوع معينة فى يناير عام ١٩٧٥، وصل الأمر إلى نقطة طارئة حرجة؛ فقد بذل عضو فى مجلس الشيوخ ـ على صلة وثيقة بشركة نورثروب ـ فى هذا الأسبوع ضغطًا على مكتب وزير الدفاع جيمس شليسنجر ليمتنع عن إعلان فوز الطائرة ف ـ ١٦ فى الطلعة الجوية. أما عضو الشيوخ الديموقراطى جون مك كليلان فقد طلب شليسنجر على التليفون فى عطلة نهاية أسبوع، وبناءً على ما يجادل به ـ من وجود نقطة تقنية فى أساليب التقارير المقدمة إلى البنتاجون ـ ينصحه بأنه غير مُخَوَّل بإعلان النتائج. وكانت أسبابه المقدَّمة لذلك هى أن التقرير المقدَّم من بويد ورفاقه عن الطلعة الجوية لم يتم تقديمه إلى شليسنجر. وفى توافق تآمرى مع كل من التنفيذيين فى شركة

نورثروب وفى شلّة القوة الجوية الذين عارضوا الطائرة ف ـ ١٦، فقد صوّب مك كليلان رأس حربة جهوده للسيطرة على نتيجة الطلعة الجوية وتأمين الترخيص للطائرة ف ـ ١٧. وقال كريستى: "كان فريق نورثروب المساوم يلعب بوضوح فى الأمر".

وخلف مناورة مك كليلان ـ مع ذلك ـ كانت هناك دوافع مجتمعة تعكس المصالح الكبرى المتشابكة للمجمع العسكرى ـ الصناعى. فقد كان مك كليلان بصفة شخصية يشعر بالنفور تجاه جنرال ديناميكس، وكان ذلك يعود إلى زمن كان فيه يرأس اللجنة الفرعية للتحقيقات فى مجلس الشيوخ، وكان مك كليلان مع مستشاره الرئيسى روبرت ف. كينيدى قد شهد تحقيقًا كاسحًا للجريمة المنظّمة كانت شركة جنرال ديناميكس متورّطة فيه. ومن جانبها رغبت نورثروب فى الفوز، وشعرت أن الطلعة الجوية وضعت طائرتها ف ـ ١٧ فى موقف ضارّ؛ حيث كانت الطائرة ف ـ ١٦ ـ موجودة فى العمل لفترة أطول، مما منح شركة جنرال ديناميكس وقتًا أطول لتجهيزها للاختبار. وفى النهاية، فمن منظور القوة الجوية ظلت الفكرة كلها حول الحاجة إلى طائرة خفيفة الوزن فكرة مُدانة؛ فقد كانت القوة الجوية وشركاتها المتحالفة معها منشغلة بشدة فى برنامج الطائرة ف ـ ١٥، وخاصة منتج الطائرة شركة مك دونيل دوجلاس. وحيث إنه كان هناك غطاء تشريعى على عدد الطائرات التى يمكن أن تحصل عليها القوة الجوية كرقم كلى، فإن عدد الطائرات من طراز ف ـ ١٦ والذى كانت تجرى المراوغة بشأنه ـ كان سيفضى إلى إنقاص عدد الطائرات ف ـ ١٥.

وقد أدرك وزير الدفاع شليسنجر مع ذلك فائدة السعر الأقل لطائرة ف ـ ١٦، وفى نهاية ذلك الأسبوع من شهر يناير طلب من مُريدِى بويد أن يزوّدوه بالبيانات المطلوبة لكى يدفع طائرة ف ـ ١٦ إلى الأمام. ويقول كريستى "لقد كان يتصل بنا كحلفاء له. ولذلك فقد قضيت يوم الأحد كله أحطم الأرقام لكى يذهب إلى مك كليلان وينبئه بأن الأمر قد أُبرم، وهذا ما فعل".

وفى النهاية، وكما يوضّح كريستى، أجرى شليسنجر مساومة تغلّبت على مقاومة القوة الجوية لطائرة ف ـ ١٦، وهو أمر يُظهر القوة اللعينة للتحالف

العسكرى ـ الصناعى. وبرفع الغطاء العلوى عن عدد "الأجنحة" التى يمكن للقوة الجوية الحصول عليها فى تكوين قوتها، حفَّز شليسنجر القوة الجوية على شراء طائرة ف ـ ١٦، دون أن يُحدث استقطاعًا فى برنامج ف ـ ١٥.

ويطلب شليسنجر رئيس القوة الجوية جورج براون ويقول له: "أوكى (OK، لا بأس) هذا هو ما سأمنحه لك: أنا سأرفع السقف، ويمكنك زيادة قوتك، وأبارك ذلك بتوقيعك بالموافقة على إنتاج هذه الطائرة الأرخص، المحاربة الأخف وزنًا". ويقرر كريستى أن سبينى يرى هذا المخرج على أنه انتصار لبويد وحركة الإصلاح العسكرى، "فقد أُجبرت القوة الجوية أساسًا على شراء الطائرة الأحسن ولو على جثتهم!" ويضحك مستأنفًا "وانتهى الأمر بهم إلى بناء الآلاف منها!".

ورغم ذلك، فبينما كسب بويد وسجموعته هذه المعركة مع البيروقراطية ـ خاصة من أجل تكريم نتيجة طلعة الطيران ـ فقد كان هذا الانتصار مُخَيِّبًا للآمال؛ لما نتج عنه من زيادة كلية فى الإنفاق. ثم راقب بويد وأصحابه الأمر؛ إذ كانت الطائرة ف ـ ١٦ قد زُوِّدت من قبل بأجزاء جديدة ووسائل أمن وصناعة من جانب القوة الجوية مع تقنيات تتجاوز الحد الكافى المطلوب منها ـ مثل تقنيات الرادار الزائدة، وقدرات التزويد النووى التكتيكية، والتى أفادت فاتورة سعرها مصالح الدفاع ـ ولكن وزنها أدى إلى سحب الطائرة وإعاقة أدائها. وقد أحدث هذا النوع من الانتهازية أثره على طائرة ف ـ ١٥ قبل عِقد سابق من الزمن، واضطر بويد هكذا أن يرى التاريخ يعيد نفسه.

واستقال بويد من البنتاجون فى عام ١٩٧٥. وكان قد شهد أحسن وأسوأ ما فى العصر العسكرى ـ الصناعى. وقد ساهم بالإضافة كطيار ومهندس واستراتيجى فى نمو م.ع.ص. (المجمع العسكرى الصناعى)، ولكن ليملأه السخط عندما أدت قوى الفساد فيه إلى تفويض الدفاعات نفسها التى سعى إلى وصولها للقمة. أما بالنسبة لكل نواحى عبقريته، فقد كان قادرًا على تحقيق نتائج محدودة ومختلطة فقط مع جهوده التى بذلها فى "التحوُّل". وهنا يمكن أن يرى المرء كيف أن المجمع العسكرى الصناعى الذى ابتدأ كماكينة لطريقة أميريكا فى الحرب، قد تطور إلى أن يصبح قوة مدفوعة بالتزاماتها، على حساب جندى

مكرِّس نفسه مثل بويد، الذى كان غير قادر على أن يتقبل متناقضاتها ونواقصها. وستكشف هذه النواقص عن نفسها بعد ربع قرن تالٍ بصورة أكثر إقلاقًا مما مضى بأى حال من قبل، كما سيتضح فى العمل المجهض وسيئ التوجيه لرامسفيلد للمرة الثانية فى البنتاجون.

طغيان الأعداد الثابتة

كان تاريخ ٢٦ نوفمبر عام ٢٠٠٦ يمثِّل علامة طريق مفزعة بالنسبة للحرب العراقية؛ ففى هذا اليوم ـ وبعيدًا عما كان عليه الإحساس الذى توقَّعه المحافظون الجدد، والذى خطط له رامسفيلد ـ فإن عملية "الحرية للعراق" حينئذٍ كانت قد تخطَّت تمامًا زمن انغماس الولايات المتحدة فى الحرب العالمية الثانية. وبالنسبة لرامسفيلد ـ الذى سبق أن أخبر لجنة من لجان الكونجرس تحقُّق فى تكلفة الحرب أنه "بالنسبة لى، فإن الأرقام تكاد تشتُّت الانتباه" ـ فإن الأرقام سواء كانت بالدولارات أو بتعداد الجثث فى الحرب، لن يغيِّبها الزمن. وقد نجح رامسفيلد فى الاستئساد على فرانكس بجعله يقبل مفاهيمه التحوُّلية عن الحرب التى لا تتعدى طول الذراع، ومع ذلك سيثبت الزمن أنه كان غير قادر على الاستئساد على الحقيقة المُرَّة. وقد تقاضت هذه الحقيقة ثمنها الفادح فيما ذهب البنتاجون إلى تسميته "طغيان الأعداد الثابتة"(١٧).

وفى النهاية فإن تدهور حرب العراق من كونها ملهاة تكنوقراطية لحرب تحوُّلية لتصبح مستنقعًا من الطين ودماء البشر على الأرض قد برهن على صدق هؤلاء الذين عارضوا محاولة رامسفيلد فى المقام الأول: الجنرال شينسكى، والجنرال شوارتز كويف وآخرين، بما فيهم ـ مبكرًا ـ الجنرال فرانكس. ومع ذلك، فبحلول ٢٦ نوفمبر عام ٢٠٠٦ لم يكن رامسفيلد موجودًا مع أى شخص ليخبره، "أنا سبق أن قلت لك ذلك". فقبل ثلاثة أسابيع، وفى ٨ نوفمبر كان قد استقال. وفى مشهد غامض أمام منتقديه ودَّع مَنْ حوله قائلاً بسخرية ـ اقتباسًا من وينستون تشرشل ـ "لقد استفدتُ كثيرًا من النقد، ولم أعانِ فى أى وقت من نقص النقد الذى كان يوجَّه لى".

ورغم هذا الجهد الذى بذله للعبث فى موقف جِدِّىّ، فإن ملامحه اعترفت بما لم تعترف به كلماته، بأن فترة توليه لوظيفته كان يمكن تعريفها بأنها فترة فظيعة تتَّسم بسوء التخطيط والتصميم الأحمق وكآبة التنفيذ لمواجهة الصراع الدائر، والتى قوَّضت المبادئ وأسس العمل الاستراتيجية التى كان المقصود أصلاً أن تعبِّر عنها.

التكتيكات والاستراتيجية

أين افتقد رامسفيلد رؤى بويد

أظهرت خطة رامسفيلد للحرب الفاشلة فى العراق لكل من سبينى وكريستى وآخرين من أعضاء حركة بويد للإصلاح العسكرى مدى التوزع والتشتت بين جون بويد الحقيقى ومقدار تفهُّمه من جانب هؤلاء الذين يدَّعون أنهم يحملون مشعل فِكْره الاستراتيجى. ويتخوف سبينى من أن مَيْل رامسفيلد ورفاقه للربط بين أفكارهم المعيبة وبويد قد يؤدى إلى المساواة على المدى الطويل بين فشل الحرب والضعف فى أفكار بويد. ويستنكر سبينى ذلك قائلاً: "إن ما فعله هذا الفريق هنا لا علاقة له مع بويد، والذى قد يتقلب قلقًا فى قبره الآن إذا سمع ما يقولون".

ورغم أنه من الناحية النظرية كان يتم الرفع من شأن بويد كأسطورة، فإن صانعى السياسة يميلون إلى استعادة شرعيته فقط عندما يرغبون فى الترويج لتكنولوجيا الحرب الجوية عالية التقنية. ويرى سبينى أن ذلك إنما هو تشويه رخيص لأفكار بويد ومغزاها التاريخى. فبينما ربما قد ظهرت حملة رامسفيلد الصليبية وكأنها استلهمت روح بويد فى بادئ الأمر لإصلاح البنتاجون، فإن رؤيته للقتال فى الحرب الأميريكية انحرفت بصورة درامية عن رؤية بويد. وقد نبع فشل رامسفيلد الأساسى من ظنه أن تركيز بويد على القوة الجوية كان يمكن تطبيقه بمعزل عن السياق الاستراتيجى الأكبر لرؤيته؛ فقد كان بويد بعيداً جداً عن المحافظين الجدد فى رؤيته للعالم، وكان نوع التفوق الجوى الذى أكد عليه جزءًا فقط من رؤية الولايات المتحدة الشديدة التعقيد للاستراتيجية العسكرية.

وهناك جانبان من تفكير بويد كانا يمكن أن يؤديا إلى توسيع فهم رامسفيلد لدور التفوق الجوى. والجانب الأول تكتيكى، يثمِّن التداخل بالفعل ورد الفعل والأولوية النسبية للطاقة البشرية والآلات فى تكتيكات الحرب. والجانب الثانى استراتيجى، يعكس رؤية بويد النهائية الثورية للاستراتيجية الكبرى فى صناعة الحرب، وقد منحه اسمًا هو "أنشوطة أودا" OODA LOOP وسيتم شرحها فيما بعد.

- **تكتيكات بويد: البشر أولاً، والأفكار ثانيًا، والآلات الصمَّاء ثالثًا**

وهنا يعلن سبيلنى "أن ما صوَّره بويد هو أننا قد أصبحنا أسرى تكنولوجيتنا. إلا أن علم التقنية (التكنولوجيا) إن هو إلا مجرد تطبيق للمبادئ العلمية على الاحتياجات البشرية. وما عليك أن تصنعه إن هو إلا أن تكتشف كيف يتصرف البشر فى هذا المناخ الفريد الذى يسمَّى الحرب. ويعنى هذا أنك يجب أن تُبقى الأمور مُرَتَّبة فى نظامها: فيأتى الناس أولاً، وتأتى الأفكار ثانية، ثم تأتى المعدات الصلبة ثالثًا".

وكم تحمَّس مُخَطِّطو حرب العراق لكى يطرحوا فكرة أن أميريكا كان يمكنها شن هجوم بمجرد كبسة زر، فيزيحون رأس الدولة، ثم ـ وكما وعد نائب الرئيس الأميريكى نفسه ـ "أن يتم الهتاف لنا فى العراق كمحررين"، وكان ذلك إلى درجة أنهم فشلوا فى إتمام الواجب المطلوب منهم لابتكار استراتيجية مناسبة لعدوهم. وكما أظهر تكشُّف الأحداث سيئ الحظ ـ من أول أسطورة أسلحة الدمار الشامل عند صدَّام إلى آخر وَهْم أن العراقيين كانوا سيعلنون التحية للغزاة باعتبارهم محررين، وحتى سراب "أن مهمَّتنا قد استُكملَت" ـ فقد كانت حرب العراق مأساة وبلوى نتيجة لعدم الاستعداد، والجهل الثقافى، والاستراتيجية العسكرية البدائية، وكلها مخبَّأة خلف أنوار تعشى البصر للأسلحة عالية التقنية التى استُعملت فى التنفيذ.

ويشرح سبينى الأمر قائلاً: "إن التكنولوجيا لسوء الحظ تشكِّل إدراكنا للحرب. ويمكنك أن ترى ذلك إذا استمعت إلى رطانة رامسفيلد عن التحوُّل. وكل ما كان

هنالك أن الحرب مدفوعة بالتكنولوجيا، في حين أنها في الحقيقة وبشكل مكثف تجربة إنسانية. والنشاط البشرى محكوم بنوع المعلومات المتاحة والجو العام الذى يجب أخذه فى الاعتبار". وفى كلمات أخرى، فإن مخطِّطى حرب أميريكا احتاجوا إلى أن يتفهموا الموقف داخل العراق بصورة أفضل مما فعلوا.

لقد كان العيب المأساوى الكامن فى الخلف فى خطة الحرب يتمثل فى التوجه المضلّل، وهو أن صدَّام كان يخبئ أسلحة الدمار الشامل، وأنه بمجرد أن تتخلص أميريكا منه، فإن شعب العراق سيرحب بالقوات الأميريكية كمحررين للعراق. وقد أوحى ذلك بأن صدَّام عدو خطير وأنه هو ـ وليس البلاد ـ الذى يجب التغلب عليه. وكما أوضحت الأحداث فقد وُصمت الحرب ببقعة خطيرة من عمى البصيرة فيما يتعلق بكل من تفكير صدَّام، وبالنسيج المُعَقَّد للثقافة العراقية.

ولو كان مخطِّطو الحرب أكثر اهتمامًا بتفهُّم عَدُوِّهم، فربما انتبهوا إلى تحذيرات خبراء التسليح الذين قدَّموا الحُجَّة حول أن صدَّام ببساطة كان يُبقى مظهر أسلحة دمار شامل ليلقى الرعب فى جيرانه. أما فيما يتعلق بفهم المجتمع العراقى، فلو كان مخطِّطو الحرب أكثر انتباهًا للعارفين من الخبراء، لكانوا قد فهموا أنه بعد حرب الخليج الأولى، ومرور عقد من تطبيق عقوبات الأمم المتحدة، ورغم أن أغلبية العراقيين لم يؤيدوا صدام، فإنهم لم يكونوا ينظرون إلى غزو الولايات المتحدة لبلادهم على أنه بديل يمكن الترحيب به. وربما كانوا قد انتفعوا من خبراء فى الثقافة العراقية الذين أمكنهم تبيُّن ما فى صندوق العجائب من صنوف التنافر العرقى التى سيتم إطلاق سراحها بخَلْع صدَّام من الحُكْم.

وعلى العكس من سبينى وكريستى ورفاقهم الإصلاحيين، فإن قائد الطيارَين فوجى وتومز، وهو الكولونيل تريدواى، يعتقد أن حَمْلة رامسفيلد التى أطلق عليها "حملة الصدمة والرعب" قد انتقلت بأفكار جون بويد إلى مستوى جديد. "فقد تبنَّى العقيد بويد فكرة الحرب الموازية، بالقدرة على الهجوم على كل مستويات قدرة العدو على صنع الحرب". ذلك أن مفهوم "الحرب الموازية" إن هو إلا مذهب أو عقيدة تم تطويرها جزئيًا من تفكير بويد، والذى بمقتضاه يكون الهدف هو

الهجوم على مجموعة من الأهداف الاستراتيجية بسرعة شديدة وبالتتابع - أى بالتوازى - بحيث لا يجد العدو وقتًا لتجميع رَدّه عليها. وتكون الضربات الجوية المُحْكَمَة هى أول وسائل الهجوم. وهدفها هو تشتيت العدو بعزل القائد عن قواته، وبذلك يتم تعجيز القيادة للدرجة التى تُحدث انهيارًا حكوميًا ينتج عنه استسلام واسع للقوات. ويوضح تريدواى أنه "فى أثناء حرب تحرير العراق فإننا قد حاولنا فى الحال أن نسيطر على القيادة بأقوى الطرق الممكنة. وقد تسربنا إلى داخل أنشوطة قرار العدو، وقدرته على صنع القرار، بتهديده فى قواعده نفسها. وقد كانت حركة جبارة أن نصل بالحرب إلى داخل العراق دون أن نحتاج للخوض فى السكان المدنيين للوصول إلى هناك".

ويرن فى الأذن كل هذا الكلام المعسول المخادع بصورة رهيبة؛ إذ لم يكن تريدواى سيصبح قائدًا آمرًا للقوة الجوية دون أن يتشبث بكلام. إلا أنه بإمعان النظر تكتسب هذه الكلمات رنينًا مخيفًا بالنسبة لصراع لم تتم نتائجه حسب المخطط لها، وهو أنه "سيتم التنفيذ دون حاجة إلى الخوض فى السكان المدنيين للوصول إلى هناك"؛ فمثل هذه الكلمات توضِّح حقيقة صارخة أخذت تسكن عقل القوات المسلحة للولايات المتحدة، فلو كانت هذه الحرب قد أظهرت شيئًا ما، فإنه إذا لم تكن "ستخوض" فى البلاد من خلال السكان المدنيين، فعليك أن تأمل فى أن يرحب السكان بك، أو يكون عليك أن "تُهَرْوِل خارجًا" إذا ومتى أردت أن ترحل. وهنا بالتحديد تكمن القفشة، والنقطة المحددة التى عندها - وفى حماسها للتقنية المتقدمة - فقدت خطة الحرب البصيرة لحكمة بويد الاستراتيجية. وقد يكون الدرس المستخلص من البساطة بحيث تعبِّر عنه عبارة "اعرف عَدُوَّك"، إلا أن القيمة الكاملة لتطور عمل بويد تضيف نقطة أكثر دِقَّة إليها.

- **انشوطة بويد وآخر ما نهتف له بالتحية: The OODA LOOP**

وبعد تَرْكه للبنتاجون، دخل بويد فى مرحلة من المنفى الاختيارى الذى فرضه على نفسه، والتى استمرت من عام ١٩٧٥ إلى عام ١٩٨٢، وفى أثناء هذه الفترة فإنه انغمس فى البحث العميق فى طبيعة الحرب والاستراتيجية العسكرية أكثر

مما كان قد فعل من قبل مُطْلَقًا، وأصبحت شخصيته تتسم بالشذوذ الفظيع. ولما كان أى رجل لا احتياج له يصبح ولا حاجة له إلى شىء يمكن أن يُلَبِّيَه المتزلفون، فقد تَحَلَّل بويد من تكلفة ما يمكن أن يريح حياته إلى أدنى الحدود، واضعًا نفسه فوق كل المغريات المُفسِدة بالمال. وتوقَّف الرجل عن شراء الثياب وتَرَك متعلقاته الشخصية تبلى. ولما كان قد استعمل ذهنه لاكتشاف الكثير مما يفيد عسكرية الولايات المتحدة، فقد وجَّه بويد الآن طاقاته العقلية الهائلة المتجمعة فوق بعضها إلى داخله راسمًا ميكانيزمات تفكيره هو. وهكذا انسحب داخل عقله، مُغْرِقًا نفسه فى دراسة كاسحة للفلسفة والفيزياء والاستراتيجية العسكرية بدءًا من سن-تزو، إلى هيجل، إلى هايزنبرج وكلاوزيفتز.

ويتذكر سبينى قائلاً: "إن بويد أمضى سبع سنوات يعمل على كتابة ورقة من ثلاث عشرة صفحة أطلق عليها "التدمير والخلق" وهى دراسة تذكارية لفن الحرب عبر التاريخ، وكيف أثَّرت فيها التكنولوجيا، وكيف أن البشر وليس الآلات هم الذين يخوضون الحرب". ويتذكر سبينى نوبات مُرشده (بويد) من العذاب واللوعة، مثل البحور التى تتداعى فيها جبال الموج الهادر. وفى أثناء هذه الفترة كان بويد يختفى بالشهور كل مرة، وهو يكاد لا يراود عينيه النوم. وكان يعود للظهور فقط ليقدِّم إيجازات كانت "كالنوافذ على الجنون؛ إذ يطرح شرائح للعرض مزدحمة بالأفكار، والأسئلة والمتناقضات. وكان يبحث عن شىء أعمق من أى شىء آخر ربما كان قد توصل إليه من قبل، ولم يصل إليه بعد".

وإذا كانت هذه العملية يظهر منها أنه كان منغمسًا فى ذاته، فإن نتائجها توضِّح أنها كانت أكثر الإضافات الباقية التى كان بويد يرغب فى أن يقدِّمها للعالم؛ فبتحليله لأساليب عمل مخه هو، ابتدأ يقدِّم تشريحًا للعملية التى بواسطتها يصل البشر إلى أنواع الفهم التى يبنون عليها أفعالهم.

وقد قسم هذه العملية إلى أربع مراحل سماها أنشوطة أودا OODA LOOP، وهى نمط سلوكى بمقتضاه يقوم الفرد بالآتى:

يلاحظ العناصر الموجودة فى محيطه، Observes

يوجِّه ملاحظاته إلى سياق مألوف لديه،	Orients
يقرِّر بناءً على مثل هذه الملاحظات الموجَّهة،	Decides
وفي النهاية يعمل بناءً على مثل هذا القرار.	Acts

والحروف الإنجليزية الأولى من كل مرحلة تمثِّل في نظره أُنْشُوطَة من كلمة هي أودا OODA LOOP. وإذا نظرنا إلى خلفيته، فإن التطبيق العسكرى لهذا التكوين اللغوى يكون واضحًا؛ فأثناء الحرب الكورية كان رجال البحرية قد طوَّروا نموذجًا استراتيجيًا مكوَّنًا فقط من ثلاث مراحل: هى "انظُر، وقرِّر، وافعَل (See, Decide, Act) وربما كان ما اكتشفه بويد شيئًا ضئيلاً، إلا أن له تطبيقات واسعة. فبتقسيمه المرحلة الأولى (أن ترى See) إلى مرحلتين منفصلتين هما "الملاحظة، والتوجيه" (Observation and Orientation)، فإن بويد قد سلط الأضواء على فرصة حيوية لإرباك العدو. فإذا أمكن للمرء مقدَّمًا أن يقرر العملية التى بمقتضاها يمكن للعدو أن يعقل ما يلاحظه - مثل هجوم يوشك أن يحل به على سبيل المثال - فسيصبح من الممكن التأثير فى تفكيره، وبِفِعْل ذلك يمكن تقويض عملية صنعه للقرار. أو - حسب الحالة - فإنه بالملاحظة السريعة للظروف السائدة فى معركة ساخنة، وبتقييم موقف المراقب ومميزاته الاستراتيجية أو نواقصه بطريقة أسرع مما يفعل العدو، فيمكن للمرء أن يقفز على تفكير العدو ويُشَتِّته. وقد استعمل بويد مثالاً تاريخيًا لتوضيح فكرته عن "الأنشوطة" OODA، هو اختراع الألمان للهجوم الخاطف كالبرق بالدبابات، والذى أسموه "بليتزكريج" Blitzkrieg والذى استُعمل فى الهجوم على فرنسا فى الحرب العالمية الثانية، وأربك الفرنسيين تمامًا بتفاديهم الهجوم على خط ماجينو الحصين.

وقد عُرف مثال بويد الاستراتيجى للدخول فى تفكير العدو وتقويضه بأنه يمثِّل "اختراق" أنشوطة OODA التى يستعملها العدو فى التفكير. وفى المعارك يتمثل ذلك بالضرورة فى تركيز بعض العمليات الخاصة (لِلْفَرْكَشَة) وإحداث الاضطراب، إما فيما يلاحظه العدو، وإما فى كيف يعمل بمقتضى ملاحظته تلك. وكما كتب بويد شارحًا ذلك بأن القصد هو "احتواء العدو فى عالم من عدم

اليقين، والشك، وعدم الثقة، والاضطراب، والخوف، والذعر، والفوضى... و/أو تكويمه داخل نفسه بحيث لا يصبح قادرًا على التعامل مع الأحداث/أو الجهود وهى بادئة فى التفتح"(١٨).

وأصبحت أنشوطة (أودا) OODA LOOP رابطًا فى التخطيط العسكرى للولايات المتحدة. واستمر بويد لسنوات فى التوسع فى فكرته حول "التدمير والخلق" مطورًا لها إلى ما أصبح بحلول عام ١٩٨٦ يصل إلى ١٩٦ صفحة من الملخصات سماها "نماذج الصراع" Patterns of Conflict. واتَّخَذَ هذا التلخيص صورة سلسلة من الشرائح البصرية المزدحمة برسومات للمعارك، ونقاط للإطلاق، وتحليلات استراتيجية للأفكار والأفعال التى قام بها قادة الجيوش التاريخيين. ومن بين هؤلاء تفحص بويد العبقرية العسكرية عند "سن-تزو" الذى كَتَبَ كتاب "فن الحرب" Art of War عام ٤٠٠ قبل الميلاد، وأصبح المثال النموذجى الذى حكم بويد من خلاله على كل مفاهيم استراتيجية الحرب الأخرى، ويقول بويد إن "النهاية المأمولة" عند سن-تزو، هى "أن يقهر العدو بدون حرب"، وأن "يتجنب الحرب الطويلة". والهدف هو اكتساب واستغلال مثل هذا الإدراك لعدوك، والذى يمكِّن الشخص من أن يجعله يفكِّك تجمعه قبل بدء القتال".

وقد تمَّت نسبة النجاح العسكرى الأسطورى لحرب الخليج الأولى إلى الاختراق المهارى "لأنشوطة أودا لصدَّام Saddam's OODA LOOOP مُجْبِرًا إياه على مجرد انهيار جيشه، وانسحابه من الكويت فى فترة قصيرة أصابته بالدُّوَار. وقد تشاوَر وزير الدفاع ديك تشينى بالفعل مع جون بويد قبل حرب الخليج، وهناك تقرير يفيد أنه تأثَّر إلى درجة كبيرة بتفكيره. وكما كتب روبرت كورام "فإن تشينى قد ألقى جانبًا خطط الجنرال نورمان تشوارتزكوف لشن الحرب وطوَّر خُطَّته: شَنّ هجوم بقوات البحرية ليحول الانتباه بخُدْعَة فى الكويت، فى حين تسابق الجيش بعيدًا إلى الغرب فيما هو مشهور الآن بالخُطَّاف الشمالى "Left Hook" وكان كل شىء حول هذه الخطة مستخرَجًا من "أنماط الصراع" لصاحبها بويد - وهى الضغوطات المتعددة وعمليات الخداع التى خَلَقَتْ هذا

الخلط المتفشى فى صفوف قوات العدو لدرجة دفعتهم إلى الاستسلام بالآلاف. فقد التقطت أميريكا متى وأين يمكنها أن تحارب ومتى وأين يجب ألاَّ تحارب، وكسبت دون خوض غمار حرب أرضية متطاولة"(١٩).

وبعد حدث ٩/١١ أفضى تشينى بأسفه لأن بويد لم يصبح موجودًا بعد حوله لينصحه، قائلاً: "كنا يمكن أن نستعمله مرة أخرى الآن؛ وددتُ لو كان حولنا... ولأحببت أن أُطْلقه الآن على مؤسسة دفاعنا الراهنة لأرى ما كان بوسعه أن يأتى به لنا"(٢٠).

الصدمة والفزع: ما الخطأ الذى حدث

أطلقت الضربة الافتتاحية لحرب العراق حقًا عقال مرحلة بلغت ثمان وأربعين ساعة من "الصدمة والفزع" التى وعد بها رامسفيلد وفرانكس وسبَّبت مناظر تلفزيونية تخطف البصر كلما أضاء انفجار بعد انفجار سماء بغداد، وتبعها بعد الوقت المحدد هدير يرتحل بسرعة الصوت. وامتلأت الإذاعات بأصوات خبراء يمتدحون الهجوم كحدث تحوُّلى عسكرى، وكانت لغتهم المُعْلَنة مقتبسة من قاموس بويد. وكمقدِّمة للعدوان، تسللت فرق العمليات الخاصة فى العراق تحت جنح الظلام لكى تدمِّر بنيته التحتية. ونفّذت عمليات سيكولوجية تم بها التعتيم على إشارات بث الإذاعة العراقية، مانعة القيادة من التواصل مع الشعب. ومن المفترض أنه تم الاتصال بالأعضاء المرموقين فى الحرس الجمهورى لصدّام مباشرة بالبريد الإلكترونى، وإغرائهم بشَقِّ عصا الطاعة. وأُلقيت منشورات فوق العراق لتقويض المساندة الشعبية لصدَّام، موضِّحة النيات الطيبة لأميريكا فى سعيها لخلعه من السلطة. وفى النهاية، فقد صُمِّمَتْ خطط المعركة من أجل مقاومة توقعات صدَّام وإعاقة قدرته على بناء مقاومة حان أوانها، مثل العدوان السريع الذى أُطلق عليه "بغداد ٥٠٠"، والذى أُرسلت بواسطته قوات أرضية بسرعة خاطفة إلى العاصمة، متخطية العديد من نقاط التحكم الاستراتيجية. وقد أشير إلى كل هذه التكتيكات الخلفية وغير المباشرة بافتخار على أنها أمثلة للتحوُّل الذى يتخذ سمت بويد. وفى البيان المختصر الذى قدمه رامسفيلد بنفسه فى ٢١ مارس من البنتاجون، بينما كانت معارك "الصدمة والفزع" تدور، استعار

عبارات مباشرة من بويد وأعلن بشؤم "أن النظام قد بدأ يفقد السيطرة على البلاد، وأن اضطراب المسئولين العراقيين آخذ فى الازدياد، وأن قدرتهم على رؤية ما يحدث فى ميدان القتال، وعلى الاتصال بقواتهم، والتحكم فى بلادهم، تتسرب من بين أصابعهم"(٢١).

ولقد أدَّت ضربات "الصدمة والرعب" بنجاح إلى انهيار نظام صدَّام، ورغم ذلك وبكل دهشة، فقد فشلَت فى تأمين انتصار حاسم على البلاد. وقد تكون خطة الحرب بأساليب متفرقة قصيرة الأمد نجحت فى اختراق جوانب من طريقة صنع صدَّام للقرارات، ولكنها فشلت فشلاً ذريعًا فى تنفيذ أى إجراءات حقيقية تنتمى إلى تفكير بويد. وعلى وجه الخصوص فإن هذه الخطة تفادت مغزى بصيرة بويد حول كيف تعمل مرحلة "التوجيه Orientation". وكما كان بويد قد كتب فإن هذه المرحلة الثانية، أى التوجيه، بحسبانها مستودع تراثنا الجينى، وتقاليدنا الثقافية، وخبراتنا السابقة، تُعتبر أكثر العناصر الأربعة أهمية فى أنشوطة أودا OODA LOOP، حيث إنها تشكِّل الطريقة التى بها "نلاحظ"، والتى بها "نقرر"، والتى بها "نعمل"(٢٢). وكان بويد قد طوَّر رؤاه حول "توجيه العدو من خلال خبرته كطيار محارب، آخذًا فى الاعتبار الضربة - بضربة The Tit FOR TAT بين طيارتين فى عِرَاك الكلاب بينهما Dog Fight. إلا أنه استطرد إلى تقدير تداخل الدور الحيوى الذى تلعبه الثقافة فى الحرب، موضحًا كيف أن الإرث الثقافى لمجتمع تم غزوه وطرائقه فى التفكير يأتى مفعولها فى الاستجابة للغزو. وبهذا الصدد فقد أكد على أهمية كَسْر عزيمة أولئك الذين قاومونا، كأول هدف من أهداف حرب قصيرة.

ويتصدى بويد بوجه خاص فى كتابته عن أنماط الصراع Patterns of Conflict لتوضيح عدد من الدروس المستفادة من حرب العصابات - مثل التكتيكات التى استعملها الروس فى الثورة البلشفية - والتى يرى أنه يجب تضمينها فى استراتيجية عسكرية مُثْلَى. وفيما يتعلق خاصة بحرب العراق، ولكى تتغلب على مجتمع - كما يؤكد بويد - فإنه لأمر حيوى أن تقوم "بإعداد عقول" الأصدقاء، والأعداء، بل والمحايدين بالمثل. ويجب عليك "التسرب إلى داخل عقولهم". وهو

أيضًا يركِّز الأضواء على علامة النجاح فى حملات حرب العصابات - التى تدل على الفوز على التجمعات السكانية وهى أن محاربى العصابات يجب أن يمارِسوا السلطة الأخلاقية، ويوفروا الكفاءة، ويقدموا الفوائد المرغوبة؛ من أجل أن يُذيبوا النفوذ الحكومى ويكسبوا المزيد من المجندين إلى صفوفهم، وبذلك يوسِّعون من سيطرة ونفوذ العصابات على السكان وعلى البلاد"(٢٣). ولو كانت الحرب على العراق قد أخذت فى حسبانها البصيرة الكاملة لبويد، فربما كانت قد أخذت فى اعتبارها - بشكل أكثر جدية - الحاجة إلى تفهُّم توجُّهات الشعب العراقى، والمسائل السكانية، بالفوائد المغرية، مثل توافر علامات واضحة على التحسينات فى البنية التحتية على سبيل المثال. وربما كانت خطة الحرب قد شملت تقديرًا لأنواع المعاناة الرئيسية التى يُكابِدها العراقيون، والصعوبات والمشقَّة التى تحمَّلوها تحت حكم صدَّام - وتحت أساليب حصار الأمم المتحدة التى قادتها الولايات المتحدة - وتطلُّعات العراقيين إلى أنفسهم وإلى بلادهم. وربما كانت هذه الخطة أيضًا قد أكَّدَت على أن قوات الولايات المتحدة يجب أن تتحلى فى كل الأوقات بالسُّلْطَة الأخلاقية، وهى على مسافة ملايين الأميال من هذا النوع من الإهانة والإساءة المباشرة إلى العراقيين، والتى تم السماح بها على أعلى المستويات وانكشف أمرها فى فضيحة سجن أبو غريب.

وإذا وضعنا الأمر ببساطة، فإن المُخَطِّطين للحرب -فى غِمَار حماسهم لشَنّ حرب تحوُّلية قد يكون منظرها ووقعها على غرار رؤية بويد- قد تخلُّوا عن الرسالة التى تُتَوِّج حياته.

وفى ضوء ذلك، تصبح ضربات "الصدمة والفزع" إن هى إلا ألعاب نارية بتقنية متقدمة مبنية على استراتيجية ناقصة. ورغم أسلحتها شديدة الإحكام، وتكتيكاتها التحوُّلية والدعاية الصارخة حول اختراقها "لدوائر القرار"، فإن خطة الحرب قد تقوَّضَتْ أساسًا بسبب فشل مُخَطِّطيها فى اعتبار ضرورة فَهْم عدوهم وكسبه لصف قَضِيَّتِهم.

كيف إذن حدث ذلك؟ كيف سعى رامسفيلد، وهو رجل تنفيذى خبير ووزير للدفاع مرتين، إلى إدراك الرؤية التحوُّلية لجون بويد، وانتهى به الأمر بدلاً من

ذلك، بمعركة خرقاء قليلة الحذق، ومأساوية لا يمكن كسبها، وكانت عبارة عن أفكار قديمة تم تقويمها مصحوبة بالصوت الأجوف الغضوب للأسلحة عالية التقنية؟

يمكن أن نستشفَّ وَمْضَة من الإجابة عن هذا التساؤل، فنجدها فى كلمات رامسفيلد نفسه، والتى صدرت عنه فى ٣١ يناير عام ٢٠٠٤، بعد شهور قليلة فقط بعد حدث ٩/١١، أمام مستمعيه العسكريين فى جامعة الدفاع القومى. فقد اعترف رامسفيلد حينئذٍ بأن "المفهوم حول أننا كان بإمكاننا أن نتحول فى الوقت الذى كنا فيه نقلِّل ميزانيةَ الدفاع عبر العِقد المنصرم، كان مفهومًا مغريًا، ولكنه مزيف". وبهذه الجملة البسيطة فإن وزير الدفاع الذى جعل من "تحوُّله" حَرَكَتَه المقدسة، قد أذعن حين أدرك أن جزءًا من هذا البرنامج يجب كبح جماحه. وبمعنى آخر، فإن حدث ٩/١١ قد أنتج مستوى من المخاوف وجنون الاضطهاد التى جعلت من إلغاء النظم الدفاعية التى عفا عليها الزمن، بالإضافة إلى ضرورة إعادة شاملة للتفكير فى أولويات البنتاجون السياسية أمورًا غير ممكنة التنفيذ.

وفى غمار الفراغ الذى تلا حدث ٩/١١، خطا المحافظون الجدد للأمام، وهم الذين شكَّل لهم حدث ٩/١١ لحظة لا تتكرر فى حياتهم. وبإدراكهم، فإن رؤيتهم "لقرن أميريكى جديد" احتاج إلى شَنّ حرب شبيهة بالهجوم الذى حدث على بيرل هاربور. وكان تبنِّى الإدارة (الرئاسة) للسياسات الخارجية للمحافظين الجدد بعد حدث ٩/١١ قد أتى معه برؤيتهم "لثورة فى المسائل العسكرية"، واحتلت فيها الحرب الجوية المتقَنة موقعًا مركزيًا، دون تأكيد مماثل على تحديات محاولة إحداث "تغيير فى النظام".

وفى الوقت نفسه، فإن رامسفيلد قد قامر بهذا الفصل الأخير فى عمله على التحوُّل، وجلب إلى نفسه أعداء فى وقت مبكر. وبدلاً من إراقة ماء وجهه بالانسحاب من مثل هذا التعهد الشجاع، فإنه ببساطة قد سمح بالتعمية على معناه.

فبدلاً من الإصلاح الكلى للاستراتيجية وللتكتيكات وللتقنيات التى كان قد اقترحها بويد، فقد استعمل رامسفيلد مفهوم التحوُّل، كفكرة خالية من المضمون

من أجل الاستخدام البسيط لأى عدد من النظم الدفاعية عالية التقنية والاستراتيجيات غير التقليدية للمعارك، فى مثل هذا النوع من الحروب "وهو الحرب على الإرهاب". وتحت هذا المفهوم بالغ التبسيط للتحوُّل، فقد فشل فى التصدى للحقائق العملية والثقافية لأعدائه، وعلى وجه الدِّقَّة لما كانت قراءة متعمقة لتحليل بويد قد أكَّدت عليه.

وربما لم يعبِّر أى تصريح أدلى به رامسفيلد أثناء الحرب عن هذا الفشل بشكل مكشوف تمامًا مثل تعليقه فى بدء عمليات النهب واسع الانتشار الذى تفجَّر فى العراق، بما فيه نهب الآثار القديمة المدَّخَرة من المتحف القومى والذى "يحدث كثيرًا فى الحرب".

وقد أخبر رامسفيلد الحاضرين فى اجتماع فى صالة بالمدينة للبنتاجون فى ١٤ أغسطس عام ٢٠٠٣ "أن الكثيرين ظنوا حين حدث عدوان ٩/١١ أنه كان علينا أن ندع القضايا التحوُّلية جانبًا وأن ننساها، لأنك لا يمكنك أن تتمشى وأن تمضغ اللبان فى الوقت نفسه. والحقيقة هى على العكس من ذلك تمامًا؛ فقد وفَّرت الحرب العالمية على الإرهاب دافعًا للتحول"(٢٤). ويختلف فرانك سبينى مع هذا التصور، ويقول مُدْليًا بدَلْوه فى الموضوع: "إن التحوُّل كلمة بيروقراطية دارجة منتشرة صُكَّت بواسطة مجموعة من الناس فى البنتاجون يرغبون فى الحفاظ على الحالة الراهنة. وربما ظن رامسفيلد أن فعل ذلك إنما هو تحوُّل، ولكنه ليس كذلك؛ فالأفكار التى تم الترويج لها كانت أفكار البيزنس كالمعتاد، والتى تم قذفها بواسطة مجتمع التقنيات العالية، والتى يقصدون بها دولارات كثيرة، وللأبد. إن ذلك إن هو إلا تحوُّل مزيف عندما تشتد الحاجة إلى التحوُّل الحقيقى".

ويتفق خبير الدفاع جوزيف كيرينكيون مع هذا الرأى فيقول: "بعد ١١ سبتمبر فإن كل برنامج منفرد للتسليح من الذى كان يجب إلغاؤه قد أُعيدت تسميته فقط. وبدلاً من تقليم أطراف العسكرية، وبدلاً من إعادة تنظيم هذه العسكرية، فإننا لم نفعل سوى مجرد تلقيمها بالأموال. وكان كل شىء تُخَصَّص له ميزانيته. ورغم ذلك، فنحن نتحدث عن خوض معارك حرب ضد إرهابيين فى الكهوف، ونحن نشترى أسلحة مصمَّمة لسحق أمة صناعية متقدمة. وعلى حين غرَّة فإن أشياء مثل الطائرة القاذفة بى - تو - B-2 bomber النسخة منها ٢ بليون دولار،

وكانت مصممة لاختراق الرادار السوفيتى - جرى تبريرها كسلاح مضاد للإرهاب. وأنت تعيد تحديد الطائرة المقاتلة ف - ٢٢ F-22 من شىء يستطيع أن يدمر طائرة سوفيتية إلى شىء قادر على قتل إرهابيين. وأنت فقط تعيد تعبئتها على أنها سلاح النوع الجديد من التفكير. قوموا إذن بلفها بالعلم، واستمروا فى تنفيذ البرنامج".

ورغم تحولها ونقل المسئولية عنها من مرحلة إلى أخرى عبر السنين، فإن الحملة العسكرية الناجحة للإطاحة بطالبان فى أفغانستان فى ذلك الوقت تم إدراكها فيه بحسبانها انتصارًا حادثًا بليل. وساعدت الصور المبثوثة على التلفزيون لمحطمات الحصون وهى تدمر كهوف الأفغان على تقوية الانطباع بأن الحرب على الإرهاب هو نوع من سوق التقنيات المتقدمة. وفى الحقيقة فإن١١/ ٩ قد دفعت إلى الأمام بموجة عالية من تعاقدات الدفاع.

ولكن وإلى أبعد من توفير أرضية لهبوب هوجة متجددة لمبيعات السلاح، فإن حدث ١١/٩ عام٢٠٠١ قد أرسل أيضًا رسالة ضعف إلى تجمعات المخابرات فى الولايات المتحدة. وكان السؤال عن "لماذا يكرهوننا؟" هو الذى جاء يميز الجهل النسبى لأميريكا بكل من ثقافات الدول الأجنبية، وبطريقتهم فى النظر إلى أميريكا. وتزايدت الإحصاءات حول كيف أصبحت تجمعات مخابرات الولايات المتحدة عديمة الفاعلية، وعن كيف اقتصر سفر الأميريكيين للخارج على أعداد قليلة، حتى إنه قد قيل إن الرئيس قد زار أقل من خمسة بلدان أجنبية قبل انتخابه(٢٥). وبينما كانت تخصص كميات هائلة جديدة من الأموال لأسلحة جديدة مكلفة، فإن قيمة الفهم الثقافى - وهو أقل الأسلحة الممكنة ثمنًا، والسلاح الذى أظهرت تحليلات بويد أنه الأكثر ضرورة - كانت قد تم تخطيها.

وأصبح "التحول"، والذى ربما كان وقتًا ما يعنى "ثورة حقيقية فى الأمور العسكرية"عذرًا لاستعمال الأسلحة والنظم المستعملة نفسها فى الصراعات السابقة، وقد أعيد تعليبها لتبدو مناسبة للحرب الجديدة على الإرهاب، وقد ألبست لغة جون بويد والإصلاحيين والعسكريين، ولكنها كانت تفتقد بصورة مأساوية لروحهم.

الفصل السادس

حرف الكاف الناقص

دليل إلى المجمع يأتى من شخص يعمل بداخله(*)

كيف يكون بإمكان هذه الطّغْمَة الصغيرة أن تثنى عزيمة الغالبية الذين يتصدّون للخسائر والمعاناة فى حالة الحرب، من أجل خدمة مصالح هذه الطّغْمَة؟ الظاهر أن الإجابة الواضحة عن هذا السؤال هى أن الأقلية، الطبقة الحاكمة فى الوقت الراهن، تمتلك المدارس والصحافة، وعادة ما تمتلك الكنيسة أيضًا، طوع بنانها. وهذا ما يمكّنها من أن تنظّم وأن تُؤرجِح عواطف الجموع وتجعل منهم وسيلتها.

ألبرت أينشتاين

من خطاب إلى سيجموند فرويد

يوليو ١٩٣٢

إذا كانت الحرب العراقية قد أنتجَت شيئًا ذا قيمة، فإنه يكون أنها قد وضعت تسمية "المجمع العسكرى ـ الصناعى م.ع.ص". مرة أخرى فى بؤرة الاهتمام من جانب جمهور أميريكى غير واعٍ بكيف ولماذا تُقاد بلادهم إلى الحرب. وقد أسفر بحث بسيط لهذه التسمية على موقع جوجل فى ٣ أغسطس، عن أكثر من ثلاثمائة عنوان، كان مئتان منهم قد سُجلوا منذ أسقط فوجى وتومز قنابلهما فى

(*) The Missing "C": An Insider's Guide to the Complex.

١٩ مارس عام ٢٠٠٢. ومع كل الانتباه المستعاد إلى م.ع. ص.، فإن التغطية قد ركّزت على عدد معزول يُعَد على أصابع اليد من فضائح فى نطاق أوسع حول نظامنا السياسى والاقتصادى.

وقد توالت فضائح لا تُعَدّ ولا تُحْصَى واختفت بسرعة، وتم التعامل معها نسبيًا فى معزل عن بعضها البعض.

- ففى ديسمبر عام ٢٠٠٣ أمَّن البنتاجون على أن برنامجًا كان سيتم بمقتضاه تسليم مائة طائرة نقل من طرز بوينج ك س٧٦٧، Boing KC-767 لقوات الولايات المتحدة الجوية، كانت المفاوضات بشأنه قد شابَها الفساد، مؤدّيًا إلى سعر بالغ الارتفاع عن ثمن الشراء المباشر للأسطول نفسه من الطائرات الذى كان يمكن تحقيقه. وفى استجابة للنقد الموجه، اختار البنتاجون أن يشترى ثمانين من هذه المائة طائرة، تاركًا عشرين رهن التفاوض. ولكن، حتى هذه الصفقة المعدَّلة قد تم تجميدها فيما بعد تمامًا من جانب البنتاجون. وبالتطابق مع ذلك تم إجراء تحقيق فى سلوك دارلين درويان، وهى مسئولة سابقة فى مشتريات القوات الجوية وتحولت إلى مشتغلة تنفيذية فى شركة بوينج. وقد اعترفت درويان بتهمة التآمر بتضخيم سعر التعاقد لتستفيد من ذلك الشركة التى ستوظفها فى المستقبل، وبتمرير معلومات سرية إلى شركة بوينج تتعلق بشركة منافسة، هى شركة المتعاقد الأوروبى للدفاع واسمها EAS وقد تم التحقيق مع العديد من المسئولين الحكوميين الآخرين بمن فيهم وزير القوة الجوية جيمس روش؛ لتورُّطهم فى الفضيحة.

● وفى عام ٢٠٠٤ أوضحت التقارير أن تعاقدًا دون عطاء، ولمدة خمسة أعوام، قد مُنِح من جانب وزارة الدفاع إلى شركة هالليبرتون، مثيرة للاهتمام حول تعيينات تمت لأصدقاء فى مناصب قيادية سياسية. وقرر محاسبو البنتاجون فيما بعد أن ما قيمته ١,٨ بليون دولار من أموال الحكومة لم يكن قد تم توثيقها بدرجة كافية. وقد شدَّدت وكالة التدقيق المحاسبى فى التعاقدات فطالبتها "بقوة" بوجوب أن يحجز الجيش لديه ٦٠ مليون دولار شهريًا تقريبًا، من مدفوعاته إلى هالليبرتون حتى يتم تقديم الوثائق المضبوطة.

● وفى يونيو عام ٢٠٠٥، تفجرت الأنباء بأن رجل الكونجرس الممثل لكاليفورنيا رندال "يوك" كانينجام، وهو عضو فى اللجنة الفرعية لاغتصاب أموال الدفاع فى مجلس النواب، قد تلقَّى أكثر من مليون دولار دُفعت له من مقاولى الدفاع، والذين كان قد وفَّر لهم معاملة ملائمة من جانب البنتاجون. وقد استقال كانينجهام من الكونجرس واعترف بذنبه لسلطات الاتهام بالتآمر، بأنه اقترف الرشوة والتزوير. وقد حُكم عليه فى مارس من عام ٢٠٠٦ بالسجن لمدة ثمان سنوات وأربعة أشهر.

وكما هى الحال فى المواضيع التى قد تهز الثقة العامة فى خيرية رسالة أميريكا، فقد تم تخصيص هذه الفضائح بالاهتمام من جانب وسائل الإعلام بدلاً من تفسيرها وتوضيح مغزاها الأعمق؛ ذلك أنه يتم تغطيتها من جانب التفاصيل الشخصية الصغيرة، وهى تصور الأشخاص المشاركين فيها على أنها شخصيات فاسدة منفردة، بدلاً من اعتبارها دلائل على ظواهر نظامية أكبر. فقد علمنا مثلاً، أنه بالإضافة إلى حفلات السُّكْر مع المُومِسَات فإن ديوك كانينجهام كان يدعو النساء إلى يخته الخاص الذى قدَّمه له مقاوله فى وزارة الدفاع ووَلِىّ

نعمته، وكان - وهو لا يرتدى إلا بنطلون بيجاما وسويتر بعنق سلحفاة - يُخَدِّم عليهم بشراب الشمبانيا فى ظل أضواء خافتة"(١). ورغم ذلك فقد عرفنا تقريبًا لا شىء حول ما إذا كان استغلال كانينجهام للأعمال الرسمية هو الاستثناء فى الكونجرس أم هو القاعدة، ولم نعرف شيئًا كذلك عن لماذا كان النظام عُرْضَة لمثل هذا السلوك. وإذا كان هناك ما يُذكر، فإن الانطباع هو أن ما يُعتبر استثناءً يُثبت أنه القاعدة، وأن خَلْف "تفاحات معطوبة" قليلة العدد مثل كانينجهام ووزير القوة الجوية جيمس روش، فإن عالم تَقَاوُل رجال الكونجرس مع الدفاع لا يقل ولا يزيد فى إزعاجه عن المناطق الأخرى من البيزنس الأميريكى.

وقد تم الإمساك بمرتكبِى الجرائم فى حالة تلبُّس فى بعض الحالات. وفيما عدا الحكم الذى صدر عام ٢٠٠٣ على كانينجهام، فقد أُثْبِتَت التهمة على دارلين درويان فى أكتوبر عام ٢٠٠٤ بسبب دورها فى فضيحة طائرات النقل لشركة بونيج وحُكِم عليها بالسجن لمدة تسعة أشهر بسبب الفساد. وهذه النتائج لها اعتبارها، إلا أن لها أثرها المضاد؛ ألا وهو الإيحاء بأن النظام بطريقة ما يُصلِح نفسه، باستبعاد التفاحات المعطوبة بنجاح من قفصه، والحكم عليهم بأقصى عقوبة حسب القانون. ويغيب عن تغطية هذه الحالات أى ذكر للعدد الكبير من الفضائح التى لا تنتهى بالإدانة. وينتج عن ذلك أن مُرَوِّجِى بيع السلع بأسعار مبالغ فيها، مثل كانينجهام وروش، يجعلون النظم أكثر أمنًا بالنسبة للأنواع الأكثر تنظيمًا من الفساد الشرعى، والتى تتم فى مجرى الأحداث المعتاد. ولم يحصل الجمهور فى كل الفضائح الفردية التى نجمت وهى على صِلَة بالحرب العراقية إلا على أقل قدر من الفهم لعمق عمل المجمع العسكرى - الصناعى وطبيعته، ومجاله؛ بصفته قوة دافعة للفساد فى الطريقة الأميريكية فى الحرب، وبصورة أوسع فى المجتمع الأميريكى.

المثلث الحديدى

إن حقيقة أن الأميريكيين يظلُّون غير دارين إلى حد كبير بكيفية عمل المجمَّع هى التى تسمح لهذا المجمَّع بالانتعاش. وتتم تقوية نموه أكثر من خلال تآمر

الكونجرس. وقد أدرك أيزنهاور ذلك فى أثناء إعداد مسوَّدة كلماته الوداعية. وتكشف حفيدته عن ذلك بقولها "إن القليلين يُدرِكون ذلك، إلا أنه فى المسوَّدات الأسبق للخطاب الوداعى، لم تكن الصياغة الأصلية هى "المجمع العسكرى - الصناعى" وإنما كانت "المجمع العسكرى - الصناعى - البرلمانى"(*) (أو الكونجرسى).

وتوضح سوزان أنه قبل أن يُلْقِى أيزنهاور خطابه فقد حذف كلمة "الكونجرس"؛ لأنه كان يتباهى بقوة علاقاته مع مجلس كونجرس يتكون من الحزب المعارض. وكان متوجِّسًا من أن يُساء تأويل الأمر على أنه نقد مباشر ضد الكونجرس الحالى، وكان يثمِّن روح العمل بين الحزبين أكثر من تحديد نقطة معينة كهذه.

وتوضِّح طُرفة سوزان الكاشفة، أنه مهما كانت جذرية إدراك الخطاب، فإنه مع ذلك قد وقع ضحية قَدْر من الضغط السياسى. وتحوَّلت ضربة أيزنهاور القاضية إلى أن أصبحت "وقد سحبت - أى خففت قبل لحظة الارتطام، لكى تُصبح أقلّ تَحَدِّيًا للنظام ككل". إلا أن سوزان تحس رغم ذلك بالثقة فى حسابات جدها السياسية. فتقول: "إنى أظن أنه أحسَّ أن النقطة المطلوبة يمكن إضافتها بمجرد نطق تعبير (المجمع العسكرى الصناعى). وفى الحقيقة، فإن هذه الفكرة قد دخلت فى صلب اللغة الإنجليزية من خلال كلماته التى يتفهمها الناس جيدًا بالسليقة. "فالكونجرس فى الحقيقة هو جزء من المثلث المقصود هنا".

ويقول جوزيف كيرينكيون - الذى عمل لسنوات عديدة كأحد أفراد طاقم سياسيين، من الجمهورى توم ريدج إلى الديموقراطى جون كونيارز - إن "المثلث الحديدى" هو تسمية بَرَزَتْ عبْر السنين لتعوِّض عن حذف أيزنهاور لكلمة "الكونجرس" من خطاب الوداع. ويقول كيرينكيون إنك: "عندما تنظر إلى ما يُبقى العقود سارية والسياسات قائمة فى موضعها، فإن الموجود ليس مكوِّنين اثنين فقط؛ وإنما ثلاثة مكونات مترابطة. إنه العسكرية، والصناعة، والكونجرس. وهؤلاء الثلاثة معًا يكوِّنون أساس سياسة الأمن القومى للولايات المتحدة".

(*) كلمة البرلمان عائدة على الكونجرس "Military- Industrial- Congressional Complex"

وبالتأكيد فإن تعبير "المجمع العسكرى ـ الصناعى" يمثل تعبيرًا أكثر جاذبية، وبالتأكيد فهو أقل جهامة عن تعبير "المجمع العسكرى ـ الصناعى ـ الكونجرسى"، إلا أن فقدان الانتباه إلى دور الكونجرس له مغزى وأهمية؛ فبدُون توجيه الإصبع بالإشارة إلى تآمر الكونجرس، فإن فهمًا أقل دِقَّة للمشكلة يخلد فى الذهن، مما يفقد الجمهور هدفًا عمليًا لاهتمامه بالموضوع. فممثلو العسكرية والصناعة لا يتم انتخابهم من قِبَل الشعب، وبذلك فهم ليسوا فى مطال يد الجمهور.

وفى الوقت نفسه الذى ندرك فيه شجاعة أيزنهاور عندما قال ما قاله، فإننا برجوعنا إلى الحرف الذى يشير إلى الكونجرس (ك بالعربية، والحرف الإنجليزى C فى كلمة Congress والذى تم حذفه من م.ع.ص. (وكان المفروض أن يصبح م.ع.ص.ك)، فإن حرف الكاف هو إضافة ضرورية لنفهم كيف يكتسب اللقب الأكثر صحة ـ وهو م.ع.ص.ك (المجمع العسكرى ـ الصناعى ـ الكونجرسى) ـ ما لا يستحقه من نفوذ. فإذا كان الدرس المستخلَص من تعريف "أنشوطة أودا" هو أن تعرف عدوك، فإن الاعتراف بمكانة "الكونجرس" بوضعه فى المثلث الحديدى (الصناعى ـ العسكرى ـ الكونجرسى)، هو شىء حيوى لرسم الخريطة الكاملة للمجمع المذكور، ولِفَهْم إلى أين يجب توجيه جهود الإصلاح.

ولذا السبب وجب علينا أن نتوجه إلى حيث لا تشير العناوين الرئيسية فى الصحف ـ بل إلى النمو التحتى المتعقِّد للمجمع نفسه.

كلب حراسة بويد

ومن بين صفوف هؤلاء الذين يُدْرِكون وجود المجمَّع ونفوذه، فهناك انقسام مماثل لذلك الموجود بين المحبذين لنظرية التطور وهؤلاء الذين ينتمون إلى نظرية الخلق. وبمثل ما ألهم لغز الحياة على الأرض بعض الناس ليؤمنوا بوجود مصممٍّ ذكى، فى حين ينتمى آخرون لفكرة الانتخاب الطبيعى، فقد انتخب فكرة المجمع العسكرى ـ الصناعى ـ الكونجرسى مدرستين للتفكير. ويرى أنصار المدرسة الأولى النظام على أنه التصميم الذكى لرفاق من الأشخاص الذين يتآمرون عن علم من أجل البحث عن مكاسب من خلال الحرب. ويرى أنصار المدرسة الثانية

أن هذا إن هو إلا نظام لا رب له يتكون من مكونات فردية يسعى كل منها نحو مصالحه الخاصة بِغَضّ النظر عن الآخرين. وتفترض هذه النسخة الثانية أنه كما هى الحال فى النظام الطبيعى - أن هذه المكونات سواء تنافست أم تعاونت مع بعضها، فإنها تتطور بالتجمع متجهة نحو حالة من النهم والشراسة المتصاعدة التى تصيب النظام ككل بالسِّمنة.

وفى النهاية فإن م.ع.ص.ك (المجمع العسكرى - الصناعى - الكونجرسى) مكوَّن من بشر. ولما كانت الطبيعة البشرية هى كما هى، فإن الأشخاص النَّهِمين يُوجَدون على وجه التأكيد، وسيبحثون عن اكتساب المنافع الخاصة على حساب المنفعة العامة. إلا أن الفكرة حول أن أى شخص أو مجموعة من الناس يمكنهم معرفة كيف يتآمرون للسيطرة الذهنية على مثل هذا النظام المعقَّد، هى فكرة من الأصعب بل من غير الضرورى إثباتها. والأقرب إلى التحقيق -بل الأكثر إرهاقًا- هو أن الفساد بين مقاولى الدفاع، والممثلين فى الكونجرس، والمجموعة العسكرية، إن هو إلا "طريقة عمل معيارية"، يقوم فيها هؤلاء الممثلون ببساطة باستغلال الغطاء الكثيف الذى قدَّمه نظام للسِّفَاح المتشابك. ومهما كان ذلك داعيًا إلى التحدى، فإن تفكيك عناصر الفساد المنتشرة فى النظام هى مهمة أكثر فائدة من اعتبار أى فاعل معيَّن مسئولاً عنها.

فكما استغرق الأمر من جنرال يحمل الخمس نجوم، ومحلِّل لامع للنُّظُم مثل أيزنهاور لكى يتبين ويسمِّى النظام باسمه منذ طفولته، فكذلك سيستغرق الأمر من جنود ومحلِّلين من عجينة أيزنهاور الكثير لكى يكشفوا الغطاء عن الخواص الكامنة فى الميكانيزمات الحديثة وهى آخذة فى التطور، ولكى يرجعوا هندسة النظام من أجل تعبئة جهود جادة للإصلاح.

ومن بين أولئك الذين قادوا هذه الجهود، كان هناك الكثير من مريدى جون بويد فى البنتاجون. ورغم شهرة بويد بسبب مساهماته فى التكتيكات الجوية والمبادئ الاستراتيجية فى فكرته عن "أنشوطة أودا"، فإن أهم أوجُه ميراثه الباقى قد يثبت أنه حقًا هو الأعمال التى نفَّذها رفاقه فى حركة الإصلاح العسكرى. وبصفتهم مهندسين يسعون إلى تعظيم الدفاعات عن أميريكا، اكتشف المصلحون

فى أول الأمر كيف تتقاضى المصالح الاقتصادية للمجمع نصيبها المفروض على جودة المنتج. وقد كسبوا معارك قصيرة الأمد ضد البيروقراطية المتخندقة، ولكن الأمر انتهى بأنهم أبصروا هذه الانتصارات وكأنها هزائم؛ إذ تم تقويضها بوساطة الضغوط الثابتة التى لا يمكن التزحزح عنها والمصالح المستقرة فى المجمع.

ومن بين هؤلاء المصلحين كان أكثرهم صراحة هو فرانكلين سبينى، الذى كان يحظى بتشجيع بويد. وإذا كانت لديك أسئلة تطرحها فى الدوائر العسكرية، فلا أحد كان يعرف المجمع أفضل من سبينى الذى أمضى ثلاثًا وثلاثين سنة فيه يمشى على الصراط: أولاً كضابط فى القوة الجوية، ثم عاملاً بجوار بويد لتحسين دفاعات أميريكا، ثم بعد ذلك ولمدة عشرين عامًا بالنسبة له كمثل كلب الحراسة الذى يحميه من أساليب عدم الكفاءة، والذى يكدّ ويشقى ساعيًا فى أعماق البنتاجون.

وقد أصبح سبينى من وجوه كثيرة بالنسبة لبويد ما كانه توماس هاكسلى لتشارلز داروين؛ ففى خلال أيام من نشر داروين عام ١٨٥٩ لكتابه الشهير "أصل الأنواع" كتب هاكسلى خطابًا شكَر فيه داروين "بسبب المخزون الكبير من الأفكار الجديدة التى منحْتَها لى"، وتعهد هاكسلى أنه مستعد من أجله ليُجلسوه على الخازوق "إذا كان ذلك مطلوبًا" من أجل حمايته(٢). وأكسب حماس هاكسلى لتبنّى قضية داروين أن أُلصِقَتْ به صفة "كلب حراسة داروين".

وقُبَيل وفاة بويد فى عام ١٩٩٧، كتب سبينى خطابًا وداعيًا لمُرْشِده بويد، وَعَد فيه بالمثل "أن أستمر فى أداء العمل الجيد الذى علَّمتنى أن أعمله"، وأصبح سبينى بكل المقاييس كلب حراسة بويد فى السنوات التالية، مكملاً جهود مُرْشده لأبعد من البرنامج المحدد لميدان الحروب التى خاضها المصلحون، وليتطرق إلى تحليل أكثر اختراقًا بكثير لأعمق مستويات التعطل والفساد. وقد قدَّم دان راذر تقريرًا فى فقرة إذاعية عام ١٩٨٢ فى أخبار المساء قال فيه: "عندما يتحدث تشوك سبينى عن تجاوزات فى نفقات الدفاع فإن الكونجرس يُصغى إليه، وكذلك يفعل رؤساؤه فى البنتاجون"(٣).

وبحلول وقت تقاعد سبينى فى ٣٠ مايو عام ٢٠٠٢ يمكن الزعم بأنه كان قد أصبح أهم كلب حراسة فعال قادر على إسماع صوته من داخل مؤسسة دفاع أميريكا. وكان قد أنتج عملاً واسعًا يوضِّح فيه كيف يعمل البنتاجون، وهو ما استُعمل لإحداث إجراءات تتجه نحو إصلاح حقيقى. ورغم أن الكثير من تقاريره كانت مكوَّنة من حقائق ورسوم قد تبدو للفرد المتوسط خالية من الأحاسيس الطبيعية والعاطفية، فقد تم تحسُّس تأثيره عبر واشنطون، ووصل الأمر إلى أن استقر على غلاف مجلة "تايم" المشهورة تحت عنوان "الشخصية المستقلة فى البنتاجون". فإذا أردت أن تعرف كيف يعمل المجمع وكيف تُتَابِع إصلاحًا ذا مغزى، فإن سبينى كان هو من تتحدث معه، هذا إذا أمكنك أن تجده.

لماذا نلتقى على ظهر قارب؟

وبعد لأْىٍ، وجدتُ سبينى على مبعدة مائتى ميل من شواطئ فلوريدا. وقد كان طائرًا فى طائرة بحرية إلى بقعة استوائية بعيدة. ولحقتُ به على متن زورقه الذى يبلغ طوله أربعين قدمًا. وكان فى بداية رحلة بحرية مفتوحة أخذته هو وزوجته إلى منتصف الطريق حول العالم.

وضحك سبينى بمكر وهو يتساءل: "لماذا نتقابل على ظهر مركب؟" وكان يرتِّب شراعًا، وشعره الأشبه بشعر صبى يتطاير مع الريح. وكان الأمر يظهر وكأنه العباءة والخنجر، إلا أن الرحلة حقيقة كانت إجازة قد فات أوان استحقاقها، أو حلمًا بطول العمر لفرد الشراع وترْك عقود من الحروب فى البنتاجون وراء ظهره.

وأداعبه قائلاً وأنا أبحث لنفسى عن موطئ قدم خلف كلبه: "أظن أن حُكَّام المباريات الذين ينفخون صفاراتهم ينتهى بهم الأمر وهم يعيشون بعيدًا عن الشاطئ". ويرد سبينى قائلاً: "أنا لست نافخًا فى صفارة مباراة، وإنما أنا مصلح عسكرى". وكانت التفرقة بينهما، كما يرى سبينى، هى أن المصلح يحاول أن يُحدِث تغييرًا من الداخل، بينما من يطلق الصافرة شخص قد توقف عن الاعتقاد فى أن الإصلاح الداخلى أمر ممكن أو محتمل، وبالتالى ينقل اهتماماته إلى الخارج، آملاً أن يُحدث الانتباه الخارجى المتزايد تغييرًا. وكان من الواضح أن سبينى جعل كل عمله فى الحياة ألاَّ يكون من النوع الأخير.

وإنى لأعتذر هنا عن فشلى فى تصوير شخصيته، ولكنى هنا أعود إليها مجددًا لكى أتعلم مرة أخرى. فسبينى شخص لطيف، ولكنه دءوب فى البحث عن الدقة. وقد تعلمت على سبيل المثال ألاّ أُطلق عليه "الصوت الصارخ فى البرية"، لأنه كما قال عن نفسه: "لم أكن بأى الأحوال وحدى، وقد كان منا الكثير من المصلحين العاملين على تحسين النظام". ولكنه أيضًا لم يكن "مُحَلِّلاً للنظام"؛ لأن ما فعله لم يكن مجرد تحليل البيانات، وإنما تركيبها بطريقة خلاّقة بحيث تبرز منها مناظر وأبعاد جديدة لم تكن مرئية من قبل. وهو ليس "عبقريًا"، وإنما كما كان يصحح لى ما أقول، بأن مثل هذا الوصف يحتفظ به لجون بويد.

وبينما كنا نتحدث كانت أميريكا تغطس أعمق فى حرب استباقية ضد العراق، وكان مظهر انتصارها على حكومة طالبان أفغانستان آخذًا فى التداعى، كما ارتفعت ميزانية الدفاع للولايات المتحدة إلى ٤٠٠ بليون دولار، وفضائح التكسب تتصدر الأنباء. إلا أنه من الطريقة التى يتحدث بها سبينى، فأنت لا تكاد تعرف الأمر، ليس لأنه ينقصه الاهتمام بالموقف الذى تواجهه أميريكا -بل على العكس من ذلك فهو مهموم به إلى حد كبير-؛ وإنما لأنه ليس هناك جديد تحت الشمس. فالفساد الذى يشهده اليوم إنما هو امتداد للفساد الذى كان يحاربه لمدة خمس وثلاثين سنة، كما أن اهتمامه أعمق من أى إدارة فى الحكم، أو أى صراع، أو فضيحة، أو ميزانية آخذة فى التضخم.

وبينما يتضح أن سبينى مثله مثل الكثيرين فى حركة الإصلاح العسكرى، يرى حرب العراق بصفتها انحرافًا أسيء توجيهه عن حكمة جون بويد الاستراتيجية، فإنه أيضًا يراها على أنها نمو لا مفر منه لمشكلة أعرض، مشكلة لها جذور أعمق فى تاريخ أميريكا. وكما يشرح الأمر بالوضوح الذى يتبدى لشخص كان قد كرّس حياته العملية كلها لمحاربة المجمع العسكرى - الصناعى - الكونجرسى، فإن نفوذ هذا المجمع قد أصبح قوة تُحدث تآكلاً فى صناعة السياسة الأميريكية يؤدى ليس إلى سفاهة الإنفاق الدفاعى؛ وإنما يؤدّى فى نهاية الأمر إلى الحرب.

وقد التحق سبينى بالقوة الجوية فى عام ١٩٦٧، فى عز اشتداد الحرب الفيتنامية. وهو بحكم تدريبه مهندس ميكانيكى، وكان والده قد خدم فى القوات

الجوية قبله. وقد تم تعيين سبينى فى أول الأمر فى قاعدة رايت - باترسون للقوة الجوية فى أوهايو، حيث عمل فى المبنى نفسه الذى اشتغل فيه والده من قبل أثناء الحرب العالمية الثانية. وسرعان ما اشتُهر عنه أنه لا يوقِّر السُّلْطَة. وكان أول تلامس تكوينى له مع المجمع قد حدث فى عام ١٩٦٨، عندما قرر وهو ملازم ثانٍ صغير أن مقاول الدفاع "بوز آلن للبحوث التطبيقية" كان يعجز عن الوفاء بالمطلوب منه بمقتضى عقد استشارى مع إدارته فى قاعدة رايت - باترسون.

ويضحك سبينى الآن وهو يقول: "لم أكن - على وجه الدقة - أمتلك سُلْطَة ما، ولكنهم كانوا يتصيَّدون المال الوارد فى العقد المُبْرَم ولا يؤدُّون نظيره عملاً. ولذلك فقد قرَّرتُ أن يذهب أولاد الحرام هؤلاء إلى الجحيم، وأننى سأقوم بإلغاء هذا العقد". ولو كانت أى أوهام قد ساورت سبينى حول ما كان يورط نفسه فيه عندما اتخذ خطوات نحو إلغاء العقد، فإن هذه الأوهام قد تمزقت عندما دعاه إلى تناول الغداء ويليام سومرز، رئيس شركة بوز آلان للبحوث التطبيقية.

وقد قال سبينى إنه اتصل به تليفونيًا ليقول: "أنا قادم إليك وسأصحبك إلى مطعم كينج كول". وأوضح سبينى أن ذلك كان مطعمًا فرنسيًا فاخرًا مرتفع الأسعار فى دايتون؛ حيث يصحب كل المقاولين موظفى الحكومة "ليقدموا لهم العشاء والنبيذ"(*). وكان لدى سبينى فكرة أطيب. "قلت له، إنَّا لسنا ذاهبين إلى كينج كول، إنَّا ذاهبان إلى نادى الضباط وعلى حسابى".

وحول وجبة من شطائر الروست بيف (اللحم المحمَّر) شرح سبينى الصغير - على بلاطة - أسبابه لإلغاء عقد بوز آلان. ويستعيد سبينى رده على ذلك:

"دعنى أشرح لك حقائق الحياة؛ افعل أنت ذلك، وأنا سأحطم وظيفتك" وينظر سبينى إلى الخلف ويقهقه بسرور أصيل قائلاً: "أنا أتذكر ما فكَّرْتُ فيه حينئذ، يا سيدى المسيح، إن أنا إلا ملازم ثانٍ. وليس بمقدورى أن أجد وظيفة أصغرَ من ذلك! ولذلك أجبته: "حسنًا افعل ما بدا لك".

إذن ماذا حدث؟

(*)"To wine and dine'em"

يبتسم سبينى ابتسامة عريضة وهو يتمتع بالذكرى ويقول: "لقد ألغينا العقد". ويضيف: "لقد دبَّجت مذكرة من تسع عشرة صفحة حول كل المشاكل. وقد حدث انطباع حسن لدى رؤسائى، واندفعوا إلى إلغاء العقد. ولكن العاملين فى بوز آلان حينئذٍ ضغطوا على المسئولين عن الميزانية، وعلمت أن الفكرة التالية كانت إرجاع المشروع ثانية. وكان هناك تعويض صغير. وقد استبدلوا من كانوا لا يسدِّدون الديون بأشخاص آخرين".

وقد أثبتت هذه الحلقة من المسلسل أنها تعبِّر عن سبينى التقليدى، الذى تضمنت سنواته التالية فى الخدمة عددًا لا يُحصى من مثل هذه المعارك.

وفى عام ١٩٧٢، وكان عمر سبينى سبعة وعشرين عامًا، وبعد عمله لمدة خمس سنوات فى القوات الجوية ثم نقله إلى البنتاجون؛ حيث عمل كساعى بريد محترم، ناقلاً حركة الاتصالات إلى كل أركان المبنى. ويحمد هو الفضل اليوم لهذه الخبرة التى تقلِّل الكرامة إلى حد ما لأنها أعطته إحساسًا لا غنى عنه بجغرافية البناء البيروقراطية، فقد أصبح وكأنه خريطة تنظيمية متحركة لكائن لم يكن تعقيده - لولا ذلك - ليصبح طبيعة ثانية له.

وعندما وصل جون بويد إلى البنتاجون بعد عام، قفز سبينى على فرصة متاحة للعمل معه. وبسبب إعجابه لمدة طويلة بعمل بويد الرائد فقد أدَّى هذا القرار إلى تغيير مسار حياة سبينى. وكان سبينى قد تعمَّد بالنار فى الخلاف الشهير حول الطلعة الجوية لاختبار طائرتى ف - ١٦، ف - ١٧ عام ١٩٧٥. ورغم أن بويد والمصلحين معه قد كسبوا المعركة، فقد دعمت المعركة فريق بويد لخوض حرب من الانتباه الدائم ضد م.ع.ص.ك (المجمع العسكرى - الصناعى - الكونجرسى)؛ ذلك أن الإبداع والحزم اللذين جلبهما المصلحون الآن لإتقان الأداء فى صناعة الطائرات تحوَّلا فجأة إلى الداخل على بيروقراطية الدفاع نفسها، والتى أصبحت آلة أخرى ضعيفة الأداء تتطلب وجود نوعيتهم المميزة فى القدرة على طرح الحلول لإعادة تشكيلها الهندسى.

عدم التجانس بين الخطة والحقيقة

حين طفح الكيل ببويد وسبينى بسبب الفساد فى البنتاجون قدّما استقالتيهما منه عام ١٩٧٥، أو على الأقل هما حاولا ذلك. ويتذكر سبينى هذا الحدث قائلاً: "لقد أقسمتُ أننى لن أرجع مرة ثانية إلى البنتاجون، وذهبت للعمل مع لص قاطع طريق فى البلت واى(*) لأكسب مالاً يساندنى على العيش بينما كنت أعمل على إنجاز رسالة الدكتوراه فى الفلسفة". ويضيف سبينى بأنه لم يمض وقت طويل قبل أن يفتقد الدخول فى عراك جيد فى البنتاجون. ثم اتصل به توم كريستى يومًا ما ليقول له إنهم يريدون منه أن يعود ثانية. ويضحك سبينى وهو يقول: "إنهم، لتحلية الصفقة فى عينى، أخبرونى أن بويد سوف يعود مرة ثانية هو الآخر". وقرر سبينى أن من الأحسن له أن يحظى بالمتعة مع بويد وهو يعمل على إنجاز رسالته للدكتوراه عن أن يبيع روحه لمقاول فى الدفاع. وهكذا عاد. ويكمل قائلاً: "بالطبع لقد استغرقنى العمل ولم أكمل الحصول على درجة الدكتوراه أبدًا".

فهل يا ترى ندم على ذلك؟

كانت إجابته البسيطة: "لا".

ورغم أن الشعب الأميريكى والعديد من الجنود دخلوا فى فترة من البحث عن النفس بعد فيتنام، فإن هذه الروح لم تُصِب بالعدوى الضباطَ فى الرتب العليا من المجمع، والتى استمرّ نُمُوّها غير منقوص إلى حد بعيد، على عكس الإدراك العام السائد حول الموضوع. نعم قد كانت هناك دلالة شكلية على تخفيض فى بعض برامج الدفاع، إلا أنه كان ضئيلاً جدًا، وتمّت المبالغة فى أهميته من أجل تشكيل الأساس لبرنامج رونالد ريجان لإعادة التسلح، وأُطلِقَ على هذه الفترة "عِقْد من الإهمال". وكانت فى الحقيقة فترة مثلها مثل أى فترة غيرها فى حياة المجمع.

(*) من المقاولين العاملين مع وزارة الدفاع (المترجم) a Belt way bandit

إلا أن ما نقص فى هذا الوقت كان الروح المعنوية للقوات. وبنهاية عقد السبعينيات من القرن الماضى كان ضباط وأشخاص مسجّلون على قوائم العمل يهجرون العسكرية بأعداد مزعجة. وكانت خيبة الأمل حول هزيمة أميريكا فى فيتنام قد تعاظمت بسبب تردُّد الشِّلَّة العسكرية فى مواجهة تلك الهزيمة والانتباه إلى ندائها الضمنى للإصلاح. وإذ نبَّهَتْهم هذه الهجرة للضباط والأشخاص المسجَّلين الذين تحرَّروا من الأوهام، فإن صانعى القرار فى البنتاجون استخلَصوا ببساطة أن العسكرية بإمكانها أن تسيِّر الأمور من خلال تشغيل عدد أقل من الرجال طالما كان فى الإمكان شراء أسلحة أكثر لتحل محلهم. ومن هذا المفهوم المعيب تم ميلاد المفهوم المخادع الوهمى عن "ميدان المعركة الإلكترونى".

وكانت هناك حاجة إلى تدخُّلٍ ما.

ففى حربهم مع الفساد فى المجمع أصبح الأمر وكأن بويد وسبينى قد انسحبا لفترة كافية لمجرد ترك العدو ينساهما، ليعودا للأخذ بالثأر. وفى داخل البنتاجون، وباستعمال علم سبينى الذى لا يُجَارَى بأساليب العمل الداخلية فى المبنى، ابتدأ المُصْلِحون فى التحقيق فى الإهمال، وفى دفع الحلول من خلال الشرايين نفسها والقنوات الخلفية التى سبق أن سرى فيها سُمّ الفساد من قبل. وبذلك سيصبح سبينى بسرعة خارج البنتاجون ـ بالنسبة للأعضاء الجمهوريين والديموقراطيين على حد سواء ـ الرجل الذى يتم اللجوء إليه من أجل حديث مستقى مباشر حول أمور الدفاع. وفى أثناء الجزء الأخير من فترة كارتر الرئاسية، نشر سبينى أول تقرير من سلسلة من التقارير المثيرة للجدل. وتحت عنوان "حقائق الحياة فى الدفاع" كان ذلك مولود سبينى، إلا أنه ـ كمثل كل أعمال المُصْلِحين ـ مَرَّ بعملية حازمة سقراطية من التدقيق بواسطة بويد وآخرين لكى يجعلوه مُحْكَمًا تمامًا (لا يخر منه الماء ولا يتسرب إليه الهواء).

وبسبب السلطة غير المتناسبة التى مَنَحَها قانون الأمن القومى لعام ١٩٤٧ للقوة الجوية، أصبحت أهم الخدمات نفوذًا فى نشاطاتها العسكرية ـ الصناعية ـ الكونجرسية. وهكذا فإن تقرير "حقائق الحياة فى الدفاع" ركَّز الانتباه بصفة

مبدئية على القوة الجوية كحالة دراسية فى التبذير والانفلات العسكرى. وسرد التقرير عرضًا واسعًا من البيانات فى رسالة بسيطة لا يمكن إنكارها: فمثلها مثل مدمن يدمر حياته، فإن القوة الجوية قد أنفقت كثيرًا جدًا على إدمانها على النظم المكلّفة وعالية التعقيد تكنولوجيًا؛ بحيث أصبح ذلك يلتهم قدراتها على استدامة تلك النظم ويستهلكها. وكنتيجة لذلك، فرغم أنه يمكن للقوة الجوية أن تُبَاهِى على الورق فقط بامتلاكها لكل أنواع التكنولوجيات الجديدة الوهمية، فإن استعداديتها أو قدرتها الحقيقية على تطبيق هذه التكنولوجيات واستعمالها فى زمن الحرب كانت منخفضة على الدوام.

ويتذكر سبينى فيقول: "لا تُسِئْ فهمى. أنا فعلاً آمنت بحاجتنا إلى المزيد من الأموال، لا إلى الأقل منها. ولم أكن أرى كيف يمكن ضبط أدائها من غير أموال مُدْرَجة فى الميزانية. ولكنى كنت أيضًا راغبًا فى إحداث تغيير قد يجعل عسكريتنا أكثر فاعلية بالسيطرة على ذيل التكنولوجيا الذى يحرك الكلب".

وكان سبينى دقيقًا فى قَصْر أوجه نَقْدِه على تقرير للحقائق يخلو من الاستنتاج الشخصى. وتَرَك للآخرين أن يستخلصوا النتائج حول الفساد، كاشفًا ببساطة كيف أن الميل نحو تطوير المنتجات الغالية عالية التقنية وحيازتها كان آخذًا فى إضعاف دفاعات أميريكا من الداخل.

وقد أدرك بعض جنرالات القوة الجوية مثل بوب ماثيس، وويلبور كريش قائد القيادة التكتيكية الجوية للولايات المتحدة أن تقرير "حقائق الحياة عن الدفاع" هو إعلان للحرب من جانب الإصلاحيين ضد القوة الجوية. أما آخرون مثل جنرالات القوة الجوية برايس بو، وليو ماركيز فقد أدركوا فائدته المحتملة فى مساعدتهم على إصلاح المشاكل التى كانوا هم قد أدركوا وجودها. وابتدأ سبينى يقدِّم ملخصات لأى شخص قد يُنصت إليه فى إطار مجتمع يؤمِّن السلامة. وارتفعت رُتَب أولئك الذين يُنصتون مع كل مختصَر يقدَّم، من القباطنة إلى رؤساء الفرق إلى الرواد صعودًا إلى القمة، وعليها يتربع قائد العمليات التكتيكية الجوية الجنرال كريش. وعند هذا المستوى ـ فى إطار محاط بالسرِّية ـ كان من الممكن

أن يتم تجاهل القوة الجوية لدراسة سبينى. إلا أنه قبل مُضِىّ وقت طويل، فإن هارولد براون وزير دفاع الرئيس كارتر سمح بتضمين ملخص لما توصل إليه سبينى فى رسالة رسمية عُرفت تحت اسم التوجيه المكثف لسنوات ١٩٧٨ ـ ١٩٨٠، وقد أدى قرار براون بتضمين هذا الملخص فى تلك الرسالة إلى إغضاب هؤلاء الذين وجدوا فى ما توصل إليه سبينى نوعًا من العداء. وأدَّت التغطية الإعلامية التى تبعت ذلك إلى أن شَبَّت عاصفة من النار عبر واشنطون.

وفى أكتوبر عام ١٩٧٩ عمَّم صحفى التحقيقات جيمس فاللوز رسالة سبينى وقضية المصلحين الأوسع فى مقال استَرْعَى بالغ الانتباه فى جريدة "الأتلانتيك" الشهرية تحت عنوان "القوة العظمى مكتوفة العضلات"، والتى تساءلت عما إذا كانت أميريكا ـ فى مقابل كل تكنولوجيتها– تقدر على البقاء فى موقعها فى زمن الحرب. وسرعان ما أكَّدت أحداث العالم هذا السؤال. وفى ٢٤ إبريل ١٩٨٠ فإن مسيرة عملية .عسكرية كان يجب أن يتم الوفاء بها بسهولة من جانب أكبر قوة عسكرية فى العالم قد ذهبت أدراج الرياح.

فقبل ثلاثة شهور، كان الثوريون الإيرانيون قد اتَّخَذوا من ستة وستين دبلوماسيًا أميريكا رهائن داخل سفارة الولايات المتحدة فى طهران ـ تعبيرًا عن المشاعر المعادية لأميريكا، والتى كانت قد تصاعدت بعد فترة طويلة فى أعقاب قيام و.م.م. (وكالة المخابرات المركزية) عام ١٩٥٣ بانقلاب على مصدَّق رئيس إيران. وفى مواجهة أزمة عالمية وتحدٍّ للقوة الأميريكة، أمر الرئيس كارتر بتنفيذ عملية هيليكوبتر لتحرير الرهائن. وقد فشلت المهمة فشلاً ذريعًا؛ نتيجة لتوالى عدد من مرات الفشل التقنى فى المعدات. وقد فُقِدت ثلاث من طائرات الهيليكوبتر فى الصحراء أثناء المراحل المبكرة من العملية، وعند هذه النقطة أمر كارتر بإيقاف المهمة. وليزداد الأمر سوءًا ارتطمت إحدى الطائرات المنسحبة بأخرى محدثة حريقًا هائلاً قضى على حياة ثمانية من جنود الخدمة العسكرية، وحطَّمَت عددًا مماثلاً من الطائرات تقريبًا. ورغم أن اللوم فى فشل العملية أُلقى على أخطاء الطيارين، فإن هذه الهزيمة المنكرة أصبحت رمزًا لأزمة الاستعداد عند البنتاجون. وظهر فى الحقيقة أن عسكرية الولايات المتحدة تدمِّر نفسها من

داخلها. وقد ساعدت إراقة ماء وجه كارتر فى أزمة الرهائن منافسه الجمهورى رونالد ريجان على كسب الانتخابات الرئاسية فى عام ١٩٨٠، ودلّت المرحلة الانتقالية بين الإدارتين على لحظة ضعف للمجمع، ظفرت أثناءها أفكار سبينى بموضع قدم. وفى ذلك الوقت كان سام نن عضو الشيوخ الديموقراطى عن ولاية جورجيا نجمًا صاعدًا فى مؤسسة الدفاع ورئيسًا للّجنة الفرعية للاستعداد التابعة للّجنة الخدمات المسلحة فى مجلس الشيوخ. وفى نوفمبر من عام ١٩٨٠ أثناء الفترة الانتقالية بين انتخاب ريجان وتنصيبه، تلقى نن موجزًا من سبينى حول الأشياء التى توصّل إليها، وطلب من سبينى أن يُعِدّ تقريرًا لا يُذاع ليتم تضمينه فى سجلات الكونجرس. إلا أن عضو الشيوخ نن ذهب إلى أبعد من ذلك، عاملاً من خلال الجهاز البيروقراطى لتأكيد أن اهتمامات سبينى ستحظى بمتابعة فى فترة حكم الإدارة التالية.

وفى فبراير من عام ١٩٨١، بعد أسابيع بالضبط من تنصيب ريجان، تمت إثارة المواضيع الواردة فى تقرير سبينى فى جلسات الاستماع لإقرار تعيين كاسبار واينبرجار كوزير للدفاع. وكانت الأمور تسير فى يُسْر بالنسبة لواينبرجار حتى عبّر نن عن قلقه من أن أصوات الإصلاح داخل البنتاجون يجرى "إسكاتها". واستخبر نن من واينبرجار عما إذا كان قد قرأ تقرير سبينى. وكان واينبرجار غير مستعد بإجابة عن هذا التساؤل، واعترَف بأنه لم يقرأه. ودفع هذا التحاور بالاهتمامات التى أثارها تقرير "حقائق الحياة الدفاعية" (لسبينى) ليتم تضمينها فى جدول الأعمال الدفاعية فى الكونجرس فى الوقت نفسه الذى كان يدخل فيه وزير الدفاع الجديد مكتبه. وكذلك فإن هذا الموضوع جذب المزيد من الاهتمام العام بسبينى والإصلاحيين. وفى محاولة للسيطرة على ما حدث من ضرر فإن ديفيد تشو، وهو أحد المعينين الجمهوريين السياسيين ورئيس الإدارة التى كان يعمل بها سبينى، أمره بأن يتوقف عن العمل على موضوع "حقائق الحياة الدفاعية" وأن يحوّل طاقاته إلى غيرها.

وقد امتثل سبينى باحترام لهذا القرار المعين، ولكنه استمر فى حملته المقدّسة الأكبر؛ فقد أنتج عبر الثمانية عشر شهرًا التالية تقريرًا ثانيًا عنوانه "عدم

التجانس بين الخطط/والحقيقة" ثبت أنه كان أكثر إضراماً لنار الفتنة. ولم يَدَّخِر التقرير الجديد جهداً لكشف الانفصال بين ما كان القطاع الدفاعى قد سبق أن وعد به فى الوقت الذى سعى فيه إلى موافقة الكونجرس على مخصصات برامج محددة، وما تم تقديمه فى الواقع تحت بند هذه البرامج. وتضمن تقريره أرقاماً مُحْرِجة، كاشفاً أنه حتى حين نقصت الكميات، فإن الأسعار ارتفعت، وأشار بإصبعه إلى برامج معيّنة.

وللمرة الثانية فإن سبينى تلقى أمراً من تشو بالتوقف عن إعلان ما وجده على العموم حتى يمكن إجراء "دراسة مستقلة"، استغرقت عاماً. وعندما أكدت النتائج استنتاجات سبينى، فقد تم إخباره من جانب تشو بأنه على الرغم من صحة تقريره فقد فات أوان العمل عليه الآن. وكاستجابة لذلك فعل الإصلاحيون أمراً بارعاً؛ فقد سرَّبوا الدراسة المستقلة إلى الصحف (بدلاً من تقرير سبينى الذى كان محظوراً نشره). وقبل مرور وقت طويل ساد جو واشنطون طنين حول تقرير سبينى الغريب.

وعندما سعى عضو الشيوخ عن ولاية آيوا "تشوك جراسلى" للحصول على نسخة من الدراسة المستقلة من البنتاجون، تم صدُّه من قِبَل الوزير واينبرجر الذى قلَّل من شأنها على أساس أنها متقادمة ولا أهمية لها. وطبقاً لما ذكره سبينى "فإن جراسلى ركب سيارته وتوجه إلى البنتاجون وطلب أن يرانى". وبعد المقابلة التى تمَّت بينهما استعمل جراسلى مهارات مضمار الحرب لفرض لجنة استماع مشتركة فى ٤ مارس عام ١٩٨٣ لكى يدلى فيها سبينى بموجزه. وفى النهاية وبفضل إصرار جراسلى، فقد راود أعداء حركة الإصلاح العسكرى الأمل بأنه إما أن يتم إسكات صوت هذه المعركة، وإما أن يتم إجراؤها فى حجرة استماع غير مرموقة فى مكان عميق فى جُبِّ مبنى الكابيتول (حيث الكونجرس) بدلاً من أن تتم فى قاعة الاجتماع الكبرى لمجلس الشيوخ، وهى التى تمت فيها من قبل جلسات استماع مك كارثى، وكذلك الجلسات حول واتر جيت، ومسألة إيران كونترا. وكان الحضور كبيراً وقوفاً على قدمين فقط، كما كانت جلسة الاستماع كارثية بالنسبة لواينبرجار.

وقد قام سبينى ـ هذا الضابط الصغير، مُسَلَّحًا بعرض شرائح ورسوم من جهاز عرض خلفى ـ بتقديم تقريره عما وجده بكل إخلاص ومنهجية. وقد تطرق تحليله إلى عروضه السنوية التى عادت سبع سنين إلى الخلف ليظهر أنه فى كل سنة طيلة هذه الفترة، بِغَضّ النظر عمن كان هو الرئيس أو كان الحزب الذى تحكَّم فى الكونجرس، فإن الفجوة بين الكمية المطلوبة من ميزانية الدفاع والكمية الفعلية التى تم إنفاقها فى هذا العام كانت فجوة واسعة. وكان مما وجده شىء مدهش على وجه خاص؛ وهو أن إنفاق ريجان الحقيقى الدفاعى كان أكثر بمقدار خمسمائة بليون دولار عن الإنفاق الكلى فى خمس سنوات، والذى كان قد استشرفه الرئيس فى تحضير طلبه لميزانية عام ١٩٨٤. وكان تقرير سبينى غابة متشابكة الغصون من البيانات المتداخلة التى لا يمكن اختراقها. ولم يتم نقض أى جزء منها بعد ذلك فى السنوات التالية؛ إذ كان سبينى قد استعمل شرائط كمبيوتر للبنتاجون نفسه لوضع تحليله. وقد سُئِل مكتب التحقيق الحكومى فى مناسبات عدة لكى يقيِّم طريقة عمل التقرير، وعندما أصدر المكتب تقريرًا فى نهاية الأمر، فإنه لم يكتشف فى تقرير سبينى غلطة واحدة.

وفى الأسبوع الذى تلا ظهور سبينى فى جلسة الاستماع وضعت "مجلة تايم" سبينى على غلافها، وكرَّست إحدى عشرة صفحة نشرت فيها مقالاً شاملاً عن بويد، وحركة الإصلاح العسكرى، واستنتاجات سبينى المرعبة. إن المعلومات مثل الماء؛ يريد أن يسرى حول كل عقبة. وفى محاولاتهم لإقامة سد يمنع السريان الحر لأفكار سبينى فقد خلق هؤلاء المعارضون للإصلاح ضغطًا كبيرًا لمنع إتاحة المعلومات، وعندما انقضّ هذا السد مُهَدَّمًا انطلقت المعلومات سادرة على هيئة فضيحة واسعة الانتشار لا تلوى على شىء.

وقد تم استعمال ما توصَّل إليه سبينى ليؤذن ببدء عملية تمحيص دقيق ونقد متزايد لأوجُه إنفاق الدفاع، والتى سيُتَوِّجها أكثر الجهود توافقًا وفاعلية فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية من أجل كبح جماح هذا النمو فى الإنفاق. وأصبح بإمكان عضو الشيوخ جراسلى ـ وقد شَدَّ أزرَه ردُّ الفعل على شهادة سبينى- أن يبنى توافقًا داخل مجلس الشيوخ الذى يتحكم فيه الجمهوريون؛ ليتم تجميد ميزانية دفاع ريجان فى رقم محدد من الدولارات من عام ١٩٨٥، مما اعتُبر

إنجازًا ضخمًا للإصلاحيين. ورغم ذلك فإن النمو الكلى لميزانية الدفاع عاد ليقفز فى السنوات التالية، مستعيدًا صعوده الصاروخى فى عهد كلينتون ومنفجرًا فى إدارة جورج دبليو بوش.

سبينى يستعرض بوعى رصين إنجازات المُصلحين

وقد ساورت سبينى مشاعر مختلطة وهو يعلّق على وقع جهوده للإصلاح، فهو يضحك وقد كاد لا يصدق ويقول: "لقد كتب أحد الماريشالات البريطانيين الكبار قائلاً إن العمل الذى قمنا به ساعد على هزيمة الاتحاد السوفيتى، ولقد كنت مشتركًا فى الصراع، ولكنك يمكن أن تقول إننا بطرق عديدة قد فشلنا. فالأمور اليوم أسوأ مما كانت عليه فى أى وقت مضى. فقد أدركوا حقيقة أننا كنا نشكل تهديدًا والتفّوا عليه. ولكن ـ وبكل أمانة ـ إذا كنا قد فشلنا فيمكنك القول إن أيزنهاور قد فشل بدوره، ولكنه على الأقل حذّر الشعب".

ورغم أن جهوده لم تَحْظَ أبدًا بالظهور على الصفحات الأولى من وسائل النشر، فقد ظل سبينى مثل كلب مراقبة يقظ داخل البنتاجون لمدة عقدين آخرين حتى استقالته فى مايو عام ٢٠٠٢. وفى أثناء هذه السنوات أصبح فى مقام أستاذ معين داخل أعماق وزارة الدفاع دائم التمحيص بدقة فى فساد الدفاع. وقد استمر فى مقاومة أن يتحول إلى مجرد حَكَم يُطلِق صافرته عند المخالفات، ومع ذلك أصبح بشكل متزايد ينظر إلى نفسه ليس فقط كمراقب داخلى ضد الأعمال السيئة، وإنما كمصدر حيوى للمعلومات العامة المسئولة فى نظام ديموقراطى.

وهو يوضح ذلك بالقول: "إنى كنت أعلم فى إطار مقدرتى كمحلل فى مكتب وزير الدفاع أنه كان لدينا مشكلات بالغة الخطورة، وأن الطريقة الوحيدة لكى نستطيع أن نجعل الكونجرس والشعب الأميريكى يتصدى لها كانت بجعل الشعب أكثر دراية عن الأمراض التى أصابت بالعدوى عملية صنع القرار فى البنتاجون".

وكانت الأمراض التى يشير إليها سبينى تحتل مكان القلب فى فهم كيف تطوّر تفكيره عبر العقود التى مرّت منذ شُنَّت المعارك الأولى بين بويد والبيروقراطية؛ فبمراقبته للعديد من الاصطدامات التى جَرَتْ حول أسلحة أو نظم مُعَيَّنة ـ وهى تحدُث وتختفى ـ تولَّد لدى سبينى فَهْم أعرض لأنماط السلوك فى العمل. ومثله

مثل سابقة بويد، أصبح سبينى أكثر تفلسفًا فى تفكيره، ليصل إلى رؤيته لنفسه وللآخرين من أمثاله على أنهم سند للدستور نفسه.

اختيار غير طبيعى:

التعبئة من الأمام والهندسة السياسية

"عليك أن تتابع حركة الأموال": هذه هى النصيحة التى تُعتبر نقطة بداية جيدة مثالية لقَصّ أثرِ أوجُه تدفُّق السلطة والنفوذ فى أى مؤسسة كبيرة. لكن سبينى يشرح الأمر قائلاً: "إن المُجمَّع العسكرى ـ الصناعى ـ الكونجرسى شىء بيزنطى معقَّد، يُسفِر حتى أبسط جهد لرسم صورته على هيئة خريطة تنظيمية عن اصطدام ذلك بحدود رسم ثنائى الأبعاد، فى حين أن الأمر يتطلب لرسمه أسلوبًا أقرب إلى رسم فراغى متعدِّد الأبعاد".

وإذ يشرع سبينى فى وصف الأعمال الداخلية والعلاقات البينية للمكونات العديدة للمجمع، ينجلى الأمر عن رسم فراغى تبعث تشابكاته على الدوار. ويأتى أول التعقيدات من فهم مكونات المجمَّع نفسها. ورغم أن تسمية "المجمع العسكرى ـ الصناعى ـ الكونجرسى" توحى بتلاقى ثلاث مؤسسات لها برامج متناسقة منسجمة، فإن الأعمال الداخلية الحقيقية لكل واحد من هذه المكونات يكشف عن أن العكس هو الصحيح. ففى الحقيقة نجد أن كل واحد منها ـ العسكرى، والصناعى، والكونجرسى ـ تنسِج قماشته فى الداخل مصالح متعارضة تتمثل فى: مصالح الخدمات المتداخلة، ومصالح الشركات، ومصالح التنافسيات المختصمة فى الكونجرس على التوالى(*).

وعلى سبيل المثال؛ فإن المكوِّن العسكرى قد يبدو من الخارج كصخرة هائلة، وصلبًا فى تكوين طاقمه المنسجم. ولكنه فى الواقع عبارة عن طابور من فروع الخدمات شديدة الاختلاف التى يغالِب بعضها بعضًا حول التمويل الاتحادى وغيره من المغانم. وسواء أرادت البحرية الحصول على غواصة هجومية جديدة، أو أرادت القوة الجوية طائرة محاربة جديدة، أو ابتغى الجيش نظامًا جديدًا

(*) Competing interests: interservice, corporate, and congressional rivalries respectively.

للمقاومة الأرضية، أو طلبت القوات البحرية وسيلة مواصلات جديدة، فإن تطورها هو القاعدة لتنافسية ضارية بين هذه الخدمات العسكرية. وبالمثل فإن الصناعة ليست بأي وجه كتلة متماسكة؛ حيث تقبع داخل هذا القطاع بالنص مئات من الشركات المتنافسة على العقود الحكومية. ومن جانبه فإن الكونجرس مشهور عنه تمزُّقه بالصراعات، من أعرض خطوطه الحزبية، إلى المستويات الأصغر لفروع الأحياء، والتي تمور بالأفراد الممثلين لدوائرهم والمتنافسين على الحصول على الوظائف والأموال لصالح أحيائهم.

وتتفاعل الأطراف الثلاثة كذلك بطريقة أكثر تعقيدًا من مجرد التآمر البسيط: ولك أن تتصور حيوان الهيدرا المائي ذا الرءوس المتعددة، ولكل رأس منها عقله الخاص به. فهم قد يتعاونون في بعض الأوقات؛ وهم يتنافسون في أخرى. ولكن سواء ما إذا كانت الرءوس المتفردة تحاول قضم بعضها بعضًا، أو أنها تشارك في ابتلاع الصيد نفسه في وليمة مشتركة، فإن الوحش الذي تنتمي إليه هذه الرءوس ينمو ليصبح أضخم وأكثر قوة. وكما يشرح سبيني الأمر، فكما يحدث في نظام طبيعي لا يعيش فيه إلا الأقوى الأكثر سلامة، فإن مكونات المجمع تتطور من خلال تنافسها وتعاونها نحو حالة من الشره المتعاظم الذي يعود أثره المتجمع بالفائدة على النظام ككل.

ويوضح سبيني الأمر قائلاً: "دعنا نتخذ نموذجًا هو شراء سلاح ـ مثل طائرة محاربة جديدة للقوة الجوية ـ؛ لأن هذا النموذج هو الأسهل والأكثر تحديدًا لعملية الفهم. وبالضرورة فإن كُفَلاء أي برنامج معيَّن للأسلحة هم حلف منتشر من أفراد في مجلس الكونجرس، وفي البنتاجون، وفي صناعة الدفاع. ولكل منهم برنامجه الخاص. فمقاول الدفاع يرغب من البرنامج أن يمكِّنه من البيع لأسباب واضحة. أما مدير البرنامج داخل بيروقراطية البنتاجون فإنه يريد لذلك أن يتم لأسباب تتعلق بوظيفته. وأما عضو الكونجرس فيبتغيه لأنه سيزيد من سطوته السياسية أو يعود عليه ببعض الفائدة".

وكما يذكر سبيني، في أبسط الصور، فإن ميلاد معظم نظم التسليح يحدث من خلال حوار بين شركات الدفاع ومشاركيهم في المنظومة العسكرية، ومن خلال

هذا التعاون مع أفراد المشتروات فى فرع خدمات معين، تعلم الشركة باحتياجات هذا الفرع، وتقوم بتطوير منتجات لتلبيتها.

وعلى سبيل المثال فإن العقيد والاس "والى" سيجر، هو مدير العتاد فى مركز التخطيط والتنظيم فى قاعدة هيل لقوة الدفاع فى أوجدن فى ولاية يوتاه. وتضم حقيبته أو "محفظته" كما يسميها ما مقداره ٢٢ بليون دولار من محتويات تجهيزات القوة الجوية من كل صنف، بدءًا من الذخيرة التى يتم حشد البنادق بها على متن الطائرة إلى القنابل التى يتم تحميلها تحت أجنحة الطائرة، إلى نظم القذف والتوجيه لهذه القنابل. وفى الطريقة التى يصف بها شراء أدوات تدمير ثمنها بليون دولار، هناك وصف مقبض للأمر الواقع وكأنه يشترى أعمدة ستائر النوافذ أو قطع غيار لأشغال السمكرة.

وهو يقول: "هَبْ أن لديك السيارة نفسها التى تمتلكها عامًا بعد آخر. فإذا لم تغيِّر الصناعة حالة السيارة أبدًا فهل ستشترى سيارة أخرى؟ لا. ولكنهم لو أنتجوا شيئًا له أجراس زائدة وزمارات تتناسب مع ما تريده للسيارة أن تفعل، فإنك حينئذٍ ستشترى أكثر. وتفعل الصناعة الشىء نفسه مع الحكومة"(٤).

وفى هذا الوصف توجد شِبْه جملة مهمة تقول عن الإضافات إنها "تتناسب مع ما تريده للسيارة أن تفعل"، إذ إنها تشكِّل نافذة تطل على كيف يتم توجيه عملية الشراء بواسطة المساهمين فيها فى اتجاه مزيد من الشراء. ورغم أن ذلك قد يعنى أن الأجراس والمزامير المضافة بواسطة البائع هى فى الوقت نفسه مفيدة للمشترى، فإنها أيضًا تعكس كيف أن المشترى والبائع يعملان معًا فى تطوير المنتج ليتأكد أنه يمثل زواجًا سعيدًا لمصلحتهما. وهى عملية دفاعية؛ حيث إن دافع الضرائب قد يفضِّل بالتأكيد وجود مقاول للدفاع ينفق أمواله فى تصميم منتجات تلبى احتياجات الخدمات، بدلاً من أن يعمل فى عزلة. إلا أن التعاون أيضًا يزيد من خطر أن تتم التعمية من جانب المصلحة الخاصة للمقاول على الصالح العام المتمثل فى سلاح الخدمة العسكرية.

وعندما يصف العقيد تريدواى ـ قائد الطيارَيْن فوجى وتومز ـ علاقة فصيلته الجوية بمقاول الدفاع الذى هو شركة لوكهيد ـ مارتن، يوضح ميله إلى استعمال

لغة "القران" الزواجية، حسنات وسيئات التعاون العسكرى الصناعى. فهو يعلن بافتخار أننا "كلما وجدنا طريقة جديدة لتحسين العملية، فإن شركة لوكهيد تكون مشاركة فى ذلك. فنحن متزوجون من المصنع ومن الشركة. فهما مصدرنا الأول فى قطع الغيار وفى الخبرة. وهما جزء من كل ما نقوم به. إنه زواج رائع للصناعة من العسكرية".

وكما يقول سبينى، فإنه من خلال هذا الزواج فإن شركة الدفاع وفرعها للخدمات يقومان بتفصيل مقترح لنظام تسليحى. وحينئذٍ وجب على ممثلى الشركة والفرع العمل على كسب مساندة هؤلاء الموجودين فى البنتاجون والكونجرس والذين يتحكمون فى الخيط الذى يقفل كيس النقود. ولكى يفعلوا ذلك فإن المتعاونين من العسكرية والصناعة ينغمسون فى ممارسة نمطين رئيسيين من السلوكيات، والتى يسميها سبينى "التعبئة من الأمام" Front loading و "الهندسة السياسية" (Political engineering).

ويشرح سبينى الأمر قائلاً إن التعبئة من الأمام هى كما تعبئ الغسالة الكهربائية بالملابس من الباب الأمامى، والهندسة السياسية إن هى إلا مسميات فى الصنعة نستعملها فى البنتاجون لوصف استراتيجيات ألعابنا البيروقراطية. فأنت ترغب فى أن يموِّل الكونجرس نظامك الجديد. وتسمى هذه اللعبة فتح صنبور الأموال وتثبيته مفتوحًا، والطريق إلى ذلك أولاً هو أن تقوم بقرار "التعبئة من الأمام". أى أنك تبالغ فى الوعد بما ستنجزه. وكذلك فإنك تقلِّل من قدر أنواع الأعباء (الاقتصادية وغيرها) التى ستفرضها هذه الإنجازات. إذن قم بالمبالغة فى الفوائد. وقم بتقليل قدر الأعباء. وعندما لا تتجسد الفوائد المرتجاة، وعندما تصبح الأعباء أثقل مما كان متوقعًا، فعليك أن تنصب نوعًا من شبكات الأمان، تجعل من غير الممكن قفل سريان الأموال، وعند هذه النقطة تأتى الهندسة السياسية".

ويقول سبينى إن الهندسة السياسية هى ممارسة شائعة يقوم من خلالها مقاول الدفاع قاصدًا نشر العقود الفرعية المتعلقة بنظام معين على مدى واسع من الأحياء (السكانية) التابعة للكونجرس من أجل بناء تجمع للدوائر الانتخابية داخل الكونجرس تزوِّد هذا النظام بمساندة قوية ودائمة.

ولكى يوضح كيف تُقَوِّض التعبئة من الأمام والهندسة السياسية حكمة صنع القرار فى الكونجرس، فإن سبينى يستعمل موضوع طائرة القنص المحاربة ف ـ٢٢ التى تنتجها شركتا لوكهيد مارتن وبوينج كحالة تصلح للدراسة. ذلك أن طائرة ف ـ ٢٢ هى نتاج برنامج عالى التقدم للطائرة الشبح (التى تتحرك خلسة دون أن يشعر بها أحد) والتى غطَّت على عملية تصميمها وتطويرها عبر عشرين سنة الخلافات حول تكلفتها المتصاعدة الحلزونية، مع تناقُص فائدتها فى مطلع الحرب الباردة، والتى كان قصد تصميمها هو فى الأصل من أجلها. ويوضح سبينى الأمر بالقول بأنه "عندما يبنى مقاول نظامًا كبيرًا مثل ف ـ ٢٢، فإن أول ما يصنعونه فى البنتاجون هو أن يخسفوا بتقديراته الأولية إلى الأرض. وقد ذكروا مع ف ـ٢٢ أن السعر سيكون ٣٠ مليون دولار، وسيكون وزنها خمسين ألف رطل. ويبلغ ثمن النسخة الواحدة من هذه الطائرة الآن ثلاثمائة مليون دولار وهو فى تصاعد. وقد حدث لها كل أنواع المشاكل التقنية". ويشرح سبينى ذلك مستغربًا "إن أسوأ المشاكل كان أن هذه الطائرة هى طائرة قتال جو ـ جو معترف بها أصلاً من أجل قتال الاتحاد السوفيتى، واليوم ليس لدينا عدو يمتلك قوة جوية!".

. وحسب ما يقوله سبينى فهنا يأتى دور الهندسة السياسية. "ذلك أن التعبئة من الأمام تمكنك من جعل البرنامج يعمل. ولكن لكى تجعله مستمِرًا فى ذلك فأنت تبدأ فى دفع فيض من الأموال والوظائف لأكبر عدد ممكن من الأحياء الانتخابية للكونجرس وبأسرع ما يمكن، بحيث عندما تظهر التكلفة الحقيقية للبرنامج، أو تتبين مشاكله فى الأداء ـ أى عندما لا يعمل البرنامج ما سبق أن قلت أنت إنه سيفعله، ويتكلف أكثر بكثير مما ذكرت أن التكلفة سترتفع إليه، ويتطلب عددًا أكبر من الناس لتشغيله عمن ذكرت أنهم سيلزمون لذلك، أى عند حلول الوقت الذى يصبح كل ذلك فيه واضحًا ـ يكون النظام قد أصبح متريسًا(*) ولا يمكنك عمل أى شىء بشأنه".

(*) متريسًا أو عالقًا أو كما نقول فى لغة العامة "مهنجًا" أو "قافشًا".

وفى حالة الطائرة ف ـ ٢٢ فإن بناءها تم التعاقد عليه والتعاقدات الفرعية بشأنه فى أربع وأربعين ولاية. ويعنى هذا أن غالبية الشيوخ فى كابيتول هيل (مبنى الكونجرس) كانوا قد منحوا حق الانتفاع من أجل استدامة البرنامج.

ومثل كلب المراقبة على الإسراف فى البنتاجون، فقد شهد سبينى عملية التعبئة من الأمام والهندسة السياسية كاستراتيجيات (خطط طويلة الأمد) هدفها إحباط جهوده لتحدى الشرعية المستدامة لنظم تشبه نظام الطائرة ف ـ٢٢ وهو يوضح الأمر بالقول "دعنا نفترض نظريًا أن تشوك سبينى فى البنتاجون يرغب فى قتل برنامج ف ـ ٢٢، فإننى أُجرى دراسة تقول إن الحرب الباردة قد انتهت وإننا لا نحتاج برنامج ف ـ ٢٢ مرة أخرى. فعندما أفعل ذلك، وتكون الكلمة قد تسرَّبت، أكون قد أصبحت أمثِّل تهديدًا لرفاهية الناس العاملين فى مشروع ف ـ ٢٢ وهم الموظفون لدى المقاول، وكُفَلاء القوة الجوية، والأشخاص فى كابيتول هيل (مبنى الكونجرس) الذين يستفيدون من الوظائف والأموال التى تتدفق إلى أحيائهم الانتخابية".

إذًا ماذا يفعلون؟

"إن الأمر لا يستغرق سوى مكالمة تليفونية واحدة من مدير البرنامج فى البنتاجون إلى رئيس الشركة لكى يفك من إسار وابل جارف من التصرفات. وفى هذه الحالة فإنه ـ رئيس شركة لوكهيد مارن ـ هو الذى يجرى مكالمات تليفونية قليلة فيحرك جماعات ضغطه، كما يجرى مكالمتين أخريين مع المقاولين الفرعيين، والذين ينادون بدورهم المتقاولين التابعين معهم. ويتجه الجميع إلى مجموعات ضغوطهم، وتبدأ حملات الهجوم بالفاكس. فهم يبدأون بالضغط على الكونجرس، الذى يجرى إغراقه بدراسات تظهر لماذا كان برنامج ف ـ ٢٢ فى غاية الحيوة المطلقة لبقاء المجتمع الغربى. وستذكر الدراسات: "نعم قد يكون برنامج ف ـ ٢٢ قد واجه بعض المشاكل فى الماضى، ولكننا تغلبنا عليها". وفى الوقت نفسه ستكون هناك مقالات وإعلانات تصرح بأغنيات المديح ببرنامج ف ـ٢٢، يكون قد حررها ناس فى مراكز التفكير وموَّلتها صناعة الدفاع".

وطبقًا لما ذكره سبينى، فإنه عندما توصَّل مجموعات الضغط قضيتها إلى الكونجرس مساندة لبرنامج ف ـ ٢٢، فإنهم يجدون أذنًا مُصْغِية. وها هنا تتخذ الهندسة السياسية أكثر صورها شؤمًا. "وسيجرون بعض جلسات الاستماع فى الكونجـرس، وسينتجـون تلالاً من الأوراق لا لكى تُظهر فقط لماذا كان استمرار ف ـ ٢٢ بهذه الأهمية المطلقة، وإنما أيضًا لتقول: "وبالمناسبة يا عزيزى رجل الكونجرس، ها هى أمامك خرائط توضِّح لك الأموال والوظائف التى ستخسرها فى دائرتك إذا تم إبطاء أو إلغاء هذا البرنامج".

ويؤكد على ذلك توم كريستى زميل سبينى السابق، مستعيدًا فترة بالغة السوء بوجه خاص كانت قد حدثت فى ولاية ريجان بين وزير الدفاع واينبرجار والمساندين لمشروع الطائرة القاذفة ب ـ ١.(B-1 bomber) .

فهو يتذكر أنه "أثناء سنوات ريجان، كان أحد مديرى مشروع ب ـ ١ يلخص الأمر لواينبرجار، وكان معه خريطة توضح أين كانت تنتشر التعاقدات بيناتها عبر البلاد كلها. وانفجر واينبرجار بالغضب قائلاً: 'ليست هذه هى الطريقة التى نعمل بها الأشغال (البيزنس)، وأنا لا أريد أن أرى مثل هذه الخريطة مرة أخرى!' أما اليوم فإن هذا النوع من الأشياء هو النمطى، وهو المتوقع".

وبالنسبة لسبينى فإن الخرائط التى تستهدف الدوائر والمستعملة فى الهندسية السياسية تمثِّل أكثر الحالات نهمًا وجشعًا، والذى تطورت إليه استراتيجية اللعبة البيروقراطية. وهو يؤكد "أن جمال ذلك كله، هو أنه لا يستغرق سوى مكالمات تليفونية قليلة ليتفكَّك ويسيب الأمر كله؛ إذ تصبح مصالح كل واحد فى خطر. ولذلك لا يستغرق الأمر الكثير من المراقبة اللصيقة. إنها لا تقتضى إلا أكثر أنواع المراقبة تسيُّبًا، وعلى هيئة نظام للإنذار. فإذا كان بإمكانى أن أصل إلى طريقة لتهديد دخلك، فإن ذلك سوف يدفعك للعمل. هل تجد ذلك صحيحًا؟ حسنًا، هذا ما سيحدث. وعليك الآن أن تقوم بعملية حسابية تضرب فيها هذا المثال المتعلق بنظام سلاح واحد فى مئات من الأمثلة السارية فى مئات من الدوائر الانتخابية كل يوم".

وعندما يتصور المرء انفجار مبادرات كثيرة إلى هذه الدرجة متدفقة فى شرايين المجمع يبدأ فى فهم لماذا يميل سبينى إلى وصفها بكلمات مقتصرة عادة على نظام طبيعى واسع؛ ذلك لأن ما يجعل م.ع.ص.ك (المجمع العسكرى الصناعى الكونجرسى) على هذه الدرجة من الصعوبة لإصلاحه أو لكَبْح جماحه إنما هو تنوع هذه الطرق المضادة للفطرة والمتعددة الاتجاهات التى تقوم مكوناتها بالتفاعل فيما بين بعضها بعضا. فعندما تتعارض مصالح أحد المكونات مع مصالح غيره، إما أن ينتج عن ذلك تنافس وإما تسوية. ودعنا نَقُلْ إنه كان بين القوة الجوية والأسطول ما صنع الحداد حول رغبتهما المتناظرة فى السيطرة على برنامج تسليحى معين. فإذا أمكن التوصل إلى تسوية داخلية، فإن ذلك مما سيجعل مهمة الكونجرس أو البنتاجون فى الإشراف عليه أكثر تعقيدًا. أما إذا لم يمكن التوصل إلى تسوية بينهما، فسيتغلب أحدهما على الآخر. وعلى سبيل المثال فإذا تغلبت القوة الجوية على الأسطول فى الفوز ببرنامج معين، فإن ذلك سيقوى القوة الجوية، وسينمو المجمع ويغتنى من جراء هذا الفوز، وسيعود الأسطول مرة أخرى ليقف أمام السبورة، ليتفحص الدروس المستخلصة من هزيمته، وليعيش ليحارب بصورة أكثر فعالية مرة أخرى. وفى أحيان كثيرة، على الرغم من ذلك، يفوز الجميع، مما ينتج عنه تفجر فى الميزانيات ككل(*).

ويلاحظ سبينى أنه لكى تصير الأمور أكثر تعقيدًا، فإن هذا المثال الذى يُضرب لنظام سلاح واحد يتم تطويره بالتعاون بين العسكرية والفاعلين فى الصناعة ثم الترويج له فى الكونجرس بطريقة التعبئة من الأمام والهندسة السياسية إنما هو مثال تبسيطى مضلل. فهو يدلل على ما يقول بأن الدافع خلف نظام معين نادرًا ما يأتى من مصدر واحد يمكن قص أثره. ففى بعض الأوقات قد يضغط عضو أو عضوة بالكونجرس لصالح تطوير سلاح فى دائرته أو دائرتها. وفى أحيان أخرى فإن الدافع قد يكون ضابطًا فى برنامج مشتروات عسكرى أو صانع معدات عسكرية. وبصورة أكثر مثالية كما حدث فى حالة

(*) ويذكرنا ذلك بالنكتة المبنية على المفارقة الشعبية القائلة بأن أولاد البلد عندما يلعبون لعبة الورق تجد مثلاً أنهم كلهم خسروا! وهذا على عكس ما يحدث فى المجمع الأميريكى للحرب، فإن كل اللاعبين قد فازوا (المترجم).

القصة التى رواها سبينى عن ف ـ ٢٢، فإن الأذرع الثلاثة للمجمع قد تكون ضالعة فى المناورة وحدها وكذلك فى تتابع معًا؛ للحفاظ على مصالحها الفردية والجماعية. وبمجرد أن يبدأ برنامجهم فى التنفيذ، فإن أعضاء هذا المثلث يتحركون بصورة متزايدة فى تتابع غير ملحوظ لخُطاهم مع بعضهم البعض، يساعد على حماية برنامجهم من التخفيض أو الإلغاء. وبمثل هذا التآمر العويص من جانب الأجزاء المنفردة، فإن التصدى لأى واحد من المكونات ـ قل مثلاً بالبحث عن صفقة منفردة، أو قرار للكونجرس أو عملية للحيازة ـ يترك المكونات الأخرى حرة لكى تجد لها طرقًا للاستمرار فى الضغط من أجل رفع المصالح المشتركة إلى الأمام.

وبمرور الزمن، كما يحدث فى أى نظام متلائم، يصبح هؤلاء الممثلون الفاعلون شديدى المهارة فى تأمين نموهم وانتعاشهم. ويجادل سبينى قائلاً بأنه "عبر الطريق، تتدعم السلوكيات والنوعيات التى أثبتت أنها الأكثر فعالية بالنسبة لأعضاء المجمع، بينما تتساقط الأقل فاعلية". ومثل الفصيلة التى تصبح مهاراتها لاستمرار البقاء أكثر مضاءً من خلال الانتخاب الطبيعى، فقد تطور المجمع ليصبح فى مستوى متزايد الارتفاع من الدراية والدُّربة على الدفع للأمام ببرامج مكلفة أكثر فأكثر.

ما هو أكثر من المال

ويوضح نظام الفساد ـ الذى يصفه سبينى ـ السفَهَ فى الإنفاق على كرسى من كراسى الحمام فى البنتاجون ثمنه ٨٠٠ دولار، أو إنفاق ٧٠ بليون دولار على طائرة حربية فى معارك جو ـ جو مثل ف ـ ٢٢، رغم أن أميريكا أصبحت وليس لها بعدُ عدوٌ يمتلك قوة جوية. فالنظام بلا شك يؤدى إلى الإسراف والإفراط.

ولكن هل يفضى النظام إلى حرب؟

وجواب سبينى على ذلك بالإيجاب، والعملية التى يعمل بها ذلك تعتمد على قوتين منفصلتين، ولكنهما مرتبطتان فى السياسة العامة وهما: تطور الكونجرس إلى ما سبق أن أطلق عليه ماديسون "عصبية الأغلبية"، ووضع السلطة

التنفيذية - بطريقة منهجية - للفرع التشريعى فى الظل الكثيف. إن فهم هاتين القوتين ومعرفة الطريقة التى يتحدان بها لتضليل السياسة العامة تساعد فى تفسير كيف - على سبيل المثال - دخلت أميريكا حربًا لم يتم أخذها جيدًا فى الحسبان مثل حرب العراق.

تصنيع القبول: صعود عصبية الأغلبية

إن من الضرورى لفهم كيف يمكن أن يؤدى الفساد فى المجمع إلى الحرب، أن نأخذ فى اعتبارنا أن الكونجرس فى الولايات المتحدة أصبح هو ما سماه ماديسون ويا للهول "عصبية الأغلبية"، والتى ذكرها فى "الأوراق الاتحادية". وكثيرًا ما يشار إلى أن الورقة الاتحادية العاشرة - رغم أن الأحزاب السياسية كانت بعد لم تتشكل بطريقة رسمية فى زمن كتابة مسودة الدستور - هى دليل على أن الرئيس ماديسون - بوجه خاص - رأى خطر التعصب الحزبى على مستقبل البلاد. ورغم أن الكلمتين "حزب" و "تحزب" قد ظهرا فى الورقة الاتحادية رقم ١٠، فإن خوف ماديسون من التحزب أمكن قص أثره إلى استعماله الكثير لكلمة "العصبة".

وقد كتب ماديسون "إنى أفهم أن العصبة هى عدد من المواطنين، سواء ارتفع عددهم إلى الأغلبية أو كانوا أقلية من المجموع، والذين هم متحدون، ويتم تفعيلهم ببعض من نبض ولع عام(*)... بحيث يعادون حقوق المواطنين الآخرين أو مصالح المجتمع المجتمعة والدائمة".

وقد تخوَّف ماديسون من أى عصبة داخل مجتمع تفرض إرادتها على الآخرين، ومع ذلك فقد أدرك أنه فى ديموقراطية ما، فإن وجهات النظر الشريرة عند أقلية يمكن بسهولة التغلب عليها وإبقاؤها رهن المراقبة وكبح جماحها من خلال التصويت المنتظم للغالبية.

وعلى العكس - رغم ذلك - فإذا كوَّنت عصبة بنفسها داخل مجتمع ما أغلبية، فقد تخوف ماديسون من أنه قد يضار كل من الصالح العام وحقوق المواطنين

(*) Actuated by some common impulse of passion.

الآخرين"، وكما قدَّم الحجة التى تقول "إن القوة العليا لأغلبية راغبة ومتجبرة يمكنها أن تخلق ظروفًا عكس ما تقضى به قواعد العدل وحقوق حزب الأقلية". وفى لب الموضوع، فإن ماديسون رأى أن مبدأ حكم الأغلبية غير كافٍ لحماية حقوق الأفراد والصالح العام. وبالإضافة، بينما تخوف من أن الأغلبياتية Major-itanism يمكنها أن تتحول إلى حكم الغوغاء، فإنه لاحظ أيضًا أن قدرًا معينًا من الواقعية - أى الاتجاه نحو تكوين أحزاب متعارضة، وطبقات ومجموعات - هو أمر "مجبول فى طبيعة البشر"، ولا يمكن التخلص من وجوده. إنما ما يمكن التحكم فيه - كما استدل على ذلك - هو آثار هذه التعصبية Factionalism. وكتب ماديسون أن "تأمين الصالح العام والحقوق الخاصة ضد خطر مثل هذه العصبة، والمحافظة فى الوقت نفسه على روح الحكومة الشعبية وشكلها، سيكونان حينئذٍ هما الهدف العظيم الذى تتجه إليه جهودنا". ووصولاً إلى هذه النهاية، فقد شعر أن "الديموقراطية الخالصة" (أى النظام الذى يساهم فيه الجمهور مباشرة فى إدارة حكومة دون إدخال وسيط لممثلين عنهم)، لا يمكنها أن تدَّعى الوصول إلى مداواة مساوئ العصبة. وعلى العكس، فقد آمن ماديسون بأن جمهورية تمثيلية "تبشر بالوصول إلى الترياق الذى نريده".

ومن خلال ما سماه ماديسون "تفويض الحكومة... لعدد صغير من المواطنين يتم انتخابهم من قبل الآخرين"، "فإن الجمهورية تتجنب خطر أن تدوس الطموحات المُعدية لمجموعة متجمعة على رقاب مصالح القِلَّة. ويمكن للجمهورية أن تهذِّب وأن توسِّع من وجهات النظر العامة، بتمريرها فى وسيط من جسم منتخب من المواطنين، والذين يمكن لحكمتهم أن تكون أكثر قدرة على استشفاف المصلحة الحقيقية لبلادهم، والذين ستكون وطنيتهم وحبهم للعدل أقل احتمالاً للتضحية به لصالح اعتبارات وقتية أو جزئية". ومعبِّرًا عن ثقته فى الصفوة التى قد تظهر سذاجتها اليوم، أكد ماديسون أنه أيضًا قد يحدث أن صوت العامة - الذى ينطق به ممثلو الشعب - سيكون أكثر ارتفاعًا للصالح العام، عما لو نطق به الناس أنفسهم، المجتمعون لهذا الغرض".

وبينما يثاب ماديسون على حساسيته المبكرة للأخطار الماثلة من جانب التحزُّب، فإن وصفته التى أوصى بها ضدها، بمعنى تكوين جمهورية تمثيلية، قد باءت بالفشل. ومن المستحيل أن نعرف إذا كانت أسباب ماديسون للتخوف من عُصْبَة الأغلبية كانت فى الأساس بدافع الإيثار أو خدمة لنفسه. فهل كان هو معنيًا بإخلاص بالحاجة إلى حماية الأقليات من الأغلبيات، وهى من الأفكار الجوهرية لليبرالية القرن العشرين؟ أمَ أنه بأنانية قد رأى نفسه وزملاءه من المؤسسين كأقلية طبقية حاكمة من أصحاب الملكيات الأغنياء والمعرضين للاكتساح من جانب الأغلبية المحيطة بهم؟. الأمران معًا، ومع افتراض جزء قليل من كل منهما، فإن افتراض أن تكوينًا منظمًا من المشرِّعين قد يثبت أنه "دواء لخطايا التعصب" قد أثبت عدم صحته من خلال تطور الاقتصاد السياسى لأميريكا عبر قرنين منذ ذلك الحين.

فالرابطة من السادة الذين وضع ماديسون ثقته فيهم كإجراء ضد تعصب الغالبية قد ثبت أنهم أكثر مساهمة فى مثل هذه العصبية، عن إمكانية أن يصبح "الناس أنفسهم" كذلك. وقد يكون افتراض ماديسون أن فريقًا صغيرًا من الممثلين كان بإمكانه أن يُصدر قرارات أكثر اعتبارًا من الجموع يمكن تفهُّمه بحساب أيامه، ولكن فى الحقيقة فإن جسمًا مركزيًا من ٥٣٥ عضوًا (٤٣٥ من النواب ومائة من الشيوخ) قد أدى إلى تكوين فريق كان أسهل إلى حد كبير أن يتم الحصول فيه على أغلبية من حدوث ذلك من أُمَّة بها ثلاثمائة مليون إنسان. وبالضرورة فبدلاً من الطواف على البلاد كلها، فإن الحاجة كانت إلى إيجاد طريقة لحث أو تحفيز أغلبية من بين هؤلاء الخمسمائة وخمسة وثلاثين شخصًا؛ وذلك لتعهُّد الوهم بأنه قد تم الحصول على أغلبية قومية.

وقد كان المثال المضروب حول الطائرة ف ـ ٢٢ ذا دلالة كذلك. وكما يوضح سبينى، فإن طائرة ف ـ ٢٢ كانت قد تمت حولها هندسة سياسية إلى الدرجة التى أصبحت بها مكوناتها تُنتج فى ٤٤ مقاطعة، وتم توظيف ٢٥ ألف شخص عبّر الأمة. وهكذا كان إنتاج الطائرة ف ـ ٢٢ يؤثِّر فى حوالى ٥٠٠ شخص مع عائلاتهم فى المتوسط فى أى ولاية منها، وهى أقلية ضئيلة فى البلاد. ومع ذلك،

فعندما يسمع أى إنسان أن الطائرة ف، ٢٢ يتم إنتاجها فى ٤٤ ولاية، ويساندها ممثلون فى هذه الولايات، فإن الانطباع يكون أن أغلبية حقيقية من الجمهور قد تم الاستماع لها فى مساندتها.

وقد كان سبينى يشعر بالاضطرار إلى الدفاع عن جهود ماديسون ضد القدرة الحرجة ـ بعد مرور حدث ما ـ على رؤية ما كان يجب فعله، أى إدراك الأمر بعد فوات الأوان. فهو يحذر قائلاً: "من السهل اليوم أن تنظر إلى الماضى وأن تشير إلى النواقص، ولكنه كان مفهومًا مهمًا فى وقته. ثم يمضى الوقت وتتأقلم النظم. ويتعلم الناس كيف يوظفون الكوابح التى وُضعت على كواهلهم. وقد بنى المؤسسون شيئًا به شقوق، ولكن الناس الذين مارسوا النظام قد تعلموا أن يتعاملوا مع هذه الشقوق".

وبإدراكنا أن الثورة الصناعية كان فَجْرها قد أخذ يشقشق للتوّ عندما كان الدستور يُكتب والأوراق الاتحادية تُكتب، فإن من غير المستغرب أن التصميم الذى وضعه ماديسون ضد عصبية الأغلبية قد فشل فى توقُّع كيف ستأتى سلطة الثروة المركّزة الناجمة عن التصنيع لتؤثّر فى السياسة العامة. ولم يكن بمقدور ماديسون ـ بصورة أكثر تحديدًا ـ أن يتنبأ بالدرجة التى يمكن أن يتم بها تعريف مدى حياة ورفاهية رجل الكونجرس اليوم بمدى قدرته على الحصول على وظائف وأموال لدائرته. ولما كان مثل هذه المسائل قد أصبح يكتسب مثل هذه الأهمية فى حسابات رجال الكونجرس، فإن تلك المسائل قد جعلتهم كعملة قابلة للاستغلال، ويمكن من خلالها الفوز بمساندتهم إلى جانب أى برنامج معين. وبالطبع فإن ذلك ما يتعلق بممثل برلمانى واحد. ولكن عندما تتذكر أسلوب الهندسة السياسية، يمكن للمرء أن يرى كيف يمكن تحقيق عصبيته للأغلبية من خلال استغلال حاجة كل فرد للحصول على وظائف وأموال لدائرته. وعندما أطلب من سبينى أن يشرح لى ذلك فى كلمات محددة كيف يمكن أن يحدث مثل هذا الاستغلال، يعود إلى حالة الطائرة ف ـ ٢٢.

وما يصرِّح به سبينى هو سرد يفتح العين على كيف أن أى رجل كونجرس يتم إنتاج بعض أجزاء من طائرة ف ـ ٢٢ فى دائرته؛ لكى يُبْقِى على استمرار تدفُّق

الوظائف والأموال فى دائرته، فإن عضو الكونجرس هذا يُصبح بصورة فاعلة ممثلاً لمنتجى طائرة ف ـ ٢٢ ومناصريهم عند كل زملائه فى مبنى الكونجرس، وفى النهاية عند المسئول التنفيذى. وبهذه الطريقة، فمن أجل بقائه هو شخصياً وازدهاره فإن عضو الكونجرس يجعل من نفسه خاضعًا لكل من رغبات المسئول التنفيذى، وشَبَكة معقَّدة من تجارة الخيول مع زملائه أعضاء الكونجرس. وعندما يتصور المرء أن كلاً من هؤلاء الممثلين ـ بدوره ـ هو بالمثل يمثِّل أولياء نعمته فى الشركة عند مسئولى الفروع التشريعية والتنفيذية، فإن المرء سيتبين كيف يتخذ النظام شكله الفراغى المعقَّد الذى يصفه سبينى.

وعلى سبيل المثال، يوجد على رقعة أى شطرنج أربعة وستون مربعًا. وهناك لاعبان، ولكل لاعب ست عشرة قطعة يمكنها فقط التحرك بطرق محددة سلفًا. وفى لعبة الشطرنج هناك مجموعة محدَّدة من القواعد يجب أن يتبعها أى لاعب. ومع ذلك فإن عدد التغيرات الممكنة فى لعبة الشطرنج (وهى تقريبًا ١٠^١٢٠ من التغييرات)(٥)، وهو فوق عدد الذرات فى الكون. وبالمقارنة مع ذلك فإن بالمجمع ٤٣٤ دائرة، فيها آلاف الشركات وعشرات من الوكالات الحكومية التى تتفاعل كلها حسب قواعد أقل وضوحًا فى حدودها بكثير عن اللاعبين أمام رقعة الشطرنج.

وعندما نضرب عدد الولايات والدوائر فى عدد الشركات والوكالات، ثم نعمل حسابًا لكل التفاعلات فيما بينها، يَبْرُز أمامنا نظام من التحولات التى لا نهاية لها. ومن خلال ذلك يمكن تأسيس عصبة للأغلبية لأى عدد من الأهداف، من نظام تسليحى إلى أى منتج تجارى آخر، أو برنامج عام، أو قضية خاصة نجح مؤيدوها فى تأمين مساندة لها من جانب أغلبية أعضاء الكونجرس. وبذلك فإن جهود ماديسون المرتدَّة لمنع عصبية الأغلبية مسئولة عن تأسيس ومساندة برامج لا حصر لها كل يوم. وكما يوضح سبينى فإن الحرب إن هى إلا واحد فقط من هذه البرامج. ولكن من هم مؤيدوها؟ من عنده السلطة لكى يجعل من الكونجرس أغلبية متعصبة للحرب؟

إطلاق كلب الحرب من عِقَاله: أولوية المسئول التنفيذى

ولكى نفهم تفسير سبينى لآليات كيف يؤدى الفساد فى م.ع.ص.ك إلى صناعة الحرب حقًا، يجب أن نعيد تذكُّر كل من وجهة نظر ماديسون حول أن "الفرع التنفيذى هو فرع السلطة الأكثر اهتمامًا بالحرب والأكثر عرضة لها"، وإيمان جيفرسون الاستدلالى بأن فصل السلطات يوفر كبحًا فعالاً على كلب الحرب. ورغم ذلك فإن عُلُوّ الفرع التنفيذى بمرور الوقت لكى يصبح أكثر فروع الحكومة قوة - كما يوضّح سبينى - قد وفَّر قوة رافعة للضغط على الكونجرس لمساندته فى أغراضه من صناعة الحرب.

وعندما تحدَّث الآباء المؤسسون عن السلطة التنفيذية فقد استمدّوا ذلك من خبرتهم الأولى تحت حكم التاج البريطانى. وكان ذلك نظامًا ملكيًا يُخضع مستعمراته لحكمه ولضرائبه من خلال التهديد بالقوة. وكما تشهد الأوراق الاتحادية، لم يكن الآباء المؤسسّون غرباء عن حقيقة أن حالة العضوية البرلمانية(*) تُنتج نوعها الخاص بها من الشر. وفى تصميمهم للضوابط والتوازنات افترضوا أنه لا يوجد رجل مَلاك، وتعشموا أنه بتجميع قوى المصالح المتنافسة للرجال فى مواجهة بعضهم بعضا وطلب تعاونهم فيما بينهم، فإن المصلحة الشخصية لكل منهم قد تفعل فعلها كأسلوب مراقبة من كل طرف على آخر. وقد وصف ماديسون هذا المفهوم العبقرى للتشارك فى السلطة هكذا: "يجب صنع الطموح لمقاومة الطموح"(٦).

ومع ذلك، فإن الآباء المؤسسين لم يتوقعوا الآليات التى أصبح الفرع التنفيذى من خلالها قويًا إلى هذه الدرجة بالمقارنة بالفروع الأخرى. ويعلّق سبينى على ذلك قائلاً إننا: "نتحدث عن فلاسفة القرن الثامن عشر، والذين لم يكن لديهم طُرق ليَرَوا من خلالها كيف ستتغير الأشياء، وقد رغبوا فى منع صعود طاغية إلى القمة. وكان كل شىء يدور حول ذلك الأمر؛ فالكونجرس ينشئ الجيش والأسطول، وليس بإمكان عضو الكونجرس أن ينفق أموالاً لأكثر من عامين. وحتى

(*) حالة العضوية البرلمانية Parliamentarianism.

الوصول إلى أواخر القرن التاسع عشر كان أكثر صور الرعاية التى للرئيس عليها سلطان هى التعيين فى وظائف مكاتب البريد. وفى مثل هذا الموقف لم يمتلك الرئيس قوة اقتصادية رافعة على رقبة الكونجرس. وما حدث - بدءًا بالإصلاحات التقدمية لتيودور روزفلت ووصولاً إلى وودرو ويلسون، ثم إلى إعلان العهد الجديد للرئيس ف. د. روزفلت، ثم الحشود العسكرية الدائمة بعد الحرب العالمية الثانية - هو أن الرئيس اكتسب سلطة أكبر فأكبر، مما يَسَّر له المزيد من فرص الوصاية.

واستعراض قائمة الوكالات والإدارات الحكومية التى تعمل تحت جناح الفرع التنفيذى يوضح ما يمكن سرده فى مجلدات حول هذا التضخم الانفجارى للسلطة التنفيذية. خذ على سبيل المثال وزارات الخارجية، والعدل، والخزانة، والتجارة، والعمل، والزراعة، والطاقة، والنقل، والأمن الداخلى، والصحة والخدمات الإنسانية، والتعليم، وأضف إليها وكالات مثل وكالة الأمن المركزى CIA، ومكتب التحقيقات الاتحادى FBI، وإدارة الطعام والغذاء FDA، ووكالة الأمن القومى NSA، ووكالة مخابرات الدفاع DIA وكالة حماية البيئة EPA، ولجنة الودائع والتبادل SEC ولجنة الاتصالات الفدرالية FCC وكذلك مجلس الأمن القومى National Security Council NSC، دون ذكر العديد من أجهزة سلطة صنع القرار، والتى لم تَرِدْ فى الدستور. ويضاف إلى ذلك حقيقة أن العسكرية بالكامل تحتل مكانها تحت الفرع التنفيذى، ويزيد العدد الكلى لموظفى الفرع التنفيذى عن خمسة ملايين. وبالمقارنة فإن عدد الأشخاص الذين يوظفهم الكونجرس - وفيهم أطقم الموظفين ونوابهم والمساعدون القانونيون والتنفيذيون - يبلغ عددهم حوالى ثلاثين ألفًا، أما عدد العاملين فى الفرع القضائى فهو ٣٤ ألفًا تقريبًا(٧).

ويقول سبينى: "إن الفرع التنفيذى أصبح الفرع الذى يتم اللجوء إليه فى أجزاء عديدة من وجوه حياتنا الطبيعية. فبإمكانه أن يتحكم فى الأموال الذاهبة إلى العديد من دوائر الكونجرس الانتخابية إما مباشرة - بمساندة نُظُم التسليح على سبيل المثال - وإما بصورة غير مباشرة من خلال حوافز مثل تلك المخصصة للأماكن التى تفتقد الطاقة البترولية. ويمكن للفرع التنفيذى كذلك أن يستعمل

سلطته للعقاب، ويكفى مجرد التهديد بذلك لفرض أى سلوك يُرغب فى الحصول عليه من الكونجرس. فقد تحوّل توازن السلطة إلى أن الرئيس يتحكم فى الكثير جدًا من موارد الأمة".

أما المشكلة المتعلقة باعتماد الكونجرس على الوصاية فقد تصاعدت من خلال حقائق الحملات الانتخابية الحديثة. ويوضح تشارلز لويس ـ مؤسس "مركز الكيان العام" ـ "أن المشكلة تكمن فى طبيعة نظامنا الانتخابى، وعلى وجه خاص فى تكلفة الانتخابات. فقد تم إنفاق ١٥٠ مليون دولار على الدعاية الانتخابية فى عام ١٩٨٠، ووصل الرقم عام ٢٠٠٢ إلى بليون دولار. وتَشِحّ التغطية المعتبَرة للحملة فى كل دورة. فإذا كنت سياسيًا فإن الطريقة الأولية لإيصال رسالتك هى من خلال الإعلانات. وإذا لم يحصل السياسى على أموال فلن تكون له إعلانات. وإذا لم تصدر عنه إعلانات فإنه لن يُنتخب. وهى معادلة فى غاية البساطة. وعلى هذا فإن "الأكثر قوة، وأكثر الأدوات أهمية اليوم بالنسبة لأى سياسى هم المتبرعون له. وفى معظم الحالات فإنهم ليسوا المواطنين العاديين. فمعظم الأميريكيين لا يلتقون بسياسييهم، ونصف الناس فى البلاد لا يُدلون بأصواتهم. ولا يُحَرِّر ٩٦٪ منهم شيكات [للتبرع]"(٨).

ويوافق سبينى على ذلك، موضحًا فى كلمات محددة كيف أن هذه الحقيقة الاقتصادية لحياة الكونجرس تتطلب من رجل الكونجرس أن يصبح ملتمِسًا نيابة عن ولى نعمته فى الشركات، متوجهًا بالتماسه إلى كل من المسئول التنفيذى وزملائه فى الكونجرس. وما يلى ذلك إن هو إلا عصارة لتحليله، شديدة التبسيط لتوضح الآليات التى بواسطتها يصبح الشخص فى الكونجرس خاضعًا لإدارة المسئول التنفيذى.

حصة دراسية للمبتدئين:

صعود الملتمِس المحترف

فإذا نحن وضعنا أحد السيناريوهات المبسّطة، وافترضنا فيه أنه فى يوم الاثنين مثلاً اتصل عضو من الكونجرس بالفرع التنفيذى للمجادلة بشأن إلغاء

الطائرة ف ـ ٢٢. ويتم فى داخل الفرع التنفيذى توجيه ندائه بكل دقة إلى وزارة الدفاع. أى أن عضو الكونجرس ينصح وزارة الدفاع قائلاً إن المواطنين فى دائرته ـ والذين تحظى حياة الكثيرين منهم بعطايا التعاقدات المتعلقة ببناء الطائرة ف ـ ٢٢ ـ فخورون بضمهم إلى إنتاجها، وهم ينظرون إليها على أنها جزء حيوى من الدفاع عن الولايات المتحدة. نعم، إن عضو الكونجرس يدرك أن هناك أصواتًا كانت قد تساءلت عن جدوى الأهمية المستمرة لإنتاج هذه الطائرة فى عالم ما بعد الحرب الباردة، إلا أن أصحاب هذه الأصوات إن هم إلا من المعترضين وذوى الميول السلبية والذين لا يدركون كيف يمكن أن تكون الطائرة ف ـ ٢٢ فاعلة فى الحرب على الإرهاب. ويستجيب مَنْ هُم فى وزارة الدفاع بأنهم هم أيضًا يُثَمِّنون طائرة ف ـ ٢٢، وأنهم يراجعون مئات من هذه النظم فيما يتعلق بمراجعة ميزانية متصاعدة الارتفاع، وسيأخذون هذا الاتصال فى مجال النصح، وأنهم يشكرون الناس فى دائرته لِنَذْر أنفسهم للدفاع عن أميريكا. هذا ما يكون قد حدث يوم الاثنين.

وفى يوم الثلاثاء يرن جرس الهاتف، وعلى الناحية الأخرى يكون المتحدث عضوًا مختلفًا من الفرع التنفيذى. وفى هذه المرة يكون الرئيس، الذى يقول: "أهلاً يا سيادة عضو الكونجرس. إن لدىَّ من الأسباب ما يجعلنى أعتقد أن هناك أسلحة دمار شامل (أ. د. ش) فى العراق. وعندى أمل فى استطاعتى الاعتماد على مساندتكم إذا شعرت بالحاجة إلى اتخاذ موقف عسكرى". والآن فبالنسبة لعضو فى الكونجرس فإنه قد يكون متوافقًا سياسيًا مع الرئيس أو متحمِّسًا لوجهة نظره عن التهديد الذى يشكِّله صدَّام حسين، فهذا أمر لا يستدعى التفكير: فإنه على الأرجح سوف يمنح تأييده بغير شروط. أما بالنسبة لعضو الكونجرس الذى ليس متوافقًا سياسيًا مع الرئيس، أو الذى لا يميل لاعتبار صدَّام تهديدًا ذا قيمة لأميريكا، فهل سيقوم هذا الشخص بالوفاء بشجاعة بواجبه المتمثل بالرئيس جيفرسون بإثبات نفسه "على أنه كابح لكلب

الحرب المسعور"؟ أى هل سيتقدم بطلب للرئيس لكى يُطْلِعه الرئيس على دليله على وجود أ.د.ش (أسلحة الدمار الشامل)؟. وعليك أن تتذكر فى هذا السيناريو أنه فى اليوم السابق مباشرة كان هو الشخص الذى اتصل بالشخص فى الفرع التنفيذى التابع للرئيس من أجل إيثار مصلحة ولى نعمته على مصلحته الشخصية. فكيف سيكون كلامه بليغًا فى هذا الصدد؟

إن هذا بالطبع لن يعنى أن عضو الكونجرس سيصبح بالضرورة أكثر الناس حماسًا فى مساندة خطط حرب الرئيس. ولكن أهمية ذلك توضِّح لماذا يحل عليه الصمت بكل وضوح عندما يبدأ التصويت الحيوى.

وفى فبراير عام ٢٠٠٣ عندما اقترب شبح الحرب الذى لا يرحم على العراق، علَّق عضو مجلس الشيوخ عن ولاية غرب فرجينيا روبرت بيرد(*) على هذا الصمت المخيم على زملائه فى كابيتول هيل (مبنى الكونجرس)، فقال ناعيًا: "فى هذا اليوم من شهر فبراير (عام ٢٠٠٣) بينما تقف هذه الأمة على حافة المعركة، يجب على كل أميريكى على كل مستوى أن يمعن النظر فى كوارث الحرب. ومع ذلك فإن هذه القاعة غارقة بشكل مشئوم، نحس، مخيف فى صمت مطبق. ويمكنكم يا سادة أن تسمعوا صوت رنين دبوس يقع على الأرض. أنصتوا (يرحمكم الله). لا أسمع نقاشًا. وليس هناك مجادلة فى أن نبيِّن للأمة محاسن وعيوب هذه الحرب بوجه خاص".

(*) أُحضر بيرد ـ عضو الشيوخ الذى بلغ أكثر من تسعين "ربيعًا" ـ محمولاً على كرسى فجر يوم مكفهر بصرير البرد، فى يناير عام ٢٠٠٩، وقد بات منفطى ببطاطين فى مجلس الشيوخ؛ ليصوت مع حزبه الديموقراطى إلى جانب الموافقة على مشروع التأمين الصحى، وعندما نادوا على اسمه صاح باللكنة الأميريكية رافعًا ذراعه الضعيف قائلاً "آى.. آى" أى نعم نعمين، وكان هو الصوت الستينى المرجح لكفة الديموقراطيين. وقد تُوُفِّى بعد شهور، ووضع نعشه وبقى لأول مرة فى تاريخ الكونجرس بجوار مقعده لمدة يومين؛ تخليدًا لعمر قضاه فى خدمة شعبه لأكثر من أربعين سنة فيه! (المترجم).

وقد مَسَّت ملاحظات بيرد المفزعة سؤالاً حيويًا: إذا كان المسئول التنفيذى قد غذَّ الطريق إلى حرب العراق، فلماذا ران على الكونجرس صمت القبور؟ لماذا وقد كانت بعض دوائرهم الانتخابية ربما توقعت منهم معارضة خطة الإدارة فى حرب - أثبت هؤلاء الأعضاء توافقهم معها إلى هذه الدرجة؟

وكان السؤال الذى يتردد بين المصوِّتين الديموقراطيين أثناء سنوات حكم بوش وقد واجههم الإذعان البادى من ممثليهم فى الكونجرس: "ما هذه الإساءة المنتهكة البالغة"؟ وحتى بعد أن أصبحت حرب العراق سيئة السمعة على نطاق واسع وكان المعارضون السياسيون للرئيس - كما يظهر عليهم - قد استعادوا السيطرة على الكونجرس، فقد عبَّروا فقط بطريقة متناثرة، وبنصف قلب مكبوح العاطفة، بالتصويت بطريقة تعكس التضارب فى مصالحهم.

ويتساءل جو كيرينكيون - مشيرًا بصفة خاصة إلى الحزب الديموقراطى - عما جعل حتى معارضى الرئيس السياسيين يخضعون لرغباته، "فماذا حصل هنا؟ هل كان الأمر مجرد تجربة الحادى عشر من سبتمبر والتى جعلت ظهور شخص كمعارض لسياسات الدفاع القوية بمظهر المكشوف أو العقبة؟ أم هل دمرت السنوات الفضائحية لكلينتون الديموقراطيين، مما أعطى لذلك تصريحًا لمرور برنامج جمهورى متشدد؟ هل كانت الحقيقة هى أن الفروع التشريعية والقضائية كلها قد خضعت للحزب نفسه مثلها مثل الفرع التنفيذى؟. هل كان هناك مخاوف أصيلة من حدوث هجوم آخر على أميريكا؟ أم أن شيئًا آخر يحدث هنا؟.

بالتأكيد فإن كل هذه الأسباب قد ساهمت جزئيًا فى المساندة التى لا تتزعزع لسياسات بوش فى الشهور التى تلت حدث ٩/١١. ورغم الفترات الظرفية للمعارضة - بمجرد أن غيَّرَت السُّلطة قبضتها عام ٢٠٠٦ وتجاوزت الحرب فى العراق أسوأ توقعات ناقديها - فإن المساندة المستمرة لكونجرس لبوش توحى بوجود قوى عميقة تعمل عملها.

وبمثل ما كان ينقص من تسمية أيزنهاور فى خطابه الوداعى "للمجمع العسكرى - الصناعى" بحذفه لكلمة "الكونجرسى" وأصبح الاختصار هو م.ع.ص.

بدلاً من أن يكون م.ع.ص.ك. (أى المجمع العسكرى ـ الصناعى ـ الكونجرسى)، فإن هذا الحذف لحرف الكاف (إشارة للكونجرس) قد أثبت أنه حذف مضىء موضح لدور الكونجرس فى الفساد العسكرى ـ الصناعى، فبالمثل ـ ولأسباب تبيَّن أنها متصلة بالأمر ـ فإن سلطة الرقابة من جانب الكونجرس على الفرع التنفيذى كانت ناقصة بشكل كئيب أثناء التوجه إلى الحرب على العراق.

ويوضح سبينى الأمر بقوله: "إنه بمرور الوقت أصبح هناك انتخاب طبيعى، بأن صعد إلى القمة أفضل الملتمِسين بدلاً من أفضل الساسة. والنتيجة أنه لم يصبح لدينا كونجرس به ساسة، وإنما لدينا كونجرس به متشفعون ملتمِسون محترفون".

حصة درس متقدمة:

المجمع (م) الشركاتى (ش) الكونجرسى (ك) العسكرى (ع) التنفيذى (ت)

وبعد أن شرح سبينى مثال إنتاج الطائرة ف ـ ٢٢ أخذت أُعيد عليه ما كنت قد فهمته لكى أتأكد من أننى استوعبتُه بطريقة سليمة.

ويضحك سبينى قائلاً: "يا سلام لو كانت الأمور بمثل هذه البساطة!؛ فأنت قد أصبح أمامك أن كل الفعل يأتى من عضو الكونجرس. وقد رأيته يفعل ذلك استجابة لأمر طارئ، مثلما يحدث عند وضع نظام تسليحى قيد المراجعة. لكن الأمور لا تعمل بهذه الطريقة. فكل اللاعبين منشغلون، يدفعون بمصالحهم ليس فقط عندما يكون تحت وابل النيران، ولكن طول الوقت. واسم هذه اللعبة هى: دع الأموال والوظائف تتدفق. وبالطبع فهناك استثناءات، حين لا يكون الرئيس مُصِرًا على خوض الحرب لهذه الدرجة. إلا أن هذه الاستثناءات تُثْبِت القاعدة. فإذا أراد الرئيس الحرب، فهى له؛ فبفضل وجود كل هذه الوكالات تحت تصرفه، أصبح الكونجرس فى حاجة إلى اللجوء للتنفيذى فى أشياء كثيرة جدًا".

ويضيف سبينى قائلاً: "إن هناك ما يضلِّلنا فى المثال الذى ضربناه بالطائرة ف ـ ٢٢ كحالة دراسية. وقد يُفهم من ذلك أنه مثال يقترح رؤية تقليدية للمجمع

العسكرى ـ الصناعى، وهى رؤية يكون فيها مقاولو الدفاع فى وضع منفرد أكثر من غيرهم من أعضاء قطاع الشركات، بسبب قدرتهم على وضع الفرع التشريعى (الكونجرسى) فى موضع الخاضع للفرع التنفيذى.

إن تحليل سبينى، رغم ذلك، ليس محدوداً بالتَّزَلُّف للحصول على معروف داخل القطاع الدفاعى. فكما يوضح، فإن أعضاء الشيوخ والنواب الذين لم يكن فى دوائرهم الانتخابية برنامج كبير لإنتاج طائرة ف ـ ٢٢ هم أيضًا صوَّتوا لمساندة الحرب على العراق. فإذا لم يكن ذلك بغرض الحفاظ على استمرار تدفُّق الأموال والوظائف، فلماذا إذن فعلوا ذلك؟

وعلى سبيل المثال فإن عضوة مجلس الشيوخ السيناتور هيلارى كلينتون قد صوَّتَت لصالح الحرب فى العراق رغم أن ولايتها لم تكن بشكل رئيسى ولاية عسكرية ـ صناعية. فإن السيدة كلينتون كانت محتاجة إلى مباركة التنفيذى لأغراض أخرى أكثر مباشَرة من ذلك. فليست المصالح العسكرية ـ الصناعية فحسب هى التى تستطيع أن تجعلها خاضعة لرئيسها؛ وإنما فقط هى المصالح الصناعية والاقتصادية بذاتها التى تجعلها تفعل ذلك. فأى فئة تمثل مصدراً للوظائف (للأعمال) وللأموال ـ بالنسبة لأى ممثل تشريعى فى أى ولاية أو دائرة انتخابية ـ هى بالتعريف قادرة على وضع هذا الممثل فى موضع الملتمِس (أو المتشفع) للفرع التنفيذى.

فقد يتعلق الأمر بقاعدة عسكرية فى دائرة تواجه الإغلاق، ويكون فقدها هو الذى يؤثِّر فى فرص العمل. وقد تكون شركة كيميائيات دوائية فى حاجة إلى مساعدة عضو الكونجرس لالتماس من أحد فروع السلطة التنفيذية وهو إدارة الطعام والدواء FDA. وقد تكون شركة إعلام باحثة عن المساعدة والمساومة والضغط على لجنة الاتصالات الفدرالية (FCC) وقد تكون شركة أمن فى وال ستريت تبحث عن سياسات صديقة مع لجنة الودائع والتبادليات SEC. وقد يكون عملاقًا صناعيًا يبحث عن التساهل من جانب وكالة الحماية البيئية EPA بسبب ممارساته الملوِّثة. وهذا ليس مقصوراً على قطاع الشركات. فقد يتعلق الأمر بجماعة مصالح خاصة غير صناعية تبغى الضغط لتنفيذ برنامج

اجتماعى، أو سياسى، أو دينى، أو فلسفى مثل إصدار تشريع يمنع إنكار العقائد من جانب لجنة الاتصالات الفدرالية FCC أو نشاط من جانب التنفيذى فيما يتعلق بالإجهاض، أو الكنيسة، أو الولاية، أو زواج المثليين. وهكذا أصبحت السلطة التنفيذية ـ وبمرور الزمن ـ هى الفرع الذى يتم اللجوء إليه لتوجيه النفقات القومية بالنسبة لكل شيخ أو نائب ـ ولا يهم إلى أى حزب ينتمى ـ يكون له على الأرجح برنامج يحتاج فيه إلى مباركة الرئيس.

أما فيما يتعلق بمن يصدقون فى بعض الإصلاحات التقدمية المعينة التى تنتمى للقرن العشرين، وخاصة تلك التى تقدِّم المعونات الحكومية للأشخاص المحتاجين، فإن سبينى يحذر من أن تسىء تعليقاته التالية إلى مشاعرهم، إذ يلاحظ أن هذه البرامج، كذلك، تؤدِّى إلى تركيز السلطة فى الفرع التنفيذى، وبالتالى إلى إخضاع الكونجرس.

ورغم أن برامج المساعدات العامة كثيرًا ما تثور ضدها الحجج من جانب من يَحُطُّون من قَدْرِها بقدر مؤسف من نقص الحساسية، فلا تزال هذه النقطة صالحة، وهى أنه بوجود هذا العدد الكبير من وكالات المساعدات العامة مركّزة تحت سلطة الفرع التنفيذى ـ وحتى لو كان التنفيذى يتميز بالأريحية ورحابة الصدر ـ فإن هذه البرامج تظل تساهم فى حدوث موقف يصبح فيه أعضاء الكونجرس الذين ينتوون تقديم هذه المزايا إلى دوائرهم خاضعين لإدارة الرئيس التنفيذى. ويردد سبينى هنا صدى صوت أيزنهاور وهو ينتقد بنفسه المساعدات العامة، والتى عبر عنها فى حفل تنصيبه كرئيس لجامعة كولومبيا فى عام ١٩٤٨:

> إن التركيز لسلطة كبيرة إلى هذا الحد فى حكومة مركزية لا يحتاج أن يكون نتيجة لثورة عنيفة أو انتفاضة كبيرة؛ ذلك أن حكومة أبوية الاتجاه يمكنها بالتدريج أن تدمِّر ـ بالخنق من خلال المزايا المباشرة للمعونات ـ إرادة الناس فى استدامة درجة عالية من المسئولية الفردية. وليس هناك مفر من أن يَلِى التخلى عن المسئولية الفردية المزيد من تركيز السلطة فى الولاية المعنية.

وحتى فيما يتعلق بالمساعدات الاتحادية فإن حاجة عضو الكونجرس إلى التَّزَلُّف (مسح الجوخ) إلى التنفيذى هو رغم ذلك جزء آخر من لوحة التطريز متشابكة الخيوط فى المجمَّع. وتصبح هذه الحاجة للتَّزَلُّف بين عضو فى الكونجرس وآخر نوعًا من التجارة فى هذه الشبكة المتداخلة من ساحة تجارة الخيول التى يدور فيها العمل اليومى؛ فعضو الكونجرس "س" مثلاً قد يساند رغبة التنفيذى فى شنّ الحرب، فى حين قد لا يفعل ذلك عضو الكونجرس "ص". إلا أنه إذا كان العضو "ص" فى حاجة إلى مساندة "س" بشأن إصدار قانون زراعى يسانده "ص"، فإن الفوز بمساندة "س" فى هذا الأمر قد يتطلب من "ص" أن يصوّت لصالح شن الحرب، وبهذه الطريقة يقدِّم عضو الكونجرس "س" مساعدته لزميله "ص"، بينما يمكِّن "ص" زميله "س" من كسب اعتراف التنفيذى بأنه قد نجح فى الحصول على مساندة "ص" للحرب(*).

وكما أن إطلاق اسم "المجمع العسكرى - الصناعى - الكونجرسى" يجب أن يحلّ محل الاسم الأثرى العتيق إلى حدٍّ ما وهو "المجمع العسكرى - الصناعى"، فكذلك أيضًا يمكن طرح الحجة بأن ما يتوافر عليه الدليل اليوم يمكن بأحسن صورة أن يُوصَف "بالمجمّع الشركاتى - الكونجرسى - العسكرى - التنفيذى"، والذى فيه تدل كلمة "العسكرى" بصورة أقل على تضمين وإشراك العسكرى، منها عن كونها الطريقة التى بها يمنح تقاطعُ المصالح الاقتصادية السياسية الترخيصَ والقبول للميول العسكرية للفرع التنفيذى.

ويمكن للمرء أن يَضِلّ طريقه فى بحر من الحروف والفواصل اللفظية ومختصرات الأسماء، ولكن لم يكن أى منها بالجاذبية والاختصار لتعبير أيزنهاور: م.ع.ص. (المجمّع العسكرى الصناعى). إلا أنه لكى ترقى بأى نوع من أنواع الإصلاح ذى المغزى؛ فمن المهم أن تفهم بدقة أكبر كيف تؤدى المصالح المتقاسمة بين الصناعة، والكونجرس، والفرع التنفيذى، إلى الحرب. ومن الحيوى كذلك أن تدرِك - خلف كل هذا التعقيد - الميول الأساسية الإنسانية وهى تعمل عملها.

(*) أو بالعامية المصرية: شيِّلنى وأشيِّلك (المترجم).

ذلك أن نوبات عدم الأمان، مثل تلك التى تبعت هجمات ١١/ ٩، تتعهد وترعى وجود ظروف تمنح الفرع التنفيذى رخصة أكبر مما يمكن للشعب فى ظروف مختلفة أن يمنحها له. وعندما تسدّد الأزمة ضربتها، يكون هناك ميل إنسانى يقول: "لا وقت لدينا للتمعن. افعل شيئًا فقط!". وفى الحقيقة فإن من المعقول ألاّ ينسجم الجدل المتمعِّن فى الكونجرس مع الحاجة إلى الاستجابة السريعة. إلا أن ذلك ينقل المسئولية ضمنيًا من الفرع التشريعى - الذى يجب عليه أن يتدارس الأمور - إلى الفرع التنفيذى الذى يعمل ببساطة بناءً على مسئوليته. ولهذا السبب، مهما كانت ميزاتها النسبية؛ فإن كل نوبة حرب فى التاريخ الأميريكى قد زادت ببطء وبثبات من السلطات المتاحة للتنفيذى. وقد تم تعظيم هذا الأثر بالنفوذ المتصاعد لقطاع الشركات فوق ممثلى الجمهور، فى حلقة خبيثة تقوّى من نفسها، من الزيادة فى السلطة التنفيذية والإنقاص فى السلطة التشريعية. ولكى نمد استعمال سبينى لأسلوب المجاز من العالم الطبيعى، فإن أمورًا قد بزغت بمرور الوقت، أدى فيها التنافس والتعاون بين مختلف الممثلين فى النظام ليس إلى جعل النظام الأكبر يصبح أكثر شرهًا فقط؛ وإنما، فيما بينهم، قد فوَّض ومكَّن فاعلاً واحدًا فوق كل الآخرين. أما هؤلاء الذين هم تحته، فإن الأمر ينتهى بهم وهم يحتلون مواقع طفيليّة فى توازن متبادل الاعتماد، ليس من النوع الذى تمناه المؤسسون الأوائل، ولكن من نوع من فقدان التوازن، فى نظام فطرى الانحراف نحو الحرب. لا توجد قراءة خاصة للشاعر وشعره إلا فيما ندر، وتوزعت الكتابات بين تعريف به وتفنيد مزاعم قد يكون تفنيدها كُتب فى كتاب آخر، أو تناول عام لا تبين له ملامح.

الفصل السابع

الصدمة والفزع فى البلاد

لأنى أؤديها بحِرَفِيَّة ضئيلة يُسَمُّوننى قرصانًا، ولكن تحت يدك أنت بَحْرِيَّة جبارة، فيسمُّونك إمبراطورًا.

قرصان من بلاد فرس النهر

ويتعلق بمدينة الله ضد الوثنيين

لقد تم فى الفصول الماضية فحص الطريقة الأميريكية فى الحرب كظاهرة طارئة ـ نتاج عملية تطورية لا عملية ثورية ـ، ومع ذلك، فبينما يكون من الأمور الحيوية أن نفهم كيف تسببت العسكرة والشركاتية(*) المتزايدة فى التاريخ الأميريكى بطرق عديدة فى إحداث الأزمات الدستورية الموجودة اليوم، فيجب أيضًا أن يقال إن سنوات بوش فى الحكم كانت بمثابة القشة التى قصَمت ظهر البعير.

ذلك أن استعراض الندوب الفردية التى عانت منها الجمهورية على مسار حكم جورج دبليو بوش يجعلنا وكأننا نقرأ تقرير الحوادث الصادر عن حادث سيارة مروع. ونجد فى هذا التقرير عن الجثة المصابة أن الهيكل العظمى المتماسك المعقَّد قد تَهَشَّم شَذَرَ مَذَر، والعديد من الأربطة وأوتار المفاصل قد تمزَّقت، وانفجرت الشرايين، وتهاوت الأعضاء الحيوية، وتسربت الدماء التى تروى الحياة، وأصبحت المعالم الخارجية غير واضحة ولا يسهُل التعرف على صاحبها، وحتى

(*) Militarism and Corporatism.

ذاكرتها الداخلية عن ماضيها قد أصبحت مُهَوَّشة بفعل الإصابة تحت وقع الصدمة والإزعاج؛ بحيث إن مَنْ يشرع فى البحث عن إصلاح للأمر يجد نفسه فى موضع حرج لا يكاد يتبين من أين يبدأ.

ومع ذلك، فإنه بحشد العديد من الأمثلة الدالة على السلطة التنفيذية التى تتسَنَّم القمة، على هيئة قائمة (فاتورة) للملابس المرسلة لمحل الغسيل، والتى تضم الجرائم المرتكبة ضد الجمهورية ودستورها، فيمكن أن يبدأ المرء فى إعداد مجموعة من الخيارات حول مسار ممكن للعلاج وإعادة التأهيل.

تركيز السلطة: الفرع التنفيذى

قانون غير وطنى

لقد تم إعداد مشروع الآلية التشريعية الرئيسية التى أدخلتها إدارة بوش لمحاربة الرعب، وهى قانون الولايات المتحدة الأمريكية الوطنى(*)، بواسطة الفرع التنفيذى، وتم تمريره فى الكونجرس فى ظروف روح محمومة بالعدوى والتوحد بعد حدث ٩/١١. ولو لم يكن الأمر بسبب الحماس المشتعل، لكان اسم القانون نفسه قد أصبح محلاً للعبة عادلة لمواجهة التحدى. وحيث إن العكس المتطرف للفظ "الوطنية" هو لفظ "الخيانة"، فإن اختيار إدارة بوش للكلمات المعبِّرة كان يعنى ضمنًا أن أى شخص سيعارض القانون، فإنه سيكون فى المضمون خائنًا؛ ذلك أن القانون الوطنى فى الحقيقة قد انتهك أجزاءً متعددة من الدستور. وبناءً على الافتراض المنطقى بأن حرية المجتمع الأميريكى جعلت الأمة عُرْضة للهجوم فى عصر جديد من الرعب العالمى، فإن القانون تحدَّى بصورة سافرة بنود الحماية الراعية منذ زمن بعيد، والمذكورة فى التعديل الدستورى الأول، والرابع، والخامس، والسادس، والثامن، والرابع عشر، تحت مسمى حماية البلاد. وقد تم إثبات الأمر ببساطة من خلف ثنايا الكلمات مزدوجة الوجوه لقانون ادَّعى أنه يحدِّد المعيار لوطنية الأمة من خلال مجموعة من الإجراءات بالغة التناقض مع المبادئ الرئيسية لدستور الأمة.

(*)The USA Patriot Act.

● التعديل الأول: وفى تعارض مع الحماية التى يسبغها التعديل الدستورى الأول على حرية الكلام، فإن القسم ٢١٥ ينقص من الإشراف القضائى على مراقبة الحكومة للتليفونات والإنترنت، ويمنح مكتب التحقيقات الفدرالى FBI ما يكاد يكون وصولاً غير محدود لسجلات الأعمال دون أن يتطلب الأمر أن يتوافق ذلك مع المستويات القياسية المعتادة للأدلة الجنائية. وتوفِّر أقسام ٢١٥، ٨٠٥ (أ) (٢) (ب) كذلك ترخيصًا للتحقيق مع المواطنين الأميريكيين الذين يمارسون حريتهم فى التعبير والتجمع والتشارك فى وجهات النظر مع المجموعات الاجتماعية والسياسية التى يختارونها. وبالإضافة فإن المتلقِّين لأوامر البحث الفدرالية يتم إسكاتهم قانونيًا ومنعهم من إبلاغ الآخرين حول هذه الأوامر.

● التعديل الرابع للدستور: يقوض القسم رقم ٢١٥ كذلك حريات التعديل الرابع، بالسماح للرسميين الفدراليين ومن الولايات بأى نوع من متابعة التَّنَصُّت على التليفونات، وقراءة البريد الإلكترونى، ووضع الوسائل السرية للتجسس، والبحث الخفى فى الأماكن المحيطة أو داخل بيوت مواطنى الولايات المتحدة دون الحصول أولاً على رخصة بذلك.

● التعديل الخامس للدستور: يتعارض القسم ٤١٥ مع التعديل الخامس الذى يوفِّر عمليات مستحقة وحماية متساوية حسب القانون بالسماح بدون مراجعة قضائية بالاعتقال غير المحدد والترحيل للأشخاص فيما يتعلق بمجموعات قد تُعْلِن الحكومة فيما بعد أنهم تنظيمات إرهابية.

- التعديل السادس للدستور: ينتهك القسم ٤١٢ الحمايات التى يوفرها التعديل السادس بالسماح بأن يتم احتجاز الأشخاص المعتقلين بواسطة الحكومة دون إعلان للتهم الموجهة إليهم.
- التعديل الثامن للدستور: بالقسم ٤١٢، والذى منه انتحلت حكومة الولايات المتحدة حق الامتياز فى الانخراط فى ممارسة التعذيب للأشخاص المعتقلين فى الداخل والخارج، وكذلك يخرق الحماية التى لا شك فيها بالتعديل الثامن ضد العقوبات القاسية وغير العادية.
- التعديل الرابع عشر للدستور: يخرق القسم ٤١٢ بالإضافة العمليات المستحقة ومواد الحماية المتساوية فى التعديل الرابع عشر، والتى تخوِّل المدعى العام أن يرخِّص بأن شخصًا غير مواطن يهدد الأمن القومى، وفى مثل هذه الحالة يُعتقل مثل هؤلاء الأشخاص بلا حدود توقعًا لاحتمال ترحيلهم. وبينما يجب أن تدرج تهم الهجرة و/أو التهم الجنائية فى خلال سبعة أيام من هذا الاعتقال، فإن التهم يمكن إسنادها على الدليل الذى كان لا يمكن أبدًا بغير ذلك أن يتسبب فى مثل هذا الاعتقال.

ورغم المعارضة الحميمة ووجود نِصاب ديموقراطى فى مجلس الشيوخ، فقد تم التوقيع على أكثر المواد إثارة للجدل فى القانون الوطنى، فتحولَت إلى قانون مرة أخرى من جانب الرئيس بوش فى ٩ مارس عام ٢٠٠٦ فى أقل من خمس سنوات بعد تفعيلها الأصلى. وقد جُعل أربعة عشر قسمًا من الستة عشر قسمًا - التى كان من المفترض انتهاء العمل بها - لتصبح دائمة، وأضاف القانون إجراءات لانتهاء العمل الفورى بقليل منها. ومن خلال هذه التغييرات المحدودة تمت المحافظة على القانون.

وهكذا فإن القانون الوطنى هو عدوان مباشر على الحريات الدستورية المكفولة للشعب، وهو بذلك تأكيد للسلطة الزائدة للحكومة الاتحادية على الشعب وعلى الولايات. إلا أنه من داخل الحكومة الاتحادية نفسها فإن القانون يُقَوِّض فصل السلطات بين فروع السلطة. وبالترخيص للفرع التنفيذى بالعمل بطرق جديدة على حريته فى السياسات المدنية لمواجهة الرعب، يُميل القانون توازن السلطات بعيدًا عن الفروع التشريعية والقانونية.

مشكلة الاستباقية

ورغم أن التأثير الرئيسى للقانون الوطنى كان محليًا، فإن عقيدة بوش أثبتت أنها أكبر توسع جذرى للسياسة الخارجية الأميريكية منذ عقيدة ترومان. فقد ادَّعى الرئيس بوش ـ بتسميته القاعدة "نوعًا جديدًا من الأعداء"، بعد حدث١١/ ٩ بأن أميريكا لم يَعُد بمقدورها الانتظار حتى يكشف تهديد خارجى عن نفسه. وستقوم أميريكا بدلاً من ذلك بالعمل الاستباقى "لمواجهة أسوأ التهديدات قبل ظهورها"[(١)]. وقد تعارَض هذا التعهد الجديد مع تقاليد أميريكا باللجوء إلى العمل العسكرى كملجأ أخير فقط استجابة لخطر واضح وحاضر، وشكَّل بذلك أكثر مباعدة جذرية فى تاريخ الولايات المتحدة عن تردد الآباء المؤسسين إزاء الاشتباك الأجنبى. فبارتهان البلاد لمبدأ العمل الاستباقى، تخاطر عقيدة بوش بأنه: بدون العملية الواجبة للوصول إلى قرار قومى بأن الحرب ضرورية، فإن العمل الاستباقى ضد عدو محتمل قد يجعل من الحرب مهمة تحقق نفسها، مهدرة بذلك ـ بشكل خطير ـ سُلطة الكونجرس الدستورية فى إعلان الحرب.

وعندما يستعيد المرء استفسار ريتشارد بيرل الخطابى الطنان قائلاً: "ما كل هذا الهرج والمرج حول الاستباقية؟"، فإن المرء يرى كيف سار المروِّجون لمثل هذه الاستباقية بصفاقة فى مواجهة عقيدة سابقة قائمة للسياسة الخارجية للولايات المتحدة. ورغم أن الكثير من سياسات بوش يمكن فى الحقيقة قص أثرها إلى إدارات سابقة، فقد ظلّت مقاومة استعمال القوة العسكرية الاستباقية أحد

الخيوط المهمة فى تقاليد سياسة أميريكا الخارجية. وبالتأكيد فلطالما تمت أعمال مغطاة منذ زمن طويل، والتى من خلالها قامت الولايات المتحدة بإطلاق القذيفة الأولى. ولكن الحقيقة المؤكدة ـ وهى أن تلك كانت أعمالاً غير مكشوفة ـ قد أكَّدَت أنها كانت استثناءً من القاعدة التى تقضى بأن أميريكا لم تكن مستعدة لاحتضان الاستباق العسكرى كجزء رسمى من سياسة الولايات المتحدة.

وعلى ذلك فإن افتراق عقيدة بوش عن هذا التقليد يجعل انحراف الأمر بكل صفاقة وكأنه الطريقة العملية المعتادة اليوم، ويرفع الحاجز بالتالى أمام حدوث الانحرافات.

الإجراء العراقى: حرب من الأكاذيب

يصف سيمور هيرش فى عدد ٢٧ أكتوبر عام ٢٠٠٣ من مجلة "نيويوركر" الآليات التى يتم بها تحويل دخان الفرق إلى المدخنة، وهى العملية التى وجَّه بها المسئولون فى إدارة بوش المعلومات الاستخبارية الخام الواردة من الميدان مباشرة إلى المستويات العليا من المسئولين، مع تفادى المرشّحات الحيوية المقصود بها تنقية المواد المخابراتية، والتأكد من دِقَّتها، وفصل المعلومات الشرعية عن الثرثرة المضلِّلة التى لا معنى لها. وقد ادَّعى هيرش أن أعضاء الإدارة قد زودوا رؤساءهم بمعلومات ذات نوعية غير قابلة للتحقق من مصداقيتها، والتى يتم على أساسها اتخاذ القرارات فى السياسة الخارجية. ويقدم الفرع التنفيذى حينئذٍ هذه المعلومات إلى الكونجرس وإلى وسائل الإعلام، وإلى الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة، واصفًا إياها بأنها الدليل الذى لا يتطرق إليه الشك على حالة تستدعى الحرب ضد العراق.

ورغم سعى مسئولى الإدارة إلى نفى ادعاءات هيرش، فقد أثبتتها بعد سنتين من ذلك ـ فى الأول من مايو عام ٢٠٠٥ ـ مذكرةٌ فى قمة السرية تسجل وقائع اجتماع عُقد فى ٢٣ يوليو عام ٢٠٠٢ بين تونى بلير رئيس وزراء بريطانيا ووزرائه. وقد كشفت ما أطلق عليها "مذكرة داوننج ستريت" أن أعضاء إدارة بوش "رغبوا

بعد حدث ٩/١١ فى إزالة صدَّام من خلال عمل عسكرى، تبرره العلاقة بين الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل". وتستطرد المذكرة فى تقرير أن "المخابرات والوقائع كان يتم تضبيطها حول هذه السياسة"(٢). و"بتثبيت" معلومات المخابرات تجنبت إدارة بوش إجراء التدقيق الحيوى على سلوكها فى العمل. وكذلك فقد فَوَّضت سُلطة المُشَرِّع بتقديمها مزاعم مصنَّعة إلى أعضاء الكونجرس يمكن على أساسها بناء تصويت على قرار مجلس النواب المشترك رقم ١١٤ والذى يفوِّضها باستعمال القوة العسكرية ضد العراق. وقد وفَّر هذا التفويض للفرع التنفيذى رخصة حرية التصرف فى إعلان الحرب ضد العراق. وبذلك فإن الإدارة خدعت ليس الكونجرس وحده؛ وإنما الجمهور كذلك. وفى ٥ يونيو عام ٢٠٠٨ نشرت لجنة المخابرات فى مجلس الشيوخ "تقريرها المخابراتى عن المرحلة الثانية ما قبل الحرب" تُفصِّل فيه ما توصلت إليه حول تناول الإدارة للمعلومات المخابراتية فى فترة ما قبل الحرب. ويؤكد التقرير ما تشكك فيه الكثير بالفعل، وهو أن البيت الأبيض وبوش بالَغا فى تقديم الأدلة ضد صدَّام حسين وبشأن تَمَلُّك العراق أسلحة الدمار الشامل. وعند الإفراج عن التقرير أعلن عضو الشيوخ السيناتور جاى روكفللار رئيس لجنة المخابرات أنه "بإعداد الأسباب للحرب فإن الإدارة كررت إبراز معلومات المخابرات على أنها حقيقة، فى حين أنها فى الواقع كانت معلومات غير جوهرية ومتعارضة وحتى غير موجودة. ونتيجة لذلك اقتيد الشعب الأميريكى إلى التصديق بأن التهديد من جانب العراق كان أكثر بكثير مما كان موجودًا بالفعل"(٣).

ورغم أن تقرير المخابرات من مجلس الشيوخ يؤكد على الأخطاء التى ارتكبتها الإدارة فى مسألة كيف أنها ضَلَّلت الأمة بدفعها إلى الحرب، فإن الوقت وحده كفيل بكشف إلى أى درجة أن الرئيس - وقد شد من أزره مساندة الجمهور والكونجرس التى كان قد صنعها - اختار أن يتفادى المزيد من أساليب التحقق والتوازنات فى الداخل (مثل استعمال الأمر القضائى باستدعاء الأشخاص للمحاكمة، ومثل التعديل الرابع والسادس والثامن والرابع عشر فى مواد الدستور)، ولكى يعفى أميريكا فى الخارج من الالتزام بالمعاهدات (مثل معاهدة جنيف) التى كانت قد وَقَّعت عليها. وبمرور الوقت سينتج عن عدم التوقير الوقح للقوانين الدولية والمحلية أول الفضائح العامة للإدارة وأكثرها انتشارًا.

التحديق فى هوةٍ لا قرار لها

بعد ستة شهور من كشف ديناميكيات تشغيل المدخنة لتحويل دخان الفرن (حتى لا تنكشف الطبخة)، والتى قامت بها المخابرات من أجل شن الحرب العراقية، عندما وضع سيمور هيرش تحت الضوء الساطع فى مايو عام ٢٠٠٤ أن أعضاء فى جيش الولايات المتحدة قد عذَّبوا المحتجزين فى سجن أبو غريب فى العراق، فإن هذا الكشف مثَّل علامة طريق فى إدراك الشعب الأميريكى للحرب. وبعد أن كان أميريكيون شباب قد تم تصويرهم فى صورة مستهجنة، عرضت هذه الصورة القبيحة أثناء معمعة النشاطات المنحطة للتعذيب والتحقير للعراقيين الذين كانوا قد وَقَعوا رَهْن مَحْبَسهم. ومع ذلك ومرة أخرى، مثلها مثل العديد من الفضائح التى كانت آلياتها الداخلية تحتاج إلى استبطان وطنى عميق، فى تغطيتها الإعلامية وفى عقل الجمهور، فإن أكثر الحقائق الجنسية بشاعة حول سجن أبو غريب قد برزت لتعكس كل ما ترتب عليها من مغزى قانونى، ودستورى، وأخلاقى.

وكما أشارت عالمة الأنثروبولوجيا (دراسات الإنسان) لورا نادر فى مقالها الكاشف عام ١٩٦٩ تحت عنوان "إلى أعلى يا عالم الأنثروبولوجى"، فإن دراسة الأنظمة الاجتماعية كثيرًا ما يتم توجيهها إلى أسفل "ناحية الذين يتم استعمارهم بدلاً من الاستعماريين، ناحية مَنْ هُمْ أقل قدرة بدلاً من هؤلاء الذين يُمسكون بمقاليد السلطة"(٤). ومما يتفق مع فرضية نادر فإن الشعب الأميريكى قد تمت سرقة فهمه العميق لما عناه أبو غريب، من خلال الطريقة غير المتناسِبة التى ركَّزت وسائل الإعلام من خلالها على الهُويَّات الشخصية وعلى أفعال هؤلاء الموجودين عند أسفل سلسلة مُصْدِرى الأوامر؛ فقد تمت معرفة الكثير عن الجنود والأفراد العسكريين المتورطين - من العقيد فى الجيش (السيدة) جانيس كاربينيسكى إلى الأخصائيين (السيدة) ليندى إنجلاند وزميلها (وحبيبها) تشارلز جرانر، ومع ذلك فإنه قد تم تصويرهم جميعًا كثمرات تفاح فاسدة خرجت عن المرسوم لها، واقترفت التجاوزات من جانبها وحدها، دون تصريح رسمى.

وكان ما قاله وزير الدفاع رامسفيلد عن التجاوزات "إن هى إلا حالات استثنائية، منعزلة"، أما رئيس هيئة الأركان ريتشارد مايرز فقد كان رجع صدى ما قاله "إنها الدورية المسائية هى التى اقترفت ذلك".

ورغم أن الزمن كفيل بكشف أن مثل هذه الحجج بحسبانها عديمة الأمانة، فإنها أدت إلى حماية هؤلاء الموجودين فى مواقع السُلطة من المحاسبة، وبصورة أوسع، إلى حفظ ماء وجه العسكرية الأميريكية.

وربما كان هذا الانطباع الدائر بشكل متسع قد تغلب، لولا ما حدث فى ٨ يونيو عام ٢٠٠٤ من نشر مقال فى جريدة "الواشنطون بوست" يوثّق وجود ما يُسَمَّى "مذكرة التعذيب"، وهى وثيقة سرية تم إعداد مُسَوَّدتها لتقديمها إلى الرئيس من جانب مكتبه للاستشارة القانونية(٥). وكانت هذه المذكرة التى كُتبت فى أغسطس ٢٠٠٢ قد أعادت تأكيد حق الامتياز الخاص والمسئوليات التى تقع على كاهل المسئولين فى ظل قانون الولايات المتحدة وحسب اتفاق جنيف ضد التعذيب وغيره من صور المعاملة القاسية غير الإنسانية وغيرها من العقوبات. وأعادت المذكرة تفسير معنى كلمة "التعذيب" لكى تمنح الفرع التنفيذى فى السلطة ترخيصًا أوسع مما كانت تفسره معاهدة جنيف وقانون الولايات المتحدة. وقد جادلت المذكرة بأنه يمكن للإدارة أن تنخرط "فى معاملات أو عقوبات قاسية، غير إنسانية، أو مُهينة "طالما لم تسبب مستوى من الألم "يساوى فى شدته الألم الذى يصاحب الإصابة الجسدية الخطيرة مثل فشل أحد الأعضاء، أو تعطُّل وظائف الجسم، أو حتى الموت"(٦).

واقترحت "مذكرة التعذيب" برنامجًا واسع المدى ومتعمَّدًا يتم التصريح به من الجانب التنفيذى ليفسِّر اتفاقات جنيف وقانون الولايات المتحدة بصورة أكثر تحرُّرًا عما قامت به أى إدارة سابقة. وظل مدى الاعتماد على هذه المذكرة، ـ حتى فى نظر محكمة الرأى العام ـ مقصورًا بصورة كبيرة على هؤلاء الذين اختصوا بوضع مُسَوَّدتها، فى مقابل المسئولين الكبار الذين فعلوا ذلك من أجلهم، وعلى وجه خاص اثنان من المستشارين القانونيين للبيت الأبيض هما جاى س بايبى، وجون يوو، والقنصل القانونى لنائب الرئيس، ديفيد آرينجتون.

وقد مثَّلت مذكرة التعذيب تأكيدًا كبيرًا للسلطة التنفيذية لكى تجرى التحكيم ـ ولكى تتفادى الكونجرس والمحاكم فى فعل ذلك ـ بشأن القوانين والمعاهدات التى ستتمسك بها أميريكا فى أثناء خوض الحرب. وقد وثَّق مقال نُشر فى جريدة "الواشنطون بوست" وجود "شبكة إنترنت دولية خفية" يديرها الفرع التنفيذى كجزء من الحرب على الإرهاب(٧).

وقد انخرط هذا العالم الخفى من "المواقع السوداء" فى سرية، فى ممارسات الاستنطاق التى توقَّعَتها مذكرة التعذيب فى عدد غير معروف من النوبات حول العالم. فإذا أخذنا فى الاعتبار الخلافات التى أحاطت بفضيحة أبو غريب والكشف عن مذكرة التعذيب، فإن كشف هذه الشبكة السرية قد أوضح أن المسئول التنفيذى قد تجاوز ببساطة عن المعارضة فى الكونجرس والتى اعتبرها غير مناسبة. وهكذا وكأنما قد تم التطويح بمقلاع بفضيحة التعذيب البالغة التعقيد لتتحول إلى أزمة واسعة الانتشار تمثِّل احتقار المسئول التنفيذى للدستور، وهى سابقة سوف تلازم المسئولين والمشرِّعين والقضاة فى المستقبل.

وكما ذكر العقيد ويلكرسون، فقد انخرط رامسفيلد فى تنفيذ تقنية أثبتها الزمن فيما يتعلق بنشاطات التعذيب، وبمقتضاها لا يتم التواصل بشأن الترخيص بها بصورة مباشرة من فوق للتابعين له لكى يقترفوا أعمالاً مثيرة للاعتراض، وإنما يحدث التفويض لهؤلاء التابعين بصورة غير مباشرة. ويحقِّق ذلك النتائج المرجوة، بينما يقلِّل الاعتماد على هؤلاء الموجودين فى القيادة. ويبرز مثال أوَّلى على ذلك ـ حسب ما قال ويلكرسون ـ فى "مذكرة العمل" المشهورة الآن الصادرة من وزارة الدفاع، والتى أوصى فيها ويليام جى هاينس الثانى قنصل وزارة الدفاع أن يعطى رامسفيلد موافقته على عدد محدود "من أساليب كسر المقاومة التى تساعد على استنطاق المحتجَزين فى خليج جوانتانامو". وقد وقَّع رامسفيلد باسمه فى الخانة المتَّفَق عليها، ولكنه حينئذ فى إطار نزوة غير رسمية، كتب بحروف غير واضحة (شخبط) ملاحظة جانبية بخط اليد جاء فيها "ومع ذلك أنا أوافق على ٨ ـ ١٠ ساعات فى اليوم. ولماذا يتوقف الأمر عند أربع ساعات؟". وكما يرى ويلكرسون الأمر، فإن هذه الملاحظة اللَّبِقَة تحمل مغازى عميقة،

وبالفعل، فهى أمر مصوغ فى صورة سؤال نظرى. أى أنها كمثل ما يقول الملك هنرى الثانى: "ألا يُخَلِّصنى أحدكم من هذا القس المتعب؟". ويوضح ويلكرسون الأمر، "ثم يذهب شخص ما ويقتل توماس أ. بيكيت". وفى كلمات أخرى فبالنسبة لكل هؤلاء - الذين رشحتهم مذكرة الفعل الصادرة من رامسفيلد من أعلى إلى أسفل - هل كان تساؤله كذلك مفهومًا ليعنى عقوبة رسمية؟ وبما أنها لم تكن سوى مجرد تساؤل، فإن ذلك كان شيئًا يمكن الدفاع عنه على أنه لا يشكِّل أمرًا رسميًا. ولكن، فى الحقيقة، فإذا تم التعبير عن اقتراح نظرى بمثل هذه الطريقة العامة من جانب شخصية بمثل سلطات رامسفيلد، فإن ما يترتب على تفضيله هذا يكون واضحًا وذا قوة كبيرة. ولا يحتاج من يعملون تحت إمرته لكى يتهجاها لهم. فإذا كانوا يفهمون شيئًا، فإن هذه الرغبة تصبح بالنسبة لهم أمرًا.

وفى أول إبريل عام ٢٠٠٨، وبعد أربع سنوات من كشف جريدة " الواشنطون بوست" لأول مرة عن وجود مذكرة التعذيب، سمح البنتاجون بنشر مذكرة صدرت فى مارس عام ٢٠٠٣ كانت قد ذهبت إلى أبعد مما ذهبت إليه مذكرة ٢٠٠٢ الأصلية فى الجدل حول أنه فى زمن الحرب فإن المسئول التنفيذى كقائد أعلى للقوات المسلحة لا يكون عُرْضَة للتحديدات بمعاهدات الأمم المتحدة ضد التعذيب. وفى المذكرة جادل مساعد المدعى العام حينئذٍ جون يوو بأن "القانون العالمى المعتاد ليس هو القانون الاتحادى، وأن من حق الرئيس أن يتخطاه كما يتراءى له ذلك. وفى علامة كاشفة حول أن الإدارة أدركت احتمال تعرُّض ممارساتها فى الاستجواب للهجوم القانونى عليها، فقد ذهبت المذكرة إلى توفير الأساس لدفاع قانونى عن موقفها؛ فكتب يوو "حتى لو كانت مواضيع الخطر الجنائى المشار إليها أعلاه مطبَّقة - وربما كانت إحدى طرق الاستجواب تنتهك هذه الأنواع من الخطر - فإن الحاجة أو الدفاع عن النفس قد توفر تبريرات لأى مسئولية جنائية". وقد رفع إعلان هذه المذكرة العاملين عند المستوى الإدارى الأوسط مثل يوو، وبايبى، وآرينجتون إلى الظهور تحت الأضواء. وبعد مرور ثمانية أيام فإن أنباء محطة ABC ستفضح القصة الأكثر انتشارًا وهى أنه - على العكس من الجهود السابقة للإدارة فى إلقاء اللوم فى هذه النشاطات على كاهل مجموعة صغيرة من الممثلين المارقين - "فإنه فى عشرات من المحادثات على أعلى

مستويات السرية فى البيت الأبيض قام أكبر الرسميين فى إدارة بوش بالمناقشة والموافقة على التفاصيل المحددة حول كيف يتم استجواب المشتبه فيهم ذوى القيمة الكبيرة فى تنظيم القاعدة من قِبَل وكالة المخابرات المركزية".

وقد كشفت محطة ABC، فى تقريرها ـ الذى لا سابق له ـ أن من بين الفريق المتميز لمن يُسَمَّون بالقيادات فى الإدارة، والذين ساهموا فى هذه المناقشات "ذات المستوى الرفيع حول هذه الأساليب المشدَّدة من التحقيقات"، كان هناك نائب الرئيس ديك تشينى، ووزير الدفاع رامسفيلد، ووزير الخارجية كولين باول، ومستشارة الأمن القومى كوندوليزا رايس. وقد أفادت إذاعة ABC بأن مصادر رفيعة المستوى ذكرت أن مجموعة بعدد أصابع اليد من قمة المستشارين قد وقعت على كيف تقوم وكالة المخابرات المركزية بالتحقيق مع مشتبهى القاعدة، وهل يتم صفعهم، أو دفعهم، أو منعهم من النوم أو تعريضهم للغرق المثير الذى يُطلَق عليه "ما يشبه الغرق"(*).

وعلى ذلك فإن هذه الكشوف المجتمعة ـ العائدة أولاً إلى مذكرة عام ٢٠٠٣ الصارخة، ثم إلى تورط المسئولين عند المستويات العليا فى اجتماعات أقرَّت مثل هذه الممارسات المثيرة للجدل ـ قد كذَّبت الادعاءات السابقة بأن هذه الأساليب المتصاعدة فى التحقيقات قد حدثت دون علم كبار المسئولين فى الإدارة أو موافقتهم. وعلى العكس، فقد أصبح من الواضح الآن أن أعضاء الإدارة على كل المستويات ـ ويَضُمُّون مستشارى الرئيس القانونيين ولا يقتصرون عليهم فقط ـ قد سعوا عن علم إلى تجاوز القانون الدولى والمحلى؛ لكى يوفِّروا للرئيس كل السبل تحت تصرفه ليشن الحروب على الإرهاب وفى العراق، بما فيها صنوف السلوكيات التى تخرق القانون الدولى والأساليب المعيارية لزمن الحرب.

وفى نهاية الأمر فقد انكشف أنه بسوء استعمال السلطة الأرعن، وتحدى القوانين المحلية والعالمية، تكون ثمار التفاح الفاسدة قد وصلت فى الشجرة إلى أعلى مما كان يُعتقد من قبل.

(*) Simulated Drowing or water boarding.

وكما فجَّرت قنابل حرب عملية تحرير العراق شروخًا واسعة عميقة تتعدى العراق، فإن إدارة بوش قد كسرت وقوَّضت قَلْب البنى الدستورية التى تم تأسيس الجمهورية الأمريكية نفسها فوقها. ولم يكن هناك ما هو أكثر جوهرية من بين هذه الأسس من الأمر بالإعلام القضائى بإحضار سجين أمام المحكمة للنظر فى شرعية سجنه(*). ويُعتبر هذا الاستحضار أمام المحكمة لتبيُّن سبب الحجز رُكنًا أساسيًا للنظم السياسية الغربية منذ الماجناكارتا(**)، ومستودعًا لمجموعة من المبادئ القانونية الأساسية التى تحمِى حقوق الفرد فى مواجهة المحاكمات المغلوطة والاعتقال بواسطة الدولة. وهذا الحق فى الاستدعاء أمام المحكمة حق أساسى فى القانون الأميريكى إلى درجة تصنيفه فى المادة الأولى من الدستور، متقدمًا حتى على حرية التعبير، والحريات الدينية، وحرية التجمع.

وبعد حدث ٩/١١ نقلت الإدارة مئات من المحتجزين المزعوم انتماؤهم إلى القاعدة وطالبان إلى قاعدة الولايات المتحدة البحرية فى خليج جوانتانامو فى كوبا. ولما كانت إدارة بوش قد صنَّفتهم على أنهم "محاربون أعداء" بدلاً من سجينى حرب، فقد أنكرت عليهم الحماية التى تُسبغها اتفاقات جنيف. ولما كانت قد بَنَتْ عملها هذا على قرار المحكمة العليا فى القضية "إكس فى مواجهة كيرين" (التى تمت مناقشتها فى الفصل الثانى)، فإن الإدارة نعتت محتجزى جوانتانامو بأنهم "عاصون للقانون"، وبالتالى حرمَتْهم من التقدم إلى المحاكم فى الولايات المتحدة وأجبرتهم بدلاً من ذلك على مواجهة محاكمات عسكرية. ولا يتمتع المعتقلون فى مثل هذه المحاكمات بميزة حق الاستحضار للسؤال عن سبب احتجازهم أمام المحكمة والذى يوفره لهم الدستور. ويمكن حينئذ أن يستعمل ضدهم تُهَم القيل والقال، والشهادة تحت إكراه، والأدلة السرية. وليس هناك إمكانية لطلب التماس ضد أى حكم يمكن أن يقام أمام المحاكم الاتحادية. وبدلاً من ذلك فالموضوع يكون محل النظر النهائى بواسطة الرئيس نفسه.

(*)The writ of habeas corpus

(**) الماجناكارتا: قانون صدر عام ١٢١٥ فى بريطانيا يتضمن أكثر التحديات لسلطات الملك فى بريطانيا حتى تاريخه (المترجم).

وقد قرر جورج دبليو بوش ـ كما سبق بالمثل للرئيس لينكولن والرئيس روزفلت من قبله ـ أن الدستور فى وقت "الغزو أو العصيان" قد منح الرئيس الحق فى إنكار إسباغ الحمايات القانونية الدستورية على المحتجَزين من "المحاربين العاصين للقانون". ورغم أنه بذلك ليس أول رئيس أميريكى يفعل ذلك، ورغم أنه كانت تسنده السوابق التى اتخذها كل من لينكولن وروزفلت، فإنه لا توجد أبدًا إدارة قد أكَّدت على حرية التصرف فى متى وإلى أى حد تفى البلاد بمتطلبات الدستور فى مساندة الحق فى "استدعاء المحتجزين أمام المحكمة للتعرف على سبب السجن".

حقًا إن الخرق لقدسية الترتيب الدستورى الذى يوفر حماية المحتجزين فى الاستدعاء لهم أمام المحكمة لمعرفة سبب احتجازهم، قد تم من قَبْل بواسطة رؤساء عديدين، مما يبعث على الأسى؛ ليس فقط لأن هذا الحق فى استدعاء السجين أمام المحكمة يحتل هذا الموقع المركزى فى الإيمان الفلسفى بالأسس التى قامت عليها الأمة، ولكن أيضًا لأن القانون لا يفوِّض الرئيس بوضوح سلطة تعليق هذا الحق. وبينما نجد أن العديد مما أتاحه الدستور فى مواده الرئيسية وفى قانون الحقوق يمنح أو يمنع حدودًا وسلطات لأحد الفروع أو غيره (مثلاً، "الكونجرس ليس له أن يصنع قانونًا"، أو "إن مجلس النواب سوف يختار المتحدث باسمه وغيره من ضباطه المنظمين"،... إلخ)، فإن مسئولية مساندة مبدأ "حق استدعاء المسجون أمام المحكمة" ـ وعلى عكس ذلك تقرير متى يمكن تعليق هذا الحق ـ لم يكلَّف به أى فرع محدد من فروع السلطة. ذلك أن الدستور يقرر ببساطة بصيغة سلبية أن "امتياز حق استدعاء المتهم أمام المحكمة لن يتم تعليقه، إلا إذا تطلب الأمن العام ذلك فى حالة العصيان أو الغزو". وإذا كان قد حدث شىء منذ ظهرت الفقرة التى تشير إلى حق الاستدعاء فى المادة الأولى، القسم التاسع، تحت عنوان "القيود على الكونجرس،" فإن ذلك كما يظهر، يقترح أن سلطة التعليق قد تكون بإمكان الفرع التشريعى.

وبعد مرور خمس سنوات على هذه الحقيقة، تم فرض بعض التحديد على تأكيد الرئيس لسلطته التنفيذية فى هذا المجال. ففى ٢٩ يونيو عام ٢٠٠٦، وبعد

تحديات قدَّمها خبراء قانونيون وأعضاء فى الكونجرس، حكمت المحكمة العليا فى قرارها "حمدان ضد رامسفيلد" - والذى يُعتبر علامة فارقة فى القضية - بأن استعمال إدارة بوش للمحاكمات العسكرية "ينتهك كلاً من النظام الموحد للعدالة العسكرية، واتفاقات جنيف الأربع". وبصدور ذلك الحكم فإن مئات من المعتقلين فى جوانتانامو (وعدداً لم يتم إخبار أحد به فى أماكن أخرى) كانوا قد حُرِموا من الحق الواجب بمقتضى القانون الأميريكى، وتعرَّضوا لانتهاكات الاتفاقيات المذكورة.

ولكى تصبح الأمور أكثر سوءًا من منظور دستورى، ورغم الإدانة المدوِّية بواسطة المحكمة العليا فى قضية "حمدان ضد رامسفيلد"، فإن الإدارة قد سعت ليس إلى تقليل هذه الممارسات، وإنما - بدلاً من ذلك - إلى تقنينها تشريعيًا؛ فعندما حاول الفرع القضائى أن يوفى بحق انتدابه للعمل فى الإشراف على الفرع التنفيذى، فإن التنفيذيين (وحلفاءهم فى كابيتول هيل - مبنى الكونجرس -) استجابوا بالدفع إلى سن قانون جديد.

وفى ١٧ أكتوبر عام ٢٠٠٦، وقَّع الرئيس بوش قانون المأمورية العسكرية لعام ٢٠٠٦، ممكِّنًا لاستمرار الممارسات المثيرة للخلاف فى احتجازها ومعاملتها "للمحاربين العصاة للقانون". وكتب أنتونى د. روميرو - وهو المدير التنفيذى لاتحاد الحريات المدنية الأميريكية- قائلاً: "إنه بموافقة الكونجرس، يستطيع الرئيس الآن أن يعتقل إلى أمد غير محدود أشخاصًا قيد المحاكمة اعتمادًا على أدلة القيل والقال، وأن يخول المحاكمات التى يمكن أن تحكم بالإعدام بناءً على شهادة قولية بدون شهود، وأن يقفل الباب بالضبة والمفتاح أمام التماسات الاستدعاء القضائى للمتهمين"(٩) . وبتقليل قرارات المحكمة على الإشراف على سلطة الفرع التنفيذى، يوفر قانون المجالس العسكرية حصانة صالحة مسبقًا لمدة تسع سنوات لمسئولى الولايات المتحدة الذين رخَّصوا، أو أمروا، أو اقترفوا أعمالاً

ممكنة من التجاوزات على المعتقلين قبل تفعيل القانون. ويُعتبر ذلك إصابة تاريخية للدستور، ستكون لها ردود أفعال تحس بها الأجيال القادمة فى المستقبل.

ازدراء المحكمة

ومن الاستراتيجيات التى كرَّرتها إدارة بوش، القفز على ناقديها بتلويثهم بالتهم نفسها التى يمكن بأصدق من ذلك توجيهها إلى تلك الإدارة نفسها(*)، وهكذا اقتضى الأمر أن الحكومة التى زادت بقدر هائل من حجم ونفقات البيروقراطية الاتحادية، كان بإمكانها أن تتهم معارضيها بأنهم يسعون لتكوين "حكومة كبيرة". وبالمثل أيضًا أصبح بوش قادرًا على التشكيك فى وطنية منافسه جون كيرى بالمشاركة فى الحروب فى انتخابات عام ٢٠٠٤، رغم أن كيرى كان قد خدم فى حرب فيتنام، فى حين ظل بوش قابعًا فى البلاد. وتكرارًا لهذه الاستراتيجية الشاطرة، وزعت الإدارة وصف "القضاة النشطين" لتتهم زيفًا بتهمة الحزبية القضاةَ والمرشحين القضائيين الذين لا تحبهم، حتى ولو كانت تنخرط فى نشاطات تصاعدت إلى أكثر أنواع التحزب وفصول النشاط الحزبى فى تاريخ النظام القضائى.

وليس على المرء إلا أن يتذكر قانون إعادة تنظيم القضاء عام ١٩٣٧ الذى أصدره فرانكلين د. روزفلت، لكى يدرك أن جورج دبليو بوش إن هو إلا أول رئيس بلا منازع سعى لكى يطور المحاكم لتكون طوع إرادته. وفى الحقيقة فإن وصف "النشاط القضائى" نفسه يعود إلى الخلف إلى عام ١٩٤٧، حين نشرت مجلة فورتشن مقالاً للمؤرخ السياسى آرثر شليزنجر الصغير، حلَّل فيه الميول السياسية للمحكمة العليا القائمة وقتئذ. ومع ذلك، وكما حدث فى عديد من مناطق صنع السياسة، فإن إدارة بوش ميَّزَت نفسها ليس فقط بكونها أول إدارة تتبع برنامجًا حزبيًا فى المحاكم، ولكن أيضًا بالتعسف والدوجما، وبالتهور، وبالرعونة بالطريقة التى فعلت بها ذلك.

(*) وبالمَثَل المصرى الدارج "اللى فيها تجيبُه فيك". وبالمثل الفصيح "رَمَتْكَ بِدَائِهَا وَانْسَلَّتْ"! (المترجم).

وفى ديسمبر عام ٢٠٠٦ شكَّل طرد وزارة العدل ثمانية من أعضاء المحاماة العموميين للولايات المتحدة ـ من ناحية ـ عملية تطهير ذات دافع سياسى لعدد من أعضاء السلطة التنفيذية غير المرغوب فيهم، ومن ناحية أخرى هجومًا استباقيًا أكثر اتساعًا على النظام القضائى. وفى ثنايا الفضيحة التى أثارها هذا الطرد، تحجج البيت الأبيض بأن طردهم كان مدفوعًا بضعف أدائهم المهنى. إلا أنه سرعان ما أصبح واضحًا أن هذه العمليات كانت ذات دافع سياسى. والباعث على الاهتمام، أن عمليات الطرد لم تكن حزبية بأى نموذج متوقع لذلك. فمن الثمانية المحامين العامين الذين طردَتهم الإدارة الجمهورية، كان ستة منهم جمهوريين، واثنان فقط مستقلَّين، ولم يكن أى منهم ديموقراطيًا. وكلهم كان قد عيَّنهم الرئيس بوش وقضوا سنتين من السنوات الأربع المقررة لتعيينهم. ومع ذلك فإن ما كان قد جمع بينهم كذلك هو أن كلاً منهم قد أيَّد تقديم حالات الفساد ضد سياسيين محافظين إلى المحاكمة، ورفضوا الاستمرار فى تحقيقات موجَّهة تُساندها الإدارة، أو توصف بطرق أخرى على أنها لا تتماشى مع أهداف البيت الأبيض السياسية. فقد قدَّم كارول لام المحامى العام فى سان دييجو ـ على سبيل المثال ـ رجلَ الكونجرس الجمهورى راندى "ديوك" كانينجهام للمحاكمة، مما نتج عنه عقد صفقة بمقتضاها اعترف بأنه مذنب فى تهم التآمر لاقتراف السرقة، وغش المراسلات البريدية، وغش الاتصالات السلكية، والتهرب من الضرائب، وحكم عليه بالسجن لمدة ثمان سنوات وأربعة شهور.

وقد كان طَرْد أحد محامى الولايات المتحدة قبل أن يُتِمّ على الأقل دورة من أربعة سنوات فى عمله شيئًا غير معتاد. وفى هذه الحملة الصفيقة انتهزت الإدارة وجود شروط فى القانون الوطنى تعهَّد فيها بمزيد من صور حرية التصرف لمكتب المحامى العام فى تعيين رجال الادعاء الاتحاديين. ففيما سبق، كان أى مدعٍ يتم تعيينه على قوة التعيين المؤقت فى كرسى اتحادى ـ أى لسد فراغ ـ كان بسبب حالته المؤقتة ليس خاضعًا لموافقة مجلس الشيوخ. وكانت هذه التعيينات محددة لفترة ١٢٠ يومًا. إلا أن القانون الوطنى رغم ذلك مكَّن المدعى العام من تنفيذ تعيينات مؤقتة تتخطى حدود هذه الأيام المائة والعشرين، وسَعَت

إدارة بوش لاستغلال هذه السلطة لكى تستبدل المُدَّعين الذين لا تحبهم بالمعيَّنين المؤقَّتين من قبَلها، وبذلك تتفادى الحاجة إلى الحصول على موافقة الكونجرس.

وعندما انكشفت الفضيحة فى نور النهار، كان غضب الكونجرس من الحزبين معًا، وكانت هناك نداءات تُطالب المدعى العام "البرتو جونزاليس" بالاستقالة. وفى وقت متأخر من عام ٢٠٠٧ فإن جونزاليس، ومعه نائبه، رئيس الطاقم، وأعضاء كثيرون من وزارة العدل قد استقالوا. وحتى كتابة هذا الموضوع، فلا تزال هناك جهود مستمرة فى التصاعد من جانب الكونجرس لإجراء محاسبة على هذه الفضيحة، وتتبقى النتائج القانونية الأكبر لهذه الحملة من إساءة استعمال السلطة من جانب الفرع التنفيذى لنشهد ماذا سيحدث.

وبالإضافة إلى العمل على تكديس المحاكم الاتحادية بمدعين تحركهم أهواؤهم السياسية، فإن الإدارة أظهرت مزيدًا من الازدراء لاستقلال المحاكم باتخاذ موقف مضاد، وفى بعض الحالات رعاية الغضب العام ضد من وصفهم الرئيس بنفسه "بالقضاة النشطاء". وقد ساهم ذلك فى خلق مناخ من الاحتقار ناحية المحاكم، والذى لاحظته بعد استقالتها القاضية فى المحكمة العليا "ساندرا داى أوكونور" فى مقال افتتاحى كتبته فى "جريدة وال ستريت". فقد كتبت أوكونور تقول: "إنه رغم أن ازدراء بعض القضاة ليس ظاهرة جديدة بالكامل، فإن اتساع وشدة الغضب الذى تزايد حاليًا ضد القضاء قد لا يكون له سابق قياس فى التاريخ الأميريكى". وقد كان حديث القاضية أوكونور نابعًا من التجربة الكبيرة غير المسبوقة. وفى فبراير عام ٢٠٠٥ كانت هى وزميلها عضو المحكمة العليا القاضى روث بادر جينسبرج هدفًا لتهديد بالموت عبر الإنترنت لاقتباسهم أحكامًا قضائية أجنبية فى أحكامهم الصادرة من المنصة"[١٠].

كما كتبت أوكونور أيضًا أن (القضاة النشطاء) ذوى الحضور الكلى الموجود فى كل مكان أصبحوا أنذالاً يتوسطون المجال السياسى الداخلى اليوم. ويسجل الموظفون المنتخبون، بصورة روتينية، نقاطًا رخيصة بالتنديد 'بالقضاة الرائعين' الذين يتم الادعاء عليهم بتواصلهم مع المواطنين العاديين وقيمهم... ورغم أن هذه الهجمات تشع بالسخونة أكثر مما تضىء الطريق، فإن استعمال القضاة للهجوم

عليهم مثلما يتم التدريب على أكياس الملاكمة، يمثل تهديدًا خطيرًا لاستقلال القضاء". ورغم أن القاضية أوكونور لفتت الانتباه بصفة خاصة إلى الضغوط الموجَّهة للقضاة من قِبَل مجموعات النشطاء مثل المجموعة المسماة "احبسوا أربعة قضاة، وهى باللغة الإنجليزية "J.A.I.L.4 Judges"، وهم من العامة القائمين بحملة لتعريض القضاة الاتحاديين إلى مساءلة قانونية أكبر جزاء القرارات الصادرة منهم، فإن كلمات القاضية ربما كانت موجَّهة بالمثل إلى إدارة بوش نفسها؛ ذلك لأنه - وإلى حد معقول - لم يكن هناك من هو أكثر منه استفزازًا فى التهجم على استقلال القضاء.

اصطياد عصفورين بحجر

كشفت صحيفة "الولايات المتحدة الأميريكية اليوم" فى ١٠ مايو عام ٢٠٠٦ اعتداءً إضافيًا على النظام القضائى يتمثل فى وجود برنامج سرى تقوم بتشغيله وكالة الأمن القومى التابعة لوزارة الدفاع لمراقبة المكالمات التليفونية ووضع سجل (كتالوج) للمكالمات التليفونية التى تتم من خلال أكبر أربع شركات فى الولايات المتحدة. وكان اكتشاف هذا البرنامج وقاعدته المعلوماتية التى تقديرها ١,٩ تريليون تسجيل لمكالمات تليفونية قد أثار جدلاً هائلاً.

وقد أثار منتقدو البرنامج أنه يهدر التعديل الرابع من الدستور، والذى يحمى ضد التحرى والقبض الذى لا مبرر له وكذلك قانون المراقبة للمخابرات الأجنبية "فيسا FISA"(*)، والذى هو قانون تشريعى اتحادى يحكم كيف -وإلى أى مدى- يمكن أن تشرف الحكومة الاتحادية على جمع المخابرات الأجنبية. ولما لم يكن لدى كل من الكونجرس أو المحاكم وسائلها التخابرية، فإن هذا القانون ينظم ضمنيًا سلوك الفرع التنفيذى فى هذا الصدد. وكان هذا القانون قد أجازه الكونجرس بعد تحقيق بواسطة لجنة تشيرش - التى رَأَسها فرانك تشيرش عضو الشيوخ عن ولاية إيداهو - فى خروق قانونية قام بها الفرع التنفيذى أثناء مزاولته لنشاطات خفية وتجميعه للمخابرات فى داخل وفى خارج الولايات المتحدة أثناء أواخر الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين فى سنوات نيكسون.

(*) Foreign Intelligence Surveillance Act (FISA).

ومن بين النشاطات التى سعى القانون لمنعها كان استعمال الفرع التنفيذى لآليات مخابراتية لكى يجرى استقصاءات ضد المواطنين الأميريكيين. وكان الرئيس نيكسون على وجه خاص قد أقرَّ هذا الإشراف الداخلى. ومن خلال بناء إجراءات مسهبة لمتابعة نشاطات الفرع التنفيذى الخفية ولجمع المخابرات، فإن قانون "فيسا" قد تم تصميمه ليمنع ذلك من الحدوث مرة أخرى. ولتسهيل هذه المهمة أقام "فيسا" محكمة مكرسة - تحت نظام المحاكم الاتحادى - وهى محكمة الإشراف على المخابرات الأجنبية (م.أ.م.أ.)(*)، مهمتها منح المبررات التى تسمح بالتنصت على المكالمات وغيرها من صور الاستقصاء والإشراف. وكذلك أنشأت المحكمة إجراءات حازمة بمقتضاها لا بُدَّ للفرع التنفيذى أن يؤمِّن من خلالها مبررات لمثل هذا النشاط.

وقد أقرَّ المدافعون عن برنامج التنصت الهائل لإدارة الأمن القومى أن جمع مثل هذه المعلومات كان وسيلة ضرورية يتم بها مراقبة الاتصال بين الإرهابيين الفاعلين المحتمَلين فى الولايات المتحدة وشركائهم المتواطئين معهم فى الخارج. وعندما تفجرت الفضيحة فى نهاية عام ٢٠٠٥، دافع الرئيس عن البرنامج قائلاً: "أمتلك، كرئيس وكقائد أعلى، المسئوليات الدستورية والسلطات الدستورية لحماية بلادنا. وتعطينى المادة الثانية من الدستور المسئولية والسلطة اللازمتين للوفاء بهما"(١١). وفى رد على منتقدى البرنامج جادل كل من المدعى العام ألبرتو جونزاليس، ونائبه للادعاء العام جون يوو بالإضافة إلى ذلك بأنه عندما سَنَّ الكونجرس قراره المشترك القاضى بمنح الرئيس السلطة "لكى يستعمل كل القوة اللازمة والمناسبة" ليقدِّم للقضاء هؤلاء المسئولين عن حدث ٩/١١، فإن القرار استثناه ضمنيًا من الالتزام بقيود قانون "فيسا". وحيث إنه ليس هناك صياغة لغوية بهذا المعنى فى القرار المشترك للكونجرس رقم ١١٤، فإن هذا يفسِّر جزئيًا لماذا منح مؤيدو برنامج إدارة الأمن القومى الإضافة العشوائية بتخطى قانون فيسا؛ لأنها مخالفة غير دستورية من جانب السلطة التنفيذية.

(*)Foreign Intelligence Surveillance Court (FISC).

ومهما كان موضع الحقيقة فى هذا الشأن، ومهما كانت مزية رؤية إدارته لقانون فيسا، فإن بوش قد اختار ألاَّ يعارض القانون من خلال وضع قانونى. وبدلاً من ذلك، فقد جعل بإمكان إدارة الأمن القومى أن تلف من حوله سراً. ويمثل ذلك عدوانًا واسع المدى ليس على سلطة الكونجرس للموافقة على القوانين فقط؛ وإنما أيضًا على سلطة المحاكم لتنفيذ القوانين الحاكمة لسلوك السلطة التنفيذية.

الملحوظات الختامية بعد توقيع الرئيس(*) PS.S

فى ضوء الفضائح المتكاثرة التى تعقَّبته وهى تعض فى عقبيه، جادل الرئيس بوش بحماس متزايد حول ما أطلق عليه مكتبه "رجل السلطة التنفيذية الفريد"، وهو تعبير لم يوجد فى الدستور بعد، ويركز على رؤيته التى لا مثيل لها للفرع التنفيذى بحسبانه متفوقًا على فروع السلطة الأخرى. ولم يكن هناك موضع عبَّرت فيه هذه الرؤية بلا مواربة عن نفسها يفوق استعمال الرئيس واسع المدى لما أطلق عليه "البيانات الرئاسية المصاحبة لتوقيعه" لكى تعبث بقوة غير مسبوقة فى عملية إعادة تفسير القوانين التى وافق عليها الكونجرس. فهذه البيانات - والمعروف أنها ابتُدعت بمساهمة بارزة من جانب ديفيد أدلنجتون، القنصل القانونى لنائب الرئيس تشينى - هى بيانات مكتوبة بواسطة الرئيس فى وقت توقيعه على مشروع قانون لتحويله إلى قانون نافذ. وتتجنب مثل هذه الوسيلة حاجة الرئيس إلى أن يجلب على نفسه المتاعب الناجمة عن الثمن السياسى الذى عليه أن يؤديه إذا أصدر اعتراضًا مانعًا (فيتو) على مشروع قانون سبق أن وافق عليه الكونجرس. فبدلاً من ذلك يمكن للرئيس أن يظهر بمظهر المتماشى مع القانون، ولكنه حينئذٍ يسطر بهدوء إضافة فى "ملحوظة" "P.S" فى نهاية الوثيقة، تدل على المزاعم التى من ورائها يقوم بالتوقيع عليها. وهذه

(*) يرمز الحرفان "P.S" إلى اختصار يعنى كتابة ملحوظة ختامية بخط الرئيس بعد توقيعه على قانون، تفيد بإشارة إلى تعليماته بتنفيذ القانون الموقَّع عليه حسب تفسيره هو للقانون، وليس التفسير الدستورى أو القانونى له.

الافتراضات ستؤثر فى الطريقة المستقبلية التى سيطلق بها القانون فى المستقبل. وبهذه الطريقة فإن الرئيس يقلِّل من التكلفة السياسية، ويعظِّم من فعالية اعتراضه على إجراء معين.

ولقد كان أدلينجتون - وهو الشخص الفاعل فى الاستعمال القوى لهذه الطريقة - المستشار السياسى للرئيس ريجان، وأوصى فى ذلك الوقت بأن يتم استعمال البيانات المصاحبة للتوقيع لتساعد فى إعفاء الرئيس ريجان من المسئولية فى عملية إيران - كونترا. هذا وقد استعمل رؤساء سابقون مثل هذه البيانات المصاحبة لتوقيعهم، ولكن لم يفعل أى منهم ذلك بالكثرة التى فعلها بها بوش، وكما ذكرت جريدة "النيويورك تايمز"، لم يحدث من قبل كذلك أن جُعل الرئيس هو المفسِّر لمقاصد القانون بدلاً من أن يفعل الكونجرس ذلك، والحَكَم الفيصل فى دستورية القانون بدلاً من المحاكم(١٢). وقد استعمل الرئيس بوش هذه البيانات المصاحبة للتوقيع ليعتلى فوق أكثر من ٧٥٠ تحديًا لقوانين جديدة وقائمة، مؤكدًا حق المسئول التنفيذى فى استكناه [مثل هذه القوانين] بطريقة متوائمة مع السلطة الدستورية للرئيس ليراقب الفرع التنفيذى الفريد، وبصفته القائد الأعلى"(١٣). وقد قرر اتحاد المحامين الأميريكيين فى يوليو عام ٢٠٠٦ أن استعمال الرئيس للبيانات المصاحبة لتوقيعه لكى يعدّل من معنى قوانين واجبة التنفيذ "هو ضد حكم القانون ونظامنا الدستورى للفصل بين السلطات"(١٤).

تسخير الجيش: الجبن القاسى لقرار إيقاف الخسائر

وإذا نحن أخذنا فى الاعتبار الجذور العميقة للعلاقة بالشركات مع العديدين فى إدارة بوش، فمن المثير للسخرية أن الأمور وصلت بالإدارة إلى حد الارتباط الكبير بفكرة "إيقاف الخسائر"، وهو تعبير يتعلق إلى حد كبير بحى المال وال ستريت. وفى هذا السياق فإن هذا التعبير يشير إلى أمر يصدر بالبيع أو بالشراء لسندات مالية عندما يرتفع ثمنها إلى أعلى أو أقل من سعر محدد. وفى حالة استعمال هذه الفكرة من جانب إدارة بوش، فإنها - من ناحية أخرى - تشير إلى السياسة الرسمية العسكرية، والتى بمقتضاها قد يختار الرئيس أن يمدد فترة الخدمة العسكرية النشطة لأحد المكلَّفين بالخدمة فى جيش الولايات المتحدة

"والذى يقرر الرئيس ضرورة استمراره لصالح الأمن القومى للولايات المتحدة"(١٥). ورغم أن مثل هذا التمييز قد يبدو على الورق مثيرًا للفخر بالنسبة لجند فرد، فإن الغرض منه هو حماية الجيش من الفقد الكبير للأفراد العاملين فيه.

وقد أُدخلت هذه السياسة بعد الحرب الفيتنامية كاستجابة للانخفاض السريع فى أعداد المُدْرَجين فى قوائم التجنيد، وتم استعمالها فى العديد من الصراعات منذ ذلك الوقت. ومع ذلك، فمثلها مثل الملحوظات الإضافية الرئاسية التى كانت تُكتب مع التوقيع على القوانين، وبينما استَعْمَلَت الإدارات السابقة عبارة "إيقاف الخسائر"، فإن أحدًا لم يستعملها بصورة استفزازية كمثل تلك التى لجأ إليها بوش.

والسبب فى ذلك هو أنه ما إن أثبتت الحرب العراقية أنها أكثر تكلفة وأطول فى المدة عما سبق أن توقعته الإدارة، فإن تقديراتها الأصلية الوردية للقوة العسكرية أفسحت الطريق لتقديرات أكثر رصانة. وفى الوقت نفسه كانت الحماسة التى التحق بها العديد من المجندين الشباب بالجيش بعد حدث ٩/١١ تفسح الطريق لإعياء عام مع مر الحرب - والشكوك المتزايدة حول الغرض منها - وانخفاض ملحوظ فى التجنيد.

وفى مايو عام ٢٠٠٨ اكتشف ٥٨ ألف مجند أميريكى عندما اعتقدوا أن خدمتهم العسكرية قد استوفت مُدَّتها - أنهم قد أُجبروا على البقاء(١٦). وفى مرحلة مرهِقة بشكل خاص، قبل المناسبة السنوية الخامسة مباشرة لإعلان الرئيس بوش "أن الأعمال العسكرية الكبرى فى العراق قد انتهت"، فقد قُتل الرقيب من الدرجة الأولى دافيد ل. مك دويل وهو فى معركة فى أفغانستان، فى "سابع" دورة متتالية من وراء خدمته العسكرية فيما وراء البحار.

وكما عرض فى فيلم "أوقفوا الخسائر" عام ٢٠٠٨، فإن الجندى الذى يفتقد أحبَّاءه عندما يعرف أن مدة خدمته العسكرية قد تم تمديدها قسرًا، يعتبر ذلك نبأً وقحًا. إلا أن الأوقح بالنسبة للشعب الأميريكى إنما هو اعتباره لما تنطوى

عليه سياسة "إيقاف الخسائر" بالنسبة للفصل بين السلطات فى عملية صنع القرار خلال زمن الحرب. ولم يُطلَق ظلمًا على سياسة "إيقاف الخسائر" أنها سياسة المُسَوَّدات "الصادرة من الباب الخلفى"؛ لأنها تمكِّن الرئيس من تفادى الأثر السياسى لانهيار الالتحاق بالجندية؛ إذ إنها تتخطى سلطة الكونجرس فى التأثير على قرارات الرئيس بشأن الحرب، حين تسمح له أن يتفادى قيامه بالرحلة المتعبة سياسيًا إلى مبنى الكونجرس ليعترف بخطأ تقديراته الأصلية. وبمقدار ما تسمح له هذه السياسة بتفادى إصدار هذه المسودات فإنها توفِّر له نوعًا من تخفيف الصدمات فى مواجهة الاحتجاج الشعبى. وهذا الاستعمال السيئ للقوة الأميريكية التى يتم تجنيدها يضيف إلى عبء قيامهم بحماية البلاد من "الأعداء فى الداخل والخارج" مهمة حماية المسئول التنفيذى من السقوط السياسى الداخلى الناجمة عن أوجه قصوره فى الأداء.

الفرع التنفيذى للسلطة يستنكر نفسه

وفى تحقيق لمقولة اللورد آكتون: "إن السُّلطة المُطْلَقة مَفْسَدَة مُطْلَقة"(*)، وكصدى لما شوهد فى مؤامرة فى أحد أفلام السرقة التى أدَّى فيها جشع المحتالين فى عصابة فى النهاية إلى أن كلاً منهم قد استدار على الآخر، فإن إدارة بوش لم تؤكِّد فقط أولويتها فى التقدم على الفروع الأخرى فى السلطة؛ ولكنها أيضًا خلقت إرثًا فى داخلها يسيطر فيه الصقور على الحمائم.

ورغم أن المثال الأول على ذلك يتمثل فى تهميش كولين باول (وزير الخارجية) وفى النهاية إلى طرده، فإن كَبْت الخلاف فى الرأى لم يكن محصورًا فى وزارة الخارجية؛ فقد أَخْرَسَت إدارة بوش كل مستويات المقاومة الداخلية، مثلما حدث عندما حاول بعض الشخصيات التى تحتل رُتَبًا رفيعة فى الجيش ـ مثل الجنرال إريك شينيكى ـ نُصْحَ الإدارة حول خطة الحرب، وأن تقديرها للقوة المطلوبة للجيش كان شديد الانخفاض.

(*) اللورد آكتون (١٨٣٤ ـ ١٩٠٢) عالم تاريخ وأخلاق بريطانى، قال فى رسالة له إلى القس ماندل كرايتون عام ١٨٨٧ "تميل السلطة إلى الإفساد، والسُّلطة المُطْلَقة مَفْسَدَة مُطْلَقة..." (المترجم).

وعندما أخذَت الحرب تكشف عن وجهها -بالكشف عن المستنقع الذى خشى هؤلاء العسكريون السقوط فيه- ابتدأت أصوات أخرى مهتمَّة عالية القدر فى البروز من داخل الفرع التنفيذى. فمن المستشار ضد الإرهاب فى مجلس الأمن القومى ريتشارد أ. كلارك، إلى وزير الخزانة بول أو نيل إلى الضابطة و.م.م. فاليرى بليم ويلسون، والتى دخل زوجها السفير جو ويلسون علنًا فى خلاف يتعلق بالادعاءات المبكرة لإدارة بوش حول الخطر الذى يمثله صدَّام حسين(*)، فإن الإدارة الأميريكية أثبتت أنها قاتل راغب فى قطع رقبة من تريد أن تعاقِب من بين أعضائها.

سوء استخدام امتيازات الفرع التنفيذى

وفى مرات أخرى، اعتزمت إدارة بوش أن تحمى سلطاتها بأى ثمن، حتى لو أدى ذلك إلى تدمير الفصل بين السلطات فيما بين الفروع المختلفة. وقد انعكس ذلك - كما لم ينعكس بهذا الوضوح - فى القوة والنشاط الذى مضت به الإدارة مرات عديدة فى اللجوء أو التهديد باللجوء إلى امتيازاتها التنفيذية المخولة لها - حتى ولو بأمر قضائى - للكشف عن اتصالاتها السرية الخاصة، إذا كان مثل هذا الكشف قد يدمِّر العمليات أو الإجراءات التى يقوم بها الفرع التنفيذى. ورغم أنه أعلن لأول مرة عن الامتيازات الممنوحة للفرع التنفيذى، بل سُجِّلَت باسمه، وكان ذلك بواسطة دوايت أيزنهاور فى عام ١٩٥٤، فإن الاعتراف بفكرة الامتيازات الممنوحة للفرع التنفيذى تعود لما سبق فى عام ١٨٠٣، حين أجازت المحاكم فى "القضية المرفوعة من ماربورى ضد ماديسون"، بأن فى بعض المرات يمكن للرئيس أن يحتفظ بالسلطة للدخول فى مناقشات صريحة سرية مع طاقم عمله دون خوف من أن يُرْغَم أو يُرْغَموا على كشف محتواها. وهذه السلطة بالطبع ليست مسجَّلة فى الدستور، ولكن تم الاعتراف بها فى بعض الظروف من جانب المحكمة العليا، وخاصة إذا كان الأمر الذى هو فى الاعتبار يتعلق بالأمن

(*) أكَّد السفير ويلسون -المبعوث لدولة إفريقية - عدم قيام صدَّام حسين بشراء يورانيوم من إفريقيا، وضايقت إدارة بوش سفيرها بأن كشفت سر عمل زوجته القاضية فاليرى بليم كضابطة سرًا فى و.م.م.. وكانت فضيحة كبرى فى وسائل الإعلام لإدارة بوش (المترجم).

القومى. ومع ذلك فعندما وجد بيل كلينتون وريتشارد نيكسون أنفُسهما متورطين فى تحقيق جنائى فإنهما حُرما من الادعاء بحق الامتيازات التنفيذية.

وقد لجأت إدارة بوش بنشاط إلى الامتيازات التنفيذية أو التهديد باللجوء إليها؛ لتفادى الانتباه غير المرغوب فيه أثناء حدوث العديد من الفضائح. ورغم أن هذه المرات أكثر من أن تُحصى فإن أمثلة رئيسية قليلة توضح السوابق الواسعة المدى التى وضعتها الإدارة فى مثل هذه الممارسة. وقد ابتدأ حدوث واحدة من أكبر المرات وأكثرها إثارة للجدل للجوء إلى الامتيازات التنفيذية فى فترة تقل عن شهر بعد وصولها للحكم، عندما بدأت لجنة عمل يرأسها نائب الرئيس تشينى فى عقد سلسلة من الاجتماعات السرية مع ممثلى صناعة الطاقة. وكما تكشَّفت الأحداث ـ عبر السنوات التالية ـ بنى قرار بوش سحب أميريكا من بروتوكول كيوتو، إلى قراره لشن الحرب فى المنطقة الغنية بالنفط، إلى الفضيحة القومية عديمة الذوق بالارتفاع الصاروخى فى أسعار المحروقات والأرباح الخيالية فى قطاع الطاقة، حتى أصبح محتوى اجتماعات الطاقة هذه سببًا فى جذب انتباه مجموعات المراقبين لسياسة البيئة والسياسات العامة، ومنتقدى الإدارة الأميريكية فى الكونجرس وفى الصحافة كذلك. وإذ رفض الفرع التنفيذى مطالب الكونجرس والرأى العام بالإفراج عن تسجيلات هذه الاجتماعات ـ التى تضمَّنَت اجتماعات مع من ساءت سمعتهم مثل رجل الإدارة التنفيذية كينيث لاى فى شركة إنرون، ونائب رئيس شركة إكسون جيمس روز ـ فقد استندت الإدارة الأميريكية فى هذا الأمر إلى الامتيازات المخوَّلة لها. وقد قرر كل من المحكمة العليا، وكذلك دائرة الاستئناف فى محكمة العاصمة واشنطون، أنه "فى اتخاذ قرارات حول الأفراد والسياسات، وفى صياغة مقترحات تشريعية، فإن الرئيس يجب أن يكون حرًا فى البحث عن المعلومات السرية من مصادر عديدة، داخل الحكومة وخارجها"(١٧).

أما حكم المحكمة العليا ـ الذى قوَّضه القاضى آنتونين سكاليا برفضه الدفاع عن نفسه حول صداقته بنائب الرئيس ـ فقد أوضح رغبة الإدارة ليس فى استعمال الامتيازات التنفيذية لتحدى الكونجرس فحسب؛ وإنما أيضًا إشراك

محكمة تُظهر حماسها فى تأييد هذا الفعل. وقد حكمت المحكمة ـ بطريقة أشبه بالمنطق الدائرى لجورج أورويل ـ بأنه طالما لم يكن هناك دليل على أن المضاربين فى مجال الطاقة كانوا مشاركين فى هذه الاجتماعات، فليس هناك إذن أرضية يمكن أن يتحتم بموجبها فتح الملفات. ولكن طالما كانت الاجتماعات سرية فلم يكن من الممكن بالطبع جمع مثل هذه الأدلة دون الوصول إلى الوثائق المتعلقة بها.

وكانت إدارة بوش قد لجأت رسميًا إلى الامتيازات التنفيذية الممنوحة لها سبع مرات بين أعوام ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٨، ورغم ذلك فإنها لوَّحت برغبتها فى أن تكرِّر فعل ذلك مرات عديدة أخرى، وقد فَعَلَتْ ذلك عندما سُئِلَتْ عن سجلات الاجتماعات التى أدت إلى حرب العراق. وفَعَلَتْ ذلك أيضًا عندما كانت هناك حاجة إلى شهادة الإدارة التنفيذية أثناء إجراء تحقيق عن احتمال تدخُّل البيت الأبيض فى حجب هوية ضابطة المخابرات المركزية الأميريكية فاليرى بلير ويلسون عن وسائل الإعلام. وفعلت ذلك كذلك عندما سُئِلَتْ حول فصل أفراد الادعاء من جانب مكتب المدعى العام للولايات المتحدة. وفَعَلَتْ ذلك عندما انكشف وجود برنامج سارى المفعول لمراقبات واسعة، وللتنصت على المحادثات التليفونية بصورة سرية من جانب وكالة الأمن القومى. وفى بعض هذه الحالات ـ وخاصة فى التنصت على المكالمات المدنية، وفصل رجال الادعاء من عملهم ـ قابَل الكونجرس ادعاءات الإدارة بلجوئها للامتيازات التنفيذية بالتأكيد على سلطته هو أو التهديد بها فى إصدار أمر بالمثول أمام المحكمة للإفراج عن الوثائق الضرورية أو الشهادات المطلوبة.

وفى وقت كتابة هذا الكتاب، كان كل من إدارة بوش والكونجرس، مجمَّدَيْن فى وقفة لا فكاك منها حول سلطة الامتيازات الرئاسية فى توازنها مع سلطة الاستدعاء للمثول أمام المحكمة وهى السلطة المتاحة للكونجرس، والتى أطلَقَت عليها "وكالة الآسوشيتدبرس" "الحرب ذات الأبعاد الملحمية التاريخية". وما هو واضح، أن المميزات التنفيذية ـ وهى تعبِّر عن مفهوم ليس موجودًا فى الدستور ـ قد وصل الأمر بها إلى أن أصبحت تمثِّل بطاقة متوحشة مرهقة فى توازن القوى، ترخص للإدارة ادعاء الإعفاء من المساءلة أمام الكونجرس والمحاكم. ورغم أن

الرئاسات السابقة قد أكدت هذه الامتيازات من وقت لآخر، فإن إدارة بوش قد فعلت ذلك بقوة غير مسبوقة؛ فأوجدت فى مجال التركيز والانتباه ورطة دستورية حرجة. ومن قبل أن يصك أيزنهاور هذا التعبير (عن الامتيازات التنفيذية)، وكذلك بعد أن فعل ذلك فى عام ١٩٥٤، كانت هذه الفكرة بالفعل مسألة قانونية، ومع ذلك كانت مسألة احتلت مساحة قانونية ملتبسة فعلت المحاكم القليل فى سبيل إيضاحها.

وهكذا فرغم ادعاءات كل من الفرع التنفيذى والفرع التشريعى فى سنوات بوش بأن هناك سابقة تاريخية تدعم موقفه، فيبقى أن تتضح المسألة للعيان. ومن منظور دستورى فإن الأخطار لا يمكنها أن تزيد عن ذلك. فحتى يصل هذا الموقف إلى موضع يظهر فيه حل أكبر، فإن استعمال الإدارة للامتيازات التنفيذية لتحدى حق الكونجرس فى الاستدعاء القضائى يمثّل كلاً من العدوان على سلطة الكونجرس فى طلب شهادة الفرع التنفيذى، وعلى سلطة المحكمة فى إصدار أمر استدعاء مُلْزِم يتعلق بالموضوع.

وفى ختام سريالى لمسلسل الامتيازات التنفيذية فى السنوات الأخيرة، أكد نائب الرئيس تشينى بوضوح فى عام ٢٠٠٧ أن مكتبه لم يكن جزءاً من الفرع التنفيذى بعد ذلك كله. فأثناء تحقيق حول تورُّط البيت الأبيض فى الكشف عن ضابطة المخابرات المركزية الأميريكية فاليرى بليم ويلسون، تصاعدت الأسئلة المتعلقة بالوسائل المتبعة داخل مكتب نائب الرئيس فى تناول المعلومات. وطبقًا للأمر التنفيذى رقم ١٢٩٥٨، يقع على كاهل مكتب الإشراف على معلومات الأمن التابع للأرشيف القومى (آيزو)(*) ISOO أن يضبط عمليات تداول المعلومات هذه، وتبعًا لذلك فقد قام بيل ليونارد مدير آيزو بتقديم طلب إلى مكتب نائب الرئيس لتزويد موظفيه بمعلومات حول بعض الوثائق الممنوع إعلانها، وأن يخضع لتفتيش روتينى تراجع من خلاله آيزو عن ممارساته فى أمن المعلومات.

(*) Information Security Oversight Office of the National Archives (ISOO).

وقد رفض تشينى هذا الطلب رغم ذلك، مؤكدًا أنه ما دام مكتبه ليس جزءًا من الفرع التنفيذى وإنما من الفرع التشريعى (حيث إنه يترأس مجلس الشيوخ)، فليس للآيزو ولاية قضائية لمراقبة ممارساته الخاصة بأمن المعلومات[١٨]. وقد أشعلت هذه الفترة نارًا عارمة من المقالات الافتتاحية والكتابات المتشككة على الشبكة العنكبوتية، ولكنها - وهذا هو الأمر الأكثر أهمية - قد أكَّدَت مرة أخرى احتقار الإدارة للكونجرس. ورغم ذلك، ففى هذه الحالة - حيث كان تناقض موقف تشينى الداخلى قد اتسم بعدم الحياء - فإن الاحتقار اتخذ أكثر من ذلك موقفًا استعلائيًا، غير معتبر. ورغم ذلك، وكما هى الحال فى عدد كبير من الأمور الخلافية التى تواجه الإدارة، فإن موقف تشينى السخيف هو الذى تغلَّب.

إبرة فى كوم من القش

ومن بين مثل كل هذه الإجراءات التى ذُكرت سابقًا، والتى أخلَّت بالتوازن بين السلطات، كان هناك سؤال يتردد بين منتقدى إدارة بوش وهو "أين هو الانتهاك؟"، وهو ما يكاد يرد فى نهاية كتاب يجيب عن سؤال آخر تردد بعد حدث ٩/١١ وهو "لماذا يكرهوننا؟".

ومع ذلك، وفيما عدا النقص المتواصل فى شعبية الرئيس فى السنوات الأخيرة، فقد كان الاحتجاج العام نادرًا. ولم يمنع ذلك الأمر الإدارة من التَّمَلُّص من رهاناتها، وفى اليوم نفسه الذى وقَّع فيه الرئيس على تحويل مرسوم الرتب العسكرية سيئ السمعة إلى قانون، فإنه قام بالتوقيع أيضًا بهدوء على بند تشريعى لا يقل شؤمًا، وإن كانت معرفة الناس به أقل. ويمنح هذا القانون الأخير الرئيس سلطة أكبر لاستعمال الجيش لكبت اعتراضات الجمهور المدنى "وإعادة النظام العام".

ذلك أن القانون العام ١٠٩ - ٣٦٤ (هـ. ر٥١٢٢) أو قانون التخويل الدفاعى القومى لجون وارنر لعام ٢٠٠٧ تم تفعيله فى احتفال خاص فى المكتب البيضاوى فى ١٧ أكتوبر عام ٢٠٠٦. وقد غطى عليه الجدل الدائر حول قانون الرتب العسكرية الذى سبقه، وبذلك مَرَّ القانون الأخير المختص به ولم يلحظه أحد.

وعلى وجهه الظاهرى فإن هذا القانون الأخير تمت صياغته "ليجيز فى العام المالى ٢٠٠٧ حق الاستحواذ للنشاطات العسكرية التابعة لوزارة الدفاع، وللمبانى العسكرية، وللنشاطات الدفاعية لوزارة الطاقة، من أجل فرض قوى العاملين العسكريين لهذه السنة المالية، ولأغراض أخرى". والكلمتان الأخيرتان وهما "ولأغراض أخرى" هما بريئتان فى المظهر. فرغم أن معظم المرسوم يتصدى لكيفية تخصيص مبلغ ٥٠٠ بليون دولار إضافية للنشاطات الحربية فى ميزانية عام ٢٠٠٧، ففى ٤٣٩ صفحة من الصفحات المسترسلة دون نظام لهذا المرسوم كان أكبر عدوان صفيق لإدارة بوش على الدستور وعلى السوابق القانونية الأميريكية يوجد مختبئًا دفينًا فى ثناياها.

وقبل صدور مرسوم جون وارنر، كانت سلطة الفرع التنفيذى فى التفويض بالعمل العسكرى داخل الأراضى الأميريكية محكومة بمزيج من مرسوم التمرد لعام ١٨٠٧ ومرسوم عام ١٨٧٨ لاستدعاء (لاستنفار) رجال أشداء ليساعدوا عمدة منطقة ما فى استتباب النظام والإيضاح للقانون(*). وقد فرض هذان القانونان حدودًا صارمة على سلطة الفرع التنفيذى على الاستجابة فى حالة التمرد أو العصيان والخروج على السلطة أو الأشكال الأخرى للاضطراب العام. وقد يَسَّر مرسوم التمرد بوجه خاص أن يكون بمقدرة الرئيس فى حالة حدوث "أنواع من التمرد فى أى ولاية ضد حكومتها... أن يستدعى الخدمة الاتحادية... وميليشيات الولايات الأخرى... ومثلها من استخدامات القوات المسلحة" كما يراه الرئيس ضروريًا "لإخماد العصيان". ومع ذلك فإن القانون تطلَّب أن يفعل الرئيس ذلك فقط "بناء على طلب الهيئة التشريعية أو الحاكم [للولاية] إذا لم يكن بمقدور الهيئة التشريعية أن تعقد اجتماعًا". وقد استطرد مرسوم الاستدعاء (Posse Comitatus) إلى أبعد من ذلك بجعله استعمال الجيش أو القوات المسلحة بواسطة الرئيس أو أى شخص آخر كقوة للتحكم فى الفوضى العامة جريمة

(*) ويُسَمَّى هذا المرسوم: Posse Comitats Act (18 U.S.C. 1385) وهو نوع من استدعاء قوات الحرس الوطنى الأشدَّاء لمساعدة قائد الشرطة أو عمدة الحى فى استتباب الأمن فى حالة

يعاقَب عليها بتوقيع غرامة و/أو بالحبس، إلا إذا كان هذا الاستعمال مرخَّصًا به "بواسطة الدستور أو بمرسوم من الكونجرس".

وبجَرَّة قلم، فإن تفعيل الرئيس بوش لمرسوم جون وارنر قصد إلى انقلاب على كل من مرسومى العصيان، والاستدعاء (Posse Comitatus). وأعطاه ذلك حرية التصرف ليقرِّر وجود "حالة طوارئ عامة كبرى"، ولكى يحشد الجيش كاستجابة لها. وبينما تطلَّب هذا الفعل - بمقتضى مرسوم العصيان - أن يكون شروط الاستجابة هى "لعصيان، أو عنف مدنى، أو تجمع ضد القانون، أو مؤامرة"، فإنه تم تعديل هذه الشروط من خلال مرسوم جون وارنر لتضيف ضم "كارثة طبيعية، أو وباء، أو حالة خطيرة من طوارئ الصحة العامة، أو هجوم، أو حادث إرهابى، أو حالة أخرى". وهذا التعريف الأوسع - وخاصة بإضافة شبه الجملة التى تقول "أو حالة أخرى"، يمنح الحاكم مجالات غير مسبوقة لحرية التصرف.

ويخوِّل المرسوم أيضًا للرئيس أن يقرِّر - بناءً على تقديره هو الخاص - أن السلطات فى ولاية مُعَيَّنة أو ملكية ما "غير قادرة، أو فشلت، أو ترفض" التصدى لهذه الحالة الطارئة العامة. وفى هذه الحالة يكون الرئيس مخوَّلاً "لأن يستعمل القوات المسلحة، بما فيها الحرس القومى فى الخدمة الاتحادية"؛ لكى "يستعيد النظام العام". وتُمكِّن شبه الجملة الأخيرة الرئيس من أن يقود وحدات حرس الولاية القومى بدون موافقة الحكام. وهكذا فإن باتريك ليهى رئيس اللجنة القضائية فى مجلس الشيوخ (ديموقراطى من ولاية فيرمونت) أعلن على الملأ بعد صدور القانون أنه احتوى على "شرط يسمح للرئيس بمزيد من السيطرة على الحرس الوطنى... ليستعيد النظام المدنى دون الحصول على موافقة حكام الأمة"(١٩). واستطرد ليهى لأبعد من ذلك بعد أسابيع قليلة حين كتب فى "ملفات الكونجرس" (Congressional Record) ملاحظًا أن الشرط صغير ولكنه فى الوقت نفسه بعيد الأثر، يهدم التشريعات الصلبة طويلة الأمد الخاصة باستدعاء الحرس الوطنى (Poss Comitatus Statutes) التى تحدّ من التدخل العسكرى فى فرض تنفيذ القانون، وهكذا فإن ذلك يجعل من الأسهل للرئيس أن يعلن القانون العسكرى (الأحكام العسكرية). وقد لاحظ ليهى كذلك أنه من الناحية الإجرائية

فإن هذا الشرط قد "تم تسريبه (زحلقته)... كملحق مع إجراء دراسة قليلة"، وأن "لجان الكونجرس الأخرى التى لها ولاية تشريعية على هذه الأمور لم تُتَحْ لها فرصة للتعليق على هذه المقترحات، فما بالنا بعقد جلسات استماع حولها"(٢٠).

وهذه الإشارة من ليهى إلى "إجراء دراسة صغيرة" تستدعى إلى الذهن فيلم مايكل مور لعام ٢٠٠٣، وهو فهرنهايت ٩/١١، والذى يستجيب جون كونيرز رجل الكونجرس فى أحداثه إلى ما أدركه مايكل مور وهو لا يكاد يصدق، وهو أن الكثير من أعضاء الكونجرس لم يكونوا قد قرأوا القانون الوطنى قط. وتنهد كونيرز قائلاً لمايكل مور: "اجلس، يا بنى. نحن لا نقرأ معظم مشروعات القوانين. فهل تدرك حقًا ما يتضمنه ذلك إذا كنا سنقرأ فعلاً كل قانون نكون قد أصدرناه؟"؛ ذلك أن التشابك المعقَّد للعرض الهائل من القوانين والإجراءات التى يتم تحريكها فى الكونجرس المعاصر تمنح الفرع التنفيذى مجالاً لكى يشكِّل السياسة بطرق كثيرًا ما يكون الأمر بعدها ولا مناص من تغييرها بحلول الوقت الذى تُكْتَشَف فيه.

وفى محاولة لإصلاح الدمار الذى أحدثه قانون جون وارنر، انضم إلى ليهى أعضاء آخرون من الكونجرس سَعَوا إلى تمرير قوانين لتُبْطِل التغييرات المستخدَمة من جانب قانون جون وارنر. ومع ذلك، وانسجامًا مع ضيقه العام من الإجراءات التى تضيِّق عليه من جانب الكونجرس، فإن الرئيس سمح للقانون أن ينتهى مفعوله بسبب إجراءات تقنية أثناء إجازة الكونجرس، مُعْمِلاً ما يُسَمَّى باعتراض (فيتو) الجيب، Pocket Veto.

وقد تبع هذا الفيتو أن تم فى النهاية تمرير قانون التخويل للدفاع القومى للعام المالى ٢٠٠٨ (هـ. ر٤٩٨٦.)، مستعيدًا قانون العصيان بنص كلماته الصادر بها عام ١٨٠٧. وقد وقَّع بوش على هذا المرسوم الجديد ليصبح قانونًا فى ٢٨ يناير عام ٢٠٠٨. ولكن بعد توقيعه على هذا القانون، استعمل بوش أحد بياناته التوقيعية الرئاسية العديدة(*) ليعلن أن "بعض شروط القانون... تحمل

(*) البيانات المكتوبة وبها ملحوظات يكتبها الرئيس بجوار توقيعه على قانون ما ليؤكد أحد أغراضه التى يفسِّر بها القانون الموقَّع عليه (المترجم).

نيات لفرض متطلبات يمكن أن تكبح من قدرة الرئيس على أن يقوم بتنفيذ الفروض الدستورية عليه، والتى تجعله يرعى التنفيذ الموثوق به للقوانين، ويحمى الأمن القومى، ويشرف على الفرع التنفيذى، وينفّذ الصلاحيات المخوَّلة له كقائد أعلى. وسيقوم الفرع التنفيذى باستخلاص هذه الشروط وتفهّمها بطريقة منسجمة مع السلطة الدستورية للرئيس".

وربما أكثر مما حدث فى أى فترة أخرى من سنوات بوش، فإن إقحام شروط القانون العرفى العسكرى فى قانون جون وارنر، وتخريب جهود الكونجرس لمعارضة هذه الشروط، يمثّلان هجومًا قاطعًا واضحًا على الفصل بين السلطات؛ ذلك لأنه إذا رغب الجمهور فى الاحتجاج على أى من الادعاءات الأخرى للإدارة، والتى تتعلق بالقوة التنفيذية التى لا كابح لها - مثل الطريق المريب إلى الحرب، والتعذيب، والتجسس، والإساءة التى لا تتوقف فى استخدام السلطة، واللجوء إلى الامتيازات التنفيذية - ففى مثل هذه الحالات قد يُعتبر الإجراء الاحتجاجى حالة من حالات الطوارئ، وفى مثل هذه الحالة، يصبح الرئيس مخوّلاً - بمقتضى السلطة التنفيذية المدّعاة فى جملته الإضافية عند التوقيع على القانون - لنشر الجيش لقمعها.

ومن بين كل أفعال بوش، فإن جهود الإدارة لتجميع قوى الأمن المدنى المتوسعة ربما تكون أكثر الأمور التى تدعو للقلق وتثير المشاعر؛ بسبب تحقيقها لمخاوف الآباء المؤسسين من طغيان السلطة التنفيذية(*).

التخلِّى عن السُّلطات: تخلِّى المجالس التشريعية

بينما تشكِّل سنوات بوش حالة دراسية فى الزيادات الحادثة فى السلطة التنفيذية، فقد أصبح الكثير من هذه الجهود ممكنًا؛ بفضل الرضوخ من جانب هؤلاء الذين يعملون فى الفرع التشريعى. وبالطبع فإن تطبيق كلمات الآباء المؤسسين على المواقف المعاصرة يُخاطِر بطرح نوع من الأصولية الدستورية التى

(*) وربما يتبين للقارئ من التمعن فى تغول السلطة التنفيذية فى أميريكا، مصدر للقدوة السيئة لما كان يحدث فى مصر قبل ثورة ٢٥ يناير وما نعانى للتخلص منه (المترجم).

تفشل فى إدراك أن هناك الكثير مما يتعلق بعالم اليوم المعقَّد والمنكمش، والذى لم يكن بإمكان الآباء المؤسسين توقعه. ولما كانوا قد عاشوا قبل قرنين من السفر بطريق الجو، فلم يكونوا قد حلموا على سبيل المثال بأن شركات أجنبية مثلاً يمكنها أن تسيِّر خطوطًا جوية تستخدم طائرات تنطح السحاب. وهكذا يمكننا أن نطرح أن نظرتهم للعالم لم تأخذ فى حسابها نوع الإرهاب الذى لا دولة له، والذى يشيع الدمار الشامل الذى كشف عن نفسه فى ٩/١١، وعلى امتداد هذا الموضوع فإن أفكارهم المثالية حول الحاجة إلى توازن بين الأمن والحرية، ورؤيتهم لأهمية تجنب الاشتباكات الأجنبية، كان النظر إليها على بعض المستويات يمكن بصفتها رفاهية ساذجة فى رأى الأميريكيين المُحْدَثين، الذين يعيشون الآن على كوكب متزايد الصلات البينية، بحيث إن انصراف كل امرئ لشأنه الخاص ـ كقوة انعزالية ـ يكون أمرًا غير عملى.

ومع ذلك فإنه لَأمْر يسترعى الانتباه كيف تستمر وتبقى فعالية تطبيق مفاهيم الآباء المؤسسين الواردة فى إعلان الاستقلال، "والأوراق الاتحادية" والدستور. وكم جادل ماديسون بقوله الشهير: "لو كان الرجال ملائكة إذن لما كانت هناك حاجة بنا إلى حكومة". وقد شق الآباء المؤسسون الطريق أمام عملية الفصل بين السلطات؛ لأنهم أدركوا ـ على وجه الدِّقَّة ـ أن النوع المثالى من الحكومات هو الذى يستجمع المصلحة الشخصية وشهوة السلطة لكل فرع ضد تلك التى لدى الآخرين... وهم لم يوافقوا على سعى المسئول التنفيذى لتحصيل سلطة غير متكافئة، ولكنهم توقعوا حدوث ذلك، وكانوا رغم ذلك واثقين فى أن جهوده لفعل ذلك سيهوِّن من شأنها الطموحات المتساوية والمعاكسة لمسئولى السلطات الأخرى.

وهكذا، فمهما زاد جورج دبليو بوش من فرض السلطة التنفيذية، فإنه بطرق عديدة كان يفعل بالضبط ما توقَّع الآباء المؤسسون منه فعله. أما ما لم يكن بمقدورهم أن يتوقعوه فهو رضوخ الفروع (السلطات) الأخرى التى تخلَّت إلى هذه الدرجة عن السلطة المخوَّلة لها من جانب الدستور. ولم يحدث فى أى مكان أن أدَّى التخلِّى عن سلطة الكونجرس ومسئوليته فى العمل بصفته "كابحًا مقيِّدًا لكلب الحرب" إلى دفع ثمن مرتفع إلى هذا الحد كمثل الذى تم دفعه فى الأيام التالية مباشرة بعد حدث ٩/١١.

وفى ١٩ سبتمبر عام ٢٠٠١ وافق مجلسا النواب والشيوخ على القرار المشترك رقم ٢٣ الذى يخوِّل للرئيس استعمال "القوة الضرورية المناسبة" ضد من قَرَّر أنهم "خَطَّطوا، وفوضوا، وارتكبوا، وساعدوا" الهجمات. وبفعله ذلك فإن الكونجرس تنحَّى بفاعلية عن سلطاته فى إعلان الحرب وأسبغها على الرئيس. ولما كانت الأمور قد اتَّضَحَت الآن حول أن أعضاء الإدارة قد رغبوا فى خلع صدَّام حسين قبل حدث ٩/١١ بفترة طويلة، عندما تم تمكينهم من خلال الكونجرس من استعمال "أى قوة ضرورية"، فإن هؤلاء المسئولين كانوا مُعَرَّضِين لشن حملة عسكرية لخلع صدَّام حسين. لكن القرار المشترك رقم ٢٣ - وإلى أبعد من تمكينه للمسئول التنفيذى من القيام بهذه الحملة - كانت له مترتبات أكبر فى تسليح إدارة بوش بوجهة نظر خاصة بها لا تدخل فى حساب الفروع الأخرى من السلطة فى مجالات بعيدة عن ميدان القتال.

وبين ليلة وضحاها أصبح بوش رئيسًا لزمن الحرب. ومثلما يتعلم الأطفال فى أول أيامهم وهم يستقلون حافلة المدرسة ألاَّ يتحدثوا مع السائق عندما تكون السيارة تتحرك، فقد كان من المفهوم أنه بينما كان بوش يشن الحرب على الإرهاب، فيجب ألاَّ توجَّه له أسئلة عن دوافع أو مزايا قراراته، وكان أعضاء الكونجرس - جمهوريون وديموقراطيون - طيلة مسار قبض الإدارة على زمام السلطة مساندين لها بصورة ملحوظة.

وعندما تفجَّرَت فضيحة أبو غريب، سُمِعت شهقات الهلع بين أعضاء الكونجرس من الجانبين عند مشاهدتهم لعرض شرائح مصوَّرة فى مبنى الكونجرس تضمنت ١٨٠٠ صورة مفزعة[٢١]. ومع ذلك فقد كانت التساؤلات التالية قصيرة الأمد. وكما كشفت سوزان ميلليجان عن التناقض العارى فى مقال كتبته فى جريدة "بوسطون جلوب" فى عام ٢٠٠٥، فبينما سجل مجلس النواب الذى تحكَّم فيه الجمهوريون فى التسعينيات ١٤٠ ساعة من الشهادة تحت القسم حول ما إذا كان الرئيس السابق بيل كلينتون قد استعمل بطاقة دعوة البيت الأبيض لحفل عيد الميلاد للتعرف على المتبرعين المحتملين من الديموقراطيين... فإنه "عَبْر السنتين الماضيتين، استغرقت الشهادات تحت القسم فى مجلس النواب

١٢ ساعة فقط حول سوء معاملة المسجونين فى سجن أبو غريب فى العراق". وتتذكر ميلليجان أن الفضائح حول الشرور الدولية المحلية التى اقترفها المسئول التنفيذى قد مرَّت دون تمحيص فى الكونجرس، إلا أن لجان الكونجرس قد نَمَّطَتْ - بطريقة مجهدة - موضوعات مثل سوء استعمال الهرمونات فى الرياضات الاحترافية، وحول ميل الجامعات إلى التحول إلى ورش لمنح الدبلومات"(٢٢). وسيبقى أن نرى أثر النتائج طويلة الأمد لذلك، إلا أن تَخَلِّى الكونجرس عن مسئوليته يضع سابقة سيعتمد عليها التنفيذيون فى المستقبل عندما يلتمسون الحصول على زيادة فى السلطة الرئاسية وإضعاف إشراف الكونجرس عليها.

التباس السلطات: المحاكم

كان سجل الفرع القضائى أثناء سنوات حكم بوش أكثر تماسكًا عن كل من الفرع التنفيذى الفارض لسلطته الشديدة من ناحية، والكونجرس المتنحى عن سلطته بصورة مترددة من ناحية أخرى؛ فنظام المحاكم الأميريكى مؤسسة متعددة الطبقات تتكون من المحكمة العليا فى أعلى المستويات، وهناك العديد من المحاكم الموجودة تحته بالمثل. وعَبْر هذا المجال القضائى هناك العديد من مختلف البؤر، والاصطفافات السياسية، والميول التى تجعل التعميم أمرًا صعبًا. ومع ذلك، ولكى نفهم أهم الأسئلة الأساسية التى تواجه الفرع القضائى، فإن تحليلاً للمحكمة العليا أثناء سنوات بوش يزودنا بمعلومات كثيرة.

وما يشاهده المرء هنا يتناسق مع الطريقة التى أقدَمَت بها المحاكم فى الماضى على عمل توازن دقيق بين حقيقة الحالة الحزبية فى المحكمة، والنبض الأكاديمى؛ من أجل لعب دور عادل لا يتحزب، ومقرِّر حسب الدستور. ومع ذلك، ورغم جهود المحكمة فى إحداث هذا التوازن، فإنها لا تعمل فى فراغ. وإذا أخذنا فى الاعتبار النفوذ الذى يتم به التأثير فى المحكمة من جانب الفرع التنفيذى، فإن المحكمة العليا تحت حكم بوش ربما ساعدت فى النهاية على تعهد وجود حالة من الالتباس القانونى، والتى بسبب عدم إعاقتها بنشاط لممارسات الإدارة فإنها أنتجت حالة تؤدى إلى هذه الممارسات.

وعلينا أن نستذكر أن رئاسة بوش نفسها قد وُلِدَت فى مرحلة من الحزبية مَرَّت بها المحكمة العليا. ويجادل "آلان ديرشوويتز" عالم القانون فى جامعة هارفارد فى كتابه "عدم العدالة العليا، كيف اختطفت المحكمة العليا انتخابات عام ٢٠٠٠" فيقول "إن القرار القضائى فى حالة الانتخابات التى جَرَتْ فى فلوريدا قد يتم تصنيفه على أنه أكثر القرارات المنفردة فسادًا فى تاريخ المحكمة العليا؛ لأنه القرار الوحيد الذى لدىَّ علم به حيث اتَّخَذ قضاة الأغلبية قرارهم بالطريقة التى أصدروه بها بسبب الهوية الشخصية والانتماء السياسى للمتقاضين. وقد كان هذا غشًا، وانتهاكًا للقسم القضائى"(٢٣). ويعكس تحليل ديرشوويتز حالة التعاطف عند العديدين الذين رأوا فى انتخابات عام ٢٠٠٠ كيف أن مرشحًا - رغم خسارته فى التصويت الشعبى - يُمنح نصرًا انتخابيًا بواسطة محكمة عليا يُنظر إليها على أنها مُصْطَفَّة سياسيًا بغالبيتها مع هذا المرشح(*).

وعَبْر السنوات الثمانية التالية استقال قاضيان هما ويليام ريهنكويست، وساندرا داى أوكونور، وفى مكانهما عيَّن الرئيس جورج بوش القاضيين المحافِظَين الجمهوريَّيْن جون ج روبرتس وصمويل آليتو فى غمار الكثير من الأخذ والرد فى الكونجرس. وقد نظر منتقدو هذه التعيينات إليها على أنها تضمن - ولفترة غير محددة - أن المحكمة ستكون ميَّالة وبِشِدَّة ناحية "المحافظين الجمهوريين". وقد كتب جيفرى توبين المحلل القانونى فى مجلة "نيويوركر" مجادلاً أن القاضيين روبرتس وآليتو "قد لحقا بالقضاة آنتونين سكاليا وكلارنس توماس فى عُصْبَة أكثر راديكالية من أى شىء شهدته المحكمة منذ ف. د. روزفلت". وقد استشهد توبين بإجراءات عديدة من جانب محكمة روبرتس، بما فيها الجهود لتعجيز مبدأ عدم التفرقة فى المدارس (فى وسط إشارات إلى أن إجراءات تأكيدية قد تكون هى الخطوة التالية)، وقرار المحكمة لتعليق قانون اتحادى مثير للجدل صدر عام ٢٠٠٢ يحظر ما يسمى إجهاض "الولادة الجزئية" (وكان قانون

(*) يشير ذلك إلى حكم المحكمة العليا لصالح بوش لينتصر على منافسه آل جور عام ٢٠٠٠ بسبب حكم من المحكمة العليا التى بها خمسة قضاة محسوبين على الجمهوريين وأربعة محسوبين على الديموقراطيين (المترجم).

مشابه قد تمت هزيمته بواسطة المحكمة عام ٢٠٠٠)، بالإضافة إلى جهود المحكمة لتحديد التوصل بقوانين التفرقة فى الوظائف والجو السائد لتحدى امتزاج الكنيسة والدولة.

وعندما صدر قرار المحكمة بأغلبية ٥ إلى ٤ فى يونيو ٢٠٠٧ والقاضى بالسماح ببعض صور التفرقة فى بعض البرامج الاختيارية فى المدرسة الثانوية فى ولايات لويزفيل وكنتاكى وسياتل وواشنطون، فقد لاحظ توبين أنه حتى القاضى ستيفن بريار قد أُجبر على التخلى عن القضية وقال: "إنه لا يحدث كثيرًا فى القانون أن أمرًا قليلاً إلى هذا الحد قد تغيَّر إلى هذه الدرجة بهذه السرعة"(٢٤).

ومما لم يذكره توبين ـ لكنه لا يَقِلّ أهمية عنه ـ أن هناك قرارين آخرين كانت المحكمة قد اتخذتهما فى يونيو عام ٢٠٠٧، ويتعلق القرار الأول بقانون تمويل الحملة الانتخابية فى الولايات المتحدة وصدر عام ٢٠٠٣، وكان قد منع اتحادات العمال والشركات من مخاطبة المرشحين قبل الانتخابات. أما القرار الثانى فقد ألغَى جزئيًا الآثار المترتبة على القضية المرفوعة من "تينكر فى مواجهة دى موان"، وهى قضية رُفعت عام ١٩٦٩ لحماية "الحقوق الدستورية للطلبة فى حرية الخطاب أو التعبير داخل أسوار المدرسة". وفى القضية المرفوعة من مورس فى مواجهة فردريك، قررت المحكمة أنه عندما صادرت ديبورا مورس ناظرة مدرسة ثانوية فى بلدة جينو فى ألاسكا عَلَمًا صنعه الطالب جوزيف فريدريك ذو الثمانية عشر ربيعًا، والذى رفع شعارًا به ذِكْر السيد المسيح(*) وأوقفت الطالب، فإنها لم تكن قد أَهْدَرَتْ حقوق الطالب الدستورية فى حرية الكلام والتعبير كما عرّفها "تينكر". وبالتوافق مع ما ذكره توبين فإن جوان بيسكوبيك مراسل المحكمة العليا كتب فى عدد جريدة "الولايات المتحدة اليوم" الصادر فى ٢٩ يونيو ٢٠٠٧ قصة عنوانها "روبرتس يوجه المحكمة إلى الخلف إلى ريجان"(**)، يحكى فيها أنه فى

(*)"Bong Hits 4 JESUS"

(**) روبرتس هو القاضى المحافظ الذى عيَّنه بوش فى فترة رئاسته الثانية وجعله ـ وهو الأصغر سنًا ـ رئيسًا للمحكمة العليا (المترجم).

أثناء الفصل القضائى الكامل الأول للمحكمة العليا بعد إعادة تشكيلها، قامت أغلبية ضيقة من قضاتها بتغيير القانون حول العنصر، والإجهاض، وحرية الكلام، وطابور من المواضيع الأخرى التى تؤثر فى الحياة الأميريكية"(٣٥).

فهذه التطورات وغيرها توجّه المحكمة العليا بوضوح إلى اتجاه يمينى. ورغم أن ذلك قد يكون أمرًا مقلقًا لهؤلاء الذين لا يوافقون على هذه الأمور، وهم يتهكّمون على موقف إدارة بوش الغاضب والخطابى حول "القضاة الناشطين"، فإن الأمر لا يعدو أن يكون جزءًا من داخل التقاليد الحزبية للرؤساء الذين يستعملون سُلطتهم فى تعيين قضاة المحكمة العليا لتغيير اتجاه المحكمة.

وكما يلاحظ توبين نفسه فإن القضاة الذين عينهم ف. د. روزفلت "قد مكّنوا سياسة العهد الجديد (التى أعلنها روزفلت لمواجهة الأزمة الاقتصادية) من التقدم، وأعَدُّوا المسرح لأكثر المراحل نُبْلاً فى تاريخ المحكمة، تحت رئاسة قاضى القضاة إيرل وارين، عندما نالت الحقوق المدنية والشخصية فى النهاية ما تستحقه دستوريًا". وعلى وجه التأكيد، فبالنسبة لهؤلاء الذين لا يشاركون توبين فى حماسه لسياسة العهد الجديد، أو ربما بسبب العديد من التطورات القانونية فى مرحلة الحقوق المدنية، فإن "النشطاء القضاة" فى سنوات بوش لا يمكن اعتبارهم وكأنهم لا سابق لهم. والأمر فعلاً كذلك، فحتى مرحلة ف. د. روزفلت، كانت المحكمة العليا فى النصف الأول من القرن العشرين تُعْتَبَر محافظة إلى حد كبير، لدرجة أنها شجبت قانونًا حدَّد الساعات التى يمكن أن يعملها المرء فى مَخْبَز، إذ إن ذلك فى رأيها يُعْتَبَر تَعَدِّيًا على "حرية التعاقد".

ويجب أن يُلاحَظ كذلك أن سِجِل المحكمة العليا فى السنوات الأخيرة على وجه خاص كان سِجِلاً مختلطًا، لم يكن دائمًا يتطابق بِدِقَّة مع رغبات الإدارة. ففيما يتعلق خاصة بسلطات الرئيس المُدَّعَاة فى زمن الحرب، نظرت المحكمة فى أربع حالات كبرى، وفى واحدة منها فقط - وهى حالة "باديللا ضد رامسفيلد" - فإنها صوتت لصالح الإدارة (وذلك بناءً على تقنية قانونية). أما فى الحالات الثلاث الأخرى، فإن المحكمة رفضت، وقيَّدَت تأكيد الإدارة أن الرئيس يمكنه أن

يحتجز أى شخص، فى أى مكان، دون اتباع اتفاقات جنيف أو حتى دون الحصول على موافقة الكونجرس. وبالإضافة، وفى تعبير مقلق عن أن عدم فعل أى شىء يمكن أن يكون بأهمية أن تفعل شيئًا ما، فإن المحكمة رفضت فى أكتوبر عام ٢٠٠٧ أن تستمع إلى التماس قدمه خالد المصرى، وهو مواطن ألمانى من أصل لبنانى، ادعى أن د.م.م. قامت بتعذيبه فى علاقة بالحرب على الإرهاب. ومن الطبيعى أن يكون قرار المحكمة العليا بأن يستمر مفعول حكم المحكمة الأدنى بهذا الشأن، ربما كان من ورائه أى عدد من الدوافع، وكذلك فعندما يوزن هذا القرار فى مقابل عدد كبير من القرارات الأخرى التى قيَّدَت من السلطات التنفيذية، فإن الأمر لا يجب أن يفسَّر بأى طريقة على أنه علامة على مساندة المحكمة العليا للسياسات الجذرية للإدارة فى تعاملها مع المعتقلين. ومع ذلك، فبالنسبة لهؤلاء الذين يؤمنون بأن قرارات الإدارة فى معاملة المعتقلين تمثِّل كارثة قانونية وأخلاقية فى سلوك السياسة الخارجية للولايات المتحدة، فإن تردُّد المحكمة فى الاستماع إلى مثل هذا الالتماس قد يظهر أنه غير كافٍ لمواجهة الموقف فى هذا الصدد.

وهكذا، فبينما تنسجم نشاطات المحكمة العليا الحزبية مع النماذج السابقة لسلوك المحكمة، فإنها قد أصدرت أيضًا قرارات تقيِّد بعض إجراءات السلطة التنفيذية. ويجب أن نتذكر أنه فى إطار نظام العدالة الأميريكى، فإن المحكمة العليا تختار فقط عددًا معيَّنًا من الحالات من بين تلك التى تُعرض عليها. ولا يمكن بأى حال أن يغطى عددٌ صغير بعدد أصابع اليد الواحدة حول السلطات الحربية الرئاسية المدى الواسع من المواضيع المرفوعة من جانب ادعاءات الإدارة الكاسحة لسلطتها التنفيذية. والجانب الأسوأ من هذا المنظور يتبدى فى أنه مهما كان تردد المحكمة العليا فى الاستماع إلى أى قضية معينة، فإن عدد الحالات التى حتى قد تصل إلى المحكمة هو عدد محدود مسبقًا بسبب عوامل عديدة، وفى مقدمتها الامتيازات التنفيذية والطريقة التى بها تعوق الكونجرس والمحاكم عن اعتبار أن السلطة التنفيذية تقع عليها المسئولية فيها.

وعندما أصدرت اللجنة القضائية بمجلس النواب قرارها باستدعاء المسئول التنفيذى للمثول أمامها فيما يتعلق بطرد المُدَّعين القضائيين للولايات المتحدة،

صوَّر محامو الإدارة الأمر على أنه لا سابق له، وقدَّموا الحُجَّة على أنه "لم يسبق فى التاريخ الأميريكى أن أمرت محكمة اتحادية مسئولاً فى الفرع التنفيذى بالشهادة أمام الكونجرس"(٢٦). وقد رجعوا إلى جورج واشنطون، وجروفر كليفلاند، وريتشارد نيكسون، وبيل كلينتون، مشيرين إلى أن الصدامات بين الفروع التشريعية والتنفيذية تميل إلى إيجاد حل لها دون الذهاب إلى المحكمة.

وفى تقرير لها عن هذه المواجهة فإن العنوان الذى صدر فى مقال "لوكالة الآسوشيتدبرس" يعبِّر عما يمكن شرحه فى مجلدات: "بوش يريد أن تخرج المحاكم من الحرب الدائرة حول حق الاستدعاء"(٢٧)(*).

وذكر المقال المجادلات التى كتبها محامو الإدارة الذين قالوا: "إنه ولمدة مائتى عام، وعندما ثارت الخلافات بين الفروع السياسية فيما يتعلق بشهادة الشهود التابعين للفرع التنفيذى أمام الكونجرس أو إبراز وثائق الفرع التنفيذى أمام الكونجرس، فإن هذه الفروع السياسية المختلفة انغمست فى التفاوض والتنازل". وقد ذهب هؤلاء المحامون إلى أبعد من ذلك لكى يحثوا قاضى واشنطون العاصمة جون د. بيتس "ألاَّ يُرَتِّب هو هذه العملية" بتدعيم طلب الاستدعاء الذى قدَّمَته اللجنة القضائية بالكونجرس (لمثول ممثل السلطة التنفيذية أمامها). وقد جادل ممثلو الادعاء بأن الالتباس الراهن يؤدى إلى هذا النوع من التنازلات السياسية، وأساليب "خذ وهات" التى قصدها الآباء المؤسسون، فى حين أن ترتيب هذا الملف مباشرة لصالح الامتيازات التنفيذية "سيؤدى إلى تغيير إلى الأبد فى عملية التسامح التى خدمت الأمة جيدًا عبر قرنين من الزمان".

إن رغبة الإدارة فى تسوية خلافها مع الكونجرس لصالح شروطها هى غير الرسمية - دون مشاركة من المحاكم - هو تكتيك غائم الملامح يؤدى ضمنيًا إلى تقويض السلطة القضائية التى تفرض سلطة الكونجرس على الإشراف. ويثير هذا الوضع مشكلة مركبة للفرع القضائى. فمن ناحية، يتم استعمال الامتيازات التنفيذية بواسطة التنفيذيين لتقويض سلطة المحاكم على تأويل القوانين التى يتم تطبيقها على أى عدد من مساحات الخلاف بين الفروع التنفيذية والقضائية.

(*) Subpoena Fight أى حول حق استدعاء الكونجرس المسئولَ التنفيذى للمثول أمامه للشهادة فى موضوع ما أمامه.

ومن ناحية أخرى فإن الامتيازات التنفيذية فطريًا أمر يتطلب أن تأخذه المحاكم بعين الاعتبار، وهو المبدأ الذى لم يتم إقرار صلاحيته القانونية كاملة بعد، والذى بشأنه عبَّر الفرع القضائى عن رأيه بشكل متردد جدًا. ورغم أن منتقدى بوش عبَّروا عن فزعهم من أنه لجأ إلى استعمال الامتيازات التنفيذية بشكل فج جدًا، فربما كان نتيجة فرض هذا الموضوع أن بوش استدعى إثارة جدل حول دستوريته، مما سيترتب عليه إما اعتبار هذه الامتيازات تجاوزًا من جانب الفرع التنفيذى، وإما أنه سيتم تقليص سُلْطة الكونجرس فى استدعاء التنفيذى للمثول أمامه، وهى واحدة من أهم أدواته فى الإشراف.

وبالطبع، فلكى تعطى المحكمة العليا أهمية لموضوع الامتيازات التنفيذية، فلا بُدَّ من أن تشق إحدى القضايا المتضمنة للموضوع طريقها من خلال النظام القضائى. وهناك فى الوقت الراهن وميض يبعث على السرور يتمثل فى أن قضية كهذه قد تكون فى طريقها إلى المحاكم.

وقد قام المستشار القانونى للَّجنة القضائية بمجلس النواب فى ١٠ مايو عام ٢٠٠٨ بإدراج "قضية مدنية تلتمس موافقة معلنة على أمر يفرض حق الاستدعاء" يصدر متعلقًا بفضيحة طرد أفراد الادعاء التابعين للولايات المتحدة[٢٨].

وقد قُيِّدَت القضية تحت مسمى: اللجنة القضائية لمجلس نواب الولايات المتحدة ضد هارييت مايرز وزملائها، فى محكمة العاصمة واشنطون دى سى ضد هارييت مايرز المستشارة القانونية السابقة للرئيس بوش ورئيس العاملين بالبيت الأبيض جوش بولتن. وتلتمس القضية إعلانًا من جانب المحكمة بأن مايرز ليست محصَّنة من الإجبار على المثول أمام اللجنة القضائية انسجامًا مع حق الاستدعاء، وأنها هى وبولتن مكلَّفان بإعداد سجلات بكل الوثائق المحجوزة بمقتضى الامتيازات التنفيذية، وأن هذه الادعاءات بالامتيازات التنفيذية فى كل الحالات يتغلب عليها الحاجة الخاصة الموضحة للَّجنة (القضائية بمجلس النواب) لإتمام الشهادة بمقتضى استدعاء المسئول التنفيذى للمثول أمامها، وتقديم الوثائق.

وفى وقت كتابة هذا الفصل من الكتاب، فإن هذه القضية تمر بمرحلتها الأولى، ولا يمكن التنبؤ بمصيرها فى دائرة محكمة العاصمة، ولا احتمال أن يتم تقديم القضية أبدًا أمام المحكمة العليا. وإذا نحن أخذنا فى الاعتبار سبق تردد المحكمة العليا فى تسوية هذا الأمر بالتأكيد، فإن الاحتمال بأن تقضى المحكمة فى هذا الموضوع يبقى غير معروف. ورغم ذلك، فبما أن القضية الحالية المرفوعة أمام محكمة العاصمة تتحدى - وبصورة مركزية - سُلْطة الامتيازات التنفيذية فى علاقتها بسلطة طلب الاستدعاء من جانب الكونجرس، فإن ذلك يرفع من شأن الاتجاه الذى يشير إلى أن المحاكم قد تكون - مع ذلك - مضطرة للتقدم مسافة إلى الأمام للتصدى لما هو تهديد واضح للفصل بين السلطات، والذى هو جوهرى إلى هذه الدرجة بالنسبة للجمهورية.

الصعود المدمِّر للسُلْطة فى غير موضعها: قطاع الشركات

ليس هناك تلخيص لذنوب إدارة بوش يمكنه أن يتفادى التصدى لمشكلة التواطؤ بين الشركات والسياسة. وقد كتب الكثير حول فضائح المحاباة أثناء سنوات بوش - من جاك أبراموف(*) إلى ديوك كنينجهام(**) إلى سوء السلوك الذى لا يمكن الإحاطة به لشركة بلاك واتر(***) وهذا غيض من فيض، بحيث يصبح تغطية ذلك هنا لا جدوى منه. ورغم ذلك فإن المَلْمَح المتعب فى غالبية تغطية الصحف لهذه الفضائح كان فى تصويرها لهذه الفضائح على أنها استثناء أكثر من كونها جزءًا من نمط. ويمكن فهمها بصورة أفضل على أنها تعبير عن تشويش محدث لأعمق المشاكل للخطوط الفاصلة فى أميريكا بين مسئولية الحكومة إزاء الصالح العام ومصالح الشغل (البيزنس) الخاص. وهكذا، فرغم أن

(*) جاك أبراموف سمسار أميريكى ورجل أعمال أُدين بالاحتيال والتآمر فى عام ٢٠٠٦ فى وسط عملية تحقيق فى فساد أدَّت إلى إدانة بعض مسئولى الفرع التنفيذى (المترجم).

(**) ديوك كنينجهام محارب بحرى قديم وعضو الحزب الجمهورى عن مجلس النواب عن كاليفورنيا من أعوام ١٩٩١ إلى ٢٠٠٥، واستقال لتقاضيه رشوة قدرها ٢,٤ مليون دولار، ولم يقدِّم بيانًا صحيحًا عن دخله فى عام ٢٠٠٤، وأُدين بثمان سنوات سجنًا، ودفع ١,٨ مليون دولار غرامة (المترجم).

(***) شركة بلاك واتر فى دالاس تحظى بمقاولات تدريب للقوات المسلحة الأميريكية، وحراسة السفارات الأميريكية فى العالم. وقد قَتَل عناصرُها عشرات العراقيين دون ذنب، وتم تهريب القتلة من عناصرها من بغداد دون محاكمة (المترجم).

المناقشات حول التعبئة من الأمام والهندسة السياسية قد جَرَتْ على نطاق واسع كنشاطات ونتيجة للفساد فى الكونجرس، فإن المترتبات الدستورية لمثل هذه النشاطات تستحق مزيدًا من الاستقصاء. وقد كان واحد من الآثار الجانبية المتعبِة بصورة مطردة لتصاعد سلطة الشركات على الكوابح والتوازنات يتمثل فى نقص شفافية السياسة العامة؛ وذلك بتحويل تطبيق هذه الكوابح والتوازنات إلى القطاع الخاص.

وليس هناك شركة أكثر التصاقًا فى تعلُّقها بهذه المشكلة أثناء سنوات بوش من عملاق الخدمات البترولية فى تكساس وهو شركة هالليبرتون، وتابِعَتها شركة كيلوج براون وروت (ك. ب. ر.). ويمكن للحديث عن فحص الروابط التاريخية للشركة المذكورة بالفرع التنفيذى أن يستغرق مجلدات حول التعمية الخطرة والتشويش بين المصالح العامة والخاصة. وهذه الروابط تضم الحزبين، وتعود لوقت طويل سبق إدارة بوش؛ فقد نشأت علاقة رمزية مبكرة منذ عام ١٩٣٧ بين شركة "براون وروت" وليندون ب. جونسون الذى أصبح رئيسًا للجمهورية بعد مقتل كينيدى. وأثناء سعى جونسون للمرة الأولى للفوز بعضوية الكونجرس زوَّدَته الشركة بمساندة واسعة فى حملته الانتخابية، وقد رد الجميل لولية نعمته مُؤَمِّنًا لها الحصول على موافقة الرئيس روزفلت على تمويل اتحادى لمشروع خزان مائى سعت الشركة إلى بنائه(٢٩).

وفى عام ١٩٤١ أدت مساهمات الشركة فى حملة انتخابات جونسون لعضوية مجلس الشيوخ إلى تحقيقات IRS Investigation حول انتهاكات جنائية مُدَّعاة لتمويل الحملة، وهى التى أكسبت جونسون اسمًا للتعرف به هو "السيناتور القادم من براون وروت".

وقد تمت تسوية القضية بهدوء، مما أدى إلى استمرار العلاقة بين الشركة وجونسون أثناء فترة رئاسته، عندما تصاعدت الخلافات مرة أخرى حول منح عقود عديدة لبناء قواعد عسكرية أثناء حرب فيتنام.

وكواحدة من الشركات الأربع التى تعاقدت على بناء ٨٥٪ من البنية التحتية للجيش أثناء الحرب، فإن شركة براون وروت اكتسبت اسم الشهرة "احرق وانهب" الذى عُرِفَتْ به بين منتقدى الحرب(*).

(*) اسم الشركة براون و روت Brown and Root قريب فى وَقْعه من الاسم الذى ألصق بها وهو Burn and Loot أى احرق واسرق (المترجم).

وعندما برزت الشركة الأم لشركة "ك. ب. ر" وهى شركة هالليبرتون أثناء سنوات بوش كمستفيد أساسى من صناعة الحرب الأميريكية، فأصبحت المتلقِّى الذى يقود تسلم العقود التى تخدم عمليات الولايات المتحدة الحربية فى كل من أفغانستان والعراق، فإن مشكلة المحاباة(*) قد ارتفعت إلى مستوى جديد من خلال تاريخ الارتباطات الوثيقة بين الشركة ونائب الرئيس ديك تشينى. ومع ذلك فإن تشينى يتحمل تفرقة أعمق فى إرث الخصخصة العسكرية؛ فقد كان ـ كوزير للدفاع فى عام ١٩٩١ ـ فاعلاً فى تشجيع التحول فى السياسة فى اتجاه المزيد من الخصخصة المتزايدة للنشاطات التى كان جيش الولايات المتحدة يقوم بها فى السابق.

وقد قام تشارلز لويس، الذى أسس مركز واشنطون للنزاهة العامة، بدراسة واسعة لأثر ارتباطات شركة هالليبرتون التابعة لتشينى على ثروات الشركة أثناء سنوات بوش. وهو يعيد التذكير بأنه "تم منح تعاقد فى عام ١٩٩٢ بمقدار ٩ ملايين من الدولارات من جانب البنتاجون لدراسة مدى كفاءة استعمال القطاع الخاص بصورة أكثر شراسة للقيام بأداء بعض الوظائف المساندة مثل خدمات الطعام، ودورات المياه، بل بعض النشاطات العسكرية أيضًا. وكان وزير الدفاع فى ذلك الوقت هو ديك تشينى. وكانت الشركة المنفذة هى براون وروت. فتشينى يمنح التعاقد، وتعود شركة براون وروت لتقول نحن نعتقد أن هذه فكرة مذهلة. وتحصل الشركة فى السنوات العشر التالية على سبعمائة أو ثمانمائة من العقود لتفعل هذا فقط"(٣٠).

وقد ترك تشينى المنصب عام ١٩٩٣. وبعد سنين أصبح مدير التنفيذ الرئيسى للشركة، وهو المنصب الذى شغله حتى انتخابه نائبًا للرئيس فى عام ٢٠٠٠ وكما ذكر لويس "ارتفع دخل تشينى بين عام ١٩٩٥ وعام ٢٠٠٠ من مليون دولار أو أقل إلى ٦٠ أو ٧٠ مليون دولار فى ظرف خمس سنوات". ورغم أن كل عوائد ضرائب تشينى خلال هذه الفترة لم يتم الإفصاح عنها علنًا، فإن المتاح يَظْهَر منه تأكيده ادعاء لويس، مما يعكس دخلاً كليًا معدلاً قدره ٣٦ مليون دولار فى عام ٢٠٠٠

(*) بتعبير مصرى دارج للمحاباة وهو "الكوسة" وفعلها "التكويس" (المترجم).

وحده[٣١]. وفى أثناء هذه الفترة ـ حسب ما ذكره لويس ـ ارتفعت ثروات الشركة كذلك، وتضاعف عدد العقود التى تلقَّتها من الحكومة الاتحادية. وتحت قيادة تشينى ضاعفت الشركة كذلك من إنفاقاتها فى الضغوط وتبرعاتها فى الحملة الانتخابية.

ولهذا، ربما لم يكن من المستغرب أنه عندما دخل تشينى إلى الوزارة، فقد تسبب منح مثل هذه العقود الكثيرة إلى هالليبرتون ـ وهى أكثر من ضعف الكمية الممنوحة لأى متعاقد آخر ـ فى إشعال الحرائق بين المنتقدين لذلك. وقبل مرور مجرد أسابيع على دخول تشينى للوزارة فى المرة الأولى، وخلال ستة شهور سبقت حدث ٩/١١، منح سلاحُ بحرية الولايات المتحدة عقدًا لشركة هالليبرتون. ولما كان منح هذا العقد قد تم رغم احتجاجات مكتب المحاسبات العام الذى تشكَّك فى طرق تقييم المنافسين الآخرين المتقدمين بالعطاءات، فإن هذا التعاقد كان يستغرق خمس سنوات، ويساوى ما يصل إلى ٣٠٠ مليون دولار[٣٢]. ومع هذا فلم يكن ذلك إلا بداية متواضعة. فقد مُنحت هالليبرتون عبر السنوات السبع التالية ما مقداره أكثر من عشرين بليون دولار من التعاقدات المتعلقة بالتخطيط اللوجستى، والنفط، وخدمات إعادة البناء للعراق وأفغانستان. ولمزيد من السوء فقد تصاعدت أفواج من الفضائح أثناء الفترة نفسها تتعلق بشروط عدم طرح العقود التى تم بموجبها منح هذه التعاقدات، وبممارسات هالليبرتون فى حساب الحكومة الاتحادية.

وقد تم شن تحقيق فى فبراير عام ٢٠٠٤ من جانب المفتش العام فى البنتاجون لفحص ما إذا كانت شركة "ك. ب. ر." قد حصلت على مستحقات أكثر من الحكومة نظير استيرادها النفط من الكويت إلى العراق. وفى وقت متأخر من هذا العام احتجز مراجع العقود فى وزارة الدفاع مبلغ ١٨٦ مليون دولار من المدفوعات بعد صدور تقريرين من المراجعات تم فيهما توثيق نواقص فى نظام فواتير شركة "ك. ب. ر.". ثم قامت لجنة الأمن والتبادل بتغريم هالليبرتون ٧,٥ ملايين دولار لعجزها عن الكشف عن تغيير فى ممارستها المحاسَبية مما نتج عنه معاملات مضلِّلة عن السنوات ١٩٩٨، ١٩٩٩.

وفى السنوات الأولى لإدارة بوش، عرضت هالليبرتون إعلانًا تلفزيونيًا كاشفًا، وتحدث فيه ديف ليسار المدير التنفيذى الرئيسى مباشرة أمام الكاميرا متناولاً على الفور الموجة السلبية المتصاعدة على مرأى ومسمع من الجميع والتى تحيط بالشركة، وعلى وجه الخصوص بعلاقتها بنائب الرئيس. وأعلن ليسار بسخط واضح "إننا نخدم قواتنا المحاربة، بسبب ما نعلمه لا من نعرفه".

ومما يسترعى الانتباه أن نفكر أن الخلاف العلنى المحيط بهالليبرتون قد حمى وطيسه إلى نقطة الغليان بحيث شعر مديرها التنفيذى الرئيسى بأنه مُجْبَر على قضاء وقت إعلانه الثمين فى التصدى لتهم المحاباة، فى حين أنه كان بمقدوره أن يقضى هذا الوقت مباهيًا بعدد العاملين فى الشركة لديه فى جميع أنحاء العالم، وبخبرتها الممتدة عبر عقود من الزمن، أو ما تمتلكه من تقنيات مسجَّلة باسمها. ذلك أن أهم قوى الشركة الملموسة - وهى علاقتها بنائب الرئيس - قد أصبحت أعظم مُسَوِّغاتها القانونية. ومع ذلك، وفى مقابل كل هذه الخلافات العلنية، كانت مسئولياتها القانونية والاقتصادية عند حدها الأدنى مقارنة بالفوائد التى حصدتها من العقود دون الدخول فى مناقصات وممارساتها المشكوك فيها فى فواتير حساباتها. إلا أن ما هو أكثر أهمية وما تمثِّله هالليبرتون من منظور دستورى ليس مجرد النفوذ السياسى المتصاعد للشركات - كممثلين أوغاد على المسرح السياسى الأميريكى، وإنما الحركية الجديدة بالغة التقدم التى أصبح بها دور قطاع الشركات الخاصة والقطاع العام مهوَّشًا غير واضح وبصورة خطرة فى الحياة الأميريكية.

ويعود بعض السبب فى قِلَّة مسئولية هالليبرتون إلى هذا الحد إلى أن نشاطاتها - رغم أنها كانت بناءً على تكليف من الحكومة الفدرالية الاتحادية - قلما كانت تتعرض للتدقيق من جانب الرأى العام أو من جانب الكونجرس. وكما أشار رجل الكونجرس هنرى واكسمان (ديموقراطى من كاليفورنيا) - وهو لا يكاد يصدق فى عام ٢٠٠٤ - قائلاً: "ليس بإمكاننا أن نكتشف حتى كم تدفع هالليبرتون لكى تغسل أموالها. ليس لديهم أعذار مقبولة لحجب تلك المعلومات عن الكونجرس أو الشعب"(٢٣).

وقد لا تكون هناك أعذار مقبولة، إلا أن هذا السلوك ينسجم مع تقاليد السوق الحرة الأميريكية، والتى يُنْظَر فيها إلى نشاطات الشركات على أنها دائرة مجال هذه الشركات، وليس هناك حق رئيسى لا للجمهور ولا للكونجرس فى الوصول إلى المعلومات حولها، فيما عدا هذه التقارير المبدئية المالية التى يتطلبها ملء بيانات الضرائب، والتى ترسل إلى حاملى الأسهم. وكما كتب جين ماير فى مجلة نيويوركر "فإن المقاولين المتعاقدين فى القطاع الخاص ـ على عكس الوكالات الحكومية- يمكنهم أن يقاوموا طلبات قانون حرية المعلومات، وهم محميون من الإشراف المباشر من جانب الكونجرس. وقد قالت لى جان شاكووسكى وهى نائب ديموقراطى عن ولاية إلينوى "كأن هؤلاء المقاولين العسكريين يكادون يكونون منغمسين فى حرب سرية" . فقد لاحظَت أن الشركات الخاصة يمكنها أن تُخْفِى تفاصيل مهامها عن عيون التدقيق العام تحت حُجَّة حماية الأسرار التجارية. وهم أيضًا محميون إلى حد كبير من فرض حد أعلى للأجور، ومن قواعد الأخلاقيات الحكومية المصممة من أجل حماية سياسة ما من تلويثها بواسطة السياسة"[٣٤].

وبتخصيص الكثير من الأعمال التى كانت فى السابق فى مجال القطاع العام لصالح قطاع الشركات فقد خلقت إدارة بوش حالة يمكن أن تختبئ فيها طبيعة وممارسة النشاطات الحكومية تحت تمويه كثيف من خصوصية الشركات.

وفى تصميمهم على الفصل بين السلطات، لم يعمل الآباء المؤسسون حسابًا للوكالات الخارجية مثل هاليبرتون. ويهتم تشارلز لويس بهذا الأمر على مستوى أبعد بكثير من الوضع فى شركة واحدة، وليس لمجرد أنه على المستوى النظرى يؤدى إلى تقويض الفصل بين السلطات ولكن ـ وفى كلمات عملية ـ لأن له آثارًا واسعة على المسرح الدولى. وهو يقول: "إننا آخذون فى التعلُّم أكثر فأكثر. فقد اتضح الآن أننا نستخدم مقاولى الأمن من القطاع الخاص للتحقيق مع المسجونين، وهذا من أهم المواضيع الحساسة فى العالم التى يمكن أن تقترفها قط ـ أن تستجوب المسجونين ـ. وماذا ينجم عن ذلك من خطر؟. إنه تقبُّل المسئولية. فهل أى شركة عسكرية خاصة تكون مجبرة ـ تحت أى نوع من القانون الدولى الذى يحكم الشعوب ـ على الشعور بالقلق بشأن الإساءة لحقوق الإنسان؟

التعذيب؟ هل سيكون أى شخص مسئولاً عن هذه الأفعال، أو يمكنهم أن يقولوا: لقد تم استئجارنا من جانب حكومة الولايات المتحدة، ثم تقول الحكومة: نحن لا نعرف أى شىء عن الموضوع؟ نحن استأجرناهم ليقوموا بعمل ما، ويا إلهى فقد حدث بالتأكيد خطأ ما".

أما فى الحالة التى يتم فيها مثل هذه الإساءات على أيدى المقاولين العسكريين من القطاع الخاص، فإن لويس ينبه إلى نقطة معينة، وهى أن قانون حرية المعلومات لا يتم تطبيقه على الشركات، "وليس بإمكاننا حتى أن نكتشف كم هو عدد المقاولين من القطاع الخاص، والذين وظَّفَتْهم الولايات المتحدة على الأرض فى العراق، ودَعْكَ فقط من التفاصيل عن أى شىء يجرى، وقد يكون الأمر ساريًا فى إندونيسيا، أو يظهر وكأن الأمر فى روسيا، أو نيجيريا. لا، إنه فى الولايات المتحدة الأميريكية. وكل شىء ذكرته هنا هو أمر قانونى تمامًا. إنه نظامنا صاحب الفساد القانونى الذى يظهر وكأنه الجحيم. إن العالم كله يضحك منه ويستنكره بشدة، ولكنه فى واشنطون دى سى (العاصمة) قد أصبح أسلوب عمل نموذجى".

وحسب ما ورد فى أدبيات شركة "ك. ب. ر." وفى اللافتات المعلقة فوق أكشاك معارضها التجارية عن الصناعة العسكرية، فإن الشركة هى "المقاول الذى يمثِّل ذراع الجيش فى ميدان القتال". وقد كان اللافت للنظر أن شركة "ك. ب. ر." قد اختارت للعمل عند أحد هذه الأكشاك فى عام ٢٠٠٤ ساحرًا بصفته رجل الشركة المتصدر فى الواجهة، وهو خبير فى خفة اليد يُسَمَّى هاريسون كارول.

وبالنسبة لشركة مشهورة بنقص الشفافية فى ممارساتها المحاسبية والتعاقدية، فقد كان القرار الصادر بتشغيل ساحر خفيف اليد - باعتباره واجهة للشركة - يُظهرها أكثر على هيئة الساخر من نفسه، الصفيق، قليل الحياء، أكثر من كونه قِلَّة حيلة من جانبها. وكان كارول هذا يضحك وهو يُعِدّ مائدة ألعابه السحرية قائلاً: "إنما أنا ساحر بمعنى الكلمة، ولكنى تخصصت فى سوق الشركات. وشهادتى هى فى التسويق. ولذلك فمن السهل أن أتصور ما تريد الشركة إنجازه. والأمر يعدو أكثر من مجرد لعب حِيَل أمام الناس؛ إنه يكاد يكون وسيلة تجعلهم يتحلَّقون حول كشك الدعاية للشركة لكى أنقل لكم رسالتهم".

وفى الوقت الذى يعرض فيه كارول بِصدْق حيَلاً مدهشة تَخْلب العقول أمام عيون العابرين، سائلاً إياهم أن يُحَدِّدوا اسم بطاقات معينة، ثم يعثر على هذه البطاقات نفسها مخبَّأة فى ظروف سبق لصقها وموزعة بين أعضاء آخرين من الجمع المتزايد للفرجة عليه، فإن رسالة شركة "ك. ب. ر." تكون قد تواردت بلا حياء من بين ضحكاته المرسلة وهو يقول: "اذكروا لى اسم أى بطاقة لعب ترد على خاطركم"، ثم يعلن كارول لمجموعة المشاهدين المسرورين "والآن أنتم متأكدون من أننا لم نَلْتَقِ من قبل أبدًا. ليس هناك بيننا تواطؤ أو تآمر، وهذا أمر غريب حقًا؛ لأن التآمر هو عملنا".

ويبتسم كارول بعذوبة وهو يردد "نعم؛ فالتآمر يتم مع الجيش".

وفى فترة الاستراحة بين عروضه يتقاسم كارول بعض الأفكار حول طريقته فى إيصال رسالة شركة "ك. ب. ر."، ويضحك قائلاً: "فى العرض السابق فكَّرَت هذه السيدة أمامى فى بطاقة عليها صورة الملكة الدينارية. أنا قلت لها، "فكرى فى نوع البطاقة" وفكرت هى فى بطاقة تحمل صورة الملكة. وقلت لها "إن من المدهش أنك فكرت فى الملوكية، وحتى منافسونا يفكرون فى الملوكية حين يفكرون عند انتعاش السوق - فى شركة (ك. ب. ر.) أو غيرها". ثم أدلف بعد ذلك إلى إعلان قصير حول "مقاول الجيش فى ميدان القتال"(٣٥).

إن الرسالة التى يوصِّلها كارول إلى هؤلاء المارِّين من أمام كشك دعاية شركة "ك. ب. ر." هى الرسالة نفسها التى عَمِلت شركة "ك. ب. ر." لإيصالها لكى تصبح أكبر مستلم فى أميريكا للعقود فى أفغانستان والعراق. وهى الرسالة نفسها التى استعملها محاموها ليترافعوا عنها فى الدفاع فى وسط العديد من الفضائح. وهى الرسالة نفسها من جانب ديك تشينى، والتى حزم بها وشد أزر توصيته الأصلية بنقل العديد من الوظائف العامة إلى شركة هاليبرتون، وهى الرسالة نفسها التى بعد مرور سبعة عشر عامًا أخرى، والتى نقلها كنائب للرئيس إلى المرحوم تيم روسيرت فى برنامج NBC تحت عنوان "واجه الصحافة"، بعد ستة شهور من بدء الحرب فى العراق. وقال تشينى لروسيرت "إن أحد الأشياء

التى يجب أن نبقيها فى أذهاننا هى أن هالليبرتون هى نوع فريد من الشركات. فهناك عدد قليل جداً من الشركات الموجودة والتى تملك تجميع القدرة الكبيرة جداً من الهندسة الإنشائية والخدمات الكبيرة فى حقول النفط، فهى أول أو ثانى أكبر شركات خدمات حقول النفط فى العالم، وهم تقليديًا قد قاموا بالعديد من الأشغال لحكومة الولايات المتحدة ولجيش الولايات المتحدة. وهذه الخبرة قد جعلت الجيش يبقى على هيئة مفيدة عَبْر السنين، ولكنها شركة عظيمة. ويعمل بها عاملون جيدون"(٣٦).

وحين تستمع إلى نائب رئيس فى السلطة يدلى بحديث لا يتلعثم فيه على الهواء يثنى فيه على مقاول الدفاع الكبير - وَدَعْكَ من أن هذا المقاول كان هو الذى قام بتشغيله، كما أن هذا المقاول نفسه هو أكبر مُتَلَقٍّ فى البلاد لعقود زمن الحرب من خلال إدارته - فإن ذلك يدل على ما يملأ مجلدات حول ما سماه الرئيس أيزنهاور "الصعود المدمِّر للسلطة فى غير وضعها".

إن ما تضمره رسالة هالليبرتون - سواء قام بإيصالها مشعوذ متنقل مأجور أو نائب رئيس حالى متمرس - إن هو إلا التعبير عن رهان شبيه بما أرهص به "فاوست"(*) يتبارى فيه الصالح العام ضد مصالح القطاع الخاص. وهذه المباراة تقول: نحن فى شركة "ك ب ر" يمكننا أن نفعل كل هذه الأشياء المرموقة فى ميدان القتال وفى مجال مصالح الأمة البترولية، لأننا - من خلال عطايا ومنح الإدارات المتعاقبة عبر قرن تقريبًا، ومن خلال اجتهادنا فى عملنا الشاق- قد طوَّرْنا تكوين مستوى من رأس المال ومن الخبرة، بمقدورهما أن يتجاوزا حتى ما تستطيع حكومات اليوم نفسها أن تفاخر بإنجازه. ولكنكم إن أردتم منا أن نفعل كل هذه الأشياء المرموقة فعليكم أن تتقبلوا منا مستوى من الشيطنة الشريرة ونقصًا فى الشفافية.

(*) Faustian : مشتقة من "فاوست"، وهى أُقْصُوصَة ألمانية مشهورة ومصدر لكثير من الأعمال الأدبية والفنية، حول شخص طموح يسلم كيانه الأخلاقى إلى الشيطان مبادلاً به الفوز بالسلطة والنجاح (المترجم).

وكان مما لفت الأنظار فى الجزء الأخير من الخطاب الوداعى لأيزنهاور أنه تلفَّظ بوضوح فى كلمات جد محدودة عن كيف أمكن لمثل نفوذ هذه الشركات الواصلة إلى بعيد أن يحكم قبضته على صنع السياسية الأميريكية. وبعد أن حذَّر الأمة حول أخطار المجمع العسكرى ـ الصناعى، فقد وجَّه انتباهه إلى منتج جانبى منفصل ولكنه مساوٍ فى الخطورة للنمو العسكرى الصناعى. وأعلن أيزنهاور أن "ما هو قرين ومسئول إلى حد كبير عن التغيرات الكاسحة فى وضعنا الصناعى ـ العسكرى كان هو الثورة التكنولوجية أثناء العقود الحديثة؛ فقد أدت هذه الثورة إلى انفجار فى تكلفة البحوث أحدث مخاطر كبيرة لحرية وفرص التعلم فى أميريكا، ولحرية الاختيار بين صانعى السياسات".

وحذر أيزنهاور قائلاً: "إن المخترع المنفرد، الذى "يسمكر" فى دكانه قد تمت التغطية عليه بواسطة قوى ذات مهام يمارسها علماء فى معامل وفى ميادين للاختبار، وإن مجال السيطرة على أهل العمل فى الأمة من جانب التوظيف الاتحادى، والمخصصات المدرجة للمشاريع، وسُلْطة الأموال، ستكون موجودة دائمًا، ويجب اعتبارها بصورة شديدة الجدية".

وكأنما لم تكن هذه الكلمات جذرية بدرجة كافية، فأكمل أيزنهاور سرد أفكاره بالكشف عن جانب تنبؤى غير معتاد من تفكيره، وصَكَّ اسمًا بهذه الأهمية الكبيرة وهو "المجمع العسكرى ـ الصناعى"، رغم أنه لا يتم تذكُّره بصورة كافية. وقال أيزنهاور: "إنه إذا اسْتَمْرَرْنا فى أن نضع البحث العلمى والاكتشاف فى اعتبارنا -كما ينبغى أن نفعل ـ فيجب علينا أيضًا أن نكون منتبهين للخطر المماثل والمعاكس المتمثل فى أن السياسة العامة يمكنها نفسها أن تصبح أسير الصفوة العلمية ـ التكنولوجية".

فعندما يستجيب نائب الرئيس (تشينى) للأسئلة التى طرحها تيم روسرت حول الإيثار المتميز لهاليبرتون بالتأكيد على كيف أن هذه الشركة لا يمكن استغناء رفاهية أميريكا عن جهودها، فقد يظهر من ذلك أن السياسة العامة قد أصبحت فى الحقيقة أسيرة لصفوة علمية ـ تكنولوجية.

ما بين "يوو" وبينى:

مناقشة حول مصير الجمهورية

لما كنا قد عددنا مناسبات عديدة تشير إلى تشديد قبضة إدارة بوش على السلطة، فإن السؤال المُلِحّ هو: هل ستصلح البلاد هذه الخطايا بمجرد تَرْك بوش السُّلْطة؟ هل سيحدث ذلك التراكم الفاحش من جانب الرئيس للسلطة أضرارًا للفصل الدستورى بين السلطات والسلامة الجمهورية؟ إن أحد قادة المهندسين لتبرير الإدارة لهذه الزيادات فى الاستحواذ على السلطة يمارى بأن ذلك لن يحدث، وتستحق مناقشته الاعتبار.

وعند كتابة هذا الموضوع فإن مصير جون يوو كشخصية عاصرت سنوات بوش ليس واضحًا، كما هو مصير الجمهورية التى ساعد على تقويضها. وإذ أصبح "يوو" على حد كبير الوجه العام الذى يمكن تبيُّنه عن قرب فيما يتعلق بالمساندة القانونية لممارسات الإدارة فى الاستجواب والباعثة على الجدل، فإن يوو أصبح بدوره ضحية أخرى لممارسة الإدارة التى جعلت من موظفين لديها من المستوى الأسفل والمتوسط كباش فداء لممارسات بعيدة الأثر، والتى ثبت فيما بعد أنه قد تم إقرارها بواسطة المستويات الأعلى للسُّلْطة. وفى سجن أبو غريب كان الجنود والأشخاص العسكريون هم الذين ضُحِّى بهم، ولكن ليعرف الجمهور بعد ذلك بصورة أكيدة فى إبريل عام ٢٠٠٨ أنه قد تم فى الحقيقة اغتفار سلوكياتهم التى هتكت قوانين الحرب، وتنظيم هذه الانتهاكات بصورة شديدة الخصوصية بواسطة مجموعة من مسئولى السلطة الإدارية عند المستوى الأعلى، ومن بينهم ديك تشينى، ودونالد رامسفيلد، وكوندوليزا رايس. أما فى موضع الكشف عن هوية السيدة فاليرى بلام لوسائل الإعلام، فقد كان الشخص الوحيد الذى سيواجه المحاسبة عن ذلك هو أحد العاملين فى مكتب نائب الرئيس الذى كان من المعروفين إلى حد قليل من قبل واسمه سكوتر ليبى. وفى إطار هذه الحملة العريضة لإعفاء الفرع التنفيذى من عواقب القوانين المحلية والعالمية المتعلقة بالتعذيب، فيمكن الإشارة بالإصبع إلى عدد قليل من المحامين؛ وهم دافيد آرينجتون، المستشار القانونى لنائب الرئيس، وكذلك جاى بايبى الذى شغل حينئذٍ

منصب مساعد المدعى العام جون آشكروفت، والأهم فى الإشارة إليه منهم هو جون يوو الذى يَظْهَر توقيعه وحده أسفل بعض من أشهر الوثائق القانونية الصادرة من هذه المؤسسة.

وقد أعلن مستر يوو على الملأ فى عام ٢٠٠٣ فى متابعة "لمذكرة الإرهاب" قائلاً: "فى زمن الحرب يصبح للرئيس فقط أن يقرر ما الطُّرُق التى يستعملها لكى يحقِّق أنجز نصر على الأعداء". وهناك حقيقة ماثلة وهى أن رئيس الولايات المتحدة قد أخذ إشارة البدء فى أمور مهمة مثل التعذيب، واتفاقات جنيف، وإمكانية تعرُّضه هو للهجوم عليه بسبب تُهَم جرائم الحرب... من موظف عمره أربعة وثلاثون عامًا، ويشغل وظيفة "نائب مساعد المدعى العام بمكتب المستشار القانونى"، وهذا فى حد ذاته يُصبح أمرًا مدهشًا إذا لم يكن ما يترتب عليه مأساويًا إلى هذه الدرجة على المستوى الدولى، ومتعبًا من الناحية الدستورية. ورغم أن وزارة العدل أصدرت فى عام ٢٠٠٤ رأيًا قانونيًا تسحب بمقتضاه المذكرات المثيرة للجدل والصادرة عام ٢٠٠٢ وعام ٢٠٠٣ والتى كانت تعلن أن "التعذيب شىء يثير الاشمئزاز بالنسبة لكل من القانون الأميريكى والقيم الأميريكية والقواعد الدولية،" فإن الإنسان لا يملك إلا أن يتعجب من كل من الآلام التى أوقعتها سياسات مستر يوو التى أوصى بتطبيقها على أى عدد من المسجونين لدى أميريكا فى أثناء هذه الفترة، ومن آثارها طويلة المدى الناجمة عنها(٣٧).

وفى برنامج تلفزيونى كندى عُرِضَ فى نوفمبر عام ٢٠٠٥ تحت عنوان "تفاحات قليلة معطوبة" وجَّهَت مذيعة البرنامج جيليان فيندلاى أسئلة فى هذه المناظرة إلى مستر يوو حول ما فعله هو مع هؤلاء الموجودين فى الإدارة الأميريكية. أما يوو - وهو الدائم الإخلاص لهؤلاء الذين اتخذوه منذ ذلك الحين كبش فداء لهم - فقد كان رابط الجأش لا يمكن إحراجه حول أفعاله هو نفسه وحول أفعال الرئيس، وأخذ يتحداها بإخبارها أن الرئيس ليس عليه أن يبرر أفعاله "للشعب فى كندا"(٣٨).

ثم وجهت فيندلاى إلى المستر يوو أهم سؤال يمكن أن يرد على خاطر معظم الناس على الوجه التالى: "كما تعرف فإن هناك ناسًا فى بلدك ممن يعتقدون، بناءً على الدليل الذى شهدوه، أن جرائم الحرب قد ارْتُكِبَتْ هنا (فى أميريكا). وهم يذهبون إلى أبعد من ذلك ويقولون إن جرائم الحرب قد اقترَفها ناس يعملون فى داخل الإدارة (الأميريكية). وأظن أنى أصبح مقصرة إذا لم أشر إلى أن بعضهم يرون تَوَرُّطَك أنت فى ذلك، وأنا أتعجب متسائلة، ماذا تظن أنت بهذا الشأن؟".

وقد أجاب يوو مدافعًا فقال: "أنا لست أُنْكِر أنه كانت هناك أعمال إجرامية حدثت فى العراق. إلا أن الناس يُخَمِّنون فقط إذا فكروا أن الرئيس بوش أو وزير الدفاع رامسفيلد أو حتى أنا بالتأكيد، قد أمرنا الناس، أو أننا مسئولون بأى طريقة عما حدث فى العراق، بينما سياسة الحكومة كانت شديدة الوضوح حول أن اتفاقات جنيف سارية المفعول". ولما كان يوو ومعه الأعضاء الآخرون فى وزارة العدل والفريق القانونى فى البيت الأبيض قد أَوْصَوا من قبل بالتحديد بأن اتفاقات جنيف لا تنطبق على المسئول التنفيذى، يصبح من الصعب تشخيص هذه العبارة بأنها شىء أقل من الكذب.

ولما كانت المذيعة فيندلاى غير قادرة على احتواء ثِقَل ظل محاورها ونفورها من رباطة جأشة ولباقته فى أمور بمثل هذه الأهمية، فإنها استطردت توجِّه إليه سؤالاً شخصيًا ناهشًا نتج عنه هذا التبادل الحوارى المحرج:

سألته المذيعة: "هل فارق عينيك النوم إثر ذلك؟".

ورد غاضبًا: "أنام ملء جفونى. اشكرك".

فاستمرت ضاغطة عليه: "تفعل ذلك؟".

ويتمتم قائلاً: "... هم م م .... يمكنك أن تسألى زوجتى".

وأصبحت مثل هذه المواجهات شائعة بصورة متزايدة بالنسبة ليوو. وأصبح يتم النظر إليه على أنه غول متورط فى الأذى على قدر متواضع من الخلق، يحمل شهادة فى القانون، وقد تجشَّم عبء تنفيذ الأعمال القذرة للإدارة. وقد لاحظت

جريدة "الواشنطون بوست" فى يناير عام ٢٠٠٦ أن "المحامين الدوليين قد نادوا فى طلبات مكتوبة بإدانته جنائيًا (أى إدانة يوو)، واندفع الطلاب فى غرفة الدراسة فى جامعة بيركلى (حيث يقوم نائب مساعد المدعى العام السابق بتدريس القانون)، ليمثِّل هؤلاء الطلاب مسرحية يقلِّدون فيها استجواب المعتقلين، وتمت مقاطعة قاعات المحاضرات المقرر أن يتكلم فيها"(٣٩).

وفى العنوان الرئيسى لمقال مهم فى عدد مايو عام ٢٠٠٨ من مجلة "إسكواير" يَرِدُ السؤال التالى: "هل جون يوو وَحْش؟". ويكتب جون هـ. ريتشاردسون "لقد تم اتهامه باقتراف جرائم حرب ومقارنته بمحامى النازية الذين برروا ما فعل هتلر، ويتمنى العديد من الأميريكيين الطيبين أن يَرَوْه قد فُصِلَ أو تم تأنيبه أو حتى سجنه، إلا أن جون يوو يبدو فى حجرة فصله الدراسى فى مدرسة القانون فى بيركلى مُدَرِّسًا جذَّابًا صبورًا شعبيًا لدى الطلاب، وقلبيًا مع الجميع".

وربما إذا قلَّلنا من قدر ثِقَل التُّهَم الموجَّهة إليه (أو زِدْنا فى قيمة المقول المأثور القديم إن أى إصدار مطبوع هو إصدار جيد)(*)، فهناك إحساس بأن يوو - من خلال ابتسامته الوديعة- يظهر وكأنه يتمتع بالخلافات المتزايدة الدائرة من حوله. ومع ذلك، فمع كل اكتشاف حول نشاطاته التى تورَّط فيها، يظهر أن انكشاف يوو القانونى يزداد خطورة؛ فقد شهد أعضاء الادعاء فى رابطة المحامين القومية فى ٦ مايو عام ٢٠٠٨، أمام لجنة العدالة بمجلس النواب، بأن بعض المحليين المدنيين فى وزارة العدل "كانوا جزءًا من مخطط عام لخرق قانون الولايات المتحدة والقوانين الدولية التى تُجَرِّم الإرهاب". وفى هذا اليوم نفسه أصدرت لجنة العدالة بمجلس النواب أمر استدعاء للمستشار القانونى دافيد آدينجتون لإجباره على الشهادة أمامها. وتحت تهديد استدعاء مماثل، وافق يوو طواعية على أداء الشهادة.

وفى ١٢ مايو، طلبت رابطة المحامين القومية من الكونجرس أن يعيِّن مُدَّعيًا خاصًا "مستقلاً عن وزارة العدل، ليحقق ويحاكم المسئولين الكبار والمحامين لبوش، بمن فيهم جون يوو؛ لدَوْرِهم فى تعذيب المسجونين فى عهدة الولايات

(*) Over estimating the old saw that any press is a good press.

المتحدة". وهذه التطورات آخذة فى التكشف، ولكن إذا اعتَبَروا مسار سجل الإدارة فى حماية مسئوليها الكبار عن المسئولية، فإن احتمال أن يصبح يوو مسئولاً هو نفسه بالقدر الذى يشبه الفرص الكبيرة لرؤسائه فى قدرتهم على تجنب المسئولية.

ومهما يحدث مع جون يوو، فإنه قد قدَّم مساهمة مهمة تساعدنا فى تَفَهُّم الطريقة الأميريكية فى الحرب: من أين نبعت وإلى أين تتوجه. ومن زوايا عديدة، فإن وجهات نظر يوو الزاعقة هى تلك التى جلبت أكثر قدر من الانتباه، وربما الآن هى التى تستدعى بعض إجراءات تحميل المسئولية. إلا أن من وراء هذه الآراء نجد رؤية أكثر تماسكًا، عبَّر عنها فى المقالات الافتتاحية التى صل عددها إلى عدد أصابع اليد الواحدة والتى كتبها، وكذلك فى كتابه الصادر عام ٢٠٠٦ تحت عنوان: "الحرب بوسائل أخرى". وبأخْذ هذه الآراء معًا، ومعارضتها بالمجادلات القانونية الكاسحة التى سبق أن زوَّد يوو بها إدارة بوش، فإنها تقدِّم منطقًا أعمق وأكثر اعتبارًا حول ادعاء السلطة التنفيذية فى حد ذاته. وعلى العكس من السرية التى تمسك بها الكثير من العاملين فى إدارة بوش، فإن ما يستحق بسببه تفضيله عنهم هو احتواؤه للانكشاف العام ومناقشته وجهات نظره والسياسات التى ساهم فى وضعها. ويكتب يوو فى "الحرب بوسائل أخرى" موضحًا أن هذه السياسات كانت "نتيجة قرارات معقولة، صدرت عن ناس ذوى فكر ولهم إيمان بما يفعلون، وهم واقعون تحت واحد من أفظع التحديات التى لم تواجهها أُمتنا من قبل"(٤٠). ولا ينتاب يوو الخجل لدفاعه عن هذه القرارات.

وقد كتب نيل كاتيال أستاذ القانون فى جامعة جورج تاون فى جريدة "الواشنطون بوست" يقول: "إن جون يوو يستحق أن ينسب له الكثير من الفضل فى المساعدة على فتح موضوع سرى للمناقشة العامة، حتى لو كان يؤدى ذلك إلى عدم سروره هو نفسه... ويجب أن يُحْمَد له عدم الاختباء وراء الكلام المعاد (الإكليشيه) التقليدى، كأن يقول هذا الأمر ممنوع نشره، إننى لا يمكننى أن أتطرق إليه"(٤١).

وكما يلاحظ يوو نفسه فى كتابه "الحرب بوسائل أخرى" ويقول: "إن الكثير من الانتباه الموجَّه لى سببه حقيقة وجود عدد قليل من الرجال المحنَّكين فى إدارة بوش، والذين سيدافعون عن قراراتهم فى الحرب على الإرهاب فى العلن". وعلى العكس من زملائه الذين ينتقدهم لميلهم إلى "الجرى والاختباء"، فإن يوو لا يجد نفسه فى حرج من الوقوف إلى جانب القرارات المُتَّخَذة، حتى تلك التى وجد أنها فى النهاية تحتضن خلافات وطنية مثل فضيحة أبو غريب، وفضيحة وكالة الأمن القومى NSA(*)

ومنذ ترك العمل فى إدارة بوش، فإن يوو قد دأب على القول بأنه يقتدى بالرئيس ألكساندر هاميلتون فى تشجيع الخطاب العام - كما فعل هاميلتون فى "الأوراق الاتحادية" - من خلال الدفاع الشرس عن سياسات شارك فيها بجهد منه لكى يثير بها حق التعبير عن وجهات النظر المعارضة. وهو يدلِّل على ذلك قائلاً: "إن هذه الأسئلة لا تزال تواجهنا، وهى لن تَفِرَّ بعيدًا عنا. وليس هناك إجابات سهلة متوفرة لها، رغم ادعاءات المنتقدين"(٤٢).

وبالنسبة لهؤلاء الذين يختلفون بشدة مع وجهات نظر يوو (وهؤلاء الذين ربما ودوا لو لم يكن قد قدَّم مثل هذه الإجابات "السهلة" فى مذكراته القانونية البشعة) فإن ولعه بالاستمرار فى تبريرها - حتى فى مواجهة مثل هذا الفشل من جانب الإدارة - قد يؤدِّى إلى المزيد من العداء له. ومع ذلك، فمهما يفكر إنسان فى أمر جون يوو والسياسات التى يستمر فى دعمها بأحاديثه، فإن مناقشة لمعظم وجهات نظره المعتبرة تُعْتَبَر شيئًا حيويًا لفهم وقع إدارة بوش على الطريقة الأميريكية فى الحرب.

فقد كتب يوو فى سبتمبر عام ٢٠٠٦ فى افتتاحية نشرتها جريدة "نيويورك تايمز" يقول: "يُعتبر جورج بوش بالنسبة لمنتقديه - وكأنه الملك جورج - منطويًا

(*) فضيحة قيام الوكالة بمراقبة كل وسائل الاتصال بين أشخاص خارج أميريكا وداخلها، وما ذُكر عن محاولات لإسكات المنتقدين لإدارة بوش وتعاملاتها مع الكثير من القضايا الساخنة أثناء فترة ولايته (المترجم).

على رئاسة إمبريالية". ويضيف يوو "ورغم ذلك فإن الحقيقة التى لا مفر منها هى أن الحرب تُحَرِّف السلطة ناحية الفرع الذى تقع عليه أكثر من غيره مسئولية شنها: ألا وهو المسئول التنفيذى"(٤٣). ورغم أن هذا الزعم قد يعنى ببساطة تبريرًا مناسبًا للتطرف الذى تَدَّعِى إدارة بوش لنفسها به سُلطةً لا حدود لها أكثر من سلطات الفرع الأخرى باسم الأمن، فإن هذا الموضوع يستحق أن نضعه فى الاعتبار؛ ذلك أن الحرب عبر التاريخ الأميريكى قد وفَّرت ذريعة لادعاء حق السلطة التنفيذية الذى يتجاوز الفروع الأخرى. فمن تعليق لينكولن لِحَقّ مُثُول المسجون أمام قاضيه حين سَجَن منافسيه السياسيين أثناء الحرب الأهلية، إلى احتجاز روزفلت للألمان واليابانيين الأميريكيين أثناء الحرب العالمية الثانية، إلى حَجْب كل من نيكسون وريجان لنشاطاتهما عن عين الكونجرس، فإن تاريخ توسيع السلطة التنفيذية فى زمن الحرب كان عملاً يقوم به الحزبان.

وتحت حكم إدارة بوش فإن هذه الحلقات من التوسُّع للسلطة التنفيذية كانت دائمًا مصحوبة بارتداد للخلف فى الحريات الأميريكية الدستورية. فقد كتب ألكساندر هاميلتون - هو البطل الذى يقتدى به يوو - فى الورقة الفدرالية رقم ٨ فى عام ١٧٨٧ متوقعًا هذا الأمر، واضعًا نقطة دقيقة حول الأرضية من التوتر السائد بين الحرب والحرية:

> إن التدمير العنيف للحياة وللملكيات والمصاحب للحرب، والجهود المستمرة والذعر السائدين فى حالة وجود خطر دائم، ستجبر الأمم التى هى أكثر ارتباطًا بالحرية، على اللجوء - سعيًا إلى الراحة والأمن - إلى مؤسسات لديها الميل إلى تدمير حقوقها المدنية والسياسية. ولكى تظل أكثر أمانًا فإنها فى النهاية ستصبح راغبة فى خوض مغامرة أن تصبح أقل تحررًا.

وبينما كان جون يوو ينعت منتقدى القانون الوطنى وغيره من الإجراءات الأمنية ذات العواقب المترتبة على الحرية المدنية بأنهم التسامُحيون الذين "بالغوا

فى قدر التهديد الموجَّه إلى الحريات المدنية"، يلاحظ جون يوو أنه فى أثناء الحرب على الإرهاب "قد تم توسيع سلطات الحكومة، وتم تخطِّى وسائل معينة للحماية الدستورية". وهو يوافق بلباقة نوعًا ما على أن فضائح يومية "قد تسبب تشريعًا غير حكيم أحيانًا". ورغم ذلك فهو لا يشارك اهتمام منتقديه حول تعليق حريات معينة. وهو يؤكد أن "محاربة شبكة مثل شبكة القاعدة ستتطلب جمعًا لمعلومات فى الداخل أكثر مما كان يحدث فى الحروب السابقة"، وأن "تقليل فرص وقوع حدث مثل ٩/١١ فى المستقبل يبرر بعض النقص فى الحريات".

ويضيف يوو إلى ذلك أن التهديدات التى تحدث اليوم، كان لا يمكن تصورها، ليس فقط من جانب الآباء المؤسسين؛ وإنما حتى من جانب واضعى السياسات منذ جيل مضى، مثل هؤلاء الذين وضعوا مشروع "فيسا". وهو يكتب قائلاً: "لو كانت هناك حالة طارئة ولم يكن باستطاعة الكونجرس الإعداد للتعامل معها، فقد كانت هذه الحالة متمثِّلة فى الحرب التى وقعت على رءوسنا فى حدث ٩/١١. وكان (فيسا) قانونًا قد تمت صياغته وفى الذهن وجود جواسيس سوفيت يعملون خارج سفارتهم فى واشنطون العاصمة. فحينئذٍ لم يتوقع أحد وقوع حرب مع منظمة إرهابية عالمية تقبض على ناصية قوة لتدمير الأمة"(٤٤).

ويعتقد يوو أن الرئيس هاميلتون وغيره من الآباء المؤسسين، بينما كانوا يشكِّلون الفصل بين السلطات، قد عهدوا بسلطات حربية كبيرة إلى المسئول التنفيذى "بسبب قدرته على العمل من خلال الوحدة والسرعة والسرية"(٤٥). وفى هذا الصدد كانت مفاجأة حَدَث ٩/١١ نوعًا مما يُطلِق عليه يوو "نِيَّة مُبَيَّتة من جانب عدد إرهابى للقيام بالتدمير الكارثى لأمتنا"، مما يتطلب مستوى غير مسبوق من التغطية السرية، وأن الحيوية اللازمة لذلك ليست موجودة إلا عند المسئول التنفيذى. ويجادل يوو قائلاً إنه: "بينما يرغب كل امرئ فى الموثوقية والانفتاح اللذين يتسم بهما عمل الكونجرس، فإن نجاح برنامج إشراف قانون الأمن القومى يعتمد على السرية والحيوية (وسرعة الحركة)، وهما ميزتان ينقصان الكونجرس كمؤسسة". وتعتمد هذه الحُجَج التى تفضِّل السلطة التنفيذية المتوسعة على الحركية (الديناميكية) التى طالما كانت موضع اهتمام ماديسون

عندما كتب أن الحرب "تفضِّل" المسئول التنفيذى. ويذكر يوو الحُجَّة القائلة بأن الرئيس يُنظر إليه بالضرورة على أنه الشخص القادر بصورة متفرِّدة على الاستجابة لاحتياجات زمن الحرب، ومن هنا فإن ما يتبع ذلك هو أنه يُرَاكِم فى زمن الحرب سلطات غير متاحة له طبيعيًا فى زمن السلم.

ويُقِرُّ يوو "بسوابق تاريخية تقدِّم بعض التأييد للحُجَّة القاضية بأن الحكومة تتفعل بصورة زائدة عند الكوارث بقهر المارقين والجور على الحقوق الفردية"(٤٦). وهو يرى الأمر - رغم ذلك - وكأن التوتر التاريخى بين الأمن والحرية يتحرك مثل بندول يتأرجح فى زمن الحرب ناحية الأمن ثم يتأرجح نحو إعادة الحريات عندما يعود السلام.

وهو يسجِّل فى كتابه "الحرب بوسائل أخرى" أن "التاريخ لا يُظْهِر أن الحروب قد قلَّلَت الحريات المدنية الأميريكية، سواء أكان ذلك قبل الحرب أم بعدها. فقد قلَّل الاتحاد الأميريكى الحريات المدنية أثناء الحرب الأهلية، ولكنه أيضًا حرَّر العبيد ووسَّع من الحريات الفردية ضد الولايات فيما بعد. وقد احتجز ف. د. روزفلت اليابانيين الأميريكيين أثناء الحرب العالمية الثانية، إلا أن الحريات المدنية تدفقت فى العقود التالية"(٤٧).

وبينما نجد أن هذه النقطة تؤخذ جيدًا فى الاعتبار، فإن يوو يذهب بعد ذلك إلى ادعاء نقطة أكثر إثارة للجدل؛ فهو يجادل بأنه رغم حدوث فترات معينة من الحريات المنتقَصة بالتأكيد، فإن أميريكا قد أصبحت حسب المقياس الأكبر فقط أكثر حرية. وهو يكتب قائلاً: "إنه رغم توالى حروب وحالات طوارئ منذ الحرب الأهلية، فقد توسَّعت الحريات المدنية فى بلادنا باطِّراد؛ فلم ينتج عن الحروب المتكررة والتهديدات الأجنبية دولة أمن قومى على الدوام"(٤٨).

ومجادلته تلك تتسم بالبراجماتية (النفعية الواقعية) التى تكاد تقترب من التَّهَكُّمِيَّة؛ لأنها تفترض أن هناك بعض الأوقات التى من أجل أن تَفِىَ الأُمة بتمام مبادئها على المدى الطويل، فيجب عليها أن تُعَلِّقَها على المدى القصير.

فإذا كان يوو مخطئًا فى وجهة نظره القائلة بأن أميريكا قد أصبحت أكثر حرية بمرور الوقت، إذن ورغم بعض صور التقدم الاجتماعى، فربما حدث أن

فترات انتقاص الحرية فى الحقيقة قد بَنَتْ فوق بعضها البعض على هيئة تآكُل متواصل متزايد فى الحريات الحيوية للجمهورية. ومن أجل أن نوسِّع فى استخدام المجاز (الاستعارة) فى فكرة البندول، عليك أن تتصور أن هذا البندول يتحرك على سطح مائل. فرغم أن كل مرة يتأرجح البندول فيها ناحية اليمين قد يظهر لنا أنه تم التوازن المضاد للحركة بالعودة المساوية فى القدر والمعاكسة فى الاتجاه ناحية اليسار، فإنه طالما كان البندول يتأرجح على سطح مائل فإن ذلك يؤدى إلى سحبه بفعل الجاذبية الأرضية إلى ناحية أكثر مع كل تكرار لهذا النمط. وإذا نحن أخذنا فى اعتبارنا قائمة النشاطات المعادية للجمهورية أثناء سنوات بوش، فإن بإمكان المرء أن يرى بالتأكيد كيف ازدادت الإدارة قوة من خلال السوابق الماضية، وكيف أصبح تطرُّف الأمس هو المبرر لما يحدث اليوم من تغوُّلات.

وفى ديسمبر عام ٢٠٠٣، وفى أول مواجهة وحيدة له بعد استقالته من وظيفته كقائد رئيسى للقيادة المركزية للولايات المتحدة أثناء حرب العراق، أدلى الجنرال تومى فرانكس باعتراف مثير إلى مجلة "سيجار آفيسياندو".

فقد قال الجنرال مُحاذرًا: "إن أسوأ ما كان يمكن أن يحدث هو وقوع مناسبة تُحْدث إصابات واسعة فى مكان ما فى العالم الغربى... من النوع الذى يجعل السكان يَشُكُّون فى دستورنا نفسه ويبدأون فى عَسْكَرَة بلادنا... وهى فى الحقيقة ستبدأ بدورها فى فك مؤقت لخيوط نسيج دستورنا"(٤٩). وقد كان اهتمامه بأن فترة واحدة من فترات الإرهاب كان يمكنها "بصورة مؤقتة أن تحل خيوط نسيج دستورنا" قد يعنى دليلاً أمام أعلى مستويات القيادة على أن الجمهورية هى أكثر عرضة للهجوم مما كان يمكن أن يتصوره معظم الأميريكيون.

وبعد مرور أربع سنوات على ملاحظات فرانك، وفى إيضاح شديد ليس فقط لكيف يمكن بسرعة لحكومة معاصرة أن تعلِّق دستورها، ولكن أيضًا لأى درجة يمكن أن تقدِّم السوابق الأميريكية تبريرًا لمثل هذا التعليق، فإن "برفيز مشرَّف" رئيس باكستان، حليف أميريكا فى الحرب على الإرهاب، فرض قانونًا عسكريًا بليل الثالث من نوفمبر عام ٢٠٠٧. وظهر مشرف فى التلفزيون مُعْلِنًا حالة

الطوارئ، مُعَلِّقًا دستور البلاد، وطاردًا المحكمة العليا، ومستشهدًا بسابقة تصرف أبراهام لينكولن أثناء الحرب الأهلية الأميريكية كمبرر لتصرفاته(٥٠).

وأعلن مشرَّف فى خطابه الطارئ أن "أبراهام لينكولن، كرئيس مثالى، كان يمتلك شغفًا يستغرقه فى وقت الأزمة، وهو المحافظة على الاتحاد، وفى طريقه لهذا الهدف فقد كسر القوانين، وخرق الدستور، واغتصب سلطة استبدادية، وداس على الحريات الفردية"(٥١).

وهكذا، فعندما يستشهد رئيس باكستان بلينكولن كسابقة له فى تعليق دستور بلاده، وعندما يحذِّر أعلى قائد لقوات الولايات المتحدة فى العراق مدخنى السيجار من أن تعليق الدستور الأمريكى نفسه هو على مبعدة من هجمة واحدة إرهابية، فإن المرء فى حاجة إلى مساءلة حُجَج يوو التى تشير إلى أن الفترات التاريخية للحريات المدنية المختزَلة لم يكن لها عواقب دائمة.

فهل أصبحت أميريكا فى الحقيقة حُرَّة أكثر؟ أم أن يوو على خطأ؟ ولو كان على خطأ، إذن فهل يكون الأمر هو مجرد أن البلاد يظهر أنها أصبحت حُرَّة أكثر؟

وعلى وجه التأكيد، ففى وقت يظهر أن مرشحَيْن للرئاسة عام ٢٠٠٨ هما عضوة مجلس الشيوخ هيلارى كلينتون، وعضو الشيوخ باراك أوباما، وهما سيدة ورجل أميريكى من أصول إفريقية، يمكنهما بطريقة شرعية أن يتنافسا على سدَّة أعلى المناصب فى البلاد، فحينئذٍ تصعب المَحَاجَّة بأن أميريكا لم تُنْجِز تقدمًا اجتماعيًا ذا مغزى عبر القرنين الماضيين. ومع ذلك فقد يكون الحال يعنى أن فترات الحرب التى انتُقِصَتْ فيها الحريات المدنية قد أضْعَفَت أسس دستور الأمة بحيث إن الجمهورية ـ لو تحدَّثنا بصورة أوسع ـ هى اليوم ذات بناء غير مستقر بدرجة أكبر مما كانت عليه فى أى وقت مضى. ورغم أن الناس قد يكونون أكثر تحررًا من الناحية الاجتماعية، فإن إطار الحمايات الدستورية قد تآكل لدرجة خطيرة. فإذا كان الأمر كذلك فإن حجج يوو ـ وكذلك فإن هندسة السوابق القانونية الواسعة المدى التى أنتجَتها ـ تصبح ذات مستقبل مُقْلِق فيما يتعلق بوجهة النظر الدستورية والقانونية.

ورغم ذلك، فإذا كان يوو على صواب بأن البندول يتأرجح ولا مناص للخلف ناحية الحماية، وحتى التمدد للحريات بمجرد نهاية الحرب، فإن حُجَّته حينئذ تكون قد قَوَّضَتْها طبيعة الحرب على الإرهاب؛ ففى الماضى كانت الحرب تُفْسِح المجال للسلام عندما كان النصر يتحقق، وكان ذلك يعنى أن العدو قد استسلم، وأن التهديد للأمة قد اختفى. ولكى يتم تسجيل حدوث ذلك، فقد كان على عدد من الأحداث المهمة والموحية أن تحدث. أى أنه كانت هناك حاجة إلى هزيمة عاصمة بلد ما، وعزل قائد، وهزيمة جيش، أو إغراق أسطول، أو اجتياح منطقة ما.

وها هنا فإن حُجَّة يوو نفسه والتى قُدِّمَت لتبرير السياسات الجذرية فى الحرب على الإرهاب ـ قد تم تقويضها من خلال حقيقة هذه الحرب نفسها. ذلك أن الرئيس نفسه كان هو الذى أطلق على الحرب على الإرهاب سمة "حرب ليست كمثل أى حرب قد خضناها من قبل، حرب أوسع مدى بكثير من ميادين القتال، ونقطة رسو على سواحل الماضى"(٥٢) ومنذ حدوث ٩/١١ كان قد تكرر إخبار الشعب بأن قواعد الاشتباك قد تغيَّرَت، وأن الحرب على الإرهاب تتضمن "فاعلين لا دولة لهم، وهم لا يعرفون حدودًا، وليس لهم عاصمة أو بلد ـ أمة ليدافعوا عنها"(٥٣).

ويتساءل جون يوو فى كتابه "الحرب بوسائل أخرى" قائلاً: "هل تلجأ إدارة بوش إلى استعمال الخوف الشعبى لكى توطِّد السلطة السياسية؟ إذا كان الأمر كذلك، فإن أمامها عامين آخرين لفعل ذلك، وفى العادة فإن سياسات الأمن الجديدة تستمر فقط للمدى الذى استمرت فيه حالة الطوارئ"(٥٤). ويتجاهل هذا الخاطرُ المتفائل النوعيةَ التى تُغْطِى تعريفًا للحرب على الإرهاب، وبفعله ذلك فإنه يَغُضّ البصر عن فداحة التهديد الذى يطرحه على صحة الجمهورية.

وحيث إنه فى حالة الحرب على الإرهاب فليس هناك عاصمة لتُهْزَم، ولا أُمة لتُقْهَر ولا أسطول ليُغْرَق، وحيث إن الخصم يقوده قادة متعددون مقسمون إلى

خلايا للنفوذ، كمثل ما لا يؤدى موت أى شخص إلى إنهاء الصراع، فليس هناك ببساطة أى لحظة طبيعية للتدحرج إلى الخلف، والتى يُعتبر عندها أن الحرب على الأغلب حققت النجاح، وأن التهديد قد تمت إزالته. ولأنه قد لا تكون هناك نقطة نهاية محدَّدة للحرب على الإرهاب، فليس هناك فرصة جلية لكى يتأرجح فيها البندول عائدًا من تطرفه زمن الحرب إلى رد اعتبار وقت السلم للمبادئ الأولى للجمهورية.

وفى هذا الصدد فهناك مقارنة لغوية شعرية فى عودة بروز كلمة "الغروب" فى علاقتها بالعديد من أكثر الأفعال التشريعية إثارة للجدل فى سنوات بوش. وكان يا ما كان كم قيل إن الشمس لم تغرب على الإمبراطورية البريطانية. وقد اتَّخَذَت كلمة الغروب ـ فى الحرب على الإرهاب ـ معناها الخاص، لتتعلق بالزمن لا بالجغرافيا. وقد تمت كتابة مسودة العديد من الجوانب المثيرة للجدل فى القانون الوطنى من خلال ما سُمِّى بشروط "الغروب". والفكرة هنا هى أن تلك أنواع من الإجراءات الطارئة المُتَقَافِزَة التى يشير إليها يوو، وأنه ستأتى عليها لحظة عندما تغرب الشمس على ضرورتها وعندئذٍ ستنتهى، إلا إذا أدى حوار ثنائى متجدد إلى منحها حياة ممتدة. ومع ذلك ففى سياق الحرب على الإرهاب، ونوعيتها الخاصة المُتَّصِفة بالديمومة، يظهر أنه كما كان الحال مع بروز القوة الدولية لبريطانيا العظمى، فإن الشمس لن تغرب أبدًا على بروز قوة أميريكا الدولية كذلك.

الختام: إذا أدرت أنا حديقة الحيوان

لأننا، لهذا، نحن نحمى طريقة حياة، فيجب علينا أن نوفر هذه الطريقة فى الحياة أثناء تقدُّمنا فى طريق حل مشكلتنا. ويجب علينا ألاَّ ننتهك حرمة مبادئها وإرشاداتها المعنوية، ويجب علينا ألاَّ ندمِّر من الداخل، ما نحاول أن نحميه من الخارج.

(دوايت د. أيزنهاور)

بدأ هذا الكتاب باعتراف، وينتهى باعتراف. فالصفحات السابقة تعكس تعليمًا تَطَلَّب منى أن أُعيد وضع العديد من التحيزات موضع الاعتبار. فأنا أميريكى من الجيل الثانى، وقد جاء آباء والدتى كأطفال هاربين من برامج القيصرية الروسية عند وقت مبكر من القرن العشرين، وأتى والدى إلى أميريكا كطفل هارب من ألمانيا النازية عام ١٩٣٩. وفى ضوء هذا التراث، فإن إخوتى وأنا قد تم تعليمهم جميعًا وهم يكبرون أننا كنا أطفال الهروب الذين دانوا لأميريكا بوجودهم نفسه. وقد كان فرانكلين ديلانو روزفلت بطلاً. ومع ذلك، ومع إعجابنا، تسرب لنا وعى بأن أميريكا، بسبب كل جوانب قوتها، كانت عملاً يسير فى طريق التقدم، ويتم تحسينه بالحب المتين من جانب مَن اعتنوا بها. وكما لاحظ ذلك ف. د. روزفلت نفسه عندما أعلن "عهده الجديد" قائلاً: "إننى لا أنظر إلى هذه الولايات المتحدة على أنها منتج منجَز؛ بل نحن ما زلنا فى مرحلة صُنْعه".

ومن بين تحديات أخرى، فإن تحليلى تطلّب أن أتخلّص من فكرة خاطئة تتعلق بى حول حبى المفرط بلا حدود لروزفلت نفسه. وقد كان علىّ أن أراه هو أيضًا على أنه أقل من منتج تم صنعه. وليس الهدف من ذلك الحطّ من إنجازاته؛ وإنما بدلاً من ذلك أُقِرُّ بدرس حاسم، وهو أنه يمكن حتى لحرب ضرورية - فى انكشافها - أن تتحدى الأسس نفسها للأمة، والتى تُخَاض الحرب من أجلها.

وكان علىّ أيضًا أن أعترف بأنه مهما كانت نوايا الآباء المؤسسين، فإن أثرهم النهائى قد أصبح بالمثل مختلطًا. ورغم الحيوية المستمرة لكلماتهم، فإن وثائق أميريكا التأسيسية غير كاملة، مثلها مثل الرجال الذين صاغوها، وهم رجال ذوو دوافع معقّدة ومتغيّرة وغير قادرين على استشراف المستقبل مثلك، ومثلى.

وإنه لشىء رهيب أن تحاول تقديم أى نوع من الوصفات الختامية لكى تُصلِح نظامًا معقّدًا، نظامًا تم نقل السلطة إليه عَبْر فترة طويلة إلى هذا الحد وبمشاركة العديد من القوى، إلا أن عدم التقدم بأفكار من أجل الإصلاح قد يبدو أيضًا نوعًا من التقصير أو حتى من الجبن.

إن المشاكل التى نواجهها هى أبعد ما تكون عن البساطة، كما أنه ستكون هناك حاجة إلى جهد جاد ومنسجم يقدّمه طيف واسع من المستويات لمواجهة هذه المهمة. وفى الوقت الذى تسلّم فيه سنوات بوش الأمورَ إلى إدارة جديدة، فإن رئاسته المبطّنة بالفضة قد تتبدى فى أنها فى الوقت الذى أحدثت فيه تحوُّلاً جذريًا فى سياسة الولايات المتحدة دون مقاومة كبيرة من كل من الحزبين فى الكونجرس، فإن جورج دبليو بوش قد أحْدَثَ انهيارًا طويل الأمد فى الثقة العامة فى الحكومة وفى الحالة الراهنة. ويدعو ذلك إلى حوار جاد حول مسار الولايات المتحدة. وفيما يلى نستعرض الجهد للمساهمة فى هذا الحوار.

خبرتان لهما طابع تكوينى

ورغم أن أصواتًا عديدة قد ساهمت فى تكوين تفكيرى حول مستقبل أميريكا، فإن موضوعين كان قد أثارهما كل من تشوك سبينى والكولونيل ويلكرسون على التوالى، قد تركا انطباعًا فى نفسى باعتبارهما الأكثر إلحاحًا، وأنهما يشكّلان

جذر كل المسائل الأخرى. ويتعلق الموضوع الأول باهتمام سبينى بأن شيئًا يجب عمله للتصدى لحقيقة أن الحل الذى قدَّمه ماديسون لمواجهة الأخطار الناجمة عن عُصْبَة تُكَوِّنها الأغلبية، بمعنى تكوين الجمهورية التمثيلية، هذا الحل قد ارتدَّ بالضرر علينا؛ إذ أنتج طبقة شبيهة بأساتذة الجامعات فى الكونجرس، من الذين يمكن إفسادهم من خلال استراتيجيات مثل التعبئة من الأمام، والهندسة السياسية (السابق الحديث عنهما فى الفصل الخامس). ويتعلق الموضوع الثانى باهتمام ويلكرسون بأن قانون الأمن القومى لعام ١٩٤٧ قد عاش أطول من عمره المفترض لكى يكون ذا جدوى، وأصبحت هناك حاجة الآن لاستبداله لسببين؛ أولهما أنه يسىء تجهيز أميريكا لمواجهة تحديات الأمن فى هذه الأيام، والثانى لأنه قد زَعْزَع توازن السلطة بين الفروع بميله بهذه الدرجة الخطرة ناحية الفرع التنفيذى. وبالطبع، فإنه لكى توطّد مثل هذه التغييرات الأساسية مثل تقليل نفوذ الأموال فى السياسات، وإعادة التوازن فى السلطات بين الفروع من خلال قانون جديد للأمن القومى، فعلى المرء أن يتغلب على المقاومة التى لا يمكن تجاهُلها، والتى تَسُود بين هؤلاء الذين يستفيدون من طريقة سير الأمور كما هى فى الوقت الراهن. وأى جهد لمجادلة التوصل لهذه النتيجة المتمثلة فى إحداث إصلاح ذى مغزى، وخاصة مع اعتبار التجاوزات الفظيعة التى حدثت فى سنوات بوش، لا بُدَّ أن يبدأ ببذل الجهود الجادة لاعتبار من قاموا باقتراف هذه التجاوزات مسئولين عنها. وبدون محاسبة فلن تُوجَد إلا حوافز ضئيلة من أجل الإصلاح.

وفى الوقت الذى أشعر فيه بأنى مدين لسبينى وويلكرسون وآخرين لجذبهم انتباهى إلى هاتين المنطقتين الضروريتين للإصلاح، فإن كلاً منهما قد تعمق وزاد أكثر فى ضرورتهما، من خلال تجربتين شخصيتين لى أثناء فترة بحثى الراهن.

رحلة خشنة فى واشنطون

فى نوفمبر عام ٢٠٠٥، وإذ اقترب موعد العرض على النطاق القومى لفيلمى الوثائقى وعنوانه "لماذا نحارب؟"، فقد زرت واشنطون لمتابعة الموضوع مع عضو مجلس الشيوخ عن آريزونا السيناتور جون مك كين الذى يظهر فى الفيلم.

وعندما حصل الفيلم على الجائزة الأولى فى مهرجان سندانس السينمائى فى وقت مبكر من هذا العام، وفى عروض تجريبية تالية فقد حظى "مك كين"(*) بإعجاب المتفرجين بكلماته البليغة على الشاشة. وقد ذكر فى إشارته إلى تطور السياسة الخارجية للولايات المتحدة متسائلاً "حيث يبدأ الجدل والخلافات، فإلى أى حد تذهب الولايات المتحدة؟ ومتى تتحول من قوة للخير إلى قوة للإمبريالية؟". وأعلن السيناتور فيما يتعلق بموضوع الفساد فى صناعة الدفاع أنه "فيما يتعلق بقلق الرئيس أيزنهاور حول المجمع العسكرى - الصناعى فإن كلماته قد ثبت للأسف أنها كانت صادقة. فقد كان منزعجًا من أن ما سيقرر الأولويات سيكون هو الفوائد التى تعود على الشركات فى مواجهة ما يفيد الأمة".

وبنوع من المجاملة، وعلى أمل أنه قد يحضر العرض السينمائى الأول للفيلم، فقد دبرت زيارة لعضو الشيوخ السيناتور مك كين. وفى صبيحة ذلك اليوم كانت الحراسة الأمنية التى قابلتُها فى مبنى راسل للمكاتب أقل مما توقعته، ووجدت نفسى أجُوس فى الصالات لإضاعة الوقت. وفى انجرافى فى السعى خلال هذه الطرقات العامرة بمراكز السلطة، وبينما كانت دفعات من جماعات الضغط وأطقم إذاعة الأخبار تتدفق لكى تسترعى انتباه هذا السيناتور أو ذاك، فإننى كنت متعجّبًا حول ما إذا كنتُ أكثر ارتياعًا من مجرد وجود السُّلطة المركَّزة فى داخل المبنى، أم من المهمة التى تواجه أى شخص يرجو أن يُحْدِث تأثيرًا فى فساد هذه السلطة. وفى كل مرة كنت أزور فيها واشنطون، كنت أحس أنى مثل شخصية مستر سميث لفرانك كابرا، أى أنى جزء من العمر الطويل للحلم الأميريكى بأن تصل قضيتى إلى كابيتول هيل (مكان إقامة مبنى الكونجرس).

وعندما دلفت إلى مكتب السيناتور مك كين فى هذا اليوم، قبل عشرين دقيقة من الموعد المحدد للمقابلة، كانت موظفة الاستقبال منشغلة فى الرد على وابل من المكالمات. وكانت تردد "هذا مكتب السيناتور مك كين، انتظر من فضلك"...

(*) عضو مهم فى الحزب الجمهورى، رشحه حزبه بعد صدور هذا الكتاب فى مواجهة أوباما وفشل. وقد حضر لمصر بعد ثورة ٢٥ يناير ليفهم الأمر بالضبط ويبدى استعداد الولايات المتحدة لمساعدتنا (المترجم).

وأشارت إلىَّ لأجلس فى مقعد على أريكة. وفى منطقة الاستقبال شاهدت على التلفزيون الذى كانت تتحرك فيه الصور فى صمت فى صباح ذلك اليوم أن السيناتور هارى ريد عضو الشيوخ عن ولاية نيفادا قد أَجْبَر جلسة سرية فى مجلس الشيوخ على مناقشة تناول الإدارة لأعمال المخابرات التى سبقت الحرب على العراق. وكان السيناتور فى شدة التهيج من المواقف الحزبية. وفى الخارج كنت أتعجب حول ما إذا كان الأميريكيون يهتمون أى اهتمام بذلك الأمر.

وكانت المكالمات التى تصل إلى موظفة الاستقبال تشى بأن الأميريكيين يُبدون مثل هذا الاهتمام. وفهمت من ردودها أن المتصلين كانوا مهتمين بطابور من المواضيع التى تواجه السيناتور مك كين. وكانت ترد عليهم لتقول: "إن السيناتور غير موجود فى اللحظة الراهنة، فهل يمكننى أن أوصل إليه منك رسالة ما؟ نعم إنه مُلم بهذا الموضوع. تقول إنك تؤيده؟ نعم؟ إنى سأوصل ذلك إلى السيناتور. أشكرك على الاتصال". وكانت صيغة من هذه المحادثة (البعض فيها يُعَبِّرون عن مساندتهم، وآخرون يعترضون على مواضيع شتى) قد تكررت عشر مرات فى الدقائق الخمسة عشرة التى أمضيتها فى الانتظار.

وأثناء فترة من الهدوء، اقتربتُ من موظفة الاستقبال وسألتها كم يا ترى عدد مثل هذه المكالمات التى تتلقاها كل يوم. قالت وهى تبتسم: "أوه، مئات منها". وأضافت أن ما يصل إليها إنما هو مجرد جزء صغير من مجموع المكالمات. فسألتها "هل هناك نظام يتم بموجبه إيصال كل هذه المكالمات إلى السيناتور؟"، وأجابت "نعم بالطبع"؛ ملوِّحة بلوحة اختزال بها قائمة ناصعة من استعراض مكتوب بخط اليد للآراء التى تم التعبير عنها، وقالت "إننى أشاركه فى هذا الأمر فى نهاية اليوم". وقد حاز ذلك على إعجابى وشجَّعَنى، ورجعت إلى مقعد الزائر الذى كنت أجلس عليه. وللحظة عابرة كان يظهر لى أن واشنطون تعمل من أجل أميريكا.

وأثناء انتظارى، مع ذلك، فقد استمعت إلى محادثة على الجانب الآخر من الحجرة تدور بين مجموعة من رجال الأعمال يتحلقون حول طاولة اجتماعات، مع

اثنين ممن كان يظهر أنهم من موظفى السيناتور. وخبأت وجهى خلف مجلة للرحلات البحرية وتظاهرت بأنى لست مصغيًا لشىء. ومما استطعت أن أُلمَّ به، فقد كان رجال الأعمال - ويمثِّلون إحدى مجموعات مصالح الدفاع - يَنشُدون مساندة السيناتور لنوع من نُظُم التوجيه التى تنتجها شركتهم.

وحيث إن فيلمى كان يتفحص تواطؤ نفوذ المجمع العسكرى - الصناعى - الكونجرسى، فإن الأمر لم يكن أكثر مدعاة للمفارقة من ذلك. فأنا فى واشنطون منذ بالكاد ما يقرب من ساعة، وكنت فى الوقت نفسه أشهد تمثيلاً مصغَّرًا لنظام أكبر بكثير من توتر القوى التى تعمل فى مجال صناعة السياسة. وعلى يمينى تتردد أصوات "المواطنين اليقظين والعارفين" الذين تحدَّث عنهم أيزنهاور، والساعين للوصول إلى سمع شيخهم عضو مجلس الشيوخ من خلال سماعة الأذن على رأس موظفة الاستقبال. وعلى يسارى كان يوجَد ممثلو القطاع العسكرى - الصناعى، الساعون بثقة هادئة إلى التأثير فى السيناتور فى موضوع عن المصالح المتبادلة.

هل كانت هذه صورة متوازنة؟ كيف كان يمكن أن تكون حقًّا؟. فكما عبَّر عنها تشارلز لويس بصراحة أنه "إذا أخذنا فى الاعتبار التكلفات الهائلة للانتخابات، والحاجة إلى أن يأتى أعضاء الكونجرس بوظائف لدوائرهم، فإن أكثر الناس أهمية بالنسبة لأى سياسى - جمهورى أو ديموقراطى - هم أولئك الذين تَكْتُب شركاتهم شيكات كبيرة القيمة ويخلقون وظائف".

وهكذا بجلوسى فى حجرة انتظار، مع آمال تتردد فى ديموقراطية تمثيلية على يمينى، وأخطار محدقة للفساد الرأسمالى على يسارى، فقد انكشف الموقف عاريًا أمامى. وتعجبت متسائلاً: ماذا إذا كنت قادرًا على إقامة جدار هنا للتو، لأفصل بين هذين الاثنين؟ لماذا كان الآباء المؤسسون واعين إلى هذه الدرجة لحاجتهم إلى بناء ما سماه جيفرسون "حائط الفصل" بين الكنيسة والدولة وأن تبقى فروع الحكومة منفصلة عن بعضها البعض، ومع ذلك غير واعين باحتمال أن تقوم الرأسمالية الصناعية بتقويض الإطار نفسه الذى بنوه بكل حرص وعناية؟

ومما تُستَحَبّ ملاحظته أن العام الذى تم فيه التوقيع على إعلان الاستقلال، أى عام ١٧٧٦، كان أيضًا هو العام الذى نشر فيه آدم سميث عمله المؤثر "ثروة الشعوب"، والذى يُنظَر إليه على نطاق واسع بحسبانه إنجيل نظام "السوق الحر" الحديث. وبحلول عام ١٧٩١، أصبحت أفكار سميث ذات تأثير كاف إلى الدرجة التى بها عارضها أول وزير للخزانة آلكساندر هاميلتون فى "تقرير عن المصنوعات". ومع ذلك، ففى وضع مسودة الدستور، فشل الآباء المؤسسون فى تقديم أى دفاع بنيوى حقيقى ضد الإمكانية المستقبلية للشركات الصناعية وغيرها من الفاعلين فى السوق الحر فى فرض نفوذها على صناعة السياسات(*).

وبعد مُضىٍّ قرنين، فلا بُدَّ من أن يتم توجيه السؤال: ما الدفاعات التى يمكن أن نقيمها من أجل مقاومة النفوذ المالى الذى يُحدِث التآكل فى النظام؟". ولقد اشترك مك كين بنفسه فى مساندة قانون مك كين - فاينجولد لعام ٢٠٠٢، وهو قطعة تشريعية مشتركة بين الحزبين يُقصد بها تحسين تنظيم المالية للحملات الانتخابية. وقد استهدف القانون - على وجه الخصوص - الأموال اللينة، أى مساهمات الشركات والاتحادات التى تتخطى الحدود الاتحادية بمنحها ليس للمرشَّح؛ وإنما لمجموعات الضغط المستقلة.

ومع ذلك، فإن ما وراء إضافة العبارات المبتذلة كإكليشيه فى الإعلانات السياسية والتى تقول: "أنا عضو الشيوخ فلان، وأنا أقر هذه الرسالة (الواردة فى الإعلان)"، فإن هذا القانون قد فعل ما هو أكثر من أجل إعادة توجيه فساد التمويل فى الحملات الانتخابية بدلاً من إيقافه. ومثل هذه الأساليب تمكن المتبرع من أن يجمع التبرعات من متبرِّعين عديدين مختلفين ويقدمها مجمَّعة إلى

(*) وكأن القارئ يستمع إلى أطروحات عبدالناصر عن خطر "سيطرة رأس المال على الحكم" أو يشهد عواقب أعمال لجنة سياسات الحزب الوطنى وحكومة رجال أعمال الحزب قبل ثورة ٢٥ يناير فى مصر، والصراع بين تخصيص الدوائر الانتخابية لنظام القوائم أو الإشراك المتساوى لدوائر الفردى (ممثلى رجال الأعمال) بعد الثورة (المترجم).

حملة انتخابية معينة، وبذلك تجاوز الحدود التى حددها قانون مك كين – فاينجولد للأموال السائلة.

وكما فسرَّ تشوك سبينى الأمر بوضوح، فإن الفاعلين فى أى نظام يعملون على تخطى الحدود الموضوعة لهم. وفى منطقة ما بين نوايا قانون مك كين ـ فاينجولد والتطبيق نجد أن المصالح الانتفاعية العميقة ذات النماذج من الفساد ـ والتى لا تتنازل ـ قد لعبت دورًا تدخلت من خلاله فى الموضوع. ومع ذلك فحتى قانون مك كين ـ فاينجولد ـ فى أحسن الحالات ـ كان يمكنه فقط أن ينظِّم القليل مما يتدفق فى شرايين الفساد فى النظام الأكبر لتمويل الحملات الانتخابية. ولكى يتم منع مثل هذه الأساليب على اتساع النظام الانتخابى، مثل الهندسة السياسية، فإن الأمر يحتاج إلى إقامة "حائط فصل" كامل.

وإذن فأين يوجد الأمل لإصلاح نظام تمويل الحملات الانتخابية؟ بالنسبة للعديد من الأميريكيين، فإن فكرة تحويل نظامنا الانتخابى إلى نظام يدفعه التمويل العام بالكامل، تظهر وكأنها عزوف أحمق عن السوق الحر. وكما يحدث فى العديد من الحالات الأخرى، فإن الجمهور لا يتقبل بصورة متزايدة فقط؛ بل إنه يفترض أن مجالات الحياة العامة ـ بما فيها تمويل الحملات الانتخابية ـ سيتم السيطرة عليها بواسطة قوى القطاع الخاص. وتعكس وجهة النظر هذه ما يسميه جورج سوروس عالم الإنسانيات والسياسة "أصولية السوق"، وهى الاعتماد الفائق الشديد الحماس على قوى السوق لتلبية حاجات المجتمع. ومثل كثير من صفات التحيزية، فإن الأصولية السوقية تحمل بعض عناصر الحقيقة. وعلى سبيل المثال، فإن الاحتكارات الباحثة عن الربح يمكن أن تكون ذات كفاءة، وإن الحكومات ممكن أن تكون بلا كفاءة، وإن بعض مستويات المنافسة كامنة فى الروح الإنسانية، وإن تنظيم الحكومة يمكن أن يثير المشاكل التى تماثل ما ابتغى تجنُّبه من تنظيمها، وأن يديرها على هيئة أيديولوجية شديدة التعصب.

وأمامنا الانتخابات التى تدار بحيث يهيمن عليها التمويل العام فى تلك الديموقراطيات الصناعية الغربية مثل بريطانيا، وألمانيا وفرنسا. وليس هناك ما

يدعو إلى عدم اعتبار أميريكا اعتبارًا جادًا لمثل هذا الخيار. وفى الوقت الذى يصبح الدليل فيه ساطعًا على أن نقل الوظائف المجتمعية العامة إلى الشركات الخاصة قد أدى إلى نتائج كارثية ـ بدءًا من مضارية شركة إنرون على شبكة طاقة كاليفورنيا، إلى تقاضى شركة هالليبرتون من دافعى الضرائب أسعارًا أعلى ـ فإن وضع أصولية السوق ودورها فى السياسة العامة موضع التساؤل لا يجب قبوله فقط؛ وإنما يجب تنفيذه كذلك(*).

ولكى نكون عادلين، فإلى جانب المقاومة التى يُتَوَقَّع أن يبديها هؤلاء الذين يربحون من خلال الطريقة التى عمل بها النظام فى الوقت الراهن، فإن هذا التحول الجذرى سيطرح تحدياته الخاصة. فيجب أن نقرِّر أولاً أين يجب أن تعثر الحكومة على الأموال التى ستدفعها للحملات الانتخابية. وقد تأتى الإجابة السريعة بأن ذلك ممكن من المدخرات الناجمة عن إنقاص الأسعار المرتفعة التى تتقاضاها الشركات من الحكومة الاتحادية. وكمثال مبدئى، فقد أكدت وكالة التدقيق فى حسابات عقود الدفاع فى البنتاجون فى عام ٢٠٠٥ زيادة فى الطلبات التى قدمتها شركة هالليبرتون بين عام ٢٠٠٣ وعام ٢٠٠٤ مقدارها ٢١٣ مليون دولار، وهى أموال كافية لتمويل مرشح للرئاسة حتى بمستوى إنفاق اليوم. وبإضافة ذلك إلى الأسعار الزائدة لكثير من الشركات، سيكون هناك ولا شك مدخرات كافية لمساندة نظام عام انتخابى قوى. وهناك إجابة أكثر اعتبارًا وهى أنه بدون هذه القدرة على الاعتماد على مصادر التمويل الهائلة من قطاع الشركات، فإن السياسيين سيضطرون إلى إنفاق أقل لدرجة كبيرة، موجدين لوسائل أرخص للوصول إلى الجمهور من وسائل الدعاية المطبوعة والإعلانات التلفزيونية التجارية.

واليوم فإن التمويل العام للحملة الانتخابية فى أميريكا هو أحد الخيارات التى قد يلجأ إليها المرشح إذا كان فى صالحه أو فى صالحها أن يفعل ذلك، مع تقبُّل حقيقة أنها تفرض حدودًا معينة على الإنفاق الكلى. ويمكن أن يتم تهديد

(*) أصداء المعارك الدائرة الآن فى مصر مع الفارق (المترجم).

استراتيجى لممارسة هذا الخيار من جانب مرشَّحِين يتلقَّون مساندة خاصة كبيرة ولكنهم يَسْعون للظهور بمظهر شعبى أكثر من خصومهم، كما ظهر ذلك فى انتخابات الرئاسة الأميريكية مع كل من السيناتور جون مك كين والسيناتور باراك أوباما. وقد ألمح كل منهما جانبيًا إلى قبول التمويل العام. إلا أن هذه صيحة بعيدة عن نظام يكون فيه التمويل العام بحق هو القاعدة، والتمويل الخاص هو الاستثناء.

وبالطبع فليس هناك ضمان فى أن يُنتج التحول إلى انتخابات ممولة من القطاع العام نماذجه الخاصة به من الضرر، محوِّلاً مصدر الفساد من القطاع الخاص إلى العام. وتكشف نظرة سريعة إلى ممارسة الفساد لإعادة توزيع الدوائر أن التحكم العام لا يضمن المقاييس الأخلاقية بأى سبيل. ويؤيد سبينى الحاجة إلى التمويل العام للانتخابات، ولكنه يحذِّر من أن ذلك "لا يحل إلا نصف المشكلة فقط. فيمكنك إيقاف تدفق الأموال بهذه الطريقة. إلا أن مصالح الشركات يمكنها أن تستمر فى استعمال الهندسة السياسية لكى تزود الأحياء بالوظائف أو تحجبها عنها، لكى تحفِّز سلوكًا مطلوبًا من الكونجرس".

ولكن لا تزال البداية هى نصف المعركة.

ولكى نتعامل مع النصف الآخر، يجب تناوُل مسألة الهندسة السياسية. فلدى كل من الحكومة والجمهور حوافز قوية لفعل ذلك. وبوضوح فإن مصلحة الحكومة ألاَّ يتم تقاضى أموال أكثر من مقابل البضائع والخدمات التى تقتنيها. ولا يهم كم عدد الناس الذين سيُمْنَحون فوائد من دوائرهم من خلال الوظائف التى يمكن أن يقدمها عقد سمين من عقود الشركات، فإن هذه الفوائد قد يحتمل ألاَّ تتمكن من أن تزيد عن العبء الضريبى الإضافى المفروض على الجمهور الأوسع كنتيجة لغياب المناقشة.

وبالطبع فإن الحافز على الإصلاح لا يُتوقع أن يأتى من هؤلاء الذين هم فى الواقع جزء من مغامرات الفساد. ولا يهم كم يمكن أن يزيد ثقل نفوذ الشركات على النفوذ العام على الكونجرس، فهؤلاء المواطنون الذين يطلبون مكتب مك كين

هم عامل حيوى -بل هم أكثر من ذلك العامل الحيوى - من أجل صنع تغيير ذى مغزى. وكما يلاحظ رالف نادر - الناشط فى مجال الاستهلاك، والذى يلمع سياسيًا كالبرق فى كبد السماء - إذ يقول: "فَلْنُفَكِّر فى كم من الناس فى هذه البلاد ينتمون إلى نوادى مراقبة الطيور. ولنتصور الآن أن الكثير من الناس قد انتموا إلى جماعات محلية لمراقبة الكونجرس. حينئذٍ سيكون لنا وطن مختلف"(*).

ونحن نستمع إلى مجادلات ضد هذا النوع من المثالية كل يوم. ومع ذلك فرغم عدم الاكتراث الملحوظ كثيرًا بين قطاعات كبيرة من الجمهور إزاء الحرب فى العراق وغيرها من الأزمات، فقد حل فى السنوات الأخيرة قدر من اليقظة السياسية، وخاصة بين الأميريكيين الشباب. وقد كان كل من الترشح السياسى لهوارد دين فى عام ٢٠٠٤، وفى السنوات الأقرب لباراك أوباما، الأرضية التى نشأ عليها هذا التطور، وكانت هناك علاقة جديدة لها مساس بالإنترنت والمساهمات الفردية الجارية. ولا يزال أمامنا أن نرى الآثار الكاملة لذلك(**). فهل هذه الروح الجديدة للانغماس هى ببساطة انعكاس للفتور المتصاعد والنفور من جورج دبليو بوش؟ وهل ستسكن هذه الروح وتهدأ عند انتخاب من سيخلفه؟ أم هل ستستمر؟

ومن هنا فإن مقولات مثل: "وأين هو الانتهاك؟" إنما هى مقولات سيئة التوجيه حين توجه اللوم للشعب الأميريكى - الذى يجد الكثير منه أنفسهم يصارعون من أجل أن تلتقى النهايات - بسبب أن هذا الشعب لم يخصص الوقت لإعلام أفراده بصورة كاملة بما يجرى وتصعيد المقاومة. بل إن الفكرة نفسها المتعلقة بالبحث عن التغيير من جانب "الشعب الأميريكى" هى فكرة خادعة؛ لأن

(*) وهى فكرة صالحة للتبصر فى مدى المساهمة فى العمل السياسى والنقابى والمدنى والثقافى فى مصر (المترجم).

(**) هل هذا تنبؤ عام ٢٠٠٨ بما حدث فى ثورة ٢٥ يناير وجماعات الإنترنت فى مصر؟ أما بالنسبة لهوارد دين فقد ضاع فى حضن صديقة أنجب منها طفلة من وراء زوجة عمره المصابة بالسرطان

الجمهور يتشكل فى مجموعات معقّدة بصورة غير ممكنة: من فرق أصغر من السكان ولهم درجات متفاوتة من الميول، والفهم، والقدرة على البحث عن الإصلاح. ولذلك فليس هناك وصفة واحدة لما يمكن أن يقوم به ناس كل يوم، بحيث يمكن تطبيقها فى التو. ومع ذلك فمن الواضح أن إصلاح الطريقة التى بها تؤثّر الأموال فى النظام الأميريكى من غير المتوقع أن يدفعها للأمام هؤلاء الموجودون فى الكونجرس. وسيكون الناس الموجودون فى كل يوم فى مجموعات منظمة - بعضها موجود فعلاً، وبعضها الآخر فى انتظار وجوده - هم الفاعلين فى صنع الإصلاح. وكما قالت مارجريت ميد يومًا ما: "لا تَشُكّ أبدًا فى أن مجموعة صغيرة من الناس المفكرين المكرّسين أنفسهم قادرون على تغيير العالم، وفى الحقيقة فإن هذا هو الشىء الوحيد الذى حدث على وجه الإطلاق".

وسأُسَلِّم بالقول بأنّا إذا كنا قد جئنا كمجتمع إلى نقطة حيث يبدو فيها من السذاجة أن نقترح أن مثل هذه العملية من الإصلاح المدفوع بواسطة المواطنين هو شىء ممكن، فحينئذ تكون مبادئنا المؤسّسة للحكومة - مع إقرار من المحكومين بذلك - تكون هى أيضًا مبادئ ساذجة؛ إذ إن صوت الجمهور قد تم إغراقه بالفعل بفعل صوت صفوة أصحاب الشركات السياسيين. ومع ذلك فإذا أخذنا فى الاعتبار أنواع الفشل المَقِيت التى أصيب بها النظام الأميريكى أثناء سنوات بوش، فيكون من السذاجة بالدرجة نفسها أن نتصور أن أميريكا يمكنها أن تستمر فى مسارها الراهن. فإذا أنت تتبعت أخبار المساء هذه الليلة فسترى أمامك تتابع الأزمات: الاقتصادية، والسياسية، والروحية. وهى مشاكل كوكبية، وأميريكا أبعد ما تكون عن أن تشكل الطرف المنغمس الوحيد فيها. ولكن بصورة متزايدة تتوالى الأحداث من كارثة إعصار كاترينا إلى وضع بغداد، إلى أزمة المساكن، إلى أزمة النفط، إلى فضائح الشركات، إلى النظام الصحى المكسور، وما يظهر على هيئة وباء من العنف عبر المجتمع الأميريكى، بحيث بدأت أنواع القصور المنظومية التى أصابت الأمة تكون نمطًا مقلقًا يكشف عن الثمن الباهظ لكى يستمر الحال على ما هو عليه(*).

(*) عولمة الأزمة إثر أزمة العولمة الرأسمالية المعاصرة؟ (المترجم).

وفـى خــريــف عـام ٢٠٠٨ يــخــطــط تــلــيـفـزيـون ABC ليذيع برنامج الأرض عام ٢١٠٠، وهـو تقرير خاص عن الأزمة الكوكبية. وعندما تكرس شبكة كبرى مثل ABC نافذة فى أحد أحسن فترات إرسالها وهى المحجوزة للبرامج هائلة المشاهدة مثل مسلسل: زوجات يائسات، ومسلسل الرقص مع النجوم، لكى تتفحص سؤالاً هو "هل نعيش فى آخر قرون حضارتنا؟" فقد يكون الأمر مجرد أن المخاوف نفسها التى تحيط باستدامتنا على الأرض قد أصبحت هى العامل المساعد الذى نحتاجه لكى نجبر الجمهور على الانخراط فى إعادة تقييم أعمق للنظام الأميريكى(*).

وهذا ما يعيدنى إلى مكتب جون مك كين؛ حيث بدأت المكيدة تتعقد. ولم يحصل أن تمكَّنْتُ من مقابلة السيناتور، ولكنى تقابلت بدلاً منه مع رئيس طاقم مكتبه مارك سالتر. وشرحت له آمالى بالنسبة للفيلم وحقيقة أن ملاحظات السيناتور مك كين البليغة عنه أثبتت شعبيتها عند متفرجين منهَكين متعَبين من واشنطون. وأوضحت رغبتى فى أن نرتب مناسبات نشجع فيها الخطاب الجماهيرى الذى قد يرغب السيناتور فى الظهور فيه. والظاهر أن سالتر كان غير مكترث إلى حد ما، وشكرنى بطريقة سطحية على زيارتى.

وقبل أن يتم عرض الفيلم على النطاق القومى فى يناير عام ٢٠٠٦، أرسلت نسخة مكتملة إلى المستر سالتر على مَحْمَل العُرْف (البروتوكولى)، ولكنى لم أسمع منه مرة أخرى حتى بعد أن عُرض الفيلم. وعندما سمعت منه وجدته مستثارًا. وعبر أيام عديدة تالية، اتصل بى سالتر وأعضاء آخرون من هيئة مساعدى مك كين تليفونيًا عدة مرات. وكانوا قد سمعوا عن الفيلم وتساءلوا متعجبين عما كان فيه. وأصبح واضحًا من حديثى مع سالتر أنه لم يَرَ الفيلم ولا يتذكر أنه قابلنى فى نوفمبر الماضى. وذكَّرته أنا باجتماعنا معًا، وأوضحت أن هناك نسخة من الفيلم كانت فى الحقيقة تقبع فى مكتبه. وطلب منى أن أنتظر، ومن المفترض أنه تأكد من ذلك، ثم رجع إلىَّ على التليفون وهو مرتبك ليقول إنه سيتصل بى مرة أخرى.

(*) وللنظام المصرى؟ والعربى؟ (المترجم).

وعندما استمعت إلى مستر سالتر مرة تالية لم يكن ذلك مناسبة جميلة. فهو لم يشاركنى بوضوح فى حماسى (أو حماس المشاهدين) لدور مك كين فى الفيلم. وشعر بأن تعليقات السيناتور النقدية حول أخطار (الحرب) الاستباقية وحول الإمبريالية الأميريكية قد أعطت الانطباع بأن مك كين كان معارضًا للحرب العراقية، والتى أكد سالتر لى أنه لم يكن معارضًا لها. ولكن نقطة واحدة فى الفيلم بوجه خاص كانت كما يظهر مصدرًا لأعظم اهتماماته. فبعد مرور حوالى خمس وأربعين دقيقة من بداية الفيلم، وفى استجابة لسؤال حول المنح المثير للجدل لعقود بدون عطاءات مسبقة لشركة هاليبرتون والتى كان تشينى نائب الرئيس الأميريكى موظفًا بها من قبل، فإن مك كين يُذعن ويقول فى الفيلم: "إن الأمر يظهر أنه سيئ. إنه لأمر سيئ. ومن الواضح أن هاليبرتون قد تقاضت أكثر من مرة أموالاً زائدة من الحكومة الفدرالية. وهذا خطأ". وحينما تم الضغط على مك كين حول كيف سيعالج هذه المشكلة، فإنه يعلن بدون لف أو دوران على الشاشة: "سأقوم أنا بإجراء تحقيق عام حول ما فعلوه".

وفى هذه اللحظة يرن الهاتف، ويتم توجيه النصح إلى السيناتور مك كين من جانب أحد أفراد الطاقم من خارج الشاشة منبِّهًا إياه إلى أن نائب الرئيس تشينى يطلبه على التليفون. ويستأذن مك كين وهو يضحك معتذرًا، وهو يتمتم "نائب الرئيس معى على التليفون" ويختفى من على الشاشة، تاركًا الكاميرا تدور وهى تصوِّر كرسيه خاليًا.

أما بالنسبة للجمهور فإن هذه اللحظة تولِّد ضحكة إدراك. ولما كنت قد استمعتُ إلى عدد لا يُحْصَى من المشاهدين، فقد وجدت أن أناسًا مختلفين يرون المشهد بطريقة مختلفة؛ فالبعض يرى المغادرة المفاجئة لمك كين على أنها طبيعية تمامًا. فهو أحد كبار متقدمى الصفوف من شيوخ الحزب الجمهورى. وها هو نائب الرئيس الأميريكى - الذى هو رئيس مجلس الشيوخ - يناديه. والوقت وقت حرب. وهكذا فإن المقابلة التى كان يجريها فى الفيلم هى ببساطة أقل فى سُلَّم الأولويات. ويرى آخرون فى مغادرة مك كين دليلاً على علاقة جد وثيقة مع نائب الرئيس. وهم يلاحظون أنه كان هناك نوع من القلق -وحتى بعض الطاعة- فى

لغة الجسد البادية من مك كين. أما بالنسبة لهؤلاء الذين يرون المشهد على أنه طريقة نموذجية، فإن الأمر لم يكن يعدو أكثر من كونه ارتباكَ حَرَجٍ بسبب مغادرته المقابلة الحوارية فى منتصفها. أما بالنسبة لمجموعة صغيرة من مُنَظِّرى فكرة المؤامرة فإن رد فعل مك كين إن هو إلا دليل إضافى على السُّلطة المطلقة التى يتمتع بها ديك تشينى فى واشنطون. وقد أخبرنى أحد المتفرجين ضاحكًا أننا لو أخذنا فى اعتبارنا إمكانية تعرُّض الإدارة للتجسس على المكالمات "فربما قرر المستر تشينى أن هذا اللقاء الحوارى قد طال بصورة كافية".

فإذا استبعدنا النكات جانبًا، فقد كان معظم المتفرجين يحسّون فعلاً بنوع من الحرج فى لغة الجسد البادية من مك كين عندما تصل إلى مسامعه مكالمة من تشينى فى الوقت الذى كان يجيب فيه عن سؤال حول عدم التوافق لشركة هالليبرتون مع المستويات القياسية. وهو نوع من الحرج شبيه من بعض الوجوه بالحرج الذى يحدث عندما يكون أحد الناس آخذًا فى الكلام السيئ عن شخص ما (التحدث فى سيرته) ثم يجده يدخل الحجرة بصورة مفاجئة.

وهكذا فعندما عبَّر أعضاء مكتب مك كين عن اهتمامهم، فقد كنت مضطربًا فى بادئ الأمر. وإذا كان هناك شىء ما، فقد فكرتُ فى أنهم ربما كانوا قلقين من أن يكون المشهد السينمائى قد تم تفسيره بأنه يوحى بعلاقات وثيقة بين مك كين وتشينى. ولكن بدلاً من ذلك، فعندما أخبرنى سالتر أنى "قد جعلت الأمر يبدو وكأن جون مك كين كان محرَجًا من نائب الرئيس"، وأنه "ليس هناك عند تشينى ما له علاقة بهالليبرتون"، فإنى بدأت أدرك أن ما كان يعترض عليه سالتر لم يكن ظهور أن مك كين على علاقة وثيقة إلى هذه الدرجة بتشينى؛ بل إنه لم يكن على علاقة وثيقة لهذه الدرجة. ثم طلب سالتر حينئذٍ منى أن أرسل له نسخة كتابية للحوار الكامل مع السيناتور مك كين، وليس فقط للأجزاء التى تظهر فى الفيلم. ولما لم يكن واحد آخر من الأشخاص العشرين الذين جرى معهم الحوارات وظهروا فى الفيلم قد رأى شيئًا مشابهًا، وحيث إنى كنت قد ثَمَّنْتُ فى هذا الفيلم استقلاليته عن الضغط السياسى، فقد أنبأت سالتر أنى لم أكن أحس بالارتياح بفعل ذلك، ولكنى سأطلب مشورة آخرين حول كيف أتصرف.

وبعد ذلك لجأ سالتر إلى التهديدات، بما فيها - إلا إن أبديتُ أنا الامتثال - أنه سيمارس الضغط على الممول الرئيسى للفيلم، وهو هيئة الإذاعة البريطانية، حتى لا تجعلنى أعمل معها ثانية أبدًا. وقد استجبت لذلك بأننى ظننت أن هيئة الإذاعة البريطانية من غير المتوقع أنها سترحب بمثل هذا الضغط من جانب رئيس طاقم العاملين الغاضب فى مكتب عضو الشيوخ. ولم أكن أحاول أن أُظهِر أى تهكم، وقد أدركت أنه كان أصلاً متجاوزًا للحدود. وبطرق عديدة فقد كانت وظيفته تتطلب منه أن يكون متقدمًا خطوة عن الحكايات الجديدة التى تتناول السيناتور.

ولما كان قد هدَّدنى للتو، فإن سالتر قام الآن بتغيير موقفه، متوسلاً بقدراتى الغريزية الأفضل، وفسَّر لى الأمر قائلاً: "عندما جلس السيناتور مك كين للتحدث إليك، ظن أنه كان يتحدث إلى طاقم تلفزيونى من بى بى سى". وقلت له إنى فهمت ذلك، وفى الحقيقة فإن الفيلم كان قد أنتج فى الأصل لإذاعته بواسطة بى بى سى، ولكن بسبب مجريات الحظ، فقد أصبحت بعد ذلك قادرًا على تأمين إخراج مسرحى من الولايات المتحدة. ثم ران علىَّ شىء متعب.

ثم قلت ممتثلاً: "إذا سمحت لى بتوجيه سؤال، فهل تقول إن هناك أشياء سوف يقولها السيناتور مك كين للمشاهدين البريطانيين وسيكون غير مستريح إذا قالها للشعب الأميريكى؟".

ولا حاجة للقول بأن هذا الكلام لم يساعد على تحسين الموقف.

فقد كرر سالتر تهديداته بأنه سيعاقبنى بالإتصال مع بى بى سى وإخبار وسائل الإعلام بأننى قد تلاعبت بكلمات السيناتور. وقد عارضت أنا ذلك قائلاً إن السيناتور يتكلم بجمل كاملة فى الفيلم وإن الكلمات هى كلماته. وقد عرفت أيضًا أنه بعيدًا عن كونى قد ضمَّنْتُ أكثر تعليقات مك كين إثارة للجدل فى الفيلم، فإنى قد تركت بعض الملاحظات التى كانت أكثر خطرًا على فُرصِه الرئاسية على أرضية غرفة تقطيع الفيلم وتحضيره. وعلى سبيل المثال، وفى تفسير لجذور المحافظين الجدد، فإن مك كين قد عد نفسه من بين المحافظين

الجدد، قائلاً: "من بعض الوجوه، أنا أحدهم، من بعض الوجوه". وإذا أخذنا فى الاعتبار فقدان الثقة من جانب الجمهور فى المحافظين الجدد، والذى حدث فيما بين الوقت الذى كان يتم فيه إجراء الحوار مع السيناتور مك كين والانتهاء من إعداد الفيلم، فإن ملاحظاته تلك كانت كفيلة بإضرام النار. ولو كان فى نيتى أن أُلَطِّخ سمعته لكنتُ قد ضمَّنت الفيلم هذه الملاحظات. إلا أن ذلك ببساطة لم يكن موضوع تحقيقى. وقد أبديت دهشتى كذلك من أن سالتر قد قدَّم تفسيرات لعلاقة نائب الرئيس تشينى (أو غياب هذه العلاقة) مع شركة هالليبرتون. وعند نقطة ما، وأنا أستمع إلى كيف كان سالتر يركِّز على الدفاع عن سجل تشينى، فقد ألمحت إلى أنى لو لم أكن أعرف أحسن لكنت قد ظننت أن سالتر كان يشتغل عند نائب الرئيس.

وأدرك الآن أنه بالتأكيد لم يغب عن بال سالتر أن السيناتور مك كين ربما كان يستعد للتقدم فى الانتخابات لعام ٢٠٠٨ لمنصب رئيس الولايات المتحدة، وأنه الآن وهو يواجه صراعًا لكى يحظى بقبول قواعد الجمهوريين، فإن آخر ما كان يحتاج إليه هو أن يتم تصويره أنه خارج عملية التنسيق مع البيت الأبيض. وهذا هو السبب فى أن جهود سالتر لم تفتر عندما انتهت المكالمة الهاتفية.

وفى ٨ فبراير عام ٢٠٠٦ كان سالتر قد بذل جهده لتنفيذ وعده بتلطيخ اسمى فى وسائل الإعلام. فقد كتبت مارى آن والكرز مقالها فى جريدة "رول كول" تحت عنوان "ميلاد نجم غاضب" قالت فيها: "انتبه، يا سيناتور باراك أوباما (ديموقراطى - من ولاية إلينوى). أنت لست وحدك تمثِّل الكيس الذى يتعلم الملاكم عليه بالنسبة للسيناتور جون مك كين (الجمهورى من أريزونا). ذلك أن المتطلع بالأمل إلى الرئاسة فى انتخابات عام ٢٠٠٨ قد جُنَّ جنونه بحق من منتج فيلم "لماذا نحارب" الحائز على الجائزة فى مهرجان سان دانس... ذلك أن مك كين - وخاصة رئيس الطاقم المعاون له - يعتقدان أن منتج الفيلم قد حرَّف السطور القليلة التى قالها مك كين عند ظهوره فى الفيلم بحيث يظهر وكأنه ينتقد نائب الرئيس تشينى". ويستطرد المقال بصفة خاصة لينقل عن سالتر أنه ينعتنى "بالابن المراوغ للبندقية" وليتهمنى "بالتلاعب فى تحرير النص، لكى يظهر وكأن مك كين يتشكك فى تورط تشينى فى منح عقود شركة هالليبرتون...".

ويتم بعد ذلك فى المقال استشهاد بأن سالتر يقدم إلى جريدة "رول كول" الحُجَج المحيِّرة نفسها التى أعطاها لى حول التلفزيون البريطانى حين ذكر "أن مك كين ظن أنه كان يجرى حوارًا حول العراق مع بى بى سى... ليتضح بعد ذلك أنه كان فيلمًا مصورًا بصورة مسرحية داخل الولايات المتحدة". ثم قام سالتر أيضًا فى المقال المذكور بالتنصل من المسئولية حول محبة وولع مك كين بنائب الرئيس تشينى كما أبدى ذلك لى على التليفون. ونقل المقال عن سالتر قوله: "إن السيناتور مك كين يعبِّر عن كامل احترامه لاستقامة مستر تشينى".

وقد أوفى سالتر أيضًا بوعده بأن رؤسائى فى بى بى سى سيسمعون منه حول سوء سلوكى الذى ادعاه. وقد اتَّصل بهم، وقاموا هم بعد ذلك بالاتصال بى، وهم فى حيرة من الأمر إلى حد ما. وكان من المتوقع أن يكونوا أكثر ارتياعًا من جرَّاء ضراوة اتصاله عن أى اهتمام بمحتوى الفيلم.

وفى نهاية الأمر، فقد جاءت هذه الحلقة ومرت مرور الكرام دون إزعاج، وخمدت بعد ذلك نشاطات سالتر. وبالنظر إلى الخلف فإنى أفترض أن الموضوع كله كان يدور حول التحكم فى الضرر للتأكد من أن طموحات السيناتور مك كين الرئاسية لم يُصِبْها الضُّرُّ من جراء فيلم كان يمكن أن يظهره وكأنه ينتقد إدارة بوش فى حرب العراق. وقد راودهم الأمل فى إبعاد مك كين عن كلماته هو نفسه، وهو ما كان يكسر فؤادى على وجه خاص؛ إذ إنى رأيت العديد من المشاهدين الذين كانوا قد تأثروا بتلك الكلمات.

وفى هذه التجربة التى تفتح العيون، وبينما نحاول ببساطة أن ندرس القوى التى تخرب السياسة العامة، فقد تحولتُ للحظة قصيرة واحدة إلى هدف لهم، وعقبة يدركون وجودها فى وجه السريان الذى لا يتعطل للبيزنس كما هو معتاد. وبالطبع لم يكن مارك سالتر يحاول أن يبيعنى سلعة أو خدمة، ولكنه كان يؤدى عمله ببساطة: حارسًا حاجزًا أمينًا خفيًا تتقدم من خلفه سلطة النخبة فى الشركات مع السياسة فى الولايات المتحدة مع ازدراء من جانبهم لأى تدقيق فى الأمور. وكانت هذه الحلقة من الأحداث كذلك عرضًا توضيحيًا صارخًا للسلطة

التنفيذية من فوق الكونجرس. وكان اهتمام كل من سالتر ومك كين حول الإساءة إلى تشينى متجذرًا فى هذا التحرك الديناميكى المتعب. وكان الأكثر إرهاقًا هو الآماد الحميمة الواسعة التى يمكن لهم أن يتحركوا نحوها من أجل الضغط على صانع فيلم اختار أن يُضَمِّن تعليقات مستر مك كين فى ثنايا مناقشة دارت بين العديد من أصحاب الأصوات حول موضوع شركة هالليبرتون المثير للجدل.

إلا أن التهديدات، وتلطيخ السمعة، والجهود للتأثير على عملى، كل ذلك مَنَحَنِى رؤية كاللمح بالبصر فى المقام الأول إلى القوى التى يمكن أن يجابهها الناس فى كل يوم، وهم يبذلون أى جهد بحثًا عن الإصلاح. وأهم ما يمكن الإشارة إليه أنها تعنى أننا يجب أن نتذكر أن ما كان يبدو وكأنه مخاطرة -بعد ذلك كله- فإن ما قرره مك كين هو أن الأمور المثيرة للجدل والمحيطة بشركة هالليبرتون، "ظهرت بصورة سيئة".

أنت تشق طريقك إلى أين؟

فى أثناء الفترة نفسها التى وجدت نفسى فيها هدفًا لمحكمة صحفية من قبل مارك سالتر فى واشنطون، كان لدىَّ الحظوة لدعوات لعرض فيلمى وللتحدث إلى أكاديمية الولايات المتحدة فى وست بوينت. ولما كان ذلك قد حدث فى الاحتفال الخامس والأربعين بإلقاء أيزنهاور لخطابه الوداعى، فإن هذه الزيارة إلى جامعة أيزنهاور قد يثبت أنها الزيارة الأولى من بين زيارات عديدة حدث فيها حوار منشط وبعيد المدى كان قد تطور بينى وبين أعضاء هيئة التدريس فى وست بوينت وطلابهم فى الكلية العسكرية. وفى تناقض عارٍ مع الكلمات اللاذعة والنشاطات التى كالطلقات من سلاح محرك -والتى صدرت عن هيئة مساعدى مك كين- فإن هيئة التدريس والجنود والدارسين والطلاب الذين قابلتهم فى وست بوينت طوَّقونى وطوَّقوا تساؤلاتى، مقدِّمين الكثير من أجل بث المعلومات فى صفحات هذا الكتاب، وعلى وجه الخصوص لكى يعطوا شكلاً أكثر وضوحًا لأفكارى التى تدور حول التأثير المسبِّب للمشاكل لقانون الأمن القومى الصادر عام ١٩٤٧.

وتقع كلية وست بوينت فى غابة منعزلة على مبعدة حوالى خمسين ميلاً شمال مدينة نيويورك، وتحتل مدارها الثقافى الخاص، والذى لا يبعد كثيرًا عن أعمال المؤسسة الأميريكية للدفاع، وإن لم تكن فى تنسيق كامل معها. وفى رحلتى بالسيارة فى المرة الأولى أتذكر كيف تفاعل معى الأصدقاء والعائلة غير مصدقين عندما حدثتهم وأنا فى طريقى لأخبرهم إلى أين أنا ذاهب. فقد دهشوا من أن أكاديمية عسكرية ترضى حتى أن تعرض فيلمًا مثل "لماذا نحارب"، فما البال بدعوتهم لناقد معروف للسياسة الدفاعية للولايات المتحدة لكى يحاضر أحسن وألمع من فيها.

وكما يتبين بعد ذلك، فإن هذا الشك يعكس تحيزًا يسوِّى بسرعة - ومن زاوية خاطئة - بين السياسة الخارجية السيئة والذين يؤتمنون على تطبيقها. وبينما ينحدر الجنود من كل نوع ولا يمكن إصدار تعميم واحد بشأنهم، فإن الإنسان يجد وفرة باعثة على الرجاء فى كلية وست بوينت من المفكرين الجادِّين الذين يحسون بمسئولية ليس ناحية تدريب تلاميذهم فى الفنون العسكرية فحسب؛ ولكن لتعليمهم بصورة أكثر اتساعًا حول نقاط القوة والضعف فى نظام السياسة الخارجية للأمة أيضًا.

وعندما صحبنى بن مك جراث الصحفى فى مجلة "نيويوركر" فى زيارتى الثانية إلى الأكاديمية بعد شهرين، فقد لاحظ بدوره هذه الظاهرة المهمة. ذلك أن الكولونيل مايك ميس، رئيس قسم العلوم الاجتماعية وابن المدعى العام فى رئاسة "رونالد ريجان" إدوين ميس، قد أخبر مك جراث أنه بدعوتى للزيارة وعرض فيلمى فقد كان يأمل أن يرى الطلاب العسكريون أن "التفكير النقدى ليس تمردًا".

وفى الشهور التى تلت ذلك قمت بزيارات عديدة أخرى إلى الأكاديمية، وفى كل مرة كنت أعرض الفيلم ومتحدثًا لأعداد متزايدة باستمرار من الطلاب العسكريين.

وفى ظهورى الثالث أمامهم والذى حضره أكثر من ثمانمائة ضابط صغير من ضباط المستقبل فى ملابسهم الرسمية، شرَّفنى أنى قد صَحِبَنِى الكولونيل لورانس ويلكينسون. وكنت بالفعل أسير فى العمل على تأليف هذا الكتاب، وقد

زاد الحوار كثيرًا من فهمى لأهمية العلاقات المدنية ـ العسكرية فى حد ذاتها، ولهدف ويلكرسون من صدور "قانون جديد للأمن القومى" على وجه خاص.

وفى ملاحظاته الافتتاحية أكد ويلكرسون على جوهر موضوع الفيلم، وهو أن المجمع العسكرى ـ الصناعى قد أصبح القوة الرئيسية التى خشيها أيزنهاور، بممارستها لنفوذ تشويهى على السياسات التى طلب من أعضاء القوات المسلحة تطبيقها. وقد حذر مستمعيه قائلاً: "لقد وصلت الأمور إلى نقطة حيث أصبح فيها المجمع العسكرى ـ الصناعى ذا نفوذ ـ إلى هذه الدرجة ـ على القرارات المصيرية التى يصدرها الرئيس، والتى تكون ضارة بجمهوريتكم".

وقد وقف طالب عسكرى ليوجِّه سؤالاً شجاعًا. وبدأ سؤاله بحذر هكذا: "بعد مشاهدة الفيلم ورؤية الدليل المقدم، فأنا أتعجب كيف تفكر أنت فيما يجب أن نشعر به كضباط المستقبل الذين هم فى طريقهم إلى احتلال المناصب العسكرية؟ كيف نحس بأننا عادلون وطيبون ونحن جزء من نظام يظهر فساده؟".

وكان من الواضح أن الطالب العسكرى لم يَفُتْه أن ويلكرسون كان ضابطًا ذا ضمير ـ واحدًا من الذين عندما تحولَّت الدَّفْعَة لتُصْبِح زَقَّة عنيفة فإنه سار حذوه خطوة بخطوة مع نائب الرئيس تشينى فى مسألة التعذيب. وبحرص، وبدون الإشارة إلى وجهة نظره، فقد استشهد بالعديدين من خريجى كلية وست بوينت السابقين كمثال للرجال الذين بذلوا عند الضرورة مقاومة لخطط المدنيين الذين عملوا تحت إمرتهم. وكان الجنرال شينيسيكى واحدًا ممن ذكرهم كضابط عسكرى تحدث بصدق إلى السلطة بتقديراته الرزينة للقوة المجندة التى تحتاجها أميريكا للنجاح فى العراق.

وقد أكد ويلكرسون وغيره من الأعضاء ذوى الرتب العالية فى كلية وست بوينت ـ فى المناقشة التى تَبِعَتْ ذلك ـ أنه بينما تتطلب السياسة العسكرية التزام الطاعة من جانب هؤلاء اللابسين للزى الرسمى، فيجب ألاَّ تكون هذه الطاعة عمياء. فمثلما كان الأمر مع شينيسيكى ومن قبله أيزنهاور، فإن الضابط المفكر ـ فى أكثر الظروف تطرفًا ـ سيشعر بأنه مضطر إلى بذل قدر من

المقاومة للسياسات التى انجرفت خارج السيطرة أو وصلت إلى تهديد القوانين الأساسية أو النُّظم ذات المصداقية. أما أنا كمدنى فقد أضفت إلى ذلك القول بأن نفس سؤال الطالب العسكرى - حول دوره نفسه فى الخطة الأكبر للنظام الفاسد - كان دورًا ملهمًا. فلكل الأمم عسكريوها، وكذلك فإن نصرًا معيَّنًا فى صناعة الحرب هو حقيقة أساسية من حقائق الحياة. ومع ذلك فإن الطالب العسكرى الذى تواتيه الشجاعة لطرح مثل هذا السؤال المضبوط والمدقق أمام أنداده، ومعلميه، وضباطه القادة، هو طالب يَعِد بأن يحقِّق خواص ضبط النفس والضمير للعسكرية التى يخدم فيها.

ذلك أن الملاحظة الشهيرة لرئيس الوزراء الفرنسى كليمانصو حول أن "الحرب من الأهمية بمكان لكى تُترك فقط للجنرالات" قد أصبحت مبدأ وعقيدة للعلاقات المدنية - العسكرية المعاصرة. وعند أخذ السياسة الخارجية فى الاعتبار، فإن الفكرة هى أن الأشخاص العسكريين يميلون إلى السرعة - وهم سعداء - بوضع يدهم على الزناد من أجل اتخاذ قرارات سليمة، وهم يحتاجون فى مقابل ذلك إلى اليد الثابتة للمدنيين، الذين سيجعلون استعمال القوة المسلحة آخر ما يلجأون إليه.

ومع ذلك، فإذا كانت الحرب العراقية قد علَّمَتنا شيئًا، فهو أنه قد يكون على درجة الخطورة نفسها أن نضع صناعة الحرب بالكامل فى أيدى مدنيين مثل تشينى ورامسفيلد وتابعيهم من المحافظين الجدد والذين يتم اتخاذهم لقراراتهم حول الحياة والموت فى غرف مكيفة الهواء، تبعد آلاف الأميال عما تترتب عليه هذه القرارات بالنسبة للحياة الحقيقية.

وعندما أشار رامسفيلد من مقامه العالى فى البنتاجون إلى موافقته الضمنية على اقتراف أنواع من المعاملات المسيئة مع المعتقلين، كان على المرء أن يفكر أنه حتى بالنسبة للسماح بفعل ذلك من جانب بعض الجنود الميالين للعنف، فإن تنفيذ مثل هذه السياسة فى الميدان يجب أن يكون من الأصعب جدًّا أن يستمرئها الذى يمارسها عن مراجعة الرسائل التى تحتوى على مبادرة تحمل أمرًا بسياسة عامة من مسافة بعيدة تصل إلى نصف المسافة حول الأرض.

وإذا نحن تذكَّرنا أن العسكريين موجودون فى الفرع التنفيذى، فإن الدعوات التالية إلى وست بوينت ـ التى تلت المناقشة مع ويلكرسون ـ قد عكست الجهود القلبية لإصلاح السلطة التنفيذية الجامحة من الداخل. وحسب ما يراه ويلكرسون ـ الذى سبق أن خدم الفرع التنفيذى وهو مرتدٍ الحُلَّة العسكرية أو بعد أن خلعها ـ فإن الحاجة الماسة تشتد إلى هذا الإصلاح، ولكى تأخذ مجراها فستكون الجهود المشتركة من القادة المدنيين والعسكريين مطلوبة. ويجب عليهم الوصول إلى مثال أو نموذج جديد لسياسة أميريكا الخارجية، نموذج بإمكانه أن يتصدى للتهديدات الخارجية التى تواجهها الأمة كمثل ما يتصدى للكسور الداخلية التى تشكلت من خلال الجهود السابقة لصنعها.

ويعلن ويلكرسون أن "ما أسأل الناس أن يُمعنوا التفكير حوله هو إصدار قانون أمن قومى جديد، ببناء جديد للتصدى للعالم الذى نواجهه اليوم، ولأن نصف قرن قد مضى الآن منذ صنعنا أول قانون للأمن القومى. وقد تغيَّر العالم كثيراً. ويعود بعض السبب الذى جعل الرئيس بوش ونائب الرئيس تشينى يفعلان ما فعلا إلى أن البيروقراطية التى ترعرعت حول قانون ٤٧ أصبحت الآن مصابة بتصلُّب الشرايين، وأصبح من الصعب أن تتحرك. ولهذا فإن ما يفعله الرؤساء هو مجرد الدوران حوله.

ومهما كانت فعالية قانون الأمن القومى لعام ١٩٤٧ فى أيامه، فقد أصبح مسبِّبًا للمشاكل بطريقتين، أولاهما أنه فى السياسة الخارجية قد أصبح غير مناسب ليخدم الحاجات الأمنية المعاصرة للأمة، وثانيهما أن أثره المدنى كان إحداث اضطراب فى التوازن الحيوى بين الفروع. وفى الزمن الذى تم فيه تطبيق هذا القانون فقد كان مصمَّمًا لمساعدة أميريكا فى حماية نفسها من التهديد الذى يمثِّله الاتحاد السوفيتى. وعلى العكس من ذلك فإن التهديدات التى تواجه أميريكا اليوم أصبحت ذات طبيعة من نوع معقَّد متشابك مضاد للفطرة عنها من تلك الصادرة من بلد واحد منافس.

ذلك أن التهديدات العسكرية التقليدية قد غطّت عليها بطرق عديدة اليوم تهديدات غير تقليدية، مثل تغير المناخ، والأمراض المعدية، والزيادة السكانية، وندرة الموارد، والإرهاب الذى لا دولة تحدّه، والخلل فى النظام الاقتصادى العالمى. وهذه وغيرها من مصادر عدم الاستقرار العالمى أصبحت مصادر اهتمام متزايد على كوكب الأرض الذى أخذت العلاقات البينية تتزايد فيه بلا انقطاع بين من يعيشون على سطحه، مما يتطلب حلولاً جذرية ومستويات غير مسبوقة من التنسيق الدولى.

ومع ذلك، فإن جهود الإصلاح اليوم أصبحت جد محصورة بواسطة نمط تفكير الحرب الباردة الذى عَفَّى عليه الزمن.

إن إقامة العديد من الوسائل مؤخرًا للسياسة الجديدة للشئون الخارجية والدفاعية - مثل مكتب الأمن للداخل على سبيل المثال - يؤكد إدراكًا فى واشنطون بأن نظام أميريكا الراهن غير كاف لتلبية هذه التحديات الأمنية البازغة. ومع ذلك فإن هذه الوسائل الجديدة قد تم إدخالها فقط على أساس أنها أنشئت لأغراض معينة. أى أنها على هذا الأساس محدودة فى فعاليتها الكامنة فى حماية البلاد، وفى قدرتها على توزيع السلطة بصورة أفضل بين مختلف الفروع والوكالات. وقد تم إدخال البرنامج القومى للمخابرات فى عام ٢٠٠٤ ليحل محل ما أطلق عليه قانون ١٩٤٧ المعدل "برنامج المخابرات الأجنبية القومى". وقد صحبت إعادة تسمية هذا البرنامج خلق منصب فى الفرع التنفيذى هو منصب "مدير المخابرات القومية"، ليشرف على كل مجتمع المخابرات للولايات المتحدة. وكان الهدف من ذلك تأكيد تعاون أحسن بين مختلف وكالاته فى أعقاب حدث ٩/١١. ومع ذلك، فبإضافة أحد المسئولين الشاغلين لمستوى رفيع، مع توجيه مسئوليات التقارير إلى الرئيس، فإن البرنامج لا يخدم سوى مزيد من تقوية المسئول التنفيذى.

إن الذى هناك حاجة إليه هو شىء أكثر شمولاً بكثير، من المنظورَين الخارجى والمحلى معًا. ولحسن الحظ فإن الهدفين مترابطان معًا بصورة لصيقة. وفى عالم

يموج بالتهديدات التقليدية، هناك دائمًا جدل حول طاقة (Capacity) المسئول التنفيذى على التحرك بصورة أسرع - وبحُجَّة أقوى - من جسم من البرلمانيين. وعلى العكس من ذلك؛ ففى عالم من التهديدات غير التقليدية، حيث يمكن لكارثة بيئية أن تطلق سلسلة من ردود الأفعال متمثلة فى الأمراض المعدية، وهجرة اللاجئين، وانهيار الأسواق، وحتى الصراع المسلح، فيجب أن يكون رد الفعل محكم النسيج ومتداخل المستويات بصورة أكبر. وبالتالى فإن قانونًا جديدًا للأمن القومى يمكنه أن يؤرجح بندول السلطة مرة ثانية من جانب طاقة الفرع التنفيذى الذى يقود العمل العسكرى، إلى جانب التوازن المعقَّد والرهيف، والذى نجد فيه أن طاقة الفرع التشريعى على إمعان النظر فى التعقيدات الكاملة لأى موقف يثور، يمكنها أن تلعب دور المراقب للأمور. وبهذه الطريقة، فإذا أخذنا فى اعتبارنا الطبيعة متعددة القوميات للتهديدات والتنسيقات المتعددة بين أطراف، والتى نحتاجها لمواجهة التحديات الكوكبية (من الضبط البوليسى للإرهاب العالمى إلى التصدى للأزمات المناخية)، لكل ذلك، فإن قانونًا جديدًا يجب أن يعيد توزيع السلطة داخل الفرع التنفيذى من كونها "مؤسسة عسكرية متضخمة النمو" التى وصلت إليها وزارة الدفاع مرة أخرى إلى مستقر التعاون الدولى، وهو وزارة الخارجية.

ولا يؤمن ويلكرسون - من جانبه - بأن كل الإدارات مصيرها أن يكون سلوكها مماثلاً لما فعلت إدارة بوش. وبدلاً من ذلك فهو ينظر من خلال تجربته كأسوأ اختبار لمدى تحمُّل النظام للتعرض للهجوم، ويقول "فنحن نشهد فى ج. دبليو بوش رئيسًا كان قد أصبح قادرًا على تركيز السلطة بما لا يشبهه فى ذلك أى رئيس فى تاريخنا، وفى نائبه للرئاسة، وفى وزير دفاعه، ومن ثَمَّ فى الآلة العسكرية. وقد حاول القادة الجيدون - مثل ترومان، وأيزنهاور، وغيرهما - إيجاد توازن للقيم المؤسسة لجمهوريتنا، مع المحافظة علينا فى سلام بقدر الإمكان المعقول. وقد نجحوا فى فعل ذلك جيدًا بصورة معقولة لمدة نصف قرن. إلا أنه فى أعقاب الحرب الباردة، وبطريقة متسارعة ومذهلة أثناء رئاسة بوش، فإنك ترى كل هذه الأمور تتجمع مع قيادة سيئة لتنتج نتائج كارثية".

وبينما يكون إنقاص التأثير الإفسادى للأموال على صنع السياسة العامة طريقًا للإصلاح الذى يجب أن يدفعه الجمهور، فإن مهمة التصور ووضع المسوَّدة، والتقديم لقانون جديد للأمن القومى تكون مدفوعة بناس يمتلكون معرفة وثيقة بنظام سياستنا الخارجية.

فإذا نحن أخذنا فى اعتبارنا طبيعة الإرثية العسكرية، والسياسات الوطنية، وندرة رجال مثل شينيسيكى قادرين على وضع المبدأ قبل تأمين الوظيفة، فإن - على أحسن الأحوال - من سيتصدى على أحسن وجه لأداء هذه المهمة سيكون أفرادًا متقاعدين من أعلى مستويات المسئولين العسكريين والمدنيين مثل ويلكرسون. ولكونهم خدموا آلة الدولة بإخلاص لمدة طويلة تمكِّنهم من اكتشاف أوجه قصورها، فإنهم سيكونون الناس المؤهَّلين أحسن تأهيل لفهم كيف يمكن أن يحلُّوا المشاكل فى إطار الحقائق البيروقراطية والسياسية فى واشنطون.

وسيتطلب ذلك، بالطبع إيصال العلاقات المدنية - العسكرية إلى وضع من الجهود المحسنة والفهم، ورفض النمط الذى ساد فى السنوات الأخيرة لقمع أصوات المعارضة. وفى محاولة لتصور مثل هذا النموذج المثالى للتعاون المدنى - العسكرى، فقد أصبحت زياراتى المتوالية إلى وست بوينت مصدرًا للكثير من الإلهام الكبير.

وفى أثناء جلسة للأسئلة والإجابات فى زيارتى الثانية، وقف طالب عسكرى لطيف المعشر ليسأل سؤالاً هو: ماذا تحلم بإنجازه، يا سيدى؟ ولمَّا كنتُ غير معتاد على أن أُلَقَّب بلقب "سيدى" فقد ابتسمتُ بُرْهَة من الزمن قبل أن أجيب قائلاً:

"آمل بعرض فيلمى، وبالأحاديث والكتابة، أن أشجع الناس على أن يفهموا أنه ليس فقط أمرًا ممكنًا، وإنما أيضًا هو أمر ضرورى بالنسبة لنا جميعًا أن نجابه هذه المسائل الرئيسية التى تواجهها الجمهورية، ونحن نعقد النية على التصدى لمستقبل غير مؤكد".

وكما يظهر من أنه كان راضيًا بإجابتى، قال: "شكرًا لك"، وجلس فى مكانه.

إلا أننى فى الحقيقة لم أكن قد أكملت.

وقلت وأنا أقلب المنضدة "انتظر لحظة - أنا أريد بدورى أن أوجه لك سؤالاً".

ووقف.

وسألته: "كيف تفكر فى ما سأفعله أنا؟".

وأجاب على الفور وكأنه أمر بديهى قبل أن يجلس فى مكانه ثانية:

"أتمنى لك الخير، سيدى".

تقييم الرؤساء الأميريكيين العشرة الأفضل حسب تقديرات علماء التاريخ الرئاسى:

أ ـ على القمة: جورج واشنجطون، إبراهام لينكولن، فرانكلين د. روزفلت.

● يليهم: توماس جيفرسون، تيودور روزفلت.

● يليهم: هارى ترومان، وودرو ويلسن، دوايت آيزنهاور –آندرو جاكسون.

قائمة الآباء المؤسسين للولايات المتحدة الأميريكية

Founding Fathers of the United States of America

وتضم القادة السياسيين ورجال الدولة الذين:

أسهموا فى الثورة الأميريكية بتوقيعهم على الإعلان الأميريكى للاستقلال:

(The united states declaration of Independence)

● وشاركوا فى الحرب الثورية الأميريكية: وإصدار الدستور الأميريكى

(Establishing the American Constitution)

وتحت هذا المسمى "الآباء المؤسسون" يوضع فريقان رئيسيان:

أ ـ الموقعون على إعلان الاستقلال عام ١٧٧٦.

(The Signers of Declaration of Independence)

ب ـ والذين أطَّروا الدستور (The Framers of the Constitution)، وقد كانوا مندوبين إلى المؤتمر الفيدرالى، وأخذوا بذلك موقعا فى تأطير ووضع مسودة الدستور المقترح للولايات المتحدة.

ج ـ وهناك فريق ثالث هم الموقعون على مواد الاتحاد الكونفدرالى (Signers of Articles of Confederation)

د ـ ويعرف بعض المؤرخين "الآباء المؤسسين" بأنهم المعنى بهم مجموعة أكبر لا تضم ـ فقط ـ الموقعين والمؤطرين، وإنما تضم أيضا هؤلاء السياسيين، والمحكمين، ورجال الدولة، والعسكريين والسياسيين وحتى المواطنين العاديين الذين شاركوا فى تحقيق الاستقلال الأميريكى وبعث الولايات المتحدة إلى العالم الموجود.

هـ ـ وقد حدد المؤرخ الأميريكى ريتشارد موريس سبعة من الرؤساء وصفهم بالآباء المؤسسين، وهم جون آدامز، بنجامين فرانكلين، ألكساندر هاميلتون، جون جاى، ماس جيفرسون، جيمس ماديسون، جورج واشنجطون.

و ـ وقد لجأ ناشر الكتب، السناتور الأميريكى وارين ج. هاردينج، الرئيس رقم ٢٢ للولايات المتحدة إلى صك عبارة الآباء المؤسسين Founding Fathers فى خطابه إلى المؤتمر الجمهورى القومى عام ١٩١٦، ثم استعملها مرات عدة أبرزها فى خطاب التنصيب كرئيس للولايات المتحدة عام ١٩٢١.

قائمة بأسماء الرؤساء الأميريكيين وفترات إقامتهم فى الرئاسة

م	الاسم	من	إلى	الانتماء الحزبى
١-	جورج واشنجطون	إبريل ١٧٨٩	مارس ١٧٩٧	ليس حزبيا
٢-	جون آدامز	مارس١٧٩٧	مارس ١٨٠١	اتحادى
٣-	توماس جيفرسون	مارس ١٨٠١	مارس ١٨٠٩	جمهورى وديمقراطى
٤-	جيمس ماديسون	مارس ١٨٠٩	مارس ١٨١٧	جمهورى وديمقراطى
٥-	جيمس مونرو	مارس ١٨١٧	مارس ١٨٢٥	جمهورى وديمقراطى
٦-	جون كوينسى آدامز	مارس ١٨٢٥	مارس ١٨٢٩	جمهورى وديمقراطى ـ جمهورى قومى
٧-	آندرو جاكسون	مارس ١٨٢٩	مارس ١٨٣٧	ديموقراطى
٨-	مارتن فان بورين	مارس ١٨٣٧	مارس ١٨٤١	ديموقراطى
٩-	ويليام هنرى هاريسون	مارس ١٨٤١	إبريل ١٨٤١	WHIG(*)
١٠-	جون تايلور	إبريل ١٨٤١	مارس ١٨٤٥	WHIG ـ لا حزبى
١١-	جيمس ك بولك	مارس ١٨٤٥	مارس ١٨٤٩	ديموقراطى
١٢ -	زاخارى تايلور	مارس ١٨٤٩	يوليو ١٨٥٠	WHIG
١٣ -	ميلارد فيلمور	يوليو ١٨٥٠	مارس ١٨٥٣	WHIG
١٤ -	فرانكلين بيرس	مارس ١٨٥٣	مارس١٨٥٧	ديمقراطى
١٥ -	جيمس بوخانان	مارس١٨٥٧	مارس ١٨٦١	ديمقراطى
١٦ -	إبراهام لينكولن	مارس ١٨٦١	إبريل ١٨٦٥	جمهورى ـ جمهورى (اتحاد قومى)
١٧ -	آندرو جاكسون	إبريل ١٨٦٥	مارس١٨٦٩	ديموقراطى (اتحاد قومى) ثم لا حزبى
١٨ -	أوليسيس س. جرانت	مارس ١٨٦٩	مارس ١٨٧٧	جمهورى
١٩ -	رذرفورد ب. هايس	مارس١٨٧٧	مارس ١٨٨١	جمهورى
٢٠ -	جيمس جارفيلد	مارس ١٨٨١	سبتمبر ١٨٨١	جمهورى

(*) WHIG حزب أميريكى أسس عام ١٩٣٤ (وحل محله الحزب الجمهورى عام ١٨٥٥، وهو ضد الحزب الديمقراطى، وأعضاؤه يعارضون الحكم البريطانى للمستعمرات).

م	الاسم	من	إلى	الانتماء الحزبى
٢١ -	شستر أ. آرثار	سبتمبر ١٨٨١	مارس ١٨٨٥	جمهورى
٢٢ -	جروفار كليفلاند	مارس ١٨٨٥	ديسمبر ١٨٨٩	ديموقراطى
٢٣ -	بنجامين هاريسون	مارس ١٨٨٩	مارس ١٨٩٣	جمهورى
٢٤ -	جروفر كليفلاند	مارس ١٨٩٣	مارس١٨٩٧	ديموقراطى
٢٥ -	ويليام مك كينلى	مارس ١٨٩٧	سبتمبر١٩٠١	جمهورى
٢٦ -	تيودور روزفلت	سبتمبر ١٩٠١	مارس ١٩٠٩	جمهورى
٢٧ -	ويليام هاوارد تافت	مارس ١٩٠٩	مارس ١٩١٣	جمهورى
٢٨ -	وردرو ويلسون	مارس١٩١٣	مارس ١٩٢١	ديموقراطى
٢٩ -	وارين ج. هاردينج	مارس ١٩٢١	أغسطس ١٩٢٣	جمهورى
٣٠ -	كالفين كولديج	أغسطس ١٩٢٣	مارس ١٩٢٩	جمهورى
٣١ -	هربارت هوفار	مارس ١٩٢٩	مارس ١٩٣٣	جمهورى
٣٢ -	فرانكلين د. روزفلت	مارس ١٩٣٣	إبريل ١٩٤٥	ديموقراطى
٣٣ -	هارى س. ترومان	إبريل ١٩٤٥	يناير ١٩٥٣	ديمقراطى
٣٤ -	دوايت د. آيزنهور	يناير١٩٥٣	يناير ١٩٦١	جمهورى
٣٥ -	جون ف. كينيدى	يناير ١٩٦١	نوفمبر١٩٦٣	ديموقراطى
٣٦ -	ليندون ب. جونسون	نوفمبر ١٩٦٣	يناير ١٩٦٩	ديموقراطى
٣٧ -	ريتشارد نيكسون	يناير ١٩٦٩	أغسطس ١٩٧٤	جمهورى
٣٨ -	جيرالد فورد	أغسطس ١٩٧٤	يناير ١٩٧٧	جمهورى
٣٩ -	جيمى كارتر	يناير ١٩٧٧	يناير١٩٨١	ديموقراطى (لا يزال حيا)
٤٠ -	رونالد ريجان	يناير ١٩٨١	يناير ١٩٨٩	جمهورى
٤١ -	جورج هـ. دبليو. بوش	يناير١٩٨٩	يناير ١٩٩٣	جمهورى (لا يزال حيا)
٤٢ -	بيل كلينتون	يناير١٩٩٣	يناير ٢٠٠١	ديمقراطى (لا يزال حيا)
٤٣ -	جورج دبليو بوش	يناير ٢٠٠١	يناير ٢٠٠٩	جمهورى (لا يزال حيا)
٤٤ -	باراك أوباما	يناير ٢٠٠٩	لا يزال فى السلطة	ديموقراطى (لا يزال حيا)

عرفان بالجمائل

فى تأليفى لهذا الكتاب كنت سعيد الحظ أن أتسلق على أكتاف عمالقة ناضلوا مدة طويلة من الزمن وبجهود لا تكل أكثر مما فعلت لكى يسلِّطوا الأضواء على التحديات المحيطة بالسلطة الأميريكية، وهؤلاء العمالقة هم: سيمور هيرش، وتشارلز لويس، وشوك سبينى، وجو سيرينكيون، ووينسلو هويلار، والكولونيل لورانس ويلكرسون، ورالف نادر، وتشالمرز جونسون، ووليام هارتونج، وجورج سوروس، من بين آخرين.

ولم يكن إكمال هذا الكتاب ممكنًا دون مساهمة فريق من الباحثين والمراجعين للعمل بجهد كرَّسوه دون كلل، وهم أليساندرا ميار، وكاثلين فورنييه، وجوليا سيمبسون، ونورا كولى، وجو بوسنار. كما أنى ممتن ليس فقط لأنهم تابعوا جميعًا الخطط التى كانت من جانبى هى الأكثر حمقًا؛ وإنما الأهم أنهم كانوا يخبروننى أيها أكثر حمقًا من غيرها. وإنى أكنُّ امتنانًا خاصًا لجو بوزنار صاحب العين النافذة لتصميم القنبلة الملونة التى أضفت رونقًا وبهاءً على غلاف الكتاب، آسرة بهذه الدقة إحساسى بشاعرية خاصة لحكاية أميريكا. وقد أُجْرِىَ بحثٌ إضافى وقراءة للمخطوطة من جانب ويليام دافيز، وباتريك فالبى، وكريستوفر سانت جون، وآندرياس شنايدار.

كما أنى شديد الامتنان لعائلة أيزنهاور، وعلى الأخص لسوزان وجون س. د. أيزنهاور؛ لحكمتهم وانفتاحهم فى التعبير عن أفكارهم وعن الأفكار المرموقة من جانب الرئيس أيزنهاور حول السياسة العامة. أما فى مكتبة أيزنهاور الرئاسية

فى أبيلين فى ولاية كانساس، فقد كنت ممتنًا كذلك لماك تسلى الذى ساعد فى توجيهى للبحث فى أوراق دوايت د. أيزنهاور الضخمة.

وقد ساهم العديد من الجنود والباحثين فى أكاديمية الولايات المتحدة العسكرية فى وست بوينت مساهمات كبيرة فى التفكير المنعكس فى هذه الصفحات. أما كل من الكولونيل ميشيل جى ميس، والكولونيل سيندى جيب، والعقيد إيزاك ولسون، والرائد جيسن آميرين، والرائد جيون ديمبسى، فقد أظهروا شجاعة ثقافية هائلة فى التفاعل فى أمور بالغة الحساسية، مدلّلين فوق كل شىء على الفكرة المثالية التى تدور حول أن الخطاب المدنى العسكرى الجيد يمكنه أن يتقدم إلى الأمام كثيرًا نحو مواجهة المشاكل التى نقابلها.

وأنا مدين للأستاذين جيسم دير ديريان، وتوماس جى بايرستيكر من مؤسسة واتسون للدراسات الدولية بجامعة براون فى وضعى على قائمة الباذلين للجهود لإعلام الشباب الصغار بصورة أحسن بالتحركات الديناميكية المعقدة للدفاع والسياسة الخارجية الأميريكية. وقد توافق تعاونى معهم فى برنامج واتسون للأمن الكوكبى مع بحثى فى هذا الكتاب، وقدَّم ذلك معلومات كبيرة أفادت هذا البحث.

وأنا ممتن كذلك للعقيد المتقاعد فى القوات الجوية بيتر هـ. ليوتا الحاصل على الدكتوراه فى الفلسفة، ومدير مركز بل للعلاقات الدولية والسياسية العامة فى جامعة سالف ريجينا، وللدكتورة جين جودال، والتى أثبتت محادثة واحدة معهما أنها غيَّرت مجرى حياتى.

أما لورى ليس الخبير اللغوى فى معهد لغويات ستيرلنج، وصديقتى ومستشارتى القانونية روزاليند ليختر فكانا مسئولين عن تشجيعى على تحرير هذا الكتاب وتوفير أحسن ملاذ له. أما أعضاء وكالة الفن الخلاق، مها دخيل وبوب بوكمان، وجى بى إيفانز فقد منحونى الفضاء الفنى لكى أتحمل عبء هذا المشروع فى الوقت الذى كنت فيه مستمرًا فى التعامل مع شق معقد من مشاريع الأفلام.

ومن الناحية الشخصية فأنا مدين إلى أمى جلوريا التى أدَّى لُطْفها الذى لا يهتز، وأدبها الجم، وإصرارها على الصدق والعدل، إلى إشعال المثالية فى عملى، وإلى عَرَّابى وموجِّهى ملفين فان بيبلز الذى على الدوام كان يعرف ما هو الأمثل بالنسبة لى.

أما الحب غير المشروط من جانب كلاوديا بيكر، وذكاؤها وإلهامها الذى لا حدود لهما، وتعاهدها المشترك "للصورة الكلية" فقد شكلوا هذه الصفحات والتوترات والبدايات التى سبقت البداية إلى درجة لا يمكن قياسها. وفوق ذلك كله، فإنها تجعل البنية المساندة لى أمرًا يمكن تحقيقه لكى أصبح ما أنا عليه ولكى أفعل ما دُفِعتُ لإنجازه (طالما أن ذلك يؤدى إلى فعل بعض الأشياء الحسنة). وقد ظلت طول العمر ملهمة ومشاركة فى التخطيط وصديقة صدوقة، وكذلك فأنا أكون فى أحسن حالاتى عندما أستطيع أن أكون بالمقابل على المثال نفسه.

أما نيك فريزر محرر المهام فى هيئة الإذاعة البريطانية فقد تعهد تعليمى كصحفى. وهو لم يمنحنى الفرصة حين لم يفعل الآخرون فقط؛ وإنما يستمر دائمًا فى إلقاء الأسئلة الصحيحة، والأهم من ذلك، فى الإنصات إلى الإجابات. وبدونه لم يكن لخط الاستعلام الذى أدى إلى هذا الكتاب فرصة فى الوجود.

أما آلكساندرا جونز فهى نسيج وحدها. وقد أظهر لى قلبها وعقلها اللذان لا يفتران، حبًا وصبرًا ومساندة لا تكل، أثناء أكثر الفترات إرهاقًا فى عملية الكتابة. وهى تنذر نفسها - دون كلل - لقضية المصداقية والتفهم، مما جعل منى شخصًا وكاتبًا أفضل، مضاعفًا مواصلتى لاتباع الصدق والفهم. وأنا محظوظ لوجودها فى حياتى.

وفى النهاية، فلم يكن هناك ما جعلنى أوفر حظًا من أن أحصل على الفرصة لكتابة أول كتبى من خلال شركة الطباعة الحرة، وعلى وجه خاص أن تتعهدنى اليدان الراعيتان للمحررة إميلى لوس. وبينما أبدت الناشرة مارثا ليفين وكبير المحررين دومينيك أنفوزو اهتمامًا بمؤلِّف يقدِّم باكورة تأليفه، فإن ما تختزنه إميلى من صبر لا ينفد وذكاء لا حدود له قد شكَّلا ولعها لتفعل أحسن ما يمكنها

فعله لصالح الكتاب مهما كان الثمن. ولا أحد يستحق أن ينسب له الفضل فى جودته النهائية مثلها. ومن الكواليس، فأنا أيضًا شديد الامتنان لدانيل كانيبر التى عملت بجد فى الخفاء لكى يصبح جهد إميلى الذى لا يكل أمرًا ممكن التحقيق.

ورغم أن هذا الكتاب يعكس بوضوح جهود العديدين، فإن أى نواقص تَعْتَوِرُه فى المفاهيم أو فى التنفيذ، إنما هى راجعة لى، ولى وحدى.

الهوامش

INTRODUCTION

1 Webster's New Millennium Dictionary of English, Preview Edition. Lexico Publishing Group, http://dictionary.reference.com/browse/mission%20creep. 8/6/08.

2 George Bush and Brent Scrowcroft, A World Transformed (New York: Knopf, 1998) p. 489.

CHAPTER 1

1 Interview with Major Mark "Fuji" Hoehn. December 2003. Interview by author.

2 Interview with Col. Dave "tooms" Toomey. December 2003. Interview by author.

3 See David S. Cloud, "Former Top General in Iraq Faults Bush Administration," New York Times, October 12, 2007.

4 Patrick E. Tyler, "U.S. Strategy Plan Calls for Insuring No Rivals Develop: A One-Superpower World," New York Times, March 8, 1992.

5 Robert Kagan and William Kristol, "Toward a Neo-Reaganite Foreign Policy," Foreign Affairs, July/August 2006.

6 William Jefferson Clinton, "Executive Order: Prohibiting Transactions with Terrorists Who Threaten to Disrupt the Middle East Peace Process," PNAC, August 22, 1998.

7 Interview with Bill Kristol from the documentary Why We Fight, Eugene Jarecki, Sony Pictures, 2005.

8 Project for the New American Century (PNAC. 71), Rebuilding America's Defenses, 2000.

9 George W. Bush, Second Gore-Bush Presidential Debate, October 11, 2000.

10 Interview with Richard Perle. March 2004. Interview by Mary Jane Robinson.

11 Interview with Eliot Cohen. July 2003. Interview•byMary Jane Robinson.

12 Seymour Hersh, "Selective Intelligence," New Yorker, May 12, 2003.

13 Francis Fukuyama, America at the Crossroads (Princeton: Yale University Press,2006), p. 14.

14 Irwin M. Stelzer, The Neocon Reader (New York: Grove Press, 2004). Front cover.

15 Robert Kagan, "Neocon Nation: Neoconservatism c. 1776," World Affairs (Spring 2008).

16 Shadia B. Drury, Leo Strauss and the American Right (New York: Palgrave Macmillan, 1999), pp. 12, 58.

17 "Deputy Secretary Wolfowitz Interview with Sam Tannenhaus." Vanity Fair, May 9, 2003.

18 Albert Wohlstetter, "The Delicate Balance of Terror," P-1472, November 6, 1958; www.search.rand.org/search/?input form=rand=simple&query= The + Delicate + Balance+of+Terror].

19 Ibid.

20 Francis Fukuyama, `After Neoconservatism," New York Times Magazine, February 19, 2006; vvww.nytimes.com/2006/02/19/ magazine/neo.html.

21 Michael Novak, "Neocons: Some Memories," National Review online, May 20, 2003.

22 Ronald Reagan, "Remarks at a Luncheon Hosted by the New Jersey Chamber of Commerce in Somerset," October 13, 1987.

23 Interview with John McCain. February 11, 2005. Interview by Mary Jane Robinson.

24 Interview with William Kristol. July 24, 2003. Interview by author.

25 Robert Kagan, Dangerous Nation: America's Place in the World, from Its Earliest Days to the Dawn of the 20th Century (New York: Alfred A. Knopf, 2006), p. 37.

26 Robert Kagan, "Cowboy Nation: Against the Myth of American innocence," The New Republic, October 23, 2006.

27 Bernard Bailyn, ed. Pamphlets of the American Revolution 1750-1776 (Cambridge, MA.: Belknap Press of Harvard University Press, 1965), p. 22.

28 "Political Observations" (1795-04-20); also in Letters and Other Writings of James Madison (1865), Vol. IV, p. 491.

29 James Madison, Letters and Other Writings of James Madison (Philadelphia: J.B. Lippincott & Co., 1865), pp. 131, 491.

30 Ibid., p. 131.

31 Alexander Hamilton, John Jay, and James Madison, The Federalist on the New Constitution (Glazier, Masters & Co., 1831), p. 480.

32 Jennifer K. Elsea and Richard F Grimmett, "Declarations of War and Authorization for the Use of Military Force: Historical Background and Legal Implications." Congressional Research Service Report RL31133, August 11, 2006.

33 Richard F Grimmett, "Instances of Use of United States Armed Forces Abroad 1798-2004." Congressional Research Service Report TL30172, October 5, 2004.

34 John O'Sullivan, `Annexation," United States Magazine and Democratic Review, vol. 17, no. 1 (July-August 1845), pp. 5-10.

35 Robert Dallek, Franklin D. Roosevelt and American Foreign Policy, 1932-1945 (Oxford: Oxford University Press, 1979), p. 165.

36 Fukuyama, America at the Crossroads, p. xi.

37 Stephen B. Smith, Reading Leo Strauss: Politics, Philosophy, Judaism (Chicago: University of Chicago Press, 2006), p. 188.

38 Fukuyama, America at the Crossroads, p. 49.

39 Ibid., p. 115.

40 Project for the New American Century, Letter to George W. Bush. September 20, 2001; www.newamericanceutury.org/Bushletter.htm (viewed 1/29!08).

CHAPTER 2

1 Robert Dallek, Franklin D. Roosevelt and American Foreign Policy, 1932-1945 (Oxford: Oxford University Press, 1979), p. 75.

2 Gallup Poll #171, September 22, 1939.

3 Dallek, Franklin D. Roosevelt and American Foreign Policy, p. 202.

4 Dallek, Franklin D, Roosevelt and American Foreign Policy, p. 101.

5 "Political Observations" (1795-04-20); also in Letters and Other Writings of James Madison (1865), Vol. IV, p. 491.

6 Dallek, Franklin D. Roosevelt and American Foreign Policy, p. 109.

7 Ibid., p. 201.

8 Ibid., p. 200.

9 Ibid., p. 140.

10 Stinnett, Day of Deceit, p. 275.

11 Gordon Prange, At Dawn We Slept: The Untold Story of Pearl Harbor (New York: Penguin, 1991), p. xi_

12 Robert Stinnett, Day of Deceit: The Truth About FDR and Pearl Harbor (New York: Free Press, 1999), p. 7.

13 John Costello, The Pacific War (New York: HarperCollins, 1982), pp. 125-26.

14 Admiral James Richardson, commander of the Pacific Fleet, who protested on more than one occasion to FDR that the U.S. fleet at Pearl Harbor was vulnerable to attack, later quoted Roosevelt as having said: "Sooner or later the Japanese would commit an overt act against the United States and the nation would be willing to enter the war"—Stinnet, Day of Deceit, p. 1J.

15 George Morgenstern, Pearl Harbor: The Story of the Secret War (New York: Devin-Adair Company, 1947), p. 342.

16 Stinnett, Day of Deceit, p. 179.

17 Stinnett, Day of Deceit, p. xiv.

18 Husband E. Kimmel, Admiral Kimmel's Story (Chicago: H. Regnery Company, 195,5), pp. 2-4.

19 Ibid., pp. 84-88.

20 Stinnett, Day of Deceit, p. 255.

21 Ibid.

22 David Kahn, "Did Roosevelt Know?," The New York Review of Books, November 2, 2000, Volume 47, Number 17.

23 Lawrence Wright, The Looming Tower: Al Qaeda and the Road to .9111 (New York: Alfred A. Knopf, 2006).

24 D. W. Brogan, American Character (New York: Alfred A. Knopf, 1994), pp. 163-64 cited in Michael S. Sherry, In the Shadow of War (New Haven: Yale University Press, 1995) chap. 2, note 13.

25 Susan B. Carter, et al., eds., Historical Statistics of the United States_ Vol. 5 (Cambridge: Cambridge University Press, 2006).

26 Ibid.

27 Sherry, In the Shadow of War, p. 69.

28 Dwight D. Eisenhower, Letter to Milton Eisenhower, September 1, 1939, Eisenhower Presidential Library

29 Eugenia Kaledin, Daily Life in the United States, 1940–1959: Shifting Worlds (Westport, CT: Greenwood Press, 2000).

30 Michael Sherry, In the Shadow of War: The United States Since the 1930s (Hartford: Yale University Press, 1995), p. 102.

31 Harriet Sigerman, "Oral History of Fanny Christina Hill," Columbia Documentary History of American Women Since 1941.

32 David Wyatt, Five Fires: Race, Catastrophe, and the Shaping of California (New York: Oxford University Press, 1999), p. 158.

33 Gerald D. Nash, The American West Transformed: The Impact of the Second World War (Bloomington: Indiana University Press, 1985).

34 Katharine Q. Seelye, "When Hollywood's Big Guns Come Right from the Source," New York Times, June 10, 2002.

35 Frank Capra, The Name Above the Title (New York: Da Capo Press, 1997), pp. 326-27.

36 Franklin Delano Roosevelt speaking at Ogelthorpe University, Atlanta, Georgia, May 22, 1932.

37 Franklin Delano Roosevelt, "A Date with Destiny," Speech before Democratic National Convention, Philadelphia, Pennsylvania, June 27, 1936.

38 Roland Marchand, Creating the Corporate Soul (Berkeley: University of California Press, 1998), p. 302.

39 Sherry, In the Shadow of War, p. 74.

40 "Fascismo," Enciclopedia Italiana edizione 1949, Vol. XI5 (Rome: Instituto della Enciclopedia Italiana, 1951), p. 847.

41 Franklin Delano Roosevelt, "Message to Congress on Curbing Monopolies," April 29, 1938.

42 Sherry, In the Shadow of War, p. 73.

43 Dallek, Franklin D. Roosevelt and American Foreign Policy, p. 109.

44 Michael Nelson, "The President and the Court: Reinterpreting the Court- packing Episode of 1937," Political Science Quarterly, vol. 103, no. 2 (1988).

45 Harry S. Truman, Memoirs, vol. 1 (Garden City: Doubleday, 1955), p. 10.

46 David McCullough, Truman (New York: Simon & Schuster, 1992), p. 291.

47 Kai Bird and Lawrence Lifschulzt, eds. Hiroshima's Shadow (Branford, CT: Pamphleteer's Press, 1998), p. 131.

48 Gar Alperowitz, The Decision to Use the Atomic Bomb (New York: Vintage Books, 1996), p. 23.

49 Martin Sherwin, A World Destroyed: Hiroshima and Its Legacies (Stanford, CA: Stanford University Press, 1973), p. 225.

50 Bird and Lifschultz, eds., Hiroshima's Shadow, p. 7; Alperovitz, The Decision to Use the Atomic Bomb, pp. 34 35, 65, 300.

51 Alperovitz, The Decision to Use the Atom Bomb, pp. 75–77.

52 Harry S. Truman, Broadcast to the American People Announcing the Surrender of Germany, May 8, 1945.

53 Admiral William Leahy, I Was There (New York: McGraw-Hill, 1950), pp. 440-42.

54 Alperowitz, The Decision to Use the Atomic Bomb, p. 300.

55 Ibid., p. 327.

56 Ibid., pp. 326-30. Leahy, I Was There, p. 441.

57 Dwight D. Eisenhower, Mandate for Change, 1953—1956 (New York: Doubleday, 1963), pp. 312-13.

58 Harry S. Truman, Statement announcing the boming of Hiroshima, August 6, 1945.

59 Leahy, I Was There, p. 441.

60 Alperovitz, The Decision to Use the Atom Bomb, p. 114.

61 Brian L. Villa, "The U.S. Army, Unconditional Surrender, and the Potsdam Proclamation," Journal of American History, vol. 63, no. 1 (June 1976), p. 78.

62 Statement by President Harry Truman, May 8, 1945, White House Central Files, Harry S. Truman Library.

63 "Now Japan," The Washington Post, May 9, 1945, p. A6.

64 Alperovitz, The Decision to Use the Atom Bomb, p. 65.

65 Draft ultimatum presented by the Secretary of War to the President, in U.S. Department of State. FRUS: Potsdam, 1945, Vol. I, pp. 893—94. See also Dale M. Hellegers, We, the Japanese People: World War II and the Origins of the Japanese Constitution (Stanford: Stanford University Press, 2001), p. 339.

66 Bird and Lifschulzt, eds., Hiroshima's Shadow, pp. 15-17.

67 www.trumanlibrary.org/whistlestop/study_collections/bomb/large/documents/ index.php? pagenumber=2&documentid=63&documentdate=1945-07-17& study-collectionid= abomb&groupid.

68 Harry S. Truman, July 1945; www.mbe.doe.gov/me70/manhattan/potsdam_ animation.htm.

69 "Einstein Deplores Use of Atom Bomb," New York Times, August 19, 1946, p. A1.

CHAPTER 3

1 Harry S. Truman, Speech on the Signing of the UN Charter, San Francisco, June 26, 1945.

2 George Washington, Farewell Address to the Nation, 1796.

3 Martin K. Sorge, The Other Price of Hitler's War: German Military and Civilian Losses Resulting from World War (Greenwood Publishing Group, 1986), p. 127.

4 Joseph Stalin, Interview on Pravda Radio, March 14, 1946.

5 A. M. Meerloo, `Atomic War of Nerves: Fear Said to Have Paralyzing or Aggressive Effect," New York Times, Letter to the Times, June 2, 1947.

6 Army Signals Corps, "The Armed Forces Screen," No. 91. National Defense.

7 Alexander Hamilton, The Federalist Papers, No. 8, November 20, 1787.

8 John Lewis Gaddis, The United States and the Origins of the Cold War

(New York: Columbia University Press, 1972), p. 348.

9 Ibid., pp. 204 06.

10 Walter LaFeber, America, Russia and the Cold War: 1945—2002 (New York: McGraw-Hill, 2004), pp. 57, 161-62.

11 Ibid., p. 59.

12 Ibid.

13 Harry S. Truman, Address to Congress, March 12, 1947.

14 Interview with Colonel Lawrence Wilkerson. December 23, 2005. Interview by author.

15 John Barry, Michael Hirsh, and Michael Isikoff, "The Roots of Torture," Newsweek, May 24, 2004.

16 Karen DeYoung, Soldier: The Life of Colin Powell (New York: Alfred A. Knopf, 2006), p. 332.

17 William Kristol, "Reality Check," Weekly Standard, October 13, 2003, p. 9.

18 Assistant Attorney General Jay S. Bybee, "Memorandum for Alberto R. Gonzales Counsel to the President, and William J. Haynes II Counsel of the Department of Defense, RE: Application of treaties and laws to al Qaeda and Taliban Detainess," January 22, 2002, p. 2.

19 Jan Crawford Greenburg, Howard L. Berg and Ariane de Vogue, "Sources: Top Bush Advisors Approved `Enhanced Interrogation,' " ABC News, April 9, 2003.

20 Interview with Chalmers Johnson. April 16, 2004. Interview by author.

21 Congressman Charles Price, Congressional Record—House, July 19, 1947, p. 9243.

22 Hanson W. Baldwin, "New Defense Set-Up Faces Obstacles," New York Times, July 27, 1947.

23 Congressman Edward Robertson, Congressional Record—Senate, May 14, 1947, p. 5427.

24 National Security Act of 1947, SEC. 2. 50 U.S.C. 401.

25 Michael J. Hogan, A Cross of Iron: Harry S. Truman and the Origins of the National Security State, 1945–1954 (Cambridge: Cambridge University Press, 1998), p. 25.

26 "DOD 101: An Introductory Overview of the Department of Defense," Department of Defense Official Website, HYPERLINK "http://www.defense.gov/pubs/" www.defense.gov/pubs/ dod101/.

27 National Commission on Terrorist Attacks upon the United States, Thomas H. Kean, Lee Hamilton, The 9/11 Commission Report (New York: W. W. Norton, 2004), p. 95.

28 "National Defense Budget Estimates for FY 2009," Office of the Under Secretary of Defense, March 2008, p. 183.

29 Book review by Witold Rybczynski, "The Office," New York Times, June 10, 2007.

30 "DOD 101: An Introductory Overview of the Depatment of Defense. Our Global Infrastructure," www.defense.gov/pubs/dodl0l.html#infrastructure.

31 Hogan, Cross of Iron, 25.

32 Interview with Lieutenant Colonel Karen Kwiatkowski. December 29, 2004. Interview with author.

33 Seymour Hersh, "The Stovepipe," New Yorker, October 27, 2003.

34 Madeleine Albright, Madam Secretary (New York: Miramax Books, 2003), p. 230.

35 Harry Truman, "Limit CIA Role to Intelligence," Washington Post, December 22, 1963.

36 Evan Thomas, "Counter Intelligence," New York Times, July 22, 2007.

37 David M. Barrett, The CIA and Congress: The Untold Story from Truman to Kennedy (Lawrence: University Press of Kansas, 2005).

38 Dr. Donald N. Wilber, "Clandestine Service History: Overthrow of Premier Mossadeq of Iran; November 1952–August 1953," p. 22. Disclosed in: James Risen, "Secrets of History: The CIA in Iran," New York Times, April 16, 2000.

39 Le Nouvel Observateur, Paris (January 1998), pp. 15–21.

40 Robert Gates, From the Shadows: The Ultimate Insider's Story of Five Presidents and How They Won the Cold War (New York: Simon & Schuster, 1996), p. 145.

41 Interview with Roger Morris. Spring 2001. Interview by Wilfried Huismann.

42 www.cambodiangenocide.org.

43 Ronald Reagan, `Arms to Iran, Profits to the Contras: What the President Has Said," New York Times, July 16, 1987.

44 Gareth Porter, Perils of Dominance: Imbalance of Power and the Road to War in Vietnam (Berkeley: University of California Press, 2005), p. 5–8.

45 Ken Adelman, "Cakewalk in Iraq," Washington Post, Wednesday, February 13, 2002, p. A27.

46 Bob Woodward, State of Denial: Bush at War, Part III (New York: Simon & Schuster, 2006), p. 106.

47 Statement by the President on the Tenth Anniversary of the National Security Act, September 23, 1957.

CHAPTER 4

1 Interview with John S. D. Eisenhower. June 2004. Interview by Author.

2 Dwight D. Eisenhower, Farewell Address, January 17, 1961.

3 John Lukacs, "The Fifties: Another View. Revising the Eisenhower Era," Harper's magazine (January 2002), pp. 66–72.

4 Charles J. G. Griffin, "New Light on Eisenhower's Farewell Address," Presidential Studies Quarterly 22 (Summer 1992), pp. 469–79.

5 Ibid., p. 470.

6 Ibid., pp. 471–73.

7 Clark S. Judge, "Bearing the Burden of Writing the Speech," Wall Street Journal, August 24, 2005.

8 Interviews with Susan Eisenhower. September 2003 and June 2004. Inter-views by author.

9 Stephen E. Ambrose, Eisenhower: Soldier and President (New York: Simon & Schuster, 1990, pp. 28–47.

10 Ambrose, Eisenhower, p. 47; Dwight D. Eisenhower, At Ease: Stories I Tell to Friends (Arlington, VA: American Anthropological Association, 1981), p. 213.

11 Dwight D. Eisenhower, Crusade in Europe (Baltimore: JHU Press, 1997), pp. 408-09. Pictures are available at: www.eisenhower.archives.gov/quick_links/military/W W I I_concentration_camps. hstml.

12 Ambrose, Eisenhower, p. 208.

13 Ibid., p. 207.

14 Ibid., p. 218.

15 Dwight D. Eisenhower, Mandate for Change 1953-1956 (New York: Doubleday, 1963), pp. 312-13.

16 Dwight D. Eisenhower, "The Speeches of Dwight D. Eisenhower," VHS Video Tape, MPI Home Video, 1990. Clip also available at: www.thoughtequity.com/video/clip/49314051_036.do.

17 Ambrose, Eisenhower, p. 228.

18 Ibid., pp. 225-27.

19 Dwight D. Eisenhower, "Memorandum for Directors and Chiefs of War Department, General and Special Staff Divisions and Bureaus and the Commanding Generals of the Major Commands. Subject: Scientific and Technological Resources as Military Assets," April 27, 1946.

20 Ibid.

21 Ambrose, Eisenhower, p. 238.

22 Ibid., p. 234.

23 Dwight D. Eisenhower, Inaugural Address, Columbia University, October 12, 1948.

24 Ambrose, Eisenhower, p. 251.

25 Travis Beal Jacobs, Eisenhower at Columbia (New Brunswick, NJ: Transaction Publishers, 2001), p. 247-48.

26 Ambrose, Eisenhower, p. 240.

27 Jack Raymond, "'Military-Industrial Complex': An Analysis," New York Times, January 22, 1961.

28 Hogan, A Cross of Iron, pp. 222-25.

29 Ambrose, Eisenhower, pp. 241-42.

30 Ibid., pp. 247-48.

31 Ibid., p. 250.

32 Hogan, A Cross of Iron, pp. 325-27.

33 Harry S. Truman, "Address in San Francisco at the Closing Session of the United Nations Conference," June 26, 1945.

34 William B. Pickett, Eisenhower Decides to Run: Presidential Politics and Cold War Strategy (Chicago: Ivan R. Dee, 2000), p. 170.

35 "Table 3.1: Outlays by Superfunction and Function: 1940-2012," in Office of Management and Budget, Historical Tables, Budget of the United States Government, Fiscal Year 2008 (2004), Washington, DC, pp. 46 47. www.white house.gov/omb/budget/fy2008/pdf/hist.pdf.

36 Ambrose, Eisenhower, p. 308.

37 Ibid., p. 356.

38 Ibid.

39 Ibid., p. 376.

40 Eisenhower, Mandate for Change, p. 452.

41 Smedley Butler, "Times of Peace," Common Sense, November 1935.

42 Chalmers Johnson, The Sorrows of Empire (New York: Metropolitan Books, 2004), p. 220. Walter LaFeber, America, Russia and the Cold War: 1945-2002 (New York: McGraw-Hill, 2004), pp. 161-62. Peter Lyon, Eisenhower: Portrait

of the Hero (Boston: Little, Brown, 1974), p. 488.

43 Ambrose, Eisenhower, p. 332.

44 Donald L. Barlett and James B. Steele, "The Oily Americans," Time, May 13, 2003.

45 Lyon, Eisenhower, pp. 489—90.

46 Stephen Kinzer, All the Shah's Men: An American Coup and the Roots of Middle East Terror (New York: John Wiley, 2003), p. 196.

47 Stephen Kinzer, Overthrow (New York: Times Books/Henry Holt & Co., 2006), p. 133.

48 Marty jezer, The Dark Ages: Life in the United States 1915—1960 (Boston: South End Press, 1982), p. 73.

49 Kinzer, Overthrow, pp. 129, 133—35. LaFeber, America, Russia, and the Cold War, p. 164.

50 Chalmers Johnson, Blowback (New York: Henry Holt & Co., 2004), p. 194.

51 Lyon, Eisenhower, p. 552.

52 Ambrose, Eisenhower, p. 333.

53 Gareth Porter, Perils of Dominance: Imbalance of Power and the Road to War in Vietnam (Berkeley and Los Angeles: University of California Press, 2005), p. 7.

54 Ibid., pp. 7—8.

55 Dwight D. Eisenhower, The White House Years: Waging Peace, 1956—1961 (New York: Doubleday, 1965), p. 615.

56 Porter, p. 5.

57 Eisenhower, p. 208.

58 Peter Roman, Eisenhower and the Missile Gap (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1996), pp. 36—37.

59 Richard Witkin, "Convair Aide Quits to Criticize Defense," New York Times, February 24, 1960, p. Al.

60 "Missiles to Miniatures," Time, August 15, 1960.

61 Ambrose, Eisenhower, p. 482.

62 Allan A. Metcalf, "Presidential Voices: Speaking Styles from George Washington to George W. Bush" (Boston: Houghton Mifflin, 2004), p. 292.

63 Statements of John F Kennedy on Space Exploration, 1957 section. Lt. Col. Mark Erickson, USAF Into the Unknown Together (Maxwell Air Force Base, AL: Air University Press, 2005).

64 Christopher A. Preble, "Who Ever Believed the Missile Gap?: John F Kennedy and the Politics of National Security," Presidential Studies Quarterly (December 2003).

65 Roman, Eisenhower and the Missile Gap, p. 148.

66 Ibid., p. 140.

67 Robert Dallek, An Unfinished Life (New York: Little, Brown, 2003), p. 289—90.

68 Allen Dulles, "Memorandum for the President," August 3, 1960.

69 Interview with Susan Eisenhower. June 2004. Interview by author.

70 Ambrose, Eisenhower, p. 522.

71 Griffin, "New Light on Eisenhower's Farewell Address," p. 469.

72 Eisenhower, At Ease, pp. 40—41.

73 Eisenhower, The White House Years: Waging Peace, pp. 615—16.

74 John F Kennedy, State of the Union Address, January 14, 1963.

75 Tim Weiner, "Kennedy Had a Plan for Early Exit in Vietnam," New York Times, December 23,1997. "Statistical Information About Casualties of the Vietnam War," The National Archives. Revised February 2007, www.archives.gov/ research/vietnam-war/casualty-statistics.html#year. Stanley Karnow, "The Vietnam Debacle," April 27, 2000, Salon.com, HYPERLINK "http:// www.archive.salon.com/news/" www.archive.salon.com/news/ feature/ 2000/ 04/27/ revisionists/ index.html.

76 John Eisenhower, "Why I Will Vote for John Kerry For President," Manchester Union Leader, September 28, 2004.

CHAPTER 5

1 Interview with Colonel Richard Treadway. December 2003. Interview by author.

2 Interview with Peter Boyle. May 2004. Interview by author.

3 Interview with Joe Cirincione. January 2004. Interview by author.

4 Rebuilding America's Defenses, PNAC. 61.

5 Ibid.

6 Peter J. Boyer, "The New War Machine: How General Tommy Franks Joined Donald Rumsfeld in the Fight to Transform the Military," The New Yorker, June 30, 2003., pp. 55-71.

7 E. J. Dionne, "Behind the Failure," The Washington Post, August 22, 2003.

3 Boyer, "The New War Machine."

9 Boyer, "The New War Machine."

10 Matthew Engel, "Bush Backs Off Iraq Invasion; Military leaders recommend postponing mission after warning president of heavy casualties," The Guardian (London), May 25, 2002.

11 Boyer, "The New War Machine."

12 Interview with Peter Boyer. May 2004. Interview by author.

13 Robert Coram, Boyd: The Fighter Pilot Who Changed the Art of War (New York: Back Bay Books, 2002), p. 136.

14 Interview with Thomas Christie. April 2008. Interview by author.

15 Coram, Boyd, p. 245.

16 Interviews with Franklin Spinny. March 2003, March 2007, and April 2008. Interviews by author.

17 Tom Shanker, `After the War: Troops; Officials Debate Whether to Seek a Bigger Military," New York Times, July 21, 2003.

18 Colonel John R. Boyd, A Discourse on Winning and Losing," 1987, unpublished briefing slide set available at Air University Library, Maxwell AFB, Alaska, cited in Colonel Edward Mann, USAF "Desert Storm: The First Information War?" Aerospace Power Journal (Winter 1994).

19 Robert Coram, "John Boyd: Architect of Modern Warfare," Georgia Tech Alumni Magazine Online, Fall 2002; gtalumni.org/stayinformed/magazine/ fall02/ article3.html.

20 Donald Rumsfeld, "DoD News Briefing," March 21, 2003; www.defenselink .mil/transcripts/transcript.aspx?transcriptid=2074.

21 John R. Boyd, "Organic Design for Command and Control," May 1987. Unpublished briefing slide set available at: Defense and the National Interest; www.dn-i.net/boyd/pdf/c&c.pdf, p. 27

22 John R. Boyd, "Patterns of Conflict," 1986. Unpublished briefing slide set available at: Defense and. the National Interest; www.d-n-i.net/hoyd/pdf/c&c.pdf, p. 92

23 Donald Rumsfled, "Secretary Rumsfeld Pentagon Town Hall Meeting," August 14, 2003. Department of Defense. HYPERLINK "http://www.defenselink.mil/ transcripts/transcript .aspx" www.defenselink.mil/transcripts/transcript .aspx? transcriptid=3226.

24 Note tk

25 James Traub, "W's World," New York Times Magazine, January 14, 2001, p. 30.

CHAPTER 6

1 George E. Condon, Jr., "Congressman's Betrayal of Troops Called Greatest Sin," San Diego Union-Tribune, December 1, 2005.

2 Thomas Henry Huxley, "Letter to Charles Darwin," November 23, 1859. From Leonard Huxley, Life and Letters of Thomas Henry Huxley, Vol. 1 (New York: Appleton and Co. 1916), p. 188.

3 "Cost Overrun," CBS Evening News, February 25, 1983.

4 Interview with Colonel Wallace Saeger. December 2003. Interview by author.

5 Claude E. Shannon, "Programming a Computer for Playing Chess," Philosophical Magazine, ser. 7, vol. 41, no. 314 (March 1950), Bell Telephone Laboratories, Inc., Murray Hill, N.J.2.

6 James Madison, The Federalist, No. 51, February 6, 1788.

7 Federal Civilian Workforce Statistics: The Fact Book: United States Office of Personnel Management, 2005 edition; www.opm.gov/fedData/factbook.

8 Interview with Charles Lewis. May 2005. Interview by author.

CHAPTER 7

1 George W. Bush, Graduation speech at West Point, June 1, 2002.

2 "The Secret Downing Street Memo," Sunday Times (London), May 1, 2005.

3 "The Truth About the War," New York Times, June 6, 2008.

4 Laura Nader, "Up the Anthropologist—Perspectives Gained from Studying Up," in Dell H. Hymes, ed., Reinventing Anthropology (New York: Pantheon Books, 1972), pp. 284-311.

5 Dana Priest and Jeffrey R. Smith, "Memo Offered Justification for Use of Torture; Justice Dept. Gave Advice in 2002," The Washington Post, June 8, 2008.

6 Memorandum for Alberto R. Gonzales, Counsel to the President, U.S. Dept. of Justice, Office of Legal Counsel, at www.humanrightsfirst.org/us_law/etn/ gonzales/memos_ dir/memo_20020801JD_%20Gonz .pdf.

7 Dana Priest, "CIA Holds Terror Suspects in Secret-Prisons," The Washington Post, November 2, 2005.

8 Jan Crawford Greenburg, Howard L. Rosenberg, and Ariane de Vogue, "Sources: Top Bush Advisors Approved `Enhanced Interrogation; Detailed Discussions Were Held About Techniques to Use on al Qaeda Suspects," ABC News, April 9, 2008.

9 "President Bush Signs Un-American Military Commissions Act, ACLU Says New Law Undermines Due Process and the Rule of Law." www.aclu.org, October 17; www.aclu.org/safefree/detention/27091prs20061017.html 2006.

10 Sandra Day O'Connor, "The Threat to Judical Independence," The Wall Street Journal, September 27, 2006.

11 Julian Borger and Suzanne Goldenberg, "Defiant Bush Defends Wiretapping Powers," The Guardian (London), December 20, 2005; www.guardian.co.uk/world/2005/dec/20/usa.topstories3.

12 Editorial: "Veto? Who Needs a Veto?" New York Times, May 5, 2006.

13 George W. Bush, President's Statement on Signing the Department of Defense Appropriations Act, 2005, August 5, 2004, at HYPERLINK "http://www.whitehouse.gov/news/" www.whitehouse.gov/news/ releases/2004/08/20040805-9.html.

14 American Bar Association, "Blue Ribbon Task Force Finds President Bush's Signing Statements Undermine Separation of Powers," July 24, 2006, at www.abanet.org/media/releases/news072406.html.

15 Title 10. U.S. Code, Section 12305(a).

16 Michelle Tan, "Stop-loss Likely to Last into Fall 2009," Army Times, May 5, 2008.

17 Charlie Savage, "Court Backs Cheney on Energy Meetings," Boston Globe, May 11, 2005.

18 Michael Duffy, "The Cheney Branch of Government," Time, June 22, 2007.

19 "Hill's National Guard Advocates Hold News Conference To Protest DOD Bill's Proposed Decisions On National Guard." Press Release for U.S. Senator Patrick Leahy's Office, Washington, September 19, 2006; www.leahy.senate .gov/press / 200609/ 011906a.html.

20 Sen. Patrick Leahy, "National Defense Authorization Act For Fiscal Year 2007." Conference Report, Congressional Record, September 29, 2006; www.leahy .senate.gov/press/200609/092906b.html.

21 Kathy Jicly and William M. Welch, `Abu Ghraib Photos Cause Gasps in Congress," USA Today, May 12, 2004, at www.usatoday.com/news/world/iraq/ 2004-05-12-congress-abuse_x.htm.

22 Susan Milligan, "Congress Reduces its Oversight Role Since Clinton, a Change in Focus, The Boston Globe, November 20, 2005.

23 Alan M. Dershowitz, Supreme Injustice: How the High Court Hijacked Election 2000. USA, Oxford University Press, p. 174.

24 Jeffrey Toobin, "In McCain's Court," The New Yorker, May 26, 2008.

25 Joan Biskupic, "Roberts steers court right back to Reagan," USA Today, June 29, 2007.

26 "Bush wants court out of subpoena fight," The Associated Press, May 11, 2008.

27 Ibid.

28 Neil A. Lewis, "Panel Asks Judge to Rule in Contempt Case,: New York Times, March 11, 2008. This Lawsuit is Case No. 1:08-cv-00409 in the United States District Court for the District of Columia. The text of the lawsuit is available at www.online.wsj.com/public/resource/documents/pelosisuit.pdf.

29 Robert Caro, The Years of Lyndon Johnson. Vol. 1: The Path to Power (New York: Alfred A. Knopf, 1982).

30 Interview with Charles Lewis. May 6, 2004. Interview by author.

31 Office of the White House Press Secretary, press release, April 13, 2001.

32 Center for Public Integrity, Windfalls of War.

33 Jane Mayer, "Contract Sport; What did the Vice-president do for Halliburton?" The New Yorker, February 16, 2004.

34 Ibid.

35 Interview with Harrison J. Carroll. Ocober 8, 2003. Interview by author.

36 Transcript of Meet the Press with Tim Russert. Guest: Dick Cheney, Sunday, September 14, 2003.

37 Dan Slater, `Administration Declassifies 2003 Torture Memo," Wall Street Journal Online, at http://blogs.wsj.com/law/2008/04/02/administration-declassifies-2003-torture-memo/?mod = WS JBlog.

38 Interview with John Yoo from A Few Bad Apples, Gillian Findlay, CBC-TV,

November 16, 2005; www.cbc.ca/fifth/badapples/interviewsyouo.html.

39 Neal Katyal, "Executive Decision; A key former Bush aide argues for wartime presidential clout," The Washington Post, January 8, 2006.

40 John Yoo, War by Other Means: An Insider's Account of the War on Terror (New York: Atlantic Monthly Press, 2006), p. vii.

41 Neal Katyal, "Executive Decision: A Key Former Bush Aide Argues for Wartime Presidential Clout," review of John Yoo's The Powers of War and Peace, in The Washington Post, January 8, 2006.

42 John Yoo, War by Other Means: An Insider's Account of the War on Terror (New York: Atlantic Monthly Press, 2006), p. xi.

43 John Yoo, "Editorial: How the Presidency Regained Its Balance," New York Times, September 17, 2006.

44 Yoo, War by Other Means, p. 120.

45 Ibid.

46 Yoo, War By Other Means, p. 97.

47 Ibid., p. 96.

48 Ibid., p. 97.

49 Marvin R. Shanken, "General Tommy Franks: An Exclusive Interview America's Top General in the War on Terrorism," Cigar Aficionado magazine, December 1, 2003.

50 David Rhode, "Pakistani Sets Emergency Rule, Defying the U.S.," New York Times, November 4, 2007.

51 Pervez Musharraf, "Declaration of Emergency," Broadcast on Pakistan television, November 3, 2007, at www.youtube.com/watch?v=U-cSj-V II8&eurl= http://thelede. blogs.nytimes.com/2007/11/04/musharraf-and-lincoln-in-theirown-words/.

52 George W. Bush, Televised address on the Fifth Anniversary of 9/11, September 11, 2006.

53 George W. Bush, Radio address. September 29, 2001.

54 Yoo, War By Other Means, p. 97.

المؤلف فى سطور:

إيوجين جاريكى

هو مخرج الفيلم الوثائقى الذى حاز على الجوائز "لماذا نحارب". وهو حاصل على درجات علمية فى السياسة الخارجية، وزميل فى مؤسسة جامعية للدراسات الدولية فى نيويورك، ومدير مشروع آينشتاين الذى أنشأه ليضم مجموعة من الباحثين الذين يُكَرِّسون جهودهم لدراسة السياسة الخارجية للولايات المتحدة.

وقد انطلق المخرج المؤلف فى فيلمه أولاً ثم فى كتابه الحالى بعد ذلك عن "الطريقة الأمريكية فى الحرب" ليلقى بأسئلة حول كيف ولماذا تخوض الولايات المتحدة الحروب وتستمر فى شَنِّها. وهو يعرف كيف يُعِدُّ هذه الأسئلة ويطرحها ويظل يتساءل حتى يحصل على إجابات، من خلال حوارات واسعة بصيرة تُدهشنا مع كبار رجال العسكرية الأمريكية والخبراء المدنيين فى السياسة الخارجية.

ويطالب المخرج المؤلفُ حكومَته بأن تعترف بمسئوليتها عن سوء استخدام القوة من خلال تنامى سطوة المجمع العسكرى الصناعى المتعاون مع فساد أعضاء الكونجرس، والمعتمد على ألاعيب الشركات وعلى إنجازات التقدم العلمى.

ويكشف المؤلف فى كتابه عن مدى الضرر الذى حدث بسبب تغوُّل السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية، والقضاء على الحقوق الدستورية والديموقراطية للشعب الأمريكى، بما فى ذلك من آثار خطيرة على العالم.

المترجم فى سطور:

دكتور عبدالمنعم عبيد:

تخرج فى كلية طب قصر العينى عام ١٩٥٢ فيعمل بها منذ ذلك التاريخ حتى الآن.

- وهو أستاذ التخدير والعناية المركزة بكلية طب جامعة القاهرة.
- وهو مُشْتَغِل بالشأن العام كعضو فى لجنة الصحة بالمجالس القومية المتخصصة، وبالشأن الثقافى كعضو فى لجنة الثقافة العلمية، والمجلس الأعلى للترجمة، والمجلس الأعلى للثقافة.
- والمترجم عضو بمجموعة ديموقراطية مكونة من أكثر من عشرين هيئة وحزبًا مصريًا هى "مجموعة الدفاع عن الحق فى الصحة"، والتى تساند إنشاء نظام للتأمين الصحى الاجتماعى الشامل فى مصر.
- والمترجم مهتم - مثل كثيرين - بتدعيم نشأة وتطور ونجاح نظام ديموقراطى مدنى فى مصر يمكنه حل الآثار المترتبة على أخطار الحرب فى المنطقة التى تنتمى إليها مصر وفى العالم.

التصحيح اللغوي : حامد إبراهيم

الإشراف الفنى : حسن كامل